سلسلة "في سبيل الأمازيغية" ⑥

محمد بودهان

في العربية والدارجة والتحوّل الجنسي الهوياتي

منشورات تاويزا TAHIZA . 6 .

سلسلة "في سبيل الأمازيغية" ⑥

في العربية والدارجة
والتحوّل الجنسي الهوياتي

محمد بودهان

منشورات تاويزا TAWIZA - 6 -

الكتاب: **"في العربية والدارجة والتحوّل الجنسي الهوياتي"**

المؤلف: **محمد بودهان**

رسم الغلاف: **الفنان الراحل محند سعيدي**

التصفيف والإخراج الفني: **المؤلف**

منشورات: **"تاويزا" ـ 6 ـ**

ISSN: 2028-3938

ISBN: 978-9954-9404-1-9

رقم الإيداع القانوني: **2019MO2534**

الطبعة الأولى: **2019**

طبعة إلكترونية

*****

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

تقديم:

هذه مجموعة من مقالات الرأي سبق ـ باستثناء اثنين نُشرا في 2009 و2010 ـ أن نُشرت، ما بين 2012 وأبريل 2019 بموقع "تاويزا" (http://tawiza.byethost10.com)، وبالجريدة الإلكترونية "هسبريس"، وبمواقع إلكترونية أخرى. وقد ارتأيت تجميعها، بعد مراجعتها وتنقيحها، وعلى غرار كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"، وضمن سلسلة "في سبيل الأمازيغية" التي تصدر باسم "منشورات تاويزا"، في كتاب واحد هو السادس من هذه السلسلة، بعد أن صدرت خمسة منها، ثلاثة بالعربية لمحمد بودهان واثنان بالفرسية للدكتور حسن بنعقية.

ويضمّ هذا الكتاب الجديد، في طبعته الإلكترونية، مناقشات تخصّ ثلاثة محاور تشكّل ثلاثة أقسام يتكوّن منها الكاب: اللغة العربية (مكانتها، وظيفتها، مشاكلها، التدريس بها...)، والدارجة كمظهر للهوية الأمازيغية للمغرب، ثم سياسة التحوّل الجنسي، أي القومي والهوياتي، التي تُسمّى بسياسة التعريب.

ورغم أن هذه المناقشات تنصبّ، في كل قسم من أقسامها الثلاثة، على نفس الموضوع الواحد ـ العربية أو الدارجة أو التحوّل الجنسي ـ إلا أنها، في علاقتها بنفس الموضوع، مستقلّة بعضها عن بعض لأنها كُتبت في تواريخ مختلفة. وهذا ما جعلني احتفظ على نفس الترتيب الزمني الذي نُشرت به للمرة الأولى، وذلك بالإشارة إلى تاريخ هذا النشر في نهاية كل مقال، حتى تمكن المقارنة، عند الاقتضاء، بين مضامين مختلف المقالات التي تتناول نفس الموضوع، لتتبّع جدّة وتقدّم النقاش حول تلك الموضوعات، وتطوّر الأفكار بشأنها، سواء كانت تلك الأفكار مواقف وآراء للكاتب، أو مناقشة منه لمواقف وآراء مثقفين ومفكرين تناولوا نفس الموضوعات من وجهة نظرهم.

سلوان في 02 ـ 05 ـ 2019

محمد بودهان

1 ـ في اللغة العربية

الأعداء الحقيقيون للغة العربية بالمغرب

سبق لـ"الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" أن بعثت، في 2009، برسالة إلى الوزير الأول عباس الفاسي تطالبه فيها بإيلاء حكومته كل العناية باللغة العربية وإحلالها المكانة اللائقة التي تستحقها كلغة رسمية للبلاد، واصفة ما تعرفه هذه اللغة من تهميش بـ«الوضعية المزرية للغة العربية ببلادنا». وتقول الرسالة، مخاطبة الوزير الأول، بأن الشعب المغربي ينتظر منكم: «أن تردوا الاعتبار، وبالملموس، للغة العربية كما جاء في تصريحكم الحكومي(2007)، نظرا لتربيتكم الحزبية والوطنية وانتمائكم لحزب عتيد، من أدبياته السامية الذود والحفاظ عن اللغة العربية. لكن تبيّن أن حكومتكم انحازت لخط سابقاتها وصار آخر ما يمكن أن تفكر فيه بجد هو المسألة اللغوية، وكأن اللغة أمر طارئ، وحالة شاذة لا ينبغي الاهتمام بها»، مضيفة أن «اللوبي الفرانكفوني قد استقوى لدرجة لا حول ولا قوة لكم عليه».

هذه الرسالة تتضمن اعترافا بأن اللغة العربية تعرف تراجعا في الاستعمال الرسمي لها من طرف مؤسسات الدولة، في مقابل تنامي نفوذ اللغة الفرنسية. وهذا أمر واقع وحاصل لا يحتاج، مثل النهار، إلى دليل. وهو ما يطرح علينا الأسئلة التالية:

ـ أين هي حصيلة ومفعول أزيد من نصف قرن من التعريب الذي كان هدفه والدافع إليه ـ كما يقولون ويكرّرون دائما ـ هما محاربة اللغة الفرنسية وإحلال محلها اللغة العربية؟ لماذا استمرت العربية في التراجع المطّرد ـ كما تؤكد على ذلك رسالة "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" ـ أمام الهيمنة المتنامية للغة الفرنسية رغم كل ما يُبذل من مال كثير ومجهود كبير في مجال سياسة التعريب؟

ـ من يقاوم اللغة العربية ويمنعها من أن تكون هي اللغة الأولى بالمغرب، وفي نفس الوقت يوفّر الفرص للفرنسية لتكون هي اللغة الرسمية الحقيقية للدولة بالمغرب؟ من هم أعداء اللغة العربية الحقيقيون، الذين يعملون في الخفاء والعلن على محاربة اللغة العربية والحيلولة دون استعمالها في مؤسسات الدولة وإداراتها كلغة رسمية وحيدة، كما ينص على ذلك الدستور (دستور 1996)؟

1 ـ إذا كان نصف قرن من التعريب لم يكن له أي مفعول إيجابي ملموس على تعزيز مكانة اللغة العربية وإزاحة هيمنة الفرنسية، فلأن ذلك لم يكن هو الهدف الحقيقي من سياسة التعريب التي كانت ترمي بالأساس، ليس إلى القضاء على الفرنسية وتعويضها

بالعربية، بل إلى التعريب العرقي والسياسي والهوياتي للمغاربة، أي غرس الفكرة الخاطئة لديهم أنهم ينحدرون من العرب وينتسبون إليهم ، وترسيخ القناعة لديهم كذلك أن الدولة بالمغرب دولة عربية، وأن المغرب بلد ذو انتماء عربي وجزء من الوطن العربي. الهدف إذن، من التعريب، ليس محاربة الفرنسية، وإنما محاربة الأمازيغية عرقيا وسياسيا وهوياتيا ولغويا. وهذا ما نجحت فيه سياسة التعريب بشكل تجاوز ما كان يأمله المخطّطون لهذه السياسية. فسياسة التعريب لم تفشل إذن، كما يقول الكثيرون بناء على «الوضعية المزرية للغة العربية» في عز التعريب، بل نجحت نجاحا منقطع النظير، إذ أصبح المغرب "بلدا عربيا"، والدولة "دولة عربية"، والمغاربة "شعبا عربيا".

فالتعريب لم يتقرر إذن لفائدة العربية ولا من أجل محاربة الفرنسية، بل تقرر لمحاربة الأمازيغية، عرقيا وسياسيا وهوياتيا ولغويا وثقافيا.

2 ـ دعاة التعريب والمخطّطون له يُرجعون عدم تأثيره الإيجابي على الرفع من مكانة اللغة العربية، إلى مقاومة ما تسمّيه رسالة "جمعية الدفاع عن اللغة العربية" بـ"اللّوبي الفرانكفوني"، الذي يعمل على إفشال كل سياسة ترمي إلى رد الاعتبار للغة العربية. هذا أمر صحيح كذلك ولا يحتاج، مثل النهار، إلى دليل. لكن السؤال هو: من هم أصحاب هذا "اللوبي الفرنكوفوني" المعادي للغة العربية بالمغرب؟

إذا عرفنا أن المؤسسات الحيوية للدولة، مثل القصر والجيش والأمانة العامة للحكومة والمالية والداخلية ومجلسي الوزراء والحكومة... كلها تشتغل في الغالب الأعم باللغة الفرنسية، سيكون اللوبي الفرنكوفوني، الذي يشتكي منه دعاة التعريب ويحمّلونه مسؤولية «الوضعية المزرية للغة العربية»، ليس شيئا آخر غير حكّام المغرب، أي المسؤولين الحكوميين أصحاب القرار السياسي الذين يسيّرون شؤون الدولة ويرسمون سياساتها العمومية. وهؤلاء، أي المتحكّمون في الدولة والمسيّرون لشؤونها، هم أنفسهم الذين قرّروا، كجزء من تخطيطهم للسياسات العمومية، التعريبَ كسياسة للدولة خطّطوا لها وأشرفوا على تنفيذها منذ الاستقلال إلى اليوم.

إذن "اللوبي الفرنكوفوني" يمثّله أصحاب القرار السياسي الذين يحكمون المغرب، والذين فرضوا سياسة التعريب، لكن مع استمرارهم في فرض اللغة الفرنسية في المرافق الحيوية للدولة. فالمخطّطون لسياسة التعريب، ومن موقع سلطاتهم السياسة والتنفيذية، هم المشكّلون إذن "للوبي الفرنكوفوني" الذي يشتكون منه ويحمّلونه المسؤولية عن الحضيض الذي وصلت إليه اللغة العربية بالمغرب. فلو كان هذا "اللوبي الفرنكوفوني" من خارج

الحكام الذين فرضوا سياسة التعريب، لأمكن القضاء عليه ووضع حدّ بسهولة لمشاريعه الفرنكوفونية المعادية للعربية ما دام هؤلاء الحكام يملكون سلطة التشريع وإصدار القوانين وتنفيذها، ويتوفرون على وسائل الإكراه والمنع. إنهم إذن هم الفرنكوفونيون الحقيقيون، وبالتالي يمثّلون الأعداء الحقيقيين للغة العربية التي همّشوها لحساب اللغة للفرنسية التي يرعونها ويحمونها.

هناك من سيقول بأن هذا "اللوبي الفرنكوفوني" يتمثّل، بشكل أكبر وأقوى، في الشركات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط مصالحها باللغة الفرنسية، وهي التي تحافظ على اللغة الفرنسية بالمغرب وتعمل على تهميش اللغة العربية.

طيب. لكن هذا الشركات الضاغطة، ذات التوجه الفرنكوفوني المعادي للعربية، من يملكها ومن هم أصحابها؟ أليسوا هم الحكام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بالمغرب؟ ففروع الشركة العملاقة "أونا"، التي تستعمل الفرنسية حتى مع البسطاء من غير المتعلمين بأسواقها "مرجان" و"أسيما"، هي مملوكة، في أكبر حصة بها، للقصر الذي يحكم المغرب. ومجموعة "العمران" مؤسسة تابعة للوزارة الأولى، وليس للسفارة الفرنسية، ومع ذلك فهي تفرض على زبنائها عقودا محرّرة كلها بالفرنسية، كما تلزمهم باللجوء إلى موثقين لا يتعاملون إلا باللغة الفرنسية. وعدد غير قليل من الأبناك وشركات التأمين التي تستعمل اللغة الفرنسية، وكذلك الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية، يسيّرها محسوبون على حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي المهووسين بالتعريب و"الدفاع" عن اللغة العربية، واللذيْن قادا الحكومة لمرات عديدة منذ الاستقلال إلى اليوم. فعلاقة التجارة والمال واللغة الفرنسية بأصحاب القرار السياسي، يمكن صياغتها على شكل المعادلة التالية: كل ما هو مفيد ومربح في المغرب يشتغل بالفرنسية، وكل ما هو مفيد ومربح في المغرب مملوك للحكام، سواء كانوا ممثلين للقصر، أو وزراء، أو برلمانيين، أو أصحاب سلطة ونفوذ...

النتيجة إذن أن الحكام هم الذين يفضّلون استعمال الفرنسية ويقصون العربية. وهؤلاء الحكام هو أنفسهم من فرض التعريب بمبرّر رد الاعتبار للعربية ومحاربة الفرنسية. وهذه أكذوبة أخرى ضمن الكثير من "الحقائق الكاذبة"، المنتشرة بالمغرب كبديهيات لا تناقش مثل أكذوبة "الظهير البربري". فـ"اللوبي الفرنكوفوني" هو الذي قرّر وطبّق سياسة التعريب، لكنه استمر في فرض الفرنسية وتهميش العربية، ليتباكى بعد ذلك على ما يعتبره فشلا لهذه السياسة عندما يربطها باللغة العربية، التي لم تكن هي هدف هذه السياسة كما أوضحنا سابقا. أصحاب هذا "اللوبي الفرنكوفوني" يقصون إذن العربية ويعادونها عمليا، لكن يدافعون عنها قولا وإيديولوجيا لما في هذا النفاق والانتهازية من فوائد سياسية وديماغوجية

لتضليل الشعب وخداعه، ومناورة الخصوم والمعارضين القوميين والإسلاميين المدافعين عن العربية.

بالإضافة إلى "اللوبي الفرنكوفوني" المزعوم، الذي ليس شيئا آخر إلا التيار الذي يمثله الحكام وأصحاب الحل والعقد المخطّطون لسياسة التعريب، هناك الحركة الأمازيغية، التي يعتبرها هؤلاء المنافقون والانتهازيون المتباكون على اللغة العربية، التي يذبحونها يوميا على محراب الفرنسية، رافضةً للغة العربية ومتحالفة مع التيار الفرنكوفوني المعادي لها. لكن لنسأل هؤلاء الفرنكوفونيين الحقيقيين: هل الحركة الأمازيغية هي صاحبة السلطة بالمغرب فقرّرت إقصاء العربية وفرض استعمال الفرنسية في القطاعات الحيوية للدولة؟ هل الحركة الأمازيغية هي التي تعقد مجالس الوزراء والحكومة ـ التي ترسم سياسة الدولة ـ باللغة الفرنسية؟ هل هي التي تحضّر القوانين بالفرنسية قبل ترجمتها الركيكة إلى العربية؟ هل هي التي تصدر جريدة رسمية باللغة الفرنسية؟ هل هي التي تملك الشركات التجارية الكبرى التي لا تتعامل إلا بالفرنسية؟ هل هي التي تصدر يوميات وأسبوعيات جميلة وملونة بالفرنسية؟ هل هي التي تملك إذاعات وقنوات تلفزية تبث بالفرنسية؟... الخ. فالتذكير كل مرة "بعداء" الحركة الأمازيغية للعربية من طرف أعدائها الحقيقيين، المسيّرين لشؤون الدولة، هي عملية "إسقاط" يضرب بها هؤلاء عصافير بحجر واحد:

ـ التخلّص من الشعور بذنب تهميش اللغة العربية بتحميل المسؤولية عن ذلك للحركة الأمازيغية.

ـ شيطنة هذه الحركة بإبرازها كعدوة للغة العربية.

ـ تبرئة ذمتهم من مسؤوليتهم عما تعرفه العربية من تراجع بسبب سياستهم الفرنكوفونية الحقيقية، على المستوى العملي والتنفيذي كما سبق أن شرحنا.

ـ خلق عداء مفتعل بين العربية والأمازيغية ليصبح هذا العداء هو الموضوع المستأثر بالاهتمام والنقاش، في الوقت الذي ينفّذ فيه الأعداء الحقيقيون للغة العربية مشروعهم الفرنكوفوني العمومي (باعتباره سياسة للدولة)، دون أن يزعجهم أحد، لأن الجميع منشغل بمناقشة "الصراع" بين العربية والأمازيغية.

والنتيجة معروفة، وهي هيمنة اللغة الفرنسية، وتهميش العربية وإقصاء الأمازيغية كضحيتين للفرنكوفونية الحكومية للدولة. ولهذا فإن مقاومة التيار الفرنكوفوني الحاكم، المعادي للعربية والأمازيغية، لا يمكن أن تنجح إلا بالتحالف بين أنصار العربية وأنصار

الأمازيغية، الذين يعمل التيار الفنكوفوني كل ما في وسعه من أجل الإيقاع بينهما وتحريض أحدهما على الآخر.

في الحقيقة، إن ما تعاديه الحركة الأمازيغية ليس اللغة العربية في حد ذاتها كلغة، بل استعمالها السياسوي في المغرب كإيديولوجيا تستخدم للتعريب العرقي والسياسي والهوياتي للمغاربة. أما تعلم الأمازيغيين للعربية كلغة مع بقائهم أمازيغيين في هويتهم ينتمون إلى دولة أمازيغية، فهذا ما يدافعون عنه ويطالبون به ما دام أن تعلمهم للعربية لا يمس انتماءهم الهوياتي الأمازيغي. العربية كلغة لا تهدد إذن الأمازيغية إطلاقا. لماذا؟

ـ لأنها كلغة لا يحوّل تعلمُها الأمازيغيين إلى عرب، وإلا لكانت كل الشعوب قد فقدت هويتها بمجرد تعلمها لغات أخرى غير لغتها الأصلية.

ـ إن اللغة العربية فقدت منذ زمان وظيفتها التخاطبية الشفوية، وأصبح استعمالها مقصورا على الكتابة، ولا يمكن بالتالي تعلمها إلا عبر المدرسة، وليس داخل الأسرة. وبذلك فهي لغة نصف حية لأن حياة اللغة، أية لغة، تكون أولا وأصلا بالاستعمال الشفوي في التواصل والتخاطب، وثانيا بالكتابة. وبالتالي فإنه لا يمكن للغة نصف حية لا يتخاطب بها أحد أن تقضي على لغة حية كالأمازيغية تستعمل في التخاطب اليومي وتُكتسب داخل الأسرة قبل المدرسة كلغة أم.

انطلاقا من هذا المعطى المتصل باللغة العربية، ندرك أن هذه الأخيرة لا يمكن لها إزاحة اللغة الفرنسية ولا منافستها ولا طردها كما يزعم دعاة التعريب الفرنكوفونيون، لأن الفرنسية، مثل الأمازيغية، لغة حية ـ وليست مثل العربية نصف حية ـ تستعمل في التواصل الشفوي وفي الكتابة. ولهذا فإن كل محاولة لجعل العربية تقوم بدور الفرنسية بالمغرب كانت تبوء دائما بالفشل منذ الاستقلال إلى اليوم، رغم التعريب الشامل والأعمى الذي تمارسه السلطة منذ أزيد من نصف قرن.

وعليه، فإن اللغة الوحيدة القادرة بالمغرب، أن تزيح الفرنسية هي اللغة الأمازيغية. لماذا؟ لأنها، مثل الفرنسية، لغة حية تتمتع بوظيفة التواصل الشفوي. فإذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لتأهيلها وتعميم تدريسها الجدي، فإن الفرنسية ستختفي تلقائيا من المغرب كلغة مهيمنة في أجل لا يتعدى ثلاثين سنة على أبعد تقدير.

هذا المعطى الآخر، المتصل باللغة الأمازيغية، يعرفه جيدا الفرنكوفونيون أصحاب القرار السياسي بالمغرب المحبّون للغة الفرنسية. ولهذا فهم لا يكفّون عن محاربة الأمازيغية تحت الذريعة الكاذبة أنها تعادي اللغة العربية، في الوقت الذي يتظاهرون فيه بالدفاع عن العربية

بالغلوّ في سياسة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي، لكن مع استمرارهم وإصرارهم على اعتماد الفرنسية كلغة رسمية للدولة فعلا وعملا.

لكن إذا كانت الأمازيغية هي وحدها القادرة بالمغرب على منافسة وإزاحة الفرنسية للأسباب التي ذكرنا وشرحنا، فهذا لا يعني أن العربية لن تكون محل عناية خاصة ترد لها الاعتبار وتجعلها في وضع أفضل بكثير مما هي عليه اليوم. كيف يمكن تحقيق ذلك؟

النهوض بالعربية بين اللغة والإيديولوجيا:

إن الذي جعل الفرنسية تهيمن بالمغرب كلغة رسمية حقيقية للدولة دون أن ينص على ذلك الدستور، هو تعامل المسؤولين، في إطار سياسة التعريب المقيتة، مع العربية بالمغرب، ليس كلغة بل كإيديولوجيا، وهو ما جعلهم يركزون على التعريب العرقي والسياسي والهوياتي، موهمين أن ذلك التعريب تقرر لخدمة اللغة العربية ومواجهة الفرنسية، مع أن العكس هو الصحيح، أي أن ذلك التعريب يخدم الفرنسية ويضعف العربية ويدمر الأمازيغية، لأن المسؤولين الفرنكوفونيين الداعين للتعريب يعرفون أن الأمازيغية هي وحدها القادرة على إزاحة الفرنسية وليس العربية. هذا النوع من التعريب (العرقي والسياسي والهوياتي وليس اللغوي) هو الذي أدى إلى تدني مكانة العربية وهبوط قيمتها وانخفاض مستوى إتقانها.

أما رد الاعتبار الحقيقي للعربية فيتطلب التعامل معها كلغة ـ وليس كإيديولوجيا ـ والقطع مع سياسة التعريب المسؤولة عن تراجع العربية كما لاحظت رسالة "الجمعية المغربية للدفاع عن اللغة العربية". والتعامل مع العربية كلغة يقتضي تعليمها وتدريسها بناء على قدراتها ووظائفها كلغة تستعمل في الكتابة فقط، وليس في التواصل الشفوي، أي كلغة تتعلم في المدرسة ولا تكتسب داخل الأسرة مثل اللغات الحية كالفرنسية والأمازيغية. انطلاقا من هذا التحديد الواقعي لوظائف اللغة العربية وقدراتها وحدودها، تُحدد أدوارها والأهداف من تعليمها، هذه الأهداف المتمثلة في العناية بها وتدريسها كلغة في حد ذاتها يتعلمها المغاربة لفهم الإسلام والتعبد بها والاطلاع على التراث الثقافي العربي الإسلامي المكتوب بالعربية. وتدريس العربية كلغة في حد ذاتها يعني أنها لن تستعمل كلغة تدريس لأن ذلك يتنافى مع وظيفتها وقدراتها كلغة كتابة فقط وليست لغة استعمال شفوي. فاعتمادها القسري كلغة للتدريس هو انتقال من وضعها كلغة لها قدرات ووظائف محدودة، إلى استعمالها كإيديولوجيا تصلح لكل شيء وتحل كل المشاكل والمعضلات. وهذا الاستعمال الإيديولوجي للعربية، الذي تجسده سياسة التعريب الآثمة، هو الذي كشف عن قصورها كلغة حية، مما أعطى كل المشروعية لهيمنة اللغة الفرنسية، وأضر بها (اللغة العربية) كثيرا لأنه أضعفها

أمام الفرنسية، وأساء إلى التعليم الذي يعرف تدهورا متواصلا منذ أن أصبحت العربية هي لغة التدريس. وهذا لست أنا الذي أقوله، بل قاله المسؤولون عن التعريب أنفسهم في "تقرير الخمسينية للتنمية البشرية". فقد جاء في هذا التقرير ما يلي: «ومع بداية الثمانينيات، بدأت المنظومة التربوية، في التراجع، لتدخل بعد ذلك، في أزمة طويلة؛ من بين مؤشراتها: الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي، وبطالة حاملي الشهادات، وضعف التكوينات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب، اللغات، التواصل)».

هذا اعتراف بتراجع أداء النظام التعليمي بالمغرب مع بداية الثمانينيات. لماذا بداية الثمانينيات؟ لأن في هذا التاريخ بدأ الاستعمال الإيديولوجي للعربية كلغة للتدريس مع تعيين وزير خاص لهذه العملية الإيديولوجية، وليس التربوية، وهو وزير التعريب الراحل عز الدين العراقي. والدليل على هذا الاستعمال الإيديولوجي للعربية، والمتمثل في استخدامها كلغة تدريس، أن نفس التقرير ـ تقرير الخمسينية للتنمية البشرية ـ يقول: «وهكذا، فإلى غاية نهاية السبعينيات تمكنت المنظومة التربوية من الاضطلاع بمهامها إلى حد كبير، حيث نجحت، بالرغم من العجز المهول، المسجل في البداية، ومن النمو الديموغرافي المطرد، في الرفع من فرص تمدرس الأطفال المغاربة وتزويد الإدارة والاقتصاد الوطنيين بالأطر المغربية الضرورية، لتعويض الخلف وتحقيق التنمية. هذا علاوة على أن التعليم فتح قناة حقيقية للحركية الاجتماعية والانفتاح على العالم، وولوج الحداثة، وتقوية الرابط الاجتماعي». هذا النجاح للمنظومة التعليمية للمغرب، كما يؤكد ذلك تقرير الخمسينية، ليس مرده إلى حاجة الدولة إلى الأطر والموظفين لتعويض الفرنسيين، بل مرده إلى أن العربية كانت تدرس كمجرد لغة دون أية حمولة إيديولوجية تعطي لها أدوارا ووظائف تتجاوز قدراتها وحدودها لتصبح لغة للتدريس، مع أنها ليست مؤهلة لذلك بحكم أنها لغة كتابة فقط ولم تعد لغة حية تستعمل في التواصل الشفوي. وهو ما أدى بمستوى التعليم إلى التدهور والتراجع كما يعترف بذلك التقرير.

محررو الرسالة الموجهة إلى الوزير الأول السابق عباس الفاسي يكررون المطالبة برفع الحيف عن العربية، لا كلغة، وإنما كإيديولوجيا وظيفتها ليست تعلم هذه اللغة واستعمالها في المجالات التي تناسب وظائفها وقدراتها، بل وظيفتها مزيد من التعريب العرقي والسياسي والهوياتي للمغاربة. وهكذا يريدون علاج العربية بدائها الذي هو التعريب، والذي أوصلها إلى الوضعية المزرية التي تعيشها، ومكّن للفرنسية أن تتفوق عليها في المغرب.

إن الوطنية والواقعية تقتضيان المطالبة بتأهيل الأمازيغية لإعدادها لمواجهة الفرنسية مع العناية بالعربية، ولكن كلغة وليس كإيديولوجيا. فبدون هذا البديل، ستبقى الفرنسية مهيمنة مع ما يترتب عن ذلك من النتائج التالية:

ـ إضعاف العربية كلغة، لأن الاهتمام بها ينصب على استعمالها الإيديولوجي من خلال سياسة التعريب الإجرامية.

ـ استمرار إقصاء الأمازيغية لتبقى الفرنسية بدون منافس حقيقي يهدد هيمنتها بالمغرب، وهو ما لا يمكن أن تقوم به سوى الأمازيغية ـ وكذلك الدارجة ـ كلغة حية تستعمل في التواصل الشفوي وداخل الأسرة.

ـ ضعف المستوى العلمي بالجامعات المغربية لاعتمادها على اللغة الفرنسية التي أصبحت لغة متخلفة في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة. وهذا ما يفسر الرتب الأخيرة المخجلة التي حصلت عليها الجامعات المغربية في سلم جودة التعليم بمختلف الجامعات في العالم.

(دجنبر 2009)

*****

مشاكل اللغة العربية التي يخلقها لها "المدافعون" عنها

يمكن القول إن الشكل الذي تُطرح وتُناقش وتُحلّ به المسألة اللغوية في بلد ما، دليل على مستوى التقدم أو التخلف الذي وصل إليه هذا البلد. ذلك لأن للغة ارتباطا سببيا ومباشرا بتكوين العقل وصنع الفكر اللذيْن سيكونان عاملي تقدم أو تخلف حسب نوعية التكوين "اللغوي" الذي تلقاه ذلك العقل، وشكل الصنع، اللغوي كذلك، الذي صاغ ذلك الفكر.

ومن جهة أخرى، ونظرا للأهمية الكبيرة للغة كما أشرنا، فإن عدم الحسم النهائي في المسألة اللغوية ببلد ما، يعني أن هذا البلد لم يحسم في أي شيء مهمّ بعدُ، بل لا زال تائها يفتّش عن ذاته وماذا يريد أن يكون، وأنه، بدل السير إلى الأمام، ينفق الكثير من مجهوداته في البحث عن الطريق التي سيسلكها للسير إلى الأمام.

وهذه هي حال المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث أنفقت، تحت ذريعة حل مشكل اللغة، مئات الملايين على التعريب والنهوض المزعوم باللغة العربية. وهي مبالغ كان بالإمكان صرفها على المشاريع التنموية والاقتصادية لو أن مشكلة اللغة كانت قد حُلت فعلا ونهائيا. ولا زال النقاش، منذ أزيد من نصف قرن، يراوح مكانه ويكرر نفسه حول مشكل اللغة بالمغرب. "التقدم" الوحيد الذي عرفه هذا النقاش هو انتقاله من الجدال حول "تهديد" الفرنسية للغة العربية، إلى الجدال حول "تهديد" الأمازيغية لها بعد ظهور المطالب الأمازيغية، ليصل في مرحلة ثالثة (بدأت في 2010) إلى الجدال حول "تهديد" الدارجة المغربية للغة العربية، بعد ارتفاع أصوات تنادي باعتماد هذه الدارجة كلغة بديلة عن العربية الفصحى. في كل هذا الجدال، وعبر كل مراحله، هناك شيء ثابت لا يتغير، وهو أن العربية هي دائما ضحية ومستهدفة، وأن الآخرين، الفرنكوفونيين والمدافعين عن الأمازيغية والداعين إلى الدارجة، هم دائما دعاة فتنة وتفرقة، متآمرون وعملاء تحرّكهم جهات أجنبية معادية للوطن، وللغته العربية وللدين الإسلامي.

ابتداء من 2010 سينتقل إذن ـ كما قلت ـ هذا الخطاب "المؤامراتي"، الذي كان "مختصا" في مهاجمة الفرنكوفونية ومعاداة الأمازيغية، إلى إعلان الحرب على المطالبين باستعمال الدارجة بدل العربية الفصحى، والتصدي لهم، كالعادة، بالسب والشتم فيما يعتبره هذا الخطاب ردا على هؤلاء "المتطاولين" على العربية الفصحى. وهذا اللجوء إلى السب والشتم سمة ملازمة ومميزة لهؤلاء "المدافعين" عن الفصحى. فحتى عندما يكون الموضوع علميا

ويعالج قضايا أكاديمية ولسنية بعيدا عما هو إيديولوجي، فإن "المدافعين" عن الفصحى لا يجدون ما يردون ويناقشون به سوى السب والقذف والتخوين والتعميل (تهمة العمالة) كما هي عادتهم. فقد سبق أن أثار مثلا أحمد رضا بنشمسي، المدير السابق لأسبوعية "تيلكيل" (Tel quel) ، مسألة لغوية هامة عندما قال بأنه لا يفهم المقصود بعبارة "منتدى السؤدد وحماه" التي يتضمنها النشيد الوطني. فما طرحه بنشمسي بملاحظته حول لغة النشيد الوطني، بغض النظر عن مقاصده المفترضة، يحتاج إلى تأمل وتحليل ونقاش علمي للمسألة بناء على معطيات ووقائع لسنية ومعجمية وتعليمية وثقافية كما يقتضي الموضوع ذلك. فكلمة "السؤدد" مثلا لم يعد بفهمها إلا القليل من المتعلمين، فبالأحرى أن يفهمها الأميون الذين يشكلون أزيد من 50% من المغاربة، فضلا على أنها من الألفاظ القديمة والمهجورة التي لم تعد مستعملة ومتداولة في اللغة العربية. وهذا ما يطرح سؤالا حقيقيا حول الغاية من نشيد وطني مصاغ بلغة لا يفهمها المواطنون. لكن "محبي" الفصحى اكتفوا باستعمال أسلحتهم التقليدية الصدئة الوحيدة التي يملكونها ويجيدون استعمالها، وهي سلاح السب والشتم واتهام بنشمسي بالخيانة والعمالة والولاء للأجنبي، إلى آخر الخطاب المعروف، المكرور والمملول.

وهؤلاء، بلجوئهم إلى السب والشتم، بدل الحجاج والاستدلال ولإقناع، لا يسيئون فقط إلى أنفسهم، بل يسيئون إلى اللغة العربية التي نصبوا أنفسهم "للدفاع" عنها، إلى الحد الذي يجعل المشكل الحقيقي والكبير الذي تعاني منه اللغة العربية، إلى درجة الإعاقة، هو أن من يحلل واقع هذه اللغة ويشخّص مشاكلها والصعوبات التي تعاني منها كلغة، يتهم بأنه يعاديها ويحاربها خدمة لجهات أجنبية! وهكذا تبقى العربية في منأى عن أي تحليل علمي وموضوعي لمشاكلها وصعوباتها وعوائق انتشارها وتعلمها، قد يساهم في اقتراح حلول لهذه المشاكل والتفكير في وضع منهجية ميسرة حديثة وملائمة تسهل تعلمها وانتشارها. فبدل التعامل الواقعي مع الواقع الصعب للغة العربية، يخفي "المدافعون" عنها هذا الواقع ويحجبونه باتهام من يكشف عنه ويناقشه ويطرح أسئلة حوله بأنه حقود على العربية وعميل لجهات أجنبية معادية. وهكذا تظل العربية، مقارنة بلغات أخرى أجنبية، متخلفة، تعرف تراجعا متواصلا لعجزها عن التكيف والتطور لأن "المدافعين" عنها يمنعونها من ذلك. فمن يحاول تشخيص عجزها وتخلفها، يتهمه هؤلاء "المدافعون" عنها بأنه عدو لها ويريد سوءً بها. لقد كانت الدعوة، ابتداء من سنة 2010، إلى استعمال الدارجة المغربية بدل العربية الفصحى ، منسابة لفتح ملف اللغة العربية وطرح ألأسئلة المقلقة حول مكانتها ووظيفتها بالمغرب، ودورها في أزمة النظام التعليمي ببلادنا، وعلاقتها، انطلاقا من هذا الدور، بضعف

التنمية الاقتصادية والفكرية بالمغرب، وبالنقص في تأهيل المواطن المغربي. إن تجنب هذه الأسئلة والقضايا التشخيصية، والاستعاضة عنها بخطاب التمجيد للعربية، وشيطنة من يطرح هذه الأسئلة والقضايا، يزيد من مشاكل العربية ويساهم في تراجعها وتخلفها. لأن معالجة هذه المشاكل وإيقاف هذا التراجع يشترطان أولا تشخيص هذه المشاكل ومعرفتها ووضع الأصبع عليها. وهذا ما يرفضه "حماة" الفصحى ويتهمون من يقوم بذلك بأنه عدو للعربية ومتآمر عليها. إنهم يحمون حقا العربية، لكن من التطور والحداثة. إنهم يحبون العربية إلى درجة تركِها تموت دون تقديم مساعدة لها، أو قبول إجراء فحص "طبي" لحالتها "الصحية". فبئس الحب الذي يقتل الحبيب!

وهذا هو المشكل الحقيقي الكبير الذي تعاني منه العربية، والمتمثل، كما سبق أن شرحنا، في أن "حماتها" يرفضون أية مناقشة ترمي إلى إعادة النظر في وضع اللغة العربية ووظيفتها بالمغرب. إنها دائما لغة الجنة، اللغة المقدسة، سيدة اللغات، اللغة التي فضّلها الله على اللغات الأخرى، لغة الوحدة، لغة النبوة...

المشكل الثاني الذي تعاني منه العربية الفصحى، أن كل الذين "يدافعون" عنها لا يجدون حرجا في اختيار اللغات الأجنبية لتعليم وتكوين أبنائهم. وهذه مشكلة كبيرة كذلك، صاحبت سياسة التعريب منذ الاستقلال إلى اليوم. فـ"المدافعون" عن العربية لا يعطون المثال والقدوة بأنفسهم في رد الاعتبار للعربية التي لا يكلّون من المطالبة به. فمن يصدّق إذن ما يتظاهرون به من "حب" و"غيرة" على العربية؟ إنهم يكذبون على العربية المسكينة أكثر مما يكذبون على غيرهم ممن يختلف معهم في الرأي حول المسألة اللغوية بالمغرب. فهل بالكذب يكون الدفاع عن القضايا المصيرية؟

المشكل الثالث للغة العربية، هو أن "حماتها" يردون، عندما يقال لهم بأن الفصحى لغة لا تستعمل إلا في الكتابة فقط وليس في التخاطب الشفوي، مما يجعل منها لغة نصف حية أو نصف ميتة، يردون، وبكل ثقة "علمية"، بأن هذه الوضعية عامة تعرفها كل لغات العالم المتقدمة كالإنجليزية والإسبانية والفرنسية والصينية واليابانية، لأن كل هذه اللغات تتضمن، مثل العربية، مستويين من الاستعمال: المستوى العامّي أو الشعبي، الذي تقابله في حالة العربية الفصحى الدارجة، والمستوى المدرسي العالِم Savant الخاص بالكتابة والتدريس والإنتاج الأدبي. ويضيفون، ردا على دعاة الدارجة، أن لا أحد من الفرنسيين دعا إلى ترسيم العامّية الفرنسية مثل لهجات " لارگو " L'argot، مكان الفرنسية المدرسية والرسمية.

وهذه مشكلة كبيرة وكبيرة جدا. لماذا؟ لأنها تجعل من النقطة الأضعف في العربية الفصحى شيئا عاديا وطبيعيا يوجد في جميع اللغات التي ارتقت إلى مستوى الكتابة. وهذا غير صحيح إطلاقا. ودون عرض كل الأدلة على أن علاقة الدارجة المغربية بالعربية الفصحى تنحصر فقط في الجانب المعجمي، ولا تشمل كل البنية التركيبية والدلالية التي يبقى الجزء الأكبر منها أمازيغيا، كما سبق أن شرحت ذلك بإسهاب في موضوع: "هل الدارجة المغربية أداة للتعريب أم وسيلة للتمزيغ؟"، والمنشور ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"، (دون عرض هذه الأدلة إذن)، أكتفي هنا بالمعطى التالي: نحن في المغرب ندرس الفرنسية والإسبانية والإنجليزية والألمانية، وغيرها من اللغات الأوروبية، في مستواها المدرسي الأكاديمي، مع جهل تام لمستواها العامّي المفترض، والخاص بالشارع والبيت والتخاطب اليومي كما هو حال الدارجة المغربية. لكن عندما نكون في فرنسا أو إسبانيا أو بريطانيا أو ألمانيا، فإننا نستعمل اللغة المدرسية التي تعلمناها في المدرسة ـ وليس في الشارع ـ في التخاطب بها في الأسواق والقطار والشارع والمقهى والمطعم، فيفهم مواطنو ذلك البلد كلامنا ويردون علينا ويخاطبوننا بنفس اللغة التي تعلمناها في المدرسة. وهذا يعني أن لغة المدرسة، في هذا البلد، هي نفسها المتداولة كذلك في الشارع لأنها لا تختلف عن لغة التخاطب اليومي للسكان. أما العربية الفصحى التي نتعلمها في المدرسة فلا وجود لها إطلاقا في الشارع والأسواق وفي التواصل اليومي للسكان. بل أكثر من ذلك أن المتعلمين الذين يجيدون العربية الفصحى، لا يستعملونها في التخاطب فيما بينهم، في حين أنهم قد يستعملون للتواصل فيما بينهم الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية التي تعلموها في المدرسة. وهذا يعني ويؤكد أن العربية الفصحى لم يعد لها استعمال في التخاطب الشفوي حتى عندما يكون المتخاطبان متمكّنيْن من هذه العربية الفصحى، فبالأحرى أن يستعملها السكان في التخاطب كما هو حال الفرنسية والإسبانية والإنجليزية مثلا، كما سبق أن رأينا. فالدارجة المغربية إذن لغة قائمة بذاتها ومنفصلة عن الفصحى، عكس الفرنسية ـ والإسبانية والألمانية والإنجليزية والإيطالية... ـ المستعملة في التخاطب اليومي، ولتي تربطها باللغة المدرسية علاقة اتصال واستمرارية.

في الحقيقة، هذا هو المشكل الحقيقي والوحيد للعربية الفصحى لأن المشاكل الأخرى متفرعة عنه ومرتبطة به. إنه مشكل القطيعة بين لغة البيت ولغة المدرسة. هذه القطيعة التي يؤدي فاتورتَها نظامُنا التعليمي الذي لا يزداد إلا فشلا وإخفاقا بسبب هذا الانفصال بين لغة البيت ولغة المدرسة.

المشكل الرابع للعربية الفصحى بالمغرب أن "المدافعين" عنها يقولون، ردا على من يتهمها بالعجز والقصور ويطالب بتعويضها بالدارجة، بأن العربية يتحدثها أكثر من ثلاثمائة (300) مليون شخص في العالم، متقدمة في ذلك على الفرنسية والألمانية والإيطالية. فكيف يعقل المطالبة باستبدال لغة بهذا الانتشار الواسع بلهجات عامية محدودة الانتشار؟

وهذه كذلك مغالطة كبيرة أخرى، بل هي كذبة حقيقية، ليس لأن عدد ثلاثمائة مليون من المتحدثين بالعربية غير حقيقي ما دام أن مجموع سكان الدول العربية الحقيقية أقل من ذلك بكثير، وإنما لأن لا أحد في كل الدنيا كلها يتحدث ـ أقول يتحدث وليس يكتب ـ العربية الفصحى كلغة تخاطب في الحياة اليومية. فالعربية الفصحى، على هذا المستوى الذي يخص استعمالها في التخاطب، لغة ماتت وانقرضت منذ زمان. فبدل الاعتراف بهذه الحقيقة قصد التعامل معها بما يلزم من واقعية وجدية وموضوعية، خصوصا في الجانب المتصل بلغة التدريس، يستمر "حماة" الفصحى في إخفاء ضعفها والكذب عليها بالقول بأن عدد الناطقين بها يتجاوز 300 مليون. وإذا كانت الفصحى بهذه القوة والنفوذ والانتشار، فلماذا الخوف عليها من الدارجة والأمازيغية؟

المشكل الخامس للعربية أن "حماتها" يقولون ويكررون، في ردهم على من يفضل اللغات الأجنبية بالمغرب على العربية الفصحى، أن كل الأمم المتقدمة، مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وألمانيا، لم يتسنّ لها أن تتقدم إلا بفضل اعتمادها على لغة الأم الوطنية وليس على اللغات الأجنبية، كما يفعل الفرنكوفونيون بالمغرب. وهذه مغالطة أخرى توهم بأن العربية الفصحى هي لغة الأم التي يجب اعتمادها في التدريس والتكوين، مع أنه ليست بلغة أم لأي أحد في العالم كله. وهذه حجة عليهم وليست لهم: ففشل نظامنا التعليمي يرجع في أسبابه الرئيسية إلى اعتماد الفصحى في التدريس، التي ليست لغة أم لأي تلميذ في المغرب ولا في أي بلد آخر. وبالتالي فإن ادعاءهم بأن نهضة الأمم تقوم على لغة الأم، هو تأكيد وتأييد لموقف المطالبين باستعمال الدارجة، وكذلك الأمازيغية، كلغة تعليم وتدريس، لأن هاتين اللغتين هما وحدهما ـ وليس الفصحى ـ لغات أم بالمغرب.

وارتباطا بتقدم الأمم ونهضتها، نذكّر هؤلاء المتباكين على الفصحى التي يرون أن رد الاعتبار لها واستعمالها، بدل الفرنسية المهيمنة بالمغرب، سيكونان من أسباب تقدم المغرب ونهضته، نذكّرهم أن النهضة الأوربية التي ابتدأت من القرن الخامس عشر، ما كان لها أن تحصل وتُخرج أوروبا من ظلمات القرون الوسطى إلى نور الحداثة والعلم والتقدم، إلا بعد أن تخلت الأمم الأوروبية عن اللغة اللاتينية وتبنت لهجاتها العامية كلغات رسمية تستعمل في التدريس والقضاء والإدارة وكل مؤسسات الدولة. هذه اللهجات التي كانت عامية تستعمل في

الأسواق والبيت والتخاطب اليومي بين المواطنين، هي التي تشكلت منها العديد من اللغات الأوروبية المستعملة اليوم مثل الإيطالية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية. فاللاتينية، كلغة نخبة وكتابة لا تستعمل في الحياة اليومية للمواطنين، تماما كما هو حال العربية الفصحى اليوم، كانت عائقا حقيقيا أمام أية نهضة حقيقية. ولهذا فإن هذه النهضة لم تنطلق إلا بعد القطع مع اللغة اللاتينية واستبدالها بلغات الحياة، أي ما كان يطلق عليه باللهجات العامية أو الشعبية.

ومن جهة أخرى، كانت اللغة اللاتينية في القرون الوسطى جزءا من الاستبداد الذي كانت تمارسه الكنيسة ورجال الدين على بقية الشعب. فرجال الدين هؤلاء، بحكم إتقانهم للغة اللاتينية التي كان يجهلها غالبية الشعب، كانوا وحدهم المؤهلين لاتخاذ القرارات السياسية والدينية (وهل كان هناك فرق بين الاثنين؟) وفرضها على الآخرين الذين لا يستطيعون مناقشتها أو الاعتراض عليها لأنهم يجهلون اللغة اللاتينية التي وحدها تُقبل لمناقشة تلك القرارات، وهو ما جعل تلك المناقشة تكون محصورة لدى نخبة محدودة من رجال الكنيسة والسلطة. وهكذا كان رجال الكنيسة والحكم يمارسون دكتاتوريتهم على البسطاء من أبناء الشعب لامتلاكهم سلطة اللغة التي تخوّل لهم التصرف في مصير غالبية الشعب باعتباره جاهلا وأميا وقاصرا لأنه لا يتقن لغة السلطة والمقدس الديني، ولأن كل ما يعرفه هو لغته العامية التي يستعملها في حياته اليومية.

ولهذا فإن ثورة الشعوب الأوروبية على اللغة اللاتينية والتخلي عنها لصالح اللغات العامية، كان ثورة أولا على التسلط والاستبداد اللذين كانا يمارسان باسم هذه اللغة، ذلك أن تبني اللهجات العامية كبديل عن اللاتينية كان شرطا لنشأة الديمقراطية بأوروبا، لأن اللغة، العامية، التي هي لغة الشعب وليس لغة النخبة من رجال الدين ورجال الحكم، لم تعد حكرا على طبقة معينة، بل أصبحت ملكا مشتركا يستعمله على قدم المساواة كل أفراد الشعب. وهو ما مكّن هؤلاء، الذين كانوا مبعدين عن شؤون السلطة والسياسة لأنهم لا يتقنون لغتها النخبوية، من أن يشاركوا في مناقشة شؤون الدين والدولة والسلطة والسياسة لأنهم أصبحوا يجيدون لغتها التي ليست سوى لغتهم العامية، التي أصبحت هي لغة السلطة والسياسة والدين ومؤسسات الدولة. إن الديمقراطية اللغوية مقدمة ضرورية إذن للديمقراطية السياسية.

وفي المغرب، نلاحظ نفس الوضع الذي كان سائدا مع اللغة اللاتينية: فبما أن العربية الفصحى هي لغة السياسة والسلطة، فإن الذي لا يتقن هذه اللغة يجد صعوبة في مناقشة هذه السلطة ونقد برامجها وطريقة تسييرها للشأن العام، لأن عليه، في كل الحالات، أن

يستعمل لغتها الرسمية التي لا يجيدها. لهذا نجد أن الوجوه السياسية التي يحاورها الإعلام هي، في الغالب الأعم، تلك التي تتقن العربية الفصحى، في حين تقصي مثلُ هذه الحوارات أبناءَ الشعب من عرض مواقفهم السياسية والتعبير عن انتقاداتهم أو رفضهم للطريقة التي تسيّر بها الشؤون العامة، لأنهم لا يعرفون اللغة الفصحى. ففرض العربية الفصحى، كلغة نخبوية مقصورة على المتعلمين، يكرّس غياب الديمقراطية الذي لا يسمح لكل أبناء الشعب بالمشاركة السياسية والتعبير من مواقفهم لأنهم "مقطوعو" اللسان. أما إذا كانت الدارجة والأمازيغية لغتين رسميتين للسلطة والدولة ومؤسساتها، فإن جميع المواطنين يصبحون متساوين في امتلاك سلطة اللغة التي تمكّن الجميع من التعبير والمناقشة والاعتراض والاحتجاج. وهذا ما سبق لكاتب ياسين أن شرحه عندما ربط سياسة التعريب بالجزائر برغبة الحكام المستبدين في منع الشعب من الاحتجاج عليهم ورفض سياستهم التسلطية، لأنه يفتقر إلى لغة السلطة والسياسة التي بها وحدها تُناقش شؤون الدولة والسياسة.

فاعتماد لغات الشعب، مثل الدارجة والأمازيغية، كلغات رسمية تستعمل في الإدارة والقضاء ومؤسسات الدولة، ليس مطلبا لغويا ولسنيا فحسب، بل هو أولا مطلب ديمقراطي يؤسس للمساواة بين لغة المواطنين ولغة السلطة، بين لغة الشعب ولغة الدولة.

من السهل أن يستنتج "المدافعون" عن الفصحى من هذا الاستعراض لمشاكلها، التي هي مشاكل يقف وراءها هؤلاء "المدافعون" عن هذه اللغة أنفسهم كما سبق أن شرحنا، أننا نعادي هذه اللغة ونحاربها، كما هو ديدنهم كلما نوقشت مشاكل الفصحى بالمغرب. مع أن المسألة هنا لا تتعلق بـ"حب" أو "عداء"، بل بوقائع وحقائق عنيدة لا يمكن تغييرها بمجرد الأماني الجميلة والرغبات النبيلة. فالعربية الفصحى لم تعد اليوم لغة للحياة بعد أن فقدت الشرط الأول لهذه الحياة وهو استعمالها في التخاطب. وهذا الوضع غير "الحيوي" للعربية الفصحى لا يرجع إلى قصور فيها كلغة، وهي التي تتوفر على عبقرية لغوية فذة قلما تتوفر في كثير من اللغات الأخرى، متمثلة في طبيعة نظامها النحوي والاشتقاقي والمعجمي العجيب الذي يجعل منها لغة عظيمة ذات عبقرية خاصة، وإنما يرجع إلى أسباب تاريخية لا يمكن معها العودة إلى حالة العربية كما كانت قبل تلك الأسباب، والتي جعلت منها لغة لا تستعمل في الحياة اليومية مثلما حدث للاتينية نفسها. وهذا هو بيت القصيد.

وهنا نستحضر أن "المدافعين" عن الفصحى يكررون دائما، للرد على من يدعون إلى استبدالها بالدارجة، بأنها لغة القرآن. إذن إذا كانت العربية لغة القرآن، وهي كذلك، فلماذا نريد أن تكون لغة الإشهار والأبناك والشركات والمراكز التجارية والإنتاج الاقتصادي والتكنولوجيا والمختبرات والأنترنيت والسينما...؟ لنتعامل معها إذن كلغة للقرآن ونتعلمها

أولا من أجل فهم النص القرآني وما يرتبط به من شؤون فقهية ودينية وتعبدية، وثانيا من أجل الاطلاع والحفاظ على التراث الثقافي الإسلامي المكتوب بالعربية. وهذا لا يقلل شيئا من قيمتها ومكانتها، أو يهددها بالتراجع أو الانقراض ما دام أن القرآن لن يتراجع ولن ينقرض.

وبهذا التحديد الوظيفي للغة القرآن، سنحترمها ونجلّها ونرد لها الاعتبار لأننا سنوفر لها شروط نجاحها وتفوقها في المجال الخاص بها، والذي هو المجال الديني والقرآني والتراثي. أما عندما نريد أن تكون لغة الحياة وتأهيل الإنسان وإعداده لسوق الشغل الذي يتطلب لغات أخرى، فإننا نضعف الفصحى ونسيء إليها ونخلّ بالاحترام الواجب لها لأننا نقحمها في مجالات ليست أهلا لها، فتظهر كلغة عاجزة وفاشلة لأن تلك المجالات ليست من اختصاصها ولا من مهامها، لأنها تفتقر إلى وظيفة التخاطب الشفوي كما سبقت الإشارة.

(سبتمبر 2010)

*****

عندما يسيء لساني إلى اللسان

نشر الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري بجريدة المساء، ليومي 30 أبريل وفاتح ماي 2012، مقالا بعنوان: "التعدد اللساني والتحرر أولا"، تطرق فيه، مرة أخرى، ومن وجهة نظره، إلى إشكالية التعدد اللساني بالمغرب.

وفي ما يلي مناقشة لآراء ومواقف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري التي عبر عنها في المقال المذكور.

هل المفردات المعجمية هي اللغة؟

في دفاعه عن اللغة العربية، وردّا على الداعين إلى استعمال الدارجة المغربية، يقول الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري: «ليس صحيحا، كما ادعى السيد عيوش، أن السيد بنكيران، رئيس الحكومة، قاد حملته الانتخابية بما أسماه السيد عيوش لغة المغاربة، يقصد الدارجة»، «بل إن هذا غير ممكن، لأن الحملة الانتخابية تحدثت عن الديمقراطية والعدالة واقتسام الثروات والتوازنات الاقتصادية والاستبداد واقتصاد الريع ومحاربة الفساد، إلخ. فهلا زودنا السيد عيوش بمفردات ومصطلحات خاصة بالعامية الشعبية تعبر عن هذه المفاهيم؟».

هنا يقع السيد الفهري في خلط عامّي بين اللغة وبين الكلمات المعجمية التي تستعملها هذه اللغة. فإذا كانت الدارجة المغربية تستعمل مفردات من معجم العربية الفصحى، فلا يعني ذلك أن هذه الدارجة تنتمي إلى اللغة العربية وتشكل جزءا منها، وإلا لكانت اللغة الفارسية أحد "تنوعات" اللسان العربي ـ حسب تعبير السيد الفهري ـ ما دام أن أزيد من 60% من معجمها عربي، فضلا عن الحرف العربي الذي تكتب به. ومع ذلك فالفارسية لغة قائمة بذاتها ذات أصول هند وأوروبية وليست سامية مثل العربية. بل إن العربية نفسها، عندما تستعمل مفردات مثل "صولجان"، "مهرجان"، "برنامج"، "دستور"، "ديموقراطية"، "إيديولوجيا"، "برلمان"، "فلسفة"...، ستصبح، إذا اعتمدنا هذا المنطق العامّي، لغة "غير عربية" تلحق باللغات الأخرى التي تستعمل ألفاظا من معجمها اللغوي. وحسب هذا المنطق العامّي دائما، ستكون لغة القرآن، الذي نزل بلسان عربي، "غير عربية" لأن جزءا غير يسير من ألفاظه غير عربي مثل ("زمهرير"، "سلسبيل"، "فردوس"، "جهنم"، "آمين"، "ماعون"،"مكة" ـ نعم اسم مكة المكرمة ـ "أباريق"، "سجيل"، "اليم"، "التنور"...). فهل سنتحدى القرآن ونطرح نفس السؤال الذي تحدى به الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري

السيد عيوش لنقول: « فهلا زودنا القرآن بمفردات ومصطلحات عربية تعبر عن ("زمهرير"، "سلسبيل"، "فردوس"، "جهنم"، "آمين"...)؟

ألسنا هنا أمام عبث حقيقي لا علاقة له بالعلم ولا بالمعرفة ولا باللسانيات؟

هذا هو المأزق، والعبث، اللذان يؤدي إليهما الاستدلال العامّي الذي اعتمده الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري.

نريد بهذه الأسئلة، والأمثلة والملاحظات، أن نبيّن أن الدارجة المغربية لغة لا تربطها بالعربية إلا علاقة معجمية. والألفاظ المعجمية لا تخلق اللغة، كما يعرف ذلك جيدا السيد الفهري، وإنما طريقة استعمال تلك الألفاظ في بنية تركيبية ودلالية خاصة هي التي تشكّل روح اللغة وجوهرها. فالتعبير الدراج "حل الباب"، ليس تعبيرا عربيا رغم أن اللفظين (حل، والباب) عربيان، لأن "الحل" في اللغة العربية لا يكون للباب، وإنما للمشكل، أو بالمكان (الحلول). فهذه العبارة لا معنى لها إذن في اللغة العربية، ولا في أية لهجة عروبية، وبالتالي فهي ليست عربية، لأنها ترجمة حرفية للعبارة الأمازيغية ⵓⵙⵏ ⵜⴰⵡⵡⵔⵜ (رزم تاوورت = افتح الباب)، مع الاحتفاظ بنفس المعنى الذي لا يُفهم خارج هذه اللغة الأمازيغية. فالدارجة المغربية، التي تسمى خطأ وعامّيا "العربية"، هي في الحقيقة لغة أمازيغية، أولا في روحها ومعانيها والجزء الأكبر من تراكيبها وتعابيرها، وثانيا لنشأتها بالبلاد الأمازيغية بشمال إفريقيا إذ لم تأت إليها من شبه الجزيرة العربية مثل اللغة العربية الحقيقية، أي ما نسميه العربية الفصحى. أما علاقتها بهذه الأخيرة فتقتصر، كما سبقت الإشارة، على جزء هام من المعجم العربي الذي تستعمله الدارجة كما هو حال جميع اللغات التي تستعمل مفردات أجنبية عنها، وضمنها العربية التي هي نفسها تستعمل ألفاظا من لغات أخرى كما سبق أن أوضحنا.

لا قياس مع وجود الفارق:

وارتباطا بنفس الموضوع، الذي هو "لغة المغاربة"، الذي يناقشه الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، يقول: «لغة الشعب هي اللسان العربي بصيغه وتلويناته»، «حيث إن حوالي 95 في المائة ناطق باللسان العربي بتنوعاته».

بعد الخلط بين اللغة والمفردات التي تستعملها هذه اللغة، يقع السيد الفهري، في الخلط الثاني، المرتبط بالأول، والخاطئ طبعا لأنه مجرد فكرة عامّية وليس حقيقة علمية، وهو الخلط بين اللغة العربية والدارجة المغربية التي ليست، حسب السيد الفهري، سوى إحدى "صيغ" وأحد "تلوينات" وتنوعات" اللسان العربي الذي يستعمله حوالي 95 في المائة من

المغاربة. مع أن اللغة العربية ليست لها "صيغ" ولا "تلوينات" ولا "تنوعات" تجعل منها لسانا متعددا في مستويات استعماله، ما عدا ما يتعلق بتنوع الأسلوب والاختلاف في اختيار الألفاظ وصيغ التعبير، التي قد تتباين من شخص لآخر كما في أية لغة واحدة موحّدة. خطأ القول بأن اللغة العربية لسان متعدد في "تلويناته" وتنوعاته" ناتج عن خطأ اعتبار الدارجة المغربية لسانا عربيا لأنها ـ وفقط لأنها ـ تستعمل ألفاظا تنتمي إلى القاموس العربي، كما سبقت الإشارة. وهو ما يقيسه السيد الفهري، كما يفعل كثيرون غيره، على حالة التعدد الحقيقي لمستويات استعمال اللغة الواحدة كما في الفرنسية مثلا أو الإسبانية أو الألمانية أو أية لغة أخرى لا زالت تحتفظ بوظيفة التخاطب الشفوي بجانب وظيفتها الكتابية. فكما أن استعمال الفرنسية مثلا يتضمن مستوى أكاديميا ومستوى وسيطا ومستوى عاميا، يخلص السيد الفهري، بناء على آلية القياس، إلى أننا «نجد العربية الفصيحة والوسيطة» كذلك في المغرب، فضلا عن الدارجة التي ليست، كما قال لنا، إلا أحد "تنوعات" اللسان العربي.

الأستاذ الفهري ينطلق إذن، حتى وإن لم يصرّح بذلك، من قياس اللغة العربية على لغات أخرى تعرف حقا تعددا في مستويات استعمالها، متناسيا ومتجاهلا القاعدة الفقهية المشهورة التي تقول "لا قياس مع وجود الفارق". أين هو هذا الفارق بين العربية ولغات أخرى على صعيد تعدد مستويات الاستعمال؟ الفارق هو أن العربية فقدت وظيفة التخاطب الشفوي ولم تعد لغة تستعمل في الحياة اليومية، خلافا للغات أخرى كالفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية أو الإيطالية... وأين هو المشكل في هذا الفارق؟ المشكل هو أن أنه يستحيل أن تكون للعربية مستويات متعددة لاستعمالها، كما في الفرنسية أو الإنجليزية، لسبب بسيط وهو أن تعدد مستويات استعمال اللغة، تبعا للوضع الطبقي أو الاقتصادي أو الثقافي أو المهني للمستعمِل، مقصور فقط على حالات التخاطب الشفوي لا غير. والحال أن اللغة العربية فقدت منذ قرون، كما سبق أن قلنا، وظيفتها كلغة تخاطب في الحياة اليومية. وبالتالي فلا يمكن الحديث عن «عربية فصيحة وعربية وسيطة»، ولا عن الدارجة كأحد "تنوعات" اللسان العربي، لأن السبب المنتج لهذه المستويات من استعمال اللغة منتفٍ ومنعدم. وإذا انتفت الأسباب انتفت معها نتائجها. فالعربية لا تعرف إذن إلا مستوى واحدا من الاستعمال، وهو المستوى المدرسي الفصيح، أي مستوى اللغة المعيارية المرتبط بما هو كتابي. ولهذا يمكن القول بأن العربية، ولأنها لغة كتابة وليست لغة تخاطب شفوي، هي أبعد اللغات عن التعدد في مستويات و"صيغ" و"تلوينات" و"تنوعات" استعمالها، إذ هي ذات وحدة كاملة وبصيغة واحدة هي صيغة العربية الفصحى المعيارية المستخدمة في الكتابة. أما اعتبار الدارجة المغربية، كما يعتقد العامّة، صيغة للغة العربية أو أحد تنوعاتها، على شاكلة الفرنسية

المستعملة في التخاطب اليومي في الشارع مثلا، فذلك جزء من الأفكار العامية الشائعة حول اللغة العربية، والتي تنطلق من قياس فاسد للغة العربية، التي فقدت وظيفة التخاطب في الحياة اليومية، على لغات، كالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية، لا زالت تستعمل كلغة تخاطب يومي، كما سبق أن شرحنا. ولهذا فإنه من الخطأ غير المقبول القول بأن الدارجة المغربية هي أحد "تنوعات" اللسان العربي. نعم الأمازيغية، ولأنها تستعمل في التخاطب، تعرف صيغا وتلوينات وتنوعات كالريفية والزيانية والسوسية والقبايلية...

فالواقع إذن ـ وكيف ينكره السيد الفهري؟ ـ هو أن اللغة العربية، ولأنها فقدت وظيفة التخاطب الشفوي كما سبقت الإشارة، ليست لسان أحد، ليس في المغرب فحسب، وإنما في العالم بأسره. أما أن تكون لغة 95 في المائة من المغاربة، فهذا كلام العامّة وليس كلام العلماء والمتخصصين. بل يمكن القول إن العربية لم تعد لسانا بل هي لغة فقط، إذا اعتبرنا أن اللسان يرتبط بالكلام والنطق والتخاطب الشفوي.

وحتى يقنعنا السيد الفهري بهذه النسبة من 95 في المائة، يقول: «والشعب منذ صغره يتصل بالعربية بتنوعاتها عبر الفضائيات المغربية والعربية، فيكتسب جزءا من اللغة الفصيحة قبل دخوله المدرسة». فحتى على فرض أن هذا الأمر صحيح، مع أنه ليس كذلك، فلن يكون ذلك مبررا لأن تكون «لغة الشعب هي اللسان العربي بصيغه وتلويناته»، يكتسبها حتى قبل المدرسة، وإلا لكانت الفرنسية هي كذلك "لغة الشعب" "لأنه منذ صغره يتصل بالفرنسية عبر الفضائيات المغربية والفرنسية، فيكتسب جزءا من اللغة الفرنسية قبل دخوله المدرسة".

ويضيف السيد الفهري: «والشعب يولد من أب وأم وفي بيت يمثل البيئة الأولى لاكتساب اللغة، والوالدان (إذا لم يكونا أمازيغيي اللسان حصريا) ينشئانه على لغة المتمدرس عادة، أي لغة يمتزج فيها العامي والوسيط وبعض الفصيح».

هكذا يواصل الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري توظيف نظرته الخاطئة إلى اللغة التي يختزلها في الألفاظ، حتى نفهم لماذا يستعمل 95 في المائة من المغاربة "اللسان العربي". فإذا كان الطفل يكتسب ألفاظا فصيحة مثل "افتح"، "سيارة"، "حصان"، "عطلة"، "منزل"، "شكرا"... فلا يعني ذلك أنه يكتسب العربية الفصيحة، وإلا لكان جميع المغاربة يكتسبون منذ صغرهم الفرنسية لأنهم يسمعون ويستعلمون منذ طفولتهم ألفاظا وعبارات فرنسية من قبيل « ça va», «Bonjour», «Vacances»,«Gâteau», «Merci», «Voiture», «Café», «La vache qui rit», «Papa ... ...

لغة برجل واحدة:

ويتساءل السيد الفهري: «هل اللغة العربية لغة القرآن، حصريا، كما تزعم السيدة هند التعارجي، في أسبوعية الحياة الاقتصادية، أم أنها غير هذا؟» ليخلص إلى أن «اللسان العربي مهيأ لأن يتحدث عن الغزل وعن العري والفسق، والعلم والفن وأجناس الأدب، والاقتصاد والاجتماع والسياسة». هذا صحيح، وصحيح جدا. فاللغة العربية تستطيع أن تقتحم كل المجالات وتتناول كل القضايا والموضوعات، وليست لغة مقصورة على القرآن والعلوم الدينية. لكن ما تفتقر إليه العربية، ولا تستطيع إليه سبيلا، هو أن تكون لغة للتخاطب الشفوي بين الناس، مثل الصينية والكورية والفرنسية والإسبانية والألمانية... وفقدانها، لأسباب تاريخية، لهذه الوظيفة التخاطبية الحيوية، يجعلها تفقد أحد رِجليها، فتضطر إلى الوقوف على رِجل واحدة كمعاقة وعاجزة عن التحرك بسهولة كما تفعل اللغات التي تقف على رِجلين اثنتين: رِجل التخاطب الشفوي ورِجل الاستعمال الكتابي. وهذا هو العجز الوحيد الذي أصاب اللغة العربية، ولكنه أصل كل الأعجاز الأخرى التي تعاني منها هذه اللغة الجميلة، والتي تجعلها دائما في موقع دفاع تجاه لغات عالمية أخرى.

وعادة ما يتركز الدفاع عن اللغة العربية على استعراض محاسنها ومزاياها، والتذكير بعبقريتها وعظمتها وأمجادها. لكن ذلك كله مجرد إنشاء خارج الموضوع. لأنه لا يفيد العربيةَ في استعادة وظيفتها التخاطبية. يجب الاعتراف حقا أن العربية تتميز بخصائص تجعل منها لغة عبقرية وعظيمة بنظامها النحوي والاشتقاقي والمعجمي. لكن كل هذه العبقرية وهذه والعظمة لا ترجعان لها وظيفتها التخاطبية التي أصبحت بفقدانها لغة تعاني من عجز وإعاقة كما قلت.

فعندما يقول الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري: «وليست العربية المعيار بأقل جاهزية من اللغات التي تدرّس بها العلوم والرياضيات، في كوريا وأندونيسيا وفنلندا وإسرائيل»، فإن ما ينساه، رغم أن ذلك هو بيت القصيد، هو أن هذه اللغات لا تزال تحتفظ بوظيفتها التخاطبية بجانب وظيفة الكتابة، وهو ما لا ينطبق على العربية التي أصبحت لغة كتابة أو قراءة لما هو مكتوب أصلا.

"التخطيط اللغوي" بناء على وظائف وقدرات كل لغة:

فالعناية بالعربية والدفاع عنها والرفع من مكانتها ليس مسألة إرادة ورغبة، ولا حتى مسألة أموال وميزانيات. إنها مسألة واقع لا يرتفع، ولا تغيره الإرادات ولا الرغبات ولا

«التخطيط اللغوي» الذي يتحدث عنه السيد الفهري. هذا الواقع هو أن العربية لم تعد لغة تخاطب شفوي. فكل "تخطيط لغوي" يرمي إلى تنمية العربية والعناية بها والنهوض بها لا يأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، يساهم في الحقيقية في الإساءة إلى هذه اللغة والتنقيص من قدرها. لماذا؟

لأن الذين يريدون أن يجعلوها في مصاف لغات كالإنجليزية والصينية والفرنسية والإسبانية والكورية واليابانية...، مثل الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، لتقوم بنفس الأدوار والوظائف التي تقوم بها هذه اللغات، يضعون العربية في المستوى والمكان غير المناسبين لها، أي حيث ينكشف عجزها وقصورها مقارنة بهذه اللغات، بسبب افتقارها إلى الوظيفة الأولى لحياة اللغة، وهي وظيفة التخاطب الشفوي. فهنا، عندما نقحم العربية مع اللغات الأخرى التامة الوظائف، نتعامل معها كما نفعل مع معاق من رِجله اليمنى لكن نقحمه في سباق للعدو الريفي مع عدّائين سليمي الأرجل التي هي أداة العدو. فالنتيجة الأكيدة أن هذا المتسابق المعاق سيكون في مؤخرة المتسابقين. فتشجيع هذا المعاق والعناية به لا تكون بإشراكه في سباق للعدو الريفي، بل بإشراكه في مسابقات تمكّنه من إظهار مواهبه وتفوقه، وليس إعاقته وعجزه.

الفرق، على مستوى الأداء والنجاحة، بين لغة تستعمل كلتا وظيفتيها (التخاطبية والكتابية)، ولغة لا تستعمل إلا الوظيفة الكتابية كالعربية، يظهر في مسألة التعليم والتدريس والتكوين وتلقين المعارف. فالتكوين الذي يتلقاه تلميذ بلغة الأم أو بلغة تحتفظ بكلتا وظيفيتها، يكون أجود وأفضل وأفيد، وأقل كلفة في الوقت والجهد والمال من التكوين الذي يتلقاه بلغة لا تستعمل في التخاطب. وهنا، على مستوى المدرسة، تبرز المشكلة الحقيقية الكبيرة للغة العربية، وأثرها على تكوين المواطنين والأطر ورجال الغد، وعلاقة كل ذلك بالتنمية والتقدم. أما لو لم تكن هناك مدرسة ولا تعليم ولا تدريس ولا تكوين ولا تلقين للمعارف والعلوم، لبقيت العربية أجمل اللغات وأفضلها وأعظمها بلا منازع.

"فالتخطيط اللغوي" الواقعي الذي يأخذ بعين الاعتبار التنمية وجودة التكوين والتدريس، وليس الذي تحركه أهداف إيديولوجية لا تنفع البلاد، يقتضي التعامل مع المشكل اللغوي بالمغرب بناء على وظائف وقدرات اللغات المستعملة كالعربية والأمازيغية والفرنسية والدارجة. فالأفضل أن تستعمل العربية، نظرا لأنها لغة كتابة وليست لغة تخاطب، في مجال العلوم الشرعية والدينية، ومجال الثقافة العربية الإسلامية. ولا يعني "تخصص" اللسان العربي في هذه المجالات، «دون العلوم الدقيقة والتقنيات»، أننا «نقتله تدريجيا» كما كتب الأستاذ الفهري. بل إن قتله هو تكليفه بأدوار ووظائف هو ليس مؤهلا لها، لأنه فقد وظيفة

التخاطب الشفوي كما سبق أن شرحنا. أما عندما نكلّفه بما هو قادر عليه، ففي ذلك حفاظ على حياته وصيانة لها. فنحن جميعا نحب ونتمنى أن تكون العربية لغة «العلوم الدقيقة والتقنيات». لكن الإرادة والرغبة والتمني لا يمكن أن تغير من الواقع شيئا كما كتبت: فالعربية لغة كتابة ويستحيل استحالة مطلقة أن تعود لغة تخاطب.

وفشل سياسة التعريب بالمغرب خير شاهد على ما نقول. فكل الأموال الطائلة والمجهودات الكبيرة والوقت الكثير الذي أنفق من أجل القضاء على الفرنسية وإحلال محلها العربية، كل ذلك ذهب سدى وبدون جدوى، مع تدنٍّ فضيع لمستوى تعليمنا، في حين أن الفرنسية لا تزال هي اللغة المهيمنة بالمغرب.

فهذه المجهودات التي تبذل لجعل العربية في مستوى لغات العلوم الدقيقة والتقنيات ليست سوى ما يسمى (Acharnement thérapeutique)، أي الإصرار على إبقاء الميؤوس من حياته حيا بطريقة اصطناعية، مع أن العربية يمكن أن تحيا عزيزة مكرمة وبلا حاجة إلى علاج اصطناعي إذا أسندت إليها الوظائف التي هي أهل لها وقادرة على أدائها، كما سبق بيان ذلك.

والتعامل الواقعي مع اللغة الفرنسية يقتضي الاعتراف بها كلغة وطنية، نعم كلغة وطنية لأنها هي كذلك. بل إذا استحضرنا وظيفة التخاطب التي تتوفر عليها الفرنسية وتفتقر إليها العربية، فستكون الفرنسية لغة وطنية بالمغرب أكثر من العربية، لأن عددا كبيرا من المغاربة يتخاطبون بها عكس العربية، علما أن اللغة الوطنية هي اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما. فالفرنسية، حتى إذا كان الاستعمار هو الذي غرسها بالمغرب، إلا أنها أصبحت غنيمة حرب نافعة كما قال كاتب ياسين.

أما الأمازيغية فيجب التعامل معها كلغة الهوية، أي لغة الأرض والجغرافيا والانتماء. وهي قادرة بحكم وظيفتها التخاطبية أن تقوم بكل الأدوار والوظائف بشكل ناجح إذا تم تأهيلها بشكل جدي موفق لتكون لغة كتابة وتدريس. وفي هذه الحالة ستكون هي المنتظر منها منافسة الفرنسية وزحزحتها من عرشها بالمغرب، لأنها ستكون قادرة على القيام بنفس الوظائف (التخاطب والكتابة) التي تقوم بها الفرنسية. لا أحد ينكر أن الدارجة لغة وطنية. ويجب هي كذلك تأهيلها لأن تكون صنوة للأمازيغية، التي هي في الحقيقة أمها التي أنجبتها واحتضنتها وربتها.

اللغة العربية والتحرر:

عنوان مقال الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري هو «التعدد اللساني والتحرر أولا». فحسب رأيه، «اللسان العربي اليوم هو لسان التحرر والثورة». وهذا ما يفسر اختياره للعنوان المذكور.

من يسمع هذا الكلام يخيّل إليه أن هذا اللسان العربي هو لسان عربي آخر جديد، لم يسبق له أن كان هو نفسه لسان القمع والطغيان والاستبداد. ألم يكن هذا اللسان هو نفسه لسان النظام القمعي لصدام حسين؟ ألم يكن هو نفسه لسان النظام الديكتاتوري للقذافي؟ أليس هو نفسه لسان نظام بشار الأسد الذي لا زال (ماي 2012) يحصد يوميا العشرات من السوريين؟

فهل صحيح إذن أن اللسان العربي هو لسان التحرر والثورة؟

لقد قامت ثورات الربيع الديموقراطي ضد القمع والطغيان والاستبداد. وأحد مظاهر هذا القمع والطغيان والاستبداد هو أن يحرم الشعب من استعمال لغته، التي يتخاطب بها، في مرافق ومؤسسات الدولة، مع فرض لغة لا يستعملها أحد في الحياة وهي اللغة العربية. فالشعب يبدو في هذه الحالة مقطوع اللسان (لسانه الذي يستعمله في التخاطب)، يصعب عليه التعبير بتلقائية عن رغبته في الحرية والثورة. مع أن الحرية تبدأ بتملك اللسان الذي به يعبر المواطن عن هذه الحرية. أما عندما يكون هذا المواطن سجين لغة لا يستعملها ولا يتخاطب بها فهو في الحقيقة فاقد للسان، أي فاقد لأداة التعبير عن الحرية. هكذا تكون العربية جزءا من أنظمة الاستبداد في ما يسمى العالم العربي. لهذا نجد كل الأنظمة الاستبدادية العربية، رغم أنها تستعمل اللغات الأجنبية عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية والمالية لحكامها، تدافع عن العربية وتنفق عليها الملايير، لأن هذه اللغة تقوم هي نفسها بوظيفة أداة للقمع (قمع حرية التعبير بلغة الحياة) ينضاف إلى قمع أجهزة الأمن. فاللغة التي لا تستعملها إلا نخبة محدودة هي بالتأكيد لغة قمع وليست لغة تحرر.

وعندما يقول الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري: «وقامت الأمم-الدول تاريخيا عبر اللغة، كما حدث لفرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا، وحدتها اللغة قبل أن يوحدها الدين أو العرق»، فإنه لا يريد أن يشرح لنا كيف ظهرت هذه اللغات التي كانت منشئة للدول والأمم. ألم تظهر اللغة الإيطالية والفرنسية كتحرر للغة الحياة من قمع اللغة اللاتينية، وكثورة على لغة النخبة والسلطة والاستبداد التي كانت تمثلها هذه اللغة اللاتينية؟ ألم يكن استقلال اللغات الشعبية عن اللغة اللاتينية، التي كانت لغة الدين والسلطة المستبدة، أحد أسباب وشروط النهضة الأوروبية؟

هنا يصح الكلام عن لغة التحرر والثورة، لأنه كانت هناك بالفعل ثورة على اللغة اللاتينية التي كانت لغة سلطوية ونخبوية لا يستعملها الشعب، تماما كحال اللغة العربية اليوم.

"الريع اللغوي:"

رغم التطور الإيجابي الحاصل في مواقف الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري تجاه الأمازيغية والتعدد اللغوي بصفة عامة، والذي أصبح يعترف به بعد أن كان يعتبره "تلوّثا لغويا" يجب تطهير اللغة العربية منه، إلا أنه لا زال في الحقيقة يدافع عن هذا التطهير من خلال دفاعه المهووس عن العربية وسياسة التعريب الخاسرة والفاشلة، والمفشلة للنظام التعليمي للمغرب، مع يرتبط بذلك من فشل للتنمية وتأهيل للإنسان المغربي.

وعندما يكون هناك إصرار على الدفاع عن مشاريع ثبت أنها خاسرة وفاشلة، فذلك قد يعني أن وراء هذه المشاريع، الخاسرة والفاشلة بالنسبة للوطن والمواطنين، مصلحة وربحا للمدافعين عن هذه المشاريع.

ذلك أن الدفاع ـ أو بالأحرى التظاهر بالدفاع ـ عن التعريب وعن اللغة العربية بالمغرب، لا تحركه مجرد مواقف وقناعات إيديولوجية ودينية فحسب، بل هو دفاع عن "ريع لغوي" حقيقي يدرّ على المستفيدين منه ربحا سياسا (لغة السلطة) واقتصاديا (مؤسسات لخدمة العربية والتعريب يتقاضى أصحابها رواتب سمينة) ليس من السهل تركه والتنازل عنه. ولهذا إذا كان المتظاهرون بحب العربية والدفاع عنها يتهمون المدافعين عن الدارجة والأمازيغية بأنهم يعادون العربية ويحاربونها، فذلك لأن هؤلاء المدافعين عن الدارجة والأمازيغية، إنما يحاربون في الحقيقة "الريع اللغوي"، الذي هو مصدر رزق سياسي واقتصادي لهؤلاء المهووسين بالتعريب والعربية، رغم فقدان هذه الأخيرة لأهم وظيفة في اللغة كما سبق شرح ذلك. وهذا "الريع اللغوي" هو ما يفسر (Acharnement thérapeutique) الذي تحدثت عنه، والذي تخضع له اللغة العربية بالمغرب. فهو إصرار على إبقاء العربية حية بطريقة اصطناعية حتى تستمر الاستفادة من "الريع اللغوي" لهذه اللغة. ولم يفت الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري أن ينوه ضمنيا ببعض مؤسسات هذا "الريع اللغوي" حيث كتب يقول: «ويسهر المجلس الوطني للغات والثقافات على العمل على التوازنات بين التنوعات اللغوية والثقافية المغربية، بعد أن تفعّل أكاديمية اللغة العربية من أجل النهوض باللغة العربية وتطويرها وتيسير تعلمها».

إن محاربة الفساد، التي كثر الحديث عنها، يجب أن تكون عامة تشمل كل أنواع الريع بما فيها "الريع اللغوي"، مع إقامة عدالة لغوية حقيقية، تحترم لغات الشعب وتعاملها بمساواة، وتوليها نفس العناية والاهتمام.

شواهد طبية بالأمازيغية؟

على ذكر العدالة اللغوية، نتوقف عند القرار الأخرق لوزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني السيد الحبيب الشوباني، الذي فرض فيه على الموظفين التابعين لقطاعه الإدلاء، في حالة مرضهم، بشواهد طبية مكتوبة بالعربية أو الأمازيغية، مع رفض الشواهد المحررة بغير هاتين اللغتين، تفعيلا للفصل الخامس من الدستور الذي ينص على رسمية العربية والأمازيغية.

إن الذين ينظرون إلى ظاهر الأشياء وقشورها، رحبوا بالقرار وصفقوا له لأنه ينصف الأمازيغية ويفعّل تريسمها. لكن هل توجد لغة في الدنيا، وحتى من اللغات العالمية مثل الإنجليزية والصينية والإسبانية، يمكن أن يحرر بها طبيب شهادة طبية إن لم يكن قد سبق له أن تعلمها في المدرسة لعدد من السنوات؟ فاللغة الحية يمكن تعلمها في البيت أو الشارع. لكن لا يمكن تعلم كتابتها دون مدرسة أو ما يقوم مقامها. فمن هو الطبيب الذي درس الأمازيغية وتعلم كتابتها في المدرسة، كما فعل مع العربية والفرنسية، حتى يُطالب بتحرير شهادة بهذه اللغة؟

مذكرة السيد الوزير، لا تنصف في الحقيقة اللغة الأمازيغية بقدر ما تستخف منها وتهينها وتظلمها. تظلمها لأنها ستبرزها كلغة عاجزة عن الاستعمال في الكتابة وتحرير الشواهد الطبية، ليبقى هناك إمكان واحد وحيد هو تحرير هذه الشواهد بالعربية فقط وليس بالعربية أو الأمازيغية، وهو ما يكون فيه إقصاء للأمازيغية، لكن بطريقة ماكرة و"ديموقراطية".

فإذا أراد السيد الوزير إنصاف الأمازيغية وتفعيل ترسيمها صدقا وحقا، فليس الواجب عليه المطالبة بشواهد طبية محررة بالأمازيغية، بل مطالبة حكومته بتعميم تدريس الأمازيغية، وبشكل جدي وحقيقي وصادق، حتى يصبح الأطباء قادرين في المستقبل على تحرير الشواهد الطبية بالأمازيغية التي يكونون قد تعلموا كتابتها بقواعدها الإملائية والنحوية في المدرسة، كما يجري العمل مع كل لغات العالم.

(28 ـ 05 ـ 2012)

*****

اللغة العربية أو "المعشوقة" التي

لا يرغب أي من عشاقها في الزواج منها

عندما نسمع ما يقال ونقرأ ما يُكتب، بالمغرب، عن عبقرية اللغة العربية وعظمتها وسبقها وسموها وتفوقها على جميع اللغات الأخرى، يخيّل لنا أن هذه اللغة لا تحتاج إلى حماية ولا عناية ولا تنمية لأنها في غنى عن مثل هذه الإجراءات الداعمة، التي تحتاجها في الحقيقة اللغات الضعيفة وليس لغة قوية وعظيمة وخالدة كالعربية.

لنقرأ بعض ما يُكتب عن عبقرية وعظمة هذه اللغة:

ـ فـ«المتأمل في اللغة العربية يجدها لغة لها ما لا يتوفر في غيرها من اللغات العالمية الأخرى من ميزات تجعلها لغة مستمرة في الوجود الإنساني زمانا ومكانا»، «لأنها اللغة التي تكلم بها الله». فهي «لغة بيولوجية تتناسل وتتوالد لتضمن استمراريتها في الوجود ليس الإنساني فحسب، وإنما الوجود بمفهومه العام» (إسماعيلي علوي: "اللغة العربية لغة بيولوجية ووجودية"، يومية المساء بتاريخ 11 ـ 12 ـ 2012). «إنّ اللغة العربية هي الوحيدة التي تستحق أن تعتبر اللغة الإنسانية بامتياز». (إسماعيلي علوي: "لهذه الأسباب... العربية لغة قوية ويستحيل أن تفنى"، يومية المساء بتاريخ 18 ـ 12 ـ 2012).

ـ «اللغة العربية أخصب لغة فوق الأرض» (الهادي بريك، "بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية"، موقع "هسبريس" بتاريخ 19 دجنبر 2012).

ـ هذا اللسان العربي المرشح «لأن يصبح لغة عملاقة في مستوى المجرة اللغوية العالمية، بين اللغات الخمس الأكثر استعمالا في العالم»، وهو لسان «رسمي في 22 دولة عربية وفي 3 دول غير عربية (هي إسرائيل وإريتريا وتشاد)، وهو رسمي في المنظمات الدولية (مثل منظمة الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة التجارة العالمية، إلخ)؛ وهو لسان ما يزيد على 350 مليون متكلم في الأرض العربية، وأزيد من مائة مليون فطري وغير فطري في القارات المختلفة» (عبد القادر الفاسي الفهري، "اللغة العربية في الدستور المغربي الجديد: أنموذج سياسي-لغوي للعدالة والوحدة في التنوع"، يومية "المساء" بتاريخ 22 ـ 23 دجنبر 2012)

ـ «وهي لغة يكلمنا الله بها يوم القيامة» (الشيخ عبد الله النهاري في فيديو له منشور على موقع "يوتوب").

لكن من جهة أخرى:

ـ هناك دعوات إلى «السعي الجاد لاتخاذ سياسات عربية ملزمة، تهدف إلى إعلاء شأن العربية في التداول والتعليم، وإعادة الاعتبار إليها من خلال مبادرات تشريعية وثقافية وتربوية واجتماعية وإعلامية ترعاها الحكومات العربية، توجيهاً وتمويلاً.» لأن «هناك استهدافا وهجوما على العربية تارة باسم الخصوصية الوطنية وتارة باسم العصرنة والحداثة، لكنها تشترك في النيل من مكانة لغة الضاد» (الأستاذ فؤاد بوعلي في حوار له منشور بموقع "هِسبريس" بتاريخ 18 دجنبر 2012).

ـ «يكون من الخير، والعالم اليوم يحتفل بلغة الضاد، أن يهدي الله أصحاب القرار إلى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة باللغة العربية، حفاظا على كرامة المواطن المغربي، وإحقاقا لحقوقه اللغوية» (عبد القادر الفاسي الفهري، "اللغة العربية في الدستور المغربي الجديد: أنموذج سياسي-لغوي للعدالة والوحدة في التنوع"، يومية المساء، عدد 22 ـ 23 دجنبر 2012).

ـ «هل سمعنا عن بلاغ يدين ما آلت إليه اللغة العربية من تدن وتشرذم ودونية وتحقير متعمد في بعض الأحيان؟» (موسى الشامي، "اللغة العربية وحمايتها"، موقع "هسبريس"، بتاريخ 29 دجنبر 2012)

ـ كما أن هناك جمعيات حاصة بالدفاع عن اللغة العربية ("الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" و"الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية" الذي أعلن من ميلاده يوم السبت 22 دجنبر 2012)، وهو ما يعني أن وضع اللغة العربية ليس على ما يرام، كما أكدت ذلك رسالة "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" التي بعثت بها، في 2009، إلى الوزير الأول عباس الفاسي تطالبه فيها بإيلاء حكومته كل العناية باللغة العربية وإحلالها المكانة اللائقة التي تستحقها كلغة رسمية للبلاد، واصفة ما تعرفه هذه اللغة من تهميش بـ«الوضعية المزرية للغة العربية ببلادنا».

ـ وبالإضافة إلى إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية في 2003، ينص دستور 2011 على أن الدولة ستعمل على حماية وتطوير اللغة العربية، وتنمية استعمالها (الفقرة الثانية من الفصل الخامس).

ما هذه المفارقة إذن؟ فهناك من جهة لغة عربية هي أفضل اللغات وأسماها وأرقاها وأحبّها إلى الله الذي اختارها ليتكلم بها، لكنها من جهة أخرى تعيش وضعا مترديا وبئيسا تحتاج معه إلى رعاية وحماية وتنمية.

إنها حقا مفارقة أن تكون «اللغة التي تكلم بها الله»، والتي هي «أخصب لغة فوق الأرض»، والتي وحدها «تستحق أن تعتبر اللغة الإنسانية بامتياز»، و«التي هي لغة يكلمنا به الله يوم القيامة»، (أن تكون) في حاجة إلى حماية دستورية، وإلى جمعيات تدافع عنها، وإلى أكاديمية تنهض بها، كأنها لغة ضعيفة وقاصرة ومهددة بالموت والفناء، لهذا فهي تحتاج إلى العناية المركزة لإبقائها حية من خلال توفير تنفس اصطناعي لها.

إنها حقا مفارقة لأن لغة تعتبر لسان الله الذي سيكلمنا به يوم القيامة، يُفترض أن كل الشعوب ستتسابق، وبشكل تلقائي، على تعلمها وإتقانها استعدادا لفهم كلام ربها الذي سيخاطبها بهذه اللغة يوم الحساب.

إنها حقا مفارقة لأن لغة قوية وسامية وراقية ومتقدمة مثل العربية، يُفترض أن تتهافت كل أمم الدنيا على تعلمها وإتقانها واستعمالها لتؤهل نفسها لتكون قوية وسامية وراقية ومتقدمة.

إنها حقا مفارقة لأن لغة في مثل قوة وعظمة وتفوق وعبقرية وسمو وألوهية (اللغة التي اختارها الله ليتكلم بها) العربية، لن تكون في حاجة إلى أحد لدعمها وحمايتها، لأن الجميع سيكونون، أفرادا ودولا وشعوبا، في حاجة إلى هذه اللغة، لا يألون جهدا من أجل تعلمها وتملّكها.

إنها حقا مفارقة لأن اللغة العربية، لو كانت في مثل هذا المستوى من القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، لكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استولت عليها واستغلتها وجعلت منها لغة لها، كعادتها في الاستيلاء على كل ما هو مفيد ونافع في العالم، واستغلاله والاستئثار به. فلماذا إذن استغلت بترول العرب ولم تستغل لغة العرب التي تتوفر هي كذلك على الكثير من الخيرات والمزايا التي تنفرد بها وحدها؟

إنها حقا مفارقة أن لغة بهذه القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، لم يستطع أصحابها العرب أن ينتجوا بها، في العصر الحديث، لا اختراعا علميا ولا اكتشافا تكنولوجيا ولا علاجا طبيا ولا آلة صناعية ولا جهازا إلكترونيا...، ولا أي شيء مفيد للإنسان وللإنسانية جمعاء، على غرار أصحاب لغات أخرى، كالصينيين واليابانيين والكوريين والألمان...، لا تتوفر على نفس القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، المنسوبة إلى العربية.

إنها حقا مفارقة أن لغة بهذه القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، ليست هي اللغة الأولى للعلم، والمعرفة، ومختبرات البحث، والتكنولوجية المتقدمة، والاقتصاد، والمال والأعمال...

إنها حقا مفارقة أن لغة بهذه القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، لا يستعملها أحد للتخاطب والتواصل في الحياة اليومية.

إنها حقا مفارقة أن لغة بهذه القوة والعظمة والتفوق والعبقرية والسمو والألوهية، يكاد يتخلى عنها ويهجرها أصحابها العرب، المعنيون الأولون بها.

عندما نقارن بين ما ينسب إلى العربية من فضل وقوة وعظمة وتفوق وعبقرية وسمو وألوهية، وبين وضعها المزري الذي لا تحسد عليه، كما يؤكد ذلك وجود جمعيات وفعاليات تدافع عن العربية وتطالب بالنهوض بها ورد الاعتبار لها ووضع حدّ لتهميشها على حساب اللغة الفرنسية التي تحتل بالمغرب مكانة اللغة الرسمية الحقيقية عمليا، تتملكنا الشفقة على هؤلاء المدّاحين النافخين في اللغة العربية التي يرفعونها إلى أعلى عليين إلى ردجه "تأليهها" كلغة الرب التي يخاطبنا بها يوم القيامة.

فاللافت أن هؤلاء العشاق الهائمين باللغة العربية، رغم كثرتهم وإمكاناتهم الهائلة التي تأتي على رأسها دولة "عربية" بالمغرب، فرضت سياسة التعريب منذ الاستقلال تعبيرا منها ـ كما تدعي ـ عن هذا العشق والهيام بـ"معشوقتها" العربية، لم يستطيعوا جميعهم إنقاذ "معشوقتهم" من العنوسة والبوار اللذيْن تعيشهما في المغرب، مقارنة باللغة الفرنسية التي تتزايد يوما بعد يوم أعداد خُطّابها وطالبيها والراغبين فيها. وهذه حالة شاذة وفريدة، إذ المعروف أن المعشوقات يتزوجن في سن مبكرة لكثرة العشاق والمغرمين. فلماذا عنست العربية رغم كثرة عشاقها والمغرمين بها، ورغم وجود دولة عاشقة لها أعلنت منذ الاستقلال حبها الكبير للعربية، وهو الحب الذي تجسده وتعبر عنه سياسة التعريب؟

لأن كل هؤلاء الذين يدعون عشق العربية، دولة وأفرادا، ما هم في الحقيقة إلا منافقين وانتهازيين من النوع الرديء، يستغلونها لأهداف إيديولوجية وسياسوية وشعبوية، فيتغنون بقوتها وعظمتها وتفوقها وعبقريتها وسموها وألوهيتها، وينظمون كلاما منمقا في وصف محاسنها والتغزل بمفاتنها وجمالها، تماما كما يفعل أي "خليل" مع عشيقته عندما يخادعها بمعسول الإطراء وبديع الثناء حتى يستمر في استغلالها وقضاء أوقات متعة معها.

هؤلاء العشاق للعربية يتعاملون معها إذن كرفيقة للمتعة Escort-girl (السياسوية والإيديولوجية والشعبوية) يستعملونها كمجرد وسيلة يقضون بها بعض مآربهم

السياسوية والإيديولوجية والشعبوية. والدليل على أنهم يعاملونها كمجرد عشيقة ورفيقة للمتعة أن لا أحد من هؤلاء العشاق الكثيرين يرغب في الزواج منها كبرهان على صدق عشقه لها. لأن العاشق الحقيقي والصادق هو الذي يكون مستعدا للتضحية بكل شيء من أجل الزواج من محبوبته. هؤلاء العشاق للعربية لا يريدون إذن أن تكون معشوقتهم العربية أمّا لأبنائهم، لأنهم مقتنعون في قرارة أنفسهم أنها "غير صالحة" لذلك، وإنما هي صالحة فقط للعب دور رفيقة المتعة. لهذا فهم يفضلون عنها لغات أخرى ليكنّ أمهات لأولادهم بدل معشوقتهم العربية.

هذا التعامل مع العربية، كمجرد خليلة ورفيقة للمتعة السياسوية والإيديولوجية والشعبوية، يكشف عن:

ـ قمة النفاق والانتهازية لدى كل هؤلاء المعلنين لعشقهم المزعوم للعربية.

ـ قمة ازدرائهم للعربية التي يفضلون عنها لغات أخرى عندما يتعلق الأمر باختيار اللغة الأنفع والأصلح لأولادهم، وهو ما أبقى العربية لغة عانسة لا يرغب أي من عشاقها في الزواج منها لتكون أمّا لأولاده.

هؤلاء المنافقون الانتهازيون والمزدرون للعربية هم أعداؤها الحقيقيون (انظر موضوع: "الأعداء الحقيقيون للغة العربية" ضمن هذا الكتاب) لأنهم يتعاملون معها، ليس كلغة لها حدودها ومشاكلها ونواقصها، وإنما كإيديولوجيا للاستغلال والاستثمار الظرفي، السياسوي والإيديولوجي. ولهذا فهم لا يتورّعون عن الكذب عنها وعنا عندما يقولون بأن العربية هي أعظم لغة، في الوقت الذي تعيش فيه وضعا متخلفا ومزريا يجعل منها لغة شبه معاقة، عاجزة وبئيسة. ما يهمهم في الحقيقة من اللغة العربية هو أن تبقى دائما لغة "مظلومة" و"مستهدَفة" حتى يستمروا في "الدفاع" عنها دائما، وهو ما يدرّ عليهم "ريعا" إيديولوجيا ـ وحتى اقتصاديا ـ سهلا ومضمونا.

وقد كانت "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" واضحة في اعترافها بهذا "الريع اللغوي" الذي تريد الاستئثار به وحدها، رافضة اقتسامه مع جمعيات ريعية أخرى، كما تُفصح عن ذلك في بلاغها الذي أصدرته يوم 20 دجنبر 2012، بمناسبة إنشاء "الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية" (هيئة ريعية أخرى جديدة)، الذي رأت فيه تهديدا "لريعها" الذي ظلت تستفيد منه وحدها دون أي منافس. تقول في هذا البلاغ: «ولكن الجمعية المغربية لحماية اللغة لن تنخرط أبدا في أي مشروع تتبناه عناصر كانت وما زالت تحاول امتطاء

قضية اللغة العربية لتحقيق بعض المآرب الشخصية بتهافتها المرضي على مواقع داخل مؤسسات تنوي الدولة إنشاءها في أفق "ترشيد" الحقل اللغوي ببلادنا».

إن الحماية الحقيقية، المستعجلة، التي تحتاجها اللغة العربية هي حمايتها من هؤلاء الريعيين الانتهازيين الذين يسيئون إليها ويُضعفونها عندما يطلبون منها، حتى يظهروا كمدافعين عنها وعاشقين لها، أن تعطي ما لا تملك، وتقوم بما لا تطيق، وتنجز ما لا تستطيع، وتستعمل في كل مجالات الحياة، مثل الإنجليزية والصينية والكورية والفرنسية والإسبانية والفارسية والتركية... وهنا تظهر العربية ضعيفة، عاجزة وقاصرة ومتخلفة، لأنها فقدت إحدى الوظائف الأساسية لحياة اللغة، وهي وظيفة التخاطب الشفوي في الحياة، وهو ما أصبحت معه لغة مقصورة ـ ومحصورة في ـ على الاستعمال الكتابي فقط. فقدانها لهذه الوظيفة، لأسباب تاريخية معروفة، جعل منها لغة لا تملك نفس القدرات التي تملكها لغات تستعمل في التواصل الشفوي فضلا عن الاستعمال الكتابي.

إنه من المستحيل إذن أن تقوم العربية بالوظائف التي لا تملك القدرات الضرورية للقيام بها. وهذا ما يستغله عشاقها الريعيون ليصيحوا: إن العربية "مظلومة" و"مستهدفة"، ويطالبوا برفع هذا "الظلم" عنها ووقف " استهدافها"؛ فتتحول إلى "أسيرة" لديهم، يمارسون عبرها الابتزاز على الأمازيغية، ويستديمون بها "الريع" الذي يجنونه بدفاعهم الانتهازي عنها وعشقهم المزعوم لها، والذي هو في الحقيقة عشق لهذا "الريع" وليس للعربية المفترى عنها.

إن الدفاع عن العربية يبدأ بتحريرها من الأسر الذي وضعها فيه هؤلاء العشاق المزيفون، وذلك بالتعامل معها بواقعية بناء على قدراتها التي تتيحها لها وظائفها الكتابية، التي لا تسمح لها باقتحام كل المجالات وأداء كل الوظائف كما لو كانت لغة تستعمل في التخاطب الشفوي بجانب الاستعمال الكتابي.

(30 ـ 12 ـ 2012)

****

الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية عند التلاميذ

(مناقشة لموقف الأستاذ موسى الشامي، رئيس "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية")

نشر الأستاذ موسى الشامي، وهو رئيس "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية"، مقالا تحت عنوان "من أسباب ضعف اللغة العربية عند التلاميذ" بموقع "هسبريس" يوم الرابع من يناير 2013، تطرق فيه إلى أسباب تدني مستوى اللغة العربية عند التلاميذ.

الحقيقة الوحيدة التي نتفق فيها مع السيد الشامي، هي قوله إن «الكل يقر اليوم أن التعليم بالمغرب يعرف أزمة كبيرة وأن وضع اللغة العربية في هذا التعليم متأزمة للغاية بحيث يمكن أن نختزل هذه الأزمة في كون التلاميذ، بصفة عامة، بعد سنوات طويلة في الاحتكاك باللغة العربية في الصف المدرسي، يصلون إلى الباكالوريا برصيد لغوي هزيل يتجسد في كونهم لا يملكون القدرة على كتابة صفحة واحدة بعربية جيدة، خالية من الأخطاء ومتناغمة في تسلسل الأفكار إن كانت هناك أفكار..». وهو ما سبق أن أكده في حوار له بيومية "التجديد" بتاريخ 14 ـ 12 ـ 2012، حيث قال: «واقع اللغة العربية الآن في المغرب، حسب ما أعتقد وأرى وأعيش، واقع يؤسف له، ما كنت أظن أن أحيى لزمن أرى فيه اللغة العربية "ممردة" كما هي الآن».

بعد هذه المعاينة المرة لواقع مر، يتساءل: «ما سبب هذا الضعف اللغوي؟ ومن المسؤول عنه؟ هل المدرسة أم المدرس أم مراقب المدرس (المفتش أو المراقب التربوي) أم الأسرة أم المعني بالأمر نفسه أي التلميذ أم المناخ المجتمعي أم عوامل أخرى ...؟» ("من أسباب ضعف اللغة العربية عند التلاميذ").

نلاحظ من خلال تعداده للأسباب المحتملة لضعف مستوى التمكن من اللغة العربية لدى التلاميذ، استبعاد اللغة نفسها كأحد الأسباب، إن لم تكن السبب الرئيسي، لهذا الضعف. لماذا لم يتساءل السيد الشامي عن الدور الممكن للغة العربية في تدني مستوى معرفة تلامذتنا بهذه اللغة، وبالتالي في تدني وضعف مستوى التعليم ببلادنا؟

لأنه سبق أن أجاب عن هذا السؤال بعد طرحه في مقال آخر له: «هل هناك قصور في اللغة العربية يمنعنا من استعمالها؟ هذا التساؤل غير علمي و لا يقول به سوى أولائك (وردت الكلمة بهذا الخطأ الإملائي في النص) الذين لا يعرفون عن اللغة العربية وقدراتها و تراثها

الضخم أي شيء وهم كثر بين الفرانكفونيين المغاربة» ("اللغة العربية وحمايتها: مسؤولية الدولة والمجتمع والأسرة والفرد؟"، موقع "هسبريس" بتاريخ 29 دجنبر 2012).

لماذا يكون السؤال غير علمي إذا كانت العربية تتوفر على قدرات وتراث ضخم؟ ألا يسمح لنا هذا السؤال بالوقوف على طبيعة هذه القدرات، وهل هي ملائمة للاستعمال المدرسي أم لا؟

للتوضيح، نأخذ مثال اللغة اللاتينية، التي هي لغة لا تستعملها أية دولة في المدرسة لتكوين أبنائها. لكن بما أن اللاتينية كانت معروفة بقدراتها وتتوفر على تراث ضخم، فالمفترض أن تكون لغة ملائمة للاستعمال المدرسي حسب المنطق (القدرات والتراث) الذي يدافع به السيد الشامي عن العربية. فلماذا لا تستعمل اللاتينية في المدرسة إذن؟ إن الجواب عن هذا السؤال سيعطينا بداية للجواب عن الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية لدى التلاميذ بالمغرب، لكن شريطة أن يُطرح هذا السؤال عن دور اللغة العربية في هذا الضعف. وهو ما لم يفعله السيد الشامي لأنه يعتقد جازما أن هذا السؤال غير علمي.

سنعود إلى هذه المقارنة بين العربية واللاتينية بعد قليل.

أما أسباب ضعف مستوى العربية لدى التلاميذ، فيردها السيد الشامي إلى عوامل خارج اللغة العربية، طبعا، بعد أن برأها من ذلك لما لها من "قدرات" وما تتوفر عليه من "تراث ضخم". أما السبب الأول، وربما الوحيد، لهذه الوضعية المزرية للغة العربية في مدارسنا، فيرجعه السيد الشامي إلى المدرّس الذي لا ينمي في التلميذ شغف القراءة بالعربية. يقول في هذا الصدد: «على أن المسؤول الكبير في عزوف التلاميذ عن القراءة يظل، بدون منازع، وأنا أعود للموضوع من جديد عمدا، هو المدرس بالدرجة الأولى»، لأن «حيوية اللغة العربية أو ذبولها لدى الأطفال يبدأ من التعليم الابتدائي، على يد المدرس بالدرجة الأولى» (مقال "من أسباب ضعف اللغة العربية عند التلاميذ").

ولأنه يحصر المشكل في غياب الرغبة في القراءة بالعربية، عازيا ذلك إلى المعلم الذي «لا يقوم بأي مجهود لاقتناء القصص لتلامذته حتى يقرؤوا وينموا خيالهم ومعلوماتهم»، فإنه يرى أن الحل هو أن تبعث «وزارة التربية الوطنية، بكيفية منتظمة، مذكرات للحث على القراءة إلى الأكاديميات والنيابات، فالمؤسسات التعليمية»، كما أن لجمعيات آباء التلاميذ «مسؤوليات كبرى في هذا المجال لإنشاء المكتبات بالمؤسسات التعليمية، ووضع الكتب رهن إشارة التلاميذ» ("من أسباب ضعف اللغة العربية عند التلاميذ").

هكذا إذن، وبكل بساطة، سيسهل القضاء على الضعف الملاحظ لدى التلاميذ، في ما يخص اللغة العربية، بتوفير الكتب لهم، وتوفير المعلمين الأكفاء.

إنه تبسيط، إلى درجة التسطيح، لموضوع خطير مثل موضوع اللغة العربية الذي يرده السيد الشامي إلى مسألة إرادة وكتب وقراءة. إنه موضوع خطير لأن اللغة العربية بالمغرب هي لغة المدرسة، أي أداة لتكوين المواطن وتلقينه المعارف والعلوم. وإذا لم تكن هذه الأداة ملائمة، فلن يكون هناك تكوين ولا معارف ولا علوم.

إن الخطأ القاتل الذي يقع فيه السيد الشامي، وغيره من المدافعين عن العربية، أنه يناقش ضعف العربية لدى التلاميذ كما لو كانت هذه الأخيرة لغة "عادية"، مثلها مثل الفرنسية أو الإسبانية أو الفارسية أو التركية أو الإنجليزية أو الكورية... حيث يكفي توفير الكتب وتكوين المعلمين تكوينا جيدا ليتفوق التلاميذ في اللغة التي يدرسون بها. إن قياس حالة العربية على حالة مثل هذه اللغات "العادية" هو قياس فاسد، لأنه لا يأخذ في الحسبان الفارق بين اللغة العربية وتلك اللغات، مخالفا بذلك القاعدة التي تقول "لا قياس مع وجود الفارق". والفارق هنا كبير جدا بل جوهري. هذا الفارق هو أن تلك اللغات تستعمل في الكتابة مثل العربية، وتستعمل كذلك في التخاطب الشفوي اليومي خلافا للعربية التي فقدت هذه الوظيفة الحيوية. ولهذا كان يجب قياس العربية، ليس على هذه اللغات "العادية" والحية، بل على مثل اللغة اللاتينية التي فقدت هي أيضا وظيفة التخاطب الشفوي رغم أنها، مثل العربية تماما، تملك قدرات (الكتابة) وتتوفر على تراث ضخم.

أين هو المشكل إذا كانت العربية لا تستعمل في التخاطب الشفوي؟

المشكل هو أنها ليست بلغة أم لأحد من هؤلاء التلاميذ الذين يتحدث عنهم السيد الشامي.

وأين هو المشكل إذا لم تكن لغة الأم لهؤلاء التلاميذ؟

المشكل أن هذا التلميذ عندما يلتحق المدرسة في سن السادسة، لا يكون جاهلا لأية لغة، بل يكون متمكنا من لغة الأم التي اكتسبها في البيت، والتي بها يتواصل في الشارع ولدى البقال ومع أصدقاء الحي. هذه اللغة هي إما الأمازيغية أو الدارجة المغربية.

لكنه في المدرسة، بدل أن يدرس بلغة الأم التي يتقنها كما هي حال التلميذ الفرنسي أو الإسباني أو الفارسي أو التركي أو الإنجليزي أو الكوري...، سيفاجأ داخل الفصل بلغة جديدة يجهلها ولم يسبق أن استعملها في البيت ولا في الشارع، وهي اللغة العربية الفصحى، أي لغة المدرسة والكتب.

وأين هو المشكل إذا كان التلميذ سيدرس بغير لغة الأم التي يتقنها؟

لأن هذا التلميذ الذي بلغ ست سنوات، عندما يُفرض عليه التعلم بلغة جديدة ذات قطيعة تامة مع اللغة التي يعرفها ويتقنها، والمتداولة في الحياة اليومية، فإننا نلغي من عمره تلك السنوات الست، وننطلق معه من الصفر لغويا، أي كيوم ولد عندما لم يكن يعرف أية لغة.

ما هي نتائج هذا "الغصب اللغوي" المقترف في حق الطفل المغربي؟

ـ تضييع ست سنوات من عمر هذا الطفل لأنه يبدأ من الصفر كما لو ولد في ذلك اليوم الذي دخل فيه المدرسة كما سبقت الإشارة.

ـ يصبح دور المدرسة في هذه الحالة، ليس هو تحصيل المعرفة وتوسيع الأفق الفكري والثقافي لهذا التلميذ، انطلاقا من لغته الأم وتطويرا لها وذلك باكتساب مفاهيم جديدة (على شكل ألفاظ وكلمات جديدة)، وتوظيف أفضل لتلك اللغة التي تعلمها في البيت، وإنما يصبح دور المدرسة هو اكتساب اللغة العربية التي سيقضي هذا التلميذ كل عمره المدرسي في تعلمها دون أن يتمكن من إتقانها. وهكذا تتحول الوسيلة، التي تمثلها اللغة التي هي مجرد أداة لاكتساب المعرفة، التي تبقى هي الغاية من التعلم والمدرسة، إلى غاية في ذاتها. فتضيع الغاية الحقيقية من التدريس، التي هي التكوين المعرفي والعلمي والثقافي، وتنصب كل الجهود على إكساب التلميذ اللغة العربية.

ـ ولن يتمكن هذا التلميذ من إتقان هذه اللغة رغم أن كل الجهود منصبة على تحقيق هذه الغاية. لماذا؟ لأن الأمر لا يتعلق باكتساب لغة أخرى تضاف إلى لغة الأم التي يتقنها، والتي يفترض أن تكون هي لغة المدرسة الأولى للتلميذ، كما هو حال لغة أجنبية مثل الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية بالنسبة للتلميذ الإسباني مثلا. وإنما يتعلق الأمر بإحلال لغة جديدة (العربية الفصحى) محل (وليس بجانب) لغة الأم لدى التلميذ، مع ما يرافق ذلك من صراع بين اللغتين له آثاره السلبية الكبيرة على مستوى التحصيل المدرسي للتلميذ الذي يجد صعوبة في إتقان الفصحى والتخلص من لغة الأم التي تتحول، على مستوى التفكير واستخدام المفاهيم، إلى عائق له أمام اكتساب الفصحى التي لا يلتقي بها إلا في قاعة الدرس، في حين أن لغة الأم حاضرة في كل مناحي الحياة اليومية.

ـ ومن جهة أخرى، تعلم لغة جديدة لتحل محل لغة الأم بعد ست سنوات، يصبح أمرا صعبا جدا لأن عقل الطفل جاهز و"مبرمج" لاكتساب اللغة (لغة الأم) في السنوات الأربع الأولى وليس بعد ست سنوات. وهذا ما يجعل تلامذتنا، «لا يملكون القدرة على كتابة صفحة واحدة بعربية جيدة، خالية من الأخطاء ومتناغمة في تسلسل الأفكار إن كانت هناك أفكار..»، كما كتب السيد الشامي.

هذه هي الأسباب الحقيقية لتدني مستوى اللغة العربية لدى تلامذتنا، وهي أسباب كامنة في اللغة العربية أساسا ـ وليس في شيء آخر ـ لفقدانها لوظيفة التخاطب الشفوي، مما يجعل منها لغة نصف حية أو نصف ميتة لأنها تعيش بالكتابة فقط، وهو ما ينتج عنه أن تعليمنا، الذي يلقن بالعربية، هو نفسه نصف ميت أو نصف حي.

أما الاعتراض على هذا التحليل بأن اللغة الفرنسية هي أيضا ليست بلغة الأم بالمغرب، وبالتالي فما يصدق على العربية يصدق عليها أيضا، وهو ما لا يعطي لها أي امتاز على العربية التي يجب أن تبقى، لهذا السبب، هي لغة التدريس، فهو اعتراض مردود لأن اللغة الفرنسية، تدرّس أولا كلغة أجنبية وليس كلغة "وطنية" مثل العربية، وهذا الاختلاف بين اللغتين على مستوى مكانة Statut كل منهما، له آثاره في ما يخص مناهج تلقينهما، لأن طرق تدريس لغة أجنبية ليست هي نفسها طرق تدريس لغة تعتبر وطنية، وفي ما يخص كذلك تلقي التلميذ وتفاعله مع اللغتين، لأن المفترض أن اللغة الوطنية هي لغة الأم للتلميذ. وهي ـ أي اللغة الفرنسية ـ ثانيا، حتى لو لم تكن لغة الأم للمغاربة، فهي موجودة أصلا كلغة أم في بلدها فرنسا، وهي ثالثا لغة حية حياة كاملة لأنها مستعملة في الكتابة ومستعملة أيضا في التخاطب الشفوي. أما العربية فلم تعد لغة أم في أي مكان في هذه الدنيا، كما أنها فقدت القدرة على التخاطب الشفوي في الحياة اليومية، وبالتالي لم تعد متداولة شفويا إلا في وضعيات وسياقات استثنائية، محدودة ومعدودة، وبطقوس خاصة معروفة، كما في الندوات والمحاضرات، أو نشرة أخبار متلفزة، أو خطبة جمعة، أو درس في فصل دراسي، أو كلمة تأبين، أو خطاب ملكي موجه إلى الشعب... في حين أن الذين يتقنون المستوى الفصيح للفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الألمانية...، يتخاطبون بهذه اللغات فيما بينهم بشكل طبيعي وعادي، عبر الهاتف أو في البيت أو المطعم أو السوق أو الجامعة، سواء كانوا من المغاربة الذي درسوا هذه اللغات أو من المنتمين إليها، في حين أن شخصين يجيدان العربية الفصحي كأستاذين أو محاميين أو قاضيين، لا يمكن لهما أن يتخاطبا بالعربية في الشارع أو البيت أو السوق أو المقهى رغم أنهما يتقنانها ويجيدان التخاطب بها. وذلك ليس فقط في هذه الأماكن العامة حيث يتخوف المتخاطبان بالعربية من إثارتهما لفضول وسخرية الآخرين، بل حتى في الخلوة كالحديث عبر الهاتف حيث لا يستعمل هذان المتخاطبان العربية فيما بينهما رغم إتقانهما لها. لماذا؟ لأن التخاطب بالعربية الفصحى، بعد أن فقدت هذه القدرة والوظيفة، أصبح يبدو شيئا نشازا وغريبا، غير لائق وغير مناسب، يصدم الحس السليم لما فيه من تصنّع وخروج عن المألوف.

كل هذا يجعل من العربية لغة "معاقة" لفقدانها "عضو" التخاطب الشفوي في الحياة اليومية. وهو ما يجعل تعلمها وإتقانها أصعب بكثير من تعلم الفرنسية أو أية لغة حية أخرى أجنبية.

ولهذا فإن السيد الشامي، عندما يطالب بضرورة «تحسيس المواطنين بأهمية اللغة العربية وبضرورة استعمالها في الحياة»، ويدعو إلى «فرض استعمال اللغة العربية في الحياة كما ينص على ذلك الدستور المغربي»، ويتساءل مستنكرا: «وما يمنع المثقفين باللغة العربية أن يتكلموا العربية فيما بينهم؟؟؟» (مقال "حماية اللغة العربية ومسؤولية الدولة")، و«لماذا لا نطبق ما في الدستور ونجعل اللغة العربية لغة الحياة اليومية» (حواره في "التجديد")، فإنه يحلق خارج الواقع والممكن، بعيدا حتى عما هو مجرد خيال أو أمنية. لأنه من المستحيل، استحالة مطلقة وليس نسبية، أن تصبح اللغة العربية لغة تستعمل في الحياة اليومية كلغة تخاطب كما يتوهم السيد الشامي في "فانطاسماته" الجميلة ولكن غير الواقعية. بل هو نفسه، كما شاهدناه في برنامج "حوار" على القناة الأولى، والذي كان مخصصا لمناقشة موضوع ترسيم اللغة الأمازيغية (يونيو 2011)، غير قادر عن استعمال العربية كلغة تخاطب شفوي، مما اضطره إلى استعمال، ليس لغة المدرسة، بل لغة الشعب والحياة، التي هي الدارجة المغربية. فإذا كان هو، المدافع عن العربية، غير متمكن من استعمالها الشفوي، فكيف يطالب الآخرين باستعمالها في الحياة اليومية؟

السيد الشامي يناقش وضعية اللغة العربية كما لو كانت هذه اللغة شيئا موجودا في الحياة اليومية، لكن الناس يمتنعون عن استعمالها لأسباب يجب وضع حدّ لها بقرارات سياسية وإدارية. إنه فهم بسيط وسطحي للمسألة اللغوية بالمغرب، وجهل كبير بواقع وحقيقة اللغة العربية وقدراتها وإمكاناتها.

أما استشهاده بالكتاب الذين «كان لهم دور حاسم في فرض اللغة التي كانوا يكتبون بها على مجتمع بأسره (مثال دانتي)» ("حماية اللغة العربية ومسؤولية الدولة")، فشهادة عليه وليست له. لماذا؟ لأن "دانتي" كتب، ليس باللغة اللاتينية التي كانت هي اللغة العالمة المستعملة في الكتابة وفي التدريس وفي الكنيسة، وإنما باللغة الإيطالية العامّية التي كانت هي لغة الحياة اليومية، منتقلا بذلك من لغة نصف حية لا تستعمل إلا في الكتابة، إلى لغة حية ومستعملة في التخاطب اليومي لاستخدامها في الكتابة، فكان ذلك بداية لنشأة اللغة الإيطالية الحديثة. ونفس الشيء فعله "مارتن لوثر" في القرن السادس عشر عندما ترجم الإنجيل إلى اللغة الألمانية العامّية، مما أهلها أن تصبح لغة كتابة فضلا عن كونها لغة التخاطب اليومي، عكس اللغة اللاتينية التي كانت تستعمل في الكتابة فقط كما هو شأن اللغة العربية اليوم.

فباستشهاده بـ"دانتي" الإيطالي، لا يعي السيد الشامي أنه يدعونا إلى التخلي عن العربية الفصحى التي يدافع عنها، واستعمال بدلَها لغات الحياة اليومية التي هي الأمازيغية والدارجة، تماما كما فعل "دانتي" في بداية القرن الرابع عشر، أو "لوثر" بعده في القرن السادس عشر.

ويكرر السيد الشامي نفس الأخطاء عندما يلوم الدولة قائلا: «الدولة المغربية تعرف أن الدول المتقدمة هي الدول التي تستعمل لغاتها الوطنية وتعرف أن هناك دولا صغيرة تقدمت بلغتها الدستورية: كوريا .. فنلندا» ("حماية اللغة العربية ومسؤولية الدولة"). هذا صحيح وصحيح جدا، وهذا ما نطالب به وندعو إليه. لكن هل اللغة العربية لغة وطنية كما يعتقد السيد الشامي؟ فاللغة الوطنية ليست هي التي تفرضها القرارات السياسية والإدارية، بل هي اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما. فهل اللغة العربية هي لغة يتخاطب بها المواطنون؟ طبعا لا. وهو ما يجعل الفرنسية أكثر وطنية منها لأن جزءا من المغاربة يتخاطبون بها في ما بينهم. أما اللغات الوطنية الحقيقية بالمغرب فهي الأمازيغية والدارجة المغربية، التي ليست في الحقيقة إلا أمازيغية ثانية. فكوريا وفنلندا، اللتان استشهد بهما السيد الشامي، تقدمتا بالفعل بفضل التدريس بلغتيهما المستعملتين في التخاطب اليومي، وليس بلغة لا يستعملها أحد في حياته اليومية مثل العربية في المغرب. فإذا أردنا أن نفعل مثل كوريا وفنلندا، وهو ما نطالب به وندعو إليه كما قلت، فعلينا أن نجعل لغة المدرسة والتكوين هي الأمازيغية أو صنوتها الدارجة. لكن في انتظار تأهيل هاتين اللغتين للاستعمال الكتابي، فالمصلحة الوطنية تقتضي استعمال، ولو بصفة مؤقتة، الفرنسية كلغة للتدريس كما كانت بعد الاستقلال.

هذه "الإعاقة" للغة العربية ـ فقدانها لوظيفة التخاطب الشفوي في الحياة اليومية ـ لها "فاتورتها" المكلّفة في ما يخص التحصيل المدرسي للتلميذ، ليس لأنه لا يتقن لغة التدريس التي هي اللغة العربية للأسباب التي شرحنا، مع ما يعني ذلك من ضعف في المستوى المعرفي والفكري، بل لأن عدم إتقانه لهذه اللغة، وبحكم كونها لغة التدريس، يجعله غير قادر ولا مؤهل لإتقان أية لغة أجنبية من التي يدرسها كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية. لماذا؟ لأن الدراسات أثبتت أن ما يسهّل اكتساب لغات أجنبية أخرى عند التلميذ، هو تمكّنه أولا من لغة أولى أساسية، والتي هي لغة الأم في الأحوال العادية. أما في غيابها (لغة الأم) كلغة للتدريس كما هي حال المغرب، فيجب أن تقوم مقامها لغة أخرى حية بالكامل (الاستعمال الكتابي والتخاطب الشفوي في الحياة)، مثل الفرنسية أو الإسبانية بالنسبة للمغرب مثلا.

وهذا الدور لعبته الفرنسية كلغة أولى للتدريس بالمغرب منذ الاستقلال إلى منتصف السبعينيات، قبل أن يزحف على التعليم التعريبُ الشامل والأعمى فيأتي على كل المكتسبات السابقة. فقد ظلت الفرنسية خلال هذه الفترة (من 1956 إلى 1975) هي لغة التدريس الأساسية لكل المواد، ليس العلمية فحسب، بل حتى الأدبية مثل الفلسفة والتاريخ والجغرافية. فماذا كانت النتائج؟

كانت النتائج جيدة ليس في ما يتعلق بإتقان الفرنسية والإنجليزية والإسبانية بالنسبة للمستويات التي تدرس بها، بل بالنسبة كذلك، وهذا ما يقوّض تحليل السيد الشامي من أساسه، للغة العربية التي كان التلاميذ يتقنونها ويتمكّنون منها أفضل بكثير من تلاميذ اليوم، مع أنها لم تكن لغة للتدريس تدرس بها جمع المواد، بل كانت هي نفسها مجرد مادة لها حصصها الأسبوعية التي لا تتعدى ثلاث أو أربع ساعات. كيف نفسر ما يبدو في الظاهر مفارقة؟

ـ لأن التلميذ كان يتقن لغة أولى أساسية وهي الفرنسية، مما كان يسمح له أن يكتسب بسهولة، للأسباب التي سبق شرحها، اللغة العربية كلغة ثانية يستعملها في الكتابة بشكل جيد ومضبوط.

ـ كانت العربية تدرّس كمجرد لغة وليس كإيديولوجيا تنشر، ليس اللغة العربية، بل الهوية العربية، وهو ما آلت إليه في ظل سياسة التعريب التي جعلت العربية تدرس كغاية في حد ذاتها، أي كأيديولوجيا وكهوية، وليس كلغة، أي كوسيلة لاكتساب المعارف والأفكار وسبل تنميتها وتوظيفها.

ونذكّر أن في هذه الفترة التي كانت فيها لغة التدريس هي الفرنسية وليس العربية، لم تكن هناك جمعيات للدفاع عن العربية مثل "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" التي يرأسها السيد الشامي. لماذا؟ لأن العربية كانت بخير، كما شرحنا، ولم تكن بالتالي في حاجة إلى أية جمعية ريعية للدفاع عنها.

هذا الاستعمال الإيديولوجي والهوياتي للعربية، هو الذي أساء أولا إليها كلغة، وأساء ثانيا إلى التعليم الذي يعرف تدهورا متواصلا منذ أن أصبحت العربية هي لغة التدريس. وهذا لست أنا الذي أقوله، بل قاله المسؤولون عن التعريب أنفسهم في "تقرير الخمسينية للتنمية البشرية". فقد جاء في هذا التقرير ما يلي: «ومع بداية الثمانينيات، بدأت المنظومة التربوية، في التراجع، لتدخل بعد ذلك، في أزمة طويلة؛ من بين مؤشراتها: الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي، وبطالة حاملي

الشهادات، وضعف التكوينات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب، اللغات، التواصل)» (انظر موضوع: "الأعداء الحقيقيون للغة العربية" ضمن هذا الكتب).

فالاستعمال الإيديولوجي والهوياتي للغة العربية، وهو ما يتنافى مع مهمتها ووظيفتها كلغة، حوّل الشعب المغربي إلى رهينة في يد هذا الاستعمال، وهو ما يمنعه من أي تقدم حقيقي وتنمية فعلية لأنه مقيد بأغلال اللغة العربية. فلو كان المسؤولون يملكون الشجاعة السياسية والغيرة الوطنية، كما كان من سبقوهم بعد الاستقلال مباشرة، لبقيت اللغة العربية مجرد لغة وليست إيديولوجية لفرض الانتماء العروبي، ولاحتُفظ بالفرنسية كلغة للتدريس كما كانت في العقدين اللذيْن تلوا الاستقلال، في انتظار تأهيل الأمازيغية للاستعمال الكتابي، أو حتى الدارجة ـ ولم لا؟ ـ لتحل محل الفرنسية لأنها، مثل هذه الأخيرة، تتوفر على وظيفة التخاطب الشفوي في الحياة.

ويجب الاعتراف أن القليل من التنمية التي حققتها بلادنا في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، كانت بفضل استعمال اللغة الفرنسية كلغة أولى للتدريس بالمغرب، قبل أن يصبح هذا الأخير مهددا بالسكتة القلبية في كل حين، كما حذّر الراحل الحسن الثاني من ذلك، بعد إقرار التعريب الجنوني والشامل للتعليم. فدول إفريقية (مثل السنغال) وأمريكية (مثل المكسيك أو الأرجنتين) وأسيوية (مثل الهند)، كانت أقل بكثير من المغرب على مستوى إمكانات وشروط التنمية، لكنها بدأت اليوم تتجاوز المغرب بخطوات فيما يخص الإقلاع الاقتصادي والتأهيل المعرفي للمواطنين، لأنها اعتمدت، بدون عقدة أو مركب نقص، لغة مستعمِرها السابق (الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية). وهذا ما سار عليه المغرب نفسه بعد الاستقلال قبل أن تنتصر الإيديولوجية التعريبية على مصلحة الوطن والمواطنين، ليصبح معها المغرب في مؤخرة الدول على مستوى التنمية والتقدم وتأهيل المواطن ليساهم في هذه التنمية والتقدم.

وقبل أن أنهي هذه المناقشة، وحتى لا يتهمني السيد الشامي بأنني من «أولئك الذين لا يعرفون عن اللغة العربية وقدراتها وتراثها الضخم أي شيء»، أو أنني من «الجهلة» كما قال (حواره في "التجديد") عن الذين يرون أن العربية غير قادرة أن تنافس الفرنسية، أود أن أوضح بأنني قضيت واحدا وأربعين سنة كاملة في مهنة التدريس، اشتغلت أثناءها أولا كمعلم للفرنسية والعربية، مما مكنني من الاطلاع عن كثب على مشاكل وصعوبات تدريس كل منهما للصغار، وثانيا أستاذا للتعليم الثانوي، وثالثا مفتشا تربويا لهذا المستوى من التعليم. كل هذا جعلني أتعرف، وبالممارسة والتجربة، عن حجم مشكلة اللغة العربية عندما تستعمل كلغة للتدريس بالمغرب، وأكتشف أن المشكل الأكبر الذي يعيق تقدم المغرب وتطوره هو مشكل

اللغة، لما لذلك من آثار على تخلف تعليمنا، وتأخر اقتصادنا، وضعف للتنمية لدينا، وتراجع للإنتاج والإنتاجية عندنا.

أما في ما يخص معرفة «قدراتها وتراثها الضخم»، فسأكون مضطرا للخروج عن أدب التواضع، لأقول للسيد الشامي إنني أتقن العربية وأعرف نحوها وبلاغتها وتراثها الشعري والثقافي الضخم حقا، بل إنني أعرف حتى أوجه إعراب الأداة النحوية "حتى"، التي قال فيها أحد النحاة، الذي قضى جزءا من عمره في البحث والتقصي في موضوع الوظائف النحوية لهذه الأداة، ولم يصل إلى مبتغاه، قال: "أموت وفي نفسي شيء من حتى".

(07 ـ 01 ـ 2013)

*****

ما تفتقر إليه العربية ليس
استعمالها في الأنترنيت وإنما استعمالها في الحياة

لأن الأنترنيت أصبح يعني الحداثة والتقدّم العلمي واستعمال التكنولوجيا المتطورة، فليس هناك إذن من "حجة" أكثر إقناعا ـ وإفحاما للخصوم في نفس الوقت ـ بقدرة اللغة العربية على مواكبة الحداثة، ومسايرة التقدم العلمي، واستعمال التكنولوجيا المتطورة، من استعمالها على شبكة الأنترنيت.

هذا ما ركّز عليه الأستاذ فؤاد بوعلي في مقاله المنشور بموقع "هسبريس" في 16 يناير 2013 تحت عنوان "العربية والأنترنت في 2012"، حيث كتب يقول: «وقد احتلت العربية الرتبة السابعة (في السنة الماضية كانت الثامنة) ضمن أعلى عشر لغات استعمالا في العالم بعد الإنجليزية والصينية والإسبانية واليابانية والبرتغالية والألمانية، وقبل كل من الفرنسية والروسية والكورية. ومن المتوقع أن تصل إلى المرتبة الرابعة في سنة 2015. ومن ثمة، فقد نمت العربية بين 2000 و2012 بنسبة:2501.%»، «فقد سبق لتقرير المعرفة العربي 2009 أن اعتبر زيادة مستخدمي اللغة العربية الأعلى بين مجموع اللغات العشر الأولى على الشبكة العنكبوتية، حيث بلغ معدل الزيادة العربية 206 %خلال الفترة من عام 2000 – 2008، أي نحو 60 مليون شخص».

إن الاستشهاد بمثل هذه الأرقام المتعلقة بانتشار العربية على شبكة الأنترنيت، لإثبات أنها بـ"صحة" جيدة، وأنها قادرة على القيام بنفس الوظائف التي تقوم بها لغات عالمية مثل الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية والصينية... يعتبر ابتعادا عن الموضوع وخروجا عنه. لماذا؟ لأن لا أحد يقول بأن العربية غير قادرة على أن تستعمل على شبكة الأنترنيت كلغة مكتوبة ـ وأشدد هنا على "مكتوبة" ـ وأن تقرأ كذلك كلغة مكتوبة على هذه الشبكة.

وتصدق هذه الملاحظة أيضا على كل الخطابات التمجيدية التي تذكّر بعبقرية العربية، وباستعمالها لغة رسمية في الأمم المتحدة، وبتخصيص يوم عالمي للاحتفاء بها، وبإقبال عدد من الطلاب على تعلمها في أوروبا وأميريكا...

فعلى فرض أن كل هذه المعطيات التقريظية في حق العربية هي صحيحة ولا أحد يجادل فيها، بل حتى على فرض أنها اللغة الأولى المستعملة على شبكة الأنترنيت، والأولى المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة، واللغة الرسمية الأولى لدى كل دول العالم... فإن ذلك لن يجعل منها لغة

حية، بل تبقى دائما نصف حية أو نصف ميتة، أي تستعمل كلغة كتابة وقراءة فقط، ويستحيل عليها أن تعود لغة تخاطب شفوي، لتستعيد وظائفها الحيوية كاملة.

فالفرق بين لغة حية ولغة ميتة أو نصف ميتة، هو أن الأولى يمكن اكتسابها في البيت أو الشارع أو المعمل أو النادي... في حين أن الثانية لا يمكن اكتسابها إلا في المدرسة ـ أو ما يقوم مقامها ـ لاستعمالها كلغة قراءة وكتابة فقط. وهذه هي وضعية اللغة العربية: لا بد من مدرسة لتعلمها كلغة كتابة وقراءة، ولتستعمل فقط كلغة كتابة وقراءة من طرف هذا الذي تعلمها في المدرسة.

وهذا لا يمنع من استعمالها على شبكة الأنترنيت، أو في هيئة الأمم المتحدة، أو كلغة رسمية لدى العديد من الدول، ولكن دائما وفقط كلغة قراءة وكتابة. فهي إذن حاضرة على شبكة الأنترنيت كنصوص مكتوبة، وذلك حتى عندما يكون هناك تواصل عبر تقنية "الشات"، فهي تستعمل كتابة فقط، أو كنصوص صوتية لكنها مسجلة في الأصل كنصوص مكتوبة، ولكن لا توجد أبدا كتخاطب شفوي مباشر بين مبحرين على الأنترنيت يتواصون عبر كاميرا الويب Webcam، أو سكايب Skype، أو بالطالك Paltalk، أو واتساب Whatsapp، وغيرها من تقنيات التواصل الشفوي المباشر على الأنترنيت، كما يجري ذلك بلغات أخرى حية مثل الإنجليزية والإسبانية والصينية والأمازيغية والدارجة...

وهي حاضرة كذلك بهيئة الأمم المتحدة كلغة مكتوبة ومقروءة فقط، ولا يستعملها ممثلو الدول للتخاطب فيما بينهم داخل أروقتها كما يفعلون بالإنجليزية أو الفرنسية أو الصينية أو الإسبانية أو الروسية، وهي مستعملة عند الدول التي تتبناها كلغة رسمية كلغة كتابة وقراءة فقط...

لقد فقدت وظيفة الحياة الأولى للغة، وهي وظيفة التخاطب الشفوي في الحياة اليومية، والتي لا تتوفر إلا للغات الأم عكس العربية التي ليست لغة الأم لأحد في العالم. ولهذا لم أفهم كيف أن لسانيا مثل الأستاذ فؤاد بوعلي يكتب بـ«أن ولوج العرب عالم النت ما زال متدنيا بالمقارنة بعدد الناطقين باللسان العربي»، مع أنه لا يوجد أي ناطق باللسان العربي، الذي يعني في مقاله اللغة العربية. ويكرر نفس الخطأ عندما يقول: «فقد وصلت نسبة مستخدمي الأنترنت في الشرق الأوسط إلى 3،8 % (يونيو 2012) من مجموع المستخدمين على الصعيد العالمي، وعدد المتحدثين بالعربية5،1%»، مع أن العربية لا يتحدثها أحد في الحياة اليومية في كل العالم، وإنما هناك من يكتبها ويقرأها فقط. كنا نعتقد أن مثل هذه الأفكار مقصورة على العامّة وغير المتعلمين الذين يساوون بين عدد سكان العالم العربي وعدد "المتحدثين" بالعربية

و"الناطقين" بها، فإذا هي أفكار رائجة أيضا، عند المثقفين والمتعلمين، وحتى عند اللسانيين منهم.

فالاستشهاد بانتشار العربية على شبكة الأنترنيت، أو التذكير باستعمالها كلغة رسمية في هيئة الأمم المتحدة، أو استحضار عبقريتها المعجمية والاشتقاقية، لن يغير شيئا من وضعيتها كلغة "معاقة" فقدت القدرة على الاستعمال في الحياة اليومية، مثلما لن يعيد التذكيرُ بمفاخر ومناقب شخص بُترت إحدى رجليه القدرةَ على استعمال كلتا رجليه في المشي.

ولهذا فليس من المناسب التباهي بالقول: «في الصورة المرسومة من طرف الإحصاءات ما زالت الفرنسية في تراجع والعربية في تصاعد مما سيسقط لا محالة وهم الربط الجدلي بين لغة المستعمر والحداثة»، لأنه حتى على فرض أن الفرنسية تتراجع أمام تقدم العربية في الأنترنيت، وهو أمر غير صحيح، فإنها تبقى دائما متفوقة ومتقدمة على العربية نظرا لما تملكه من قدرة على الاستعمال الشفوي في الحياة نتيجة كونها لغة أم في بلدها، وهو ما تفتقر إليه العربية، مما يجعل منها لغة ضعيفة مقارنة مع الفرنسية، حتى لو كان عدد مستعملي العربية كلغة كتابة يفوق بكثير عدد مستعملي الفرنسية.

استعمال العربية إذن كلغة كتابة، وليس كلغة تخاطب، في الأنترنيت وفي الأمم المتحدة وفي الإدارة وفي مجالات كثيرة، ولكن دائما كلغة كتابة وقراءة فقط يفترض أن مستعملها متعلم درسها في المدرسة لمدة كافية تمكنه من كتابتها وقراءتا، شيء لا ينكره أحد ولا يشكك فيه أحد، لأنه شيء يتلاءم وينسجم تماما مع ما تبقى من قدرات ووظائف للغة العربية. كما أن هذا الاستعمال لا يطرح أي مشكل يكون مصدره اللغة العربية نفسها.

وأين المشكل إذن؟

المشكل الوحيد ـ لكنه ليس بالهيّن ـ هو عندما تستعمل العربية، ليس في الأنترنيت أو في الأمم المتحدة أو عندما تدرّس كلغة، وإنما عندما تستعمل كلغة للتدريس، أي كلغة لتكوين الإنسان وتأهيله وتثقيفه وتلقينه المعرفة والعلوم. ومن هنا تظهر أهمية وخطورة اللغة عندما تستعمل كلغة للتدريس، أي كأداة للتكوين والتأهيل وبناء الفكر والعقل، وهو ما يجعل منها، عندما تكون مناسبة لذلك، أداة للتنمية والتقدم، أو عائقا لهما عندما لا تكون مناسبة.

وحتى لا أكرر ما سبق أن كتبته حول هذا الموضوع (انظر: "الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية عند التلاميذ" ضمن هذا الكتاب)، أقول إن التعليم والتكوين اللذيْن يتمان بلغة لا تستعمل في الحياة اليومية، تكون نتائجهما على مستوى المردودية والجودة

سيئة جدا، وبالتالي تكون آثار استعمال هذه اللغة للتدريس (التعليم والتكوين) سيئة جدا كذلك على التنمية البشرية والاقتصادية. فاستعمال لغة "معاقة" لتكوين المواطنين وتأهيلهم، لا يعطي إلا تكوينا وتأهيلا ناقصين و"معاقين".

أعرف أن الكثيرين يرفضون هذه الخلاصة لأنهم يحكمون على اللغة العربية انطلاقا من أنفسهم وتجربتهم ونجاحهم في إتقانها. لكن عليهم ان يطرحوا الأسئلة التالية:

ـ كم من التلاميذ الذين التحقوا في نفس السنة معهم ـ هم الناجحون ـ بالمدرسة الابتدائية نجحوا مثلهم في إتقان العربية، واستطاعوا بالتالي الاستفادة من تكوينهم الذي تلقوه باللغة العربية؟ لا شك أن نسبة هؤلاء ستكون قليلة جدا، لأن الكثير منهم يفشل ويرسب وينقطع قبل الحصول على الباكالوريا.

ـ أين وصل المغرب ـ وهذا هو بيت القصيد ـ على مستوى التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بعد أن أصبحت لغة التعليم والتكوين هي العربية في الابتدائي والثانوي؟ فالجميع يعرف أن المغرب يصنّف اليوم في مؤخرة الدول في مجال التنمية على الصعيد العالمي.

ـ أين كان سينزل هذا المستوى، النازل أصلا، من التنمية لو فرض تدريس العلوم بالجامعة باللغة العربية؟

ولهذا فلا معنى للتبجح بالتقدم الذي حققته العربية على شبكة الأنترنيت، إذا كانت هذه اللغة لم تحقق أي تقدم ولا تنمية للدول التي تستعملها كلغة للتدريس والتكوين، كما هو حال المغرب. ففي مجال التنمية وجودة التكوين، تقاس فعالية اللغات وتفوق بعضها على البعض.

النتيجة أن انتشار العربية على شبكة الأنترنيت، كما تناوله الأستاذ فؤاد بوعلي، لا يعني تغيرا في وضعيتها التي هي دائما لغة فاقدة لوظيفة الاستعمال الشفوي في الحياة اليومية، مع كل ما يتضمنه هذا الفقدان من آثار سلبية على مستوى جودة تكوين التلاميذ الذين يتلقون تعليمهم بهذه اللغة، وهذا على افتراض أن هذه المعطيات الخاصة بانتشارها على شبكة الأنترنيت صحيحة. أما الحقيقة فهي أن هذه الأرقام لا تعني انتشارا حقيقيا للعربية على شبكة الأنترنيت، لأن هذا الانتشار ليس نتيجة استعمالها كلغة بحث وإنتاج للمعرفة والعلم مما يضطر المتعطشين لهذه المعرفة والعلم إلى استعمالها كما يضطرون إلى استعمال الإنجليزية أو الألمانية أو الصينية أو الفرنسية أو الإسبانية. فتقييم انتشار لغة على شبكة الأنترنيت لا ينبغي أن يُقارب انطلاقا من الكم الذي تمثله النسب العددية، بل انطلاقا من المضامين التي تنشر عن طريق هذه اللغة. والمضامين التي تنشر بالعربية على شبكة الأنترنيت

هامشية، غير مهمة وغير مفيدة، هذا عندما لا تكون تافهة ومبتذلة. والأستاذ فؤاد بوعلي نفسه يعترف بهذا الواقع عندما كتب: «أشارت التقارير السابقة (مثل تقرير مجتمع المعرفة) إلى أن المحتوى الرقمي للعربية يقتصر على مجالات محدودة غالبا ما تكون بعيدة عن مجالات التنمية الثقافية والاجتماعية»، ناهيك عن مجال العلم والمعرفة.

إن العربية، حتى تكون لغة محترمة لها مكانتها التي تستحقها، وحتى تقوم بوظائفها التي تسمح بها قدراتها الكتابية، يجب أن تدرّس كلغة بدل فرضها كلغة للتدريس، مع فتح شعب للتخصص فيها لمن يرغب في ذلك للحفاظ عليها كلغة دين وعبادة وتراث عربي إسلامي غني. واحترام العربية يعني استعمالها كما هي، أي كمجرد لغة لها نقط قوتها ونقط ضعفها. أما الحاصل اليوم في المغرب، فالعربية يُتعامل معها ليس كما هي في الواقع، بل كما ينبغي أن تكون، أي كإيديولوجيا وهوية. وهذا هو مصدر كل المشاكل التي تعاني منها هذه اللغة الجميلة.

(18 ـ 01 ـ 2013)

*****

وما هو الحلّ لإصلاح التعليم بالمغرب؟

تطرق الخطاب الملكي لعشرين غشت 2013 لأزمة التعليم بالمغرب، وبشكل فيه غير قليل من الجرأة والصراحة والصدق، حتى أن الملك نفسه قال عن خطابه، بخصوص موضوع التعليم الذي أثاره، بأنه «قد يبدو قويا وقاسيا».

وإذا كان الخطاب، بما اتسم به من جرأة وصراحة وصدق، قد اعترف بفشل النظام التعليمي بالمغرب جازما أنه «أصبح أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة»، إلا أن هذه الجرأة والصراحة والصدق لم تكن، فيما يتعلق بتقديم الحلول لإصلاح نظام التعليم الفاشل والمتأزم، "قوية وقاسية". وغياب هذه الجرأة والصراحة والصدق، على مستوى الحلول، شيء مفهوم: فالوظيفة التحكيمية والتوفيقية للملك لا تسمح له بفرض حلول هو يعرف أن أطرافا سياسية أخرى لا تقبلها، وخصوصا إذا كانت هذه الأطراف قد ساهمت هي نفسها في الفشل الذريع الذي تعرفه المنظومة التربوية بالمغرب. لهذا تضمن الخطاب إشارات مبطنة ـ وليست صريحة ـ فقط إلى حلول ممكنة لتجاوز الوضعية المتردية والمتدنية لمنظومة التربية والتكوين، بناء على تشخيص أسباب هذا التردي وهذا التدنّي.

وهكذا نجد أن أقوى اللحظات في هذا الخطاب هي تلك التي تحدث فيها الملك «عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه».

لماذا أعتبرها أقوى اللحظات في الخطاب؟

لأن الاعتراف بفشل المنظومة التربوية بالمغرب شيء يعرفه القاصي والداني. لكن الأسباب الحقيقية عن هذا الفشل لا تثار بشكل صريح وحقيقي، لينصب النقاش عن الأسباب الهامشية مثل عدم تعاون الأسرة مع المدرسة، تغيبات الأساتذة، الدور السلبي للتلفزة التي تشغل التلاميذ عن القراءة بمنازلهم، نقص في التجهيزات والبنيات التحتية...

لكن إذا عرفنا أن هدف المدرسة هو التكوين العلمي والمعرفي للتلميذ، وأن الأداة الأولى والأساسية لهذا التكوين هي اللغة التي بها تلقّن المعارف وتكتسب العلوم، فسيكون واضحا، بل بديهيا، أن مشكلة التعليم بالمغرب هي مشكلة لغة التعليم، أي الأداة التي بها نعلّم

وندرّس. ففشل التعليم بالمغرب سببه فشل لغة التعليم. وإصلاح التعليم يقتضي أولا إصلاح لغة التعليم.

وهذا ما أشار إليه، ولو بشكل ضمني ومحتشم كما سبقت الإشارة، الخطاب الملكي عندما ذكّر بـ«الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس»، «وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه». هنا نلمس تشخيصا للمشكل الذي يرجع إلى اللغة، واقتراحا للحل المتمثل في «تأهيل التلميذ أو الطالب على المستوى اللغوي».

لماذا يرجع المشكل إلى اللغة؟ وكيف يمكن تأهيل التلميذ على المستوى اللغوي؟

لأن اللغة العربية التي فرضت كلغة للتدريس، لأسباب إيديولوجية وليس تربوية، غير ملائمة للتعليم العمومي لأنها تفتقر إلى وظيفة الاستعمال الشفوي، الشيء الذي يجعل لغة المدرسة، بدل أن تكون امتدادا للغة البيت، تدخل، طيلة مدة الدراسة، في صراع مع لغة البيت، مما يصير معه الهدف من المدرسة، ليس هو تلقين العلم والمعرفة والمهارات والكفاءات، بل هو مقاومة لغة البيت بتعليم لغة أخرى جديدة للتلميذ، وهي اللغة العربية، التي يصبح تعلمها هو الغاية من التعليم في المغرب، وليس شيئا آخر، كما شرحنا ذلك في موضوع "الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية عند التلاميذ"، المنشور ضمن هذا الكتاب. وعندما تكون اللغة غير ملائمة للتدريس، بسبب الاختلاف بين لغة البيت ولغة المدرسة، فإن ذلك تكون له آثاره السلبية جدا على مستوى جودة التعليم ومردوديته، حيث يعرف هذا التعليم التدني والتردي والفشل، وعلى مستوى الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة لهذا التعليم، بسبب التكرار والرسوب والتعثر والانقطاع وكل ما يدخل تحت مفهوم الهدر المدرسي.

فاللغة العربية، إذا كانت قد ظلت لأزيد من اثنى عشر قرنا هي لغة تلقين المعرفة والعلم، فيجب أن لا ننسى أنه لم تكن هناك مدرسة عمومية بمعناها الحديث، الذي يعني حق التعليم للجميع، بل كان ذلك التعليم، الذي يلقن بالعربية الفصحى، نخبويا ومقصورا على عدد محدود من المتعلمين. أما المدرسة العمومية فهي تعني إجبارية تعليم جميع الأطفال في سن التمدرس. هذا الفرق، بين اعتماد اللغة العربية لتلقين المعرفة في الماضي واعتمادها للقيام بنفس الوظيفة في المدرسة العمومية، هو ما يغيب، ليس للأسباب الإيديولوجية المعروفة فحسب بل لأسباب علمية تربوية وبيداغوجية ولسانية، عند المدافعين عن سياسة التعريب منذ أزيد من نصف قرن.

الحل إذن هو تغيير لغة التدريس. وما هي هذه اللغة التي يمكن أن تعوّض العربية؟

في انتظار تأهيل لغة الأم لتكون لغة المدرسة، كالأمازيغية والدارجة المغربية، فإن الواقعية تفرض علينا أن تكون هذه اللغة، حاليا، ولأسباب تاريخية مرتبطة بالحماية الفرنسية، هي اللغة الفرنسية التي هي في الحقيقة لغة وطنية ثالثة بالمغرب بعد الأمازيغية والدارجة، لأن جزءا كبيرا من المغاربة يتخاطبون بها كما يفعلون بالأمازيغية والدارجة. وهذا هو مفهوم اللغة الوطنية: اللغة التي يتخاطب بها المواطنون.

والعودة، في انتظار تأهيل الأمازيغية والدارجة كما قلت، إلى اللغة الفرنسية كلغة للمدرسة والتعلم، سيكون مهما ومفيدا لأن ذلك:

ـ سيساهم، كهدف أول، في الإصلاح اللغوي المطلوب للتعليم وتجويده والرفع من مستواه ومردوديته.

سيساهم أيضا، وهذا مهم جدا، في التطبيع مع اللغة الفرنسية التي لن تبقى، بعد جعلها اللغة المدرسية الأولى، لغة نخبوية ذات امتياز خاص، بل ستعود إلى حجمها الطبيعي لأنها ستصبح لغة عادية يجيدها كل حاصل على شهادة التعليم الإعدادي.

ـ سيجعل التعليم ديموقراطيا يقوم على المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الشعب الذين يتلقون نفس التعليم وبنفس اللغة، عكس ما هو حاصل اليوم بالمغرب حيث التعليم طبقي ولاديموقراطي، إذ أبناء الشعب يدرسون بالعربية «التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل»، كما جاء في الخطاب الملكي بخصوص بعض البرامج والمناهج، في حين يدرس أبناء النخبة باللغة الفرنسية المطلوبة في سوق الشغل.

لكن هذا الحل، المتمثل في تغيير لغة التدريس من العربية إلى الفرنسية، يحتاج إلى صدق وشجاعة سياسيين لا نرى اليوم الطبقة السياسية المغربية متحلية بهما. فليس هناك اليوم بالمغرب حزب سياسي يملك هذا الصدق والشجاعة ليطالب بفرنسة لغة التعليم، وليست هناك حكومة تستطيع إعادة النظر في سياسة التعريب المقيتة والإجرامية. كما أن المؤسسة الملكية، ورغم أنها تشتغل باللغة الفرنسية، إلا أنها ليست بقادرة على فرض هذه اللغة محل العربية، لأن ذلك قد يبدو متعارضا مع إمارة المؤمنين.

وهكذا تستمر الانتهازية والنفاق ومخادعة الشعب، بخصوص قضية التعليم واللغة العربية، وذلك باسم إيديولوجيا متجاوزة ومتهالكة وعلى حساب مصلحة الوطن والمواطنين الذين حولتهم الطبقة السياسية، الانتهازية والمنافقة والمخادعة، إلى رهينة للغة العربية، بتذكيرهم الممل بأن العربية لغة القرآن، كأن المغاربة هم وحدهم في العالم يعرفون القرآن ويتلونه، وكأنهم هم وحدهم مسلمون من دون أزيد من مليار مسلم، كالإندونيسيين

والباكستانيين والإيرانيين والأتراك والأفغان...، وكل الشعوب المسلمة التي لا تستعمل العربية كلغة للتدريس، ومع ذلك فليست أقل إسلاما من المغاربة.

تكفي المقارنة البسيطة بين ما كان عليه مستوى التعليم ببلادنا عندما كانت لغة التدريس هي الفرنسية، قبل الشروع في تعريب كل المواد بالتعليم الثانوي في 1977 على يد وزير التعليم آنذاك عز الدين العراقي، لتبرز، وبشكل صارخ وواضح وفاضح، مسؤولية اللغة العربية، ووراءها مسؤولية من فرضوها كلغة للتدريس، عن التدني المطرد والمتواصل لمستوى التعليم منذ ذلك التاريخ. وإذا كان مستوى التعليم أجود عندما كانت الفرنسية هي لغة التدريس الرئيسية ابتداء من السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، فلا شك أن هذه الجودة ستزداد إذا استعملت هذه اللغة كلغة أساسية للتدريس ابتداء من السنة الأولى من التعليم الابتدائي.

هذا هو الحل لاختصار طريق إصلاح المنظومة التربوية المعطوبة بالمغرب. وهذا الإصلاح هو الشرط الواقف لانطلاق المغرب في طريق التنمية والتقدم. وفي الحقيقة، هذا الحل هو المتبع بالنسبة لأبناء النخبة الذين يدرسون بالفرنسية منذ التحاقهم الأول بالمدرسة. فالإصلاح اللغوي لا يتطلب إذن أكثر من تعميم اللغة التي يدرس بها أبناء النخبة إلى أبناء الشعب بالمدرسة العمومية.

لكن المطالبة بهذا الحل أو فرضه من طرف أصحاب القرار، يتطلب مسبقا غيرة حقيقية على الوطن وأبنائه، بعيدا عن الانتهازية والنفاق والخداع والحسابات الصغيرة التي هي سمة الطبقة السياسية بالمغرب، مع إيلاء الأولوية، ليس لهذه الحسابات الصغيرة، بل للحسابات الكبيرة، أي الحسابات التي "تضرب الحساب" للمصلحة العليا للوطن، المتمثلة في تنميته وتأهيله وتكوين أبنائه تكوينا ملائما ونافعا وجيدا، وهو ما يقتضي اختيار اللغة الملائمة لمثل هذا التكوين الملائم والنافع والجيد. فمتى يكون لدينا هذا الحزب أو هذه الحكومة أو هذا البرلمان أو هذه الملكية التي تجرؤ على إعادة النظر في سياسة التعريب من أولها إلى آخرها، مراعاة للمصلحة العليا للوطن والمواطنين؟

هناك من يعترض على الفرنسية بالقول: إذا كان لا بد من اختيار لغة أجنبية للتدريس، فالأفضل اختيار الإنجليزية أو الألمانية أو اليابانية أو الصينية التي هي لغات متقدمة، من حيث الإنتاج العلمي والمعرفي والاقتصادي، على اللغة الفرنسية. لا، لا يتعلق الأمر باختيار الأفضل بصفة مطلقة، بل الأفضل بالنسبة لحالة المغرب وظروفه الخاصة التي فرضت عليه، منذ 1912، اللغة الفرنسية. ولهذا إذا أردنا أن تختار مثلا اللغة الإنجليزية، فإن ذلك يتطلب

استثمارا إضافيا مكلّفا في الوقت والمال، في حين أن الفرنسية حاضرة ومتداولة وموجودة بالمغرب. ومن جهة ثانية، فإن المهم في الفرنسية أو الإنجليزية أو الصينية، ليس أفضلية إحداهما عن الأخرى على مستوى الإنتاج العلمي والمعرفي والاقتصادي، بل لأن هذه اللغات لغات مستعملة في التداول الشفوي والكتابي عكس العربية التي لا تستعمل إلا في الكتابة، وهو ما يشكل عائقا تربويا وبيداغوجيا عندما تكون هي لغة التدريس الرئيسية، أي لغة التكوين وتلقين المعرفة والعلم للتلميذ والطالب.

(26 ـ 08 ـ 2013)

*****

متى يعترف المغرب بالفرنسية كلغة وطنية؟

تعتبر الفرنسية في المغرب، على مستوى الوعي الظاهر والمعلن، لغة الاستعمار والاحتلال والإمبريالية. ولهذا فهي ـ دائما على هذا المستوى من الوعي الكاذب ـ لغة ملعونة، ومذمومة، ومرفوضة وممقوتة. بل يضيفون بأنها متخلفة بعد أن تجاوزتها لغات أخرى أكثر عالمية وإشعاعا. هذا الموقف من الفرنسية، الظاهر والمعلن، أي الكاذب، يمثّل نوعا من الامتداد للمقاومة الوطنية والكفاح ضد الاستعمار. لهذا فرفض اللغة الفرنسية هو تعبير ـ دائما في الظاهر والمعلن ـ عن الوطنية، وعن حب اللغة العربية.

لكن من جهة أخرى، وعلى مستوى القناعات والممارسات، لا زالت الفرنسية تحتل المرتبة الأولى في السوق اللغوية بالمغرب، وتحظى بكل الاحترام والتقدير اللذيْن يفرضهما وضعها كلغة مهيمنة تتربع على عرش اللغات بالمغرب.

المفارقة إذن أن لا أحد ـ دائما على مستوى الوعي الكاذب، الظاهر والمعلن ـ يذكر الفرنسية "بخير". لكن، على مستوى القناعات والممارسات، يُعترف أنها مصدر كل "خير"، اقتصادي ومعرفي وتعليمي، ومصدر التميز الاجتماعي، والشغل النبيل والمناصب الهامة والمجزية. فهي لغة ملعونة، جهرا وعلانية، ولكنها، سرا وخفاء، هي لغة نافعة ومفيدة وضرورية للعصر.

هكذا يمثل وضع اللغة الفرنسية نقيضا مباشرا لوضع اللغة العربية، التي يهيم الجميع بعشقها وحبها جهرا وعلانية، لكن لا أحد يرغب في خِطبتها والزواج منها (انظر موضوع: "اللغة العربية أو المعشوقة التي لا يرغب أي من عشاقها في الزواج منها" ضمن هذا الكتاب)، عكس الفرنسية التي يجهر الجميع برفضها ولعنها، لكن الجميع يخطب ودّها ويرغب في الظفر بها.

هذا الموقف المتناقض، في الظاهر، من اللغة الفرنسية، بقدر ما هو تعبير بليغ عن الازدواجية التي تطبع كل مناحي الحياة بالمغرب منذ 1912: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، فهو في نفس الوقت ـ نتيجة لهذه الازدواجية نفسها ـ تعبير بليغ عن النفاق الملازم لسياسة الدولة في مجال اللغة، وهو نفاق أصبح متفشِّيا ـ لأنه نفاق دولة ـ في كل المجتمع، وحاضرا لدى كل المسؤولين، والمثقفين، والمربّين والآباء. ولأن هذا النفاق يمجّد، دائما على مستوى الوعي الظاهر والمعلن، العربية ويشيد بعظمتها وسموّها، ويبدي السخط على الفرنسية التي يتظاهر برفضها ومحاربتها، فهو يساهم في الإبقاء على الحالة

المتردية للغة العربية لأنه يخفي عيوبها وأمراضها، التي كان من الممكن علاجها لو تم تشخيصها بصدق وموضوعية، ويحافظ على تفوق الفرنسية التي تجعل منها سياسة النفاق لغة لا تشكل تهديدا للعربية.

ما كان لهذا النفاق اللغوي ليهمّنا، لو لم يكن سياسة للدولة، يظهر تطبيقه في تعريب التعليم، مع ما لذلك من آثار على تكوين المواطن وتأهيله، وانعكاس كل ذلك على مستوى تنمية البلاد وتقدمها. فالتعريب هو أجلى صورة لهذا النفاق اللغوي العمومي الذي تنهجه الدولة في مجال التعليم. ويكفي، حتى نلمس هذا النفاق بشكل يكاد يفقأ الأعين، أن نذكّر أن المسؤولين عن سياسة تعريب التعليم، والداعين إليها، هم الذين يختارون الفرنسية لأبنائهم ويتركون العربية لأبناء الشعب، مقدّمين الدليل الساطع على تفضيلهم، إيمانا وممارسة، للغة الفرنسية التي لا يملّون من القول، علنا وتظاهرا، بأنها لغة الاستعمار والاحتلال وفقدان السيادة الوطنية، وكاشفين في نفس الوقت، بفرضهم للغة العربية على أبناء الشعب، عن احتقارهم، سرا وقناعة، لهذه اللغة، التي لا يتعبون من ترديد القول، علنا وتظاهرا، بأنها لغة القرآن، ولغة السيادة الوطنية، ولغة الهوية المغربية... ولهذا نجد أن لا أحد من أولاد المرحوم علال الفاسي، الذي كانت اللغة العربية، وما يرتبط بها من عروبة وتعريب للمغرب والمغاربة، هي بمثابة علة وجوده، (لا أحد) يتقن اللغة العربية، لكنهم يتقنون الفرنسية، مع أن والدهم كان هو عرّاب التعريب وزعيم اللغة العربية بلا منازع ولا منافس. وقد كان الوزير الأول السابق (2007)، الاستقلالي السيد عباس الفاسي، هو نفسه عاجزا عن التحدث بالعربية، مثله في ذلك مثل رئيس الحكومة الحالي (2013) السيد بنكيران. فلماذا فرض العربية على أبناء الشعب إذا كان حكّام هذا الشعب لا يتقنون، هم أنفسهم، هذه اللغة؟

إن هذا النفاق اللغوي، الذي يرقى إلى مستوى جريمة دولة لأنه سياسة عمومية لهذه الدولة، يؤسس لطبقية جديدة بالمغرب، لا تقوم على تقسيم المجتمع إلى مالكي وسائل الإنتاج والمحرومين من هذه الوسائل، والذين يشتغلون كعمال لدى الأولين كما في التصور الماركسي، بل إلى مالكي اللغة الفرنسية، التي بها يملكون المعارف النافعة، وبها يتحكّمون في الاقتصاد ويسيّرون الشركات، وبفضلها يشغلون المناصب النافذة ويحتلون المراكز المؤثرة... وضحايا التعريب المحرومين من هذه اللغة، المالكين للغة العربية، التي لا تنفعهم في شيء، سوى أن يكونوا تحت سلطة الأولين، اقتصاديا وسياسيا.

إذا كانت الدولة المغربية، رغم نهجها لسياسة التعريب الإجرامية، لا تستطيع الاستغناء عن اللغة الفرنسية كلغتها الأولى فعلا وممارسة، فلأن هذه الأخيرة أصبحت، منذ تأسيس هذه الدولة على يد الفرنسيين في 1912، بمثابة ركن لهذه الدولة. ولهذا فإن ما يؤاخذ على هذه

الأخيرة، ليس استمرارها في التعلّق باللغة الفرنسية، بل استمرارها في سياسة النفاق اللغوي، المتجلية في سياسة تعريب التعليم، التي يعرف الجميع أنها أوصلت المغرب إلى الدرك الأسفل، على المستوى العالمي، في سلم جودة النظام التعليمي.

المدافعون عن النفاق اللغوي ظلوا يوهمون الشعب بأنهم يفعلون ذلك بدافع "الوطنية"، التي "تزيد" عندهم عن مستواها العادي لدى المغاربة الآخرين. فأية وطنية هذه التي تساهم في تخلف الوطن، وحرمانه من التنمية والمعرفة النافعة؟ إنها في الحقيقة خيانة لهذا الوطن، الذي باسمه تقررت سياسة التعريب. فعندما تكون مصلحة لغة أسطورية غير نافعة، ونصف حية، مثل العربية، لا يستعملها الشعب في حياته اليومية ولا يتخاطب بها أحد، أولى من مصلحة الوطن، ومستقبله ونموه وتطوره، فتلك خيانة لهذا الوطن، يجب تقديم المسؤولين عن هذه الخيانة، أي أصحاب النفاق اللغوي، إلى المحاكمة والمساءلة القضائية.

فمتى يصارح المسؤولون ـ من غير الملكية التي لم يسبق لها أن كانت متحمسة لسياسة التعريب ـ، وخصوصا قادة ومناضلو الأحزاب التي جعلت من التعريب ريعها وسلاحها الذي تعارض به القصر، الشعبَ المغربيَّ، ويهتمون حقيقة بمصلحته الحقيقية، فيناضلون من أجل وضع حدّ لسياسة النفاق اللغوي (التعريب)، مثلما ناضلوا سابقا من أجل فرض هذه السياسة التي كانت كارثة على الوطن والمواطنين؟

هذه المصارحة لا تتطلب أكثر من التعامل مع الفرنسية جهرا وعلانية، كما يتعامل معها سرا وقناعة، أي كلغة نافعة ومفيدة وضرورية للعصر بالنسبة للمغرب. وبالمقابل، تجب مصارحة الشعب كذلك أن العربية لغة لا تنفع ولا تفيد الحياة العصرية، لأن نفعها مقصور على ما هو ديني وتراثي وفقهي، وأن اعتمادها كلغة للتدريس هو الذي جعل هذا التدريس على ما هو عليه من تدنٍّ وتردٍّ وضعف. هذه المصارحة تفرض تجاوز ما سماه الراحل محمد أركون "إيديولوجية الكفاح" (Idéologie de combat)، والتي تظهر، في ما يخص الموضوع الذي نناقشه، في التظاهر بحب العربية والدفاع عنها، وادعاء رفض الفرنسية ومحاربتها، حتى يبدو هؤلاء المتظاهرون والمدعون أنهم مقاومون ومكافحون وأبطال مغاوير. نعم إنهم مقاومون، ومكافحون، وأبطال مغاوير، لكن من أجل الرجوع بالمغرب إلى الوراء. هذه الإيديولوجية "الكفاحية"، التي تمجّد في الظاهر العربية وتزعم أنها تحارب الفرنسية، هي جزء من إرث "الحركة الوطنية" الثقيل، الذي لا زال جاثما على عقول المغاربة من خلال إعادة إنتاجه عن طريق التعليم والمدرسة.

ولوضع حدّ لسياسة النفاق اللغوي، التي جعلت المغرب على ما هو عليه من تخلف وغياب للتنمية والتقدم والنهوض، يجب الاعتراف للفرنسية، على المستوى الرسمي والقانوني، بنفس المكانة التي تحظى بها على المستوى العملي الذي يجعل منها اللغة الرسمية الحقيقية الأولى بالمغرب. وهذا يفرض الاعتراف بها كلغة وطنية كاملة المواطنة، وذلك:

ـ لأن جزءا لا يستهان به من المواطنين يتخاطبون بها في حياتهم اليومية، بما فيهم الأميون الذين تعلموا بعض عباراتها التواصلية في الشارع أو المعمل أو المقهى أو بمشاهدة الأفلام... فهي، على هذا المستوى من الاستعمال لدى المواطنين، لا تختلف كثيرا عن الأمازيغية والدارجة. ويكفي، للتأكد بأنها لغة وطنية، تركيب رقم الهاتف للعديد من الشركات أو المؤسسات البنكية لتتلقى الترحيب باللغة الفرنسية، مع أن هذه الشركات والمؤسسات توجد في وطن هو المغرب.

ـ لأنها لغة رسمية. نعم هي لغة رسمية، لأن القوانين تصدر بها في الجريدة الرسمية للدولة. وبالتالي فهي لغة للدولة، مما يضفي عليها طابع اللغة الرسمية. فاللغة الرسمية ليست فقط اللغة التي ينص الدستور على رسميتها، بل هي كل لغة تصدر بها قوانين الدولة في الجريدة الرسمية لهذه الدولة.

ـ ولأنها لغة رسمية للدولة المغربية، بالمعنى الذي شرحته، فإن جميع أسماء المؤسسات الرسمية، المثبتة على بوابات هذه المؤسسات، مكتوبة بالفرنسية إلى جانب العربية. وهو ما يؤكد مرة أخرى أنها لغة وطنية ورسمية.

ـ لأن غالبية المطبوعات الرسمية للدولة مكتوبة بالفرنسية بجانب العربية.

ـ لأن التوثيق العصري بالمغرب يشتغل باللغة الفرنسية، مما ينتج عنه أن جميع العقود والالتزامات الموثقة تنجز باللغة الفرنسية. وهو ما يجعل منها لغة وطنية ورسمية، عمليا وممارسة.

نلاحظ إذن أن نفس الوظيفة الرسمية التي تقوم بها العربية تقوم بها الفرنسية أيضا بالمغرب، مما يعني أنها لغة رسمية للدولة المغربية. بل إن هذه اللغة الفرنسية تمتاز عن العربية باستعمالها كلغة وطنية، أي باستعمالها في التخاطب من قبل الكثير من المواطنين، كما أشرت، وهو ما تفتقر إليه العربية الفصحى، الشيء الذي ينفي عنها صفة اللغة الوطنية، التي هي، بالتعريف، اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما.

الفرنسية بالمغرب هي، إذن، لغة وطنية ورسمية، عمليا وممارسة. مما يجب معه الاعتراف لها رسميا بهذه الصفة الثابتة لها واقعيا، والتي تمارسها يوميا بالمغرب. وسيؤدي هذا الاعتراف ـ ضمن ما يؤدي إليه ـ إلى:

ـ وقف سياسة النفاق اللغوي التي ظلت سائدة بالمغرب منذ الاستقلال، والتي كانت لها آثار سيئة جدا على مستوى تنمية المغرب وتقدمه.

ـ وقف سياسة الريع اللغوي المتمثل في استفادة فئة محظوظة من اللغة الفرنسية دون باقي أبناء الشعب، الذين لا يتعلمون إلا العربية التي لم تنتج إلا التخلف والجهل المدرسي. نهاية هذا الريع اللغوي سيجعل من الفرنسية، كغنيمة حرب كما قال عنها كاتب ياسين، فيئا يغنمه جميع المغاربة، وليس فقط مجموعة محدودة العدد كما هو الأمر في ظل سياسة التعريب التي تحرم غالبية المغاربة من الفرنسية، التي تبقى حكرا على أبناء العائلات الموسرة التي تدرّس أولادها في مؤسسات البعثات الأجنبية، أو في الخارج، أو في معاهد خاصة حيث لغة التدريس هي غير العربية.

ـ المصالحة مع الفرنسية التي تصبح لغة وطنية يتغنّى بعشقها المغاربة جهرا وعلانية، وليس سرا وخفاء كما يفعلون اليوم في ظل سياسة النفاق اللغوي.

ـ ربط حقيقي للتعليم بالتنمية وسوق الشغل الذي يتطلب اللغة الفرنسية بالنسبة لحالة المغرب. ولأن التنمية تتوقف على تعليم ناجح ومفيد، والذي يتوقف بدوره على التدريس بلغة ناجحة ومفيدة، فإن العودة إلى الفرنسية كلغة للتدريس بالنسبة للمغرب، سيوفر بعض شروط وأسباب انطلاق التنمية بالمغرب، الذي عرف ركودا وتراجعا على المستوى التنموي منذ فرض تعريب التعليم.

إن أحد أسباب تخلف المغرب هو أنه ضحّى، نتيجة "لإيديولوجية الكفاح" التي أشرت إليها، واستجابة لإيديولوجية عروبية شرقانية، (ضحّى) بالتنمية، أي بما ينفع الوطن والشعب والإنسان المغربي، من أجل لغة أسطورية نصف حية، لا تنفع إلا في المجال الديني والتراثي.

يشكّل الخطاب الملكي لعشرين غشت 2013، الذي انتقد السياسة اللغوية المطبقة في التعليم، وما عقبه من تعيين وزير جديد لهذا التعليم في حكومة العاشر من أكتوبر 2013، (يشكّل) فرصة لانطلاق إصلاح حقيقي للتعليم، أي إصلاح ينطلق أولا من إعادة النظر في لغة التدريس، لاستبدالها، في انتظار تأهيل لغة الأم للمغاربة، باللغة الفرنسية، مع الاعتراف بهذه الأخيرة كما هي في الواقع، أي كلغة وطنية بالمغرب. وبذلك يوضع حدّ نهائي "لإيديولوجية

الكفاح" التي كانت وراء سياسة النفاق التعريبية، لينصبّ الكفاح الحقيقي على التكوين الجيد والمفيد لأبناء المغرب، وتأهيلهم الملائم والنافع لتنمية البلاد ورفعتها وتطورها.

إن هذا الإصلاح الحقيقي للتعليم، إن توفرت إرادته السياسة، سيكون إصلاحا للغة التعليم، كما قلت. وهو ما يتطلّب تخطيطا محكما، وتدرّجا معقولا قد يستغرق معه المشروع قرابة عقدين حتى يكتمل مسلسل الإصلاح، ليبدأ بعد ذلك في إعادة إنتاج نفسه بشكل عادي ومتكرر.

(25 ـ 10 ـ 2013)

*****

المجانية والتعريب أو آلة تدمير التعليم العمومي بالمغرب

إذا كانت هناك قلة ممن تجرؤوا على "طابو" اللغة العربية بتحميل المسؤولية في فشل وتدهور المنظومة التربوية بالمغرب لسياسة التعريب، التي فرضت هذه اللغة كلغة تدريس في التعليم العمومي، فإن هناك "طابو" آخر أكثر عنادا وقداسة من العربية لم يسبق لأحد أن مسّه أو حتى اقترب منه. إنه "طابو" مجانية التعليم. هذان "الطابوان" يشكّلان، كما هو معروف، اثنين من المبادئ الأربعة (المغربة، التعميم، التعريب والمجانية) للحركة "الوطنية"، التي (المبادئ) أرست الأسس التي قامت عليها فلسفة التربية والتعليم بالمغرب، والتي لا زالت هي الإيديولوجية الموجّهة للنظام التربوي إلى الآن (سبتمبر 2013).

فكما أن "الطابو" مرتبط، في دلالته البولينيسية polynésienne الأصلية، بمعاني الحظر والتحريم، والقداسة واللعنة، وتجنب اللمس والمس، فكذلك مبدأ التعريب أصبح، منذ إقراره ضمن المبادئ الأربعة، من الثوابت شبه المقدسة التي يحرّم المس بها ويحظر إعادة النظر فيها، لأن ذلك يعني التنازل عن لغة القرآن ولغة الجنة ولغة الله، والخيانة للغة الوطنية، والحنين إلى السياسة الاستعمارية التي حاربت العربية، كما يردد الخطاب الابتزازي المعروف... أما مبدأ المجانية، فظل "طابو" حقيقيا يحرّم حتى مجرد التفكير في مناقشته، فبالأحرى التفكير في إلغائه. لأن ذلك يعني، باللغة الخشبية الحزبية والنقابية المعروفة، الإجهاز على مكتسبات الشعب، ومصادرة حقوقه، وضرب ما تبقى من قدرته الشرائية الضعيفة أصلا، وفتح الطريق الملكي لتعليم طبقي لا يستفيد منه ولا يلجه إلا أبناء الأثرياء... فمن هذا المسؤول السياسي الذي يجرؤ على المغامرة بالمطالبة بإعادة النظر في مجانية التعليم، حتى تنزل عليه لعنة "طابو" المجانية، ويصنّف بأنه عدوّ للشعب، يعمل ضد مصلحته ويرغب في تجويعه وتفقيره وتجهيله لأن التمدرس سيصبح، حسب اقتراح هذا السياسي، باهظ الثمن. هذا في الوقت الذي يتغنى جميع السياسيين بأنهم يدافعون عن الشعب، ويعملون من أجل الشعب، ويخططون لمصلحة الشعب الذي منحهم الثقة والشرعية. إن من ينادي بإلغاء المجانية يعرّض في الحقيقة نفسه، سياسا، لنوع من الإحراق الشعبي في ساحة عمومية.

وهكذا ظل الشعب رهينة للغة العربية في ما يخص التعريب، وظل المسؤولون رهينة لهذا الشعب في ما يخص المجانية. فأصبح التعريب والمجانية "طابو" لا يقترب منه المسؤولون السياسيون خشية اللعنة التي قد تصيبهم من جراء ذلك الاقتراب، كما ينسب ذلك إلى "الطابو" في المجتمعات البولينيسية. فاستمر التعريب والمجانية في تدمير التعليم دون أن

يستطيع أحد من أصحاب القرار وقف هذا التدمير. لكن الخاسر الأول والأخير هو هذا الشعب الذي باسمه فرضت العربية، ولمصلحته تقررت المجانية.

لقد ثبت الآن أن التعليم المعرّب لا ينتج إلا البطالة والجهل المدرسي (يقضي التلميذ سنوات طويلة في المدرسة ويخرج منها كجاهل لا يعرف أي شيء مفيد)، والتطرف والفهم السيئ للدين... وما هو نوع المدرسة التي تلقّن هذا النوع من التعليم المعرّب غير النافع؟ إنها المدرسة المجانية المفتوحة للجميع بدون مقابل. وما هو التعليم النافع والمطلوب في سوق الشغل؟ إنه التعليم غير المعرّب حيث تكون لغة التدريس هي الفرنسية أو لغات أجنبية أخرى. وما هي المدارس التي يلقّن فيها هذا النوع من التعليم النافع غير المعرّب؟ إنها مدارس التعليم الخصوصي الراقية (البعثات الأجنبية، الدراسة في الخارج، المدارس الخصوصية من النوع الممتاز) التي تكلّف الدراسة بها ميزانية محترمة. أقول الراقية تمييزا لها عن مدارس التعليم الخصوصي "الشعبية" التي يدرس فيها التلاميذ بمقابل في متناول الشعب، والتي لا تختلف مردوديتها كثيرا عن مردودية مدارس التعليم العمومي.

نلاحظ إذن، إذا قارنا بين التعليم الجيد النافع والناجح، والتعليم غير النافع والفاشل والرديء، أن التعريب والمجانية وجهان لعملة واحدة وهي عملة الرداءة والفشل والكساد. ذلك أن التعليم العمومي تعليم معرّب ومجاني في نفس الوقت. والنتيجة أنه نموذج للرداءة وتدني المستوى. في حين أن التعليم المفيد والناجح، هو التعليم الذي يلقن بغير اللغة العربية، ومؤدى عنه في نفس الوقت. الرداءة مجانية لأنها بلا مقابل مالي، والجودة مكلّفة ماليا لأنها مطلوبة وذات قيمة.

إذن، لكي يكون التعليم العمومي جيدا، يجب أولا أن تكون لغة التدريس هي غير اللغة العربية، أي أن لا يكون التعليم معرّبا، ويكون ثانيا تعليما مؤدى عنه. وهذا ما يحتاج إلى نقاش وتوضيح.

إذا كانت هناك قلة، كما سبقت الإشارة، قد تتفق معي في مسألة تغيير لغة التدريس، فإنني أعرف أن لا أحد سيتفق معي في مسألة إلغاء مجانية التعليم. وهذا ما قصدته بـ"طابو" المجانية. عندما أقول ينبغي، إذا أردنا تجويد تعليمنا، تجاوز "طابو" المجانية وفرض الأداء، فلا أقصد بذلك أن النفقات التي يتطلبها قطاع التعليم سيتحمّلها الآباء، على غرار ما يجري بالتعليم الخصوصي. فمؤسسات التعليم الخصوصي تفرض أثمانا تغطي النفقات وتحقق أرباحا، لأنها مؤسسات ذات هدف تجاري ربحي. أما إلغاء المجانية بالتعليم العمومي فلن يكون هدفه لا تغطية كل نفقاته، ولا تحقيق ربح بالمفهوم التجاري. وإنما

يرمي إلى مساهمة الآباء في تحمل جزء يسير من ميزانية قطاع التربية والتعليم بهدف إصلاح أعطاب هذا القطاع، وتحسين مردوديته والرفع من مستواه.

لهذا فإن المقدار المالي الذي من الممكن فرضه على كل تلميذ وطالب يجب أن يكون في حدود معقولة ومقبولة، ولا يتجاوز مثلا 50 درهما شهريا. لنفرض أن هذا المقدار هو 30 درهما عن كل تلميذ وطالب. فإذا كان هذا المبلغ يبدو زهيدا، فإنه، بالنظر إلى عدد التلاميذ والطلاب بالتعليم العمومي الذي يتجاوز ستة ملايين، يعني مدخولا لخزينة الدولة يقدّر بستة ملايين درهم يوميا.

يجدر الانتباه والاعتراف أن عددا من السياسيين الرافضين لأي مساس بمجانية التعليم العمومي وبقرار تعريب هذا التعليم، لا يفعلون ذلك فقط من باب التظاهر بالوقوف إلى جانب الشعب دفاعا عن مصلحته وحماية للغته، كما يقولون، بل يفعلون ذلك دفاعا عن مصلحتهم وحماية لمصدر ثرائهم. ذلك أن الكثير من هؤلاء السياسيين هم الذين يملكون مؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب، التي تدرّ عليهم أرباحا طائلة كل شهر. فإذا ألغيت مجانية التعليم وأصبحت المدرسة العمومية مدفوعا عنها، وتحسّن تبعا لذلك مستوى التعليم العمومي، وخصوصا إذا أصبحت لغة التدريس هي غير العربية بعد وقف تعريب التعليم، فإن الإقبال على مدارسهم الخصوصية سيتراجع، وتتراجع معه، بالتالي، مداخيلهم التي يجنونها من هذا التعليم الخصوصي. فهناك سياسيون معروفون في أحزاب سياسية معروفة، مثل "حزب الاستقلال" و"الاتحاد الاشتراكي" و"العدالة والتنمية"، يملكون مدارس للتعليم الخاص، وفي نفس الوقت تعارض أحزابهم المساس بمبدأي التعريب ومجانية التعليم العمومي، حتى يستمروا في الاغتناء باحتكارهم للتعليم الخصوصي. مما يجعل من هذا الأخير رهانا، ليس فقط تربويا أو سياسيا، بل رهانا اقتصاديا بالدرجة الأولى.

إلا أن المشكل الحقيقي في إلغاء المجانية، ليس فقط إرهاق جيوب الآباء المرهقة أصلا، وإنما في كيفية توظيف الأموال، التي تقدّر بـ 6 ملايين درهم تدخل الخزينة العامة يوميا في حالة تحديد ثمن الدراسة بالتعليم العمومي في 30 درهما للشهر عن كل تلميذ وطالب، في إصلاح جدي وجذري للمنظومة التربوية بالمغرب. ففرض الأداء بالتعليم العمومي مشروط بتوفر إرادة سياسية حقيقية وصادقة لإصلاح التعليم إصلاحا حقيقيا وصادقا، يقطع من سياسة الإصلاحات التي عرفها التعليم منذ الاستقلال، والتي كانت تنصب على الأعراض وتتجنب الجوهر.

هناك مجالات كثيرة ومتعددة، ضمن قطاع التعليم العمومي، تستحق أن توجّه إليها الأموال المتحصلة من الأداءات الشهرية التي يدفعها التلاميذ والطلاب. لكن نريد البدء من البداية، أي إعطاء الأسبقية للمجالات ذات الأولوية، والتي لها علاقة سببية مباشرة بجودة أو رداءة مستوى التعليم ببلادنا. أين ستنفق إذن هذه الأموال بالشكل الذي يجعل هذا الإنفاق مفيدا للنهوض بالمدرسة العمومية، ويرفع من مستوى التعليم ببلادنا؟

هناك ثلاث أولويات يمكن أن يرصد لها الجزء الأكبر من تلك الأموال، وهي، بدءًا من أقلها إلى أكثرها أهمية، الزيادة في أجور رجال التعليم الذين تقل رواتبهم عن 6000 درهم، تخفيض مجموع ساعات العمل الأسبوعية للمدرسين والعودة إلى ما كانت عليه قبل فرض الحسن الثاني، في بداية الثمانينيات، للساعات الإضافية التي سميت بالساعات "التضامنية" و"التطوعية"، مع ما يستتبعه ذلك، طبعا، من توظيف وتكوين مزيد من المدرّسين.

أما أولوية الأولويات فتتمثل في إصلاح مستعجل للحلقة الأولى التي منها تنطلق وتنتقل الرداءة إلى باقي حلقات المسار التعليمي للتلميذ، والتي تشكّل، بالتالي، سبب ومصدر إخفاق النظام التعليمي المغربي برمته. هذه الحلقة هي التعليم الابتدائي. فكما أن الرداءة تنطلق وتنتقل من هذا المستوى إلى باقي المستويات الأخرى، فالنتيجة إذن أن جودة هذا المستوى تنتقل، بالتسلسل كذلك، إلى باقي المستويات الأخرى.

التعليم الابتدائي، ولأنه يخص مرحلة الطفولة، فهو المستوى الذي توضع فيه الأسس، وترسى الأصول والآليات التي ستحدد المستقبل المدرسي للتلميذ. فإذا كان مستوى تعليمنا الجامعي متدنيا ومترديا، فذلك راجع إلى تدني وتردي مستوى التعليم الثانوي. وإذا كان هذا المستوى متدنيا ومترديا، فذلك راجع إلى تدني وتردي مستوى التعليم بالمرحلة الابتدائية، التي فيها تكتسب الأدوات والمفاتيح الأساسية والضرورية لاكتساب المعارف والكفاءات والمهارات في المستويات اللاحقة. وحتى يكون التحصيل المدرسي في هذه المرحلة الابتدائية ناجحا وجيدا، ينبغي توفير شروطه المادية والبيداغوجية. ويأتي على رأس هذه الشروط الحدّ من ظاهرة الاكتظاظ التي تجعل عملية التدريس عقيمة وبلا فعالية ولا نتيجة، تماما مثل صبّ الماء في الرمال. يُستعمل إذن المال الذي تجنيه خزينة الدولة من التعليم المؤدى عنه أولا في تخفيض عدد التلاميذ بالحجرات الدارسية، الذي لا يجب أن يتجاوز العشرين في كل حجرة في هذا المستوى من التعليم الابتدائي، مع أن الأمثل، تربويا وبيداغوجيا، هو أن لا يتجاوز خمسة عشر تلميذا. الحدّ من الاكتظاظ بهذا الشكل يتطلب، بطبيعة الحال، توفير حجرات جديدة وبالعدد الكافي، وتكوين مدرسين جدد وبالعدد الكافي كذلك. وهو ما يتطلب ميزانية إضافية لمواجهة هذا الخصاص في الحجرات وفي الأطر التربوية. فبدون هذا التخفيض لعدد التلاميذ

بكل حجرة دراسية بالتعليم الابتدائي، لن يكون هناك إصلاح للمنظومة التربوية، سواء استمر التعليم مجانيا كما هو اليوم، أو أصبح مؤدى عنه بـ1000 درهم شهريا عن كل تلميذ.

المأمول والمفيد أكثر أن يُخفّض عدد التلاميذ بحجرات التعليم الثانوي أيضا كلما كان ذلك ممكنا ومتاحا. لكن إذا كان هناك اكتظاظ كذلك في فصول التعليم الثانوي، إلا أن آثاره السلبية على التحصيل المدرسي أقل بكثير منها بالتعليم الابتدائي، لأن الأمر في هذا المستوى الأخير يتعلق، كما سبقت الإشارة، بغرس الأدوات والمفاتيح اللازمة لفتح خزائن العلم والمعرفة في المستويات العليا اللاحقة.

وأول هذه الأدوات والمفاتيح هو اللغة. وإذا كان معلوما أن تلامذتنا ضعاف المستوى في جميع المواد، فذلك راجع أولا إلى ضعف مستواهم في اللغة، التي هي مفتاح باب الفكر والمعرفة والعلم. فمن لا يتملّك اللغة لا يستطيع أن يتملّك أية معرفة لافتقاره إلى الأداة الضرورية لتلك المعرفة. كما أنه ثبت أن من لا يتقن لغة بشكل جيد وسليم، لا يمكن أن يتقن أية لغة أخرى بشكل جيد وسليم، لأن اكتساب تلك اللغات الأخرى يمر عبر اللغة الأولى. وهذا ما يفسر أن تلامذتنا لا يتقنون أية لغة بشكل جيد وسليم، الشيء الذي يفسر بدوره الضعف المهول لتكوينهم الفكري والمعرفي والثقافي. وإذا كان إتقان اللغة عاملا حاسما في تحسين المستوى الدراسي للتلميذ، فذلك لأنه أصبح يتعلم بنفسه، ويعلّم نفسه بنفسه، أي يمارس التعلم الذاتي الذي هو الغاية من التعليم الناجح: تعليم القدرة على التعلم **Apprendre à apprendre**. ومفتاح التعلم الذاتي هو تملّك اللغة التي بها تقرأ المعارف والمعلومات والمعطيات. فأساس التعلم الذاتي هو القراءة والمطالعة. ولا يمكن أن تكون هناك قراءة ولا مطالعة بالنسبة لمن لا يتقن اللغة التي هي الأداة الضرورية لهذه القراءة والمطالعة. فإذا كان مستوى تلامذتنا ضعيفا جدا، فذلك لأنهم لا يقرأون من أجل تنمية قدراتهم الفكرية والمعرفية في إطار التعلم الذاتي. ولا يقرأون لأنهم يفتقدون إلى أداة القراءة التي هي اللغة. ولهذا فإن المغرب، إذا كان يحتل المراتب الدنيا في ما يخص أداء قطاع التربية والتعليم، فلأنه يحتل المراتب الدنيا في القراءة أيضا، لأن المغاربة، وخصوصا جيل ما بعد الثمانينيات، لم يتقنوا في المدرسة أية لغة تحبّب لهم القراءة.

هنا، بصدد اللغة، يأتي دور الجزء الآخر من الإصلاح، والذي لا يكلّف مالا كثيرا مثل بناء حجرات جديدة وتكوين مدرسين جدد، والمتمثل في إلغاء التعريب، هذا الإلغاء الذي سيحتفظ على تدريس العربية كمجرد لغة، لكن دون اعتمادها كلغة للتدريس، هذه التي يجب أن تكون لغة حية، أي تستعمل في الكتابة مثل العربية وفي التخاطب الشفوي أيضا، وهو ما تفتقر إليه

العربية. لغة التدريس الطبيعية هي لغة الأم للتلميذ. لكن في غياب هذه اللغة بالمدرسة المغربية، والتي هي الأمازيغية والدارجة، فلا مناص من اعتماد الفرنسية حاليا وبصفة مؤقتة إلى حين أن تصبح لغتا الأم للمغاربة جاهزتين للاستعمال المدرسي بعد تأهيلهما لذلك، على فرض أن تكون هناك إرادة سياسية لإعدادهما للقيام بهذه الوظيفة المدرسية.

أعرف أن الكثيرين، إن لم أقل الجميع، يرفضون، وفيهم من هم ذوو نية حسنة، تغيير العربية كلغة للتدريس بالفرنسية أو أية لغة أخرى أجنبية. ويبررون هذا الرفض بأن العربية لغة كاملة ومكتملة، أثبتت قدرتها في جميع الميادين. فلماذا نفضل عنها لغة أجنبية؟ نعم، إذا نظرنا إلى العربية كلغة، فهي ذات قدرات عالية تجعلها صالحة للاستعمال في كل الميادين من طرف من يجيدها ويتقنها. لكن إذا نظرنا إليها كلغة للتكوين والتدريس في مراحل التعليم الأولى، فهنا سيظهر عجزها وقصورها، ليس فقط لأنها ليست لغة الأم بالنسبة للتلميذ، بل لأنها لغة لا وجود لها في الحياة اليومية وفي التخاطب الشفوي. فالعربية لغة عظيمة وعبقرية، لكن بعد إتقانها وتملّكها. أما بالنسبة للتلميذ الذي لا يتقنها ولا يتملّكها، والذي يبدأ في تعلمها لكي يتعلم بها أشياء أخرى، فإنها تشكّل، بالنسبة لهذا التلميذ، عائقا حقيقيا لتعلمه وتكوينه.

لقد أدى تعريب التعليم إلى فشل ذريع لهذا الأخير، ومعه فشل فرص التنمية والتقدم والنهضة، وبشكل أصبح معروفا لدى القاصي والداني ولا يحتاج إلى نقاش ولا جدال. فلماذا الاستمرار في سياسة فاشلة تقف عائقا أمام تقدم المغرب ونمائه؟ إذا كانت الفرنسية غنيمة حرب، كما قال كاتب ياسين، فإن الشعب المغربي حرم من هذه الغنيمة التي استولت عليها أقلية نافذة تحتكرها لأبنائها الذين يدرسون بمؤسسات خاصة أو أجنبية، ولا يتقاسمونها مع أبناء الشعب الذين يدرسون بالتعليم العمومي الذي دمرته ساسة التعريب التي قررتها تلك الأقلية النافذة نفسها، والتي تربأ أن يدرس أبناؤها باللغة العربية التي فرضتها هي نفسها بالمدارس العمومية.

كثيرا ما نسمع من أفواه بعض السياسيين الدجالين بأن اللغة العربية اختارها الشعب المغربي ولم تفرض عليه. طيّب. لنفتح إذن بكل مؤسسة تعليمية جناحين اثنين: أحدهما خاص بالفرنسية كلغة للتدريس والثاني خاص بالعربية كلغة لهذا التدريس. ولنترك للآباء حرية تسجيل أبنائهم في الجناح الفرنسي أو الجناح العربي. وهنا سنرى، كما هو متوقع من هذا الاستفتاء الافتراضي، أن الجميع سيختارون الفرنسية. فلنترك للشعب حرية اختيار اللغة التي يريد لأبنائه، وليس فرض اللغة العربية عليه ثم القول بعد ذلك بأنه اختار العربية، كما يقول الكذابون والدجالون.

إن ما أوصل التعليم العمومي ببلادنا إلى الحضيض الذي يوجد فيه، هو وجود طبقة سياسية، من الأحزاب والمسؤولين السياسيين، انتهازية وجبانة وطفيلية تفتقر إلى الحس الوطني، مما يجعلها لا تفكر في الوطن ولا في الشعب، بل تفكر في مصلحتها الخاصة، الآنية والظرفية والعابرة، وليس في مصلحة الشعب والوطن، العامة والدائمة. لهذا فهي تعرف أن تعريب التعليم كارثة على الوطن والمواطنين، لكنها تدافع عنه وتطالب بتعميمه ليشمل المحيط والحياة العامة، في الوقت الذي تدرّس أبناءها في مؤسسات لا تعريب فيها. فالذي يهمها ليس هو مستقبل الوطن الذي يسير نحو الهاوية بفعل سياسة التعريب، بل مستقبلها هي الذي تضمنه بالمناصب السامية والأجور السمينة. إنها تمارس السياسة الصغرى ذات العلاقة بمصالحها وأنانيتها، في حين أن مصلحة الوطن تتطلب اعتماد سياسة كبرى تخطط للمستقبل البعيد. ولهذا فلا يهم هذه الطبقة استمرار الفساد والاستبداد وتراجع مستوى التعليم، ما دامت مصالحها محمية ومضمونة. إنها طبقة ضد الوطن وضد الشعب. ماذا أنتج التعريب المجاني والمعرّب، غير البطالة والتطرف والجهل المدرسي، وجيش من المحاربين بالمجان في سوريا والعراق دفاعا عن قضايا الآخرين؟

الكثيرون يقولون ويكررون بأن فشل التعليم بالمغرب يرجع إلى غياب استراتيجية واضحة وأهداف محددة وإيديولوجية موجِّهة. هذا غير صحيح إطلاقا. ذلك أن فشل التعليم بالمغرب، هو نتيجة استراتيجية واضحة وأهداف محددة وإيديولوجية موجِّهة، تصب جميعها، ليس في تكوين إنسان متعلم ومؤهل يساهم في تقدم وتنمية بلده، قادر على مواجهة مشاكل الحياة وحلها بما تعلمه في المدرسة من معارف وكفاءات ومهارات، بل تصب في تعريب الإنسان المغربي، أي تحويله إلى إنسان عربي، في لغته وانتمائه وهويته ووجدانه ومشاعره وقناعاته وقيمه. وهذا ما نجح فيه النظام التعليمي بشكل كبير جدا. أي نجح في نشر وتعميم فاحشة "الشذوذ الجنسي" لدى المغاربة ("الجنسي" بمعناه الأصلي في اللغة العربية، الذي يعني القومي والهوياتي). وهو ما يؤكد وجود استراتيجية واضحة وأهداف محددة وإيديولوجية موجِّهة، ترمي كلها إلى جعل المغاربة "شواذ جنسيا" بتخليهم عن جنسهم الأمازيغي الإفريقي وتبنيهم لجنس عربي أسيوي.

إن وضع حدّ لسياسة التعريب الإجرامية، التي لم تنتج سوى "الشذوذ الجنسي"، القومي والهوياتي، شرط لتوفير تكافؤ الفرص اللغوي لجميع أبناء الشعب، حتى يملكوا نفس المفاتيح التي تفتح لهم أبواب الحداثة والمعرفة النافعة، وتفتح، بالتالي، للمغرب أبواب التنمية والتطور والنهوض.

أعرف أن إعادة النظر في مبدأي التعريب والمجانية، اللذين أقرتهما "الحركة الوطنية"، أمر شبه مستحيل ما لم يتم التخلص من إرث هذه الحركة نفسها، والقطع مع أفكارها ومبادئها وأيديولوجيتها، التي لا زالت تشكّل قيدا حقيقيا يكبّل المغرب ويمنعه من السير نحو الحداثة والتنمية والتقدم.

(27 ـ 09 ـ 2013)

*****

رِفقاً باللغة العربية أيها التعريبيون، رجاءً لا تقتلوها بتعريبكم المجنون!

لا شك أن كل من هو في عمري الستيني أو يتجاوزه، وعايش مسار المدرسة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم (2013)، وعاصر مختلف مراحل تطور النظام التربوي، وخبر هذا النظام عن قرب بفعل انخراطه فيه معلما ثم أستاذا فمفتشا تربويا، (لا شك) أنه يتوفر على معطيات، واقعية وتجريبية وتاريخية، تجعله يقف على حقيقة مرّة، وهي أن مستوى إتقان تلاميذ ما قبل منتصف الثمانينيات من القرن الماضي للغة العربية، كان أفضل بكثير من إتقان تلاميذ ما بعد هذه الفترة لنفس اللغة. هذا الفرق، بين الفئتين من التلاميذ في مستوى التمكّن من اللغة العربية، لا يتعلق فقط بحالة التلاميذ المتفوّقين الذين توفّقوا في متابعة دراستهم حتى المستوى الثانوي التأهيلي أو الجامعي، بل هو حاضر أيضا، وبشكل لافت، لدى الذين انقطعوا عن الدراسة قبل حصولهم على شهادة التعليم الإعدادي (بروفي سابقا) بسبب ضعف مستواهم وعدم قدرتهم على مواصلة الدراسة. وهكذا نجد أن تلميذ السبعينيات من القرن الماضي، الذي توقف عن مواصلة الدراسة في المستوى الثالث من التعليم الإعدادي (يقابله المستوى التاسع في النظام الحالي) بعد رسوبه مرتين أو ثلاثا، وهو اليوم ابن الخمسين سنة أو يزيد، لا يزال يمتلك كفاءات لغوية لا بأس بها في الفرنسية والعربية ـ وهي التي تهمنا في المقام الأول في هذه المناقشة ـ تمكّنه من قراءة النصوص العربية وفهمها، مثل فهم مضمون الورقة المكتوبة بالعربية، المصاحبة لعلبة الدواء المقتنى من الصيدليات، الشارحة لطبيعة الدواء وكيفية استعماله، وفهم البيانات الخاصة بملف جبائي ومعرفة كيفية تعبئتها بطريقة سليمة، وكتابة طلب أو شكاية إلى السلطات المعنية بشكل مفهوم ومقبول، وقراءة الجرائد العربية وفهم ما تحويه من إخبار، وملء خانات الكلمات المتقاطعة بشكل ملائم وموفّق... بل قد يكتب نصا إبداعيا بالعربية، مفهوما وواضحا. أما نظير هذا التلميذ، من الفئة الثانية، فيصعب، بل قد يستحيل، عليه القيام بمثل هذه العمليات البسيطة، لأنه يفتقر إلى الكفاءة اللغوية الضرورية لذلك، كما لو كان أميا لم يسبق له أن قضى أزيد من تسع سنوات في المدرسة. وهذا ما شخّصه واعترف به "تقرير الخمسينية للتنمية البشرية"، الذي نقرأ فيه: «ومع بداية الثمانينيات، بدأت المنظومة التربوية في التراجع، لتدخل بعد ذلك، في أزمة طويلة من بين مؤشراتها: الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية».

هذه الحقيقة، التي تكشف لنا أن تلميذ ما قبل الثمانينيات، من القرن الماضي، كان يتقن العربية أحسن، وبمسافات كبيرة، مما يتقنها تلميذ ما بعد هذه الفترة، بقدر ما هي علامة حمراء عن التراجع المخيف في أداء النظام التعليمي المغربي، فهي كذلك علامة عن مفارقة غريبة، تكذّب كل التوقعات التي خططت لها سياسة تعريب التعليم. لماذا مفارقة غريبة؟

لأن لغة التدريس، منذ الاستقلال حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كانت هي اللغة الفرنسية، ليس فقط بالنسبة للمواد العلمية، بل حتى لموادَّ أدبية، في حين أن العربية كانت تدرّس كمجرد لغة. أما بعد ثمانينيات القرن الماضي، وبعد بلوغ التعريب مستواه الجنوني المطلق، فإن العربية ستصبح هي لغة التدريس لكل المواد، أدبية وعلمية، بالتعليم الابتدائي والثانوي. المنطق يقتضي إذن أن تكون معرفة تلاميذ الفئة الثانية باللغة العربية، التي درسوها ودرسوا بها كلغة أساسية وأولى، أفضل بكثير من معرفة تلاميذ الفئة الأولى بنفس اللغة، التي درسوها كمجرد لغة ثانوية فحسب. لكن الواقع، وفي مفارقة غريبة كما قلت، يكذّب هذا النتيجة، ويقلب هذا المنطق.

ففي الوقت الذي كان المنتظر، والمفترض والمنطقي، أن يجيد تلميذ ما بعد ثمانينيات القرن الماضي، بسبب تعميم التعريب الذي تقرر لصالح العربية، هذه الأخيرة أفضل من تلميذ ما قبل هذه الفترة، الذي لم يكن يدرس العربية إلا كلغة ثانوية، حصل، ضد كل التوقعات والتخطيطات، العكس. كيف نفسر هذه المفارقة؟

هي حقا مفارقة. لكن في الظاهر فقط. فالمنطق الذي تحكّم في فرض التعريب لدى أصحاب القرار، بهدف تنمية اللغة العربية كما يزعمون، هو التالي: بما أن التلاميذ يجيدون الفرنسية أفضل من العربية لأنهم يدرسون الأولى كلغة للتدريس، أي كلغة أساسية أولى عكس الثانية التي يدرسونها كمجرد لغة ثانوية وليست كلغة تدريس أساسية، فإنه يكفي إذن قلب الأدوار، للفرنسية والعربية، بجعل الأولى مجرد لغة ثانوية، والثانية لغة التدريس الأساسية، حتى يصبح تمكّن التلاميذ من العربية أفضل من تمكّنهم منها عندما كانت الفرنسية هي لغة التدريس، مما ينمّي ويعمّم استعمال اللغة العربية، ويرد لها الاعتبار ويرفع من قيمتها ومكانتها، وفقا لما تهدف إليه وتتوخاه سياسة التعريب.

إذا كان هذا المنطق صحيحا، فإن ذلك ليس بالمطلق وبالنسبة لجميع اللغات. بل هو صحيح فقط بالنسبة للغات الحية التي تستعمل في التخاطب اليومي فضلا عن الاستعمال الكتابي. وهكذا سيكون هذا المنطق صحيحا بالنسبة للغة حية مثل الإسبانية، التي إذا وضعناها مكان العربية، فانتقلنا بها من لغة ثانوية إلى لغة للتدريس، فإن التلاميذ

سيجيدونها أفضل مما كانوا عليه عندما كانت مجرد لغة ثانوية. لكن إذا كانت هذه اللغة هي اللاتينية، التي لا تستعمل إلا في الكتابة، وانقلنا من تدريسها كلغة ثانوية إلى استعمالها كلغة التدريس الأساسية، فإن مستوى تمكّن التلاميذ من هذه اللغة، في مرحلة استعمالها كلغة للتدريس، يكون أقل وأسوأ من تمكّنهم منها عندما كانت تدرّس كمجرد لغة ثانوية. وهذا ما حصل للغة العربية عندما أصبح التلاميذ المعرّبون لا يتقنونها كما كان يتقنها نظراؤهم الذين درسوا بالفرنسية كلغة تدريس أساسية، بجانب العربية كمجرد لغة ثانوية. فكانت هذه الأخيرة، وكنتيجة عكسية لسياسة التعريب التي تقررت لصالحها، هي الضحية الأولى لهذه السياسة.

لقد انطلق التعريبيون من نظرة ميكانيكية وكمّية وعامّية إلى اللغة، نجدها شائعة لدى الأمّيين وغير المتعلمين. فتصرّفوا، في ما يخص تعريب التعليم، كما يفعل ذلك المريض الذي وصف له الطبيب علبة من الدواء تحتوي على 30 قرصا، يستعمل واحدا في اليوم طيلة شهر كامل. وهو ما استنتج منه هذا المريض أن مدة العلاج، إذا كانت ثلاثين يوما بمعدل قرص واحد في اليوم، فإنه يمكن تسريع وتيرة الشفاء بتقليص هذه المدة إلى ثلاثة أيام، بتناول 10 أقراص في اليوم بدل قرص واحد حسب وصفة الطبيب. النتيجة، طبعا، هي أن مرضه، عوض أن يتراجع، سيشتدّ ويتضاعف إلى أن أشرف على الهلاك الذي تسبب فيه هو نفسه. هكذا يتعامل التعريبيون مع اللغة العربية انطلاقا من تصور عامّي مبسّط وميكانيكي، كما قلت، أدى إلى تراجع مريع لمستوى معرفتها وإتقانها لدى تلامذتنا وطلبتنا، مثلما أدت الزيادة في كمية الأقراص العلاجية للمريض، الذي مثّلنا به، إلى تدهور خطير في صحته، مع أنه كان يعتقد أن في ذلك شفاءً عاجلا له.

هذه الحالة من المفارقة، المكذّبة لتوقعات التعريبيين، لا يمكن فهمها إلا في ضوء اللسانيات التطبيقية ـ وليس العامة ـ وعلوم التربية الخاصة بتعلّم اللغات، اللتيْن تلقّناننا المبادئ التالية:

1 ـ إن التدريس بلغة الأم هو الحالة المثلى لنجاح عملية التدريس، ولتعلّم لغات أخرى بسهولة ودون مشاكل بيداغوجية تعيق هذا التعلّم.

2 ـ أما عندما يتعذّر استعمال لغة الأم كلغة للتدريس، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب حيث لا تزال الأمازيغية، وبِنْتُها الدارجة، لم تؤهلا لترتقيا إلى مستوى اللغة المدرسية، فإن أية لغة حية، أي تلك التي تمتلك وضع لغة الأم ببلدها الأصلي حيث تستعمل في الحياة اليومية أولا بجانب استعمالها الكتابي، تكون أفضل للتكوين الفكري والمعرفي للتلميذ، ولتعلّمه لغات

أخرى جديدة، مما لو كانت لغة التدريس لغة نصف حية مثل العربية أو اللاتينية، اللتيْن أصبحت وظيفتهما مقصورتين على الاستعمال الكتابي بعد أن لم تعودا تستعملان في التخاطب اليومي.

3 ـ تعلّم التلميذ للغات أخرى جديدة، مشروط بإتقانه مسبقا للغة أولى، والتي يحسن أن تكون هي لغة الأم. لكن في غيابها، عندما لا تكون مؤهلة بعدُ للاستعمال المدرسي، فإن تمكّن التلميذ من لغة حية كلغته المدرسية الأولى، والتي من خلالها سيتعلم لغات أخرى، هو أفضل ألف مرة لنجاح عملية التدريس، وللتكوين الفكري والمعرفي الجيد لهذا التلميذ، ولقدرته على تعلّم لغات أخرى بكل سهولة، أفضل ألف مرة مما لو كانت اللغة المدرسية الأولى لهذا التلميذ هي لغة نصف حية مثل العربية أو اللاتينية.

4 ـ عندما تكون اللغة المدرسية الأولى للتلميذ لغة حية (تستعمل في التخاطب اليومي)، يسهل على هذا التلميذ أن يتعلّم، انطلاقا من هذه اللغة، ليس اللغات الحية فحسب، بل حتى اللغات نصف الحية، كالعربية واللاتينية، كما سبقت الإشارة، ويتمكّن من إتقانها بشكل جيد وسليم. وهذه هي حالة الفئة الأولى من التلاميذ الذين كانوا يتقنون العربية بشكل جيد عندما كانت الفرنسية هي لغة التدريس الأساسية، والعربية مجرد لغة ثانوية.

5 ـ أما عندما يتم الانتقال، من استعمال لغة حية كلغة تدريس أساسية بجانب لغة نصف حية في دور ثانوي، إلى استعمال هذه الأخيرة كلغة تدريس أساسية وإعطاء الأولى دورا ثانويا، فإن التلميذ لن يتمكّن من إتقان تلك اللغة، نصف الحية، التي أصبحت لغة التدريس الأساسية، فضلا عن عدم تمكّنه كذلك من إتقان أية لغة أخرى، حية أو نصف حية، يتعلمها انطلاقا من لغة التدريس الأساسية التي هي لغة نصف حية، مع كل ما يتسبب فيه هذا الوضع اللغوي غير السليم من ضعف في التحصيل والتكوين، لضعف في أداة هذا التحصيل والتكوين، التي هي اللغة النصف حية. فما تنقصه الحياة لا يمكن أن ينتج الحياة، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. هذه الحالة الأخيرة هي حالة تلميذنا، وتكويننا، وتعليمنا بعد تعريب هذا التعليم.

لقد كانت إذن اللغة العربية بألف خير عندما كانت الفرنسية هي لغة التدريس الأساسية والأولى. لماذا؟ لأن لغة التدريس، الأولى والأساسية للتلميذ، كانت لغة حية وهي الفرنسية، الشيء الذي سهّل على هذا التلميذ، كما يقضي بذلك المبدأ الرابع المذكور أعلاه، تعلّم العربية وإتقانها بشكل جيد وسليم. في حين أن العكس، أي تعلّم أولا العربية كلغة للتدريس، يعيق، طبقا للمبدأ الخامس السابق، تعلّم أية لغة أخرى بشكل جيد وسليم، لأن العربية، التي

بواسطتها سيتعلّم هذا التلميذ، كما يقرر المبدأ الثالث المشار إليه، تلك اللغات الأخرى، ولأنها لغة نصف حية، لا تيسّر هذا التعلم لدى التلميذ، الذي لا يتوفق، لنفس الأسباب، حتى في إتقان العربية هي نفسها بشكل جيد وسليم، وذلك وفقا لمضمون المبدأ الخامس الذي تحدثنا عنه.

هذا ما يفسّر المفارقة التي انطلقنا، والمتمثلة في كون التلاميذ المعرّبين هم أقل تمكّنا من العربية من نظرائهم "المفرنسين" في الفترة السابقة عن تعميم التعريب، قبل ثمانينيات القرن الماضي عندما كانت الفرنسية هي لغة التدريس.

ما يرفضه ولا يفهمه ـ أو لا يريد أن يفهمه ـ التعريبيون، هو أن اللغة العربية لغة نصف حية، تستعمل في الكتابة ولا تستعمل في التخاطب في الحياة. وعندما نقول بأنها لغة نصف حية، فليس تحقيرا لها أو انتقاصا منها، بل هو وصف يطابق واقعها. وكل تخطيط لتنمية اللغة العربية يقفز عن هذا الواقع، ويتعامل معها مثل اللغات الحية كالفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو التركية أو الفارسية أو الكورية...، يكون مصيره الفشل الأكيد، كما أثبتت ذلك أزيد من أربعة عقود من تعريب التعليم.

تشخيص هذا الواقع والاعتراف به يقتضيان، إذا أردنا أن يتقن تلامذتنا اللغة العربية، كدليل على عنايتنا بها، أن لا تكون لغة تدريس في المستوى الابتدائي والثانوي. بل تكون لغة التدريس، إلى حين تأهيل لغة الأم للمغاربة التي هي الأمازيغية وبِنْتُها الدارجة، لغة حية، مثل الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية... لكن، نظرا للعلاقة التي تجمعنا باللغة الفرنسية، ولاستعمالها الواسع بالمغرب، فمن الأفضل، ربحا للوقت والمال، أن تكون هي لغة التدريس الأولى والأساسية. بجانب هذه اللغة الأولى والأساسية، تكون هناك اللغة العربية كلغة يدرسها ويتعلّمها التلميذ، ولكن لا يدرس ولا يتعلّم بها. فماذا ستكون النتيجة؟ ستكون أن التلميذ سيتمكّن جيدا من اللغة العربية، التي ليست هي لغة التدريس، لأنه متمكّن مسبقا من لغة حية هي لغة التدريس الأساسية، وذلك حسب ما ينص عليه المبدأ الرابع. وهذه حالة تجريبية وواقعية نقف عليها بمجرد المقارنة، كما سبق أن رأينا، بين مستوى التمكّن الجيد من اللغة العربية لتلاميذ ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، أي ما قبل تعميم التعريب، ومستوى التمكّن الضعيف جدا من نفس اللغة لدى تلاميذ ما بعد الثمانينيات، أي ما بعد تعميم التعريب الذي جعل من العربية لغة التدريس الأساسية.

إذا كان التلميذ الذي يدرس بالفرنسية ـ أو أية لغة حية أخرى ـ كلغة تدريس أساسية، ويدرس العربية كمجرد لغة، يتفوق في هذه الأخيرة على التلميذ الذي يدرس بها كلغة تدريس أساسية، فذلك لأن هذه الحالة هي النتيجة الحتمية التي يفرزها ويفضي إليها واقع وطبيعة

لغة نصف حية مثل العربية، التي تحتاج إلى لغة أخرى كاملة الحياة، تكون هي الداعمة لتعلّمها، والمساعِدة على إتقانها والتمكّن منها. فالعربية الحالية، العصرية، المستعملة في المدرسة وفي الكتابة، هي اليوم عربية اصطناعية، فاقدة للتلقائية والطبيعية، لأنها لغة مترجمة في مجمل الأفكار والمفاهيم والمصطلحات الحديثة التي تعبّر عنها. وبالتالي فلا يمكن فهمها إلا بردّها إلى النص غير العربي الذي ترجمت منه. أي لا بد لفهمها وإتقانها من لغة أجنبية كشرط لذلك. فمن يفهم مثلا عبارات وألفاظا من قبيل: "وبالتالي"، "إذا وفقط إذا" (المستعملة في الرياضيات)، "القطع مع..."، "الهشاشة الاجتماعية"، "الشبكات الاجتماعية"، "ممارسة الجنس"، "المقايسة"، "السيولة"، "المقاصّة"، "الإركاب"، "حصريا"... ما لم يردها إلى معانيها الأصلية في لغتها الأصلية الفرنسية أو الإنجليزية؟ وبالتالي، فإنه بقدر ما يكون المتعلم متمكّنا من لغة أجنبية حية، بقدر ما يسهّل عليه ذلك التمكنَ من العربية، التي أصبحت شبه ترجمة خارجية لمفاهيم ومصطلحات هذه اللغة الأجنبية. ولهذا نجد أن الذين طوّروا العربية وهذّبوها وحدثّوها، في بداية القرن العشرين، هم مسيحيو الشرق الذين كانوا يتقنون اللغات الأجنبية الحية، الفرنسية والإنجليزية. فالأفيد إذن للغة العربية، هو أن يتمكّن التلميذ أولا من لغة أجنبية حية ـ في غياب لغة الأم ـ تستعمل كلغة تدريس أساسية، لتساعده بعد ذلك على تعلّم وإتقان العربية، التي أصبحت تابعة في مصطلحاتها ومفاهيمها لهذه اللغة الأجنبية. فاختصار الطريق لتعلّم العربية بشكل جيد وسليم يمر إذن عبر تعلّم، مسبقا، لغة أجنبية حية تستعمل كلغة للتدريس. هذا في حالة تعذر استعمال لغة الأم كلغة لهذا التدريس.

بالنظر إلى واقع وطبيعة العربية كلغة نصف حية، الحلّ المناسب لتنميتها والعناية بها دون أن تكون لذلك أية آثار سلبية على نجاعة المنظومة التربوية، وعلى جودة تكوين التلميذ، هو أن تُدرّس، وبحصص كافية ومعامل محفّز، كمجرد لغة في المستوى الابتدائي والثانوي. أما لغة التدريس، في هذين المستويين، فينبغي أن تكون لغة الأم إذا كانت جاهزة، أو لغة أجنبية من اللغات الحية كالفرنسية التي تلائم حالة المغرب، حسب ما سبق شرحه. وهذا يعني إلغاء التعريب بالمفهوم الذي مورس به، والذي كان كارثة على التعليم بالمغرب.

وإذا كانت اللغة العربية، بفرضها لغة للتدريس في الابتدائي والثانوي، سببا لا يمكن إنكاره في تدنّي مستوى التلاميذ وضعف مردودية التعليم، فذلك لأنها، عندما تكون لغة للتدريس في هذين المستويين اللذيْن ترسى فيهما لدى التلميذ أصول وقواعد التفكير، ستشكّل هذا التفكير، وتهيئه تهييئا وتصوغه صوْغا. وهو ما ينجم عنه أن هذا التلميذ سيفكّر بهذه اللغة ومن خلالها. وبما أن هذه اللغة نصف حية، فإنها لن تنتج لدى هذا التلميذ إلا تفكيرا

ناقصا، أي نصف تفكير، وذلك بسبب ما يجمع بين الفكر واللغة من علاقة قوية ومتداخلة إلى درجة يمكن اعتبارهما وجهين لشيء واحد.

وإذا كان "تقرير الخمسينية للتنمية البشرية" قد ذكر، وهو يعدّد مؤشرات تراجع النظام التعليمي ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، «محدودية الفكر النقدي...»، فذلك لأن تعريب التعليم أدى إلى هذه المحدودية، وذلك لأن لغة محدودة في وظائفها واستعمالاتها وحياتها، لا يمكن أن تنتج إلا تفكيرا محدودا لدى التلميذ الذي يستعمل هذه اللغة ليتعلّم بها التفكير. كل هذا يعني أن اللغة العربية قد تصلح لكل شيء إلا أن تكون لغة للتدريس في مراحل التكوين الأساسية للتلميذ، بالمستويين الابتدائي والثانوي.

الخلاصة أن تمكّن المتعلمين من اللغة العربية يشترط أن تكون لغة التدريس، في الابتدائي والثانوي، غير اللغة العربية التي يتوقف إتقانها، بسبب طبيعتها كلغة نصف حية، على إتقان أولا لغة أخرى حية، أي تستعمل في التخاطب في الحياة اليومية وفي المدرسة. أما الاستمرار في فرضها كلغة للتدريس، فهو استمرار في الإساءة إليها، والحدّ من فرص إتقانها وانتشارها واستعمالها. فرِفْقا باللغة العربية أيها التعريبيون، رجاءً لا تقتلوها بتعريبكم المجنون !

تعقيب على ردود:

أعرف أن تناول موضوع اللغة العربية في علاقتها بالتكوين والتعليم، في إطار هذا النوع من الطرح والتحليل، يفتح "شهية" فئة من القراء لاتهامي بالحقد على العربية، كما يلاحظ ذلك من خلال تعليقاتهم على مقالاتي، ذات العلاقة بالهوية والعربية والتعليم بصفة عامة، والمنشورة بموقع "هسبريس". مع أنه إذا كان هناك من له المصلحة في أن تكون العربية هي اللغة الأولى في العالم، فهو أنا وأمثالي ممن يتقنون هذه اللغة، لأن الرفع من مكانتها وجعلها لغة عالمية، يجعلنا نملك شيئا نفيسا وذا قيمة. فلماذا أحقد على لغة قضيت أزيد من ستين سنة في دراستها والتدريس بها، وتعلّمها وتعليمها، وقراءتها والكتابة بها؟ إن هؤلاء الذين يتهمونني بالحقد على العربية، إنما يحقدون في الحقيقة على الواقع ـ واقع اللغة العربية ـ الذي لا يطابق أهواءهم ورغباتهم.

هناك كذلك أولئك الذين ينفون أن تكون العربية لغة نصف حية، لا تستعمل إلا في الكتابة وليس في التخاطب والتواصل الشفوي بين الناس. فيردّون بأن هذه الحالة ليست خاصة باللغة العربية، بل هي حالة عامة، تعرفها جميع اللغات كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية...، حيث نجد لغة الشارع ليست هي لغة المدرسة والصحافة. رغم أن هذا الموضوع سبق أن ناقشته في مقالات سابقة، إلا أنه يحسن تذكير هؤلاء بمضمون تلك

المناقشة، وأخص منهم ذوي النوايا الحسنة. أقول ذوي النوايا الحسنة لأن الكثير من التعريبيين مجرد منافقين وانتهازيين، لا يقدّرون العربية ولا يحترمونها ولا يكنّون ودّا لها، وإنما يتاجرون بها للحصول على نصيبهم من الريع اللغوي.

أصحاب هذا الردّ يخلطون بين الفرق، الموجود في جميع اللغات، بين مستوى الكتابة ومستوى الاستعمال الشفوي، وبين الفرق الموجود بين الدارجة المغربية وبين العربية الفصحى. الفرق الأول هو فرق بين مستويين لاستعمال نفس اللغة. أما الثاني فهو فرق، ليس بين مستويين لاستعمال نفس اللغة، بل فرق بين لغتين قائمتين بذاتهما ومستقلتين إحداهما عن الأخرى. ثم يكفي أن نذكّرهم أن الفرنسية التي ندرسها بالمغرب هي فرنسية مدرسية وأكاديمية، وليست هي المستعملة في الشارع الفرنسي. لكن عندما نذهب إلى فرنسا، ونتحدث، في المطعم والفندق والشارع، بالفرنسية المدرسية والأكاديمية التي تعلمناها في مدارسنا وجامعاتنا، يفهم الفرنسيون، في المطعم والفندق والشارع، ما نقول ونفهم ما يقولون. مما يعني أن لغة المدرسة ولغة الشارع في فرنسا هي لغة واحدة.

اما الذين يرفضون الاعتراف بأن العربية هي أحد أسباب تراجع تعليمنا وضعف مستوى تلامذتنا، فهم ينطلقون مما هم عليه الآن، ومن أنفسهم كمجيدين للعربية التي يقرأون بها الكتب، ويكتسبون بها معارف جديدة، ويستمعون بها إلى نشرات الأخبار... صحيح أن أية لغة، مهما كانت معقدة وصعبة التعلم، فعندما نجيدها ونتملّكها، تبدو لنا لغة جميلة وسهلة وصالحة لكل الميادين. ومن هنا فهم يتساءلون مستنكرين: لماذا تكون العربية عائقا لتكوين التلاميذ مع أنهم (المتسائلون) يتقنونها ويستعملونها في قراءة الكتب وتطوير أفكارهم ومعارفهم، دون أن يشعروا أنها عائق لذلك؟ هذا قياس فاسد وخاطئ، ويعطي طبعا نتائج فاسدة وخاطئة كذلك. فالأمر لا يتعلق بصلاحية العربية وقدراتها بالنسبة لنا، بعد أن أصبحنا راشدين واستكملنا تكويننا وأنهينا مسارنا التعليمي، بل الأمر يتعلق بمدى صلاحيتها كلغة للتدريس في المستويين الأساسين للتكوين، وهما الابتدائي والثانوي. فإذا صحّ أن إتقاننا للعربية واستعمالها في قراءة الكتب واستيعاب مجموعة من المعارف والعلوم، دليل على صلاحيتها أن تكون لغة للتدريس أيضا في مراحل التكوين الأساسية بالنسبة للتلميذ، فإنه سيكون صحيحا كذلك أن إتقان اللغة اللاتينية (ويوجد الآلاف ممن يتقنونها) واستعمالها في قراءة الكتب واستيعاب مجموعة من المعارف والعلوم، هو دليل على صلاحيتها لتكون لغة للتدريس بالمستوى الابتدائي والثانوي.

من الاعتراضات المتكررة على موقفنا من التعريب، باعتباره سبب تخلف نظامنا التربوي، وتفضيلنا، في انتظار تأهيل لغة الأم للمغاربة، استعمال الفرنسية كلغة للتدريس، القول بأنه

لا توجد دولة حققت تقدمها ونهضتها بغير لغتها الوطنية، مع الاستشهاد بكوريا والصين واليابان وفنلندا...

لو كان أصحاب هذا الاعتراض من الأميين أو من المتعلمين بمستوى متواضع، لما وقفنا عند رأيهم الذي يندرج ضمن الأفكار العامّية المنتشرة لدى هذه الفئة من المواطنين. أما أن نجد لسانيين وأساتذة جامعيين، مثل الأستاذ موسى الشامي والأستاذ فؤاد بوعلي (وليس صدفة أن الأول رئيس "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية"، والثاني رئيس "الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية")، يتبنون هذا الرأي العامّي ويستشهدون به للرد على من يرى أن الفرنسية أفضل من العربية كلغة للتدريس بالمغرب، فتلك مصيبة كبرى. لماذا مصيبة كبرى؟ لأن هؤلاء الأساتذة لم يدركوا، رغم بداهة المسألة، أنهم يستشهدون، للدفاع عن العربية، بما يدعم موقف خصومهم، لسبب بسيط وهو أن العربية ليست لغة وطنية إلا لدى العامّة، أو ذوي المستوى الثقافي المحدود. فاللغة الوطنية ليست هي اللغة التي تفرضها قرارات سياسية كلغة وطنية، بل، كما يعرّف ذلك اللسانيون، هي اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما. فهل يوجد بالمغرب، أو كل الدنيا، من يتخاطبون باللغة العربية؟ فتعليمنا متخلف لأن لغة التدريس بالفعل ليست لغة وطنية.

كانت فرنسا قد شرعت في تدريس الأمازيغية في فترة الحماية. فلو أن "الحركة الوطنية" كانت وطنية حقا، لحافظت على هذا التدريس ونمّته وطوّرته، ولكانت لدينا، بعد مدة معقولة، لغة وطنية مؤهلة للاستعمال المدرسي وهي اللغة الأمازيغية. لكن هذه "الحركة الوطنية" لم تجد شيئا تبرهن به على "وطنيتها" إلا محاربة ما يشكل روح هذا الوطن ولبابه، وهو الأمازيغية. وإذا كنا ندعو إلى استعمال الفرنسية كلغة للتدريس، فذلك ريثما تصبح الأمازيغية ـ ولم لا الدارجة أيضا؟ ـ كلغة وطنية، مؤهلة للاستعمال المدرسي.

هناك اعتراضات أخرى، متكررة كذلك في الكثير من التعليقات على مقالاتي بموقع "هسبريس"، تقول بأن سوريا فرضت العربية لغة للتدريس حتى في الشعب العلمية بجامعاتها، التي تخرّج منها أطباء ومهندسون وعلماء تلقوا تكوينهم بالعربية. هذا الاعتراض، مثل سابقيه، يدعم موقف المعارضين للتعريب وللتدريس بالعربية. فنحن نرفض التعريب لأننا بالفعل لا نريد أن يكون المغرب مثل سوريا، التي لم تنتج، بتعميمها للعربية في التعليم العالي، سوى التخلف والاستبداد والنظام الجمهوري الملكي الفريد والوحيد في التاريخ، وقمع الحريات، وترهيب الشعب وتقديس الحاكم... هل استطاعت سوريا أن تسترد بعربيتها أرضها التي استولت عليها إسرائيل؟ هل استطاعت أن تمنع طائرات إسرائيل من التحليق فوق قصر بشار الأسد وتصويره؟ هل أطلقت قمرا اصطناعيا للتجسس على إسرائيل كتلك

الأقمار التي تطلقها هذه الأخيرة؟ هل كونّت وخرّجت بعربيتها علماء معروفين باكتشافاتهم في مجال الفيزياء النووية والبيولوجيا الجزيئية؟ كم "ماركة" من السيارات أنتجتها سوريا بعربيتها؟ لم تنتج سوريا، في الحقيقة، بلغتها العربية سوى الاستبداد الداخلي، والمهانة الخارجية التي تتلقاها يوميا من إسرائيل التي يتبختر جنودها فوق الأراضي السورية بالجولان، وتزمجر طائراتها فوق القصر الرئاسي بدمشق. إن أحسن مثال على إخفاق سياسة التعريب، وعلى نتائجها الكارثية، هو سوريا التي يستشهد بها المدافعون عن التعريب دون أن يدركوا، بفعل العمى الإيديولوجي الذي أصاب بصيرتهم، أنهم إنما يدعمون موقف معارضي سياسة التعريب.

ولإدراك دور اللغة العربية، كلغة نصف حية، في عجز الدول العربية عن تحقيق نهضة علمية وتنموية حقيقية، تكفي المقارنة بين هذه الأخيرة، وجارتيْها إيران وتركيا، اللتيْن تعرفان مثل هذه النهضة بفعل المستوى التعليمي الجيد لمتعلميها نتيجة استعمال لغة حية (تستعمل كلغة للتخاطب وكلغة مدرسية) للتدريس والتكوين.

اعتراضات أخرى على الدعوة إلى إلغاء التعريب والعودة مؤقتا إلى الفرنسية، تردّ بأن العديد من الدول الإفريقية، التي تستعمل في التدريس اللغات الأجنبية لمستعمرها السابق، لا زالت تتخبط في الجهل والتخلف والأمية، ولم تنفعها تلك اللغة في تحقيق النهوض والتنمية. وهو ما يستنتجون منه أن الفرنسية ليست هي الحل للتنمية والتقدم وإصلاح التعليم.

هذا استدلال، مرة أخرى، عامّي، يعتمد على تصور ميكانيكي مبسّط للعلاقة بين لغة التعليم والتنمية. ذلك أنه لا يكفي أن تكون لغة التدريس متقدمة ومتطورة ومنتجة للعلم والمعرفة، حتى يتحقق، وبشكل أوتوماتيكي، هذا التقدم والتطور والإنتاج للعلم والمعرفة لدى الدولة التي اختارت استعمال هذه اللغة للتدريس. بل لا بدّ أن تتوفر الشروط السياسية لإمكان الاستفادة من المكاسب المرتبطة باستعمال تلك اللغة في التدريس. والحال أن غالبية تلك الدول الإفريقية المستشهد بها، حديثة النشأة، ولا تزال في طور تأسيس دولها وبناء مؤسساتها، فضلا عما تعرفه العديد منها من حروب أهلية وصراعات سياسية وإثنية، عكس المغرب الذي كان يتوفر منذ الاستقلال ـ بل منذ زمن بعيد ـ على دولة قائمة بمؤسسات قارة وموجودة. لهذا لا يمكن مقارنة هذه الدول الإفريقية، التي تستعمل اللغة الأجنبية، بالمغرب الذي يستعمل العربية، إلا بعد مدة قد تقدّر بأزيد من عشرين سنة. وآنذاك سندرك أن تجاوزها للمغرب ربما أصبح أمرا واقعا لا مجال لإنكاره. إن المهم ليس: هل هذه الدول متقدمة عن المغرب أم لا؟ بل المهم إمكانية التقدم التي تتيحها أنظمتها التعليمية التي تستعمل اللغة الأجنبية. فاستعمال اللغات الحية، ذات الإنتاج المعرفي والعلمي الغزير، كلغات

للتدريس، لا ينتج التقدم والتطور والتنمية على شكل علاقة سببية مباشرة، بل ينتج ـ وهذا هو الأهم ـ إمكانية هذا التقدم والتطور والتنمية.

ومن جهة أخرى لا يمكن مقارنة هذه الدول الإفريقية بالمغرب، على مستوى مردودية التعليم، لأنها لم تنفق حتى واحد على المائة من الميزانية الضخمة التي ابتلعها التعليم بالمغرب، ولعدة عقود، ورغم كل ذلك لم يؤدّ هذا الإنفاق إلا إلى ضعف في المستوى وتدنٍّ في النتائج والحصيلة.

ومع ذلك فهناك دول، مثل كينيا والسينغال وجنوب إفريقيا، هي في طريق تجاوزها للمغرب على مستوى التنمية وتأهيل الموارد البشرية بفضل نظامها التعليمي الذي يستعمل اللغة الأجنبية. هذا دون الاستشهاد بالهند التي أصبحت كفاءاتها في مجال تكنولوجيا الإعلاميات معروفة ومطلوبة على الصعيد العالمي. ومعلوم أنها هي كذلك تعتمد على اللغة الإنجليزية رغم أن لها لغة وطنية عريقة.

من بين التعليقات الكثيرة الأخرى على موضوعاتي الخاصة بالتعريب، تلك التي تقول ما معناه: إذا كنت ترفض العربية وتفضّل الأمازيغية، فلماذا تكتب بالعربية ولا تستطيع كتابة مقال واحد بالأمازيغية حتى تبرهن أنها لغة صالحة للمدرسة؟

هذه، أيضا، من الأفكار العامّية الشائعة بالمغرب حول الأمازيغية: فلأننا نكتب بالعربية ولا نستطيع الكتابة بالأمازيغية، فذلك يعني أن الأمازيغية لا تتوفر على شروط اللغة المدرسية، وإلا لكانت مثل العربية تستعمل في الكتابة. أصحاب هذه "الأفكار" العامّية، ولأن الأمازيغوفوبيا أعمت بصائرهم كما سبق أن قلت، فهم عاجزون عن استيعاب حقيقة بسيطة تعرفها حتى العجائز، وهي أننا نستطيع أن نتعلم أية لغة حية، مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية والكورية والفارسية...، في البيت أو الشارع أو المعمل أو المقهى... (أما العربية فلا تدخل ضمن هذه اللغات التي تتعلم في هذه الفضاءات لأنها لغة ليست حية، لهذا فهي تحتاج دائما إلى المدرسة لتعلمها). لكن لا يمكن أن نتعلم الكتابة بأية لغة، مهما كان انتشارها عالميا مثل الإنجليزية أو الصينية أو الإسبانية، إلا عبر المدرسة أو ما يقوم مقامها. فهل تعلّمنا كتابة الأمازيغية في المدرسة حتى نقول بأنها لا تصلح للكتابة والمدرسة؟ وحتى الذين بذلوا مجهودا ذاتيا لتعلّم الكتابة بالأمازيغية، فإنهم لا يستطيعون النشر بها، لأن لا أحد سيقرأ هذا الذي ينشر بالأمازيغية إذا لم يكن قد سبق له أن تعلّم قراءتها وكتابتها في المدرسة.

عندما نحلل مضمون هذه الأفكار العامّية، التي من خلالها يناقش مجموعة من المثقفين قضايا اللغة والهوية بالمغرب، ندرك حجم الاستلاب والتضليل والتجهيل واحتقار الذات و"الشذوذ الجنسي" (بمعناه القومي الهوياتي)، الذي (حجم) وقعوا ضحيته بسبب سياسة التعريب نفسها. فإذا كان هناك شيء نجحت فيه هذه السياسة، فهي تضليل الشعب المغربي وتجهيله، وتحويله إلى "شاذ جنسيا" (دائما بالمعنى القومي الهوياتي وليس الأخلاقي)، ومحتقر لذاته، ومستلب لغويا وثقافيا وهوياتيا. فوقف سياسة التعريب، بالشكل الذي مورست به، وبالأهداف التي طبّقت من أجلها، هو أولا وقف لسياسة "الشذوذ الجنسي"، وسياسة الاستلاب والتجهيل والتضليل واحتقار الذات.

(10 ـ 10 ـ 2013)

*****

لماذا لا يريد التعريبيون الخير للمغرب؟

بمجرد ما انتشر، منذ 18 فبراير 2014، خبر اعتزام وزارة التربية الوطنية إدخال خيار "الباكالوريا الدولية الفرنسية" بالتعليم العمومي، حتى انتفض سدنة التعريب ـ وليس اللغة العربية التي يستعملونها كمجرد وسيلة للتظاهر بمحاربة الفرنسية التي يأكلون بها الخبز ـ وأخرجوا إنشاءهم المكرور والمملول، كإسهال حادّ يصيبهم في كل مناسبة يثار فيها موضوع التعريب ولغة التدريس، فبدأنا نقرأ ونسمع: "غزوة فرنسية جديدة على التعليم... فهل من مخلصين مقاومين؟"، "معاهدة التسليم أو الاستعمار الجديد"، "مزيداً من التَّبَعية، إذن"، "عمل المحميون الجدد على إضعاف اللغة العربية"، "جريمة حضارية تتمثل في إقصاء اللغة العربية من تعليم المواد العلمية"، "تسليم تام وعن رضا واقتناع للتعليم المغربي إلى سيد الإليزيه"، "تسليم الوطن للمستعمر القديم الجديد"، "تعضيدُ الزَّحف الفرنكفوني وتعزيز الحصار المضروب على الثقافة العربية"، "الانبطاحُ التام أمام رغبات فرنسا"، "التبعية الثقافية واللغوية بالمغرب بعد ستّين عاماً من شبه الاستقلال"، "تواطؤ اللوبي الفرنكوفوني"، "مؤامرة على السيادة الوطنية"، "خرق للدستور"، "عودة جديدة للاستعمار الفرنسي"، "توجه يروم تكريس التبعية للنموذج الفرنسي"...

إنهم دائما حاضرون وجاهزون لتمجيد وتقديس العربية والدفاع عن التعريب، وإدانة رافضيه وشيطنتهم. إنهم دائما "منتصبون" عندما يتعلق الأمر بالعربية، حتى أصبح الدفاع عن التعريب وشيطنة معارضيه بمثابة استمناء يمارسونه بمتعة شبقية. لكن المشكل أنهم لا يحصلون معه على الذروة، بسبب عدم اكتمال التعريب كما يريدونه ويتصورونه، مما يجعلهم يواصلون نضالهم الاستمنائي بشكل سيزيفي متكرر، لا يتوقف ولا ينتهي.

منذ الاستقلال والمغرب يسير نحو الهاوية بسبب هذا الخطاب التعريبي الذي أوصله إلى الحضيض، فيما يخص التنمية والحداثة والحكامة الديموقراطية. وبدل المراجعة والتصحيح، كما يفعل العقلاء، يستمر التعريبيون سادرين في مطالبتهم بمزيد من التعريب، رافضين لكل حل آخر لمعضلة التعليم ببلادنا من خارج اللغة العربية. إن مشروع الباكالوريا الفرنسية فرصة لمثل هذه المراجعة وهذا التصحيح. إنها فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من التعليم بعد أن بلغ الماء الزبى وجاوز الحزام الطبيْن. إلا أن التعريبيين يصرون، وبكثير من العناد، على أن سبب تردي التعليم هو عدم تعميم التعريب إلى التخصصات العلمية بالتعليم العالي. إنهم يداوون بالتي هي الداء، أي يعالجون أمراض النظام التعليمي بنفس الأسباب التي أنتجت

هذه الأمراض. مع أنه يكفي تأمل المستوى الهابط جدا لتلامذتنا بالتعليم الابتدائي والثانوي، حيث العربية ـ وليس الفرنسية ـ هي لغة التدريس الأولى والأساسية، لنخلص إلى أن تعريب التعليم هو المسؤول عن هذا الهبوط للمستوى، وليس عدم تعميم هذا التعريب إلى المواد العلمية، التي عرّبت منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومع ذلك، فبدل تحسّن المستوى كما يقضي منطق التعريبيين، ازداد هذا المستوى رداءة وسوءا وهبوطا. بل حتى التعليم العالي يعرف، في شعبه المعرّبة، هبوطا غير مسبوق في المستوى المعرفي والفكري لطلبة هذه الشعب، حتى أن الجامعة أصبحت، بسبب هذا الهبوط في المستوى، عبارة عن ثانوية لا تختلف عن باقي الثانويات العادية إلا بحجمها الكبير وعدد تلاميذها الكبير أيضا، وليس بالمستوى المعرفي والفكري لهؤلاء التلاميذ/الطلبة.

فلو كان التعريبيون يريدون الخير للوطن، لاعترضوا، ليس على اللغة الفرنسية التي ستعود إلى التعليم إذا تقررت الباكالوريا الفرنسية، بل على عدم تعميم هذه اللغة كلغة للتدريس حتى في المستوى الابتدائي، حتى يكون إعداد التلميذ لهذه الباكالوريا الفرنسية إعدادا كاملا، وليس جزئيا يقتصر على مرحلة دراسية معينة فقط.

قلت لو كانوا يريدون الخير للوطن. لكن هؤلاء التعريبيين، كما أثبت ذلك تاريخ المغرب المعاصر، لا يريدون خيرا للوطن الذي هو المغرب، لأن وطنهم هو العروبة العرقية التي تجسّدها العربية، ليس كلغة، بل كرابطة انتماء إلى هذه العروبة العرقية. لهذا فهم لا يحبون هذا الوطن إلا إذا كان وطنا لعروبتهم العرقية التي يرون في التعريب شرطا لوجودها وحضورها. وبالتالي فكل من يشوّش على هذه العروبة العرقية، من خلال التشويش على شرط وجودها الذي هو التعريب، فهو "خائن" و"عميل" و"لاوطني"، يجب محاربته والتصدي له. ولهذا ثاروا وانتفضوا ضد مشروع الباكالوريا الفرنسية. ذلك لأن "الوطنية" عندهم هي الولاء للعروبة العرقية الجاهلية، والإخلاص لها، والدفاع عنها، والعمل على نشرها وترسيخها من خلال سياسة التعريب المقيتة.

ما الأفضل للمغرب وللمغاربة؟ التدريس بالفرنسية لإعداد مواطن مستقل في تفكيره ومواقفه، ذي تكوين معرفي جيد ومفيد، معتز بهويته وانتمائه إلى أرض شمال إفريقيا، أم التدريس بالعربية لصنع مواطن تابع في تفكيره ومواقفه ووجدانه ومشاعره للعروبة العرقية، بتكوين عقيم لا ينفع ولا يفيد إلا في زيادة أعداد العاطلين، وبوعي زائف يجعل صاحبه يتنكر لانتمائه المغربي الإفريقي، ويتبنى انتماء عربيا منتحلا؟

لكن التعريبيين لا تهمهم جودة التكوين، ولا الكفاءة، ولا العلم، ولا المعرفة النافعة، ولا الاعتزاز بالانتماء إلى الأرض الأمازيغية لشمال إفريقيا، ولا الاستقلال في التفكير والمواقف. إن الذي يهمهم في المقام الأول هو العروبة العرقية التي تحافظ عليها وتستديمها سياسة التعريب. فهم مستعدون دائما، كما فعلوا منذ الاستقلال إلى اليوم، للتضحية بالجودة، والكفاءة، والمصلحة العامة، وحتى بالوطن من أجل الحفاظ على العروبة العرقية بالمغرب، التي تمثل وطنهم الحقيقي.

إن الاستمرار في فرض العربية كلغة للتدريس، ورفض الفرنسية، في غياب للغة الأم الأمازيغية أو الدارجة، موقف إيديولوجي سفيه، وسياسة لاوطنية لأنها لا تنظر إلى مصلحة الوطن، بل فقط إلى مصلحة العروبة العرقية. فتعريب التعليم كان جريمة في حق الشعب المغربي، وحتى في حق العربية التي فقدت دورها كلغة عندما حوّلها التعريب إلى إيديولوجيا وسياسة من النوع المتخلف، الذي يعيق أية تنمية وتقدم.

وهنا يستحق الحسن الثاني، رغم أن حكمه لم يكن أبدا ديموقراطيا، كل التقدير والثناء، لأنه هو الذي منع تعريب الشعب العلمية بالتعليم العالي، وهي الشعب التي لا زالت تزوّد المغرب بالأطر والكفاءات رغم أن هذه الأطر تلقت تكوينها الابتدائي والثانوي بالعربية، مما جعلها تبذل مجهودا مضاعفا لتجاوز مستواها الضعيف بسبب لغة التدريس في الابتدائي والثانوي. فلو عُرّبت هذه الشعب العلمية بالتعليم العالي، لانضاف خرّيجوها إلى جيش العاطلين الذين يتخرجون كل سنة من الجامعة المغربية ذات التعليم المعرّب. بل لو لم تكن هناك ضغوطات سياسية قوية من قبل الأحزاب القومية والعروبية في سبعينيات القرن الماضي، والتي كانت تستقوي ضد الحسن الثاني بالدعم الذي كانت تتلقاه من الأنظمة البعثية بالمشرق العربي، وتستعمل التعريب كورقة لمعارضة نظام الحسن الثاني، (لولا ذلك) لرفض الحسن الثاني تعريب التعليم بكل مستوياته، رغم أن هذا التعريب يلائم طبائع الاستبداد الذي كان يميز حكم الحسن الثاني. وهذا الموقف للحسن الثاني من التعريب شيء معروف ومفهوم، إذ أن المؤسسة الملكية لم يسبق أن كانت لها المبادرة لتعريب التعليم، ولا حتى القضاء والإدارة. فالحسن الثاني، لثقافته الواسعة وبعد نظره السياسي، كان يعرف أن تعريب التعليم هو قتل لشروط التنمية والتقدم، لأن هذا التعريب لا يمنح إلا تكوينا ضعيفا ومتخلفا لا يستجيب لشروط التنمية والتقدم.

لقد وصف تردّي التعليم بالمغرب، في إحدى خطبه، بأنه أشبه بعصا سليمان الذي كان متكئا عليها وهو ميت. فاعتقد الناس أنه لا زال حيا مع أنه كان قد قضى ومات. فيا له من وصف دقيق ومعبر عن واقع وضع التعليم بالمغرب: فمنذ فرض سياسة التعريب، دخل

تعليمنا قاعة الإنعاش وأصبح يعيش بتنفس اصطناعي، فظننا أنه تعليم لا زال حيا يتنفس. لكن اليوم، وبعد أن نخرت سوسة التعريب حتى أنابيب التنفس الاصطناعي الذي استمر به هذا التعليم في الحياة الشبيهة بالموت، لم يبق أمامه ـ اليوم ـ إلا أن يسلم الروح.

الباكالوريا الفرنسية هي علاج جزئي لسوسة التعريب حتى يمكن وقف النخر الذي يدمر تعليمنا بشكل متواصل ومتفاقم، وإنقاذه من الموت المحقق. فرحمة أيها التعريبيون بهذا الوطن وبأبنائه. كفّوا عن نخر التعليم بتعريبكم الذي لم يُبقِ منه شيئا كثيرا. الباكالوريا الفرنسية فرصة لإظهار حبكم لهذا الوطن ولأبنائه، وليس "للشذوذ الجنسي" (بمعناه القومي والهوياتي) وللعروبة العرقية كما ظللتم تفعلون منذ الاستقلال.

يقول التعريبيون إنهم بدافعهم عن التعريب ورفضهم للفرنسية كلغة للتدريس، إنما يدافعون عن الوطن وعن هوية هذا الوطن، مدّعين أن المعارضين للتعريب يخدمون جهات أجنبية ويحاربون مقومات الهوية المغربية. وهنا يجب فضح هؤلاء التعريبيين وادعاءاتهم وافتراءاتهم، وتبيان حقيقة أنهم هم الذين يخونون الوطن لأنهم مرتبطون بجهة أجنبية عن هذا الوطن، وهي العروبة العرقية التي اتخذوها وثنهم الذي يعبدونه ويقدّسونه، وأنهم هم الذين يحاربون مقومات الهوية المغربية التي هي الأمازيغية المرتبطة بالأرض، المختلفة عن العروبة المرتبطة بالعرق. أما معارضو التعريب فهم معارضون "للشذوذ الجنسي" وللعرقية الجاهلية، ولرداءة التكوين الذي يتلقاه المغاربة بسبب لغة التدريس التي هي لغة نصف حية.

فمن يحب المغرب ويذود عن هويته ويغار على أبنائه؟ من يحوّله إلى مغرب تابع للعروبة العرقية والجاهلية، ويفرض على أبنائه لغة تعيق تكوينهم العلمي والمعرفي والفكري، أم الذين يدافعون عن هوية المغرب النابعة من أرضه الإفريقية، ويدعون إلى التدريس بلغة توفّر تكوينا معرفيا وعلميا وفكريا نافعا وجيدا؟

ويظهر نفاق التعريبيين في ما يخص الموقف من الباكالوريا الفرنسية، وبشكل مفضوح ومكشوف، عندما قام أعضاء من الحكومة "الإسلامية" ومن الأغلبية البرلمانية المساندة لهذه الحكومة، بالتهجم على هذه الباكالوريا الفرنسية وعلى من يعتبرونهم الواقفين وراءها، وعلى رأسهم وزير التربية الوطنية السيد رشيد بلمختار. لماذا نعتبر هذا التهجم نفاقا لا يليق بحكومة "إسلامية" ولا ببرلمانيين "إسلاميين"؟

لأن وزير التربية الوطنية، الذي ينسب إليه "المنافقون" مشروع هذه الباكالروريا الفرنسية، لا يشكّل حكومة "ثانية" وحرة، تتخذ قراراتها في استقلال تام عن الحكومة "الأولى" التي يرأسها السيد بنكيران. فوزارة التربية الوطنية قطاع حكومي تدبره وتشرف

عليه نفس الحكومة التي يسيّرها السيد بنكيران. كما أن وزير التربية الوطنية هو عضو في هذه الحكومة، يحضّر برنامج وزارته بتنسيق معها وتحت إشرافها ومراقبتها. النتيجة إذن أن مشروع الباكالوريا الفرنسية هو جزء من برنامج عمل الحكومة، الذي لا يمكن أن يعلن عنه وزير التربية الوطنية بشكل انفرادي ودون موافقة هذه الحكومة، وإلا لكنا أمام حكومتين اثنتين وليس واحدة. وهذا غير ممكن وغير موجود طبعا. بل إن وزير التربية الوطنية، السيد رشيد بلمختار، أوضح، وبشكل لا لبس فيه ولا تأويل، أن هذا المشروع للباكالوريا الفرنسية سبق أن كان مبرمجا في عهد وزير التربية الوطنية السابق، السيد محمد لوفا، وأنه لم يفعل أكثر من تنفيذ ما كان مبرمجا تطبيقا لمبدأ استمرارية عمل الحكومة.

والدليل المفحم أن الباكالوريا الفرنسية برمجت في عهد الحكومة السابقة، التي لم يكن السيد رشيد بلمختار وزيرا فيها، هو المقالات والأخبار التي نشرت بعدة جرائد، وفي تاريخ سابق طبعا عن تعيينه وزيرا، والتي تتحدث عن عودة اللغة الفرنسية تحت غطاء الباكالوريا الدولية الفرنسية، مثل المقال الإخباري للسيدة عزيزة الزعلي بعنوان "الفرنسية تعود للتعليم من باب باكالوريا جديدة"، ومقال السيد بلال التليدي بعنوان "لماذا لم تنف وزارة التربية الوطنية قرارها اعتماد الباكلوريا الدولية الفرنسية؟"، والمنشوريْن بيومية "التجديد" بتاريخ 10 و 15 شتمبر 2013، أي قبل تنصيب الحكومة الجديدة بتاريخ العاشر من أكتوبر 2013، والتي عين فيها السيد بلمختار وزيرا للتربية الوطنية.

إذن، الحكومة كانت موافقة على مشروع الباكالوريا الفرنسية، ولم يسبق لها أن اعترضت على ذلك، وإلا لما سمحت بإدراجه ضمن برنامج عملها منذ أن كان السيد لوفا يتولى وزارة التربية الوطنية. لكن اليوم، وبعد أن بدأ الوزير الجديد في اتخاذ التدابير العملية لأجرأة هذا المشروع، انبرى وزراء وبرلمانيون من نفس الحزب الذي يقود الحكومة، ليعلنوا رفضهم للباكالوريا الفرنسية، ناعتين المشروع بالقرار الانفرادي والشخصي لوزير التربية الوطنية، كأن الوزير المعنى أجنبي عن الحكومة وليس عضوا فيها لا يتخذ أي قرار إلا بعلمها وموافقتها.

لماذا كل هذا النفاق والازدواجية وسوء النية من قبل التعريبيين؟

كل ذلك من أجل أن يظهروا كـ"أبطال" و"وطنيين" و"مجاهدين"، يحاربون "عدوا" وهميا وليس "العدو" الحقيقي مثل الفساد، الذي عرف انتعاشا غير مسبوق في عصر حكومتهم "الموقّرة". فقيم "البطولة" و"الوطنية" و"الجهاد"، بالنسبة للتعريبيين، لا وجود

لها إلا إذا كانت دفاعا عن العروبة العرقية وملحقاتها. إنه خطاب "الاستمناء النضالي" الذي يتجدد كلما تعلق بالعربية والتعريب، الضرورين للعروبة العرقية والجاهلية.

يجب أن تكون لدينا الشجاعة والنزاهة لنقول إن الفرنسية أفضل من العربية. لأن اللغة الفرنسية لا تجعل من المغاربة فرنسيين و"شاذين جنسيا"، فاقدين لهويتهم الأمازيغية الإفريقية، كما لا تجعل منهم شبه جهلة وأميين بعد قضائهم سنين طويلة من التحصيل باللغة العربية.

فسياسة التعريب خيانة مزدوجة:

ـ خيانة لهوية المغرب الأمازيغية الإفريقية، ذات الأصل الترابي وليس العرقي،

ـ خيانة للشعب بتجهيله وإبقائه متخلفا محروما من شروط التنمية والتقدم والحداثة، وذلك عندما فرض التعريبيون العربية كلغة للتدريس لا تنتج إلا "الجهل الأكاديمي"، والتخلف الفكري، والبطالة والانغلاق والتشدد، وثقافة القبور والموت والآخرة، بحكم أنها لغة فقدت هي نفسها شروط اللغة الحية المتداولة في التخاطب بين الناس.

ولدعم سياسة التعريب، أي لدعم خيانة الهوية وخيانة الشعب، تقدم فريق "العدالة والتنمية" بمقترح قانون حماية وتطوير استعمال اللغة العربية، الذي يهدف، كما شرح ذلك فريق المصباح، إلى «وضع الإطار العام لحماية وتطوير وتنمية استعمال اللغة العربية»، مؤكدا أن «اللغة العربية لغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية». لهذا، يضيف المقترح، «يتعين اعتمادها في جميع مراسلات ووثائق واجتماعات الإدارة والمؤسسات العمومية»، مشددا على «ضرورة إحداث أكاديمية تعنى بالأساس بشؤون اللغة العربية، وتوحيد معجمها وتنقيته من كل الكلمات والعبارات الدخيلة، وتقديم كل ما تراه من توصيات إلى رئيس الحكومة، والبرلمان، وباقي المؤسسات الدستورية ذات الصلة». وسيشرع البرلمان المغربي في مناقشة المقترح في أواخر مارس 2014. (انظر التفاصيل على رابط هسبريس: http://www.hespress.com/societe/156901.html).

هذا المقترح، بما يتضمنه من مطالب تخص العانية باللغة العربية، هو خطاب قديم ومعروف. فمنذ الاستقلال والتعريبيون يطالبون بجعل «العربية لغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية»، مع «اعتمادها في جميع مراسلات ووثائق واجتماعات الإدارة والمؤسسات العمومية». فلماذا لم تستطع أية حكومة، ومنذ الاستقلال، تحقيق هذه المطالب الخاصة باللغة العربية؟

لسبب بسيط هو أن هذه المطالب، رغم أنها تبدو في الظاهر بسيطة وسهلة، هي مطالب لاواقعية، وبالتالي غير قابلة للتحقق، لأنها عبارة عن أمانٍ ورغبات لا تعبأ بالواقع الذي لا يمكن تغييره بالأماني والرغبات. هي مطالب لاواقعية وغير قابلة للتحقق، لأن العربية لا تتوفر على شروط اللغة الحية حتى يمكن المطالبة باستعمالها كـ«لغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية». إنها لغة نصف حية، أو نصف ميتة، تعيش بالمكتوب والمقروء فقط، وليس باستعمالها في التخاطب الشفوي الذي يعطي للغة صفة اللغة الحية. ولهذا لا يمكن أن تصبح العربية «لغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية» بمجرد إصدار قرار إداري أو سياسي، كما يدعو إلى ذلك مقترح حزب العدالة والتنمية. أصحاب المقترح يتصورون، وبغير قليل من السذاجة، أن عدم استعمال العربية في الحياة العامة يرجع إلى غياب للإرادة ليس إلا. مع أنهم يعرفون أن الميت لا يمكن إعادته إلى الحياة، حتى لو توفرت الإرادة والعزيمة، والقرار السياسي والإداري.

من جهة أخرى، عندما يقول المقترح: «يتعين اعتمادها في جميع مراسلات ووثائق واجتماعات الإدارة والمؤسسات العمومية»، فمن هي الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية باستعمال العربية في اجتماعاتها؟

إن أول هذه المؤسسات التي كان يجب عليها استعمال العربية في اجتماعاتها هي الحكومة، التي يرأسها الأمين العام للحزب صاحب مقترح القانون الخاص بالعربية. فمن يمنع، يا ترى، هذه الحكومة باستعمال العربية في اجتماعاتها؟ بل من يمنع رئيسها السيد بنكيران من الحديث بالعربية في اجتماعات حكومته وحزبه، وفي حواراته المتلفزة؟ ومن يمنع وزراء حكومته من الحديث في اجتماعاتهم بالعربية كما يطالب بذلك مقترح الحزب الحاكم؟

فهؤلاء لا تنقصهم إذن الإرادة ولا العزيمة ولا القرار السياسي لفرض استعمال العربية، ما داموا يملكون مثل هذا القرار لأنهم حكام يتوفرون على السلطة وعلى وسائل تنفيذها. فلماذا لا يتحدثون بالعربية في اجتماعات إداراتهم ومؤسساتهم؟

لأن العربية، كما سبق أن قلت، ليست لغة الاجتماعات والحوارات والمناقشات، التي يستعمل فيها التخاطب الشفوي، الذي ليس مما يدخل في مقدرات ووظائف العربية، التي فقدت هذه المقدرة والوظيفة بشكل لا رجعة فيه. فكيف يطالب حزب العدالة والتنمية بشيء (استعمال العربية في اجتماعات الإدارة والمؤسسات) هو نفسه لا يطبّقه، لأنه غير موجود أصلا، أي أن وظيفة الاستعمال الشفوي للعربية مفقودة ومنعدمة؟.

ثم كيف يطالب الحزب بفرض العربية «كلغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية»، مع «اعتمادها في جميع مراسلات ووثائق واجتماعات الإدارة والمؤسسات العمومية»، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الأمين العام لهذا الحزب، والرئيس للحكومة، أن يتكلم بعربية سليمة لأزيد من دقيقة واحدة، كما نعرفه ونستمع إليه ونشاهده على شاشة التلفزة؟ كيف يطالب الحزب بذلك في الوقت الذي نرى فيه العديد من وزراء حكومة السيد بنكيران، الذين يحكموننا، يرتكبون مجزرة في حق العربية عندما يريدون التحدث بها؟ كيف يطالب بذلك برلمانيون في الوقت الذي نجد أغلبيتهم يذبحون العربية ذبحا عندما يحاولون التحدث بها؟

كيف يجوز، منطقيا وأخلاقيا، أن يطالب من لا يستعمل العربية ولا يجيدها، وهو في موقع الحاكم المالك للسلطة (وزير أول، وزراء، برلمانيون...)، ممن دونه من المحكومين والمرؤوسين أن يستعملوا العربية ويجيدوها؟ أليس هذا قمة التناقض والرياء والضحك على الشعب وعلى العربية نفسها؟

إذا كانت هذه المطالب الخاصة بالعربية، والتي هي قديمة كما سبقت الإشارة، غير قابلة للتحقق والتنفيذ، كما أثبت ذلك تاريخ المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، فلماذا تكرارها ورفعها كلما كانت هناك حكومة جديدة؟

ذلك لأن تكرار هذه المطالب هو بمثابة ممارسة استمنائية، كما سبق أن قلت، وبالمعنى المزدوج للفظ "استمناء":

ـ إن هذه المطالب تعبير عن "تمني" التعريبيين أن تكون العربية كما يرغبون ويريدون،

ـ إن تكرارها، منذ الاستقلال إلى اليوم، يشبه عملية "استمناء"، لأن بهذا التكرار يتخيلون أن العربية بخير، وأنها «لغة الحياة العامة والإدارة والتجارة الداخلية وجميع الخدمات العمومية»، وأنها معتمدة «في جميع مراسلات ووثائق واجتماعات الإدارة والمؤسسات العمومية». إنهم يتخيلون فقط، كما يفعل من يمارس الاستمناء الجنسي عندما يتخيل أنه يضاجع امرأة فاتنة، في الوقت الذي لا يضاجع فيه سوى يده المتسخة.

ويسقط أصحاب المقترح في العبث، الذي يبرز جهلهم الفظيع بحقيقة اللغة بصفة عامة وبالعربية بصفة خاصة، عندما يؤكدون على «ضرورة إحداث أكاديمية تعنى بالأساس بشؤون اللغة العربية، وتوحيد معجمها وتنقيته من كل الكلمات والعبارات الدخيلة».

تنقية معجم العربية من الكلمات والعبارات الدخيلة!

لا يعرف البرلمانيون "المحترمون"، الذين قدموا هذا المقترح الأخرق، أنهم إنما يطالبون بإفقار العربية وإضعافها، بل وقتلها، عندما تنقى من الكلمات الدخيلة.

فهم لا يعرفون أنهم سيفقدون أولا تسميتهم كنواب "برلمانيين"، لأن كلمة "برلمان" أجنبية ودخيلة على العربية. ونتمنى لهم أن يفقدوا هذه التسمية "الدخيلة"، لأن الوظيفة الحقيقية "للبرلماني" هي فعلا دخيلة على البرلمانيين التعريبيين، الذين اختزلوا هذه الوظيفة في المطالبة بمزيد من التعريب و"الشذوذ الجنسي". وستختفي كذلك كلمة "دستور" التي هي أيضا دخيلة على المعجم العربي، فيصبحون بلا "دستور" ينظم "برلمانهم"، لأنهم لن يعرفوا كيف يسمى حتى يستخدموه ويتعاملوا معه. ثم سيفقدون كلمة "ديموقراطية" عندما يلغونها من معجم العربية لأنها كلمة دخيلة عليها. في الحقيقة نتمنى من أعماق قلوبنا أن تلغى كلمة "ديموقراطية"، لأنها بالفعل دخيلة، ليس على العربية فحسب، بل حتى على "برلماننا" التعريبيين الذين انتخبوا باسم هذه "الديموقراطية" الدخيلة عليهم.

لكن الأخطر والأخرق، إذا سايرنا مطلب مقترح "برلماننا" "الديموقراطيين"، الذي يدعو إلى تنقية العربية من الألفاظ الدخيلة، هو أننا يجب، تطبيقا لهذا المقترح، أن ننقّي القرآن الذي هو مليء بالألفاظ الدخيلة، ذات الأصل العبري والفارسي والحبشي والأمازيغي ـ نعم الأمازيغي ـ والسرياني على الخصوص، الذي يشكل نسبة هامة من الألفاظ غير العربية في القرآن. فما رأي "برلماننا" "الإسلاميين" في هذه النتيجة التي سيؤدي إليها مقترحهم، إذا طبّق وتمت بالفعل تنقية العربية من كل الكلمات الأجنبية عنها؟

أليس هذا عبثا ما بعده عبث، وجهلا ما بعده جهل، وسفها ما بعده سفه؟

هذه هي نتائج الإيديولوجيا التعريبية: العبث والتجهيل والسفه.

وعندما يقترح أولو الأمر، ممن يضعون تشريعات وقوانين بمضمون عبثي وتجهيلي وسفيه، دفاعا عن التعريب والعروبة العرقية الجاهلية، فمن الأفضل إلغاء كلمات "برلمان" و"ديموقراطية" و"دستور"، لأنها كلمات أجنبية ودخيلة، بالفعل، على التعريبيين الذين لا يعرفون من "برلمان" و"ديموقراطية" و"دستور" غير العروبة العرقية الجاهلية.

إن الباكالوريا الفرنسية، إذا مُررت وطبّقت، فسيكون ذلك دليلا على تراجع العبث والتجهيل والسفه التعريبي. أما إذا منعت وحوربت ولم تطبّق، فسيكون ذلك دليلا على تنامي هذا العبث والتجهيل والسفه التعريبي، ومعه تنامي التخلف والاستبداد والفساد، وغياب شروط التنمية والحداثة والحكامة الديموقراطية.

(25 ـ 03 ـ 2014)

"الداعشية" اللغوية

نقلت "هسبريس"، بتاريخ 4 فبراير 2015، أن "الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية" رفع مذكرة إلى الديوان الملكي ورئاسة الحكومة والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تخص النهوض باللغة العربية.

حاولت أن أطلع على المذكرة بنصها الكامل، لكن لم أعثر عليها بموقع "الائتلاف" على شبكة الأنترنيت. وهو ما يطرح السؤال حول عدم تعميم نشرها، ما دام أنها لا تتضمن سرا من أسرار الدولة، مما يوجب منع نشرها وتداولها. لهذا سأكتفي في هذه المقالة بالاعتماد على خبر "هسبريس".

رفع مذكرات إلى الجهات المعنية تخص النهوض بالعربية والمطالبة بمزيد من التعريب، ظاهرة معتادة وجارية منذ الاستقلال، تشكّل نوعا من الاستمناء الإيديولوجي يتكرر في كل مناسبة لها علاقة بموضوع اللغة، مثل انعقاد "المؤتمر الوطني الثاني للغة العربية" الذي نظّمه "الائتلاف" في دجنبر الماضي، والذي كان هو المناسبة لإصدار المذكرة المعنية.

لن أناقش إذن "ثقافة" رفع المذكرات المدافعة عن العربية. وإنما سأقف عند بعض مقتطفات مذكرة "الائتلاف" كما نقلتها لنا "هسبريس"، والتي تعبّر عن غير قليل من الغلو واللاواقعية والتعسف والاستبداد بالرأي، مما يضفي عليها طابعا "داعشيا" حقيقيا. وهو ما جعلني أعنون هذا الموضوع بـ"الداعشية اللغوية".

تتضمن المذكرة مطالب ومقترحات تكشف أن جنون التعريب، لدى محرري هذه المذكرة، تجاوز كل الحدود، وبلغ مستوى متقدما من الخطل والخبل.

فمما تطالب به هذه المذكرة «الإلزام باستخدام اللغة العربية في كافة الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية وفي التصرفات الإدارية وتحرير الوثائق والتواصل مع المواطنين». عندما نسمع هذا الكلام، قد يُخيّل إلينا أننا في بداية الاستقلال عندما كانت الفرنسية لا تزال هي لغة الإدارة ومؤسسات الدولة ومرافقها العامة. وهو ما يبرز أن إيديولوجية التعريب شيء قائم بذاته، ومستقل عن العربية ومكانتها ومدى انتشارها واستعمالها. فسواء كان استعمال هذه العربية في مؤسسات الدولة محدودا كما كان الأمر غداة الاستقلال، أو طاغيا ومهيمنا كما هو الحال اليوم، فمطالب التعريبيين لم تتغير، بل هي هي نفسها دائما. إنها التباكي، السرمدي الأبدي، على واقع اللغة العربية، بغض النظر عن وضعها ومكانتها،

المهمّشة أو المتقدمة. الشيء الذي يُظهر أن إيديولوجية التعريب لا علاقة لها بالعربية المفترى عليها.

من جهة أخرى، إذا كان «استخدام اللغة العربية في كافة الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية وفي التصرفات الإدارية وتحرير الوثائق والتواصل مع المواطنين»، لم يتحقق بالكامل، وبعد ستين سنة من الاستقلال، وفي عز هيمنة القومية العربية بالمغرب منذ الستينيات حتى التسعينيات، فهذا يعني أن هذا الاستخدام مطلب غير قابل للتحقق أصلا، لأنه لا يمكن انتظار شروط أفضل وأنسب للتعريب كالتي عرفها المغرب منذ الاستقلال حتى تسعينيات القرن الماضي، عندما كانت عروبة المغرب والدولة المغربية أمرا بديهيا وثابتا، وكانت العربية تعتبر لغة قومية للمغرب، وكانت المطالب الأمازيغية في بداياتها الأولى، وغير قادرة بعدُ على التشويش على سياسة التعريب. فإذا كان التعريب، ورغم تلك الشروط المواتية، لم ينجح، كما يرى محررو المذكرة، فليس لأنه لم تكن هناك إرادة سياسية أو لم تُبذل كل الجهود لإنجاحه، أو لم تُجرّب كل الحلول ولم تتخذ كل الإجراءات لفرضه وتعميمه، وإنما لأنه لا يستطيع أصلا أن يعطي أكثر مما أعطى، ولا أن يصل إلى أبعد مما وصل إليه. ذلك أن سياسة التعريب قد بلغت منتهاها وغايتها، وحققت وأنجزت كل ما كان بإمكانها أن تحققه وتنجزه. ولهذا فإن إصدار مذكرة أخرى تدعو إلى مزيد من التعريب، هو من باب الحذلقة والنفاق، والادعاء الزائف، والتظاهر بحماس زائد وغيرة كاذبة، لا غير.

وهذا ما يطرح على هؤلاء التعريبيين السؤال التالي: إذا لم ينجح التعريب، كما تعتقدون، رغم كل ما توفر من ظروف مثالية مناسبة لذلك النجاح، وفي عهد كانت فيه العربية هي وحدها اللغة الوطنية والرسمية، وكانت إيديولوجية القومية العربية منتصرة ومهيمنة، فكيف تنتظرون مزيدا من نجاح التعريب، في عهد أفلت فيه أصنام القومية العربية، وطُرحت مسألة التدريس بالدارجة، وتنامت مطالب الحركة الأمازيغية المعارضة للتعريب، وأصبحت للمغرب لغة رسمية أخرى هي الأمازيغية؟ إذا لم يكن هناك أي عذر يبرر ما تعتبرونه فشلا للتعريب في الماضي (من الاستقلال إلى اليوم، 2015)، نظرا للشروط المثالية التي كانت متاحة لنجاحه، فكيف لا يفشل اليوم بعد أن أصبح له خصوم يناهضونه، وظهرت تيارت تشكّك في جدواه، وتعالت أصوات تعارضه وترفضه؟

المطالبة بـ«الإلزام باستخدام اللغة العربية في كافة الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية وفي التصرفات الإدارية وتحرير الوثائق والتواصل مع المواطنين»، تكشف عن جهل فظيع لدى التعريبيين، عندما يطالبون بذلك الإلزام، كما لو أن العربية موجودة وجاهزة يتقنها جميع العاملين بالإدارات والمرافق العامة والمواطنون أيضا، إلا أنهم يرفضون

استعمالها والتواصل بها. ومن هنا يجب إلزامهم بذلك. إن التعريبيين يتعامؤن عن حقيقة بسيطة جدا، وهي أن العربية ليست لغة حية حتى تستعمل في الحياة والتواصل، وإنما هي نصف حية لا تستعمل إلا في الكتابة. وهو الاستعمال الذي استنفده التعريب واستنزفه. وإذا كان هذا التعريب لا زال ناقصا، كما يرى محررو المذكرة، فذلك لأن العربية لغة نصف حية، أي ناقصة في حياتها وحيويتها. ولذلك فإن التعريب هو كذلك يبقى دائما ناقصا تبعا للنقص الملازم للعربية. وهذا ما يفسر ـ وهو ما لا يفهمه التعريبيون ولا يريدون أن يفهموه ـ أن التعريب قد بلغ غايته ومنتهاه، وأعطى كل ما كان بإمكانه أن يعطيه، كما سبقت الإشارة. وإذا كان هناك من نقص في هذا العطاء، فهو راجع إلى النقص الذي تعاني منه العربية. وفاقد الشيء لا يعطيه. فلا فائدة إذن من المطالبة بمزيد من التعريب.

وقد بلغ العمى التعريبي بمحرري المذكرة حدّ المطالبة بـ«إجبار تصدّر اللّغة لكل ما يكتب على الواجهات التجارية مع وضع إجراءات زجرية في حق المخالف والمتهاون والمخطئ». نعم، المطالبة بوضع «إجراءات زجرية في حق المخالف والمتهاون والمخطئ»! تصوروا لو كانت بيد هؤلاء التعريبيين سلطة القرار والتنفيذ، ماذا كانوا سيفعلون؟ لا شك أنهم سيحدثون بكل محكمة قسما خاصا بجرائم اللغة، يحاكم من يعتبرونهم مخالفين ومتهاونين ومخطئين في حق العربية، مع إنشاء شرطة قضائية حاصة بالمخالفات اللغوية.

إن هذا التطرف في إرادة فرض العربية إلى درجة المطالبة بمعاقبة من يرتكب أخطاء في كتابتها، قد يفضي إلى نتائج عكسية لأنه سينفّر المغاربة من هذه اللغة، وينتزع من قلوبهم ما تبقى لديهم من حب لها، بسبب خلق التعريبيين عداء بينها وبينهم عندما تتحول إلى أداة لزجرهم وقمعهم. والمضحك أن القانون الأساسي "للائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية"، الذي صدرت المذكرة المعنية باسمه، ينص في مادته الأولى على أن «الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية منسقية شعبية...». مع أن الصحيح أنه:

ـ منسقية لاشعبية، لأنه يدعو إلى وضع قوانين لزجر الشعب إذا أخطأ في استعمال وكتابة العربية.

ـ منسقية نخبوية ـ وليست شعبية ـ تهتم بلغة لا تتقنها ولا تستعملها إلا نخبة محدودة، ولا تستخدم من طرف كافة الشعب في حياته اليومية.

فهل بمثل هذا الهوس التعريبي يمكن تحبيب العربية وتقريبها من القلوب والعقول؟ إن هذا الهوس يمثّل قمة الفاشستية اللغوية، التي تؤسس لمحاكم تفتيش لغوية جديدة. وهذا ما

قصدنا بـ"الداعشية اللغوية"، لأن هؤلاء التعريبيين المجانين تجمعهم بتنظيم "داعش" عدة عناصر مشتركة:

ـ فتنظيم "داعش" يريد أن يفرض على العالم أجمع تصورا خاصا للإسلام، مع قتل من يخالفه في ذلك التصور. كذلك التعريبيون يريدون أن يفرضوا التعريب كما يتصورونه، مع اللجوء إلى «إجراءات زجرية في حق المخالف والمتهاون والمخطئ» في استعمال وكتابة العربية.

ـ تنظيم "داعش" مستعدّ للتضحية بالجميع من أجل الإسلام كما يريده ويتصوره. كذلك التعريبيون مستعدون للتضحية بتنمية وتقدم المغرب، وبمصلحة الوطن والمواطنين، وبالتكوين المناسب والتعليم الجيد للمغاربة، من أجل اللغة العربية كما يريدونها ويتصورونها.

ـ رغم أن الإسلام ساد وانتشر حتى أصبح دين مليار ونصف من المسلمين، إلا أن تنظيم "داعش" لا زال يتوهم أنه "يجاهد" من أجل نشر الإسلام وفرضه بالسيف كما في عهد "الفتوحات". كذلك رغم أن التعريب قد بلغ غايته ومنتهاه وأعطى كل ما كان بإمكانه أن يعطيه، كما سبق أن شرحنا، إلا أن التعريبيين لا زالوا يحررون مذكرات يطالبون فيها بمزيد من التعريب.

ـ تنظيم "داعش" يريد فرض إسلام لا ينفصل عن الغزو والسبي والنهب والقتل وتجارة الرقيق... وهو إسلام حتى إذا فترضنا أنه وجد تاريخيا، فإنه من المستحيل العودة إليه اليوم وإلزام الجميع بتطبيقه، لأن الغزو والسبي والنهب والقتل وتجارة الرقيق، جرائم تعاقب عليها قوانين جميع الدول، بما فيها طبعا الدول الإسلامية. كذلك التعريبيون يريدون أن يفرضوا على الجميع بالمغرب العربية كلغة وحيدة للتعامل والتواصل في الفضاء العام، مثلما كانت مكانتها في الماضي كما يتوهمون ذلك. مع أن العربية لم يثبت قط أنها كانت لغة التعامل والتواصل في أي عصر من العصور. وحتى لو ثبت ذلك تاريخيا، فإنه من المستحيل تطبيقه اليوم بعد أن فقدت وظيفة استعمالها في التعامل والتواصل، لأنها فقدت وظيفة التخاطب في الحياة.

ـ وكما أن تنظيم "داعش" أساء إلى الإسلام، الذي باسمه يقتل ويحرق ويغتصب وينهب ويسبي...، فكذلك التعريبيون يسيئون إلى العربية، التي باسمها يفرضون التعريب الذي لم يجن منه المغرب إلا التخلف والتطرف، وتخريج أجيال من العاطلين والضائعين الذين لم يكتسبوا طيلة مسارهم الدراسي، بسبب لغة التدريس، أية مهارة أو كفاءة أو تكوين صالح ومفيد.

ـ أهداف تنظيم "داعش" ليست هي الإسلام، الذي يستعمله كمجرد مبرر للقتل والتدمير والحرق... كذلك أهداف التعريبيين ليست هي العربية، التي يستعملونها كمجرد مبرر لقتل وتدمير وحرق الهوية الأمازيغية للشعب المغربي، وتحويل جنسه الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي.

وعلى ذكر الأمازيغية، تجدر الإشارة إلى أن التعريبيين، كما جاء ذلك في "هسبريس"، أدرجوها في مذكرتهم ضمن اللغات الأجنبية، وهو ما يكشف عن موقفهم الإقصائي والأمازيغوفوبي منها. فقد جاء في هذه المذكرة ما يلي: «وضع سياسة لغوية ذات بعد استراتيجي تحدد الوضع الاعتباري لها (أي العربية) في علاقتها باللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية الأخرى». واضح من صيغة التعبير أن التعريبيين يتعاملون مع الأمازيغية كلغة أجنبية. وهذا دليل آخر على أن الغاية من التعريب ليست هي تعريب اللسان، بل تعريب الإنسان، أي تحويله إلى إنسان عربي لا يعرف الأمازيغية التي تبقى لغة أجنبية بالنسبة له.

أما إذا دفعوا بأن هذا مجرد خطأ في التعبير غير مقصود، فهنا يجب أن تطبّق عليهم العقوبات الزجرية التي طالبوا بسنّها في حق من يخطئ في استعمال العربية. وستفقد دعوتهم إلى زجر المخطئ في حق العربية كل مصداقية وجدية، إذ كيف يدافع عن الاستعمال السليم للعربية من يرتكب هو نفسه أخطاء في استعمالها؟

(08 ـ 02 ـ 2015)

*****

في دحض خرافة الوظيفة التوحيدية للعربية

نشر اللساني الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، بجريدة "أخبار اليوم" في عددها ليومي السبت والأحد 17 ـ 18 يناير 2015، مقالا تحليليا بعنوان "العربية لغة جامعة وأداة ناجعة في الدولة العادلة"، كرّر فيه ما يردده التعريبيون، وهو أحد كبارهم، من أن العربية في المغرب هي لغة موحِّدة وجامعة، أي أنها اللغة التي تساهم في بناء وحدة المغاربة كشعب واحد ينتمي إلى وطن واحد. والتحليلات والكتابات التي تبرز هذه الوظيفة التوحيدية والجامعة، التي تُعزى للعربية، كثيرة ومتواترة عند المثقفين المغاربة والمختصين منهم في الشأن اللساني، مثل السيد الفهري المذكور، أو السيد فؤاد بوعلي الذي كتب، من جهته، بجريدة "التجديد" ليوم 17 فبراير 2010: «إن اعتزازنا بالأمازيغيات المختلفة وإصرارنا على تقديرها تواصليا وإعلاميا في إطار الجهات المقترحة لا ينبغي أن يكون على حساب إيماننا العميق بأن العربية هي الأصل الذي يؤسس نسيج الأمة»، «فالعربية هي جوهر الوحدة أولا ودائما».

وقد أصبح شيئا عاديا ومبتذلا، كمقدمة "طللية"، أن يتم التأكيد والتذكير، وذلك كلما نوقشت مسألة اللغة بالمغرب، وفي سياق تثار فيه المطالب الأمازيغية، بأن العربية هي اللغة التي تجمع المغاربة وتصنع وحدتهم.

وما يهمنا في هذا "التأكيد" و"التذكير" ليس ما يثبتانه ـ العربية لغة الوحدة ـ بل ما ينفيانه بشكل قد يكون، حسب الحالات والسياقات، صريحا أو ضمنيا لكنه واضح ومفهوم. ما ينفيانه هو أن اللغة الأمازيغية ليست لغة "الوحدة"، وهو ما يعني أنها قد تكون لغة تقسيم وتفرقة يهددان الوحدة الوطنية، أو لا تساهم، في أحسن الأحوال، في توحيد المغاربة كما تفعل اللغة العربية. وهذا موقف يكرر، بشكل مضمر، "لطيف" أكذوبة "الظهير البربري"، ويعطي المشروعية لسياسة التعريب الإجرامية بإظهارها كسياسة للوحدة الوطنية، بناء على أن العربية هي لغة موّحدة وجامعة. فالغاية النهائية من فضيلة الوحدة التي تنسب إلى العربية، هي الإقناع أن التعريب ضروري للوحدة الوطنية.

فهل صحيح أن العربية عامل لتوحيد المغاربة، وأن الأمازيغية لا تلعب هذا الدور التوحيدي؟

إذا ثبت أن العربية ضرورية للوحدة الوطنية للمغاربة، وأن الأمازيغية لا يمكن أن تتحقق معها هذه الوحدة، فأنا مستعد لتكريس ما تبقى من عمري للدفاع عن العربية وعن سياسة التعريب، والعمل على إقناع الأمازيغيين بالتخلي عن لغتهم الأمازيغية وتبني العربية بديلا

عنها، ضمانا وحماية للوحدة الوطنية. لكن إذا ثبت أن الأمازيغية يمكن أن تكون هي كذلك ـ على فرض أن العربية هي حقا لغة الوحدة ـ أساسا للوحدة الوطنية للمغاربة، فمن حقي ـ وحق كل مغربي ـ أن أدافع عن الأمازيغية، وأدعو المغاربة إلى التعلق بها وتعلمها ضمانا وحماية للوحدة الوطنية.

لننطلق من بعض الأمثلة لتوضيح علاقة اللغة بالوحدة الوطنية بصفة عامة، قبل أن ننتقل إلى مناقشة علاقة اللغة العربية بهذه الوحدة.

لا أحد يجادل أن فرنسا دولة موحدة. لكن لغتها ليست هي العربية، بل الفرنسية. الشيء الذي يسمح بالقول، قياسا على الذين يرون أن العربية هي لغة الوحدة، أن أساس وحدتها هي لغتها الفرنسية. ونفس الشيء نلاحظه ويمكن قوله بالنسبة لكل الدول الموحدة وطنيا، دون أن تكون لغتها هي العربية. فتركيا، ذات اللغة التركية، دولة موحدة، وإيران ذات اللغة الفارسية موحدة، وبريطانيا ذات اللغة الإنجليزية موحدة، واليابان ذات اللغة اليابانية موحدة، وهلم جرا.

ماذا تبيّن وتؤكد هذه الأمثلة؟ تبيّن وتؤكد أن العربية، إذا كانت لغة الوحدة بالمغرب، كما يقول أصحاب هذا الرأي الذي نناقشه، فهذه الوظيفة الوحدوية، ليست إذن مقصورة على العربية وخاصة بها بصفتها لغة عربية، بل هي وظيفة عامة ـ نحن هنا نساير فقط منطق التعريبيين الذين يقولون بأن العربية لغة الوحدة ـ نجدها في جميع اللغات، كما توضح الأمثلة السابقة. هذا في الحالة، طبعا، التي تلعب فيها اللغة حقا وفعلا دورا في قيام الوحدة الوطنية كما يقول أصحاب "العربية لغة الوحدة"، الذين ندحض منطقهم في هذه المناقشة.

النتيجة إذن أنه، كما أن العربية عامل وحدة ـ دائما حسب منطق التعريبيين ـ فكذلك يمكن لأية لغة أخرى أن تلعب هذا الدور، كما رأينا في الأمثلة السالفة. وبالتالي ـ وهذا ما يهمنا ـ فإن الأمازيغية تتوفر هي كذلك على هذه الوظيفة الوحدوية، إذا كانت هناك حقا وظيفة وحدوية للغة. إذن، فكما يحق لنا الدفاع عن العربية بسبب ما يُعزى لها من وظيفة التوحيد، فمن حقنا كذلك الدفاع عن الأمازيغية لقدرتها على توحيد المغاربة وضمان الوحدة الوطنية للمغرب.

لكن يمكن كذلك، في اتجاه معاكس للوحدة، المفترضة في كل لغة كما رأينا وليس فقط في اللغة العربية، الإتيان بأمثلة مضادة، توضح أن اللغة قد تكون سببا للتقسيم والتجزئة.

ـ فقبل وحدته سنة 1990، كان الشعب الألماني مقسّما إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين إحداهما عن الأخرى (ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية) مع أن لغتهما لغة واحدة، هي اللغة الألمانية.

ـ هناك اليوم كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية كدولتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى مع أن لغتهما لغة واحدة، هي اللغة الكورية.

ـ كذلك نجد ما يسمى العالم العربي مقسما إلى العديد من الدول المستقلة والمنفصلة بعضها عن البعض الآخر، رغم أن لغة هذه الدول العربية واحدة، وهي اللغة العربية.

ـ بل نجد أن انفصاليي "البوليساريو" يدعون إلى الانفصال السياسي عن المغرب رغم أن لغتهم هي نفسها اللغة الرسمية للدولة المغربية، التي هي العربية.

أما على مستوى آخر مخالف، فقد نجد دولا موحَّدة بلغات متعددة، كما في إسبانيا وبلجيكا وسويسرا والعراق...

ماذا نستنتج من هذه الأمثلة والنماذج؟ نستنتج أن اللغة الواحدة يمكن أن تكون عامل توحيد، أو عامل انقسام، كما أن التعدد اللغوي يمكن أن يكون كذلك عامل وحدة وطنية.

لماذا هذا التضارب والتناقض في الوظائف والأدوار السياسية (الوحدة والتجزئة الوطنيان) للغة؟

في الحقيقة لا تبدو هذه المظاهر، المرتبطة باللغة، متضاربة ومتناقضة إلا عندما نعزو للغة وظيفة التوحيد الوطني، كالذين لا يرون الوحدة بالمغرب إلا في ظل اللغة العربية الضامنة في رأيهم لهذه الوحدة، عكس ما سواها من اللغات ـ ويقصدون الأمازيغية تحديدا ـ التي قد تكون مصدر فرقة وشقاق. أما اللغة في حد ذاتها، كلغة، فليست لها علاقة سببية مباشرة بالوحدة ولا بالتقسيم، كما بينت الأمثلة التي ذكرناها أعلاه. فمن تكون لغتهم هي العربية لا يعني أنهم بالضرورة موحَّدون أو منقسمون، بل قد تكون هناك وحدة أو قد يكون هناك انفصال وتجزئة بالرغم أن لغة الجميع هي العربية. ذلك أن الأساس الأول للوحدة الوطنية هو وجود موطن مشترك يحتّم على سكانه العيش المشترك داخله، والذي يُنتج بدوره إرادة سياسية لإقامة كيان سياسي واحد مشترك لتنظيم ذلك العيش المشترك في ذلك الموطن المشترك. وهؤلاء الذين يجمعهم هذا الموطن المشترك والكيان السياسي المشترك، قد تكون لغتهم هي العربية أو الأمازيغية أو الفرنسية أو أية لغة أو لهجة أخرى. كما أن وراء الانقسام والانفصال إرادة سياسية كذلك لإقامة كيانات سياسية منفصلة بمناطق منفصلة، رغم أن

لغة هذه الكيانات الانفصالية قد تكون واحدة وموحَّدة، مثل اللغة العربية الواحدة التي هي لغة الدول العربية المنفصلة ككيانات سياسية مستقلة عن بعضها البعض.

ونعرف أن دولا كثيرة تبنّت، لأسباب تاريخية وسياسية، لغات رسمية أجنبية، كالسينيغال والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا...، دون أن يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية. كما أننا نجد دولا عربية لم تمنعها "لغة الوحدة" من الانقسام والحروب الأهلية، كما في فلسطين المنقسمة بين حكم فتح وحكم حماس، أو كما في اليمن الذي يعرف صراعا بين الحوثيين والحكم المركزي، أو كما في سوريا التي تعرف حربا أهلية بين تنظيم "داعش" وتنظيم بشار الأسد. فلو كنا نؤمن بمنطق أصحاب "العربية لغة الوحدة"، لسارعنا بالردّ عليهم، بناء على أمثلة فلسطين واليمن وسوريا وانقسام الدول العربية، بأن العربية هي لغة التقسيم والتجزئة بامتياز، وبالتالي يجب تركها والابتعاد عنها حفاظا على الوحدة الوطنية.

مثل هذه المواقف التي ترهن الوحدة الوطنية للمغرب باللغة العربية، وتحذّر ضمنا أو صراحة باللغة الأمازيغية كلغة "تقسيم" و"انفصال"، تسيء كثيرا إلى اللغة العربية عندما تقول بأنها لغة الوحدة، وفي نفس الوقت توجد دول عربية تعيش الانفصال والتجزئة والحروب الأهلية. وهو ما يبرز العربية، ليس كلغة وحدة وتوحيد، بل كلغة انفصال وتفرقة وحروب أهلية، خصوصا أن الشعب العربي هو الشعب الوحيد في العالم المقسم إلى العديد من الدويلات، رغم أن لغته هي العربية. فكيف تكون العربية لغة الوحدة وهي عاجزة عن توحيد أصحابها الأصليين؟ في هذا الربط، بين العربية والوحدة، تجنٍّ على هذه اللغة وإساءة إليها، وذلك من ناحيتين:

ـ إبرازها كلغة ترتبط عمليا بالتقسيم والتفرقة، وليس بالوحدة المفقودة، كما في حالة الدول العربية.

ـ ارتباط العربية بالعروبة العرقية، التي هي نزعة عرقية جاهلية، يعزز عنصر الانقسام المرتبط بهذه العروبة، بمضمونها العرقي والقبلي.

كل هذه الاستنتاجات ليست، طبعا، حقيقية ولا منطقية إلا عندما ننطلق من استدلال الذين يحذرون من الأمازيغية، ويدعون إلى التمسك بالعربية بالمغرب لأنها "لغة الوحدة".

كما أن هؤلاء، أصحاب "العربية لغة الوحدة" عكس الأمازيغية حسب رأيهم الأمازيغوفوبي، ينطلقون كذلك من الوحدة اللغوية للعربية (الوحدة النحوية والمعجمية) في مقابل ما يسمونه تعدد "اللهجات الأمازيغية"، كما لو أن "وحدة" اللغة العربية شيء لصيق بها نشأ معها ولم يبنَ تدريجيا نتيجة ظروف مساعدة وعوامل سياسية وتعليمية. فالوحدة

المعجمية والنحوية للغة ما تفرضها المدرسة التي تلقن نفس اللغة للجميع. فلو توفرت مثل هذه الظروف والعوامل للغة الأمازيغية، لأصبحت لغة موحَّدة هي كذلك.

أما القول إن العربية لغة وحدة لأنها أصلا لغة موحَّدة، عكس الأمازيغية التي لا تزال عبارة عن "لهجات" يصعب التواصل بين مستعمليها، فهنا سيكون الدور التوحيدي للغة مقصورا على التواصل والاستعمال الكتابي، ولا يتعدى ذلك إلى التوحيد السياسي والوطني ـ وهو الموضوع الذي نناقشه ـ، وهو شيء ليس حكرا على العربية، إذ المغاربة يتواصلون أيضا، وبشكل موّحد، بالفرنسية، كتابة وتخاطبا عكس العربية التي لا يتواصلون بها إلا كتابة.

من جهة أخرى، كيف نتكلم عن علاقة العربية بالوحدة الوطنية بالمغرب، في الوقت الذي لا نجد فيه مغربيا واحدا يستعمل هذه اللغة في تواصله وتخاطبه اليومي؟ فكيف يمكن لها إذن أن توحّد المغاربة أو حتى أن تفرّقهم؟

والآن نوضّح أنه عندما نقول إن اللغة لا تربطها علاقة سببية مباشرة بالوحدة ولا بالتقسيم، فذلك فقط من أجل دحض رأي التعريبيين الذين يربطون وحدة المغرب والمغاربة باللغة العربية، وهو ما يفيد، بمفهوم المخالفة، أن أي تنازل عن العربية لصالح الأمازيغية هو تنازل عن وحدة المغرب، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن أي مساس بالتعريب هو مساس بأسس الوحدة الوطنية، وبالتالي، وتلك هي الغاية من خرافة الدور التوحيدي للعربية، فإن أي نهوض باللغة الأمازيغية هو تفريط في الوحدة الوطنية.

أما الحقيقة فهي أن للغة دائما علاقة بوحدة الشعب الذي يتحدث تلك اللغة عندما تكون لغة خاصة به، تنتمي إليه هوياتيا وتاريخيا وجغرافيا وبشريا. وذلك لأن العنصر الموحّد والجامع لشعب ما، كما سبقت الإشارة، هو موطنه ومجاله الجغرافي الذي يشترك جميع أبناء هذا الشعب في تملّكه والانتماء إليه. ثم بعد ذلك تأتي اللغة القومية لهذا الشعب، والتي ليست إلا الوجه اللسني لموطنه وأرضه، لأن تلك اللغة هي لغة ذلك الموطن وتلك الأرض. ولهذا نجد أن منظري القوميات الأوروبية في القرنين الثامن والتاسع عشر، وخصوصا المفكرين الألمان منهم مثل "فخته"، يعتبرون اللغة القومية المشتركة شرطا لقيام دولة قومية موحّدة. وقد بنى فيلسوف القومية العربية، ساطع الحصري، تصوره لهذه الأخيرة على عنصر اللغة العربية كلغة مشتركة وموحِّدة للأمة العربية، لأنها لغة قومية خاصة بالعرب.

لكن ما هي اللغة القومية المشتركة؟ إنها لغة الأرض المشتركة التي تمنح كل شعب هويته المتميزة. فالموطن، كمصدر للهوية الجماعية للشعب، له جانب ترابي هو الأرض المشتركة، وجانب لسني هو لغة تلك الأرض المشتركة. وفي المغرب، اللغة التي تمثّل لغة الأرض المشتركة

هي الأمازيغية، ثم الدارجة التي اكتسبت هي أيضا وضع لغة الأرض لأنها، مثل الأمازيغية، نشأت بهذه الأرض الإفريقية الأمازيغية، ولم تأت إليها من خارجها مثل اللاتينية أو العربية أو الفرنسية. وهي من صنع الأمازيغيين أنفسهم، خلقوها عندما تكلموا أمازيغيتهم باستعمال معجم عربي. فهي، من هذه الناحية، نسخة من الأمازيغية وصيغة أخرى لها.

فإذا كان هناك من لغة جامعة وموِّحدة للمغاربة، فهي إذن لغتهما الأمازيغية والدارجة، لأنهما لغتا أرضهم الأمازيغية التي هي المصدر الأول لوحدتهم. فهما لغتان قوميتان خاصتان بالشعب المغربي، الذي هو جزء من الشعب الأمازيغي لشمال إفريقيا، تعطيانه، بجانب موطنه الجغرافي، هويته الخاصة التي تميزه عن باقي الشعوب الأخرى. وهو ما يجعله شعبا واحدا وموحَّدا.

وكمثال على الدور التوحيدي للدارجة والأمازيغية، عكس العربية، نلاحظ أن المغاربة المهاجرين مثلا بأوروبا أو أمريكا أو أستراليا...، عندما يلتقون شخصا يتحدث، لسبب أو آخر، العربية، يعتبرونه، وحتى لو كان في الأصل مغربيا، أجنبيا عنهم لا تجمعهم به أية رابطة أو عاطفة، لأنه قد يكون سوريا أو كويتيا أو سعوديا أو يمنيا أو لبنانيا... لكن إذا تكلم الأمازيغية أو الدارجة أحسوا، وحتى لو كان ذا جنسية جزائرية أو ليبية مثلا، أنه واحد منهم، تجمعه بهم لغتهم القومية التي هي لغة خاصة بشعبهم وبموطنهم. فالأمازيغية والدارجة، عكس العربية، تخلقان، وبشكل تلقائي، مشاعر الوحدة والانتماء المشترك لدى المغاربيين عامة والمغاربة خاصة، لأنهما لغتان قوميتان، تشكلان الوجه اللسني لنفس الأرض التي ينتمي إليها سكان شمال إفريقيا، كما سبق القول.

أما العربية، كما الفرنسية، فقد تكون لغة كل شيء، أي لغة علم ودين وحضارة واقتصاد وثقافة... لكنها لن تكون لغة الوحدة، لأنها ليست لغة قومية بالنسبة للشعب المغربي، أي أنها، كالفرنسية كذلك، ليست لغة الأرض. أما التواصل الكتابي بها بعد تعلّمها في المدرسة، فلن يغيّر شيئا من وضعها كلغة مدرسية وليست قومية، تماما مثل الفرنسية التي يتواصل بها المغاربة دون أن تكون لغتهم القومية.

(16 ـ 02 ـ 2015)

****

لماذا ليست العربية ضرورية لكفاءة المسؤولين الحكوميين؟

قد لا يوجد بلد تُسند فيه مسؤولية حكومية لمن لا يتقن اللغة الرسمية لذلك البلد، لأن عدم إتقانها يعني، بكل بساطة، نقصا في كفاءة ذلك المسؤول، وهو ما يجعله غير جدير بالتعيين في المنصب المعني. ولهذا لا يعقل ولا يُتصور مثلا أن وزيرا ألمانيا أو فرنسيا أو روسيا أو بريطانيا أو إيرانيا أو تركيا، لا يتقن الألمانية أو الفرنسية أو الروسية أو الإنجليزية أو الفارسية أو التركية.

لكن هذه الظاهرة، في المغرب، ليست غائبة ومنعدمة. وإذا كان بعض المغاربة قد اكتشفوها مستغربين بمناسبة اعتراف وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، السيد رشيد بلمختار، في فبراير 2015، للقناة "فرانس 24" بأنه لا يعرف اللغة العربية، فإن الظاهرة ليست جديدة ولا غريبة ولا شاذة، بل هي شيء معروف ومألوف وجارٍ به العمل في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم.

كيف يُعيّن وزير في الحكومة، وبمنصب كبير، وهو لا يتقن اللغة الرسمية التي هي العربية؟ لأن عدم إتقان مسؤول حكومي للغة بلده الرسمية من غير العربية، كما في فرنسا مثلا أو روسيا أو إيران أو تركيا أو البرتغال أو النرويج أو اليابان أو كوريا، يعني نقصا في كفاءته ومستواه، كما سبقت الإشارة، وهو ما يبرر عدم إسناد أية مسؤولية له باعتباره غير مؤهل لها. أما عدم إتقان العربية من طرف مسؤول حكومي، فلا يعني ذلك إطلاقا أنه ناقص في الكفاءة التي يتطلّبها منصبه، أو أنه غير مؤهل لشغل ذلك المنصب، أو أن مستواه العلمي ضعيف ومحدود، كما هو الحال عندما يتعلق الأمر بعدم إتقان اللغات الرسمية الأخرى. والدليل على استقلال الكفاءة عن إتقان اللغة العربية، هو نموذج الوزير السيد رشيد بلمختار، الذي هو واحد من خيرة الوزراء على مستوى تكوينه المعرفي ومستواه العلمي، كما تشهد على ذلك الشواهد العليا التي يحملها في تخصصات علمية دقيقة. وقبله كذلك، كان الراحل إدريس البصري الذي لم يكن يعرف النطق بكلمة واحدة من العربية. بل حتى دارجته كانت لا تختلف عن دارجة الأميين البدويين. ومع ذلك لم يمنعه جهله بالعربية أن يكون وزير الوزراء بالمغرب لمدة عشرين سنة، ممارسا لعمله بكفاءة عالية، بفضل تمكّنه الجيد من العلوم القانونية التي درسها بغير اللغة العربية طبعا.

ماذا يعني هذا الاستقلال لمستوى الكفاءة عن مستوى إتقان العربية؟ يعني أن حضور هذه اللغة كغيابها، وأن معرفتها كجهلها، وأن وجودها كعدمها، ما دام ليس لها أدنى تأثير

على مستوى الكفاءة المطلوبة في مسؤول حكومي ما، كما يجسّد ذلك العديد من الوزراء الذين يجهلون العربية جهلا تاما، لكن ذلك لا ينتقص شيئا من كفاءتهم ومستواهم العلمي والمعرفي. فهي إذن لغة لا تصلح لشيء، ما دامت ليست صالحة لاكتساب الكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية، كما تفعل غيرها من اللغات. وقد برهن التعريبيون أنها لا تصلح إلا للاستعمال الإيديولوجي، الذي لا يفيد تقدم البلاد ولا تنميتها ولا تطورها.

وحتى نقدّر ونقيس مدى أهمية وضرورة وحيوية كل واحدة من اللغات المستعملة في المغرب، نسوق المثال التالي للمفكر الفرنسي "سان سيمون" – (Saint – Simon 1760 (1825، والذي جاء به قصد إبراز الدور الحيوي والضروري للعمال. سأحتفظ بنفس الفكرة، لكن مع تطبيقها على اللغات وليس العمال. لنفترض، كما يقول "سان سيمون"، أن المغاربة وجدوا، ذات صباح، أن العربية قد اختف (ليطمئن التعريبيون، فهذا مجرد مثال خيالي للتوضيح)، ولم يعد أحد يعرف قراءتها ولا كتابتها ولا التحدث بها. فماذا سيتغير بالمغرب؟ قد لا يحضر التلاميذ حصص العربية، وقد لا تباع بعض الجرائد، وقد لا نسمع النشرة الخبرية بالفصحى، وقد لا نستمع لخطبة الجمعة بشكلها المعهود، وقد تختفي خطابات التحريض والتكفير... أمور عديدة قد تتغير، لكن لن يكون لذلك تأثير كبير على سير الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الخصوص، إذ الأسواق تستمر في معاملاتها، والأبناك تواصل نشاطها العادي، والمستشفيات تقوم باستقبال وعلاج المرضى، والإدارات تنجز الشواهد الإدارية بالفرنسية... بل حتى أداء الفرائض الدينية لن يطرأ عليه تغيير كبير، كأن يختفي أو يتوقف. والدليل على أن هذا الأداء سيستمر بدون عربية هو أن جداتنا وأمهاتنا (بالنسبة لأبناء جيلي) كن يؤدين الصلوات في أوقاتها ولا يعرفن كلمة واحدة من العربية ولا حتى من الدارجة، باستثناء سورتي الفاتحة والإخلاص اللتين كنّ يرددنهما أثناء الصلاة، وبشكل ميكانيكي وغير سليم. ولنتذكر أن نسبة الأميين بالمغرب تصل الأربعين في المائة. ومع ذلك فإن هؤلاء الأميين يؤدون فرائضهم الدينية. ولا ننسى أن هناك مليارا ونصفا من المسلمين في العالم لا تعدّ العربية لغة لهم.

ولنفترض الآن أن المغاربة اكتشفوا، ذات صباح، أن الفرنسية قد اختفت من المغرب ولم يعد أحد يعرف قراءتها ولا كتابتها ولا التحدث بها. ماذا سيحدث؟ ستتوقف مصالح حيوية تشتغل بالفرنسية، مثل الداخلية والمالية والخارجية والدفاع والقصر، ولا نجد طبيبا يحرر وصفة لشراء الدواء، ولا مهندسا معماريا ينجز تصميما للبناء... لأن كل هذه الخدمات تتوقف على اللغة الفرنسية. أعرف أن التعريبيين سيعترضون بأن حيوية الفرنسية شيء فرضه الحكام والسياسيون، وهو شيء يمكن أن تعوّضه العربية لو قرر ذلك هؤلاء الحكام

والسياسيون. لكن السؤال هو: لماذا يرفض الحكام والسياسيون، ومن جميع التيارات والأحزاب، ومنذ الاستقلال، أن يجعلوا العربية بديلا للفرنسية؟ الجواب لأن ذلك أمر مستحيل، لأنه قد يؤدي، لو تحقق، إلى موت الدولة نفسها.

لنفترض الآن أن المغاربة اكتشفوا، ذات صباح، أن الأمازيغية والدارجة قد اختفتا، ولم يعد أحد يتقنهما ويتحدث بهما، ولا توجد إلا العربية التي تحتفظ بمكانتها الحالية. فماذا ستكون النتيجة؟ سيصبح المغاربة مثل شعب أبكم لا يتفاهم إلا بالإشارات، وستُشل الحركة التجارية بالأسواق نهائيا، لأن المتعاملين لا يتقنون لغة يستعملونها للتفاهم والبيع والشراء...

هذه الأمثلة الافتراضية تبيّن أن العربية هي اللغة الوحيدة التي تكون أضرارها الناتجة عن غيابها شبه منعدمة، لأنه لا يكون لاختفائها أي تأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمغرب، لأن وجودها كعدمها ومعرفتها كجهلها كما سبقت الإشارة.

ومع ذلك فإن "الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية"، سارع كعادته، بمجرد انتشار خبر رفض السيد بلمختار التحدث بالعربية التي يجهلها، إلى مهاجمة الوزير، واصفا جهله للعربية «بالسابقة الخطيرة والصادمة»، و«مسّا خطيرا بهوية البلاد وتهديدا للأمن اللغوي والتربيوي للمغاربة، وإهانة للنصوص القانونية والرسمية المؤكدة على رسمية اللغة العربية»، مطالبا بإقالته، مع تصريح السيد فؤاد بوعلي، رئيس "الائتلاف"، «أنّ الأمر قد لا يتوقف عند الإقالة، بل قد يصل إلى المحاسبة»، لأن الوزير برفْضه الحديث باللغة العربية «لم يرتكب خطأ مهنيا فحسب، بلْ جريمة في حقّ الوطن وهويّته»، ذلك أن موقفه «يعني احتقاره لها (يعني العربية) ولتوافقات المغاربة حوْلها ولوجوده في حكومة التزمت بحماية اللغة العربية»، مضيفا أن اللغة العربية «ليست اختيارا ذاتيا، بل لغة رسمية ودستورية وتعبيرا عن هوية الوطن ووجوده». ودعا "الائتلاف" رئيس الحكومة ووزراءه «إلى احترام رموز الهوية الوطنية واستعمال اللغة العربية في اللقاءات الوطنية والدولية» (انظر الخبر على رابط "هسبريس": http://www.hespress.com/societe/256258.html.

اعتبار رفض الوزير التحدث بالعربية «مسّا خطيرا بهوية البلاد وتهديدا للأمن اللغوي والتربوي للمغاربة»، والمطالبة بإقالته، وحتى محاسبته، هو تدشين لإرهاب لغوي جديد، يعزل ويحاسب المسؤولين ليس لأنهم اختلسوا مالا عاما، بل لأنهم لا يعرفون التحدث بالعربية.

لكن لماذا يتوقف "الائتلاف" في منتصف الطريق، ولا يستطيع أن يذهب بمنطقه حتى النهاية، فيطالب بإقالة ومحاسبة رئيس الحكومة، السيد بنكريان، الذي لا يعرف، مثل السيد بلمختار، التحدث بالعربية، وفي ذلك "مس خطير بهوية البلاد وتهديد للأمن اللغوي والتربوي للمغاربة"؟ فمن الأكثر تهديدا للأمن اللغوي والأحق بالتالي بالإقالة والمحاسبة؟ أليس رئيس الحكومة السيد بنكيران، قبل الوزير السيد بلمختار؟ فإذا كان السيد رئيس الحكومة لا يتقن التحدث بالعربية، فكيف نلوم من يعمل تحت إمرته على عدم إتقانه لهذه اللغة؟ ولماذا لم يطالب "الائتلاف" بإقالة ومحاسبة الوزراء الذين لا يتقنون التحدث بالأمازيغية، التي هي أيضا لغة رسمية، مما يشكّل "إهانة للنصوص القانونية والرسمية المؤكدة على رسمية اللغة الأمازيغية"؟ أما أن الدستور لا يهم أصحاب "الائتلاف" إلا عندما يتعلق الأمر بالعربية؟

ثم إذا كان جهل السيد بلمختار التحدث بالعربية مدعاة لإقالته، فيجب منطقيا إقالة أغلبية الموظفين بالمغرب، وإغلاق المستشفيات والأبناك وجميع المؤسسات التي لا يستعمل المسؤولون فيها العربية في الحديث والتواصل. وهو ما سيعني شللا لمرافق الدولة تتعطل معه كل المصالح والخدمات. وهذا هو التهديد الحقيقي لأمن المغرب والمغاربة.

من جهة أخرى، وكما سبق أن لاحظنا، السيد بلمختار حاصل على شواهد علمية عليا. ولا أحد يشكك في كفاءته ومستواه العلمي والفكري. فهل من يكون بمثل هذا المستوى العلمي والفكري يشكل تهديدا للأمن اللغوي والتربوي للمغاربة؟ فما يهدد المغاربة، والثلاثون سنة الماضية شاهدة على ذلك، هو التعريب الذي لم يجنوا منه سوى التخلف والتطرف. وهو الذي يشكّل «مسّا خطيرا بهوية البلاد»، لأنه ينشر المسخ الهوياتي والتحول الجنسي للمغاربة، وذلك بإقناعهم أنهم من جنس عربي وليسوا من جنس أمازيغي إفريقي. فهؤلاء التعريبيون هم الأحق بالمحاسبة القضائية لارتكابهم جريمة في حق الشعب المغربي، الذي جعلوا منه شعبا نغلا بلا أصل ولا هوية، كأنه بلا أرض ولا موطن.

أما بالنسبة للسيد بلمختار، فلا شك أن كل مغربي يتمنى أن يصل أبناؤه إلى المستوى العلمي الذي وصل إليه. ومن يتمنى ذلك لأبنائه لن يتردد في أن يختار لهم نفس المناهج والمضامين واللغات التي درس بها السيد بلمختار. وإذا عرفنا أنه لم يدرس بالعربية ولا يعرفها ولا يتقنها، فالنتيجة إذن أن من يحب الخير لأبنائه، ويتمنى لهم أن يصلوا إلى نفس المستوى العلمي الذي وصل إليه السيد بلمختار، لن يختار لهم العربية كلغة للتدريس، وإلا فلا يمكنهم أن يكونوا مثل السيد بلمختار في تكوينهم العلمي.

وكما أن الآباء يتمنون أن يتخرج أبناؤهم بنفس المستوى العلمي للسيد بلمختار، مع ما يعني ذلك من تفضيلهم للغات الأجنبية كلغات لتعليم وتكوين أبنائهم بدل العربية، فكذلك الوطنيون الحقيقيون، الغيورون على الوطن وعلى مستقبله، يتمنون أن ينال أبناؤه تعليما مفيدا وجيدا، وبلغة مفيدة وجيدة، مثل التعليم الذي تلقاه السيد بلمختار وأوصله إلى أعلى الدرجات العلمية. هؤلاء الغيورون على الوطن سيختارون إذن لأبنائهم نفس اللغات التي أوصلت السيد بلمختار إلى ما وصل إليه من مستوى علمي رفيع. وهنا تشكّل العربية، لأنها لا تسمح بوصول المغاربة إلى مثل هذا المستوى العلمي، تهديدا حقيقيا لأمنهم العلمي والفكري، ولتنميتهم الاقتصادية والثقافية.

أما إذا كانت العربية لغة اختارها الشعب المغربي وارتضاها كلغة للتدريس والتكوين، كما يردد التعريبيون دائما، فأنا أتحداهم بالاحتكام إلى استفتاء تجريبي لاختبار مدى اختيار المغاربة للعربية كلغة لتعليم وتكوين أبنائهم. يكفي، لإنجاز هذا الاستفتاء/الاختبار، أن تصدر وزارة التربية الوطنية مذكرة تأمر فيها بتقسيم كل مدرسة إلى جناحين: جناح يجري فيه التدريس والتكوين بالعربية، وجناح يجري فيه نفس التدريس والتكوين بالفرنسية أو لغة أجنبية أخرى مثل الإنجليزية أو الإسبانية. ثم نترك للآباء حرية تسجيل أبنائهم في جناح العربية أو جناح اللغات الأجنبية. وبناء على عدد التلاميذ المسجلين في كل من الجناحين، سنرى هل سيستمر "الائتلاف" في الكذب على المغاربة بتكرار أن العربية "اختيار شعبي" ارتضاها الشعب كلغة للتدريس والتكوين.

رغم أن السيد بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب المصباح، لا يتقن هو أيضا العربية ولا يتحدث بها، ويكتفي باستعمال الدارجة في اجتماعاته الحكومية الرسمية، إلا أنه هاجم، بمناسبة ندوة داخلية نظمتها الأمانة العامة لحزبه يوم 14 فبراير 2015، المطالبين باعتماد الدارجة كلغة مدرسية، مؤكدا أن في ذلك «استهدافا للدولة وللعرش»، «لأن أسس الدولة هي الإسلام والعربية والعرش»، و«لأن من مرتكزات الدولة والاستقرار والعرش اللغة العربية» ("أخبار اليوم" بتاريخ 23 فبراير 2015).

لو كانت العربية، كما يقول السيد بنكيران، أحد أسس الدولة والاستقرار بالمغرب، لانهارت هذه الدولة ولاختلّ هذا الاستقرار بمجرد أن يكون أحد كبار مسؤولي هذه الدولة، وهو السيد بنكيران رئيس الحكومة، غير متقن للعربية ولا متحدث بها. فهنا نلاحظ غيابا لأحد أسس الدولة والاستقرار، والذي هو العربية، دون أن يترتب عن هذا الغياب تفسّخ للدولة ولا اضطراب في استقرار المغرب. وهو ما يعني أن العربية ليست أبدا أحد الأسس التي تقوم عليها الدولة بالمغرب. ونعرف اليوم، من خلال اعتراف السيد بلمختار، أن العديد من الوزراء، وهم

عنصر أساسي في الدولة، لا يعرفون العربية ولا يتقنونها ولا يستعملونها، ومع ذلك فالدولة بألف خير.

أما العرش فلم يسبق أن حمته العربية، بل حمته الفرنسية التي لا تزال هي لغة القصر، كما أنها لغة كل المصالح الحيوية بالمغرب. ولم يسبق أن سمعنا الملك محمدا السادس يتحدث العربية، بل يقرأها فقط. وحتى إذا استنتجنا من ذلك أنه، مثل السيد بكيران والسيد بلمختار، لا يعرف التحدث بالعربية، فذلك لم يمنعه أن يكون ملكا عظيما، قادرا ومقتدرا يسيّر شؤون البلاد بحكمة ومهارة وكفاءة عالية، بفضل اللغات الأجنبية التي تعلمها ودرس بها. والسيد بنكيران يعرف أن الذي أنقذ الجامعة من تعريب العلوم هو الراحل الحسن الثاني، الذي كان مقتنعا أن التعريب كاد أن يؤدي بالمغرب إلى "السكتة القلبية" التي تحدث عنها في إحدى خطبه. ولولا ضغوط التيارات القومية المغربية التي كانت قوية في السبعينيات والثمانينيات، لرفض الحسن الثاني تعريب العلوم في الابتدائي والثانوي. إذن رفض التعريب لا يستهدف العرش لأن هذا الأخير يحميه الشعب وليس العربية المفترى عنها. ويبدو أن التعريبيين، بعد أن كانوا يستعملون الدين لتسويغ سياسة التعريب بالقول إن العربية لغة القرآن، هاهم يقولون إن العربية لغة العرش، مع أن لا أحد يتحدثها بالقصر الملكي عكس الفرنسية.

عادة ما يتهم التعريبيون المناهضين لسياسة التعريب الإجرامية بأنهم فرانكفونيون يجهلون العربية التي لا يعرفون عنها شيئا. وهذا لا يصدق طبعا على حالتي، أنا الذي أناهض نفس السياسة التعريبية. فأنا لست فرانكوفونيا، لأنني لم أكن من النخبة المحظوظة حتى أحظى بهذا الشرف، كما أنني أجيد اللغة العربية أفضل من التعريبيين أنفسهم ومن ملايين العرب الحقيقيين. ولست كذلك بصدد الدفاع عن السيد بلمختار لأنه قد يكون"متعاطفا" مع الأمازيغية التي أدافع عنها. بل إن أحد منجزات هذا الوزير هو أنه "دفن" مشروع تدريس الأمازيغية، وصرّح داخل البرلمان أن "وضعها غامض" وأن دسرتها لا علاقة لها بتدريسها. فموقفه يُصنّف إذن ضمن المواقف الأمازيغوفوبية حسب الحركة الأمازيغية.

الغاية من هذا التنبيه هو سد الطريق على "نظرية المؤامرة" التي قد يُقرأ بها هذا الموضوع، وخصوصا أن التعريبيين يصعب عليهم التفكير من خارج هذه النظرية.

(27 ـ 02 ـ 2015)

*****

"يوطوبيا" التعريبيين في المغرب

إذا كانت "اليوطوبيا" Utopie والإيديولوجيا تشتركان في كونهما تطلّعا نحو شيء مثالي وأفضل لا يوجد بعدُ، فإنهما تختلفان في أن ما هو مجرد إيديولوجيا قد يتحقق ويصبح واقعا، في حين أن "اليوطوبيا" هي ما لا ـ ولن ـ يوجد أبدا. وهذا المدلول الاصطلاحي للفظ "اليوطوبيا" يطابق معناه اللغوي اليوناني الذي يعني "ما لا يوجد في أي مكان".

لماذا استحضار هذا التمييز بين الإيديولوجيا و"اليوطوبيا"؟ لتبيان أن الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية تتعامل مع هذه اللغة، كما يظهر ذلك في بلاغها الأخير (16 يونيو 2015 ـ انظر التفاصيل على رابط" هسبريس": http://www.hespress.com/societe/266904.html)، كـ"يوطوبيا"، أي كشيء لن يوجد أبدا، أي كعدم محض. ويتجلى هذا التعامل "اليوطوبي" للجمعية مع اللغة العربية في "دعوتها كافة المغاربة إلى الاستخدام الشفهي للغة الضاد في معاملاتهم اليومية"، مطالبة «جميع المتمسكين باللغة العربية الفصيحة والمتمكنين منها والمدافعين عنها والعاشقين لها أينما كانوا، بالمغرب وخارجه.. أن يستعملوها شفهيا بالخصوص في معاملاتهم اليومية وفي جميع المواقف».

لماذا نعتبر هذه الدعوة "يوطوبيا" حقيقية، أي كعدم حقيقي لن يتحقق له الوجود أبدا ومطلقا؟

لأنه من المستحيل، استحالة مطلقة، أن تصبح العربية يوما ما لغة التخاطب والمعاملات اليومية، مثلما يستحيل، استحالة مطلقة كذلك، أن تصبح اللغة اللاتينية يوما ما لغة التخاطب والمعاملات اليومية. إن التعامل مع اللغة العربية كـ"يوطوبيا" خيالية مبتورة الصلة بالواقع، هو ما يسيء إلى هذه اللغة، ويجعلها حقا لغة متخلفة عن العصر والواقع، لأن عصرها وواقعها "يوطوبيان" وغير موجودَيْن، ولا علاقة لهما بالعصر والواقع الحقيقيَيْن والموجودَيْن. فجمعية حماية اللغة العربية، وكل التعريبيين الذين تنوب عنهم وتنطق باسمهم، نقلت العربية من المستوى الإيديولوجي، الذي تمثّله سياسة التعريب، إلى المستوى "اليوطوبي"، أي نقلتها من مستوى الممكن إلى مستوى المستحيل والمنعدم. إنه في الحقيقة اعتراف أن العربية هي لغة العدم، لغة ما لا يوجد ولا يحيا، لأن التعامل اليومي بها، وفي جميع المواقف، هو شيء ينتمي إلى العدم والغياب المطلق.

ينطلق التعريبيون من تصور تبسيطي وميكانيكي ساذج، مؤداه أن العربية لا تستعمل في المعاملات اليومية لأن الكثيرين لم يتعلّموها ويجهلون بالتالي الحديث بها. لكن المثقفين، الذين يتقنونها، بإمكانهم استعمالها في ما بينهم كلغة تخاطب. ولهذا تتساءل جمعية حماية العربية في بلاغها: «فما المانع من التحدث بها في الحياة العامة وما يمنع المثقفين بها من استعمالها في التخاطب اليومي؟»، مضيفة أن حملتها للدفاع عن استعمال العربية «لا بد أن يقوم بها المثقفون باللغة العربية الفصيحة فيما بينهم أولا وألا يكتفوا بالقول بأنهم يدافعون عنها دون استعمالها اليومي وأن عليهم أن يكونوا القدوة في هذا المجال». هكذا يتعامى التعريبيون ولا يدركون، تحت تخدير الـ"يوطيوبيا"، "أن اللغة العربية لم تعد لغة تخاطب وتداول في الحياة اليومية، ليس فقط لأن تعلّمها يحتاج إلى مدرسة، وإنما لأنها فقدت هذه القدرة والوظيفة أصلا حتى بالنسبة لمن تعلّموها في المدرسة، وأصبحوا متمكنين منها ومتضلعين فيها. فصحفيان أو كاتبان بالعربية، مثلا، أو أستاذان متخصصان فيها، لا يمكن لهما أن يتخاطبا بالعربية في الشارع أو المحكمة أو السوق أو المقهى أو البنك...، رغم أنهما يتقنانها ويجيدان التخاطب بها. وذلك ليس فقط في هذه الأماكن العامة حيث يتخوف المتخاطبان بالعربية من إثارتهما لفضول وسخرية الآخرين، بل حتى عندما لا يراهما ولا يسمعهما أحد مثل التواصل فيما بينهما عبر الهاتف، ومع ذلك فإنهما لا يستعملان العربية فيما بينهما رغم إتقانهما لها. لماذا؟ لأن التخاطب بالعربية الفصحى، بعد أن فقدت هذه القدرة والوظيفة، أصبح يبدو شيئا نشازا وغريبا، غير لائق وغير مناسب، يصدم الحس السليم لما فيه من تصنّع وخروج عن المألوف.

فحتى يكون الحديث بالعربية مقبولا ومستساغا، ينبغي أن يحصل ذلك في وضعيات وسياقات استثنائية، محدودة ومعدودة، وبطقوس خاصة معروفة، كما في الندوات والمحاضرات، أو نشرة أخبار متلفزة، أو خطبة جمعة، أو درس في فصل دراسي، أو كلمة تأبين، أو خطاب ملكي موجه إلى الشعب... في حين أن الذين يتقنون الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الألمانية...، يتخاطبون بهذه اللغات فيما بينهم بشكل طبيعي وعادي، عبر الهاتف أو في البيت أو المطعم أو السوق أو الجامعة، سواء كانوا من المغاربة الذي درسوا هذه اللغات أو من المستعملين الأصليين لها".

فليست إذن الأمية، ولا الجهل بالعربية، هو ما يمنع الناس من استعمالها في الحياة اليومية، وإنما لأنها، كما قلت، فقدت أصلا، وبصفة نهائية ومطلقة، هذه الوظيفة التي تجعل لغة ما حية حياة حقيقية لأنها تستعمل في الحياة اليومية للمتحدثين بها. فلا التعليم، ولا القرارات السياسية، ولا الحماس الزائد في الدفاع عن العربية، ولا توفر الرغبة والإرادة

لفرضها كلغة المعاملات اليومية، ستجعل منها لغة للتخاطب والتواصل الشفوي، وذلك لسبب بسيط هو أنها، كما سبقت الإشارة، لا تملك أصلا هذه القدرة والوظيفة، وليس لأنها حرمت من استعمالهما. وفاقد السيء، كما هو معلوم، لا يعطيه. أما الإصرار على أن العربية يمكن أن تعود لغة تخاطب في الحياة اليومية، إذا قام المسؤولون السياسيون بواجبهم الدستوري، فهو إصرار على التحليق بعيدا وعاليا في السماوات السبع "لليوطوبيا"، أي الحلم بما لا يمكن أن يوجد أو يتحقق.

وما لا يفهمه ـ ولا يريد فهمه ـ التعريبيون، هو أن هذه الإعاقة الذاتية التي تعاني منها العربية، التي أفقدتها القدرة على أن تكون لغة تخاطب وتداول في الحياة اليومية، تجد مصدرها وسببها في كونها ليست باللغة الأم لأي أحد في الدنيا كلها. ففي العالم كله، لا تستعمل في التخاطب اليومي إلا اللغات التي هي أصلا لغات أم بموطنها الأصلي. وحتى عندما يتعلمها غير الناطقين الأصليين بها، الذين ليست بلغتهم الأم، فإنهم يستطيعون استعمالها في التخاطب لأنها تملك أصلا هذه الوظيفة، مثل تخاطب العديد من المغاربة في ما بينهم بالفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية، التي هي لغات تعلموها، لكنهم لا يتخاطبون في ما بينهم بالعربية حتى عندما يجيدونها أفضل مما يجيدون تلك اللغات الأوروبية.

وهذه هي المشكلة الحقيقية والوحيدة للغة العربية: ليست باللغة الأم لأي كان في العالم، وبالتالي لا يمكنها، وبصفة نهائية ومطلقة، أن تكون لغة تخاطب في الحياة اليومية. وعندما يفرضها التعريبيون كلغة تدريس وتكوين في التعليم، تصبح المشكلة الحقيقية لهذا التعليم هو لغة التدريس التي هي العربية. لماذا؟ لأن لغة معاقة لا يمكن أن تنتج إلا تفكيرا معاقا، نظرا للعلاقة الوطيدة بين اللغة والفكر كوجهين لشيء واحد. فإذا كان تعليمنا معاقا ولا يعطي إلا تكوينا معاقا، فذلك لأن لغته معاقة.

فلولا جنون التعريب، لأمكن التعامل مع العربية بناء على طبيعتها وقدراتها الحقيقية وليس "اليوطوبية"، فتُدرّس كلغة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لوظيفتها الدينية والثقافية والتراثية الهامة، لكن مع التدريس بلغة أخرى موجودة في الأصل كلغة أم وتخاطب. وهذا ما كان عليه الأمر غداة الاستقلال، حيث كانت الفرنسية لغة التدريس والعربية لغة تُدرّس. والنتيجة معروفة: تكوين فكري وعلمي وثقافي جيد للتلميذ، وتمكّن جيد كذلك بالعربية التي كانت تدرّس كلغة وليس كـ"يوطوبيا" نحلم بها لكن لا وجود لها في أي مكان.

وتطالب جمعية حماية العربية، في بلاغها، من عشاق العربية أن يستعملوها شفهيا في معاملاتهم اليومية. من هم العاشقون للعربية؟ عبد ربه، كاتب هذه السطور، هو عاشق

للعربية التي يحبّها ويقرأها يوميا ويكتب بها من حين لآخر. لكن سأجني عليها وأظلمها وأخون عشقي لها إذا حاولت أن أستعملها في التخاطب الشفوي. لأنني سأكون كما لو تعمّدت التشفّي منها بالكشف عن عجزها وقصورها وإعاقتها، مقارنة باللغات الحية التي تستعمل فعلا في الحياة اليومية، لأنها هي في الأصل عاجزة وقاصرة ومعاقة عندما يتعلق الأمر باستعمالها لغة تخاطب، كما سبق شرح ذلك. فالتعريبيون، الذين يطالبون باستعمال العربية في التخاطب الشفوي، يتصرفون كمن يختار معاقا، فاقدا لإحدى رجليه، للمشاركة في مسابقة للعدو الريفي. والنتيجة معروفة: سيكون هو الأخير في ترتيب المتسابقين. هذا ما تؤدي إليه "يوطيوبيا" التعريبيين: فلأنهم يريدون أن يجعلوا من العربية لغة في مستوى اللغات الحية، فإنهم يبرزون قصورها وعجزها وإعاقتها عندما يفرضون عليها أن تقوم بنفس الوظائف التي تقوم بها تلك اللغات، مثل التخاطب الشفوي في الحياة اليومية. وهكذا تحصل على آخر الترتيب مثل المتسابق الذي فقد إحدى رجليه، وهو ما يظهرها كلغة عاجزة ومتخلفة عن اللغات الأخرى.

ويلوم السيد موسى الشامي، رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية، العربَ، الذين يراعون الواقع ولا ينساقون مثله وراء "اليوطيوبيا"، على عدم استعمالهم للعربية حتى في الاجتماعات الرسمية. فهو يقول: «لاحظنا ونحن حاضرون في الملتقى الدولي للغة العربية الأخير بدبي أن عددا من المتدخلين يتحدثون بالعامية المصرية والسورية، وهو في الوقت ذاته يدافعون عن العربية، فانطلقت حملتنا تحمل المثقفين والمدافعين عن لغة الضاد المسؤولية بأن نبدأ من أنفسنا أولا». فرغم أن هؤلاء العرب هو المعنيون، أكثر من المغاربة، بلغتهم العربية، إلا أنهم يفضلون استعمال لهجاتهم، أي لغاتهم الأم. لماذا؟ لأنهم واقعيون وليسوا "يوطوبيين" مثل السيد الشامي. فهم يعرفون أن العربية مكانها هو الكتابة وليس الخطاب الشفوي. ولهذا فهم لا يبدون حماسا زائدا، كما يفعل التعريبيون المغاربة، تجاه العربية التي يفضلون عنها، وبلا أية عقدة أو حرج، الإنجليزية ولهجاتهم العامّية. وهذا ما يفسّر لماذا يحتل المغرب المراتب المتأخرة، في ما يخص التربية والتعليم، مقارنة مع دول المشرق العربي، وضمنها فلسطين، المحتلة والمحاصرة، التي هي متقدمة على المغرب من حيث جودة التعليم. والسبب هو أن المغرب يستعمل لغة معاقة كلغة للتدريس، كما سبقت الإشارة. والنتيجة أن تعليمه معاق ومتخلف.

من بين مشاكل العربية، التي تزيد من إعاقتها وتخلفها، أن المدافعين عنها يستعملون "اليوطوبيا" للذود عنها، وهو ما يجعل منها لغة طوباوية وخيالية، يستحيل أن تتحقق على

أرض الواقع، كما يبرُز ذلك في استحالة استعمالها لغة للتخاطب الشفوي كما يحلم "اليوطوبيون" التعريبيون.

(18 ـ 06 ـ 2015)

*****

مدافع شرس عن العربية يعترف أنها لغة جامدة

في "فيديو" منشور على "اليوتوب" (https://www.youtube.com/watch?v=eF8uEHn8RE0)، يؤكد البرلماني والأستاذ الجامعي السيد المقرئ أبو زيد الإدريسي أن الأوروبيين والأمريكيين شرعوا، وبشكل «سري جدّا جدّا جدّا»، كما كرّر ذلك حرفيا ثلاث مرات، في ترجمة أرشيفهم الوطني، السياسي والعسكري والتاريخي والعلمي والثقافي...، إلى اللغة العربية، جاعلين منها اللغة الرسمية لهذا الأرشيف، بهدف تأمينه والحفاظ عليه كما هو «بعد ستة أو سبعة قرون»، كما جاء في كلامه.

رغم ما يبدو في هذا الكلام من غرابة وخرافة وهُراء وإعلاء نرجسي من شأن اللغة العربية، إلا أنه، مع ذلك، يعبّر عن فكرة صحيحة وفهم صحيح لوظيفة ودور اللغة العربية واللغات الأخرى التي يُترجم ما كتب بها من أرشيف إلى العربية. ولإدراك ذلك وفهمه، ينبغي التغاضي عن الجانب الغريب والخرافي والهُرائي والنرجسي في كلام السيد المقرئ أبي زيد، والتركيز على شرحه للسبب الذي يدفع الدول الغربية إلى ترجمة أرشيفها الوطني إلى اللغة العربية. ما هو هذا السبب؟ لماذا لا تصلح اللغات الأخرى من غير العربية لحفظ الأرشيف؟ ولماذا تكون العربية الأصلح لهذا الحفظ؟

لماذا لا تصلح اللغات الأخرى من غير العربية لحفظ الأرشيف؟

لأن هذه اللغات، التي كُتب بها الأرشيف الحالي لتلك الدول المعنية بترجمة أرشيفها إلى العربية، ستكون، كما يشرح ذلك السيد المقرئ أبو زيد، بعد ستة أو سبعة قرون، قد تغيّرت بصورة كبيرة في قواعدها الصرفية وأدواتها النحوية، كالضمائر وحروف المعاني، وفي معجمها وألفاظها على الخصوص. وهو ما سيجعل الوثائق الحالية، التي تضمّ الأرشيف الحالي، غير مفهومة بعد ستة أو سبعة قرون، أو مفهومة بشكل يحرّف معانيها ويحوّر محتواها، ويعطي بالتالي للوثائق الأرشيفية مضمونا غير مطابق لمضمونها الأصلي الحقيقي، فيكون ذلك بمثابة ضياع للأرشيف الوطني لتلك الدول، إذ ما الفائدة من التوفّر على وثائق الأرشيف إن لم يكن أحد بقادر على فهم مضمونها؟

فلتدارك هذا الضياع، بعد ستة أو سبعة قرون، للأرشيف الوطني الذي يختزن ذاكرة الأمة وتاريخها، وهو الضياع الذي سيؤدّي إليه ضياع معاني الكلمات التي كُتب بها هذا الأرشيف منذ أزيد من ستة أو سبعة قرون، لجأت هذه الدول الغربية إلى ترجمته إلى العربية. لماذا؟ لأن

العربية، كما يشرح الأستاذ المقرئ أبو زيد، وكما سنبيّن لاحقا بأمثلة توضيحية، هي اللغة الوحيدة التي لا تتغير قواعدها الصرفية ولا أدواتها النحوية ولا معاني كلماتها بعد ستة أو سبعة قرون أو أكثر، بل تحافظ على نفس القواعد ونفس الأدوات ونفس المعاني التي تدلّ عليها كلماتها، ودون أن يؤدّي مرور القرون إلى تغيّر في هذه القواعد والأدوات والمعاني.

نلاحظ إذن، كما سبقت الإشارة، أن فكرة ترجمة أرشيف الأوروبيين والأمريكيين إلى اللغة العربية سليمة، وتنبني على فهم سليم لخصائص ووظائف كل من اللغات الأوربية واللغة العربية.

فالقول إنه بعد ستة أو سبعة قرون ستكون اللغات الحالية التي دُوّن بها الأرشيف الأوروبي والأمريكي، مثل الإسبانية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والروسية والإيطالية...، غير مفهومة بسبب تغيّرها وتغيّر معجمها على الخصوص، هو فكرة سليمة وصحيحة ومعروفة ومعترف بها. فإذا كان، مثلا، كل شخص متمكّن اليوم (نحن في سبتمبر 2018) من اللغة الفرنسية، قادرا، بالتالي، أوتوماتيكيا على قراءة وفهم نصوصها المعاصرة، مثل قراءة وفهم أخبار الجرائد الفرنسية، فلا يعني ذلك أنه قادر أيضا على قراءة وفهم نصوص فرنسية قديمة، مثل النص الفرنسي المعروف بـ"ميثاق ستراسبورغ" Les serments de Strasboug، المحرَّر في 842 ميلادية، أو "أنشودة القديسة أولالي" La cantilène de Sainte Eulalie، التي يرجع تاريخها إلى 880 ميلادية ("Séquence de sainte Eulalie", Encyclopédie Universalis)، أو "أغنية رولان" La Chanson de Roland، التي نُظّمت في بداية القرن الثاني عشر ("Chanson de Roland", Encyclopédie Universalis). وعجز هذا المتمكّن من اللغة الفرنسية عن قراءة مثل هذه النصوص المكتوبة بفرنسية قديمة، مرّت عليها أكثر من سبعة قرون (لنبقى في العدد من القرون الذي استشهد به السيد المقرئ أبو زيد)، لا يرجع إلى تضمّنها لألفاظ لم تعد شائعة الاستعمال ولذلك يمكن فهمها بالرجوع إلى معاجم اللغة الفرنسية، وإنما يرجع، فضلا عن قواعدها الصرفية وأدواتها النحوية المختلفة عن قواعد وأدوات الفرنسية الحديثة، إلى أن هذه الالفاظ القديمة والمجهولة الدلالة، انقرضت واختفت ولا وجود لها في القواميس المعروفة للغة الفرنسية. فمثلا نقرأ في "ميثاق ستراسبورغ" كلمات ...Amur, Deo, poblo, fradre، التي تعني بالفرنسية الحديثة: Amour, dieu, peuple, frère (https://fr.wikipedia.org/wiki/Serments_de_Strasbourg#Les_manuscrits)؛ ونقرأ في "أنشودة القديسة أولالي" تعبير وكلمات Elle no'nt eskoltet, manatce, Elle n'écoute pas, menace, preiement, virginitét، التي تعني بالفرنسية الحديثة: prière, virginité (http://w3.restena.lu/cul/BABEL/T_CANTILENE.html)؛ ونقرأ

في "أغنية رولان" كلمات reis, Espaigne, Emperere, muntaigne، التي تعني بالفرنسية الحديثة roi, Espagne, empereur, montagne (https://fr.wikisource.org/wiki/La_Chanson_de_Roland/Joseph_B%C3%A9dier/La_Chanson_de_Roland/Texte). وهي كلها كلمات لا وجود لها في أي من المعاجم المعروفة للغة الفرنسية. وحتى لو فُهمت بعض هذه الكلمات، فإن اختلاف القواعد الصرفية والأدوات النحوية والبنية التركيبية لهذه الفرنسية القديمة عن قواعد وأدوات وتراكيب الفرنسية الحديثة، يجعل فهمها أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. ولهذا لو كانت تكفي الاستعانة بالمعجم لفهم هذه النصوص الفرنسية القديمة، لما كان في قراءتها وفهمها أي مشكل على الإطلاق، ذلك أن أي متمكّن من الفرنسية قد يصادف كلمات لا يفهمها حتى في الفرنسية الحديثة، كفرنسية الجرائد مثلا، حيث يرجع إلى معجم اللغة الفرنسية لمعرفة معنى الكلمات المعنية.

وهذه الأمثلة من اللغة الفرنسية تصدق على اللغات الأوروبية الأخرى مثل الإسبانية والإيطالية والألمانية والإنجليزية... فبالنسبة لهذه الأخيرة، الإنجليزية، من الصعب اليوم على متمكّن من هذه اللغة، التي يقرأ ويفهم بها الجرائد الصادرة باللغة الإنجليزية، أن يقرأ ويفهم نصوص الإنجليزية القديمة (Old English) ، مثل تلك النصوص التي تُعرف بـ"الأحداث الأنحلوساكسونية" Anglo-Saxon Chronicle، والتي كُتبت في القرنين الحادي والثاني عشر (http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Chronique%20anglo-saxonne/fr-fr/)، أو مثل الترجمة إلى الإنجليزية القديمة لذلك الدعاء المسيحي المسمّى "أبونا" Our Father، حيث نقرأ كلمات Fæder, heofonum, nama, willa، التي تعني في الإنجليزية الحديثة Father, heaven, name, will (https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Histoire_de_la_langue_anglaise). فحتى في الحالة التي يمكن أن تتوفّر فيها معاجم لهذه اللغة الإنجليزية القديمة، والتي يمكن أن تشرح معاني هذه الكلمات التي لم تعد معروفة ولا مستعملة في الإنجليزية الحديثة، فإن الاختلاف في القواعد الصرفية والأدوات النحوية والبنية التركيبة لهذا الشكل القديم للغة الإنجليزية عن شكلها الحديث، يجعل فهم هذه النصوص القديمة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، كما قلنا بخصوص الفرنسية القديمة. بل إن الأستاذ المقرئ الإدريسي يذهب أبعد من ذلك ويقول، في نفس الخطاب، وبشيء من المبالغة، إن هناك صعوبة حتى في قراءة وفهم بعض الكلمات في نصوص الطبيب الفرنسي "كلود برنار" Claude Bernard التي كتبها في القرن التاسع عشر، وهي فترة ليست بالقديمة بالنسبة لعمر للغة.

ولنتصوّر أن مثل هذه النصوص، المكتوبة بالفرنسية القديمة والإنجليزية القديمة، هي أرشيف (وهي بالفعل كذلك ولو على مستوى محدود) وطني لفرنسا وبريطانيا وأمريكا. فسيكون ذلك بمثابة ضياع مؤكد لهذا الأرشيف الثمين. هذا ما عرفه وانتبه إليه، حسب منطق الأستاذ المقرئ أبي زيد، المسؤولون بالدول الغربية فبادروا، قبل فوات الأوان، إلى ترجمة أرشيفهم الحالي إلى اللغة العربية قبل أن تصبح لغتهم الحديثة الحالية، بعد ستة أو سبعة قرون، في حكم لغة قديمة لا يقرأها ولا يفهمها أحد.

لماذا تصلح العربية أكثر من غيرها لحفظ الأرشيف؟

أما في ما يتعلق بالعربية، فخلافا لهذه اللغات، التي أشار إليها الأستاذ المقرئ أبو زيد، والتي بينّا ان اختلاف شكلها القديم، الذي كانت عليه قبل أكثر من سبعة قرون، عما هي عليه اليوم، يجعل من الصعب قراءة وفهم نصوصها التي كُتبت في تلك الفترة الماضية (قبل أزيد من سبعة قرون)، فإن الذي هو متمكّن اليوم من اللغة العربية، وقادر بالتالي على قراءة وفهم أخبار الجرائد الصادرة بالعربية، فهو قادر أوتوماتيكيا على قراءة وفهم أقدم النصوص العربية، مثل المعلّقات وخطاب قس بن ساعدة، ناهيك عن نصوص لكتاب قدامى مثل ابن هشام، الطبري، الجاحظ، ابن خلدون، ابن عربي... نعم قد لا يفهم هذا القارئ معاني بعض الكلمات، وهو ما قد يحصل حتى عندما يقرأ النصوص العربية الحديثة مثل النصوص الصحفية. لكن يمكنه الرجوع إلى أي معجم عربي ليحدّد له هذه المعاني. فالفرق، وليس بالصغير، بين اللغة العربية واللغات الغربية التي يقصدها السيد المقرئ أبو زيد، والتي أشرنا إلى أمثلة منها، هو أن هذه اللغات تتغيّر وتتطوّر مع مرور القرون، في معجمها وقواعدها الصرفية وأدواتها النحوية (الضمائر، حروف المعاني...)، وبشكل يجعل الشكل القديم لنفس اللغة مختلفا جذريا عن شكلها الحديث، عكس العربية التي تحتفظ على شكلها الأول والأصلي، معنى ومبنى، صرفا ونحوا، تركيبا ومعجما، مهما مرّ عليها من قرون. ولأن القواعد الصرفية والأدوات النحوية والبنية التركيبة للغة العربية قارة وثابتة لا تتغير، فيكفي الرجوع إلى المعاجم العربية للوقوف على معاني الكلمات غير المفهومة في نص حديث أو قديم. وهكذا تكون العربية لغة ساكنة وثابتة، واللغات الأوروبية متحوّلة ومتغيرة.

إذا كان من الوارد أن ما قلناه عن الفرنسية والإنجليزية، كنموذجين يمكن أن يسريا على العديد من اللغات من غير العربية، قد يثير أسئلة واعتراضات، تجاهلناها حتى على افتراض أن تكون وجيهة، مثل إثارة مسألة الانتقال من اللهجة الشفوية إلى الاستعمال الكتابي للغة ومسألة اللغة الرسمية للدولة، لتفسير الفرق بين الشكل القديم للغة وشكلها الحديث، لأن ما

يهمنا هو مسايرة منطق واستدلال الأستاذ المقرئ أبي زيد حتى نتائجه النهائية التي يفضي إليها، (إذا كان من الوارد) فأن ما قلناه عن العربية من كونها لغة ساكنة وثابتة هو حقيقة لا يمكن دحضها ولا الاعتراض عليها. فقواعدها الصرفية والنحوية وحروفها للربط والمعاني وبنيتها التركيبية، وهي العناصر المشكّلة لروح اللغة، بقيت مطابقة لما كانت عليه منذ أن تشكّلت كلغة عربية في الجاهلية وصدر الإسلام، فضلا عن معجمها الذي بقيت معانيه، هو كذلك، قارة وثابتة حتى وإن اغتنى بألفاظ جديدة. وهذا ما يفسّر، كما سبقت الإشارة، أن أي متمكّن من العربية فهو قادر، اليوم، على قراءة وفهم أقدم نصوصها الجاهلية مع الاستعانة بالمعاجم لفهم معاني الكلمات التي يجهلها. وحقيقة هذا السكون والثبات في العربية واضحة أكثر عندما نرى تلميذا في المستوى الإعدادي يقرأ ويردّد ويفهم نشيد "طلع البدر علينا"، تماما كما كان يردده ويفهمه واضعو هذا النشيد منذ أربعة عشر قرنا ونصف، كأنه مجايل لهم وينتمي إلى عصرهم.

اللغة بين الفناء والخلود:

ماذا يعني هذا الاختلاف بين اللغة العربية وغيرها من اللغات، مثل لغات الدول الأوربية والأمريكية التي يتحدث عنها الأستاذ المقرئ أبو زيد؟

يعني أن هذه اللغات، بما أنها غير ثابتة، وتتحوّل بعد عدة قرون، وتتغيّر قواعدها الصرفية والنحوية والتركيبية والمعجمية بشكل يجعل أصحاب هذه اللغات من المعاصرين لا يفهمون ما كُتب بها في القرون السابقة، (يعني) أنها معرّضة للزوال والفناء حتى لو استمرت تحمل نفس الاسم كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية...، وذلك لأن ما كُتب بها، قبل أزيد من ستة أو سبعة قرون، يصبح في حكم الفاني ما دام لم يعد من الممكن قراءته وفهم مضمونه بعد هذه المدة من القرون، حسب كلام الأستاذ المقرئ أبي زيد. أما العربية، فلأنها ثابتة لا تتغير مهما مرّ على وجودها من قرون، ولا تتبدّل قواعدها ومعاني كلماتها التي احتفظت على نفس دلالاتها الأولى والأصلية، والتي تضمّها معاجم اللغة العربية التي يمكن لأي قارئ لم يفهم معنى كلمة في نص قديم أو جديد، الرجوع إليها ليجد المعنى أمامه جاهزا ومشروحا بنفس الدلالة التي استعملت بها تلك الكلمة للمرة الأولى ولو بعد عشرات القرون، فهي (العربية)، لذلك، وعكس اللغات الأخرى، لغة خالدة لا يلحقها الزوال والفناء.

والنتيجة أن الأرشيف الوطني الذي كُتب بغير العربية الخالدة، أي كُتب باللغات الأخرى الفانية، يصبح هو نفسه معرّضا للفناء. وهذا ما انتبه إليه الغربيون، حسب منطق الأستاذ المقرئ أبي زيد كما سبقت الإشارة، فشرعوا في ترجمة أرشيفهم الوطني إلى اللغة العربية

الخالدة حتى يضمنوا له الخلود، ويجنّبوه الفناء المهدّد للغاتهم في حالة ما إذا احتفظوا عليه مدوّنا بهذه اللغات الفانية.

النتائج المنطقية لمنطق السيد المقرئ أبي زيد:

ما هي النتائج المنطقية التي يؤدي إليها استدلال السيد المقرئ أبي زيد، في ما يتعلق بخصائص ووظائف العربية الخالدة، واللغات الأخرى الفانية؟

النتيجة الأولى هي، رغم ما يبدو في ذلك من مفارقة، أن خاصية الفناء المهدّد لغير العربية من اللغات، مثل اللغات الأوروبية التي ذكرها السيد المقرئ أبو زيد على سبيل المثال، هي ما يجعل هذه اللغات حية وحاضرة ومستعملة في الحياة، تواكب العصر، وتتطور مع مرور السنين، وتتجدد مع الجديد العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي... إنها لغات حية وديناميكية جدا إلى درجة أنها، تمشّيا مع منطق السيد المقرئ أبي زيد، لا تصلح لحفظ الأرشيف، لأنه شيء قار وثابت، في حين أن هذه اللغات حركية ومتجددة باستمرار.

أما النتيجة الثانية فهي، رغم ما يبدو أيضا في ذلك من مفارقة، أن خاصية الخلود التي توصف به العربية هي ما يجعل منها لغة فانية وشبه ميتة، لأنها جامدة لا تتغيّر، ولا تواكب العصر، ولا تتطور مع مرور القرون، ولا تتجدد مع الجديد العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي... ولهذا فقد كان السيد المقرئ أبو زيد محقّا ومصيبا عندما يؤكد أن العربية هي اللغة الوحيدة الأنسب لحفظ الأرشيف، لأنها هي نفسها، كلغة جامدة وآسنة تعيش خارج الزمان ولا تنال منها القرون شيئا، عبارة عن أرشيف لحفظ متلاشيات الماضي. وبالتالي فهي لا تصلح للتعبير عن موضوعات وأشياء الحاضر، بل تصلح فقط للماضي، ولأشياء الماضي، ولما ينتمي إلى الماضي. إنها لغة مَتْحفية ولغة أرشيفية بامتياز، أي لغة الموت والفناء على اعتبار أن الأرشيف يتشكّل من معطيات "فانية" و"ميتة"، لم تعد صالحة للاستعمال في الحاضر، وإنما يُحتفظ عليها فقط لقيمتها التاريخية كما يحتفظ الإنسان على ذكرى أجداده الميتين. ولهذا فإن إكرامها يقتضي تركها تقوم بوظيفتها كمتحف لغوي، تختصّ في حفظ كل ما هو "ميت" من أرشيف وتراث وكل ما ينتسب إلى الماضي، وعدم إقحامها في ما هو جديد وعصري، وينتمي إلى الحاضر.

أما النتيجة الثالثة، المكمّلة للنتيجة السابقة، فهي، رغم ما يبدو أيضا في ذلك من مفارقة، أن اللغة المهدّدة بالفناء، ليست تلك التي تتغيّر وتواكب العصر وتتطور مع مرور السنين، وتتجدد مع الجديد العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي حتى أنها لا تصلح لحفظ الأرشيف الذي يجب أن يبقى ثابتا في مضمونه، بل هي العربية التي هي لغة جامدة وثابتة

ومحنّطة، لا تتغير ولا تتطور، حتى أنها الأصلح من بين كل اللغات، كما يعترف السيد المقرئ أبو زيد، لحفظ الأرشيف الذي هو أصلا معطيات يجب أن تبقى ثابتة لا يطالها تغيير ولا تحوير. أليس فناء اللغة هو توقّفها عن التغيّر والتطور والتجدّد، وبقاؤها نسخة مطابقة لما كانت عليه منذ قرون خلت؟

وقد عجبت، وأنا أستمع إلى كلام الأستاذ المقرئ أبي زيد، كيف أنه توصّل، وهو المدافع الشرس عن العربية، إلى ما أقوله وأكرّره من أن العربية لغة نصف ميتة أو نصف حية، لأنها تعيش بالكتابة فقط بعد أن فقدت وظيفة الحياة الأولى للغة، والتي هي الاستعمال الشفوي في الحياة. وقد توصّل، عبر سلوكه طريقا آخر واعتماده استدلالا مختلفا، إلى نفس الخلاصة عندما بيّن أن العربية هي اللغة الأنسب لحفظ الأرشيف، ليكون دورها شبيها بدور المتاحف، المتمثّل في الاحتفاظ على أدوات ومنتوجات تراثية تعبّر عن مراحل تاريخية قديمة.

لغة الأرشيف ولغة التدريس:

ما كان ليهمّنا أن تكون العربية لغة أرشيف وتراث، ولغة محنّطة تبقى مطابقة لما كانت عليه منذ خمسة عشر قرنا، لو أنها ليست مفروضة كلغة للتدريس. فما تأثير وظيفتها الأرشيفية والمتحفية على وظيفتها التعليمية والتدريسية، وما العلاقة بين الاثنتين؟

لقد رأينا أنه من الصعب على متقن للغة الفرنسية أو الإنجليزية أن يقرأ، اليوم، ويفهم الفرنسية أو الإنجليزية اللتيْن كُتبت بهما نصوص في القرن الثاني عشر. لماذا؟ لأن اللغة التي تعلّمها، كالفرنسية أو الإنجليزية، في نهاية القرن العشرين أو في بداية القرن الواحد والعشرين، تعبّر عن أفكار وتفكير هذا العصر، خلافا للغة القرن الثاني عشر التي هي مرآة لأفكار وتفكير ذلك العصر، الذي لم يعد موجودا. وبما أن العربية ذات طبيعة أرشيفية ومتحفية، ولغة جامدة وراكدة لا تتغير ولا تتطور منذ أن تشكّلت في الجاهلية والقرن الأول من الإسلام، مما يجعل من يتقنها في القرن الواحد والعشرين يستطيع قراءة وفهم نصوص تنتمي إلى الحقبة الجاهلية كالمعلقات مثلا، فإن استعمالها لغة للتدريس والتكوين، معناه، نظرا للعلاقة الوطيدة بين اللغة والفكر، أننا سنجعل التلميذ يفكّر كما كان يفكّر القدامى في الحقبة الجاهلية وصدر الإسلام، حسب واقعهم وظروفهم وحاجياتهم. وينتج عن ذلك، بسبب أن عربية اليوم هي نسخة مطابقة لما كانت عليه منذ القرون الماضية، بل منذ الجاهلية، مما يؤهلها أن تصلح أكثر من غيرها لحفظ الأرشيف، كما يؤكد الأستاذ المقرئ أبو زيد، (ينتج عن ذلك) أن من يتلقّى تكوينا باللغة العربية في القرن الواحد والعشرين، سيتلقّى تكوينا في التفكير بعقلية القرون الماضية، أي بعقلية الأرشيف التي تتفوق فيها العربية على

غيرها من اللغات باعتراف الأستاذ المقرئ أبي زيد، كما سبقت الإشارة. وهذا ما يفسّر أن التعليم في المغرب متخلّف، لا يواكب العصر ولا يساير التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، لأنه محكوم بذهنية المتحف والأرشيف والتراث والسلف، بسبب لغة التدريس التي هي أصلا لغة أرشيفية وتراثية ومتحفية وسلفية، كما سبق أن شرحنا. ولهذا تغيب على مناهج تعليمنا روح الإبداع والابتكار، وتنمية القدرة على مواجهة المشاكل وحلها، وتغلب عليها طريقة الحفظ والاستظهار التي تفرضها طبيعة اللغة العربية التي هي لغة أرشيفية، أي لغة حفظ وتخزين. فهذه اللغة، التي هي نسخة مطابقة لما كانت عليه منذ خمسة عشر قرنا، هي التي تتحكّم في أهداف التعليم التي جعلتها تدور حول تكوين إنسان يفكّر كما كان يفكّر من عاشوا قبله بقرون طويلة، وليس تكوين إنسان ذي تفكير عصري، تُكسبه المدرسة كفاءات ومهارات وعلوما ومعارف. ولهذا لا يمكن لتعليمنا أن يتقدّم ويكون ومفيدا ومنتجا وعصريا يساير المستجدّات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، إلا إذا كانت لغة التدريس مرتبطة بعصرها، تساير المستجدّات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، متحرّرة من لعب دور حافظة للأرشيف والتراث. وهذه اللغة لا يمكن أن تكون هي العربية للأسباب التي تكلّم عنها الأستاذ المقرئ أبو زيد، والمتجلّية في كونها لغة أرشيفية ومتحفية وتراثية، لأنها جامدة وساكنة وآسنة لا تتطوّر ولا تتغيّر. وهنا يجدر تكرار التوضيح أن العربية ليست مشكلا إلا عندما تُستعمل كلغة للتدريس والتكوين. أما أن تُدرّس كلغة، فهذا ليس أنه لا يطرح أي مشكل، بل هو مطلوب لمكانتها الدينية ووظيفتها الأرشيفية كلغة حافظة للتراث.

(25 ـ 09 ـ 2018)

*****

لِمَ التدريس بالعربية إن لم يكن ذلك شرطا للدين ولا للهوية ولا للعلم؟

أوضّح، بداية، أنني أناقش في هذا الموضوع، حصرا وقصدا، مسألة اعتماد العربية لغة أساسية للتدريس. أما تدريسها كلغة يتعلّمها المغاربة لمكانتها الدينية والتراثية والثقافية، فهذا شيء لا خلاف فيه ولا نقاش حوله. ولا أعتقد أن هناك من المغاربة من يدعو إلى الاستغناء النهائي عن العربية بالإلغاء النهائي لتدريسها. فما يؤطّر إذن هذا النقاش هو الفرق، على مستوى الوظيفة والغاية، بين لغة التدريس ولغة تُدرّس. كما أن هذا النقاش لا يتطرّق لسياسة التعريب، التي لا علاقة لها بالعربية ولا بلغة التدريس، وإنما هي سياسة عنصرية ترمي إلى التحويل الجنسي للمغاربة من جنسهم الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي.

من حسنات النقاش الذي أثاره استعمال كلمات من الدارجة في نص لكتاب مدرسي للتعليم الابتدائي لهذا الموسم الدراسي (2018 ـ 2019)، أنه طرح من جديد إشكالية لغة التدريس. حقيقة لقد ظل النقاش حول هذه المسألة مفتوحا منذ تعريب التعليم في جانبه اللغوي. وقد كان هذا النقاش ينطلق، لدى التعريبيين، من مواقف إيديولوجية جاهزة تدافع عن التدريس بالعربية باعتبارها، أولا، لغة ضرورية للإسلام لكونها لغة القرآن، ولغة الهوية ثانيا، وثالثا لغة مؤهلة للتكوين المعرفي للتلميذ في مختلف مجالات العلم والفكر والثقافة... لنناقش هذه العلاقة الثلاثية، التي تربط العربية بالإسلام وبالهوية وبالتكوين المعرفي، والتي يستند إليها التعريبيون في دفاعهم عن استعمالها كلغة أولى وأساسية للتدريس.

هل التدريس بالعربية شرط لصحّة الإسلام؟

رغم أن هذا السؤال ما كان يجب أن يُطرح أصلا، لأن الجواب بالنفي بديهي ومعروف. لكن بما أن السلاح الأول الذي يُشهره التعريبيون في وجه من يدعو إلى اعتماد غير العربية كلغة أساسية للتدريس، هو القول بأن العربية لغة القرآن، قاصدين بذلك أنها لغة ضرورية للإسلام، فإن طرح هذا السؤال يبدو وجيها لرفع كل لبس أو سوء فهم بخصوص علاقة العربية كلغة أساسية للتدريس بالدين الإسلامي.

ـ توجد دول إسلامية غير عربية بمليار ونصف مسلم غير عربي، فيها دول تدرّس العربية كلغة ثانوية، ولا توجد ضمنها دولة مسلمة واحدة تستعمل العربية كلغة أساسية للتدريس.

فهل هذه الأعداد الهائلة من المسلمين العجم، الذين لا يعتمدون العربية كلغة أساسية للتدريس، هم أقل إسلاما من الأقلية العربية التي تستعمل عربيتها لغة أساسية للتدريس؟

ـ توجد في المغرب نسبة عالية من الأميين تفوق 30 في المائة. هؤلاء لا يعرفون قراءة ولا كتابة العربية. فهل إسلامهم ناقص وغير مقبول؟ وهل صلاتهم مرفوضة وصيامهم مردود لأنهم لا يتقنون العربية المدرسية؟

ـ هل كان أجدادنا غير المتعلمين، الناطقون منهم بالدارجة أو بالأمازيغية، في فترة ما قبل الحماية الفرنسية، غير مسلمين لأنهم كانوا يتمتمون في صلواتهم بكلمات غير مفهومة من سور القرآن لعدم معرفتهم بالعربية المدرسية الفصيحة؟

ـ هل كان إسلام المغاربة ناقصا عندما لم تكن العربية لغة التدريس الأساسية منذ الاستقلال حتى ثمانينيات القرن الماضي؟

نريد، بهذه الأسئلة، تبيان أن التحجّج بكون العربية لغة القرآن لفرضها كلغة أساسية للتدريس، هو موقف، في حالة ما إذا كان صادرا عن حسن نية، عامّي يردّده الأميون وغير المتعلمين، ضحايا ثقافة الجهل المقدّس الواسعة الانتشار. أما عندما يكون، وهذا هو الغالب، صادرا عن نفاق وسوء نية وحسابات سياسوية، فهو ابتزاز خسيس وماكر يخيّر أصحابُه المغاربة بين قبول العربية كلغة أساسية للتدريس أو أن دينهم في خطر، مستغلين ما دُجّن عليه المغاربة من ربط بين العربية والإسلام.

نلاحظ إذن أن تبرير اعتماد العربية لغة للتدريس استنادا إلى الدين، ليس فقط حجة واهية ومتهافتة، بل هو حجة كاذبة ومضلِّلة ودَجَلية، يلجأ إليها الكذابون والمضللون والدجّالون، من تعريبيين متحولين جنسيا (قوميا وهوياتيا)، وسياسيين انتهازيين ومنافقين، وشعبويين متاجرين في الإسلام. كلهم مستهترون بمستقبل الوطن الذي يصنعه التعليم الجيّد والملائم، هذا التعليم الذي تعمّدوا ذبحه قربانا للغة معاقة ونصف حية، لا تنتج إلا تعليما معاقا ونصف حي.

ما جدوى اعتماد العربية إذن كلغة أساسية للتدريس إن لم يكن ذلك شرطا دينيا لصحة الإسلام؟

هل العربية لغة الهوية المغربية؟

من بين ما يبني عليه التعريبيون، كذلك، دفاعهم عن العربية لتكون لغة التدريس الأساسية، القول، المكرور والمملول، بأنها لغة الهوية، وبالتالي فإن التفريط فيها، بإحلال

محلها لغة أخرى للتدريس، هو تفريط في هذه الهوية والتنازل عنها. فسواء كان المقصود بالهوية هو الإسلام، كما هو شائع عند أتباع الإسلام السياسي، أو الانتماء إلى العروبة كما عند القوميين، فإن جعل العربية عنوانا على هوية المغاربة هو، أيضا، ضلال وتضليل، وجهل وتجهيل. لماذا؟

ـ لأن الهوية مستقلة عن الدين الذي هو من المتغيرات التي قد تظهر فتدوم أو تختفي. فالعرب كانوا دائما عربا في هويتهم سواء كانوا وثنيين، كما في الجاهلية، أو مسلمين أو مسيحيين كما هم اليوم. وكذلك المغاربة كانوا دائما أمازيغيين في هويتهم سواء كانوا يدينون بالديانة اليهودية، كما في عهد الملكة "ديهيا"، أو بالمسيحة كما في عهد الاحتلال الروماني في مرحلته المسيحية أو في عهد الاحتلال البيزنطي، أو بالإسلام كما هو شأنهم اليوم.

ـ أما اللغة التي هي مكوّن للهوية ويجب لذلك الحفاظ عليها والتدريس بها، فهي اللغة التابعة للموطن الذي نشأت به وتنتمي إليه، مثل العربية التي نشأت بموطنها بشبه الجزيرة العربية وتنتمي إلى هذا الموطن. ولهذا فإن لغة الهوية بالمغرب، وكل شمال إفريقيا، هي الأمازيغية كلغة موطنية، ثم انضافت إليها، لأسباب تاريخية، الدارجة التي هي كذلك لغة هوية لأنها نشأت بشمال إفريقيا وتنتمي إليه ولم تفد عليه من خارج موطنها هذا. أما العربية فهي لغة وافدة مثلها مثل الفينيقية واللاتينية قديما، والفرنسية والإسبانية حديثا. وبالتالي فلا علاقة لها إطلاقا بالهوية الجماعية للمغاربة، التي هي هوية أمازيغية إفريقية. أما الذين يروّجون أن العربية لغة الهوية بالنسبة للمغاربة، فهم المتنكّرون لهويتهم الأمازيغية الذين اختاروا ـ أو اختير عليهم ـ التحول الجنسي، القومي والهوياتي، ويريدون فرضه على المغاربة الأسوياء، أي المحافظين على هويتهم الأمازيغية.

ما جدوى اعتماد العربية إذن كلغة أساسية للتدريس إن لم يكن ذلك شرطا للحفاظ على الهوية الأمازيغية للمغاربة؟

لغة التدريس هي أم المشاكل للتعليم في المغرب:

رغم أن تعليمنا يعاني من عدة مشاكل تخص ما هو مادي مثل التمويل وإعداد التجهيزات والبنى التحتية الضرورية، وتوفير الموارد البشرية الكافية ...، وما هو تربوي مثل التكوين والمناهج والمضامين والمقاربات البيداغوجية...، إلا أنه، مع ذلك، تبقى هذه المشاكل ثانوية مقارنة مع أم المشاكل التي تمثّلها لغة التدريس والتكوين. وما يزيد من حدّة هذا المشكل، الخاص بلغة التدريس والتكوين، أن المسؤولين لا يعون، أو لا يريدون أن يعوا، بأن لغة التدريس هي السبب الأول في تخلّف نظامنا التعليمي، وتراجع مستواه وتدنّي مردوديته.

وهذه الخلاصة تفرض نفسها إذا عرفنا أن جميع الإصلاحات التي انصبت على تجويد المنظومة التربوية لم تؤدّ إلا إلى مزيد من فشل وتخلّف هذه المنظومة. لماذا؟ لأن هذه الإصلاحات لم تمس جوهر المشكل الذي هو لغة التدريس، كما أشرت، والتي لا يمكن إصلاحها إلا بتغييرها. وها هي الإصلاحات الأخيرة والجديدة و"الثورية"، التي جاء بها مشروع قانون إطار 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، تنص في الفصل 28 من هذا المشروع على ضرورة «اعتماد العربية لغة أساسية للتدريس». وهذا يعني التمادي في علاج مرض التعليم بالتي هي داؤه. وهو ما يفسّر أن هذا المرض في تفاقم متنامٍ، يُنذر بالانتقال إلى مرحلة "الميتاستاز" Métastase الميؤوس من علاجها.

نعم، يتفاقم مرض التعليم بالمغرب بمحاولة علاجه بالتي هي داؤه، أي علاجه بالعربية، مع أن هذا المرض لم تظهر أعراضه، قبل أن يتحوّل في ما بعد إلى وباء يفتك بالنظام التعليمي، إلا عندما تقرر «اعتماد العربية لغة أساسية للتدريس» في الابتدائي والثانوي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، مع تعيين وزير خاص للتعريب اللغوي لهذا التعليم، وهو الراحل عز الدين العراقي. لماذا تكون العربية مرضا يُضعف "صحّة" التعليم ويهدده بالسكتة القلبية؟

هل العربية مؤهلة للتكوين العلمي والمعرفي للتلميذ؟

في الحقيقة، هذا هو السؤال الجوهري الذي يشكّل بيت القصيد بخصوص إشكالية لغة التدريس. أما ما يتعلق بالدين والهوية، فهو موضوع ثانوي كان الداعي إلى الوقوف عنده هو الردّ على أضاليل وأباطيل التعريبيين، الذين يربطون العربية بالدين والهوية لفرضها في المدرسة خدمة لإيديولوجيتهم التي تخدم مصالحهم الضيقة، ولا تعبأ بمصلحة الوطن والمواطنين.

لكن لماذا تكون العربية هي المسؤولة عن كارثة التعليم في المغرب، وتشكّل مرضا يُضعف "صحّته" ويهدده بالسكتة القلبية، كما قلت؟ لسبب بسيط وهو أنها هي نفسها لغة مريضة وعليلة وعاجزة، منذ أن فقدت وظيفة التخاطب الشفوي التي هي المصدر الأول والأصلي لحياة اللغة، ولم تعد اللغةَ الفطرية (لغة الأم) لأحد في الدنيا، ولا لغة الاستعمال اليومي لأية جماعة بشرية. وهو ما يعني أنها فقدت الشرط الأول والضروري الذي يجعل لغة ما حية. ونتيجة لفقدانها لوظيفة الحياة هذه، أي وظيفة التخاطب الشفوي والاستعمال اليومي، أصبحت لغة معاقة ونصف حية أو نصف ميتة، لأنها تعيش بالكتابة فقط عكس اللغات التي تتمتع بكامل الحياة، والتي تعيش أصلا بالاستعمال الشفوي في الحياة ثم الاستعمال الكتابي (انظر موضوع: "ما تفتقر إليه العربية هو استعمالها في الحياة" ضمن هذا الكتاب).

وأين المشكل إذا كانت العربية تستعمل في الكتابة فقط؟ المشكل أن التلميذ الذي يلتحق بالمدرسة وهو يتقن لغته الفطرية، أو لغة أخرى اكتسبها في الشارع بمخالطة أطفال تكون تلك لغتهم الفطرية، مثل الطفل الأمازيغي الذي يتقن الدارجة التي تعلّمها مع أطفال الحي في منطقة دارجفونية، واللتيْن (اللغة الأولى والثانية) بهما أو بإحداهما يتواصل في البيت والشارع ولدى البقّال ومع أطفال الحي، واللتيْن ينبغي أن تكون لغة المدرسة منتمية إلى إحداهما وامتدادا لها، سيُفاجأ بلغة أجنبية لا يعرفها ولا يجيدها ولا يفهمها وهي العربية الفصحى. وهذه الهوة بين لغة البيت والشارع ولغة التعليم والمدرسة، والتي لا يدركها أو يتجاهلها التعريبيون، هي التي تشكّل الهوة بين أسباب التعليم الناجح وأسباب التعليم الفاشل، مثل تعليمنا (لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه المسألة يمكن الاطلاع على موضوع: "الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية عند التلاميذ" ضمن هذا الكتب). لماذا؟ لأن المدرسة، التي تعتمد العربية كلغة تدريس، يصبح هدفها، نظرا لكون العربية لغة غير متداولة في الحياة ولا علاقة لها بلغة التلميذ الفطرية، ليس أن يتعلّم التلميذ التفكير السليم ويكتسب المعارف والمهارات والعلوم، بل أن يتعلم العربية أولا ليتعلم بها أشياء أخرى. وهذا التعلّم للعربية قد يستغرق كل حياته المدرسية ودون تحقيق النتيجة التي هي إتقانه للعربية، وذلك لكونها لغة غير متداولة في الحياة، كما سبقت الإشارة. وهكذا تتحول الوسيلة، التي هي اللغة، إلى غاية في حد ذاتها، وتغيب معها وبسببها الغايات الحقيقية والأصلية للتعليم، وهي تزويد المتعلم بالمعارف والعلوم والمهارات والخبرات... والنتيجة أن المتعلم يتخرج في نهاية مساره التعليمي وهو لا يملك معرفة ولا مهارة ولا علما ولا خبرة. لأنه كان منشغلا طيلة دراسته بتعلم، ليس المعارف والعلوم، بل العربية المستعصية أصلا لأنها لغة غير حية وغير متداولة.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين اللغة والفكر حيث تلعب الأولى دورا هامّا ومحوريا في تشكّل الفكر ونموّ التفكير، عبر ما توفّره من معانٍ ومفاهيم تمثّل أفكارا يتوقف تملّكها وتوظيفها على التعبير عنها باللغة (ألفاظ وتعابير)، فإن لغة معاقة وقاصرة لأنها نصف حية مثل العربية، تجعل الذين تلقوا تعليما بها معاقين وقاصرين في فكرهم وتفكيرهم وتكوينهم. وهذا هو مصدر الإعاقة والقصور الملازمَيْن للنظام التعليمي المغربي منذ أن فُرضت العربية كلغة للتدريس مع أواخر سبعينيات القرن الماضي، بعد أن كانت، منذ الاستقلال إلى هذا التاريخ، لغة تُدرّس فقط. وإذا كانت الفرنسية أو غيرها من اللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والإسبانية، ليست بلغات فطرية للمغاربة، إلا أن استعمالها للتدريس، في غياب اللغة الفطرية الحقيقية والطبيعية للمغاربة، مثل الأمازيغية والدارجة، هو أفضل بكثير، على مستوى

نجاعة ومردودية النظام التعليمي، من اعتماد العربية. لماذا؟ لأن هذه اللغات هي موجودة أصلا كلغات طبيعية ومتداولة في بلدانها الأصلية، وتستعمل في التخاطب اليومي. وحتى التلاميذ المغاربة يستطيعون التخاطب في ما بينهم بهذه اللغات عندما يتعلمونها، عكس العربية التي لن يستعملها أي مغربي في التخاطب مع مغربي آخر حتى لو كانا دكتورين في العربية وآدابها، وكاتبيْن ألفا كتبا عديدة بالعربية.

والنتيجة أن العربية قد تصلح، لكونها، ورغم أنها معاقة وقاصرة على مستوى وظيفة الاستعمال الشفوي في الحياة، لغةً كتابية راقية وذات عبقرية فذّة لا ينكرها إلا الجاهلون بها وبتاريخها وآدابها وإنتاجها الفكري والثقافي، (قد تصلح) للسياسة؛ للصحافة المكتوبة؛ للتأليف؛ للكتابة الأدبية الجميلة؛ للرواية والشعر؛ للوعظ الديني؛ للحب والهجاء؛ للدعاء والتأبين؛ للتدريس بها في التعليم العالي الجامعي... لكنها لا تصلح أن تكون لغة تعليم ناجح وتكوين مفيد للتلميذ في المرحلة الابتدائية والثانوية. لماذا؟ لأن في هذه المرحلة، الممتدة من التعليم الأولى حتى نهاية مستوى التأهيلي (الباكالوريا)، يتشكّل تفكير التلميذ ويكتسب المهارات المعرفية الأساسية، وتتبلور رؤيته للعالم وفهمه للأشياء والمجتمع والتاريخ... وعندما تتدخّل لغة نصف حية في إنتاج هذا التفكيرَ، وصنع هذه المهارات وصوغ هذه الروية والفهم، فإن كل هذه المقوّمات، من تفكير ومهارات ورؤية وفهم، تكون هي نفسها نصف حية، أي قاصرة وناقصة ومتخلفة ومتجاوزة وغير صالحة، نظرا لما أشرنا إليه من تأثير اللغة على تشكّل الفكر ونموّ التفكير.. وهذا ما يجعل العربية غير ملائمة أصلا لاكتساب العلوم الحقة، من فيزياء وكيمياء وفلك وطب وبيولوجيا وهندسة... نعم يمكن لعالم تلقى تكوينه العلمي بلغة حية ومتداولة، أن يستعمل العربية في مرحلة لاحقة، كأن يدرّس بها في المستوى الجامعي، لأنها لن تعيقه عن اكتساب العلم الذي سبق أن حصّله باستعمال غير اللغة العربية.

والأخطر في اللغة، عندما تكون لغة أساسية للتدريس، هو أن التلميذ يتعلّم أية لغة أجنبية في المدرسة انطلاقا من لغته الأساسية هذه. وعندما تكون هذه الأخيرة حية ومتداولة، ويتقنها التلميذ بشكل جيّد، فإنه يتعلّم اللغات الأجنبية المدرَّسة له بشكل سهل وطبيعي وجيّد. وهذا ما يفسّر أن التلميذ المغربي يعاني من ضعف كبير في تعلّم وإتقان اللغات الأجنبية التي يدرسها. لماذا؟ لأنه يعاني أصلا من ضعف كبير في تعلّم وإتقان العربية، والتي هي، باعتبارها لغته الأساسية للتدريس، الأصل والقاعدة لتعلم وإتقان اللغات الأخرى (مناقشة هذه المسألة في موضوع: "رفقا باللغة العربية أيها التعريبيون" ضمن هذا الكتاب).

العربية والسياسة والسلطة:

رغم النتائج الكارثية لتعريب التعليم في المغرب وفرض العربية لغة أساسية للتدريس في الابتدائي والثانوي، وهي النتائج التي لا يجهلها المسؤولون، إلا أن هؤلاء سادرون في قتل التعليم بتعريبه، غير عابئين بقتل مستقبل الوطن والمواطنين. لماذا؟ هل هؤلاء لا يعرفون أن المشكل الأول للتعليم هو مشكل لغة التدريس، وأن حلّه الأول يقتضي تغيير لغة التدريس؟ نعم إنهم يعرفون ذلك. والشاهد أن أبناءهم لا يدرسون بالعربية، وهم أنفسهم لا يجيدون العربية التي لم يحتاجوا إليها لشغل مناصبهم السامية والنافذة. لماذا يفرضون إذن على الشعب ما يرفضونه لأبنائهم وأنفسهم؟

لأن العربية، كلغة مرتبطة بالدين والتراث والتقليد والسلفية، ملازمة للاستبداد الذي تمثّل مظهره اللغوي، مثل الدين الذي تستعمله وتحتكره الدولة الدينية، ويمثّل أحد أهمّ آليات ومظاهر استبدادها. وهذا واضح وبارز بالنسبة للدولة المخزنية في المغرب، التي تبني شرعيتها على الإسلام الذي تُعتبر العربية جزءا منه. ومن هنا نفهم أن العربية، إذا كانت نقمة على التعليم الذي أوصلته إلى الدرك الأسفل، فإنها نعمة على الحكم الذي تعزّز العربية شرعيته الدينية. وهذا ما يفسّر أن الدولة المغربية تشتغل، في مرافقها الحيوية، باللغة الفرنسية لكنها تحكم باللغة العربية. ولهذا فإنه من الصعب أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية حين تكون لغة السلطة لغة لا يتقنها ولا يستعملها الشعب كلغته الفطرية (لغة الأم) والطبيعية، كالأمازيغية والدارجة في المغرب. وهذا الوضع اللغوي جعل المغاربة شبه رهائن للغة العربية، لا تسمح لهم بأية انطلاقة تنموية حقيقية لأن التعليم، الذي هو وسيلة تحقيق هذه التنمية، معاق ومُقعد، تكبّله العربية وتمنعه من النهوض والسير إلى الأمام.

ونظرا لطبيعة النظام السياسي المغربي ولجبن الطبقة السياسية، لا يبدو أن إصلاحا حقيقيا للتعليم يلوح في الأفق، يؤدّي إلى تغيير لغة التدريس. فهذا التغيير يتطلب شجاعة سياسية وأخلاقية لا تزال غائبة سواء عند النظام الحاكم أو عند الأحزاب السياسية التي أصبحت جزءا من هذا النظام. فالعربية، في استعمالها السياسي، أداة أخرى للقمع، الذي تتجلى درجته القصوى في حرمان الإنسان المغربي من تنمية أنسب وتأهيل أفضل واستعمال أمثل لقدراته وإمكاناته، عبر استثمارها وتطويرها عن طريق تعليم ناجح لاستعمالها الناجح في الإبداع الفكري والإنتاج العلمي والابتكار التكنولوجي.

ما جدوى اعتماد العربية إذن كلغة أساسية للتدريس إن لم يكن ذلك شرطا للتكوين المعرفي والفكري والعلمي للتلميذ؟ بل ما جدوى اعتماد العربية كلغة أساسية للتدريس إن لم

يكن ذلك شرطا للحفاظ على الهوية الأمازيغية للمغرب، ولا شرطا لصحة إسلام المغاربة، ولا شرطا لتعليم ناجح ومفيد ومنتج؟

(2018 ـ 10 ـ 10)

*****

إذا كانت العربية لغة القرآن،
فلماذا تفرضون استعمالها خارج نطاق القرآن؟

كلما ظهرت آراء، رسمية أو خاصة، تقترح، لأسباب بيداغوجية ومعرفية، إعادة النظر في لغة التدريس التي هي العربية، كما حدث مع الدخول المدرسي للموسم الحالي 2018 ـ 2019 عندما أُقحمت كلمات من الدارجة في كتاب مدرسي للمستوى الابتدائي، إلا وانبرى من ينصّبون أنفسهم سدنة لمعبد العربية لمواجهة هذه الآراء ورفضها وتسفيهها، وشيطنة أصحابها والتأليب عليهم.

لن نناقش دفوعاتهم التي يدّعون أنها تستند إلى ما هو تربوي وتعليمي، رغم أنه من السهل تفنيدها وتكذيبها لأنها لا تقوم على أي أساس علمي ولا بيداغوجي. لن نناقشها لأنهم يدفعون بها بشكل عارض وثانوي. أما دفعهم الأساسي والأول، الذي به يردّون على خصومهم وبه يُثبتون أن العربية هي الأحقّ والأولى، ومن جميع الأوجه، بالاستعمال كلغة للتدريس، والذي (الدفع) يستحضرونه ويستعملونه كسيف مسلول يُرعبون به الخصوم ويُفحمونهم، فهو القول بأن العربية لغة القرآن.

إنه فعلا ردّ مُفحم: فمن هذا الذي سيقول أو يشكّ بأن العربية ليست لغة القرآن؟ والغاية من هذا الردّ باستعمال سلاح القرآن، ليست التأكيد أن العربية لغة القرآن، وهو ما قد لا يوجد أحد ينفي ذلك، بل التأكيد، ولو ضمنيا، أن الرافض للعربية لغةً للتدريس فهو في الحقيقة رافض للقرآن نفسه. ومن هنا تظهر قوة الردع التي يتوفّر عليها استعمال سلاح القرآن في مناقشة مسألة اللغة، لأنه سلاح فعّال يحسم النقاش بإخراس الخصم وإفحامه، كما أشرت. ويتجلّى هذا الإخراس والإفحام في أن هذا الخصم لا يستطيع مناقشة هل العربية لغة القرآن أم لا. وواضح أن هؤلاء المُشهرين لسلاح القرآن في وجه خصومهم، ما كانوا لينجحوا في إسكاتهم وإفحامهم لو لم ينجحوا في جرّهم إلى الميدان الذي يتفوّق فيه سلاحهم الديني على سلاح العقل والمنطق والعلم. وهذا ما سمّاه الدكتور عبد الله الحلوي بـ"مغالطات التهريب" للنقاش حول موضوع اللغة، في مقاله العلمي التحليلي المنشور بـ"هسبريس" تحت عنوان: "الدارجة أم العربية" (للاطلاع على المقال، انقر على الرابط: https://www.hespress.com/writers/405791.html).

لكن سنقطع الطريق، في هذه المقالة، على هذا "التهريب" غير المبرّر لمسألة لغة التدريس خارج مجالها وموضوعها، البيداغوجي والعلمي، وسنناقش "لغة القرآن"، ما دام المتحجّجون بها هم من يستعملها لمناقشة لغة التدريس، ضمن هذا الموضوع الأصلي الذي هو لغة التدريس، رغم أن "لغة القرآن" موضوع أجنبي عن موضوع لغة التدريس.

عندما يردّ التعريبيون، بهدف إخراس خصومهم وحسم النقاش لصالحهم، على الداعين إلى إعادة النظر في لغة التدريس، التي هي العربية، بأن هذه الأخيرة هي لغة القرآن، فإن هذا الردّ لن يكون منتجا ولا مجديا، لأنه خارج الموضوع المطروح للنقاش، والذي هو لغة التدريس. سيكون ردّا مناسبا ومنتجا ومجديا لو أن الطرف الآخر، الذي يعتبره التعريبيون الخصم في هذا النقاش حول لغة التدريس، يقول إن العربية ليست لغة القرآن، أو أن لغة القرآن لن تبقى هي العربية بعد التدريس بلغة أخرى غيرها. فاختيار غير العربية لغةً للتدريس لا علاقة له إذن بالقرآن ولا بلغة القرآن، لا يضرّهما ولا يغيّرهما ولا يمسّهما بسوء. فالموضوعان (لغة التدريس ولغة القرآن) مختلفان ومستقلان أحدهما عن الآخر. والشاهد على ذلك أن مليارا ونصفا من المسلمين العجم لا يعتمدون العربية كلغة للتدريس، دون أن يُنقص ذلك شيئا من إسلامهم، ولا من مكانة القرآن ولغة القرآن. وأعيد التأكيد أن الأمر يتعلق في هذه المناقشة، حصرا وقصدا، بالعربية كلغة للتدريس وليس كلغة تُدرّس، وهو شيء شائع ومُمارس لدى هؤلاء المسلمين العجم.

لكن التناقض الأكبر الذي يقع فيه مستعملو سلاح لغة القرآن، عندما يريدون لهذه اللغة القرآنية أن تكون لغة للتدريس، أي لغة للتكوين الفكري والمعرفي والعلمي للتلميذ، هو أنهم يُخرجونها من نطاق تخصّصها الذي هو القرآن، ليجعلوا منها لغة للتدريس، أي يجعلون منها لغة غير قرآنية، وهو ما يُبطل تحجّجهم بكونها لغة القرآن لرفض استعمال غيرها في التدريس. فلأن العربية لغة القرآن، فلهذا لا ينبغي استعمالها خارج نطاقها الذي هو القرآن، وإلا لن تعود هي لغة القرآن. وهذا هو المأزق الذي يؤدّي إليه استعمال التعريبيين لسلاح لغة القرآن: فلغة التدريس يجب أن تكون هي العربية لأنها لغة القرآن، لكن إذا استُعملت لغة القرآن للتدريس فلن تبقى هي لغة القرآن. لماذا وكيف؟

القرآن نص جامد، بالمعنى الإيجابي، أي لا يتغيّر ولا يتحوّل ولا يتطوّر. نعم قد يتغيّر فهم الناس له حسب العصور واختلاف المفسّرين، لكن النص، في لغته وتعابيره، فهو ثابت وقارّ، بل خالد وأبدي لأنه كلام الله. أما لغة التدريس فهي كلام بشري، متغيّر ومتحوّل ومتطوّر، ومختلف من زمان إلى أخر، بل حتى من شخص لآخر. فلغة القرآن لم تعدْ كلاما منذ أن نزل بها الوحي، بل بقيت، منذ ذلك التاريخ، نصّا محفوظا يُتلى أو مكتوبا يُقرأ. وهذا ما حصل للعربية

لأنها لغة القرآن، إذ أصبحت، هي أيضا، تُقرأ وتُكتب ولا تُستعمل في الكلام اليومي، أي في التخاطب الشفوي في الحياة. وهو ما جعل منها لغة شبه ميتة أو شبه حية، لأنها لا تستعمل في الحياة كلغة تخاطب يومي. والمفارِق أن ارتباطها بالقرآن، الذي تستمدّ منه قوتها وحياتها، هو الذي جعل منها لغة ضعيفة وشبه ميتة. وهذا هو المسوّغ للاكتفاء بها كلغة تُدرّس للحاجة إليها لقراءة القرآن وأداء الصلوات الخمس، أو قصد التخصص في فقهها وآدابها وثقافتها لمن يرغب في ذلك، لكن ليس كلغة للتدريس. ذلك لأن تبعيتها للقرآن جعلتها، كما أشرنا، جامدة وآسنة تعيش خارج الزمان، لا تتغيّر ولا تتطوّر، وبالتالي لا تواكب العصر ولا المستجدّات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، وهو ما يجب أن تتصف به لغة التدريس. وقد اعترف بهذا الجمود للعربية أحد أعتى المدافعين عنها (انظر موضوع: "مدافع شرس عن العربية يعترف أنها لغة جامدة" ضمن هذا الكتاب).

فحتى تكون العربية لغة للتدريس، كان يجب، لو أُتيحت لها فرص التطوّر من خلال الاستعمال الشفوي الذي فقدته، أن تبتعد، مع مرور القرون، عن لغة القرآن بالشكل الذي يجعل من يقرأ القرآن في القرن الواحد والعشرين، دون أن يكون متخصصا في لغته، يبدو له كما لو صيغ بلغة أخرى ليست هي العربية التي درسها ويعرفها ويتقنها، مثلما حصل للغات الحية إذ نجد، مثلا، فرنسية وإنجليزية القرن العاشر تختلفان عن فرنسية وإنجليزية القرن الواحد والعشرين، معجما وتركيبا ونحوا وصرفا، وهو ما لا يسمح لغير المتخصص أن يقرأ ويفهم النصوص الفرنسية والإنجليزية لتلك الفترة. والحال أن التلميذ المغربي يتلقّى تكوينه في القرن الواحد والعشرين بلغة القرآن، التي نزل بها الوحي منذ ألف وخمسمائة سنة. وهذا يعني أن هذه اللغة بقيت جامدة وساكنة ومتوقّفة، لم تتحرّك ولم تتغيّر ولم تتطوّر، لأنها لغة القرآن.

من جهة أخرى، لغة التدريس يجب، من الناحية التربوية والمعرفية، أن تكون هي اللغة الفطرية (لغة الأم) للتلميذ أو أن تكون على الأقل، في غياب ذلك، بسيطة وسهلة التعلّم، وتناسب المستوى العمري والعقلي لهذا التلميذ. لكن لغة القرآن، التي فرضها التعريبيون لغةً للتدريس، هي لغة متعالية (أليست كلام الله؟) وصعبة وغامضة في الكثير من معانيها وتعابيرها، ما يجعل حتى الراشدين المتقنين لها قد لا يفهمون الكثير من نصوصها، فبالأحرى تلميذ في سن الرابعة عشرة من عمره. وهذا ما كان وراء تعدّد تفاسير القرآن، مع أن المفترض في لغة عادية وطبيعية أن المتقنين لها، كلاما وقراءة وكتابة، يفهمونها بلا أي اختلاف بينهم أو باختلاف طفيف جدا. فمن هذا الذي يفهم، وبشكل واضح لا لبس فيه، لغة القرآن التي تقول: "والعاديات ضبحا..."، "إنا أعطيناك الكوثر..."، "عتلّ بعد ذلك زنيم..."،

"يوما عبوسا قمطريرا..."، "وأنزل الفرقان"... ومن هنا فإن احترام لغة القرآن يقتضي تدريسها كلغة تستلزمها أمور الدين والعبادة، كما تفعل كل الدول الإسلامية غير العربية، أو تدريسها، كلغة تُدرّس وليس كلغة تدريس، من أجل التخصص في آدابها وثقافتها وتراثها، وممارستها في الإنتاج الكتابي، الصحفي والشعري والروائي، بالنسبة لمن يختار هذا التخصص في اللغة العربية. أما اعتمادها كلغة للتدريس ففيها إساءة إليها، أولا، بإقحامها في مجالات تظهر فيها عاجزة لأنها لا تدخل في نطاق اختصاصها الأصلي، الذي هو الدين والقرآن والتراث، وإساءة، ثانيا، إلى التدريس عندما يستعمل لغة قديمة ودينية (لغة القرآن) لتكوين تلاميذ يعيشون في القرن الواحد والعشرين، وليس في القرن السابع الميلادي عندما تشكّلت لغة القرآن التي نزل بها الوحي.

هكذا ينجح استعمال الدين، بإشهار سلاح لغة القرآن، في إفشال إصلاح التعليم، الذي يتوقف أولا على إصلاح لغة التدريس باختيار أنسبها وأصلحها، تربويا ومعرفيا وتكوينا. فكما أن إقحام هذا الدين في السياسة يفسد، أولا، هذه السياسية بجعلها سياسة غيبية ومتخلّفة تركّز في برامجها على سعادة الناس في الآخرة، بدل العمل على إسعادهم في الدنيا بتوفير الشروط التنموية والاقتصادية والسياسية لهذه السعادة الدنيوية، ويسيئ، ثانيا، إلى هذا الدين نفسه، بإبرازه كدين يدعم الاستبداد والحكم الفردي ويقمع حرية التعبير والتفكير والاعتقاد، فكذلك إقحامه في موضوع لسني وبيداغوجي وعلمي، هو لغة التدريس الأصلح والأفضل، يُفسد، أولا، هذا التدريس بجعله عقيما وفاشلا بسبب لغة التدريس العقيمة والفاشلة، ويسيئ، ثانيا، إلى هذه اللغة نفسها ـ التي يُستعمل هذا الدين للدفاع عنها ـ بإبرازها هي المسؤولة عن أعطاب وأعطال هذا التدريس.

(25 ـ 10 ـ 2018)

*****

اللغة العربية في كتاب: "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب"

حظيت اللغة العربية بمكانة هامة في كتاب "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب" (مطبعة النجاح لجديدة، الدار البيضاء، 2018، 352 صفحة. صدرت طبعته الثانية في 2019)، للكاتب والمفكر الأستاذ حسن أوريد. وعلى غرار مناقشاتنا السابقة لمكانة الفرنسية والفرنكوفونية في هذا الكتاب (آفة الفرانكوفونيين في كتاب: "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب" على رابط تاويزا": http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/francophone.htm?i=1)، ومكانة الأمازيغية بنفس الكتاب (الأمازيغية في كتاب: "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب" على رابط "تاويزا": http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/aourid.htm)، سنناقش، في هذه المقالة الثالثة، تصوّر الأستاذ أوريد لمكانة ووظيفة اللغة العربية في كتابه المذكور.

هنيئا للعربية بالكاتب حسن أوريد:

يُقرّ الأستاذ حسن أوريد أن العربية ليست بلغة علم، ولو أنه يخفّف من هذا الحكم مستدركا: «لا لأنها قاصرة ولكن لأن من ينتسبون إليها لا ينتجون علما» (صفحة 183). ويقول عنها على لسان الراوي، الذي هو الكاتب حسن أوريد نفسه، في رواية "رباط المتنبّي" (نشر المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأوى 2019): «وأعرضت عن اللغة العربية وما يرتبط بها من آداب لأنها لا تسمن ولا تغني من جوع». ولما سأله المتنبّي، بطل الرواية: «وهل اللغة العربية عبء؟»، أجاب: «توشك أن تكون كذلك» (صفحة 23 و24). لكن رغم هذا الاعتراف بقصور العربية كلغة علم، أو القول إنها لا تسمن ولا تغني عن جوع كما جاء في سياق رواية أحداثها خيالية، إلا أن الأستاذ أوريد تجمعه علاقة عشق باللغة العربية لا تخفى على من يقرأ كتبه الفكرية والإبداعية. هذا العشق يتجلّى في حذقه لها ومعرفته الموسوعية بمعجمها وآدابها وتاريخها وتراثها ونحوها وبلاغتها... ويتجلّى هذا العشق أكثر في الكتابة بها بشكل يبرزها لغة عذبة وجميلة وجذابة ورائعة. وكمثال على ذلك، كتابه "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب"، الذي نناقش تصّور الكاتب للغة العربية في هذا الكتاب. فرغم أنه كتاب فكري وليس نصا إبداعيا، ويستعمل بالتالي لغة وظيفية لا حشو فيها ولا زيادة عما هو لازم، تؤدي فيها الكلمة معنى دقيقا ولا تُختار لما قد تضفيه من جمالية على النص، إلا أن هذه اللغة الوظيفية التي كتب بها الأستاذ أوريد تبقى، مع ذلك، جميلة وأنيقة وجذابة،

منسابة ومنقادة وطبيعية، لا نشعر، ونحن نقرأ النص، بتكلّف أو عناء في انتقاء الكلمات واختيار الألفاظ. وقد مكّنته معرفته الموسوعية بمعجم اللغة العربية، كما قلت، من استخدام، عندما يتطلب السياق ذلك، كلمات عتيقة غير واسعة الاستعمال والانتشار استخداما وظيفيا فيه تحديث وتجديد وترقية للعربية. ويذكّرني، حسب اطلاعي المحدود والقديم، أسلوبه بالأسلوب الجديد والتجديدي الثوري الذي كان يكتب به طه حسين وجبران خليل جبران، اللذان جمعا في أسلوبهما بين الوظيفية والجمالية والسهولة. فهنيئا للعربية بالكاتب حسن أوريد.

العربية بين اللغة والهوية:

إذا كان الأستاذ أوريد يدعو إلى تدريس العلوم باللغات الأجنبية (الفرنسية والإسبانية والإنجليزية)، إلا أنه يدعو في نفس الوقت إلى العناية بالعربية والارتقاء بها وتعزيز مكانتها. يقول: «لا يمكن أن نفرّط في اللغة العربية، وينبغي أن نقرّ بإمكانية ارتقائها، بل إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا نحن، في مغربنا (القطر) وبلاد المغرب قاطبة، من برقة إلى شنقيط، علينا أن نرعاها وقد شانها بنوها، وثلمها قادتها، وتفرق أهلها شذر مذر» (صفحة 183).

لماذا علينا، نحن المغاربيين، أن نرعى العربية بعد أن أهملها وثلمها ـ كما يقول ـ أهلها الذين هم الأحق برعايتها والعناية بها؟ قد نتلمّس الجواب في كلام الأستاذ أوريد: «فاللغة العربية أصبحت جزءا منا، أنتجنا فيها في مختلف العلوم المتاحة وفي الفقه، وأبدعنا في الآداب وإن لم نتميز، لأنها لم تكن لغة أصلية لدينا» (صفحة 171). ماذا يعني أن العربية أصبحت جزءا منا؟ يعني، حتى لو أن الأستاذ أوريد لم يُفصح عن ذلك بشكل واضح وصريح، أنها أصبحت لغة الهوية والانتماء لدينا، نحن المغاربة والمغاربيين بصفة عامة. والجدير بالتذكير، علاقة بكون العربية أصبحت جزءا منا، أن هذه اللغة، ومنذ أن دخلت إلى بلاد الأمازيغ مع الإسلام، لم يسبق أن كانت جزءا منهم رغم مكانتها الدينية، وتقديسها باعتبارها القرآن والإسلام. ولهذا فإن هذه المكانة الهوياتية الجديدة (جزء منا)، التي تحتلها اليوم لدى المغاربة، هي نتيجة، أولا، للتعريب السياسي للمغرب (تحويله إلى دولة عربية) من طرف فرنسا بدءا من 1912، ثم نتيجة، ثانيا، للتعريب الإيديولوجي للحركة الوطنية، الذي (الإيديولوجيا) فرضته وعمّمته ونشرته المدرسة والإعلام وسياسة الدولة ومؤسساتها وأحزابها وجمعياتها ونقاباتها...، حتى أصبح الانتماء "العربي" للمغرب شبه بديهية لا تطرح أسئلة ولا تثير نقاشا.

أن تكون إذن العربية "جزءا منا"، أي مكوّنا لهويتنا، ليس معطى طبيعيا ولا تاريخيا، بل هو شيء مصنوع ومفروض، بدأ مع القرن العشرين ولم يكن له وجود قبل هذا التاريخ، ناتج عن التعريب الشمولي، السياسي والعرقي والهوياتي والإيديولوجي واللغوي، الذي تمارسه الدولة كسياسة عمومية بأهداف محددة وميزانيات ضخمة. وهذا ما جعل وظيفة العربية بالمغرب لم تعد لغوية، بل أصبحت تعريبية، بالمعنى الهوياتي، بغض النظر عن إتقان هذه اللغة أو الجهل بها. فهي أداة ليس لامتلاك العربية كلغة، بل لامتلاك العروبة العرقية كهوية. وليس التذكير دائما بارتباط العربية بالقرآن والإسلام إلا وسيلة من أجل هذه الغاية، التي هي خدمة العروبة العرقية والتمكين لها.

ولهذا إذا كنا، كما يشرح الأستاذ أوريد، نرتبط ثقافيا بعلاقة حميمية مع التراث المكتوب بالعربية، وهو ما يغيب، كما كتب، في علاقتنا بشكسبير عندما نتقن اللغة الإنجليزية، ولا حتى مع التراث الفرنسي رغم أن اللغة الفرنسية أصبحت جزءا من نسيجنا الثقافي (صفحة 173)، فذلك لأن الإنجليزية والفرنسية تحتفظان بالمغرب، عند من يحذقهما ويستعملهما، وحتى عند من يكتب ويبدع بهما، بوضعهما Statut الطبيعي كلغتين. أما وضع العربية بالمغرب، سواء عند من يتقنها أو يجهلها، فهو يتجاوز ما هو لغوي ليصبح وضعا هوياتيا، كما سبقت الإشارة، يعبّر عن الانتماء "العربي" للمغرب. فإذا كان مصدر العلاقة الحميمية بالتراث العربي هو العربية التي كُتب بها، فليس بصفتها لغة، وإنما بصفتها هوية وانتماء، نتيجة للإيديولوجية التعريبية التي تمارسها الدولة كسياسة رسمية، كما قلت.

ولهذا عندما يقول الأستاذ أوريد: «كتب طاغور بالإنجليزية دون أن يكون إنجليزيا، فانا إذ أكتب بالعربية أحافظ على استقلاليتي» (صفحة 174) ـ ويقصد، حسب السياق، أن ذلك لن يجعله عربيا ـ فإن هذه المقارنة ليست صحيحة. لماذا؟ لأن الأستاذ أوريد إذا كان يحافظ، وهو يكتب بالعربية ،على استقلاله الهوياتي الأمازيغي، فإن ذلك يخصّه هو كشخص وفرد، على غرار طاغور الذي حافظ، على المستوى الشخصي والفردي، على هويته الهندية وهو يكتب بالإنجليزية. إلى هنا المقارنة صحيحة وسليمة. لكن الفرق بين الكاتب الهندي بالإنجليزية طاغور والكاتب الأمازيغي بالعربية حسن أوريد، هو أن الهند كلها محافظة على استقلالها الهوياتي الجماعي (والهوية مفهوم جماعي عندما يتعلق الأمر بشعب وأمة ووطن ودولة) عكس المغرب، الذي ينتمي إليه الكاتب أوريد، والذي تتصرّف دولته كما لو أنه بلد عربي بهوية جماعية عربية. فلا يهمّ إذن أن استعمال العربية من طرف الكاتب الأمازيغي حسن أوريد لم يغيّر شيئا من شعوره، كشخص وفرد، بانتمائه الأمازيغي، إذا كانت هذه العربية تُستعمل في المغرب كمظهر للانتماء "العربي" لهذا المغرب، وهو ما يؤكد الوضع

الخاص للعربية كهوية وعروبة وليس فقط كلغة، مثل الفرنسية بالمغرب أو الإنجليزية بالهند.

العربية والتراث والمقدّس:

ومن بين ما يسوقه الأستاذ أوريد كمسوّغ للعناية بالعربية وتدريسها ودراستها، القول بأنها تضمّ تراثا غنيا، مفتاح الدخول إليه هو التمكّن من العربية. وقد أعطى أمثلة كثيرة من نماذج هذا التراث، الشعرية والنثرية والفكرية والفلسفية والفقهية... من مختلف المراحل التاريخية لهذا التراث (صفحة 172). ثم يعقّب بأنه يجب إخضاع هذا التراث لقراءة نقدية، وبأننا لسنا ملزمين بتدريس كل ما يتضمنه، بل نختار جوانبه المشرقة ونهمل غير ذلك (صفحة 173). لكن السؤال هو: ما هو معيار الاختيار بين ما هو مُشرق وما هو مُظلم في هذا التراث؟ ألم يتأسس تنظيم "القاعدة" و"داعش" بناء على ما يعتبره أتباعهما جوانب "مشرقة" من هذا التراث؟ ألا يبرر المتطرفون الإسلامويون ما يدعون إليه من أعمال إرهابية على أنها إحياء لهذه الجوانب "المشرقة" من هذا التراث؟ ألا يعتبرون "الجهاد"، الذي يسوّغون به هذه الأعمال، من المفاهيم "المشرقة" لهذا التراث؟

والخطير في هذا التراث أن الجانب الديني المتخلّف يغلب فيه الجانبَ الإبداعي والفكري المشرق. ولهذا نجد أن تأثير ابن تيمية والبخاري، مثلا، على العقول أقوى من تأثير شعر المعري وفكر ابن رشد ونظرية ابن خلدون حول الاجتماع البشري... فارتباط العربية بالعروبة العرقية وبالمقدّس الديني ينتج عنه تقديسها وتقديس تراثها، والخلط الثلاثي بينها وبين الإسلام والعروبة العرقية. ومن هنا نفهم لماذا بقيت العربية لغة تراثية وعتيقة ومَتْحفية. لأن إصْر المقدّس يعيقها ولا يسمح لها بأن تتطوّر وتتجدّد، وتكون لغة حية تواكب عصرها. ويكفي التدليل على ذلك بالتذكير أن حجة التعريبيين الأقوى لتبيان أن العربية لغة متفوقة ومتميزة، ليس القول إنها لغة العلم والاقتصاد والتقنية، وإنما تكرار القول إنها لغة القرآن. ولهذا كان من الطبيعي أن التطوّر القليل الذي عرفته العربية، بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان على يد العرب المسيحيين. لماذا؟ لأنهم ينظرون، لكونهم مسيحيين، إلى العربية ويتعاملون معها كلغة عادية وغير مقدّسة. وهذا هو مأزق اللغة العربية: فلكي تكون لغة "حرة" و"خفيفة" و"متحركة"، تواكب بسهولة الجديد والتطوّر، يجب تحريريها من المقدّس الذي يُثقلها ويبقيها لغة جامدة ومُقعدة. لكن تحريرها من المقدّس سيُفقدها ما يعتبره أصحابها سموّا وامتيازا لها عن اللغات الأخرى، واللذيْن تستمدّهما من ارتباطها بالمقدّس الديني، لتصبح لغة بلا قيمة إضافية ولا شرف زائد مقارنة باللغات الأخرى.

ولهذا إذا كان الأستاذ أوريد جرّيئا وثوريا (وموضوع الكتاب هو الثورة الثقافية) عندما يدعو إلى تعليم مدني (يسمّيه هكذا تجنّبا لاستعمال المفهوم المثير للجدل "علماني") لا مكان فيه للتربية الإسلامية، حيث يقول: «لا نريد للمدرسة العمومية أن تكون مجالا لتوظيف الدين، ولا إطارا لتكوين ديني» (صفحة 100)، «لا أرى في المدرسة التي أصبو إليها، أن يقوم شيء اسمه التربية الإسلامية» (صفحة 104)، إلا أن هذا التعليم يتنافى مع استمرار التدريس بالعربية للمواد الأدبية. لماذا؟ لأن العربية، كما سبق أن شرحنا، لغة لا تنفصل عن الإسلام والمقدّس الديني. إنه لأمر مفارق إذن أن نستعمل العربية، التي تعتبر جزءا من الإسلام، كلغة لتعليم منفصل عن هذا الإسلام. فالشرط الأول لتعليم مدني، أي غير ديني، هو إما استعمال لغة غير دينية، والتي لا يمكن أن تكون إلا غير العربية، كاللغات الأجنبية أو الأمازيغية والدارجة، وإما استعمال هذه العربية نفسها شريطة أن يكون التلميذ غير منتم لأسرة مسلمة، كأن تكون مسيحية مثلا. لأن العربية، بحكم وضعها وتاريخها، لا يمكن فصلها عن الإسلام. ولهذا نجد بعض الأساتذة يحوّلون تدريس مادة العلوم الطبيعية بالعربية إلى مادة في "الإعجاز العلمي للقرآن". وهو ما لا يفعلونه عندما يدرّسون نفس المادة بلغة أخرى غير العربية. هذا الوضع الخاص للعربية، كلغة لا تنفصل عن الإسلام، هو ما يفسّر أن العلمانية ظهرت عند العرب المسيحيين وليس المسلمين منهم. ونضيف أن المجتمعات الأوروبية، إذا كانت سبّاقة إلى تبنّي العلمانية، فذلك لأنها كانت سبّاقة إلى التخلّي عن لغة الدين ـ اللغة اللاتينية ـ منذ أزيد من خمسة قرون.

الغاية من التعريب هي تعريب الإنسان وليس اللسان:

وبما أن العربية لغة لا يمكن فصلها عن التراث ولا عن الإسلام ولا عن العروبة، لأنها هي التراث والإسلام والعروبة، وأن هذه العناصر الثلاثة هي التي تشكّل روحها، فإن التعريب يتجاوز ما هو لغوي ليصبح، حسب شعار التعريبيين، تعريبا للإنسان والمحيط كغاية، وليس تعريبا للسان، الذي هو مجرد وسيلة. ولهذا إذا كانت سياسة التعريب قد فشلت على مستوى التعليم، فذلك شيء كان منتظرا، لأن غاية هذه السياسة ليست هي نجاح التعريب التعليمي الذي يخص تعريب اللسان، وإنما هي نجاح تعريب الإنسان بجعله إنسانا عربيا حتى لو أنه لا يفقه شيئا في اللغة العربية. وبالنظر إلى هذه الغاية من التعريب، يكون هذا الأخير قد نجح بشكل تجاوز كل التوقعات، إذ أصبح المغاربة أكثر عروبة ودفاعا عن القضايا العربية من العرب الحقيقيين أنفسهم.

وعندما يقول الأستاذ أوريد: «أفنحمل من أجل ذلك (يقصد فشل التعريب) المسؤولية للغة العربية؟ الموضوعية تقتضي أن نميز بين اللغة العربية والطريقة التي مورس بها التعريب» (صفحة 166)، فهو يدرك ويعترف ضمنيا أن التعريب، كما مورس، لا علاقة له باللغة واللسان، لأنه هدفه كان شيئا آخر، هو تعريب الإنسان والمحيط وليس تعريب اللسان، كما أوضحت.

لكن هل يمكن أن تكون هناك طريقة أخرى لممارسة التعريب من غير تعريب الإنسان والمحيط، كما يطالب وينادي بذلك التعريبيون؟ لو كانت العربية لغة عادية يسري عليها ما يسري على اللغات الأخرى، كالفرنسية مثلا، لكان صحيحا أنه يمكن إنجاز التعريب بطريقة أخرى تؤدّي إلى تعريب لغة المدرسة دون أن يمس ذلك الإنسان والمحيط، كما هو حال الفرنسية التي لا تنتج عن دراستها والتدريس بها الفرنسة الهوياتية للإنسان المغربي ولا لمحيطه. وهذا ما لا يمكن أن يتحقق مع العربية التي يستحيل معها، في المغرب، ممارسة التعريب بطريقة أخرى غير التي مورس بها، وذلك لأنها، عكس الفرنسية أو اللغات الأخرى، متداخلة مع التراث والمقدّس الديني والانتماء العروبي. وبالتالي فالتعريب يجعل مستهدَفه بالمغرب منخرطا في هذا المقدّس وهذا التراث وهذا الانتماء على الخصوص، الذي هو الغاية الحقيقية من هذا التعريب. ولهذا فإن القول بأن العربية لا علاقة لها بفشل التعريب، كما يردّد المدافعون عن هذا التعريب، لا يختلف عن القول بأن التراث الإسلامي لا علاقة له بالتطرف الديني والحركات الجهادية، كما يردّد كذلك المدافعون عن هذا التراث.

لغة نصف حية أو نصف ميتة:

بالنظر إلى وضع العربية كلغة لا تنفصل عن التراث والمقدّس الديني والانتماء العروبي، كما أشرت، فإن ما يناسب وضعها هذا هو أن تُدرّس، لمكانتها الدينية والتراثية، كلغة وليس كلغة للتدريس. وحتى المواد غير العلمية، كالفلسفة والتاريخ، ينبغي أن تدرّس بغير العربية وليس فقط العلوم، كما دعا إلى ذلك الأستاذ أوريد. ذلك لأن مشكل العربية ليس فقط أنها ليست بلغة علم، بل مشكلها الأكبر هو أنها فقدت وظيفة الاستعمال في التخاطب اليومي، وأصبحت بذلك لغة كتابية لا تُستخدم في التواصل الشفوي من طرف الذين يتقنونها كتابيا. وبذلك تكون العربية قد فقدت الشرط الأول الذي يجعل لغة ما حية، وهو تداولها كلغة تحاطب في الحياة. فهي تعيش إذن بالكتابة فقط. مما يجعل منها لغة معاقة ونصف حية أو نصف ميتة، اعتبارا أن اللغة تحيا بالتداول الشفوي أصلا وأولا ثم بالاستعمال الكتابي.

والمشكل هو أن لغة معاقة وغير متداولة، كالعربية، تنقل إعاقتها إلى التلميذ عندما تكون هي لغة التكوين الأساسي التي بها يتعلّم آليات التفكير الذي به يكتسب المعارف والمهارات. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تعيق النظام التعليمي بالمغرب، لأنه يعتمد على لغة معاقة كلغة للتكوين الأساسي للتلميذ. فاستعمال لغة غير متداولة كلغة أساسية للتعليم والتكوين تجعل من تعلّم هذه اللغة غاية هذا التعليم والتكوين، وليس اكتساب المعارف والأفكار والعلوم والمهارات. وهكذا تتحوّل الوسيلة، التي هي اللغة، إلى غاية في ذاتها، فتضيع بذلك الغاية الحقيقية من التعليم، وهي اكتساب المعارف والأفكار والعلوم والمهارات.

هل يشبه وضع العربية وضع "الماندرين"؟

في نقده للداعين إلى اعتماد الدارجة كلغة تدريس باعتبارها لغة حية ومتداولة في التخاطب اليومي، لتكون بديلا عن العربية التي هي لغة غير متداولة في هذا التخاطب، يعطي الأستاذ أوريد مثال لغة "الماندرين" الصينية. يقول: «ويمكن [...] أن نستشهد بمثال مضاد هو مثال الصين التي لها لغة موحدة هي الماندران، يفقهها المتعلمون، ولم يحُل جانبها النخبوي من أن ترتقي بالعلوم، وأن تصبح الصين قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية يضرب لها الحساب» (صفحة167).

في الحقيقة، مثال لغة "الماندرين" الصينية يُثبت عكس ما يريد أن يُقنعنا به السيد أوريد، وهو أن لغة نخبوية ومدرسية وغير مستعملة في التخاطب، مثل العربية، يمكن أن تصبح لغة علم واقتصاد وتكنولوجيا مثل لغة "الماندرين" الصينية، كما يعتقد. مع أن وضع لغة "الماندرين" مختلف جذريا عن وضع العربية. ذلك أن هذه اللغة الصينية، إذا كانت قد فُرضت، مثل العربية بالمغرب، كلغة موحّدة على جميع الصينيين، بما فيهم الأغلبية من الذين لم تكن تشكّل "الماندرين" لغتهم الأم التي يتداولونها في التخاطب اليومي، إلا ان هذه اللغة كانت موجودة في الأصل كلغة أم ولغة تخاطب يومي لسكان الشمال وجزء من وسط الصين {Chinoise (civilisation), Encyclopédie Universalis}. ولهذا فإن فرضها، سياسيا وتعليميا، يؤدّي، بعد جيلين أو أكثر، إلى اكتسابها كلغة أم وتخاطب يومي حتى بالمناطق التي كانت في الماضي تستعمل لهجات أخرى كلغات أم وتخاطب يومي، وذلك بحكم أنها لغة حية ومتداولة ومستعملة في التخاطب، يمكن تعلّمها في البيت والشارع والسوق والمعمل... وهذا يصدق على كل اللغات الحية المستعملة في التداول كالإنجليزية والإسبانية اللتيْن أصبحتا لغتي التخاطب اليومي عند ملايين السكان الأصليين (الهنود الحمر) في القارة الأمريكية، رغم أن هؤلاء كانوا، قبل أن تفرض عليهم الإنجليزية والإسبانية، يتخاطبون بلهجاتهم المحلية

الأصلية. بل قد نجد بعض الأسر المغربية تستعمل الفرنسية كلغة تخاطب وتداول، مما يجعل أبناءهم يكتسبونها كلغة أم.

أما العربية فليست بلغة تداول وتخاطب يومي في منطقة ما من المغرب ـ ولا في أية منطقة في كل الدنيا ـ، ثم فُرضت لتكون لغة كل المغاربة وفي كل جهات المغرب، على غرار لغة "الماندرين". وبالتالي فلن تصبح أبدا يوما ما لغة تخاطب في الحياة بالمغرب ولا في أي بلد في العالم، بل تبقى لغة كتابة تُكتسب في المدرسة أو ما يقوم مقامها، ولغة غائبة عن التداول كلغة تخاطب في الحياة. فلا مجال إذن للمقارنة، من هذه الناحية، التي تخص لغة أقلية بمنطقة معيّنة تُفرض على الأغلبية كلغة للجميع، بين لغة "الماندرين" واللغة العربية.

من جهة ثانية، ولو أن هذه المسألة ليست بذات أهمية كبيرة، لا ينبغي أن نتجاهل أن لغة "الماندرين"، إذا لم تكن في الأصل لغة كل مناطق الصين وكل الصينيين، فإنها، مع ذلك هي لغة صينية، نشأت تاريخيا بالصين وتكلّمها صينيون وفي مناطق صينية (الشمال والوسط). وهو ما يسهّل تبنّيها كلغة موحّدة وجامعة ولو أن هذا التبنّي كان في البداية قسريا فُرض فرضا لأسباب سياسية وتعليمية. أما العربية فهي ليست بلغة مغربية ووطنية، إذ لم تنشأ تاريخيا في المغرب ولا تنتمي إلى موطنه، وإنما هي أجنبية جاءته من خارج شمال إفريقيا. فلا مقارنة، هنا أيضا، بين "الماندرين" والعربية مع وجود الفارق بينهما.

العربية واللغة الصينية القديمة:

أما اللغة الصينية التي يمكن مقارنتها بالعربية، للتشابه والتقارب الكبيرين بينهما على مستوى الوظيفة والتداول، فهي ما يُعرف في الصين بـ"لغة الكتابة"، والتي تسمّى هكذا لأنها لغة خاصة بالكتابة ولا تستعمل إلا لهذا الغرض ولا وجود لها كلغة للكلام والتخاطب، والتي احتفظت بهذه الوظيفة الكتابية الحصرية منذ عشرين قرنا دون أن يتغّير وضعها أو وظيفتها المقصورة على الاستعمال الكتابي (Encyclopédie Universalis). وهذه اللغة الصينية لا تختلف كثيرا عن العربية التي تشترك معها في العناصر التالية:

ـ هي لغة خاصة بالكتابة مثل العربية،

ـ يحتاج تعلّمها إلى مدة طويلة مثل العربية،

ـ تشكّل، بسبب ذلك، ومثل العربية، لغة نخبوية لا يستعملها للقراءة والكتابة إلا المتعلّمون فقط، بحكم أنها لغة لا تستعمل في الكلام والتخاطب،

ـ هي لغة عتيقة وتراثية لم تتغيّر منذ عشرين قرنا، مثل العربية التي هي أيضا عتيقة وتراثية ودينية، بقيت هي نفسها منذ خمسة عشر قرنا.

أما الفرق بين هذه اللغة الصينية، العتيقة والتراثية والجامدة والخاصة بالكتابة، واللغة العربية التي تشترك معها في نفس الخصائص، فهو أن الصينيين لم يصبحوا على ما هم عليه من تقدّم وعلم وتكنولوجيا وازدهار اقتصادي بلغتهم تلك، العتيقة والتراثية والجامدة والخاصة بالكتابة، وإنما بلغتهم الجديدة الثانية، "الماندرين"، التي هي في الأصل لهجة مستعملة بشمال الصين وبعض أقاليم الوسط، كما ذكرت. لكن الصينيين سيعمّمونها كلغة موحّدة وجامعة، كما أشرت، لتصبح هي لغة الكتابة والمدرسة والصحافة والعلم والاقتصاد، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بوظيفتها الأولى كلغة تخاطب وتداول يومي، عكس اللغة الصينية الأولى التي كانت مقطوعة الصلة بالحياة بحكم أنها لا تستعمل في الكلام ولا في التخاطب والتداول.

فالحالة التي كان يمكن مقارنتها في المغرب بحالة "الماندرين"، ليست إذن حالة اللغة العربية، التي تشبه حالة اللغة الصينية الأولى، العتيقة والتراثية والجامدة والخاصة بالكتابة، ولا علاقة لها بـ"الماندرين"، وإنما هي الحالة التي تُفرض فيها دارجة وجدة أو مراكش أو جبالة، مثلا، على جميع المغاربة، كلغة موحّدة وجامعة تُستعمل في الكتابة والتعليم والمدرسة والإدارة، أو الحالة التي تُفرض فيها، مثلا، أمازيغية سوس أو الريف أو فيكيك أو آبت يزناسن على جميع المغاربة كلغة موحّدة وجامعة تُستعمل في الكتابة والتعليم والمدرسة والإدارة...

هل تستقيم ثورة ثقافية من غير ثورة لغوية؟

كتاب "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب" يتناول، كما يدل على ذلك عنوانه، شروط تحقيق ثورة في الثقافة، والتي تعني في الكتاب معناها الضيق المدرسي المعروف، وهو الفكر والمعرفة، كما في قولنا فلان مثقف، أي مفكر ومتعلم. فالثورة الثقافية، حسب مدلولها في الكتاب، هي إذن ثورة في الفكر والمعرفة. ولأن أداة التعبير عن الفكر والمعرفة هي اللغة، فإن ثورة ثقافية ما، أي ثورة في الفكر والمعرفة، لا بد أن تسبقها، كشرط ووسيلة، ثورة في اللغة. ولا يتعلق الأمر فقط بتطوير اللغة القائمة وتحديثها، أو تبسيطها وتيسير استعمالها، كما يدعو إلى ذلك العديد من المهتمين بشؤون التربية والتعليم. فهذه إجراءات تدخل في إطار الإصلاحات ولا علاقة لها بالثورة. وهي الإصلاحات التي ينتقدها الكاتب، حيث يقول عنها: «إن الإصلاحات التي تم اعتمادها لم يكن ليرتقي بتعليمنا، وأفضت إلى تفاقم الوضع، واصطدمت بما يسميه

الفيلسوف كاستون باشلار بالعوائق الإبستمولوجية. ولا مندوحة من إجراء قطيعة» (صفحة 223).

تطبيقا للمفهوم الباشلاريين، "العائق الإبستمولوجي"، سنلاحظ أن اللغة العربية تشكّل "عائقا إبستمولوجيا" حقيقيا، لأن استعمالها كلغة أولى وأساسية، حتى وإن لم تكن لغة تدريس العلوم، يعيقنا عن:

ـ الوعي بأن هويتنا الجماعية، نحن المغاربة وسكان شمال إفريقيا عامة، ليست عربية، وذلك بسبب كون اللغة العربية، كما سبقت الإشارة، لغة هوياتية لا تنفصل عن العروبة بمفهومها العرقي والهوياتي، مما يجعل وظيفتها تتجاوز، كما فات شرح ذلك، ما هو لغوي لتصبح انتماء عروبيا،

ـ التفكير بطريقة علمية، ليس فقط لأن العربية لا تُنتج علما كما يقول الأستاذ أوريد، وإنما لأنها لغة دين وتراث، تجعل التفكير، نتيجة العلاقة التلازمية بين اللغة والفكر، ينصبّ على مسائل غيبية وموضوعات "ميتة" تنتمي إلى الماضي،

ـ إدراك أن اللغة العربية عائق وإصْر، بسبب ارتباطها بالمقدّس الديني والاعتقاد أنها لغة اختارها الله ليخاطب بها البشر، مما يجعلها، حسب هذا الاعتقاد، أفضل اللغات وأقدسها وأكملها. مما لا يسمح بالتفكير في تجاوزها وعدم استعمالها الافتراضي كلغة أولى وأساسية.

وهنا تكون "القطيعة"، بالمفهوم الباشلاري كذلك، هي القطع مع اللغة العربية، وذلك بالتخلّي عنها كلغة أولى وأساسية، واستبدالها بلغات أخرى. وهي قطيعة تتجاوز مجرد التراجع عن التعريب لتشمل إعادة النظر، عمليا وجذريا، في الوضع اللغوي في المغرب وتمثّلنا لهذا الوضع. ولهذا لا يكفي التدريس باللغات الأجنبية، بدل العربية، لإحداث مثل هذه القطيعة اللغوية. بل ستكون هناك قطيعة عندما تُهيّأُ الأمازيغية والدارجة لتكونا لغتي الهوية والمعرفة والمدرسة. هذا ما يرفضه الأستاذ أوريد بحجة أنه لا يمكن المطابقة بين اللغة العربية واللغة اللاتينية (صفحة 167)، التي استبدلت، منذ القرن السادس عشر، بلغات قومية جديدة وناشئة.

عن سؤال "ماذا نريد؟"، يجيب الأستاذ أوريد: «نريد أن نكون جزءا من التجربة الكونية ونستوعب ما انتهت إليه». ويقصد بذلك الحضارة الغربية، بعقلانيتها وعلومها وديموقراطيتها وحريتها. ويوضح بأنه «لا يكفي أن نلبس مثلهم (يقصد الغربيين) ونستعمل تقنياتهم.. لا يكفي ذلك، لا بد أن تنطبع أذهاننا بنفس ذهنية الغربيين، لا لأنهم غربيون، ولكن لأنهم من يحمل مشعل الحضارة الكونية» (صفحة 25).

إذا كانت هذه هي الغاية من الثورة الثقافية المنشودة في كتاب الأستاذ أوريد، وهي أن نصل، بعد مدة، إلى ما وصل إليه الغربيون من علم وتقدّم وازدهار وحرية وديموقراطية وعدالة...، فليس هناك من وسيلة للوصول إلى ذلك إلا بإحداث نفس القطيعة التي بها مهّد الغربيون الأوروبيون، منذ القرن الخامس عشر، الطريق للوصول إلى ما وصلوا إليه. وتتمثّل هذه القطيعة في التخلّي عن اللاتينية، كلغة أولى وأساسية، واستعمال بدلها لغاتهم الشعبية والقومية، أو إحدى لهجاتها التي عمّموها كلغة قومية ووطنية، ولغة كتابة وتعليم. فالتحرر من اللاتينية كان تحررا من "عائق إبستمولوجي" كان يحول دون التفكير في الطبيعة وفي الإنسان وفي المجتمع وفي الدين بطريقة أخرى وجديدة. إذا كان الغرب الأوروبي قد عرف، مع بداية عصر النهضة، تحولات عميقة، سياسية وفكرية وعلمية واقتصادية، فذلك بفضل تحرير العقل من إصْر وقيد اللغة اللاتينية، التي كانت تسجنه في دائرة الغيب والتراث والمقدّس الديني. النتيجة أنه إذا كنا نريد أن نكون كالغربيين، كما ينشد ذلك الأستاذ أوريد، فلا مندوحة من أن نحذو حذوهم بخصوص القطيعة مع اللغة العربية، التي يشبه وضعها ووظيفتها وقصورها ما كانت عليه اللغة اللاتينية قبل التخلّي عنها وتبنّي اللهجات الحية المحلية، وجعلها لغات وطنية تستعمل في الكتابة والتعليم والتأليف والإدارة.

أما القول بأنه لا يمكن قياس حالة اللغة العربية على حالة اللغة اللاتينية، فهو مثال حي على ما تشكّله العربية من "عائق إبستملوجي"، عندما يصبح مجرد تصوّر أنه يمكن أن تصير الأمازيغية والدارجة لغتي تعليم وفكر ومعرفة وسلطة وإدارة بالمغرب، موضوعا لا يخطر حتى بالبال لأنه خارج "المفكَّر فيه". حقيقة إن مجرد التفكير في التخلّي عن العربية هو شيء مرفوض، لأننا نفكّر في ذلك بمنطق اللغة العربية نفسها ومن داخلها، أي نفكّر في ذلك انطلاقا من "العائق الإبستمولوجي" للغة العربية، والذي من وظائفه الحيلولة دون مثل هذا التفكير. وإذا كان صحيحا أن التخلّي عن العربية سيشكّل صدمة، فذلك لأن «القطيعة لن تكون إلا عبارة عن صدمة» (صفحة 299)، كما يعترف بذلك الأستاذ أوريد. ويبدو أنه واع برهان اللغة و"بالعائق الإبستمولوجي" الذي تشكّله العربية. لكنه إذا كان جرّيئا وواضحا عندما دعا إلى تدريس العلوم باللغة الأجنبية واختيار تعليم مدني لا مكان فيه للتربية الإسلامية، فإنه، كما يعنّ ذلك، أمسك العصا من الوسط، متقيّدا بما هو "لائق سياسيا" Le politiquement correct، ولم يذهب بالثورة التي يدعو إليها حتى نهايتها لتكون ثورة على اللغة العربية. وهذا ما جعله يعتبرها جزءا منا، ويدعو إلى رعايتها والعناية بها.

(03 ـ 04 ـ 2019)

2 ـ في الدارجة المغربية

لمَ الخوف من الدارجة المغربية؟

عادت مسألة الدارجة إلى دائرة النقاش من جديد بعد أن رفع السيد نور الدين عيوش مذكرة إلى الديوان الملكي، يدعو فيها إلى استعمال الدارجة في التعليم. وكما كان منتظرا، فإن الردود، بدل ان تناقش موقف السيد عيوش وتحلله لإبراز ما تدعي أنه ينطوي عليه من تضليل ومغالطات، انطلقت، وبكل جزم ووثوق، من نظرية المؤامرة (التي تفسر كل شيء وبكل سهولة) لتربط موقفه بالاستعمار والعداء للعربية، كما في رد السيد امحمد الخليفة، بعنوان "دعوتك لاعتماد الدارجة موقف استعماري شاذ"، المنشور بموقع "اليوم 24" بتاريخ 7 نونبر 2013 ، ومقالي السيد حماد القباج، "المستلبون واللغة العربية"، والسيد بلال التليدي، "مذكرة عيوش وأسلوب الاستدراج"، المنشوريْن بموقع "هسبريس" يومي 6 و7 نونبر 2013.

بمناسبة هذه الإثارة الجديدة لمسألة الدارجة، أجد الفرصة مواتية لتبيان التناقصات التي يقع فيها المدافعون عن الفصحى والمعارضون للدارجة، ومناقشة أسباب رفضها ومنعها من المدرسة والكتابة.

فهم يؤكدون أن هذه الدارجة لهجة عربية، وتشكل جزءا من اللسان العربي، وبالتالي فهي تنتمي إلى اللغة العربية التي تفرعت عنها واشتقت منها، حسب اعتقادهم. لكن بمجرد ما يسمعون أن هناك دعوة إلى تدريس الدارجة وتأهيلها لتكون لغة كتابة، ينتفضون ويثورون ويصيحون: هذه مؤامرة، معلنين عن رفضهم المطلق لدخول الدارجة إلى المدرسة، مستعرضين ترسانة من الأوصاف التحقيرية التي يلصقونها بهذه الدارجة، ليبرروا إبقاءها بعيدة عن التأهيل المدرسي وتهييئها لتكون لغة تعليم وكتابة. فهي، كما يكررون، مجرد لهجة عامّية ومتخلفة لا تشبه العربية الفصحى في رقيها وأسلوبها وتراثها الضخم والغزير.

لكن ما أن يسمعوا من يقول بأن الدارجة ليست لهجة عربية، بل هي نظام لغوي مستقل عنها، لأن موطنها التاريخي الأصلي هو شمال إفريقيا وليس شبه الجزيرة العربية، كما هو الحال بالنسبة للعربية الفصحى، وهو ما يعطي لهذه اللغة هويتها الأمازيغية غير العربية، ما أن يسمعوا ذلك حتى يثوروا وينتفضوا ويصيحوا: هذه مؤامرة، معلنين رفضهم المطلق أن تكون للدارجة هوية أخرى غير الهوية العربية التي ينسبونها لها، مع استعراض ترسانة من "الأدلة" التي "تثبت" أنها لغة عربية كاملة العروبة، وليست ذات هوية أمازيغية أبدا. فتجدهم يلجؤون إلى الطريقة "الخشيمية" (نسبة إلى منظّر العروبة لدى القذافي البائد، علي

فهمي خشيم الذي رد اللغة الأمازيغية إلى العربية) لرد كل لفظ أمازيغي وغير عربي في الدارجة إلى أصل عربي، مثل القول بأن كلمة "دير" (افعل) أصلها "أدار"؛ و"سفط" (أرسل) هي في الأصل "سفد" المصاغة من "أوفد" أي أرسل؛ و"جيب" (احمل إلى هنا) أصلها "جلب"؛ و"سقسي" (اسأل) أصلها "استقصى؛ و"لبريا" (رسالة) تسمى كذلك لأن أصلها هو الفعل العربي (برى)، أي أعد وسوّى القلم الذي تكتب به الرسائل... وهلم جرا. وقد يقولون يوما بأن "أغيول" (الحمار بالأمازيغية) كلمة مشتقة من لفظ "الغلة"، التي كانت عادة ما تنقل على ظهر الحمار من المزارع إلى الأسواق.

مع أن هذا النوع من الهوس العربماني Arabomanie (عادة رد كل شيء إلى أصول عربية)، وحتى لو افترضنا أن أصل كل كلمات الدارجة عربي، هو غير مجدٍ في إثبات أن الدارجة لغة عربية، لأن الأمر لا يتعلق بالمعجم والمفردات، بل يتجاوزه إلى روح اللغة التي تكمن في تراكيبها ونظامها النحوي والصرفي، وحروف المعاني وأدوات الربط والاستفهام والشرط والزمان والمكان...

لكن ـ وهذا هو بيت القصيد ـ إذا كانت الدارجة لغة عربية، فلماذا يرفض هؤلاء المدافعون عن الفصحى تنميتها والعناية بها لتكون لغة كتابة تعلّم في المدرسة؟ لماذا لا يدعون إلى تأهيلها وتطويرها والانتقال بها من الاستعمال الشفوي إلى الاستعمال الكتابي، لقطع الطريق على الذين يقولون بأن العربية لغة نصف ميتة أو نصف حية لأنها لا تستعمل في التخاطب والتداول الشفوي؟ أليست الدارجة، ما داموا يصرون على أنها لهجة عربية، هي فرصة إنقاذ العربية وإخراجها من حالة الغيبوبة التي توجد فيها منذ أن انقطعت صلتها بالتداول الشفوي، أي بالحياة؟ فلماذا لا يعملون إذن على تطوير الدارجة لتطوير العربية نفسها ما دامت هذه الدارجة هي نفسها لغة عربية كما يقولون ويؤكدون؟

وتطوير العربية انطلاقا من تطوير الدارجة لن ينتج لغة أخرى ليست عربية ما دام أن الدارجة، حسب زعمهم، هي لغة عربية. أما أن هذه اللغة ستكون مختلفة في بعض مظاهرها المعجمية والتركيبية عن العربية الفصحى، فهذا شيء تعرفه وتعيشه العربية نفسها منذ عقود، ولم يحتجوا على ذلك ولم يرفضوه. فاللغة العربية الحديثة، لغة الصحافة والكتابة والمدرسة، مختلفة في معجمها وأسلوبها وجزء من تراكيبها، عما ما كانت عليه قبل القرن التاسع عشر. بل هناك من يذهب إلى القول بأنها لغة غريبة عن العربية الحقيقية والأصلية. وحول هذا الموضوع يقول المرحوم عبد السلام ياسين: «وها هي بين أيدينا لغة عربية عصرية لابيكية في صحف الإعلام والمجلات المصورة والإذاعات والتلفزيونات. لغة ركيكة المباني، مترجمة المعاني، فاسدة النحو، قعيدة الصرف، ما بينها وبين لغة القرآن المبينة من قرابة إلا

صلة اللفظ والحرف. لغة عصرية جسم، تسكنه روح دخيلة تتململ لاييكيتها وتتخبط المسكون، فلا تسمع من همس العربية إلا أنينا وحنينا إلى سالف عزها، يوم كانت لغة الدين والدنيا، لا ينفصل الدين والدنيا شقين وتعبيرين.» (عبد السلام ياسين، "حوار مع صديق أمازيغي"، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997، صفحة 87).

فلماذا هذه الازدواجية وهذا الكيل بمكيالين في التعامل مع الدارجة المغربية؟

يصرون على أنها لغة عربية، لكنهم يرفضون أن يعاملوها كما يعاملون العربية. ألا يعني هذا التناقض أن لديهم قناعة لاشعورية بأنها لغة أمازيغية وليست عربية، لهذا يعارضون أن تعامل كالعربية، مثلما يعارضون أن تستفيد الأمازيغية من نفس الامتيازات التي تبقى حكرا على العربية؟

مع أنه لو تعاملوا مع الدارجة كلغة أمازيغية، لأن موطن نشأتها هو البلاد الأمازيغية وليس البلاد العربية، لكانوا أمام "عدو" واحد هو الأمازيغية، سواء في صيغتها الأصلية أو في صيغتها الدارجة، ولما شتتوا جهودهم في مواجهة عدوين اثنين، الأمازيغية والدارجة.

في الحقيقة، تفسير هذه الازدواجية، في الموقف من الدارجة، يكمن في الدور الذي تقوم به في تعريب الشعب المغربي. فلأن الدارجة موجودة في الشارع والبيت والمعمل والمقهى والتلفزيون، فإن اعتبارها لغة عربية يساهم في تعريب المغاربة أفضل بكثير من دور المدرسة، التي تلقن لغة عربية ليس لها تأثير كبير على تعريب المغاربة، لأنها لغة غير موجودة في التداول وفي الحياة. أما إذا كانت الدارجة عربية، كما يؤكدون، وإذا كان غالبية المغاربة يتحدثونها ويستعملونها، فالنتيجة أن غالبية المغاربة عرب لأن اللغة التي يستعملونها لغة عربية. وإذا أضفنا إلى هذا "المعطى" نسبة الأمية التي تفوق خمسين في المائة (50%)، ندرك نجاعة استعمال الدارجة لتعريب المغاربة، لأن الأميين جميعهم مقتنعون بأنهم عرب، اعتقادا منهم أن لغتهم عربية. وقد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن نشرت في 2007 إحصائيات ـ مشكوك في صحتها طبعا ـ تقول إن نسبة المتحدثين بالأمازيغية في المغرب لا تتجاوز الثلاثين في المائة (30%)، وهو ما يجعل منهم "أقلية" في مقابل أزيد من سبعين في المائة (70%) الذين يتحدثون بـ"العربية"، والذين يشكلون "الأغلبية" العربية". وهذا عكس ما لو اعترف بالدارجة كلغة أمازيغية، وهو ما سينتج عنه مباشرة أن المغرب بلد أمازيغي أرضا ولغة.

هكذا تكون الدارجة قد نجحت إذن في تعريب الشعب المغربي. وهو ما فشلت فيه العربية الفصحى، وذلك لأن هذه الأخيرة:

ـ لغة لا وجود لها في التداول، ولا حضور لها في الحياة اليومية، وبالتالي فهي لا تمس الأميين الذين يشكلون الأغلبية.

ـ أعطت نتائج عكسية بالنسبة لعدد كبير من الأمازيغيين، الذين فرضت عليهم العربية قصد تعريبهم. لكنهم، عكس ذلك، سيستعملونها للدفاع عن أمازيغيتهم وللتعبير عن تعلقهم بهويتهم الأمازيغية. لهذا نجد أن الرواد المؤسسين للحركة الأمازيغية كانوا جميعهم يتقنون العربية ويكتبون بها بياناتهم ويسطرون بها مطالبهم الأمازيغية. لقد انقلب السحر على الساحر.

هذا هو الدور الحقيقي، الأول والخطير، للدارجة المغربية باعتبارها لغة عربية: نشر الوعي الزائف وترسيخ القناعة الكاذبة، وخصوصا لدى الأميين، بأن المغاربة شعب عربي، دولتهم عربية وحكامهم عرب.

أما دورها الثاني فيتمثل في الحفاظ على نسبة الأمية مرتفعة بالمغرب، حتى تنجح هذه الدارجة في القيام بدروها الأول، الخاص بتعريب الشعب المغربي. ولهذا إذا كانت الأمية متفشية بنسبة مرتفعة بالمغرب، فإن ذلك شيء طبيعي ومنطقي، لأن لغة التعليم ـ المضاد للأمية ـ لغة لا علاقة لها بالحياة حيث يعيش الأميون. ولهذا تبقى لغة المدرسة، أي العربية الفصحى، لغة نخبوية لا يجيدها ـ وللكتابة والقراءة فقط ـ إلا عدد محدود من المغاربة. مع أنه لو طُورت الدارجة وأهّلت لتصبح لغة تعليمية، باعتبارها لغة عربية كما يدعون، لقُضي على الأمية في مدة معقولة. لماذا؟ لأن محاربة الأمية تعني، في الدول التي تحترم لغات شعوبها، تعليم الكتابة والقراءة للمعنيين بذلك، وبلغة هم أصلا يعرفونها ويستعملونها ويتواصلون بها، مثل الدارجة المغربية، حيث سيكون الأمي، لو كانت الدارجة لغة تعليمية، ليس من لا يتقن هذه اللغة الدارجة، بل فقط من لا يتقن الكتابة والقراءة بها. أما وأن العربية هي المعترف بها كلغة مع إقصاء للدارجة، رغم اعتبارها لغة عربية، فإن محو الأمية بالمغرب لا يعني تعليم الكتابة والقراءة بالعربية، بل يعني تعليم لغة جديدة، هي العربية الفصحى، لتحل محل الدارجة التي هي لغة الأمي. ولهذا فإن الشرط الأول لنجاح محو الأمية بالمغرب، هو محو الدارجة، وكذلك الأمازيغية بالنسبة للناطقين بها.

هكذا تنتشر الأمية بالمغرب، وينتشر معها الجهل والتخلف، لأن لسان الشعب (الأمازيغية وصنوتها الدارجة) مقطوع، مع أن هذا اللسان هو الأداة الضرورية لاكتساب العلم والمعرفة. فالمفارقة الغريبة هي أن اللغة العربية لا تعتبر لغة إلا إذا لم يكن أحد يتكلمها ويستعملها في حياته. أي أنه لا يعترف بها كلغة إلا إذا كانت ميتة ولا تستعمل في التداول ولا في الحياة. أما إذا

كانت مستعملة في صيغتها الدارجة ـ باعتبارها لهجة عربية حسب الاعتقاد الشائع ـ كلغة تعليمية ومدرسية، فهي ليست لغة عربية صالحة لذلك. فكيف للغة تكون عربية وغير عربية في نفس الوقت. إنها إحدى مفارقات التفكير العربماني.

من جهة أخرى، أدى تحقير الدارجة ومحاربتها عن طريق ما يسمى "محو الأمية"، إلى شيوع دارجة سمجة فيها الكثير من الصنعة والتكلف، شوهاها وأفقداها تلقائيتها وجمالها وعمقها، وشوه في نفس الوقت، نتيجة لذلك، العربية الفصحى التي تريد أن تحل محل هذه الدارجة، عبر "محو الأمية" التي هي محو لهذه الدارجة نفسها. مع أن حلول العربية محل الدارجة أمر مستحيل استحالة مطلقة وليس نسبية، لأن العربية لغة كتابة وليست لغة تداول شفوي مثل الدارجة. فالاعتقاد أن القضاء على الأمية سيجعل من العربية لغة تستعمل في التداول الشفوي، كما يردد ذلك السيد موسى الشامي رئيس" الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" (انظر مقاله على الرابط: http://hespress.com/writers/76508.html) وغيره من مجانين العروبة، فكرة عامّية تنم عن جهل تام بطبيعة وماهية اللغة بصفة عامة، وباللغة العربية بصفة خاصة. فحتى لو أن المغاربة أصبحوا جميعهم حاصلين على دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابها، فإنهم لن يستعملوا هذه اللغة أبدا في التخاطب الشفوي بينهم، لا في المغرب ولا في أي مكان في الدنيا.

إنها إذن لفكرة خاطئة وساذجة الاعتقاد أن بإمكان العربية أن تحل محل الدارجة بفضل التعليم والقضاء على الأمية. مع أن الممكن والواقعي والمفيد للعربية نفسها، هو أن تحل الدارجة محل الفصحى، بعد تأهيلها لذلك، وليس العكس.

أما السبب السياسي للتخوف من ترقية الدارجة، فهو التخوف من ترقية الشعب الذي سيصبح له لسان معترف به (اللغة الدارجة)، يستعمله في المطالبة بحقوقه، وفي الاحتجاج على الاستبداد والفساد. لهذا يرفض المسؤولون السياسيون فكرة تأهيل الدارجة، لأن لغة السلطة لن تبقى هي اللغة التي لا يعرفها الشعب، والتي تستعمل، نتيجة جهل الشعب بها، كآلية أخرى للاستبداد، بل ستكون هي لغته الدارجة، وهو ما يحرره ويحل عقدة لسانه.

والسبب الآخر لرفض تأهيل الدارجة، هو التخوف من لغة مغربية أصيلة تعبر عن الاستقلال الهوياتي واللغوي للمغرب. وهو ما يرفضه العروبيون الذين يجعلون من تبعيتهم للمشرق العربي علة وجودهم.

وهناك سبب آخر للتخوف من الدارجة، وهو أن ترقيتها ستؤدي مباشرة إلى تراجع العربية، بل قد تؤدي إلى اختفائها إذا أصبحت الدارجة لغة تعليمية ومدرسية، لأن الأولى،

عكس الثانية، لغة نصف حية أو نصف ميتة، لا تستعمل إلا في الكتابة فقط، الشيء الذي يوفر الفرص للدارجة لتجاوز العربية والتفوق عليها. فالعربية لها الهيمنة اللغوية فقط لأنه لا يسمح للغات الوطنية (الدارجة والأمازيغية) أن تنافسها، وذلك بالاستفادة من نفس فرص النمو والتطور المتوفرة للعربية وحدها.

إن توصية "جمعية زاكورة للقروض الصغرى والتربية"، التي يرأسها السيد نور الدين عيوش، والتي (التوصية) تدعو إلى اعتماد الدارجة كلغة للتدريس، إذا نظرنا إليها بموضوعية ونزاهة وعلمية ووطنية ـ نعم أقول ووطنية ـ وبعيدا عن نظرية المؤامرة الجاهزة، فسنجد أنها تقترح حلا حقيقيا لمعضلة التعليم والأمية والتخلف ببلادنا، يمكن أن يخرجها من الدائرة المفرغة التي تكبّل المغرب وتفرض عليه الدوران داخلها: التدريس بلغة شبه ميتة يعطي تكوينا شبه ميت، لا ينفع ولا يجدي، وهو ما ينتج تخلفا اجتماعيا واقتصاديا، يعيد بدوره إنتاج نفس المستوى الضعيف والمتخلف من التكوين. فالسبب يصبح نتيجة، والنتيجة تتحول بدورها إلى سبب. وهكذا تغلق بإحكام الدائرة المفرغة التي لا يمكن التخلص منها إلا بتكسير إحدى حلقاتها، التي هي لغة التدريس، أي العربية الفصحى التي هي مصدر كل شرور التعليم بالمغرب.

اعتماد لغة الشعب، بعد تهييئها وتأهيلها لذلك، كلغة للمدرسة، هو شرط ضروري لإصلاح التعليم ببلادنا. وهو ما سيساهم، نتيجة تحسين وتجويد النظام التعليمي، في توفير شروط التنمية والتقدم. والتاريخ شاهد على الدور الفعال لاستعمال لغة الشعب في تحقيق النهوض والتقدم: فالنهضة الأوروبية سبقتها نهضة لغوية تمثلت في التخلي عن لغة النخبة التي لم تكن تستعمل إلا في الكتابة، مثلها مثل اللغة العربية، واستبدالها بالعامّية التي يتخاطب بها الشعب، كالعامّية الإيطالية، والعامّية الفرنسية، والعامّية البرتغالية، والعامّية الألمانية عندما ترجم بها "مارتن لوثر" الإنجيل في 1521.

كما أن كل الدراسات التي تناولت العلاقة بين اللغة والتنمية، تثبت وتؤكد أنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية إلا باستعمال لغة الأم في المدرسة. والحال أن مدرستنا تستعمل العربية الفصحى التي ليست بلغة الأم لأي مغربي، مع إقصاء للغة الأم الحقيقية للمغاربة التي هي الأمازيغية وبنتها الدارجة. وبالتالي فإن الدعوة إلى استعمال الدارجة كلغة للتدريس ـ بعد تأهيلها لذلك كما قلت ـ، هي دعوة لتجاوز عوائق التنمية والنهوض، واقتراح سبل تحقيق هذه التنمية وهذا النهوض. لهذا فإن موقف السيد عيوش، الذي اعتبره معارضوه استعماريا ومعاديا للعربية، هو موقف وطني نزيه وصادق.

(2013 _ 11 _ 10)

*****

الدارجة و"لاتاريخانية" الأستاذ العروي

في حوار مطوّل مع الأستاذ عبد الله العروي، منشور بيومية "الأحداث المغربية" في خمس حلقات (20، 21، 22، 23 و 24 ـ 25 نونبر 2013)، كشف المفكر المغربي عن رأيه في مسألة الدعوة إلى التدريس بالدارجة، هذه الدعوة التي أصبحت حديث الساعة منذ أن رفعت جمعية "زاكورة" المذكرة المعلومة إلى الديوان الملكي أواخر أكتوبر (2013)، تقترح فيها استعمال الدارجة كلغة للتدريس.

تناوُل الأستاذ العروي للمسألة اللغوية بالمغرب يغري، نظرا لصيت الرجل وكفاءته الفكرية، بالمجادلة في الموضوع، ومناقشة الأفكار والحجج التي يدعم بها موقفه من مسألة التدريس بالدارجة.

وأين هو الخلط؟ وأين هو المشكل؟

يستهل الأستاذ العروي حواره حول موضوع الدارجة بالقول إن الدعوة إلى اعمتادها كلغة للتدريس «تقوم على خلط كبير». ثم يوضح هذا الخلط كما يلي:

«الدارجة لكي ترسّم (مع أن الأمر يتعلق باستعمالها في التدريس وليس بترسيمها) يجب أن تكتب بحروف مناسبة. ما هي هذه الحروف؟ إما أن تكتبها بالحرف العربي وإما أن تكتبها بالحرف اللاتيني، لكن إذا اخترت كتابتها بالحرف اللاتيني فعليك أن تخلق حروفا جديدة كما فعل الأتراك لما اختاروا كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتيني، وحتى عندما تنجح في هذه المهمة، فهل هذا ممكن أو غير ممكن. إذا كان ذلك ممكنا فحينها ستستقل الدارجة وتصير لغة قائمة الذات، وتنفصل حينئذ عن اللغة الأم. هذا ما حصل في جميع البلدان التي انفصلت فيها اللغات الشفوية عن اللغة الأم»

وأين هو المشكل إذا كتبت الدارجة بحروف تناسب نظامها الصوتي؟ وأين هو المشكل إذا كتبت بحروف لاتينية معدّلة كما فعل الأتراك كما يقول؟ لنلاحظ أن الأستاذ العروي حصر اختيار الحرف لكتابة الدارجة في الحرفين العربي واللاتيني فقط. مع أنني أكاد أجزم أنه لو كان يتقن الأمازيغية ويجيد كتابتها بحرفها "تيفيناغ"، لما تردد في اعتبار هذا الحرف هو الأنسب لكتابة الدارجة في حالة ما إذا تقرر استعمالها في الكتابة والمدرسة.

وأين هو المشكل إذا استقلت الدارجة وصارت «لغة قائمة الذات»، وانفصلت «حينئذ عن اللغة الأم»؟ أليس «هذا ما حصل في جميع البلدان التي انفصلت فيها اللغات الشفوية عن اللغة الأم»، كما يعترف بذلك الأستاذ العروي؟ فما دام أن هذه البلدان، التي استقلت فيها لغاتها الشفوية عن لغاتها الأم، وانتقلت إلى مستوى لغات الكتابة والمدرسة، لم تعرف أية مشاكل تمنع هذا الاستقلال وهذا الانتقال، فلماذا تكون لدينا نحن مشاكل تمنعنا من الارتقاء بالدارجة إلى مستوى لغة الكتابة والمدرسة؟

نتساءل إذن: أين هو المشكل في كل ما طرحه الأستاذ بصدد الحرف والاستقلال عن اللغة الأم؟ أليس ذلك هو الطريق الطبيعي (الحرف والاستقلال) للانتقال من لغة شفوية إلى مستوى استعمالها في الكتابة والمدرسة؟ فأين هو المشكل إذن، مرة أخرى؟ وأين هو "الخلط" الذي يتحدث عنه الأستاذ العروي؟

الخلط الحقيقي:

أما الخلط الحقيقي، فهو الذي يقع فيه الأستاذ العروي عندما يعتبر الدارجة بنتا للعربية وتابعة لها، كما يعتقد العامّة استنادا إلى تسميتها بـ"العربية" الدارجة، واحتوائها على نسبة كبيرة من الألفاظ ذات الأصل العربي. ولهذا فهو يتخوّف ـ وبدون أي مبرر معقول ـ من انفصالها عن العربية الأم. مع أن العلاقة الوحيدة التي تربط الدارجة بالعربية هي العلاقة المعجمية لا غير. والأستاذ العروي يعرف أن روح اللغة لا يصنعه معجمها الذي هو متغير ومتطور، بل يصنعه نظامها النحوي والتركيبي الذي هو نسق ثابت وقار في اللغة، يعطيها خصوصيتها وتميزَها عن اللغات الأخرى. ومن يقارن بين الدارجة والعربية والأمازيغية، سيقف على حقيقة أن الجزء الأكبر من النظام التركيبي للدارجة هو نظام تركيبي أمازيغي. وبالتالي، فإن الدارجة، وحتى لا نقول إنها لغة أمازيغية، هي عربية في معجمها وأمازيغية في تراكيبها وتعابيرها ومعانبها، أو هي عربية في جسدها، لكنها أمازيغية في روحها. كما لا ننسى أن الموطن التاريخي لنشأة الدارجة هو شمال إفريقيا والمغرب خاصة، وليس شبه الجزيرة العربية التي هي الموطن التاريخي لنشأة اللغة العربية، وليس الدارجة المغربية. ولهذا إذا كانت الدارجة بنتا للعربية وتابعة لها بناء على القرابة المعجمية، فستكون اللغة الفارسية بنتا للعربية وتابعة لها هي أيضا، لأن أزيد من ستين في المائة من معجمها عربي، ولكانت لغة القرآن ليست عربية فقط، بل أيضا سريانية لأن جزءا هاما من ألفاظ القرآن سريانية في أصلها اللغوي.

أما الخلط الثاني، وهو نتيجة للأول، فهو الاعتقاد بأن الانتقال بالدارجة من الاستعمال الشفوي إلى الاستعمال الكتابي والمدرسي، سيجعلها «تستقل وتصير لغة قائمة الذات». وهو ما يعني أن الأستاذ العروي يعتبر الدارجة المغربية غير متوفرة على وجود لغوي مستقل كلغة قائمة الذات. وهذه فكرة عامّية وخاطئة طبعا، ولكنها منتشرة عند العديد من المثقفين واللسانيين المغاربة. والدليل أن الدارجة لغة مكتملة وقائمة بذاتها ومستقلة عن العربية الفصحى، وليست تابعة لها ولا ملحقة بها، هو أن الأمي يجيد التحدث بالدارجة المغربية رغم أنه يجهل العربية الفصحى جهلا تاما. وهذا يعني أن وجود أو غياب العربية لا تأثير له على وجود الدارجة، مثلما لا تأثير لذلك على وجود الإسبانية أو الفرنسية أو الروسية... لأن هذه لغات مستقلة عن العربية. الدارجة هي إذن لغة مستقلة عن العربية، تماما مثل الإسبانية أو الفرنسية أو الروسية...، لأنها لا تحتاج، لبقائها ووجودها واستمرار استعمالها، إلى بقاء ووجود واستمرار استعمال العربية الفصحى.

أما أن معجم الدارجة يتكون في جزئه الأكبر من ألفاظ ذات أصل عربي، فهذا لا يغير شيئا من استقلالية الدارجة عن العربية، لأن تلك الألفاظ، حتى وإن كانت عربية في أصلها التاريخي واللغوي، فقد أصبحت جزءا من المعجم الخاص بالدارجة، مثلها مثل الألفاظ ذات الأصل الفرنسي أو الإسباني التي تستعملها هذه الدارجة ضمن مفرداتها. فعلى فرض أن العربية ماتت وانقرضت، فلن يؤدي ذلك إلى موت وانقراض الدارجة، بل سيستمر تداولها واستعمالها، وبنفس المعجم ذي الأصل العربي الذي اقتبسته من الفصحى وأصبح جزءا من معجمها الخاص، كما قلت. وهذا يبين أن الدارجة ليست تابعة للعربية، بل لغة مستقلة عنها وقائمة بذاتها، تماما مثل اللغة الفارسية التي، كما في الافتراض السابق، لن تموت بموت العربية بل ستستمر متداولة ومستعملة بعدها، رغم أنها تستعمل جزءا من معجمها الذي أخذته من العربية.

قلت إن الاعتقاد بأن الدارجة تابعة للعربية وأنها لا تتمتع بوجود مستقل عنها، فكرة عامّية وخاطئة، ناشئة عن مجرد وصف الدارجة بـ"العربية الدارجة". ففي الوقت الذي كان على المثقفين، واللسانيين على الخصوص، تصحيح هذا الوصف الخاطئ، وتبيان أن الدارجة لغة مستقلة عن العربية، فإذا بهم يتقبلون هذه الفكرة العامّية ويبنون عليها تحليلهم لإشكالية اللغة بالمغرب.

إذن كتابة الدارجة بحرف لاتيني مثلا، لن تؤدي، كما يعتقد الأستاذ العروي، إلى استقلال الدارجة عن الفصحى «لتصير لغة قائمة الذات»، لأن هذا الاستقلال قائم أصلا وفعلا. وإنما يؤدي الاستعمال الكتابي لهذه الدارجة، حتى لو كان الحرف الذي تكتب به هو الحرف

العربي، إلى تنميتها والارتقاء بها إلى مستوى اللغة المكتوبة كشرط أول لاستعمالها المدرسي، مع ما يرافق ذلك ويتطلبه من تهيئتها لتكون لغة تدريس وتعليم.

التعليم الناجح هو الذي يلقن بلغة الأم:

وعلى ذكر لغة التدريس، لا يرى الأستاذ العروي أن الدارجة صالحة لهذه المهمة ولا قادرة على القيام بها كلغة كتابة. ذلك لأن «المدرسة ـ كما يقول ـ لا علاقة لها بالبيت، والمدرسة لا تربطها أدنى صلة بمسائل التفاهم خارج البيت وفي الشارع. هنا تدخل رجل متخصص في الشفوي وأموره العينية، في شؤون المدرسة التي هي شؤون الكتابة، ولا علاقة لها بالشفوي والتواصل في البيت والشارع. العربية هي لغة الكتابة، ولا دخل لها في شؤون التواصل في البيت والشارع، وهي لغة المدرسة»

الأستاذ العروي يريد أن يقنعنا أن القطيعة الموجودة في المغرب بين لغة البيت (الدارجة) ولغة المدرسة (العربية الفصحى) شيء عادي وطبيعي. وهو ما يعني أن الدارجة يجب أن تقوم بوظيفتها الشفوية في التواصل، والعربية بوظيفتها كلغة كتابة ومدرسة. مع أن المشكل، كل المشكل، يكمن في هذه القطيعة بين لغة البيت ولغة المدرسة. وهو الذي يعطي كل المشروعية للدعوة إلى استعمال الدارجة في المدرسة، حتى تكون هناك استمرارية بين لغة البيت ولغة المدرسة. فهذه الهوة بين لغة البيت ولغة المدرسة هي سبب فشل نظامنا التعليمي، لأن لغة التدريس، التي هي العربية الفصحى، لا وجود لها لا في البيت ولا في الشارع ولا في المعمل، مما يؤثر سلبا على التحصيل الدراسي والتكوين الفكري للتلميذ، لأن لغة هذا التحصيل وهذا التكوين لغة نصف حية، تستعمل فقط في الكتابة ولا وجود لها في الحياة. وفد أثبتت جميع الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع العلاقة بين اللغة والمدرسة، أن التدريس الناجح هو الذي يكون فيه التلقين بلغة الأم (لغة البيت والشارع)، حيث يواصل التلميذ دراسته باللغة الأولى التي اكتسبها في البيت، والتي ينمّيها ويطوّرها في المدرسة تبعا لاكتسابه معارف وأفكارا جديدة بمفاهيم ومصطلحات وألفاظ جديدة، لكن دون أن يشعر بأنه أمام لغة أخرى جديدة، عليه أن يبدأ تعلمها من جديد، كما هو حال التلميذ المغربي الذي يفرض عليه، منذ التحاقه بالمدرسة، تعلم لغة جديدة لا يعرفها ولا يتقنها. وهذا هو أحد أسباب فشل منظومتنا التعليمية كما قلت. لأن المدرسة عندنا، بالمغرب، بدل أن تعلّم التلميذ المعارف والعلوم، وتزوّده بالكفاءات والمهارات التي سيحتاجها في مستقبله المهني، بدل ذلك تعلّمه لغة جديدة عليه أن يتقنها أولا ليتعلم بها المعارف والعلوم، مع ما في ذلك من مضيعة للوقت وهدر للمال، ورداءة في الحصيلة وضعف في النتيجة. وهكذا تتحول الوسيلة، التي هي اللغة، إلى غاية في حد ذاتها

يقضي التلميذ كل حياته المدرسية وهو يتعلم اللغة العربية، ومع ذلك لن يتوفق في الأخير حتى في كتابة الهمزة بشكل سليم. والخطير، بل الكارثي، أن عدم تمكنه الجيد من لغة التدريس التي هي العربية، يجعل تمكنه من أية لغة أخرى أجنبية أمرا بالغ الصعوبة، لأن الطفل أو التلميذ، كما أثبتت ذلك الدراسات المتخصصة، يكتسب اللغات الأجنبية بسهولة انطلاقا من لغة أساسية أولى يكون قد أتقنها وأجادها واستبطنها، والتي من الأفضل أن تكون هي لغة الأم لهذا الطفل أو التلميذ. ويكفي أن نتأمل المستوى المتدني جدا لتلامذتنا في ما يخص تمكنهم من اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)، بعد تعميم التعريب، لندرك أن التدريس باللغة العربية هو بمثابة جريمة اقترفناها في حق أبناء المغرب.

والأستاذ العروي يؤكد هو نفسه أن مهمة المدرسة ليست هي تعليم اللغة عندما يقول: «هل سيتحدث المعلم إلى الطفل ليعلمه لغته التي تربى عليها ويتقن التحدث بها؟! هل سيلقنه الكلام الذي يتكلم به؟![...]. المعلم سيعلم الطفل أمورا أخرى غير لغته التي يتحدث بها في البيت[...]. دور المدرسة ليس هو تعليم الطفل اللغة التي يتحدث بها في البيت». لكنه يورد هذا الكلام، ليس ليقول لنا بأن على المعلم أن ينطلق من لغة التلميذ ليعلمه بها المعارف والعلوم، بل ليقنعنا أنه لا فائدة من استعمال الدارجة في المدرسية لأن التلميذ يعرفها ويتقنها. مع أن ما سنكسبه من التدريس بالدارجة، هو ربح الوقت الذي يقضيه المعلم في تعليم لغة جديدة للتلميذ، والتي هي العربية الفصحى التي يصبح تمكن هذا التلميذ منها هو الغاية من التدريس، وليس التكوين المعرفي والعلمي لهذا الأخير.

الدارجة قادرة على الارتقاء إلى مستوى لغة الكتابة:

يقول الأستاذ العروي نافيا قدرة الدارجة على أن تكون لغة كتابة وتأليف: «أما مسألة الدارجة والانتقال بها إلى مستوى التأليف الأدبي والعلمي، فأظن أن ذلك التأليف ليس مجال الدارجة، لأن مجالها محدود». صحيح أن "مجالها محدود". ولكن لماذا هي محدودة في قدراتها على التأليف الكتابي؟ لأنها لم تدخل المدرسة لتصبح لغة كتابة وتأليف. فهذه المحدودية ليست خاصية لصيقة بالدارجة كدارجة، بل هي نتيجة لإقصائها من المدرسة ومنعها من التأهيل الكتابي. فكل اللغات بدأت شفوية قبل أن تعرف الكتابة. الأستاذ العروي يكرر، بصدد الدارجة، نفس حجج المعارضين لتدريس الأمازيغية: منعوها من المدرسة لتبقى قاصرة وغير متطورة، ثم يقولون عنها بأنها لغة قاصرة وغير متطورة، وبالتالي فهي لا تصلح للمدرسة. مع أن الأستاذ العروي، لو كان ديموقراطيا في موقفه من اللغات الوطنية

بالمغرب، لطالب بإعطاء الدارجة فرصة تدريسها والتدريس بها لمدة معقولة، ثم بعد ذلك يجوز له أن يحكم على قدراتها أو محدوديتها بناء على نتائج استعمالها المدرسي.

ولأنه يعتبرها مجرد لغة شفوية تستعمل في «الغناء الشعبي والفكاهة» كما يقول، فهو يعتقد أن إدخالها إلى المدرسة والانتقال بها إلى مستوى لغة كتابة وتدريس، هو بمثابة «حط وتبخيس من قيمة المغرب والمغاربة». فهو يقول: «لهذا أقول في قضية الدعوة إلى التدريس بالدارجة، أرفضها»، «أرفض هذا الاتجاه الذي يسعى إلى أن تصير ثقافة المغاربة ثقافة فلكلوية». فضلا عما يعني هذا الموقف من احتقار لكل ما هو مغربي عريق، ولكل ما هو شعبي أصيل، فإنه يكشف عن نظرة قاصرة، سكونية وميكانيكية ، وبالتالي لاتاريخية و"لاتاريخانية"، إلى طبيعة الانتقال من لغة شفوية إلى استعمال كتابي ومدرسي لهذه اللغة. فليس لأن هذه اللغة تستعمل في الغناء الفلكلوري، ولم يسبق لها أن استعملت في الكتابة والتدريس، فإن استعمالها في الإنتاج الثقافي الكتابي يعني إنتاج ثقافة فلكلورية بالضرورة. فهي مجرد لغة يمكن أن تعبر عن مضامين مختلفة، وليس فقط المضامين الفلكلورية كما في مرحلتها الشفوية. فإذا صح أن هذه اللغة سوف لن تعطينا إلا ثقافة فلكلورية لأنها أصلا كانت تستعمل لإنتاج هذا النوع من الثقافة، فسيكون صحيحا أن اللغة العربية، التي كانت تعبر قبل الإسلام، كلغة شفوية، عن مضامين شركية وجاهلية، ستستمر بعد الإسلام في التعبير كتابيا عن نفس المضامين الشركية والجاهلية. وهذا غير صحيح طبعا.

وأين هو المشكل إذا انقطعت صلتنا بالتراث العربي؟

ومما يبرر به الأستاذ العروي رفضه للدارجة، هو تخوفه من أن يؤدي استعمالها، كلغة مدرسة وكتابة وإنتاج ثقافي ومعرفي، إلى انقطاع صلة الدارجة بالعربية الفصحى، ويحرم المغاربة من الاطلاع على كنوز العربية. يقول: «ستخلق جيلا جديدا منفصلا تماما عن العربية وثقافتها وما تزخر به من كنوز ستحرمه من الاطلاع عليها»، تضم «كتاب "ألف ليلة وليلة" و"بخلاء الجاحظ" و"كليلة ودمنة"».

ومرة أخرى، أين هو المشكل إذا انقطعت صلة الدارجة بالفصحى (والقطيعة موجودة بينهما قبل أن تعرف الدارجة الكتابة كما سبق أن رأينا) ولم نعد قادرين على الاطلاع على التراث العربي وكتب "البخلاء" و"ألف ليلة وليلة" و"كليلة ودمنة"؟ هل لا بد من هذه الكتب بذاتها وهذا التراث العربي بذاته؟ ألا يمكن أن يطلع المغاربة على تراث ثقافي آخر، وبلغات أخرى يتعلمونها بالمدرسة إلى جانب الدارجة كلغة للتدريس، مثل الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الألمانية؟

ثم من سيمنع المغاربة من الاطلاع على هذا التراث العربي الذي يمكن لكل مغربي يتقن العربية، التي ستدرّس مثلها مثل الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية، بجانب لغة التدريس التي هي الدارجة، أن يقرأ هذه الكتب التراثية العربية بلغتها العربية؟

كما يمكن مستقبلا أن يقرأ المغاربة هذه الكتب مترجمة إلى لغتهم الدارجة، مثلما قرأ العرب أنفسهم "كليلة ودمنة" عندما ترجم من الفارسية إلى لغتهم العربية.

الأستاذ العروي يحذرنا إذن، حتى يثنينا عن مطلب التدريس بالدارجة، أنه بمجرد استعمال هذه الأخيرة في التدريس سنعود إلى ما قبل التاريخ، وإلى حياة البدائية والهمجية التي تخلص منها الإنسان منذ عشرات القرون. فبدون إنتاج ثقافي ومعرفي وعلمي بالعربية، لن تكون لنا ثقافة ولا معرفة ولا علم، كأن كل المثقفين والمفكرين والعلماء في العالم يكتبون ويؤلفون بالعربية.

نعم نريد أن نكون مثل الهولنديين:

ولما سئل الأستاذ العروي عن "تمغربيت" كخصوصية مميزة للمغرب أجاب: «أما مسألة "تمغربيت" فأقول عنها إنها تعود إلى نوع من الانعزالية». إذا كان التمسك بالهوية المغربية هو "انعزالية"، فإن اليابان والصين والهند وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وكوريا وبريطانيا...، ستكون كلها شعوبا ودولا "انعزالية"، لأنها متمسكة بانتمائها وهويتها وخصوصيتها التي تميزها عن باقي الشعوب والدول. الأستاذ العروي يختار لنا إذن "الذوبان"، حتى لا تكون لنا أية خصوصية هوياتية ولغوية تميزنا عن غيرنا من الشعوب والأمم، وذلك خوفا مما يسميه "الانعزالية"، التي قد تؤدي إليها الدارجة، أو صنوتها الأمازيغية لأن كليهما تمثلان خصوصية مغربية.

ويعطي «مثال الهولنديين الذين ـ كما يقول ـ مرت عليهم الآن أربعة قرون حين سعوا إلى الانفصال عن إسبانيا التي لا يجمعهم بها لا الدين ولا اللغة، فكتبوا لغتهم المحلية، وصارت الهولندية كما كتبت تدل على مستوى أعمق من اللهجات الألمانية الأخرى، لأن تلك اللهجات ظلت شفوية، بينما الهولندية صارت لغة مكتوبة، لكنها بالمقابل حفظت وجمدت في هذا المستوى ولم تتجاوزه مقارنة بتلك اللهجات التي استمرت حية. الهولنديون متقدمون الآن اقتصاديا وسياسيا، ولكن من يهتم في العالم بالثقافة الهولندية؟! ومن يقرأ ما يكتبه الكتاب الهولنديون بلغتهم الوطنية؟! هل سبق لك أن قرأت لشاعر هولندي ما كتبه من شعر بلغته الهولندية؟ هل قرأت لروائي هولندي؟ الجواب معروف على أن الثقافة الهولندية أنتجت

شعراء وقصاصين وروائيين من الطراز الرفيع، لكن لغتهم المحلية حالت دون شهرتهم على الصعيد العالمي. مبدعون كبار ولا أحد يعرفهم خارج هولندا»

إذن علينا أن لا نفكر في تنمية الدارجة لاستعمالها في الكتابة والتأليف والإنتاج الثقافي، لأننا سنكون "منعزلين"، ولن يقرأ أحد إنتاجاتنا وإبداعاتنا لأنها مكتوبة بلغة محلية وليس بلغة عالمية معروفة.

في الحقيقة، مثال "هولندا" الذي اختاره الأستاذ العروي، غير مناسب لقضيته، ولا يخدمها ولا يدعمها، بل يخدم ويدعم استعمال الدارجة كلغة تدريس وكتابة، ما دام أن ذلك سيجعلنا مثل الهولنديين: فإذا كانت "هولندا" بلدا متقدما اقتصاديا وسياسيا، كما يعترف بذلك الأستاذ العروي، فهذا دليل على أن تعليمها ناجح، وهو دليل بدوره على أن اختيارها للغتها المحلية كلغة للكتابة والتدريس كان اختيارا صائبا وموفقا ساهم في تقدمها الاقتصادي والسياسي. كان من الممكن أن يحذرنا الأستاذ العروي من نموذج هولندا لو أن هذه الدولة تعيش تخلفا اقتصاديا وسياسيا، مثل اليمن أو سوريا أو المغرب أو السودان... أما أن هولندا لا تعرف إشعاعا ثقافيا عالميا لأن إنتاجاتها الثقافية مكتوبة بلغتها المحلية، فهذا ليس مشكلا حقيقيا ما دام يحمي سيادتها الهوياتية واللغوية، ويضمن تقدمها الاقتصادي والسياسي.

لو كان هذا المبرر معقولا ومنطقيا، وأنه لا بد من استعمال غير اللغة المحلية الوطنية حتى تقرأ خارج البلد المعنى إنتاجاته الثقافية والفكرية، لما كانت هناك لغات مكتوبة وطنية أصلا، بل لاختار الجميع استعمال اللغات الأجنبية الأكثر انتشارا ومقروئية في العالم، ولما كانت هناك لغة كاطالانية ولا باسكية ولا مالطية ولا فنديه ولا كورية ولا حتى عربية...

الأستاذ العروي يرفض إذن الدارجة كلغة كتابة، ويدعونا إلى الاحتفاظ بالعربية للقيام بمهمة هذه الكتابة، حتى تقرأ إنتاجاتنا الثقافية والفكرية والشعرية بالعربية، التي هي لغة تعرف انتشارا واسعا حسب رأيه. فهل صحيح أن الكتابة بالعربية تعطي لإنتاجاتنا الثقافية والفكرية إشعاعا عالميا وانتشارا واسعا؟ لا نعتقد ذلك نظرا للعدد غير الكبير من الذين يقرأون بالعربية، وبسبب النسبة المرتفعة من الأمية في العالم العربي، وللمكانة غير المتقدمة للعربية على مستوى السوق اللغوية العالمية. ونذكّر الأستاذ العروي أن الكتب التي عُرف واشتهر بها هي تلك التي كتبها بالفرنسية، رغم أن موضوعها هو القضايا العربية، وأعني كتابي "الإديولوجية العربية المعاصرة" (1967) و"أزمة المثقفين العرب" (1974). فلماذا لم يختر الكتابة بالعربية، حتى تقرأ إنتاجاته على أوسع نطاق كما ينصحنا بذلك؟

ومن جهة أخرى، لا يمكن لأي شعب أن يمارس الابتزاز اللغوي والهوياتي على نفسه: إما أن يذوب في هويات الشعوب الأخرى ويتخلى عن خصوصيته الهوياتية ولغته المحلية الوطنية، وإما أنه سيعيش "الانعزالية" ولن يطلع أحد خارج بلده على إنتاجاته الفكرية والثقافية والشعرية. لو كان الأمر بهذا المنطق التبسيطي، لتخلت جل الشعوب عن خصوصياتها اللغوية والهوياتية ولتبنت لغات وهويات الآخرين.

التدريس بلغة جديدة تسبقه التهيئة لهذه اللغة:

ويقدم الأستاذ العروي، ودائما من أجل أن يقنعنا بلاواقعية مطلب التدريس بالدارجة، مثالا كاريكاتوريا فيه الكثير من المبالغة. مضمونه أن المعلم البيضاوي الذين يعين بـ"أشاون" (شفشاون) لن يستطيع التواصل مع تلامذته الذين لا يفهمون دارجته البيضاوية، كما لا يفهم هو كذلك دارجتهم الشاونية، فيتحول هو إلى تلميذ يتعلم من تلامذته دارجتهم الشاونية. يقول: «سيصير التلميذ الشفشاوني معلما وسينقلب المعلم البيضاوي إلى متعلم». إذا كان في هذا المبرر، عندما كان يُستحضر لمواجهة الأمازيغية بالقول: "ما هي الأمازيغية التي ستدرّس هل أمازيغية الريف أم الأطلس أم سوس؟"، (إذا كان) فيه القليل من الحق الذي كان يراد به الكثير من الباطل، فإنه، في ما يخص الدارجة، هو باطل في باطل. لأن كل بيضاوي زار مدينة "أشاون"، يعرف أن ما ذهب إليه الأستاذ العروي شيء مبالغ فيه، لأن استعمال كل من الشاوني والبيضاوي للهجتيهما لا يمنع التفاهم الكامل بينهما رغم بعض الفروق البسيطة التي لا تؤثر على هذا التفاهم. ولدينا دليل مسلسل "ولاد لالا منانة" الذي صور بمنطقة "أشاون"، ويتحدث ممثلوه اللهجة الشاونية المحلية، ومع ذلك فهمه كل من شاهده من المغاربة من مختلف مناطق المغرب.

هذا المثال الذي جاء به الأستاذ العروي ليضخّم لنا صعوبة تدريس الدارجة حسب رأيه، يبين أنه يعتقد أن الدارجة التي ستدرّس هي الدارجة المتداولة في التخاطب الشفوي، بتلويناتها اللكنية والنطقية والمعجمية، والتي هي حقا مختلفة من منطقة إلى أخرى. فإذا استمررنا في استعمال هذه الدارجة "الخامة" في التدريس، فلن نكون قد تقدمنا شيئا إلى الأمام عندما نعتمد هذه الدارجة كلغة مدرسية. فالمعروف أن الانتقال من لغة شفوية إلى استعمالها الكتابي والمدرسي، يخضع لعملية تهيئة وتهذيب وضبط ومعيرة وتوحيد. ويتمثل ذلك في الالتزام بمجموعة من القواعد النحوية والإملائية والمعجمية، ستفرضها وترسّخها المدرسة تدريجيا. فليس هناك لغة تستعمل في المدرسة وفي الإنتاج الكتابي كما تستعمل في التخاطب في البيت والشارع. فهناك دائما فرق بين مستوى التخاطب الشفوي ومستوى

الاستعمال الكتابي المدرسي داخل نفس اللغة، حيث تمثل الكتابة مستوى أعلى وأرقى لممارسة اللغة من حيث اختيار الكلمات وصياغة الأسلوب والتقيد أكثر بالقواعد النحوية والإملائية.

ولهذا، إذا كان من السهل تعلم لغة حية في البيت أو الشارع أو المعمل، فإن تعلم الكتابة والقراءة بها، لا بد له من المدرسة أو ما يقوم مقامها. وهذا ما يجعل أن هناك «صعوبة كبيرة أثناء قراءة كلمات الدارجة[..]، مقارنة بسهولة قراءة كلمات العربية المعربة»، كما لاحظ الأستاذ العروي. ولكن ليس لأن كتابة وقراءة الدارجة أصعب من كتابة وقراءة العربية كما فسر ذلك الأستاذ العروي، بل لأن الذي يكتب ويقرأ العربية يكون قد تعلمها في المدرسة ـ أو ما يقوم مقامها ـ في حين ليس هناك أحد يكتب ويقرأ الدارجة بعد أن تعلمها في المدرسة. وهذا يصدق على الذين قال عنهم الأستاذ العروي بأنهم اختاروا الكتابة بالعربية وليس بالدارجة أو الأمازيغية، مثل اليوسي والمختار السوسي، لـ"يبرهن" بذلك على أن الدارجة لا تصلح للكتابة والتأليف. مع أن هؤلاء لم يكن لهم من خيار آخر إلا أن يكتبوا باللغة التي فرض عليهم تعلم كتابتها وقراءتها، وهي العربية، ودون أن تعطى لهم نفس الفرصة ليتعلموا الكتابة والقراءة بالدارجة أو الأمازيغية.

ولا تعني تهيئة ومعيرة الدارجة، خطّا ونحوا وإملاء ومعجما، أننا، كما يقول الأستاذ العروي، سنجد «أنفسنا بعد خمسين سنة أمام نفس المشكل الذي تعاني منه العربية من حيث هي لغة مكتوبة»، منفصلة عن لغة التخاطب الشفوي. فلا قياس مع وجود الفارق. والفارق هنا أن الاختلاف بين الفصحى والدارجة هو اختلاف بين لغتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى كما سبق بيان ذلك. أما الاختلاف بين الدارجة المعيارية والمكتوبة وبين دارجة التخاطب الشفوي، فسيكون اختلافا في مستويين من استعمال نفس اللغة، حيث إن الطفل (غير الناطق بالأمازيغية) عندما يلتحق بالمدرسة ويبدأ تعلم كتابة وقراءة الدارجة المكتوبة، فإنه لا يشعر أنه أمام لغة جديدة مختلفة. فما سيتعلمه ليس لغة جديدة، بل سيتعلم الكتابة والقراءة وفق قواعد وضوابط، لكن بلغة هو يعرفها، كما هو حال التلميذ الإسباني (نقصد الذي يتحدث اللغة القشتالية) مثلا، عندما يلتحق بالمدرسة ليتعلم للمرة الأولى الكتابة والقراءة باللغة الإسبانية/ القشتالية.

ويتذرع الأستاذ العروي، كذلك، لرفض التدريس بالدارجة كلغة كتابة، بأنه لا توجد نصوص لتدريسها للتلميذ. هنا مرة أخرى يتعامل مع الدارجة انطلاقا من نظرة ميكانيكية وسكونية ولاتاريخية. فإدماج الدارجة في المدرسة، كلغة كتابية جديدة، لا بد أن يسبقه تكوين جدي وحقيقي وكامل، لغويا وبيداغوجيا، للأساتذة الذين سيسند إليهم تدريس الدارجة والتدريس بها. كما يشترط مسبقا إعداد منهاج متكامل curriculum، يحدد الأهداف

المرحلية، والكفايات المراد إكسابها للتلميذ، والعدة البيداغوجية الملائمة لذلك، ومن بينها الكتاب المدرسي الذي سيضم نصوصا أولية مناسبة يؤلفها مختصون، يشتغل عليها التلاميذ. ومع التقدم في تدريس الدارجة والتدريس بها، ستظهر نصوص جديدة مكتوبة بهذه الدارجة، تشكل بداية لتراكم في الإنتاج الكتابي بهذه اللغة، والذي سيتوسع ويتحسن مع الانتشار التدريجي والمتنامي للكتابة بالدارجة.

المدة الزمنية والعبء الاقتصادي:

وهذه التهيئة للدارجة، لتكون لغة كتابة وتدريس، لن تستغرق بالضروري مائة سنة كما يقول الأستاذ العروي، بل قد لا تتجاوز عشرين سنة على أقصى تقدير، أي المدة التي يستغرقها المسار الدراسي لتلميذ تلقى تعليمه بالكامل (الابتدائي والثانوي والجامعي) باللغة الدارجة، والذي إذا التحق بالمدرسة في 2014 سينهي دراسته الجامعية حوالي 2028 ـ 2030، وهو ما يقدر بحوالي 15 سنة. وهي مدة كافية لتكون الدارجة المكتوبة جاهزة ومهيأة لتعيد إنتاج نفسها عن طريق المدرسة. لأن هذا التلميذ، الذي دخل المدرسة في 2014 وتخرج في 2030، سيكون منه الموظف والمعلم والأستاذ والقاضي...، وهو ما سيسمح بإعادة استعمال نفس الدارجة المكتوبة التي تلقى بها هؤلاء تكوينهم.

كل هذا يتوقف طبعا على شرط واقف، وهو توفر الإرادة السياسية لإقرار الدارجة كلغة تعليمية. فبمجرد توفر هذه الإرادة، كل الحلول ستكون سهلة وممكنة، لأنها تتعلق بما هو بيداغوجي وتقني ولوجيستيكي، لا غير.

ويشهر الأستاذ العروي ورقة "العبء الاقتصادي" لتعزيز موقفه من رفض الدارجة، التي تتطلب تهيئتها وإدماجها في التعليم ميزانية إضافية. إذا كانت تنمية هذه اللغة وترقيتها إلى لغة كتابة، تتطلب مثل هذا العبء المالي الإضافي في الخمس عشرة أو العشرين سنة الأولى من إدماجها في المدرسة، فإن ما ينساه الأستاذ العروي هو أن التدريس بالفصحى يبتلع من المال أضعاف ما سينفق على الدارجة، التي تحتاج إلى ميزانية معقولة في البداية فقط، أي في مدة لا تتعدى العشرين سنة، كما وضّحنا. أما العربية فميزانيتها الضخمة لا تقتصر على البداية فقط أو فترة معينة فقط، بل هي تنفق عليها بشكل مستمر تبعا لاستمرار سياسة التعريب المتواصلة بلا توقف. وما هي نتيجة هذا الهدر للمال العام من أجل العربية؟ الفشل الذريع لمنظومتنا التربوية، والتدني المريع لمستوى تلامذتنا الذين لم يعودا يتقنون لا العربية، التي من أجهلها تقرر التعريب، ولا أية لغة أخرى.

يقول الأستاذ العروي، بصدد ما سماه "العبء الاقتصادي": «بلد فقير يعاني من مشاكل كثيرة، وتضيف إليها خلق لغة جديدة». إذا كان اعتماد الدارجة في المدرسة هو بمثابة إدماج لغة جديدة للمرة الأولى في هذه المدرسة، إلا أن هذه الجدّة تمس فقط استعمالها الكتابي. وبالتالي فإنها لن تعود لغة جديدة بعد تعميم وانتشار هذا الاستعمال الكتابي بعد أقل من عشرين سنة كما سبقت الإشارة. لكن العربية هي لغة جديدة بشكل دائم، لأن التلميذ لا يتعلم كتابتها فقط مثل الدارجة، بل يتعلمها كلغة بكاملها، لا يعرفها ولا يتقنها. فمن يتطلب الأكثر من المال، لغة نتعلم كتابتها فقط، أم لغة نتعلمها بكامل معجمها ونحوها وصرفها بجانب كتابتها؟

ومن يمنع من الترجمة إلى الدارجة كذلك؟

يقول الأستاذ العروي: «عوض أن أخدم الدارجة، أفضل ترجمة مؤلفات روسو إلى العربية، لأن تلك الترجمة ستكون تعريبا لأفكار جديدة، تساهم في منظومتنا الفكرية». لكن هذه الترجمة ليست ممكنة إلا لأنه سبق لك أن خدمت العربية حتى أصبحت متمكنا منها وقادرا على الترجمة إليها. فمن يمنع المغاربة في المستقبل أن يفعلوا مثلك، بعد أن يخدموا الدارجة ويصبحوا متمكنين منها، فيترجموا إليها روسو لأن تلك الترجمة ستكون مغربة أو تدريجا لأفكار جديدة؟ ثم إذا كانت هذه الترجمة لا بد منها للارتقاء بفكرنا وثقافتنا، فلماذا لا يطالب الأستاذ العروي بإلغاء التعريب وفرض لغة روسو كلغة تعليمية لنطلع على مفكري الأنوار في لغتهم ونصوصهم مباشرة، دون المرور بالترجمة؟ فهو يقول: «لو فرض علينا الفرنسيون اللغة الفرنسية أثناء الحماية، وأصبحت لغة الحديث والكتابة كما فعلوا في إفريقيا السوداء، لما كان لي اعتراض، لأننا كنا سنستوعب الفكر الحديث». والحقيقة أن فرنسا فرضت هذه اللغة، وهي التي درس بها المغاربة إلى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، في الابتدائي والثانوي كلغة أساسية للتدريس، في الوقت الذي كانت فيه العربية مجرد لغة تدرّس. لكن دعاة التعريب هم الذين حرموا الشعب المغربي من هذه "الغنيمة" الفرنسية ـ كما قال عنها كاتب ياسين ـ ليحتكروها لأبنائهم ويمنعوها عن أبناء الشعب. فلماذا لم يستنكر الأستاذ العروي سياسة التعريب المقيتة؟

العربية ليس لها إلا مستوى واحد هو المستوى الفصيح:

يقترح الأستاذ العروي على المطالبين باستعمال الدارجة كلغة تدريس أن يمنحوه الوقت الذي سيضيعونه في تنمية وإعداد هذه الدارجة لتصبح لغة تعليمية، والذي يقدره بمائة سنة،

«لبناء اللغة المعربة وخدمتها، ليروا النتيجة دون إحداث قطيعة ثقافية مع إرث الثقافة العربية وما تزخر به من كنوز لا يمكن للدارجة أن تعوضها. مائة عام مدة كافية لحدوث التراكم الكافي لتطور العربية وملء الشرخ بينها وبين الدارجة».

ملء الشرخ بين العربية والدارجة، و«تعميم الفصحى وتخفيض مستواها حتى تنزل بها إلى أفهام العامة، وبالتالي مغربة العربية الفصحى»، كما يقول لنا الأستاذ العروي، هو أوطوبيا utopie حقيقية (أي ما لا يوجد في أي مكان، حسب المعنى اليوناني الأصلي لكلمة "أوطوبيا") تراود كل التعريبيين، الذين يعتقدون أن القضاء على الأمية وانتشار العربية بفضل التعليم، سيؤدي إلى تراجع استعمال الدارجة لتحل محلها العربية المدرسية في التخاطب اليومي. مع أن اللغة العربية كلغة كتابة فقط، يستحيل استحالة مطلقة أن تعود لغة تخاطب شفوي. فعدم استعمالها في التخاطب الشفوي مثل الدارجة، لا يرجع إلى عدم التمكن منها وإتقانها، وهو مشكل يمكن أن يحله تعميم التمدرس، وإنما يرجع إلى طبيعتها كلغة كتابية وليست لغة استعمال شفوي. والدليل على ذلك أن الذين يجيدون العربية لا يتخاطبون بها في ما بينهم. فحتى لو كان المغاربة حاصلين جميعهم على شواهد عليا في اللغة العربية، فإن ذلك لن يجعل منها لغة يتخاطبون بها.

فلمَ يطالب إذن الأستاذ العروي بمائة سنة أخرى لبناء وخدمة العربية، ما دام أن قرونا من هذا البناء والخدمة أوصلتها فقط إلى ما هي عليه اليوم، كلغة معاقة ونصف حية لفقدانها القدرة على الاستعمال الشفوي، أي الاستعمال في الحياة. وهذه "الإعاقة"، التي تميز العربية، هي التي تعطي المشروعية للانتقال إلى الدارجة والأمازيغية كلغتي تدريس، بعد تأهيلهما طبعا لذلك.

فالذين يدعون إلى "لغة معرّبة"، كما يسميها الأستاذ العروي، أو "عربية وسطى"، كما يسميها آخرون، لتقريب الفجوة بين الدارجة والعربية المدرسية، هم حالمون وواهمون وطوباويون، لأنهم ينطلقون من رغبتهم في ما ينبغي أن تكون عليه العربية، وليس مما هي عليه في الواقع. لهذا فهم يعتقدون أن دخول ألفاظ من الفصحى إلى معجم الدارجة، واستعمال هذه الألفاظ في التخاطب الشفوي لهذه الدارجة، هو بمثابة نزول للعربية إلى الشارع وإلى الحياة. نعم الدارجة تستدمج باستمرار ألفاظا من الفصحى، لكن ذلك لن يغير شيئا من العربية المدرسية ليجعل منها لغة تستعمل في التخاطب بناء على استعمال بعض ألفاظها في الدارجة المستعملة في التخاطب. فالعربية لا تعرف، بحكم أنها لغة كتابة فقط، غير مستوى واحد من الاستعمال، وهو مستوى العربية الفصحى، وليس لها مستوى عامّي ولا وسيط ولا معرب ولا دارج... لأن هذه المستويات الدنيا من استعمال اللغة تمارس في

الاستعمال الشفوي للغات الحية (التي تستعمل في الكتابة وفي التخاطب اليومي) كما في الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية... أما العربية، فلأنها لغة كتابة ولا تستعمل في التخاطب الشفوي، فلا يمكن، لا منطقيا ولا واقعيا، أن يكون لها مستوى استعمال آخر غير مستواها الكتابي الفصيح، المدرسي والأكاديمي. وبالتالي فمهما تطور معجم الدارجة ليضم مزيدا من ألفاظ العربية الفصحى، فإن هذه الأخيرة تبقى دائما لغة لا تستعمل في التخاطب الشفوي، ولا يعني إطلاقا استعمال ألفاظها في الدارجة أنها هي المستعملة في هذا التخاطب الشفوي.

"لاتاريخانية" الأستاذ العروي:

لقد اشتهر الأستاذ العروي، منذ سبعينيات القرن الماضي، بمنهجه "التاريخاني" الذي يدعو (العروي) العرب إلى تطبيقه للخروج مما يسميه في كتاباته "التأخر التاريخي"، وذلك بإحداث قطيعة مع التراث العربي الإسلامي، وتبني قيم الحداثة كما تبلورت في أوربا. شيء جميل أن يدعو الأستاذ العروي إلى تجاوز التراث العربي الذي يعتبره عائقا أمام الحداثة والتقدم. لكن ألا تشكل العربية، التي يدافع عن بقائها كلغة كتابة وتدريس، رافضا أن تصبح الدارجة هي أيضا لغة كتابة وتدريس، الجزءَ الأهم من هذا التراث، بل هي مفتاح هذا التراث؟

فما هذا التناقض؟: يدعو إلى القطع مع التراث من أجل الدخول إلى الحداثة، لكن بمجرد أن ظهر مطلب الدارجة، حتى انتفض ضدها بدعوى أن استعمالها في الكتابة والمدرسة، ستضيع معه كنوز التراث، وهذا في الوقت الذي يعتبر فيه هذا التراث هو سبب "التأخر التاريخي" عند العرب.

كان على الأستاذ العروي، إذا كان لا زال يؤمن بمنهجه التاريخاني الرافض للتراث والمدافع عن الحداثة، أن يدعو إلى استعمال الدارجة للكتابة والتدريس، كوسيلة وفرصة للقطيعة مع التراث الذي هو مكتوب بالعربية. فلو فعل ذلك لكان منسجما في موقفه التاريخاني والحداثي، الذي عرف به، ولكان منطقيا في تحليله لأسباب "التأخر التاريخي"، وموفقا في الحلول التي يقترحها لتجاوز هذا التأخر.

ومن جهة أخرى، هو يدعو، نتيجة دعوته إلى القطع مع التراث، إلى تبني الحداثة كما ظهرت وتبلورت في أوروبا. لكن هل نسي الأستاذ العروي أن الشرط الأول الذي جعل الحداثة الأوروبية ممكنة، هو القطيعة مع لغة التراث التي كانت هي اللغة الفصحى التي لا تستعملها إلا نخبة محدودة، وتبني اللغات العامية كلغات للكتابة والتدريس، كالإيطالية والفرنسية والبرتغالية والعامية الألمانية...؟ وكان ذلك بداية للنهضة الأوربية، وما صاحبها

من حداثة تجلت في الفكر التنويري، وتمجيد العقل والحرية، وظهور نظم حكم ديموقراطية، وانطلاق الثورة العلمية والصناعية...

لهذا يبدو الأستاذ العروي، في موقفه من الدارجة، كسلفي يدافع عن التقليدانية ضد كل تجديد أو تغيير. بل هو يلجأ إلى "المتحف" المتقادم والمهجور "للحركة الوطنية"، ليخرج منه فزاعة "تهديد الوحدة الوطنية"، التي سبق أن استعملتها (الفزاعة)، وبإفراط وتكرار ممل إلى أن أصابها "الصدأ" وفقدت كل بريقها وفعاليتها، هذه الحركةُ، ذات التوجه السلفي الشرقاني، ضد الأمازيغية. فهو يقول عن مشروع التدريس بالدارجة: «أخرجني من مقبعي لأنني أنظر إلى أبعاده التي تروم تقويض الوحدة الوطنية». التدريس بالدارجة يقوّض الوحدة الوطنية؟ لم يبق للأستاذ العروي إذن إلا أن يدعونا إلى قراءة "اللطيف"، الذي يستدعيه رفع "الفزاعة" المعلومة، كما سبق أن فعلت "الحركة الوطنية" التي كانت تجمع بين "اللطيف" و"الفزاعة" لمحاربة الأمازيغية وشيطنتها.

إن المفكرين المغاربة "الكبار"، مثل الأستاذ العروي، الذين صنعوا "كبَرهم" عبر اهتمامهم بالقضايا "الكبرى" التي تهم الشأن العربي، ظلوا، لمدة غير يسيرة، "غائبين" عن المغرب، لأنهم كانوا منشغلين بتحليل هذه القضايا العربية "الكبرى". لكن بمجرد ما تثار مسألة الدارجة أو الأمازيغية، حتى تجدهم السباقين إلى "الحضور" لإقناعنا بلاجدوى الدارجة والأمازيغية، وأنه من الأفضل الحفاظ على العربية التي تضم كنوزا من التراث.

في الحقيقة، من خلال هذا النوع من "الحضور"، الذي يستدعيه فقط التصدي للدارجة والأمازيغية، يبرهن مفكرونا "الكبار" أنهم ـ بهذا الشكل من الحضور ـ لا زالوا "غائبين" عن المغرب، لأن رفضهم للدارجة والأمازيغية، اللتين "حضروا" من أجلهما، هو، على المستوى الفكري والإيديولوجي، بمثابة استمرار "للغياب" الذي تفرضه "المرابطة" في جبهة "القتال" العربية، بعيدا عن المغرب وتفاهة دارجته ورطانة أمازيغيته، حسب نظرتهم إلى هاتين اللغتين المغربيتين.

والمشكل مع هؤلاء "الكبار"، هو أنهم عندما يخطئون، فإن أخطاءهم تكون كبيرة، وبأضرار كبيرة.

(04 ـ 12 ـ 2013)

*****

من هم الناطقون بالدارجة في المغرب؟

تقديم:

ما يعرفه الجميع، وما هو شائع حتى عند العديد من المفكرين واللسانيين المغاربة وغير المغاربة، هو أن الدارجة المغربية لهجة عربية مشتقة من الفصحى وتابعة لها، تمثّل تطورا لهجيا لها، ناتجا عن الحاجة إلى التواصل بين الأمازيغيين الذين لا يفهمون العربية، والعرب الذين لا يفهمون الأمازيغية. مما اضطر هؤلاء الأخيرين إلى استعمال مستوى لهجي وعامّي للعربية في التخاطب الشفوي، مع استمرار استعمال مستواها الفصيح في الكتابة والتأليف والتدريس والإنتاج الثقافي والأدبي والعلمي.

الخلاصة إذن، المعروفة والشائعة كما قلت، أن الدارجة المغربية هي لغة عربية تمثّل المستوى العامّي والدارج لهذه اللغة، تماما مثل مستويات الاستعمال العامّي والدارج بالنسبة للفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الألمانية...

ولهذه الخلاصة آثارها السياسية والهوياتية: فبما أن غالبية المغاربة يتكلمون الدارجة المغربية، وبما أن هذه الدارجة تعتبر لغة عربية، فالنتيجة، بكل بساطة، هي أن المغاربة هم عرب ومن أصول عربية، لأنهم يتكلمون نفس اللغة "العربية" التي حملها معهم أجدادهم العرب من شبه الجزيرة العربية، ولا زال أحفاد هؤلاء يحتفظون عليها ويستعملونها كما يحتفظ كل إنسان على اللغة التي اكتسبها من أسرته، ويستمر في استعمالها كلغة أم، وينقلها بدوره إلى أولاده.

وإذا كان هناك أمازيغيون لم يعودوا يعرفون ويستعملون الأمازيغية التي حلّت محلها الدارجة، فهذا لا يغيّر من حقيقة أن المستعملين الأصليين لهذه الدارجة هم عرب، قبل أن يستعملها الأمازيغيون أيضا بفعل انتشارها تبعا لانتشار الفصحى ـ التي هي اللغة الأم للدارجة ـ كلغة دين وكتابة وتعليم ومعرفة وثقافة، مثلما أن استعمال السكان الأصليين بالمكسيك للغة الإسبانية لا ينفي أن مستعمليها الأصليين الأوائل هم إسبان وليس هؤلاء السكان.

بالنظر إلى ما هو معروف وشائع، وحتى عند المثقفين واللسانيين كما سبقت الإشارة، حول "عربية" الدارجة المغربية و"عروبة" الناطقين بها، فإن التساؤل: "هل الدارجة لغة

عربية وهل مستعملوها عرب؟"، يكون مجرد مضيعة للوقت، لأن الأمر "بديهي" لا يمكن أن يطرح أسئلة أو يثير نقاشا. ألا تسمى الدارجة المغربية بـ"العربية الدارجة"؟

لن أكرر هنا ما كتبته في موضوع: "هل الدارجة المغربية أداة للتعريب أم وسيلة للتمزيغ؟"، والمنشور ضمن الطبعة الثانية لكتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"، المتوفر على الرابط التالي: http://tawiza.byethost10.com/identite.pdf، وإنما سأعمل، في هذا الموضوع الجديد، على تبيان أن المستعملين الأصليين الأوائل للدارجة هم أمازيغيون وليسوا عربا، وبالتالي فهي ليست لغة عربية، لأن مبتكريها ومبدعيها ليسوا عربا، بل هم أمازيغيون لم يكونوا يعرفون ولا يتقنون العربية.

مقاربة "أركيولوجية":

اللغة ليست فقط بنية نحوية ومعجمية، وقواعد تركيبية وصرفية، بل هي أيضا ذاكرة تختزن "أرشيفا" غنيا عن مراحل تطورها التاريخي. إذا توفقنا في قراءة هذا "الأرشيف"، فإنه سيكشف لنا عن مختلف المجموعات البشرية التي تكون قد استعملت هذه اللغة، بشكل أو آخر، في مرحلة تاريخية معينة، إلى أن نصل إلى المجموعة البشرية التي تكون هي المبدعة والمستعملة لهذه اللغة للمرة الأولى في التاريخ. هكذا تساعدنا اللغة، عندما نتناولها كذاكرة وكـ"أرشيف" تاريخي، على تتبع، في اتجاه الماضي، مراحل تطورها وانتشارها إلى أن نقف على نشأتها الأولى ومستعمليها الأصليين الأوائل.

سنتعامل إذن مع الدارجة المغربية كمعطى "أثري" (archéologique)، أي كمجموعة من الآثار ننطلق منها لتقودنا إلى أصحاب هذه الآثار. من هم؟ وما هي لغتهم؟

لنبدأ مقاربتنا بتأمل مجموعة من التعابير المعروفة والمتداولة في الدارجة المغربية:

- جا هو براسو (حرفيا: جاء هو برأسه = جاء هو نفسه، جاء هو شخصيا)
- الشتا كتضرب (حرفيا: المطر يضرب = المطر يهطل)
- علاش ضربتو؟ (حرفيا: على أي شيء ضربته؟ = لماذا ضربته؟)
- الله إخليك (حرفيا: الله يتخلى عنك = جزاك الله، من فضلك)
- عندما نأمر شخصين بالدخول نقول بالدارجة: دّخلو (حرفيا: أُدخلوا = ادخلا)
- عروست الشتا (حرفيا: عروسة المطر = قوس قزح)
- كيلعب هو وخوه (إنه يلعب هو وأخوه)

ـ جرِي عليه (حرفيا: اجر عليه = اطرده)

ـ باقي ما وصل (حرفيا: بقي ما وصل = لم يصل بعدُ)

ـ عندك تنسى (حرفيا: عندك تنسى = إياك أن تنسى)

ـ هرّس لو الراس بلكلام (حرفيا: دقّ له الرأس بالكلام = ضايقه وأثقل عليه بكثرة الكلام)

ـ كي راك داير؟ (حرفيا: كيف أنت فاعل؟ = كيف حالك؟)

ـ قبط الطريق عللفجر (حرفيا: قبض، أمسك الطريق على الفجر = سافر باكرا عند الفجر)

كيف كيجيك هذا الرجل؟ (حرفيا: كيف يجيئك هذا الرجل؟ = ما قرابة هذا الرجل منك؟)

ـ عطاه فلوسو بدراع (حرفيا: أعطاه نقوده بالذراع = أعطاه نقوده تحت الإكراه)

ـ زيت العود (زيت العود = زيت الزيتون)

ـ خرج فيه (خرج فيه = تعامل معه بخشونة كما يستحق)

ـ فات علي القطار أو فاتت علي القافلة، إذا اعتبرنا أن القطار ظهر حديثا (فات علي القطار = تأخرت عن موعد انطلاق القطار، أو عن موعد انطلاق القافلة).

ـ كاينة الشتا (حرفيا: المطر كائن = الجو ممطر)

ـ غادي نمشي (سأمشي)

ـ حضيو راسكم (حرفيا: احموا رؤوسكم = احترسوا، كونوا حذرين)

ـ الماء باردين (حرفيا: الماء باردون = الماء بارد)

ـ ...

والأمثلة على هذا النحو من التعابير قد تساوي، لكثرتها، عدد ما يمكن استعماله في الدارجة من تعابير وجمل.

الآن سنحلل هذه التعابير الدارجة كـ"آثار" لغوية تكشف لنا عن الذين استعملوها للمرة الأولى في التاريخ، وعن اللغة أو اللغات التي كانوا يجيدونها ويستعملونها.

الدارجة كترجمة حرفية للأمازيغية إلى العربية:

نلاحظ أن هذه التعابير تتكون في مجملها من ألفاظ عربية. لكن معانيها ليست عربية لأنها لا تستقيم لا مع نظام اللغة العربية ولا مع نظام اللهجات العروبية الخليجية ـ وليس اللهجة المصرية التي قد يسري عليها، في علاقتها بالعربية، ما يسري على الدارجة ولو بدرجة

أخفّ وأقلّ ـ كما يبيّن ذلك الفرقُ بين المعنى المعجمي العربي (المعنى الحرفي) والمعنى الحقيقي المقصود بالعبارة الدارجة. وذلك لأن هذه العبارة الدارجة هي ترجمة حرفية لنفس العبارة من الأمازيغية إلى العربية، مع استبدال اللفظ الأمازيغي بمقابله العربي، لكن مع الاحتفاظ على نفس الصياغة التركيبية للأمازيغية، والتي تعطي لتلك العبارة الدارجة مدلولها الذي لا معنى له إلا في اللغة الأمازيغية. وهذا ما لا يفهمه ولا يدركه إلا المتقنون للأمازيغية والعارفون بنحوها ونظام تراكيبها. ولهذا فضلت أن لا أثقل على القارئ بإيراد التعابير الأمازيغية الأصلية مكتوبة بجانب التعابير الدارجة المترجمة. لأن القارئ، إذا كان يعرف الأمازيغية، فسيستحضر تلقائيا التعبير الأصلي الأمازيغي الذي ترجم منه التعبير الدارج. وفي هذه الحالة لا حاجة إلى كتابة هذه التعابير الأمازيغية. أما إذا كان هذا القارئ يجهل الأمازيغية، فلا يجدي كذلك إيراد هذه التعابير الأمازيغية الأصلية، ما دام أنه لن يفهمها حتى يمكنه المقارنة بينها وبين التعابير الدارجة ليدرك أن الأمر مجرد ترجمة حرفية. ففي كلتا الحالتين، لا يفيد إذن في شيء ذكر هذه التعابير الأمازيغية الأصلية بجانب التعابير الدارجة.

وهذه الترجمة الحرفية، من الأمازيغية إلى العربية، والتي أعطت لنا الدارجة، شملت حتى التعابير التي تستعمل في الأمازيغية بصيغتين مختلفتين وبألفاظ مختلفة، لكن بمعنى واحد. وهكذا نجد تعبيرين بالدارجة للدلالة على نفس المعنى، لأن هذا الأخير يعبر عنه أيضا في الأمازيغية بتعبيرين مختلفين حسب المناطق. نقول مثلا بالأمازيغية:

-ⵊⵓⵔ ⵍⵍⵉ ⵙ ⵜⵜⴰⵏ ⵏⵜⵜⴰ ⵏⵙ ⵉⵖⴼ ⵏⵙ (إيدّا د نتّا س يخف نّس). وهو ما ترجم حرفيا إلى الدارجة هكذا: جا هو براسو (جاء هو نفسه، جاء هو شخصيا).

-ⵊⵓⵔ ⵍⵍⵉ ⵙ ⵜⵜⴰⵏ ⵏⵜⵜⴰ ⵏⵙ ⵉⵎⴰⵏ ⵏⵙ (إيدّا د نتّا س يمان نّس). وهو ما ترجم حرفيا إلى الدارجة هكذا: جا هو بروحو (جاء هو نفسه، جاء هو شخصيا).

إنه لأمر عجيب أن نجد في الدارجة تعبيرين مختلفين لمعنى واحد، مطابقين لنفس التعبيرين المختلفين لذات المعنى الواحد في الأمازيغية. وهو ما يبرز، وبشكل يكاد يفقأ العين، أن الدارجة ليست إلا صيغة أخرى للغة الأمازيغية، لأنها ترجمة حرفية لها إلى العربية. ولهذا لا يمكن فهم تعابير الدارجة إلا بردها إلى التعابير الأمازيغية. وبالتالي فهي تابعة ـ ونابعة منها أيضا ـ لهذه الأمازيغية وليس للغة العربية أو أية لهجة عروبية أخرى.

النظام النحوي والصرفي والتركيبي والاشتقاقي:

كما نجد أن الدارجة تبنّت مجموعة من القواعد النحوية والصرفية والتركيبية والاشتقاقية الخاصة بالأمازيغية، وهو ما يجعل منها، في ما يخص هذه القواعد، شبه نسخة من أمازيغية.

ـ في عبارة "لْما باردين"، نلاحظ أنها ليست مجرد ترجمة حرفية للألفاظ من الأمازيغية إلى العربية، وهو ما كان يجب أن تكون معه العبارة الدارجة "لْما بارد" وليس "لْما برادين"، بل هي تحويل للفظ "الماء"، الذي هو لفظ مفرد في العربية، إلى اسم يفيد الجمع طبقا لما هو عليه هذا اللفظ في الأمازيغية، إذ ⵓⵎⴰ (أمان = الماء) في الأمازيغية هو اسم جمع لا مفرد له. وبالتالي فإن ما يسند إليه من خبر أو صفة يكون هو أيضا جمعا. ولهذا نقول في الأمازيغية ⵓⵎⴰ ⵏ ⵖⵓⵔⵓⵏ (أمان ذ يسمّاضن، حرفيا: ماء باردون)، ولا نقول ⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵔⵔⵓⵔ (أمان ذ اسمّاض، حرفيا: ماء بارد). فالترجمة هنا تجاوزت الألفاظ والمعنى إلى مستوى نقل البنية النحوية للجملة الأمازيغية إلى الدارجة المغربية.

ـ بالإضافة إلى الأزمنة الثلاثة للماضي والمضارع (المستقبل) والأمر، المعروفة في العربية، نجد في الدارجة زمنا رابعا لا وجود له في العربية، وهو زمن استمرار الفعل في الحاضر، والذي يدل عليه في الدارجة حرف "كاف" يسبق الفعل، كما في قولنا: "كيلعب"، أي أنه يلعب، لكن بمعنى يفيد الديمومة والاستمرارية. هذا الزمن، الذي يدل على استمرار الفعل في الحاضر، منقول من الأمازيغية، التي وحدها من دون العربية، تعرف هذا الزمن الذي تصرف إليه أفعال الحاضر. ففي الأمازيغية، نقول:

ـ ⵖⵓⵕⵓⵖ (إيرارغ = لعبت) للماضي،

ـ ⵖⵓⵕⵓⵖ ⵔⴰ (أد إيرارغ = سألعب مستقبلا) للمستقبل،

ـ ⵖⵓⵕⵓ (إيرار = العب) للأمر،

ـ +ⵖⵓⵕⵓⵖ (تيرارغ = ألعب الآن بشكل مستمر).

إذا كانت الأزمنة الثلاثة الأولى (الماضي والمضارع والأمر) معروفة ومستعملة في العربية، فإن هذه اللغة لا تعرف الزمن الرابع الخاص باستمرار الفعل في الحاضر، والذي هو أحد أزمنة تصريف الفعل في الأمازيغية، والذي نقلته ـ أو ترجمته ـ إلى الدارجة. وبما أن أزمنة تصريف الفعل هي خاصية نحوية وصرفية جوهرية مميزة للغة ما، فإن وجود هذا الزمن الرابع، الخاص باستمرار الفعل في الحاضر، في الدارجة وغيابه في العربية، علما أنه خاصية صرفية أمازيغية، يجعل من هذه الدارجة لغة أجنبية تماما عن العربية، وقريبة جدا، إلى حد التطابق، من الأمازيغية.

ـ عندما نقول في الدارجة، ونحن نأمر شخصين اثنين بالدخول: "دّخلو"، فإننا لا نكون أمام لغة عربية رغم أن اللفظ من معجم عربي، لأن النظام النحوي والصرفي العربي يتضمن المثنى الذي يفرض علينا أن نقول بالنسبة لمثالنا: "ادخلا"، وليس "دّخلو"، الذي هو تركيب نحوي وصرفي أمازيغي، ولا معنى له إلا في هذه اللغة الأمازيغية التي لا وجود فيها للمثنّى.

ـ تتميز الدارجة بقدرة مدهشة على ضم وهضم واستدماج الألفاظ والأفعال الأجنبية و"تدريجها" بشكل يجعل منها جزءا كاملا من النظام اللغوي لهذه اللغة الدارجة. وهو ما لا نجده في العربية التي تفتقد هذه القدرة.

لنأخذ كمثال الأفعال الفرنسية "Chanter" (غنّى)؛ "Finir" (أتم، أنهى)؛ و"Commencer" (بدأ). فسنلاحظ أنه يمكن استعمالها بسهولة في الدارجة المغربية كما لو كانت أفعالا تنتمي أصلا إلى هذه اللغة. فنقول:

ـ "كَنْشنْطِي" (إنني أغني)، "راهم كَيْشنْطِيوْ" (إنهم يغنون)، "شنْطِي لْينَا شي غنية ديال رويشة" (غنّ لنا إحدى أغاني رويشة)...

ـ "فيني ذيك الخدمة دغيا" (أنهِ ذلك العمل بسرعة)، "راهم باقي ما فيناوش" (لم ينتهوا بعد)...

ـ "كومانسيت فيه مع الصبح" (بدأته مع الصباح)، "كمانساو لمتحان مع ثمنية" (شرعوا في الامتحان على الساعة الثامنة)...

في حين أنه لا يمكن أن نستعمل في العربية، ولا في أية لهجة عروبية، هذه الأفعال الأجنبية التي يرفضها النظام النحوي والصرفي والمعجمي لهذه اللغة.

وهذه الخاصية، المتمثلة في القدرة على استيعاب و"تدريج" (جعله جزءا من الدارجة) الأفعال الأجنبية، الحاضرة (الخاصية) في الدارجة والغائبة في العربية، هي خاصية أمازيغية (انظر موضوع: "عبقرية اللغة الأمازيغية وسر صمودها" على رابط تاويزا: (http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/tamazightinu.htm?i=1) تجعل من النظام الاشتقاقي للدارجة شيئا أجنبيا تماما عن نظام الاشتقاق في العربية. وهذا دليل آخر على أن الدارجة المغربية هي ترجمة عربية حرفية للغة الأمازيغية، كما تشهد على ذلك بنيتها التركيبية والدلالية (كلمات عربية لكن دلالتها أمازيغية) ونظامها الاشتقاقي، وهو ما يعطي لهذه الدارجة هوية خاصة تجعلها مختلفة جذريا عن العربية التي تفتقر إلى هذه القدرة على نحت ألفاظ جديدة من لغات أجنبية، وضمها بسهولة إلى معجمها الخاص بها كما لو كانت هذه الألفاظ جزءا أصليا في هذا المعجم.

بيت القصيد: من قام بالترجمة؟

الدارجة هي إذن ترجمة حرفية للأمازيغية، مع الاحتفاظ بالجزء الأهم من التراكيب الأمازيغية، النحوية والصرفية (زمن استمرار الفعل في الحاضر مثلا) والاشتقاقية (تدريج الألفاظ الأجنبية)، المستعملة في الدارجة.

هذا شيء معروف بالنسبة لكل من يتقن جيدا اللغات العربية والدارجة والأمازيغية، ويلمّ جيدا بأنظمتها التركيبية والنحوية والصرفية والاشتقاقية.

والسؤال الآن، هو: إذا كانت الدارجة مجرد ترجمة حرفية للأمازيغية باستعمال كلمات عربية لكن مع الاحتفاظ بالجزء الأهم من التراكيب الأمازيغية، التي تعطي لتلك الكلمات معاني لا تفهم إلا بردها إلى الأمازيغية نفسها، فمن هي، يا ترى، الجماعة البشرية التي ابتكرت واستعملت الدارجة لأول مرة في التاريخ؟

المعروف، والشائع، كما قلت سابقا، أن الذين استعملوا الدارجة لأول مرة في التاريخ هم العرب لأن الدارجة لغة عربية. وهم لم يبتكروها لأنها سبق أن كانت موجودة كلغة عربية، وإنما استعملوها بشكل عامّي فيه الكثير من التجوّز في قواعد الفصحى والتساهل معها.

لكن بما أن هذه الدارجة، كما رأينا، هي ترجمة للأمازيغية في الجزء الأهم من معناها ومبناها ، فلا يمكن أن يكون مستعملوها الأوائل عربا. لماذا؟

ـ لأن العرب لم يكونوا يعرفون الأمازيغية. وبالتالي فلا يمكنهم أن يترجموا من لغة لا يعرفونها ولا يتقنونها.

ـ وحتى لو افترضنا أنهم هم الذين ترجموا الأمازيغية إلى عربية عامّية، فلا نفهم لماذا ترجموا: ⵉⴹⴷⴰ ⴷ ⵏⵜⵜⴰ ⵙ ⵉⵖⵖ ⵙ (إيدّا د نتّا س إيخف نّس = جاء هو نفسه، جاء هو شخصيا)، بـ"جا هو براسو"، وليس "جاو هو بنفسو"، التي هي حقا جملة عربية ولكن بصيغة غير فصيحة، وهو ما كان سيعزز موقف الذين يقولون إن الدارجة تمثل المستوى العامّي للفصحى؛ ولا لماذا ترجموا: ⵣⵉⵜ ⵏ ⵡⴽⵛⵓⴷ (زّيت ن وكشّود) بـ"زيت العود" وليس بـ"زيت زّيتون" حتى تظهر الجملة عربية لكن بصيغة عامّية؛ ولا لماذا ترجموا ⵜⵉⵍⴰ ⵏⵏⴰⵔ (إيلا ونزار) بـ"كاينا شْتا" وليس "شْتا نازلا"، التي هي عبارة عربية ولكنها غير فصيحة؟

ـ ثم إذا عرفنا أن أحد دواعي هذه الترجمة، من الأمازيغية إلى العربية، هو إقامة تفاهم لغوي بين العدد القليل من العرب والسكان الأصليين الذين يجهلون العربية، فلا نفهم كذلك

لماذا سيترجم هؤلاء العرب الأمازيغية إلى عربية قريبة من الأمازيغية حتى يفهمها الأمازيغيون، مع أن التفاهم بين العرب والأمازيغيين كان سيتم مباشرة بالأمازيغية، التي أصبح العرب أنفسهم يتقنونها كما يدل على ذلك افتراضنا لترجمتهم لها إلى العربية؟

هذه الأسئلة، وما تكشف عنه من مفارقات ونقائض، تبيّن أن العرب ليسوا هم من استعملوا الدارجة لأول مرة، لأن الذي استعملها لا يمكن إلا أن يكون، بالضرورة، متقنا للأمازيغية، لكون الدارجة ليست إلا ترجمة لهذه الأمازيغية، مما يفرض أن المستعمل الأول لهذه الدارجة، أي مترجم الأمازيغية، هو متقن للأمازيغية كشرط لإمكان ترجمتها إلى لغة أخرى.

ومن هم الذين كانوا، في فترة وصول العرب والعربية إلى المغرب، يتقنون الأمازيغية؟

هم الأمازيغيون طبعا.

أسباب ظهور الدارجة/الترجمة:

بعد أن انتشر الإسلام بين الأمازيغيين، أصبح لزاما عليهم تعلم ذلك النزر القليل من العربية المتمثل في تلك السور التي يتلونها في صلواتهم، ولو أنهم لا يدركون معناها ولا يفهمون مضامينها. ولأن حفظ سور من القرآن ضروري للصلاة، فقد ظهرت كتاتيب تعليم القرآن، وانتشرت بالمغرب الكتابة بالعربية. كل هذا جعل الأمازيغيين يعرفون ويفهمون كلمات عربية كثيرة، دون أن يعني ذلك أنهم يستطيعون استعمال الفصحى كما يستعملون الأمازيغية، وخصوصا أن هذه الفصحى كانت قد فقدت وظيفة الاستعمال في التخاطب الشفوي اليومي، محتفظة بوظيفتها الكتابية فقط. ولأن اللغة العربية أصبحت لها الهيمنة الدينية والإيديولوجية والرمزية والسياسية، فقد كان الحديث بالعربية ـ وكذلك الانتماء "العربي" و"النسب الشريف" ـ يمنح صاحبه امتيازا اجتماعيا ودينيا، وحتى "عرقيا" لأنه يتكلم كما لو كان "عربيا".

ولأن اللغة العربية كانت قد فقدت وظيفة الكلام والتخاطب الشفوي في الحياة اليومية، كما كتبت، وأصبح استعمالها مقصورا على الكتابة فقط باستثناء القليل من التعابير الفصيحة التي استمرت تُستعمل في الكلام والتخاطب الشفوي، فإن الأمازيغي الذي أراد أن يتكلّم العربية حتى يظهر أنه "عربي"، للأسباب الدينية والإيديولوجية والرمزية والسياسية التي ذكرنا، استعمل ما يحتاج إليه من تعابير عربية ـ من غير تلك القليلة التي بقيت، كما أشرت، مستعمَلة في التداول الشفوي بصيغتها العربية الفصيحة ـ قياسا على أمازيغيته، التي هي لغة مستعملة في التخاطب اليومي عكس العربية. فجاء كلامه بالعربية هو كلام أمازيغي

بألفاظ عربية، أي ترجمة حرفية لأمازيغيته إلى العربية. وهكذا صنع الأمازيغيون "عربية" خاصة بهم، وهي ما نسميه بالدارجة، لكن بتراكيب أمازيغيتهم التي (تراكيب) تعطي لتلك الكلمات العربية مدلولا لا معنى له إلا في لغتهم الأمازيغية. فكانت بذلك "عربيتهم" ترجمة حرفية، كلمة بكلمة، لأمازيغيتهم، أي تعبيرا بالأمازيغية لكن بكلمات مُعجمية لا تنتمي إلى القاموس الأمازيغي الأصلي. ولأن الكلمات عربية، فقد اعتقدوا أنهم إنما يتحدثون "العربية"، رغم أن التركيب والتعبير أمازيغيان.

واضح إذن أن ما سمح للأمازيغيين وأتاح لهم أن يبدعوا الدارجة، هو فقدان العربية الفصيحة لوظيفة الكلام والتداول الشفوي اليومي. أما لو استمرت العربية الفصيحة مستعملة في التداول اليومي، كما كانت في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، لما كانت هناك أصلا دارجة، لأن الأمازيغيين كانوا سيتكلّمون اللغة العربية الحقيقية، أي الأصلية والفصيحة، كما تكلّم سكان القارة الأميريكة من السكان الأصليين (الهنود الحمر) الإنجليزية والإسبانية والترتغالية لأنها وصلتهم كلغة كلام وتخاطب، وليس فقط لغة كتابة مثل العربية، التي كانت قد فقدت وظيفة استعمالها في التخاطب اليومي عندما دخلت إلى شمال إفريقيا.

ولأن اللغة العربية كانت لها الهيمنة الدينية والإيديولوجية والرمزية والسياسية، كما قلت، فقد كان من الطبيعي أن تسمى الدارجة، ذات المظهر العربي والجوهر الأمازيغي، أو الجسد العربي والروح الأمازيغية، "العربية الدارجة"، أي أنها لغة "عربية" لكنها مستعملة في التخاطب عكس الفصحى المقصورة على الكتابة.

يضاف إلى هذا العامل الإيديولوجي والديني والرمزي والسياسي، أن العنصر الظاهر من اللغة هو كلماتها وليس نحوها وصرفها وتركيبها، الذي يمثل البنية الخفية رغم أنها هي التي تعطي المعنى لتلك الكلمات. وهذا ما يسهل معه، بالنسبة للعامّة، اعتبار الدارجة، التي تستعمل كلمات عربية، لغةً عربية، لأن ما يجعل منها لغة غير عربية شيء خفي، لا يدركه إلا اللسانيون والنحاة العارفون بأسرار الدارجة والأمازيغية والفصحى.

الدارجة كلغة أم وكلغة هوية:

واضح إذن أن المتحدثين الأوائل بالدارجة، ومبتكريها التاريخيين، هم أمازيغيون وليسوا عربا. وإذا كان هؤلاء المستعملون الأوائل للدارجة متقنين للأمازيغية كلغتهم الأولى، وهو ما مكّنهم من خلق الدارجة التي هي ترجمة للأمازيغية، كما سبق شرح ذلك، فإن هذه الدارجة ستعرف، مع مرور الأيام، انتشارا واسعا باعتبارها لغة عربية، تحيل على القرآن والدين

و"النسب الشريف"، وهو ما سيجعلها تتحول، شيئا فشيئا، إلى لغة أم للكثير من الأمازيغيين أنفسهم، وذلك عندما بدأ يتحدث بها، في بعض الأسر، الوالدان الأمازيغيان، وللأسباب الإيديولوجية والدينية والرمزية والسياسية المشار إليها، مع أولادهما، الذين ستصبح هذه الدارجة، نتيجة اكتسابهم لها داخل الأسرة، لغة أم بالنسبة لهم، مع اعتقادهم أنها لغة عربية. وهي نفس اللغة التي سينقلونها بدورهم إلى أولادهم، نتيجة عدم استعمالهم داخل أسرهم لغة أخرى غيرها. وهذا ما ساهم، طبعا، في انتشار الدارجة لدى أسر كثيرة وبمناطق كثيرة، وساهم بالمقابل في اختفاء استعمال الأمازيغية كلغة أم لدى هذه الأسر وبهذه المناطق.

وهذه ظاهرة لا تزال متواصلة حتى اليوم، نلاحظها عند العديد من الأسر الأمازيغية التي هاجرت إلى المدن "المعرّبة" ـ مع أن الوصف الحقيقي هو "المدرّجة" ـ والتي تختار الدارجة للتواصل مع أولادها، ظنا منها أن ذلك سيسهّل عليهم التمكن من العربية عندما يلتحقون بالمدرسة، بناء على قناعتها أن الدارجة هي لغة عربية كما هو شائع. وهكذا تصبح لغة الأم عند هؤلاء الأطفال هي الدارجة بدل الأمازيغية، التي هي لغة أم بالنسبة لوالديهم، وهو ما يجعل هؤلاء الأولاد ينقلون بدورهم نفس اللغة الدارجة كلغة أم إلى أولادهم من الجيل الثاني.

ولأن هذه الدارجة تعتبر لغة عربية، فإن هؤلاء الذين يستعملونها كلغة أم، صاروا مقتنعين بأنهم عرب لأن لغتهم "عربية". وهكذا أصبحت الدارجة، التي هي في الحقيقة منتوج لسني أمازيغي أبدعه واستعمله أمازيغيون وفي أرض أمازيغية كما سبق بيان ذلك، أداة لتعريب المغاربة وزرع الوعي الزائف والكاذب لديهم بأنهم عرب، لمجرد أنهم يستعملون الدارجة التي هي في اعتقادهم لغة عربية، ورثوها من أجدادهم العرب المفترضين.

لماذا لا يُعترف بالدارجة كلغة غير عربية:

أمازيغية الدارجة، موطنا ومنشأ وإنسانا وهوية وتركيبا، تبدو أمرا بسيطا وواضحا وساطعا كما سبق أن برهنا وبينا. ومع ذلك أصبحت عروبتها "بديهية" لا تحتاج إلى استدلال ولا برهان. لماذا؟

لأن من شروط معرفة حقيقة أي موضوع، هو أن يصبح موضوعا للتفكير والتساؤل. والحال أن الدارجة، ولأنها تعتبر لغة عربية كحقيقة "بديهية" كما قلت، فإن هذه "البداهة" تجعل هذا الموضوع، المتعلق بطبيعة الدارجة وهل من الممكن أن تكون لغة غير عربية، خارج المفكر فيه Impensable، لأن "عروبة" الدارجة أمر "بديهي" ومحسوم كما سبقت الإشارة. لا يمكن إذن التساؤل حول شيء ما أو إعادة النظر فيه إذا كنا لا نفكر في ذلك إطلاقا، مثلما أن

الإنسان، قبل "كبرنيك"، لم يكن بإمكانه اكتشاف حركة الأرض حول الشمس لأن هذا الموضوع كان خارج المفكر فيه نظرا لـ"بداهة" حركة الشمس حول الأرض.

تاريخ العلم أثبت أن المعرفة لا تتقدم إلا بمساءلة "البديهيات"، التي تشكل عائقا إبستمولوجيا لا يمكن معه بناء فهم علمي سليم للظواهر إلا بتجاوز تلك "البديهيات" والقطع النهائي معها.

لماذا تشكل هذه "البديهيات" عائقا للمعرفة الصحيحة والعلمية؟

لأنها تنتمي إلى المعرفة العامّية المناقضة للمعرفة العلمية. ولهذا نجد أن "بداهة" عروبة الدارجة جزء من المعرفة العامّية المنتشرة لدى العامّة حول الدارجة وعلاقتها بالعربية.

لكن الأخطر في هذه "البديهيات" ليس ارتباطها بما عامّي، وإنما انتقالها وانتشارها لدى المثقفين والمفكرين، وخصوصا "اللسانيين" منهم. فمعظم هؤلاء اللسانيين بالمغرب مقتنعون أن "عربية" و"عروبة" الدارجة "بديهية" "علمية" ثابتة. وهو ما يبقي التساؤل عما إذا كانت هذه الدارجة منتوجا لسنيا أمازيغيا خارج المفكر فيه، كما سبق أن شرحنا. ولأن هؤلاء اللسانيين يدرّسون هذه "البديهية" العامّية ويكتبون عنها، فإن ذلك يزيد من "علميتها" و"بداهتها" إلى درجة أنه قد انتشر، نتيجة لذلك، ما يمكن تسميته بـ"اللسانيات العامّية"، أي تلك التي تفسر علاقة الدارجة بالعربية كما يفسرها العامّة وغير المتعلمين، الذين يعتقدون أن الدارجة لغة عربية لمجرد أننا نسميها "العربية الدارجة". وهو ما سار عليه حتى الباحثون الأجانب، وخصوصا الفرنسيين منهم الذين يعتبرون هم أيضا الدارجة لغة عربية يسمونها (L'arabe dialectal).

من جهة أخرى، السبب الآخر الذي يحول دون فهم حقيقة الدارجة كلغة غير عربية لدى اللسانيين، هو أن معظم الذين تناولوا الموضوع منهم، غير متمكنين، وبشكل جيد، من اللغات الثلاث: العربية والدارجة والأمازيغية. إذ الغالب أنهم متمكنون من العربية والدارجة مع جهل بالأمازيغية، علما أن الذي لا يعرف الأمازيغية، وبشكل جيد وحميمي، لا يمكنه إلا أن يجزم أن الدارجة لغة عربية، بناء على القرابة المعجمية الظاهرة بين اللغتين. فالشرط الأول الواقف لفهم حقيقة وطبيعة الدارجة كلغة، هو إتقان الأمازيغية، وبشكل جيد وحميمي، كما قلت. ولهذا فإن من يجهل هذه الأخيرة، فهو لا يملك الشرعية ولا الأهلية للخوض في موضوع الدارجة وأصولها اللغوية.

يضاف إلى هذا السبب أن حتى الذين يجيدون، من هؤلاء "اللسانيين"، اللغات الثلاث، العربية والدارجة والأمازيغية، فنادرا ما تجد فيهم المتمكنين، وبشكل جيد ومعمّق، بالنظام

النحوي والصرفي والتركيبي والاشتقاقي لهذه اللغات، والذي هو وحده الكفيل بإبراز ما يقارب أو يباعد بينها. وهذا ما لاحظه ووقف عليه الأستاذ محمد العمري عندما كتب: «الحديث بصراحة يقتضي الاعتراف بأن الكثير من اللسانيين الحاليين غيرُ متضلعين في النحو العربي، بل منهم من يعوزه الحد الأدنى من المعرفة به، بل منهم من يجدُ صعوبةً في الحديث بطلاقة بالعربية. وطوال السنين التي درستها في الجامعة المغربية، خاصة في فاس، كان أستاذُ النحو من غير اللسانيين، وأستاذ اللسانيات من غير النحاة». (اقرأ مقاله على رابط هسبريس: http://hespress.com/writers/96549.html). وإذا كان هؤلاء اللسانيون يجهلون نحو العربية التي هي لغة درسوا ويدرّسون بها لسنين طويلة، فكيف سيعرفون نحو الأمازيغية والدارجة اللتين ليستا لغتي تدريس ومدرسة؟

ولهذا فإن نفي هؤلاء اللسانيين للعلاقة السببية بين الأمازيغية والدارجة، والتي تجعل الأولى أمّا للثانية، كما يظهر ذلك في الجزء الأهم من القواعد التركيبية على الخصوص للدارجة، وإصرارهم على إلحاق هذه الأخيرة بالعروبة كبنت شرعية لها، هو كلام عامّي صادر عمن لا يملك الأهلية والكفاءة للإفتاء في الموضوع، وخصوصا إذا كان يجهل الأمازيغية كما هي حال الكثير من هؤلاء "اللسانيين"، كما سبقت الإشارة.

السبب الثالث، الذي يفسر لنا هذا التمادي في رفض الأصل الأمازيغي للدارجة، وفي الإصرار على إعطائها دائما أصلا عربيا، هو الخوف من النتائج السياسية والهوياتية لأمازيغية الدارجة:

فإذا كان المتحدثون اليوم بالدارجة في المغرب إنما يتحدثون لغة أجدادهم الأمازيغيين، الذين حاولوا ترجمة أمازيغيتهم إلى العربية فنشأت عن هذه الترجمة اللغة الدارجة، التي هي ترجمة حرفية للأمازيغية كما سبق أن شرحنا، فإن هذا يبيّن ويعني أن هؤلاء المتحدثين بالدارجة هم أمازيغيون، ليس بحكم انتمائهم إلى الأرض الأمازيغية فحسب، بل لأن أجدادهم، أي الذين أبدعوا الدارجة، هم أمازيغيون. وهذا انقلاب في التصور الشائع للهوية بالمغرب، والذي يؤكد أن المغرب "عربي" لأن غالبيته سكانه ناطقون بـ"العربية" الدارجة.

أما وأن هذه الغالبية هي أمازيغية لأن دارجتها لغة صنعها ويتحدثها أمازيغيون، فلن يبقى أي مبرر للقول إن المغرب "عربي"، ولا أن هاك أمازيغيين وعربا، لأن الجميع يتحدث إما الأمازيغية الأولى الأصلية أو الأمازيغية الثانية المعربة، أي الأمازيغية التي خلقها واستعملها أمازيغيون عن طريق ترجمتهم الحرفية لأمازيغيتهم الأصلية إلى العربية، كما سبق شرح ذلك. الجميع إذن أمازيغيون أرضا ولغة، بل وحتى عرقيا ـ ولو أن العرق ليس من مكونات

الهوية إلا عند أصحاب خرافة "النسب الشريف" ـ على اعتبار أن المتحدثين اليوم بالدارجة، ينحدرون من أجدادهم الأمازيغيين الذي خلقوا هذه الدارجة واستعملوها لأول مرة في التاريخ.

وهذه النتيجة هي ما يرفضه الذين جعلوا من "عروبة" المغرب، بما في ذلك دارجته، علة وجودهم التي تعطي المغزى لحياتهم. فإقناعهم اليوم بأن المغرب غير عربي، وأن جميع المغاربة أمازيغيون وليسوا عربا، يعني بالنسبة لهم عملية انتحار وفناء وانتهاء.

الخلاصة:

انطلقنا من الوضع الهوياتي واللغوي الحالي بالمغرب، الذي يعتبر "عربيا" في هويته لأن غالبية سكانه يتحدثون "العربية الدارجة" التي ورثوها عن أجدادهم العرب، كما هو شائع. ثم قمنا بعمل "حفري" في هذه "العربية الدارجة" إلى أن وصلنا إلى ظروف وكيفية نشأتها التاريخية الأولى. فوجدنا أنها ترجمة حرفية للأمازيغية إلى العربية، وأن الذين قاموا بترجمتها إلى العربية لا يمكن أن يكونوا، منطقيا وواقعيا، إلا أمازيغيين وليس عربا. والنتيجة أن الذين تحدثوا واستعملوا الدارجة للمرة الأولى في التاريخ هم أمازيغيون. وهم الذين نقلوها إلى أبنائهم بعد انتشارها لدى بعض الأسر وببعض المناطق، التي أصبحت فيها هذه الدارجة لغة أم بفعل انتشارها الواسع. ثم تتبعنا هؤلاء جيلا بعد جيل إلى أن وصلنا إلى مغربنا الحالي. فوجدنا أن غالبية المغاربة يستعملون الدارجة. لكن هذه المرة نعرف أن هؤلاء أمازيغيون، ونعرف أن هذه الدارجة منتوج لسني أمازيغي بحكم:

ـ أنها نشأت بأرض أمازيغية وليست عربية،

ـ أنها من إبداع أمازيغيين قاموا بترجمة حرفية للغتهم الأمازيغية إلى العربية، فكانت النتيجة هي الدارجة،

ـ أن الجزء الأهم من قواعدها التركيبية هي قواعد أمازيغية. ولهذا فلا معنى، في اللغة العربية، للكلمات العربية المتضمنة في الدارجة، ما لم تردّ إلى تركيبها الأصلي الأمازيغي.

ولنلاحظ أنه حتى على فرض أن الدارجة هي لغة عربية، فإنه لا يمكن نفي أن صانعي هذه الدارجة "العربية" هم أمازيغيون، ما دام أنها ترجمة للأمازيغية إلى العربية، وأنه لا يمكن أن ينجز هذه الترجمة إلا الأمازيغيون الذين يجيدون الأمازيغية. فالمتحدثون إذن بالدارجة هم أمازيغيون حتى لو سلمنا أن الدارجة لغة عربية، لأنهم أبناء الأمازيغيين الذين نقلوا إليهم الدارجة التي هي منتوج ترجمتهم لأمازيغيتهم إلى العربية.

فما حصل بعد أن دخلت اللغة العربية وقلة من العرب إلى المغرب، هو أنه بدل تعريب الأمازيغيين عن طريق انتشار اللغة العربية، حدث العكس، أي تمزيع هذه اللغة العربية، وهو التمزيغ الذي أعطى الدارجة، التي هي منتوج لسني أمازيغي كما شرحنا.

المغرب إذن أمازيغي، أرضا وإنسانا ولغة، كما قلت. أما العروبة فليست سوى طلاء خارجي خفيف وباهت، صنعته فرنسا في فترة الحماية، واستعملته "الحركة الوطنية"، وبعدها دولة الاستقلال، لتخفي به الألوان الطبيعية البارزة والقوية لأمازيغية المغرب.

وهذه النتيجة سبق أن توصل إليها "دافيد هارت" (David. M. Hart) عندما كتب، كعنوان لبحث نشره ضمن كتابه "القبيلة والمجتمع في بوادي المغرب" (Tribe and Society in Rural Morocco)، (كتب): "قشّر مغربيا تجد أمازيغيا" (Scratch a Moroccan Find a Berber). أي أن كل مغربي "عربي" يخفي تحت قشرته العربية الخارجية مغربيا أمازيغيا أصيلا. وهذا يصدق أكثر على الدارجة المغربية: فعندما نزيل القشرة المعجمية العربية الخارجية للدارجة، سنجد أن كل ما تحت هذه القشرة هو لغة أمازيغية، معنى ومبنى وتعبيرا.

(14 ـ 02 ـ 21)

*****

الدليل الإحصائي أن الناطقين بالدارجة هم أمازيغيون

أثارت النتائج المعلن عنها للإحصاء العام للسكان والسكني لـ2014، ردود فعل "أمازيغية" مشكّكة في تلك النتائج ورافضة لها.

لكن بغض النظر عن العيوب المرتبطة أصلا بالبحوث الإحصائية، وذلك حتى في الدول الأكثر تقدما وديموقراطية، باعتبار هذه البحوث، كما يصفها معارضوها، نوعا من "الكذب العلمي"، وبغض النظر عن العيوب الكثيرة التي شابت الإحصاء العام لـ 2014، في ما يتعلق بالأمازيغية، سواء على مستوى منهجية صياغة أسئلة الاستمارة الخاصة باللغات، أو على مستوى جمع الأجوبة عن هذه الأسئلة، أو على مستوى تفريغ وتحليل هذه الأجوبة، أو على مستوى الأحكام المسبقة حول الأمازيغية، والتي كان لها تأثير لا ينكر على كل ما يتصل باللغات في عملية الإحصاء...

بغض النظر عن كل ذلك، فإن تراجع استعمال الأمازيغية، الذي كشفت عنه نتائج الإحصاء، أمر حقيقي ومؤكد، حتى لو كانت أرقام الإحصاء، الخاصة بهذا التراجع، كاذبة وغير صحيحة. ولهذا فنحن سنعتمد على هذه الأرقام نفسها، بغض النظر عن صحتها أو زيفها، لتحليل دلالة هذا التراجع، لاستعمال الأمازيغية بالمغرب، في علاقته بالهوية الحقيقية للمغاربة.

حُددت نسبة مستعملي الأمازيغية في إحصاء 2004 في 28.3%، وفي 27% فقط في إحصاء 2014. هناك إذن تراجع للأمازيغية يقابله تقدم للدارجة، التي كانت نسبة مستعمليها في إحصاء 2004 هي 71.7%، ثم انتقلت، بفضل تراجع الأمازيغية، إلى نسبة 73%. هذا دون الكلام عن العدد الإجمالي للقادرين على استعمال الدارجة، والذي يبلغ نسبة 89.8%، كما جاء في إحصاء 2014.

اللافت أن بعض التعريبيين المتحولين جنسيا وهوياتيا، المناوئين للحقوق الأمازيغية، كما في الكثير من التعاليق مثل تلك المنشورة بجريدة "هسبريس" الإلكترونية، يُشهرون هذه الأرقام ويستعرضونها كما لو كانت غنيمة حرب. وهذا ليس بغريب إذا عرفنا أن هؤلاء، في مناوأتهم للأمازيغية، يتصرفون كمحاربين يواجهون عدوا. مع أن الوطنية الحقة، والتشبع بمبادئ العدالة، والانحياز إلى جانب الإنصاف والحق، كان يقتضي من هؤلاء "المحاربين" أن يُشهروا هذه الأرقام، ليس للتبجح والتعبير عن "الانتصار"، بل لدق ناقوس الخطر، والاحتجاج بها ضد المسؤولين الذين لم يعملوا على حماية الأمازيغية من التراجع الذي يهددها

باستمرار، ومطالبتهم بنهج سياسة التمييز الإيجابي لصالحها قصد إنصافها ورفع الحيف عنها.

هذه الأرقام، المتعلقة بنسبة الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالدارجة، لا تطرح أي مشكل لو كانت دلالتها تنحصر في موضوعها الذي هو اللغة واللسان، ولا تخصّ الهوية والانتماء. ذلك أن النقاش الفكري والثقافي، المتصل باللغة والهوية في المغرب، كرّس الفكرة العامّية أن المتحدثين بالدارجة هم عرب في هويتهم، وأن المتحدثين بالأمازيغية هم أمازيغيون في هويتهم. فتكون النتيجة، حسب نتائج الإحصاء، أن المنتمين إلى الهوية الأمازيغية أقلية لا تتجاوز نسبتها 27%، وأن المنتمين إلى الهوية العربية يشكلون الأغلبية بنسبة 73%. هذا هو التصوّر الشائع حول اللغة والهوية بالمغرب، ويتبنّاه غالبية المثقفين رغم أنه يقوم على مسلمات عامّية وأحكام جاهزة خاطئة.

هكذا تكون الدارجة معيارا للانتماء العربي ودليلا على هذا الانتماء في نفس الوقت. فهي، حسب التعريبيين المتحولين جنسيا وهوياتيا، لغة عربية حملها معهم "الفاتحون" والمهاجرون العرب إلى المغرب منذ قرون. وإذا كان المتحدثون بها يشكّلون الأغلبية، فذلك ـ دائما حسب منطق التعريبيين المتحولين جنسيا وهوياتيا ـ لأن العرب جاؤوا بأعداد تفوق عدد السكان الأمازيغيين، كما تشهد على ذلك نسبة المتحدثين بالدارجة والمتحدثين بالأمازيغية، حسب ما بيّنه الإحصاء. إذن الانتشار الواسع لاستعمال الدارجة، هو نتيجة "للانتشار" الواسع للعرب بالمغرب. ونسبة المتحدثين بها تعكس نسبة المغاربة العرب. واضح إذن ـ دائما حسب منطق التعريبيين المتحولين ـ أن المغرب عربي بأكثر من ثلثي سكانه.

لكن لنتأمل أرقام نتائج الإحصاء.

ففي إحصاء 2004 كانت نسبة مستعملي الأمازيغية 28.3%. ثم انخفضت هذه النسبة في 2014 إلى 27% فقط. مما يعني، مقارنة بعدد السكان الذي هو 33848242 نسمة في إحصاء 2014، أن عدد المتحدثين بالأمازيغية انخفض، ما بين 2004 و2014، بمقدار 440027 من المغاربة، الذين كان من المفترض أن يكونوا في عداد مستعملي الأمازيغية في 2014، لو بقيت نسبة المتحدثين بهذه اللغة قارة كما كانت في 2004، أي 28.3%. طبعا هذا العدد (440027) الذي خسرته الأمازيغية ربحته الدارجة، التي ازداد عدد الناطقين بها ب440027 مستعملا جديدا لها.

لقد قلنا إن التعريبيين، أي المتحولين جنسيا وهوياتيا، يعتقدون أن المتحدثين بالدارجة هم عرب في هويتهم، لأنهم يتحدثون لغة أجدادهم العرب، "الفاتحين" والمهاجرين. طيب. إلى الآن كل شيء يبدو سليما ومنطقيا.

لكن من أين جاء عدد المستعملين الجدد للدارجة، والمقدّر ب440027 مستعملا جديدا انضاف في 2014، حسب نتائج الإحصاء؟ لا يمكن الدفع بأن هذا العدد هو نتيجة للنمو الديموغرافي للكتلة "العربية". ففي هذه الحالة، علينا أن نجد تفسيرا لاختفاء 440027 من الناطقين بالأمازيغية ما بين 2004 و2014. التفسير الوحيد هو أن هؤلاء الأمازيغيين تحولوا إلى متحدثين بالدارجة، سواء هم أنفسهم أو أبناؤهم الذين كان من المفترض أن يستمروا في استعمال لغة أسرهم، التي كانت تستعمل نفس اللغة الأمازيغية. إذن حسب التصور الشائع للعلاقة بين اللغة والهوية في المغرب، فإن هؤلاء الـ 440027، الذين كانوا قبل 2014 يستعملون الأمازيغية، أصبحوا، بعد هذا التاريخ، "عربا" في هويتهم لأنهم يتحدثون الدارجة، التي هي لغة أجداد العرب الحاليين بالمغرب، حسب منطق التعريبيين المتحولين. وهنا يضع هؤلاء التعريبيون ـ كما هو الشأن دائما في مرافعاتهم عن العروبة العرقية ـ أنفسهم في مأزق: كيف أصبح 440027 من المغاربة "عربا" ما بين 2004 و2014، مع أنه لم يستوطن المغربَ، في هذه الفترة، وبشهادة التعريبيين أنفسهم، لا عرب "فاتحون" جدد، ولا عرب آخرون فارون من بطش إخوانهم العرب فلجأوا إلى المغرب واستقروا به، ولا عرب هلاليون معاصرون هاجروا إليه وأقاموا به... إذن كيف يستطيع التعريبيون أن يقتنعوا ويُقنعوا أن هؤلاء الـ 440027 من المغاربة، الذين لم يصبحوا ناطقين بالدارجة إلا منذ 2014، هم "عرب" في هويتهم وانتمائهم، قياسا على "العرب" الذين كانوا "عربا"، أي كانوا ناطقين بالدارجة، قبل هذا التاريخ؟

فبكل المقاييس، وبكل المناطق (جمع منطق)، وبكل أساليب التحليل والتفكير والاستدلال، لا يستطيع التعريبيون أن ينفوا أن هؤلاء الـ440027 من الناطقين الجدد بالدارجة، هم أمازيغيون في هويتهم، لأنهم كانوا كذلك في 2004، وبالتالي فلا زالت هويتهم مطابقة لما كانت عليه قبل عشر سنوات.

ولأن هؤلاء الـ 440027 من الناطقين الجدد بالدارجة، هم أمازيغيون في هويتهم رغم أنهم لم يعودوا يستعملون الأمازيغية، وبما أن هذا التحول للأمازيغيين من استعمال الأمازيغية إلى استعمال الدارجة يتزايد كل عشر سنوات، حسب ما كشف عنه إحصاءا 2004 و2014، فيمكن أن نتوقع، ما لم تتخذ إجراءات تغيّر السير في هذا الاتجاه "التدريجي" (من الدارجة) للناطقين بالأمازيغية، وانطلاقا من عدد مستعملي الأمازيغية الذي هو 9139025 في

2014، وبناء على افتراض أن نسبة تزايد عدد الناطقين بالأمازيغية، الذين يتحولون إلى ناطقين بالدارجة، ستستمر في الارتفاع أو على الأقل تبقى ثابتة في حدود 440027 كل عشر سنوات، وأخذا بعين الاعتبار لمتغير النمو الديموغرافي، (يمكن أن نتوقع)، أنه بحلول سنة 2400، لن يكون هناك، كما تبيّن العمليات الحسابية، أي مغربي يستعمل الأمازيغية، التي ستكون نسبة الناطقين بها 0%. وهنا سيؤكد التعريبيون أن كل سكان المغرب هم عرب في هويتهم. وهو ما يتناقض مع تفسيرهم لعروبة المغرب بـ"الفتح" والهجرة، لأن ما بين 2004 و 2400، لن يكون هناك "فتح" عربي ولا هجرة لقبائل عربية إلى المغرب. فكيف يصحّ إذن منطقيا القول بأن كل سكان المغرب هم عرب في هويتهم في 2400، فقط لأنهم يستعملون جميعا الدارجة، مع أن أزيد من تسعة ملايين من هؤلاء السكان كانوا أمازيغيين في 2014؟ هذا أحد المآزق الكثيرة التي يؤدي إليها الخلط، عند التعريبيين، بين اللغة والعرق والهوية من جهة، وبين العربية والدارجة من جهة ثانية. مع أن هذا الذي افترضنا، كمجرد مثال فقط للتوضيح، أنه سيحدث في 2400 بالمغرب، هو نفسه ما حدث بالبرازيل، مثلا، حيث إن عشرات الملايين من السكان الأصليين فقدوا لغتهم الأصلية وأصبحوا يستعملون البرتغالية، وهي لغة لم يخلقها السكان الأصليون مثل الدارجة، ومع ذلك فلا يعتبرون في هويتهم برتغاليين، وإنما هويتهم هي هوية بلدهم الذي هو البرازيل. بل لا أحد من البرازيليين ممن هم من أصول برتغالية ثابتة ومؤكدة، وليست وهمية مثل الأصول العربية للتعريبيين المغاربة، يدعي أنه برتغالي الهوية والانتماء، بل هو فخور بهوية الموطن الذي ينتمي إليه وهو أرض البرازيل.

لقد انطلقنا من 2004 وتتبعنا الانخفاض المتواصل لنسبة المتحدثين بالأمازيغية كل عشر سنوات. فوجدنا أن الأمازيغية يمكن أن تختفي من المغرب حوالي 2400، كنتيجة للعلاقة التعارضية بين نسبة الناطقين بالدارجة، التي ترتفع كل عشر سنوات، ونسبة الناطقين بالأمازيغية، التي تنخفض كل عشر سنوات. فكلما قلّ عدد الناطقين بالأمازيغية، انعكس ذلك بارتفاع عدد الناطقين بالدارجة. هذا ما يتعلق بمستقبل الدارجة والأمازيغية، استنادا إلى نسبتي الناطقين بهما، التي أوردهما إحصاءا 2004 و2014.

لنسر الآن في الاتجاه المعاكس، عائدين القهقرى، متجهين نحو الماضي انطلاقا من 2014. وواضح أن العلاقة التعارضية بين نسبتي الناطقين بالأمازيغية والدارجة، الملاحظة بصدد المستقبل، هي ثابتة كذلك في اتجاه الماضي، لكن بشكل عكسي، إذ كلما ارتفعت نسبة الناطقين بالأمازيغية، انخفضت نسبة الناطقين بالدارجة، كما يبيّن إحصاءا 2004 و2014: ففي 2014، كانت نسبة الناطقين بالأمازيغية 27%، وهو ما يرفع نسبة الناطقين بالدارجة إلى 73%. أما في 2004، فقد ارتفعت نسبة الناطقين بالأمازيغية إلى 28.3%، وهو ما جعل نسبة

الناطقين بالدارجة تنخفض إلى 71.7%. فالنتيجة إذن أنه كلما عدنا عشر سنوات إلى الخلف، ترتفع نسبة الناطقين بالأمازيغية وتنزل نسبة الناطقين بالدارجة حتى نصل، بالعودة عدة قرون إلى الوراء، إلى نسبة 99% من الناطقين بالأمازيغية من مجموع سكان المغرب، وفقط نسبة 1% من الناطقين بالعربية (وليس الدارجة بعدُ)، والتي (النسبة) تمثّلها تلك القلة من العرب الحقيقيين الذين استقروا بالمغرب، وأصبحوا يتحدثون العربية التي ورثوها عن آبائهم. هذه العملية الارتدادية، التي قادتنا إلى نسبة 1% من المتحدثين بالعربية في الماضي من مجموع سكان المغرب، هي نفسها العملية "الأمامية" التي قادتنا إلى نسبة 0% من المتحدثين بالأمازيغية في 2400.

وكما سبق أن شرحنا أن عدد الذين تحوّلوا من الأمازيغية إلى الدارجة ما بين 2004 و2014، هم أمازيغيون لأنهم كانوا كذلك في 2004، ثم لأنهم ليسوا "فاتحين" ولا قادمين من المشرق العربي، فبنفس المنطق ولنفس الأسباب، فإن الذين تحوّلوا، منذ قرون، من الأمازيغية إلى الدارجة، بدءا من اليوم الذي كانت فيه نسبتهم هي 99% إلى 2014 حيث نزلت هذه النسبة إلى 27%، هم أمازيغيون 100%، يسري عليهم ما يسري على العدد الجديد من الأمازيغيين الذين أصبحوا يستعملون الدارجة ابتداء فقط من 2014، كما توضّح المقارنة بين إحصائي 2004 و2014.

هذا ما شرحته، وبطريقة "الخشيبات" حتى يفهم من فهمه بطيء وثقيل، في موضوع: "من هم الناطقون بالدارجة في المغرب؟"، المنشور ضمن هذا الكتاب، عندما برهنت أن الناطقين بهذه الدارجة هم أمازيغيون 100%، لا يختلفون في هويتهم وانتمائهم، وحتى عرقهم، عن الناطقين بالأمازيغية، وأن الدارجة هي منتوج لسني أمازيغي من حيث أصلها البشري إذ أبدعها الأمازيغيون ولم يأت بها العرب، ومن حيث أصلها الجغرافي إذ ظهرت بشمال إفريقيا وليس بالجزيرة العربية، ومن حيث الجزء الأهم من بنائها التركيبي إذ هي ترجمة حرفية لتعابير أمازيغية إلى العربية. وها هو إحصاء السيد الحليمي يبرهن على نفس الحقيقة، لكن بأدلة إحصائية ورقمية، وليس فقط لسانية كما فعلت أنا، إذ قدّم لنا الدليل الإحصائي والعلمي أن عدد الأمازيغيين، الذين تحوّلوا إلى ناطقين بالدارجة ابتداء من 2004، هم دائما أمازيغيون في هويتهم، لأنهم ليسوا لا "فاتحين" ولا مهاجرين من الجزيرة العربية، بل هم أنفسهم الذين كانوا قبل 2004 يتكلمون الأمازيغية، واليوم يتكلمون الدارجة.

أما "لماذا تخلى الأمازيغيون عن لغتهم الأمازيغية وبدأوا يستعملون الدارجة بشكل تدريجي ومتنامٍ؟"، فالجواب، بكل بساطة وصراحة، هو أنهم أرادوا أن يكونوا عربا، بسبب الخلط بين العروبة والإسلام، وما كان يدرّه هذا الخلط من امتيازات سياسية واجتماعية

ودينية، وحتى اقتصادية، للمعروفين بانتمائهم للعروبة. ولأن المعيار الذي كان يميّز العربي عن الأمازيغي هو اللغة العربية التي يستعملها الأول، فلم يكن هناك إذن من وسيلة ولا من دليل ليثبت بهما الأمازيغي أنه عربي، إلا استعماله لنفس اللغة التي يستعملها العربي. ولأن اللغة العربية كانت قد فقدت وظيفة التخاطب الشفوي في الحياة اليومية، وأصبح استعمالها مقصوار على الكتابة فقط، فإن هذا الأمازيغي عندما أراد أن يتكلّم العربية تكلمها قياسا على أمازيغيته، التي هي لغة مستعملة في التخاطب اليومي عكس العربية. فجاء كلامه بالعربية هو كلام أمازيغي بألفاظ عربية، أي ترجمة حرفية لأمازيغيته إلى العربية. وهكذا صنع الأمازيغيون "عربية" خاصة بهم، وهي ما نسميه بالدارجة. والدليل أن صانع هذه "العربية" لم يكن عربيا ولا يتقن العربية، بل هو أمازيغي، بشكل كامل ومؤكد، هو أن هذه "العربية"، التي أبدعها حتى يظهر أنه "عربي"، هي ترجمة حرفية لأمازيغيته التي كان يتقنها، حتى أن الجزء الأهم من معاني وتراكيب هذه "العربية" لا تستقيم مع العربية الحقيقية ولا مع أية لهجة عروبية، ولا تفهم إلا بردها إلى أصلها الأمازيغي، مثل:

- ضربو البرد،
- زاد عليه المرض،
- حلف فيه،
- الماء طايب،
- خلى مع لمرا لولى جوج بنات،
- لحم خضر،
- قتلو جّوع،
- ...

فهذه "العربية"، التي خلقها الأمازيغيون، هي أمازيغية في معناها ومبناها، وعربية فقط في الجزء الأهم من معجمها.

والمفارقة أن هذه الدارجة، التي خلقها الأمازيغيون حتى تكون دليلا على أنهم عرب وليسوا أمازيغيين، هي نفسها الدليل القاطع والساطع على أن الناطقين بها أمازيغيون في هويتهم، حصل لهم، بالتمام والكمال، ما حصل لِأولئك الأمازيغيين الذين فقدوا لغتهم الأمازيغية فقط ابتداء من 2004، إذ كانوا قبل ذلك معترفا بهم كأمازيغيين، وأُحصوا في عداد الناطقين بالأمازيغية، كما يخبرنا بذلك إحصاءا 2004 و2014. النتيجة إذن أن العريبيين،

المناوئين للأمازيغية، هم أنفسهم أبناء الأمازيغيين، المتحولين السابقين من ناطقين بالأمازيغية إلى ناطقين بالدارجة، على غرار الأمازيغيين المتحولين الجدد من ناطقين بالأمازيغية إلى ناطقين بالدارجة فقط ما بين 2004 و2014، كما تبرز ذلك المقارنة بين إحصائي 2004 و2014. ولا شك أن الكثير من أبناء وحفدة هؤلاء المتحولين الجدد، سينضافون إلى عداد التعريبيين المعادين للأمازيغية، مع أن أصولهم وهويتهم أمازيغية 100%، مثلهم مثل الذين لا زالوا ناطقين بالأمازيغية.

والدليل الآخر أن التعريبيين المغاربة، الرافضين للحقوق الأمازيغية، هم أمازيغيون في هويتهم وليسوا عربا كما يدعون وينتحلون، هو أنهم لو كانوا عربا حقيقيين لكان موقفهم من الأمازيغية مثل موقف العرب الحقيقيين المشارقة، الذين لا يكنّون مثل ذلك العداء الذي يبديه التعريبيون تجاه الأمازيغية. فرفض هؤلاء للأمازيغية يعبّر عن تحولهم الجنسي والهوياتي واللغوي، الذي يجعلهم يكرهون هويتهم الحقيقية، مثلما يكره المتحوّل من ذكر إلى أنثى هويته الذكورية الأصلية.

أن يستعمل المغاربة دارجتهم، ليس مشكلا في حد ذاته على الإطلاق. لكن يصبح مشكلا عندما يتخذ ذلك الاستعمال لنفي الهوية الأمازيغية عن هؤلاء الناطقين بالدارجة، وإدراجهم ضمن المنتمين إلى الهوية العربية. وهنا يجب الاعتراف أن هذا الاستعمال الهوياتي للدارجة لصالح العروبة العرقية، وعلى حساب الهوية الأمازيغية للمغرب وللمغاربة، يتحمّل المسؤوليةَ فيه، قبل 1912، الأمازيغيون وحدهم، إذ هم الذين اختاروا، منذ قرون، وللأسباب التي أشرنا إليها، خلق "عربية" خاصة بهم، هي الدارجة، حتى يعترف بهم أنهم عرب وليسوا أمازيغيين، مدشنين بذلك مسلسل الشذوذ الهوياتي والتحول الجنسي والقومي، الذي لا زال شريطه الطويل متواصلا ومستمرا. لكن ابتداء من 1912، سترسّم دولة الحماية هذا الشذوذ الهوياتي وهذا التحول الجنسي، لتنتقل بهما من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي للدولة. ثم ستتابع دولة الاستقلال حمايتهما ورعايتهما وتنميتهما، وفرضهما عن طريق المدرسة والإعلام ومؤسسات الدولة.

المشكلة إذن ليست في الدارجة، وإنما في استعمالها كأداة لنشر وتبرير الشذوذ الهوياتي والتحول الجنسي. وإذا عرفنا أن الإحصاءات الخاصة باللغات يُعتمد عليها للتخطيط اللغوي، سنعرف أن نتائج إحصاء السيد الحليمي، سواء كانت مطابقة أو مخالفة للحقيقة، فهي تزكّي هذا الشذوذ وهذا التحول، وتشجع عليهما، وتنتقص في نفس الوقت، ولو بشكل غير مباشر، من قيمة الوضع الهوياتي السوي، لأنها تبرز الناطقين بالأمازيغية، الممثلين لهذا الوضع السوي، كأقلية لا تستحق لغتُهم وهويتهم من الاهتمام والمجهود، إلا أقل من ثلث

(27%) الاهتمام والمجهود اللذيْن سيستأثر بهما الوضع الهوياتي الشاذ للمتحولين جنسيا وقوميا.

لهذا فالمشكل الهوياتي، المرتبط بالدارجة والعربية بالمغرب، يجد مصدره، ليس في هاتين اللغتين كلغتين، وإنما في استعمالهما كأداتين لنشر وتعميم الشذوذ الهوياتي والتحول الجنسي، الذي بدأهما ـ يجب الاعتراف بذلك ـ الأمازيغيون قديما. وإذا كان هؤلاء قد اختاروا، كأفراد، هذا الشذوذ وهذا التحول لأسباب سياسية واجتماعية ودينية، فقد كان على الدولة، حفاظا على الثابت الهوياتي للأمة المغربية، أن تحارب هذا الشذوذ وهذا التحول، وتعمل على زرع قيم الاعتزاز لدى المغاربة بهويتهم الأمازيغية الجماعية، وعلى نشر الوعي بأن الدارجة لغة أبدعها وأنتجها الأمازيغيون. فتتحقق مصالحة الأمازيغيين مع لغتهم الدارجة، ويدركون أنها من إنتاجهم وابتكارهم. وفي هذه الحالة لن يكون لنسبة الناطقين بهذه الدارجة، مهما كانت كبيرة، أي تأثير على الهوية الأمازيغية للمغرب وللمغاربة.

إلا أن دولة الاستقلال، بسبب نشأتها الفرنسية في 1912، فبدل أن تحارب الشذوذ الهوياتي والتحول الجنسي، فقد رعتهما وحمتهما ـ كما سبقت الإشارة ـ وتبنتهما كسياسية عمومية تنفق عليها من المال العام. فأصبحت مشكلةُ الهوية في علاقتها بالدارجة، ليست مشكلة الأمازيغيين الذين خلقوا الدارجة ليعطوا الدليل على شذوذهم الهوياتي الفردي، بل أصبحت مشكلةَ الهوية الجماعية للدولة، التي أضحت دولة شاذة في هويتها، ومتحولة في انتمائها الجنسي والقومي.

(27 ـ 10 ـ 2014)

*****

متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟

تقديم:

من كان يخطر بباله، وفقط قبل عدة سنوات، مجرد إمكانية التساؤل: هل الدارجة لغة متفرعة عن العربية أم لا؟ ذلك أن عروبية الدارجة كانت موضوعا محسوما كبديهية لا تناقش. لكن يبدو أن هناك من أخذوا يضعون اليوم هذه "البديهية" موضع تساؤل ونقاش، وهو ما بدأ، نتيجة لذلك، ينزع عنها شيئا فشيئا طابعها "البديهي"، نظرا أن ما هو بديهي لا يُطرح للنقاش والتساؤل، باعتباره حقيقة ثابتة، واضحة، بسيطة وأولية. لقد كان من المنتظر والمفترض أن يتصدى المتخصصون اللسانيون لموضوع الدارجة، ومناقشة أصلها الجغرافي والبشري واللسني. لكنهم لم يفعلوا لأنهم حسموا في أنها لغة عروبية في أصلها ومنشئها، وبالتالي فمن العبث وضياع الوقت إثارة مسألة بديهية ومحسومة بالنسبة لهم.

لن أكرر في هذه المناقشة ما سبق أن كتبته في موضوع: "هل الدارجة المغربية أداة للتعريب أم وسيلة للتمزيغ؟"، المنشور ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"[1]، ولا ما شرحته في موضوع: "من هم الناطقون بالدارجة في المغرب؟"، المنشور ضمن هذا الكتاب، حيث خلصت إلى أن الدارجة «منتوج أمازيغي»، وأنه «حتى على فرض أنها لغة عربية، فإنه لا يمكن نفي أن صانعي هذه الدارجة "العربية" هم أمازيغيون، ما دام أنها ترجمة للأمازيغية إلى العربية، وأنه لا يمكن أن ينجز هذه الترجمة إلا الأمازيغيون الذين يجيدون الأمازيغية».

سأتناول إذن في هذا الموضوع الجديد، حول الدارجة المغربية، أسئلة جديدة حول العلاقة الممكنة بين هذه الدارجة واللهجات العروبية المفترض أن الدارجة هي إحداها أو تطوّر لها، بعد أن أصبح من الصعب على المدافعين عن عروبة الدارجة الاستمرار في القول بأنها تمثّل المستوى العامّي للعربية الفصحى، كما يقول غالبية اللسانيين، وذلك بعد أن أثبتنا لهم أن العربية لا تتضمن إلا مستوى واحدا هو المستوى الفصيح الكتابي، الذي يُتعلّم في المدرسة أو ما يقوم مقامها، ولا تعرف مستوى عامّيا أو شعبيا أو وسيطا، كما في العديد من اللغات الحية والمكتوبة، مثل الإسبانية والفرنسية والإنجليزية والألمانية... ذلك لأن هذه المستويات، لاستعمال نفس اللغة، تفرضها وتخلقها إكراهات الاستعمال الشفوي اليومي لتلك اللغة. والحال أن العربية لا تستعمل في التخاطب الشفوي اليومي بحكم أنها لغة كتابة فقط. فمن

أين ستكتسب إذن مستويات الاستعمال الشفوي في التخاطب اليومي وهي فاقدة لهذه الوظيفية التخاطبية الشفوية؟

ستنصبّ إذن هذه المناقشة الجديدة لموضوع الدارجة على الأسئلة الجديدة التالية:

ـ هل الدارجة تطوّر خاص لإحدى اللهجات العروبية؟

ـ ألا يمكن أن تكون الأمازيغية ترجمة للدارجة وليس العكس؟

ـ ما معنى التطابق والترجمة والبصمة اللسنية الأمازيغية؟

ـ لماذا تحضر الأساطير والمعتقدات الأمازيغية في الدارجة؟

ـ لماذا أبدع الأمازيغ الدارجة، التي هي أمازيغية بألفاظ عربية؟

ـ ما هي العوامل الثلاثة للتعريب الطوعي للأمازيغ؟

ـ لماذا يفهم المغاربة اللهجات العروبية الخليجية؟

ـ وأين اختفت اللهجة العروبية التي جاء بها بنو هلال؟

ـ وأين اختفت لهجة الموريسكيين الأندلسيين؟

ـ إذا كانت الدارجة ذات أصل أمازيغي، فلماذا لا تختلف باختلاف الجهات مثل أمها الأمازيغية؟

ـ ولماذا لم يبدع المسلمون العجم دارجتهم مثل الأمازيغ؟

ـ ولماذا لا يطالب الأمازيغ بترسيم الدارجة وكفى؟

ـ وأين المشكل إذا كان أجدادنا الأمازيغ قد اختاروا الانتماء إلى العروبة؟

ـ لماذا يستوي الأميّون والمثقفون في نفس الفهم العامّي للدارجة؟

هل الدارجة تطوّر خاص لإحدى اللهجات العروبية؟

إذا كانت الدارجة لغة مستقلة عن العربية، ولم تعد بنتا لها ومستوى عامّيا لاستعمالها، فمن أين تستمد إذن عروبتها؟ يجيب المدافعون عن الأصل العربي للدارجة بأنها تستمد عروبتها من كونها إحدى اللهجات العروبية، التي ليست بالضرورة هي الفصحى، والتي انتقلت إلى المغرب مع العرب الذين استقروا بهذا البلد.

لكن عيب هذا الجواب أنه عاجز عن الإجابة عن العديد من الأسئلة، التي يطرحها نفس الجواب، من قبيل:

لماذا لا نجد لهذه اللهجة العروبية ـ الدارجة ـ أصلا ولا أثرا لها بموطنها الأصلي المفترض بالجزيرة العربية (بلدان الخليج)، والذي تكون منه انتقلت إلى شمال إفريقيا والمغرب على الخصوص؟ فتعابير الدارجة، مثل:

ـ لحم خضر (لحم نيء)،

ـ حل الباب (افتح الباب)،

ـ جرى عليه من الدار (طرده من الدار)،

ـ عندك تنسى (وإياك أن تنسى)،

ـ حظ راسك من الشفارة (احترس من اللصوص)،

ـ مشاو لو حوايجو في الكار (ضاعت أغراضه في الحافلة)،

ـ فات عليه تران (فاته القطار)،

ـ كيف راك داير؟ (كيف حالك؟)،

ـ غير كنضحك معاك (أضحك معك فقط)،

ـ دّيها فراسك (لا تتدخل في ما لا يعنيك)،

ـ لما طايب (الماء فائر)،

ـ ...

ومئات أخرى غيرها من التعابير، لا تستعمل في أي بلد من بلدان المشرق العربي، ولا يفهم معناها أي عربي ينتمي إلى هذه البلدان، لأنها، رغم استعمالها لمعجم عربي، تختلف جذريا عن اللهجات العروبية المشرقية، إما في التركيب أو في المعنى أو في كليهما. وهو ما يثبت أن الدارجة المغربية لغة مستقلة ومختلفة عن اللهجات العروبية بالشرق الأوسط. وأصل هذا الاختلاف والاستقلال هو الخصوصية اللسنية الأمازيغية التي تحكم الجزء الأهم من تراكيب ومعاني الدارجة، مما جعل منها، بسبب هذه الخصوصية، عبارة عن ترجمة حرفية للتعابير الأمازيغية إلى العربية، وهو ما أصبحت معه تلك الترجمة تعبيرا أمازيغيا، في التركيب والمعنى، وعربيا في الألفاظ والكلمات. وهذا دليل على أن أول من تكلم الدارجة وأبدعها، أي ترجم الأمازيغية إلى العربية، لا يمكن أن يكون عربيا بل هو أمازيغي يجيد الأمازيغية، وهو من أنتج هذه الدارجة المغربية التي لا تفهم في أي بلد عربي، لأنها، في معانيها وتراكيبها، ليست لهجة عربية. وحتى إذا اعتبرناها تجاوزا لغة عربية، فستكون عربية أمازيغية، أي عربية الأمازيغ وليست عربية العرب.

نلاحظ إذن أن ما قلناه، في مقالات أخرى حول نفس الموضوع، عن كون الدارجة غير تابعة للفصحى ولا نابعة منها، يصدق أيضا على علاقتها بأية لهجة عروبية عامّية تستعمل ببلدان المشرق العربي. وأمام هذا الواقع الذي ينفي عن هذه الدارجة أي انتماء عربي، سيلجأ المدافعون عن أصلها العربي إلى حيلة أخرى "ذكيّة" لإنقاذ عروبة الدارجة. تتمثل هذه "الحيلة" في القول إن الدارجة المغربية، إن كانت مختلفة حقا عن اللهجات العروبية العامّية، فذلك أمر طبيعي ناتج عن تطورها الذاتي المستقل عن تطور أخواتها بالمشرق العربي، بسبب انقطاع التواصل وبُعد المسافة بين المغاربة والمشارقة. يجب الاعتراف أن هذه "الحيلة" لا تخلو من وجاهة وجدية. ذلك أن اللغات، وخصوصا اللهجات منها، تتطور وتتغير في العديد من مقوماتها الأصلية، مثل المعجم على الخصوص، وحتى التراكيب في حدود وشروط معينة. إذن، حسب هذا الحل/الحيلة، اختلاف الدارجة المغربية عن اللهجات العروبية العامّية هو شيء طبيعي، وبالتالي لا ينفي ـ بل يؤكد ـ الأصل العربي لهذه الدارجة.

لكن هذا الحلّ يؤدي إلى مأزق لا مخرج منه، لأنه لا يستطيع أن يفسّر لماذا تطورت الدارجة المغربية، المفترض أنها لهجة عروبية، فقط بالشكل الذي جعل منها نسخة مترجمة لمعاني وتراكيب الأمازيغية؟ فعندما نقارن بين تعابير الدارجة وتعابير الأمازيغية، مع تجاهل ـ طبعا ـ للتراكيب المشتركة بين كل اللغات، سنكتشف أن أزيد من تسعين في المائة من تعابير الدارجة مطابقة، في معناها أو مبناها أو في كليهما، لتعابير الأمازيغية.

من أمثلة المطابقة في المعنى:

ـ "لحم خضر" (لحم نيئ، غير ناضج، يحتاج إلى طبخ ـ حرفيا: لحم أخضر اللون): تركيب عام مشترك بين العربية والأمازيغية وغيرهما من اللغات، لكن لا معنى ولا استعمال له في أية لهجة عروبية. إذا كانت هذه العبارة غير مستعملة وغير ذات معنى في أية لهجة عروبية، اللهم إذا قصد بها لون اللحم إذا صار أخضر، وهو ما لا علاقة له بمعنى النيوءة التي تدل عليها العبارة في الأمازيغية والدارجة، فهذا يعني أن أصل هذا المعنى ليس عربيا ولو أن الألفاظ المكوّنة للعبارة عربية. فمن أين اكتسبته إذن الدارجة؟ اكتسبته من الأمازيغية. وما هو الدليل على ذلك؟ الدليل أنه مستعمل في الأمازيغية كخاصية لسنية تنفرد بها، وتتصل بالانزياح الدلالي للفظ "أزكزا" (أخضر)، الخاص بلون النباتات، والذي انتقل إلى معنى "النيئ" في عبارة "أكسوم د أزكزا" (لحم خضر)، لأن اللحم النيئ يكون، في هذه الحالة من النيوءة، لا زال "أخضر"، أي "حيا" و"يانعا" مثل النبات الأخضر، وهو ما يعطي لعبارة "أكسوم د ازكزا" (لحم خضر)، معنى "النيء" و"غير الناضج". وهذا الانزياح الدلالي، الخاص بلفظ

"أزكزا" (أخضر) الأمازيغي، لا وجود له في اللهجات العروبية، المفترض أن الدارجة تنتمي إليها (سنناقش في ما يأتي فرضية ما إذا كانت الأمازيغية هي التي اقتبست التعبير من الدارجة وليس العكس). فمعنى لفظ "أخضر" في العبارة الدارجة (لحم خضر) مطابق إذن لمعناه الأمازيغي، وليس لمعناه العربي، الفصيح أو اللهجي، الذي لا علاقة له بهذا المعنى في العبارة الدارجة، لأن هذه الأخيرة هي ترجمة حرفية لأصلها الأمازيغي. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معانيها ترجمة حرفية إلى العربية.

ـ "قتل راسو" (انتحر ـ حرفيا: قتل رأسه): تركيب عام مشترك، كذلك، بين العربية والأمازيغية وغيرهما من اللغات (بالفرنسية نفس التركيب مثلا في عبارة: il a touché sa tête). لكن لا معنى ولا استعمال له في أية لهجة عروبية. ومن يدع العكس فليأتنا بدليل منطوق أو مكتوب. وما قلناه عن عبارة "لحم خضر" يصدق كذلك على عبارة "قتل راسو"، التي لا تفسير لها إلا أنها ترجمة حرفية إلى العربية لأصلها الأمازيغي: "إنغا إخف نس" (ⵖⵏⵖⴰ ⵅⵅⵉ ⵏⵙ). فازدواج مدلول "إخف" (ⵅⵅⵉ) في الأمازيغية، الذي يعني، حسب السياق، رأس الشيء والجزء الأعلى منه، أو ذات الإنسان (النفس)، هو الذي يعطي لعبارة "قتل راسو" الدارجة معناها الأمازيغي الذي يفيد "قتل نفسه"، أي انتحر، وليس "قتل رأسه"، حسب ما تفيده هذه العبارة في العربية. فمعنى لفظ "راسو" في العبارة الدارجة (قتل راسو) مطابق إذن لمعناه الأمازيغي، وليس لمعناه العربي، الفصيح أو اللهجي، الذي لا علاقة له بهذا المعنى في العبارة الدارجة، لأن هذه الأخيرة هي ترجمة حرفية لأصلها الأمازيغي. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معانيها ترجمة حرفية إلى العربية.

ـ "رد البال" (انتبه، احذر، احترس): تركيب عام مشترك، أيضا، بين العربية والأمازيغية وغيرهما من اللغات. لكن لا معنى ولا استعمال له كذلك في أية لهجة عروبية. ومن يدع العكس فليأتنا بدليل منطوق أو مكتوب. وما قلناه عن "لحم خضر" وقتل راسو" يصدق كذلك على عبارة "رد البال"، التي لا تفسير لها إلا أنها ترجمة حرفية إلى العربية لأصلها الأمازيغي: "أرّ د تاونكيمت" (ⵜⵕⵔⵉⵅⵓⵏⵜ ⴷ ⵔⵔ). فمعنى فعل "رد" في العبارة الدارجة (رد بالك) مطابق إذن لمعناه الأمازيغي، وليس لمعناه العربي، الفصيح أو اللهجي، الذي لا علاقة له بهذا المعنى في العبارة الدارجة، لأن هذه الأخيرة هي ترجمة حرفية لأصلها الأمازيغي. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معانيها ترجمة حرفية إلى العربية.

ومن أمثلة المطابقة في التركيب (وغالبا في المعنى أيضا نظرا للعلاقة بين التركيب والمعنى):

ـ "غير تكلمت معه بدا يبكي" (بمجرد ما تكلمت معه بدأ يبكي): أداة الاستثناء العربية "غير" التي تبتدئ بها هذه العبارة الدارجة، لا تستعمل، في أية لهجة عروبية، بهذه الصيغة التركيبية، حيث تكون في أول الجملةَ متبوعة بفعل. وهذا التركيب، الغريب عن أية لهجة عروبية، هو الذي يجعل عبارة "غير تكلمت معه بدا يبكي" فاقدة للمعنى وللاستعمال في أية لهجة عروبية. ومن يدع العكس فليقدم دليلا منطوقا أو مكتوبا. فـ"غير"، هنا في هذه الجملة، هي ترجمة حرفية للأداة النحوية الأمازيغية "غاس" (ⵖⴰⵙ)، التي تتضمن معنى الاستثناء ولكن بمدلول قريب من "فقط"، "بمجرد". فالتركيب الذي صيغت به العبارة الدارجة "غير تكلمت معه بدا يبكي"، مطابق إذن لنفس التركيب في الأمازيغية "غاس سّيولغ ديدس إسنتا إتالا" (ⵖⴰⵙ ⵙⵙⵉⵍⵖ ⵏⵜⴰⵏⵜ ⵜⵜⵡⴰⵍⴰ)، وليس لتركيب العربية، الفصيحة أو اللهجية، التي لا تقبل قواعدها مثل هذه الصيغة التركيبية. فالعبارة الدارجة هي إذن ترجمة حرفية لنفس العبارة في أصلها الأمازيغي، وبنفس صيغتها التركيبية الأمازيغية. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معناها وتركيبها ترجمة حرفية إلى العربية.

ـ "عندك تنسى" (إياك أن تنسى): هذا التركيب، بهذه الصيغة التي تبتدئ فيه العبارة بأداة "عندك" الظرفيةَ متبوعة بفعل مضارع، لا معنى ولا استعمال له في أية لهجة عروبية. فسواء اعتبرنا "عندك" ظرف زمان أو مكان مضافين، فلن يكون للعبارة معنى في أية لهجة عروبية. فمعناها في الدارجة لا تستمده إذن من أصلها العربي المفترض، لأن هذا الأصل لا يقبل هذا المعنى المصاغ بهذا التركيب، وإنما تستمده من أصلها الأمازيغي الذي هو العبارة "غورك أتتّود" (ⵖⵓⵔⴽ ⴰⵜ ⵜⵜⵜⵓⴷ)، والتي ترجمت حرفيا إلى العربية فأعطت التعبير الدارج "عندك تنسى". فالتركيب الذي صيغت به العبارة الدارجة "عندك تنسى"، مطابق إذن لنفس التركيب في الأمازيغية "غورك أتتّود" (ⵖⵓⵔⴽ ⴰⵜ ⵜⵜⵜⵓⴷ)، وليس لتركيب العربية، الفصيحة أو اللهجية، التي لا تقبل قواعدها مثل هذه الصيغة التركيبية. فالعبارة الدارجة هي إذن ترجمة حرفية لنفس العبارة في أصلها الأمازيغي، وبنفس صيغتها التركيبية الأمازيغية. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معناها وتركيبها ترجمة حرفية إلى العربية.

ـ "باقي ما وصل" (لم يصل بعدُ): هذا التركيب، المشكّل من اسم الفاعل وأداة النفي "ما" ثم الفعل الماضي، لا معنى ولا استعمال له في أية لهجة عروبية. وحتى إذا حاولنا تحوير العبارة إلى معناها الحرفي في العربية كأن نقول: "بقي لم يصل" أو "بقي ما وصل"، فلن يكون لها، كذلك، معنى ولا استعمال في أية لهجة عروبية، لأن معناها لا تستمده من التركيب العربي، مثل "بقي لم يصل"، الذي لا معنى له، وإنما تستمده من تركيبها الأمازيغي الأصلي الذي ترجمت منه حرفيا إلى العربية: "إيسول أور إلكم" (ⵉⵙⵙⵓⵍ ⵓⵔ ⵍⵅⵎ). فالتركيب الذي صيغت به العبارة الدارجة "باقي ما وصل"، مطابق إذن لنفس التركيب في الأمازيغية "إيسول أور إلكم" (ⵉⵙⵙⵓⵍ ⵓⵔ ⵍⵅⵎ)، وليس لتركيب العربية، الفصيحة أو اللهجية، التي لا تقبل قواعدها مثل هذه الصيغة التركيبية. فالعبارة الدارجة هي إذن ترجمة حرفية لنفس العبارة في أصلها الأمازيغي، وبنفس صيغتها التركيبية الأمازيغية. وهو ما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يجيد لغته الأمازيغية، التي ترجم معناها وتركيبها ترجمة حرفية إلى العربية.

الخلاصة إذن هي أن التعابير الدارجة، أي اللغة الدارجة، بمعناها ومبناها، لا يمكن أن تكون تطورا لإحدى اللهجات العروبية المفترض أنها انتقلت إلى شمال إفريقيا وأعطت الدارجة، وإلا فما هو سر تطورها بالضبط في اتجاه تراكيب ومعاني اللغة الأمازيغية؟ ليس هناك من تفسير لذلك سوى أن الدارجة لم تأت إلى الأمازيغيين من خارج الأمازيغيين، بل هي من إبداعهم وإنتاجهم، كما يدل على ذلك كون معانيها وتراكيبها هي نفسها معاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، التي استمروا في استعمالها في الدارجة لكن بألفاظ عربية.

وحتى يُقنع التعريبيون أن الدارجة هي تطور لإحدى اللهجات العروبية، وينفوا عنها أصلها الأمازيغي، يقارنونها باللغات الأوروبية ذات الأصل اللاتيني، مثل الفرنسية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية، فيقولون إن الدارجة هي لغة عربية ولكنها ليست هي العربية الفصحى، مثلما أن الفرنسية هي لغة لاتينية ولكنها ليست هي اللغة اللاتينية. هذه مقارنة مهمة ومفيدة لموضوعنا، وهي حجة أخرى على أن أصل الدارجة أمازيغي وليس عربيا.

فحتى إذا لم نكن متأكدين أن الفرنسية تتشكل، على غرار الدارجة، من معجم لاتيني مصاغ في قوالب ومعاني وتراكيب اللغة المحلية للسكان الأصليين لفرنسا، مثل الكلتية (Langue celtique) والباسكية (Langue basque)، فإنها، بالتأكيد، هي لاتينية الفرنسيين وليست لاتينية الرومان ولا لاتينية اللاتين (Les Latins)، أي ذلك الشعب الذي ينتمي في الأصل إلى المنطقة الإيطالية المعروفة تاريخيا بـ"اللاتيوم" (Latium)، والذي تنسب إليه اللغة

اللاتينية، مثل العرب الذين ينتمون في الأصل إلى بلاد الجزيرة العربية، والذين تنسب إليهم اللغة العربية. الفرنسية هي لاتينية الفرنسيين، بمعنى أن الفرنسيين، ولو أن للغتهم هذه أصولا لاتينية، هم الذين أبدعوها واستعملوها وتكلموا بها، وليس الرومان واللاتين، الذين يكونون قد هاجروا إلى بلاد فرنسا واستقروا بها، ونقلوا إليها ونشروا بها لغتهم اللاتينية لكونهم أصبحوا يشكّلون الأغلبية الديموغرافية، كما يزعم التعريبيون بالنسبة للدارجة التي يقولون إنها لغة عربية يتكلمها العرب، الذين أتوا بها من البلاد العربية، والمشكّلون للأغلبية الديموغرافية بالمغرب. وكون الفرنسية هي لاتينية الفرنسيين، وليست لاتينية الرومان واللاتين، لا يتنافى ـ بل يدعم ويؤيد ـ مع ما كتبناه وكررناه وشرحناه، من كون الدارجة، إذا اعتبرناها تجاوزا لغة عربية، فهي عربية الأمازيغ وليست عربية العرب. فالرهان، هنا، في ما يخص انتماء الفرنسية أو الدارجة، ليس فقط رهانا لسانيا، بل هو رهان هوياتي في المقام الأول: من هو الشعب الذي يتحدث الفرنسية بالبلاد الفرنسية؟ هل هو شعب روماني لاتيني (شعب اللاتيوم) لأن للفرنسية أصولا لاتينية؟ الجواب أنه شعب فرنسي في هويته التي يحددها موطنه الجغرافي، وليس شعبا رومانيا أو لاتينيا، بغض النظر أنه قد يوجد ضمن هذا الشعب الفرنسي من تعود أصولهم العرقية إلى الرومان واللاتين. ومن هو الشعب الذي يتحدث الدارجة في المغرب؟ هل هو شعب عربي، كما يدّعي التعريبيون، لأن للدارجة أصولا معجمية عربية؟ الجواب أنه شعب أمازيغي ـ أو شمال إفريقي بالنسبة لمن له حساسية مع كلمة "أمازيغي" ـ في هويته التي يحددها موطنه الجغرافي بشمال إفريقيا، وليس شعبا عربيا، بغض النظر أنه قد يوجد ضمن هذا الشعب الشمال الإفريقي من تعود أصولهم العرقية إلى العرب.

إذن، وكما نلاحظ، "الاستنجاد" بحالة اللغات الأوروبية ذات الأصول اللاتينية لإثبات الهوية العربية للدارجة المغربية، وللانتماء العربي للمتحدثين بها كلغتهم الفطرية، يثبت، عكس ذلك، أن المغاربة ليسوا عربا، وأن دارجتهم ليست عربية لأنها من صنعهم وإبداعهم، ولم تأت إليهم من البلاد العربية، مثلما أن الفرنسية لغة من إبداع الفرنسيين ولم تأت إليهم من بلاد "اللاتيوم".

ألا يمكن أن تكون الأمازيغية ترجمة للدارجة وليس العكس؟

بتبيان أن الدارجة، باستعمالها لمعاني وتراكيب الأمازيغية، لا يمكن أن تكون تطورا لإحدى اللهجات العروبية المفترض أنها جاءت من بلاد الجزيرة العربية، سيلجأ المدافعون عن عروبية الدارجة إلى "حيلة" أخرى، مفادها أن الأمازيغية، ولكونها لغة ضعيفة مقارنة مع

العربية كلغة أقوى منها، فلا يمكن أن تكون هي المؤثرة في الدارجة بالشكل الذي يجعل هذه مجرد ترجمة للأمازيغية، وإنما العكس هو الصحيح، أي أن اللغة الأضعف (الأمازيغية في هذه الحالة) هي التي تأخذ من اللغة الأقوى. وبالتالي، فإذا كان هناك تطابق بين تعابير الأمازيغية وتعابير الدارجة، فهذا يعني أن الأمازيغية هي التي ترجمت وأخذت هذه التعابير من الدارجة.

ـ أولا، تأثير اللغة الأقوى على اللغة الأضعف، معطى حقيقي وتاريخي وعلمي، ثابت ومؤكد. لكن هذا المعطى لا يدعم، كما يعتقد التعريبيون، فرضية الأصل العروبي للدارجة، بل يكذّبها وينسفها من أساسها، ويثبت الأصل الأمازيغي لهذه الدارجة. كيف ذلك؟

صحيح أن الأمازيغيين أرادوا تعلم اللغة الأقوى والتحدث بها، وهي العربية، كلغة دين وكتابة وثقافة، مع ما يرافق ذلك من تحول جنسي قومي وهوياتي، متمثلا في الرغبة في تقليد أصحاب هذه اللغة القوية والتشبه بهم والتماهي معهم، وهم العرب، لاستمداد القوة من قوتهم، اللغوية والدينية والرمزية. فالهدف من تعلم الأمازيغيين للعربية والتحدث بها، حتى وإن كان الدافع الأصلي دينيا، هو أن يظهروا كعرب يستعملون لغتهم العربية. لكن بما أن هذه العربية كانت قد فقدت وظيفة استعمالها الشفوي في التخاطب لما وصلت إليهم بشمال إفريقيا، فلم يكن من الممكن لهم إذن تعلمها كلغة تخاطب، ولا استعمالها للتواصل الشفوي في الحياة اليومية. فكل ما كان بإمكانهم أن يفعلوه، حتى يستخدموا العربية في التخاطب اليومي، هو أن يستعملوا ألفاظا من العربية الفصحى، التي لم تعد مستعملة في التخاطب الشفوي، مع صياغتها في قوالب لغتهم الأمازيغية التي يعرفونها ويجيدونها. فصنعوا بذلك لغة "عربية" جديدة بمعجم العربية الفصحى، لكن بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية. هذه اللغة "العربية" الجديدة هي الدارجة المغربية، التي اعتقد صانعوها الأمازيغيون أنها اللغة العربية التي نجحوا في تعلمها وفي استعمالها باعتبارها اللغة الأقوى. ومع انتشار هذه الدارجة، لنفس السبب الذي شرحناه، انتشر معها كذلك الاعتقاد أنها لغة عربية، وأن متحدثيها، الذين هم أمازيغيون في الأصل والحقيقة، هم عرب، ليتحقق بذلك الهدف من صنع واستعمال الدارجة، وهو التحول جنسيا إلى الجنس العربي، تماهيا ـ مع ـ وتقليدا لمن كان يُعتقد أنهم الأقوى، لغويا ودينيا وعرقيا ورمزيا وسياسيا، وهم العرب.

وينتج عن هذه السيرورة لنشأة الدارجة كمنتوج أمازيغي، أن العربية، لو كانت لغة التداول الشفوي في الحياة اليومية، لتعلمها الأمازيغيون ولاستعملوها كلغة في حياتهم اليومية بدل الدارجة، ولما وجدنا اليوم، في هذه الحالة لاستعمال العربية كلغة الحياة اليومية، أثرا لسنيا للأمازيغية وللأمازيغ في هذه اللغة العربية، يدل على أن متكلمي هذه اللغة هم أمازيغيون. وهذا واضح من مثال اللغة الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية في القارة الأمريكية.

فالأمريكي أو المكسيكي أو البرازيلي، ذو الأصول الهندية (نسبة إلى الهنود الحمر، السكان الأصليين لبلدان القارة الأمريكية)، والذي يجهل لغته القومية الأصلية، ولا يعرف ولا يستعمل إلا إحدى هذه اللغات ذات الأصل الأوروبي، لا يمكن التعرّف على أصله الهندي هذا، بناء على استعماله للإنجليزية أو الإسبانية أو البرتغالية. لماذا؟ لأنه يستعمل هذه اللغات بنفس معانيها وتراكيبها التي تستعمل بها في مواطنها الأصلية بأوروبا، وهو ما لا يسمح بافتراض أن مستعملي هذه اللغات بالقارة الأمريكية هم من الهنود الحمر، لأنه لا يمكن القول إن هذه اللغات، ذات الأصول الأوروبية، والمستعملة اليوم بالقارة الأمريكية، هي ترجمة، في معانيها وتراكيبها، للغة المحلية للسكان الأصليين، مما قد ينتج عنه أن صانعي ومتحدثي هذه اللغات هم من الهنود الحمر. وهذا عكس الدارجة التي تحمل البصة "الوراثية" اللسنية (ADN اللسني) الخاصة بالأمازيغية، مما يؤكد أن صانعيها والمتحدثين بها هم في الأصل أمازيغيون، واصلوا، عبر الدارجة، استعمال أمازيغيتهم، بمعانيها وتراكيبها، مع تغيير كلماتها بكلمات عربية، مما يُظهر ـ الظاهر فقط ـ هذه الدارجة كما لو كانت لغة عربية. ولهذا فهذه الدارجة مختلفة، في معانيها أو تراكيبها أو هما معا، عن كل اللهجات العروبية لأنها ليست منها ولا تنتمي إليها، كما سبق أن شرحنا.

فليست إذن الدارجة هي التي كانت اللغة الأقوى، والتي أراد الأمازيغيون، بسبب ذلك، تعلمها واستعمالها، بل لغة القرآن التي هي العربية الفصحى. أما الدارجة فلم تكن موجودة بعدُ إلا بعد أن أوجدها الأمازيغيون أنفسهم حتى يظهروا أنهم عرب، وأنهم يتكلمون العربية.

ـ ثانيا، هؤلاء الذين يقولون إنه من الممكن ـ بل من الأرجح ـ أن تكون تعابير الدارجة، المتطابقة في معناها ومبناها مع تعابير الأمازيغية، هي الأصل الذي اقتبست منه الأمازيغية هذه المعاني والتراكيب، لا يعرفون اللغة الأمازيغية ولا يتقنونها. وجهلهم بهذه اللغة هو الذي جعلهم يفترضون أن الأمازيغية هي التي تكون قد أخذت من الدارجة باعتبارها لغة عربية، ظنا منهم، بسبب جهلهم بالأمازيغية، أن هذه التعابير المتطابقة بين اللغتين، الأمازيغية والدارجة، لا تتجاوز عددا محدودا، لا يختلف عن الحالات المماثلة من التأثير والتأثر بين لغتين متجاورتين، حيث تأخذ اللغة الأضعف من اللغة الأقوى. لكن لو كانوا يجيدون الأمازيغية، إجادة تسمح لهم بالمقارنة بين معانيها وتراكيبها ومعاني وتراكيب الدارجة، لاكتشفوا أن التطابق، في المعاني والتراكيب بين اللغتين، لا يقدّر بعشر حالات ولا بخمسين حالة، ولا بمائة ولا بمائتين...، بل هو عام يسري على أزيد من تسعين في المائة من تعابير الدارجة، مع تجاهل التراكيب المشتركة بين كل اللغات، والتي لا تدخل، طبعا، في الحسبان. فالمقارنة، بين متني الأمازيغية والدارجة، يبيّن أن إحداهما تكاد تكون نسخة مترجمة حرفيا من الأخرى. وكما

شرحنا، تشكّل الأمازيغية المتن الأصلي الذي ترجمه الأمازيغيون إلى العربية، مما أعطى لغة عربية في ألفاظها، وأمازيغية في معانيها وتراكيبها، وهي ما نسيمه الدارجة، التي هي من إبداع الأمازيغيين عندما تكلموا العربية بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، لأن العربية، كما سبق القول، لم تكن لغة تداول شفوي في الحياة اليومية. النتيجة، إذن، هي أن العلاقة بين الأمازيغية والدارجة هي علاقة سببية وتكوينية: فلولا وجود الأمازيغية ووجود الأمازيغيين الذين يتكلمونها، لما وجدت الدارجة قطعا، لأن أصل معانيها وتراكيبها هو اللغة الأمازيغية، ولأن صانعيها هم الأمازيغيون. فالأمازيغية ومستعملوها الأمازيغيون يشكّلون السبب، الذي لولاه لما كانت هناك دارجة كنتيجة لهذا السبب.

أما إذا قلنا، كما يفعل المدافعون عن الأصل العروبي للدارجة، إن الأمازيغية هي التي أخذت معانيها وتراكيبها من الدارجة، فهذا يعني، نظرا للنسبة الكبيرة لتطابق معاني وتراكيب اللغتين، أنه لولا وجود الدارجة لما وجدت قطعا الأمازيغية. فهل هناك عاقل يمكنه، ليس فقط الدفاع عن هذه الفرضية الخرقاء، بل مجرد تصورها والتفكير فيها؟

ما معنى التطابق والترجمة والبصمة اللسنية الأمازيغية؟

نظرا أن التطابق، بين تعابير الأمازيغية والدارجة، دليل أن تعابير هذه الدارجة تحمل نفس البصمة اللسنية الخاصة بالأمازيغية، باعتبارها ترجمة حرفية لتعابير هذه الأخيرة إلى العربية، فإنه يجدر توضيح مفاهيم التطابق، والترجمة، والبصمة اللسنية الأمازيغية.

فالتطابق، في المعنى أو المبنى أو في كليهما، بين تعابير الأمازيغية والدارجة، لا يعني أن كل تعبير بالدارجة هو دليل على أنه ترجمة لنفس التعبير من الأمازيغية. فمثلا العبارة الدارجة: "شرب لما" (اشرب الماء)، لا يمكن أن نقول عنها إنها دليل على أنها ترجمة لمقابلها الأمازيغي "سو أمان" (ⵙⵓ ⴰⵎⴰⵏ). لماذا؟ لأن إذا صحّ أنها ترجمة من الأمازيغية، فيصحّ أن تكون كذلك ترجمة من الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية (Bois de l'eau, drink water, bebe agua). فمثل هذه التعابير، ذات المعاني والتراكيب المشتركة بين غالبية اللغات، لا تُعتمد إذن دليلا على أن أصل التعابير الدارجة أمازيغي. تعابير الدارجة التي تقوم دليلا على الأصل الأمازيغي لهذه الدارجة، هي تلك التي تحمل البصمة اللسنية الخاصة بالأمازيغية، كما في تعابير من قبيل: "قبط طريق لمراكش"، "مشاو لو حوايجو فتران"، "جابها فراسو"، "دزت فوجه صاحبك"، "غير هدر معه بقى يبكي"، "كيف كيجيك هاذ لولد"، "جابوه لمحكمة بدراع عليه"، "طيّح الهدرا لخوه"، "ضرب كيلو حوت أو باقي فيه جوع"، "دّيها فراسك"، "فات عليه لكار"، "لبنت ولات مرا ونص"، "زيت العود"، "أنا براسي ما فاهم والو"، " حظ راسك لايفوزو بيك"،

"كلا لعصا بزاف"، "كاين شتا برّا"، "خرجو لو لولاد صالحين"، "فوت علي عند لمغرب"، "شد الباب موراك"، "طيّب لي راسي بلهدرا"...، ومئات أخرى من مثل هذه التعابير التي لا يمكن أن يكون قد نطقها للمرة الأولى إلا من كان يجيد الأمازيغية، لأن معناها أو مبناها أو هما معا أمازيغيان، ويشكّلان علامة مسجلة للأمازيغية كبصمة لسنية خاصة بها، ولهذا فلا معنى ولا استعمال لمثل هذه التعابير في أية لهجة عروبية.

ولتوضيح أكثر لمفهوم البصمة اللسنية الأمازيغية، نتأمل هذه الجملة: "طاحت عليه الدار". فهذا التعبير، رغم أن له مقابلا في الأمازيغية، إلا أنه لا يمكن الاستشهاد به كدليل على أنه ترجمة لهذا المقابل الأمازيغي إلى العربية. لماذا؟ لأنه لا يحمل البصمة اللسنية الخاصة بالأمازيغية، لكونه تعبيرا مشتركا بين اللغتين، وغيرهما من اللغات، كما في الفرنسية مثلا: La maison s'est écroulée sur lui. لكن عندما نقول: "طاحت عليه الدار بخمسين مليون"، فهنا يصبح التعبير أمازيغيا مائة في المائة، لأنه يحمل البصمة اللسنية الخاصة بالأمازيغية، والتي هي غريبة عن أية لهجة عروبية، مما يجعل التعبير فاقدا لأي معنى في هذه اللهجة العروبية، لأن الجملة هي كلام أمازيغي بألفاظ عربية. فلا يعود فعل "طاح" يعني معناه العربي الذي هو "سقط"، كما في "طاحت عليه الدار"، بل يكتسب، في عبارة "طاحت عليه الدار بخمسين مليون"، معناه الأمازيغي، والذي يدل على كلفة بناء الدار. وهو دليل قاطع أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة هو أمازيغي تكلم أمازيغيته بألفاظ عربية. كذلك عندما نقول، قاصدين زوجة وزوجها، "طيبت لو لحم بلقوق" (طهت، حضّرت له لحما بالقوق)، فلا يمكن الاستشهاد بهذه العبارة كدليل على أنها ترجمة حرفية لمقابلها الأمازيغي. لماذا؟ لأن معناها وتركيبها، كما هما أمازيغيان فهما كذلك عربيان. فالعبارة لا تحمل إذن البصمة اللسنية الخاصة بالأمازيغية. لكن عندما نقول "طيبت لو راسو بلهدرا" (أزعجته وأثقلت عليه بثرثرتها ـ حرفيا: طبخت رأسه بالكلام)، فهنا تكون الجملة أمازيغية مائة في المائة رغم صياغتها بألفاظ عربية، لأنه لا معنى لها في جميع اللهجات العروبية، إذ لا معنى "للطبخ" بواسطة الكلام في هذه اللهجات، ولا لجعل رأس الإنسان موضوعا لهذا "الطبخ". لكن في الأمازيغية، يشكّل هذا "الطبخ"، الذي يكون مفعوله رأس الإنسان، ووسيلته الكلام للدلالة على الهذر الممل والثرثرة المزعجة، بصمة لسنية خاصة بها، مما يؤكد أن من نطق للمرة الأولى بهذه العبارة هو أمازيغي تكلم أمازيغيته بألفاظ عربية، أي ترجم "تسّنو اس أكايّو س واوال" (ⵜⵙⵙⵏⵓ ⵙ ⵓⵅⵓⵔⵔⵉ ⵓ ⵜⵓⵎⵎⵉⵍ) إلى العربية، مع الاحتفاظ على نفس المعنى الأمازيغي الذي لا يستقيم مع أية لهجة عروبية. ونفس الشيء عندما نقول "غدّا نقبطو لفلوس ديال لكرا" (غدا سنقبض نقود الكراء): فلا يمكن الاستشهاد بهذه الجملة الدارجة

كدليل على أنها مترجمة من الأمازيغية، لأنها تعبير مشترك بين اللغتين، وحتى بين غيرهما من اللغات، كما في الفرنسية عندما نقول (Demain, nous recevrons l'argent du loyer). لكن عندما نقول: "غدًا نقبطو طْريق لكازا" (غدا نسافر إلى الدار البيضاء- حرفيا: غدا نقبض الطريق إلى الدار البيضاء)، فهنا يكون التعبير أمازيغيا مائة في المائة رغم صياغته بألفاظ عربية، لأنه لا معنى لهذا التعبير في جميع اللهجات العروبية، إذ الطريق لا "يُقبض" في أية من هذه اللهجات. فإذا كان له معنى في استعماله الدارج، فذلك لأنه ترجمة حرفية لمعناه الأمازيغي كما هو في التعبير الأمازيغي الأصلي: "أزكّا أنامز أبريد غور كازا" ⵓⵣⴽⴽⵓ ⵓⵏ ⵉⵎⵙ ⵓⵏⵏⵓⵖ ⵖⵓⵔ ⴽⴰⵣⴰ. وذلك لأن في الأمازيغية وحدها من دون اللهجات العروبية، يعني فعل "أمز" ⵓⵎⵙ (قبض)، عندما يكون مفعوله هو الطريق، "الانطلاق نحو..."، السفر إلى..."، التوجه إلى..."، ولا علاقة له بما يفيد الاستلام والإمساك، أي القبض بمعناه الحقيقي. كل هذا يؤكد، وبالمطلق، أنه لا يمكن أن يكون قد نطق للمرة الأولى بعبارة "نقّبطو طْريق" إلا من كان أمازيغيا ويجيد الأمازيغية، إذ اكتفى بترجمة كلامه الأمازيغي حرفيا إلى العربية. وهو ما يثبت، مرة أخرى، أن الذين أبدعوا الدارجة هم بالضرورة أمازيغيون.

وتظهر البصمة اللسنية الأمازيغية، كذلك، في المسميات الدارجة للحرف والصنائع، مثل: "تنجّارت" (ⵜⵓⵍⵍⵓⵔⵜ (النجارة)، "تكبّاست" ⵜⵓⵅⵏⵏⵓⵛⵜ (مهنة الكباس، الذي يعمل في الجبس)، "تاكزّارت" ⵜⵓⵅⵣⵣⵓⵔⵜ (الجزارة)، "تحفّافت" ⵜⵓⵅⵎⵎⵓⵀⵜ (الحلاقة)، "تاوزيريت" ⵜⵓⵟⵣⵉⵔⵉⵜ (مهنة الذي يعمل وزيرا)، "تامغربيت" ⵜⵓⵎⵖⵔⴱⵉⵜ (الخصوصية المغربية)... فرغم أن الجذور والألفاظ التي صيغت منها هذه الأسماء هي عربية، إلا أن شكل الصياغة أمازيغي، ولا وجود له في أية لهجة عروبية، مما يعطي لهذه الأسماء، المشتقة من كلمات عربية، معاني أمازيغية - وليست عربية - في الدارجة. وهو ما يعني أن الذي استعمل هذه الأسماء للمرة الأولى في الدارجة لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا.

ومما يعبّر أيضا، وبشكل بارز ولافت، عن حضور البصمة اللسنية الأمازيغية في الدارجة، شيوع استعمال الأداة النحوية الأمازيغية "بو" ⴱⵓ، بصيغة المذكر المفرد فقط، والتي تعني في الأمازيغية "ذو، صاحب"، كما في تعابير: "بولحية"، بوزبال"، "بوكرش"، "بوحمرون"... هي أداة نحوية أمازيغية أصيلة وليست استعمالا دارجا للفظ "أبو" العربي، كما يعتقد التعريبيون بسبب تقارب المعنى بين "بو" الأمازيغية و"أبو" العربية كما نجدها في: "أبو الهول"، "أبو جهل"، "أبو لهب"، "أبو نواس"، "أبو هريرة"، "أبو الفنون" (المسرح)، "أبو ضحكة" (أغنية لفريد الأطرش، مع أنه لا يصحّ اتخاذ اللهجة المصرية - وكذلك الشامية -

بسبب تأثير اللهجة المحلية الأصلية عليها، مقياسا للمقارنة بين الدارجة واللهجات العروبية، التي يجب أن تخص فقط لهجات الخليج لبلدان الجزيرة العربية، باعتبارها لهجات عروبية حقيقية وأصلية)... والدليل أنها أمازيغية أصيلة هو أنها تؤنث وتُجمع في الأمازيغية، عكس لو افترضنا، كما يفعل التعريبيون، أن أصلها هو "أبو" العربية، حيث لا يمكن جمع العبارة الدارجة "بولحية" ولا تأنيثها، إلا إذا استعملنا ألفاظا أخرى، فنقول: "أصحاب اللحى"، "صاحبة اللحية"، "صاحبات اللحى" أو "مولات اللحية"، "مّالين اللحية". وفي هذه الحالة نلاحظ أن "أصحاب" و"صاحبة"، و"مولات" و"مّالين"، ليسا جمعا ولا مؤنثا لأداة "بو"، بل هما شيء آخر مختلف وإن كان يؤدّي نفس المعنى. أما في الأمازيغية فجمع "بو" هو "أيت" ⵜⴰ، ومؤنثها هو"مْ" ⵎ (حرف ميم ساكنة) التي تجمع على "إستم" ⵉⵙⵜⵎ. فنقول "بو تاميمت، م تاميمت" ⵜⴰⵎⵙⵎⵜ ⵎ, ⵓⵎⵙⵎⵜ ⴰⵎ (صاحب، صاحبة العسل = بائع، بائعة العسل)، "أيت تاميمت، إستم تاميمت" ⵜⴰⵎⵙⵎⵜ ⵉⵙⵜⵎ, ⵜⴰⵎⵙⵎⵜ ⵜⴰ (أصحاب، صاحبات العسل = بائعو، بائعات العسل)، "بويسركاس، ميسركاس ⵎ, ⴰⵎⵙⵔⴽⵡ ⵣⵓⵓⵔⴽⵡ (كثير الكذب، كذّاب ـ كثيرة الكذب، كذّابة)، "أيت إسركاس، إستم إيسركاس" ⵜⵣⵓⵓⵔⴽⵡ, ⵉⵙⵜⵎ ⵜⵣⵓⵓⵔⴽⵡ ، (كثيرو الكذب، كذّابون ـ كثيرات الكذب، كذّابات) "بو تيكّاز، متيكّاز" ⴰⵎⵜⴽⵅⵅⵡ, ⵎ ⵜⵜⴽⵅⵅⵡ (صاحب الوشم ـ ذات الوشم)، "أيت تيكّاز، إستم تيكّاز" ⵜⵜⴽⵅⵅⵡ, ⵉⵙⵜⵎ ⵜⵜⴽⵅⵅⵡ (أصحاب الوشم ـ ذوات الوشم)... فهذه الأداة "بو" هي إذن أمازيغية أصيلة وأصلية، وتستعمل في الدارجة، تماما كما تستعمل في الأمازيغية دون تغيير أو ترجمة، متبوعة بلفظ عربي يكون ترجمة حرفية لمقابله الأمازيغي، كما في عبارات: "بولحية" (صاحب اللحية) "بوكرش" (ذو البطن المنتفخ = طمّاع غير قنوع)، "بوراس" (صاحب الرأس الكبيرة)، "بوحمرون" (ذو الحمرة ـ وصف أمازيغي لمرض الحصبة)، "بوصفير" (ذو الاصفرار ـ وصف أمازيغي لمرض اليرقان)...، التي (عبارات) هي ترجمات حرفية لأصلها الأمازيغي: "بوتامارت" ⵜⴰⵎⵔⵜ ⴰⵡ، "بو أديس" ⵙ ⴰⵡ، "بوكايّو" ⵡⴰⵢⴽⵡ، "بوزكّاغ"ⵖⴰⵣⵣⵓ ⴰⵡ ، "بووراغ" ⵖⵔⴰⵡ ⴰⵡ، مع الاحتفاظ بأداة "بو" في شكلها ونطقها الأمازيغيين. فهذه الأداة ـ "بو" ـ المستعملة في الدارجة ليست إذن ترجمة لها من الأمازيغية، بل هي نفسها أمازيغية شكلا ومعنى ونطقا. أما الترجمة فتخص الجمع والمؤنث، فنجمع مثلا في الدارجة عبارة "بولحية" بـ"مّالين اللحية"، ونؤنثها بـ"مولات اللحية".

ومما يثير الضحك والاشمئزاز في نفس الوقت أن التعريب الأعمى، المرضي والهوسي، الأهوج والأرعن، حوّل "باب بوجلود"، الحي العتيق المعروف بمدينة فاس، إلى "باب أبي الجنود"، مع الحرص على كتابة "أبي"، التي جاءت مضافا إليه، طبقا للقاعدة النحوية والإملائية السليمة للأسماء الخمسة التي ينتمي إليها لفظ "أبو". وكل هذا "الضبط" لقواعد الأسماء الخمسة، هو:

ـ أولا، من أجل الإقناع، وبالكذب والتزوير، أن فاس مدينة عربية بناها وسكنها العرب، كما تدل على ذلك أسماء أبوابها التاريخية مثل "باب أبي الجنود"، الذي يبيّن أن الذي أطلق هذه التسمية على هذا الباب لا يمكن أن يكون إلا عربيا يتقن العربية الفصحى، و"نحويا" يجيد حتى إعراب الأسماء الخمسة.

ـ ثانيا، من أجل إتلاف كل أثر لسني قد يدل على أن التسمية (بوجلود) هي في الأصل ترجمة من الأمازيغية، مما يعني أن فاس بناها وسكنها الأمازيغ الذين أطلقوا على هذا الباب تسمية أمازيغية، ترجموها حرفيا إلى العربية بعبارة "بوجلود"، مع الاحتفاظ على الأداة الأمازيغية "بو" كما هي في أصلها، حسب ما شرحنا سابقا.

بالفعل، اسم "بوجلود" هو ترجمة إلى العربية لأصله الأمازيغي "بويلماون" ⵗⵓ ⵍⵍⴰⵎⵣ (إلم ⵎⵣ، جمع إلماون ⵍⵍⴰⵎⵣ = جلد، جلود). وإذا عرفنا أن "بويلماون" كان يطلق عند الأمازيغيين قديما على حفل كرنفالي جماعي بلباس تنكري من جلود الحيوانات، قبل أن يقتصر هذا اللباس فقط على جلود أضاحي العيد، وهو حفل إن اختفى اليوم بعدة مناطق من المغرب، كما في الريف الذي كان حاضرا به بشكل كبير، كما يحكي ذلك "موليراس" في الجزء الأول من كتابه حول "المغرب المجهول"، فإنه لا زال يمارس بمنطقة سوس كل سنة بمناسبة عيد الأضحى، إذا عرفنا ذاك، فسيكون التفسير الوحيد لتسمية ذلك المكان بمدينة فاس بـ"بوجلود"، هو أنه كان في الماضي، على الأرجح، ساحة لإقامة كارنفال "بويلماون" الأمازيغي.

عبارة "بوجلود" الدارجة هي إذن ترجمة لأصلها الأمازيغي "بويلماون" ⵗⵓ ⵍⵍⴰⵎⵣ، ومنها تستمد معناها اللغوي والتاريخي، في حين أن عبارة "أبي الجنود" لا تحمل أية دلالة تاريخية ولا حتى لغوية، لأن عبارة "أبي الجنود" لا معنى ولا استعمال لها في العربية. فلو كانت هذه العبارة هي "قائد الجنود" أو "أمير الجنود"، لكان لها على الأقل معنى مقبول لغويا في العربية. ولهذا فإن استبدال "بوجلود" بـ"أبي الجنود" هو شيء مخجل ومضحك في نفس الوقت: مخجل لأنه يخفي وراءه قدرا كبيرا من العنصرية التي تبرّر إبادة كل ما له

علاقة بالأمازيغية أو يذكّر بها ويحيل عليها مثل عبارة "بوجلود". وهو مضحك، لأن هذه العبارة ـ "أبي الجنود" ـ لا يصدّقها ولا يستعملها إطلاقا سكان فاس ـ ولا أي مغربي آخر ـ المعنيون بالموضوع، والذين لا زالوا يستعملون دائما عبارة "بوجلود"، المترجمة من أصلها الأمازيغي، ولا يكترثون بعبارة "أبي الجنود" المفروضة كتابيا، والتي لم يسبق أن سمع بها ولا استعملها أجدادهم، قبل طاعون التعريب الذي انطلق في مرحلته الجنونية مع استقلال المغرب.

الأداة الأمازيغية "بو"، المستعملة في الدارجة، هي إذن بصمة لسنية أمازيغية أصلية وعريقة، ولا يمكن أن تكون ذات أصل عربي، لأنها غير معروفة وغير مستعملة وغير ذات معنى في أية لهجة عروبية، قديما وحديثا. وبالتالي فإن أول من استعمل ونطق العبارات الدارجة التي تتضمن أداة "بو"، مثل "بولحية"، "بونيف" (ذو النيف الكبير)، بوفلجة" (صاحب انفراج واسع بين اثنين من أنيابه)، "بوحبة" (صاحب الدملة)... لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا ترجم أمازيغيته إلى العربية، محتفظا بأداة "بو" كما يستعملها في أمازيغيته.

لن أتحدث عن المظاهر الأخرى للبصمة اللسنية الأمازيغية، التي تؤكد الأصل الأمازيغي لتعابير الدارجة، والتي (المظاهر) مرّ أن شرحتها في كتابات سابقة حول الموضوع، مثل غياب المثنى في الدارجة، ووجود الزمن الحاضر فيها، وقدرتها على استيعاب أفعال للغات أجنبية وتصريفها واستعمالها كما لو كانت جزءا من الدارجة، مثل: "واش كوموندیت أش تاكل ولاّ باقي؟" (تدريج الفعل الفرنسي Commander)، "راه كيدوّش" (تدريج الفعل الفرنسي Se doucher)، "تيراو عليه بالكابوس" (تدريج الفعل الفرنسي Tirer)، "كيعرف إيدريبلي بلكرا" (تدريج الفعل الفرنسي Dribbler)... وهذه خاصية لسنية أمازيغية بامتياز، ولا وجود لها في العربية وباقي اللهجات العروبية إلا في حالات نادرة جدا تعد على رؤوس الأصابع (انظر تفصيل هذه الخاصية الأمازيغية، التي انتقلت إلى الدارجة، في مقال "عبقرية اللغة الأمازيغية وسر صمودها"[2]).

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن الدارجة الحالية دخلت عليها تعابير جديدة، انتقلت إليها من العربية المدرسية، ومن التلفزيون المغربي والفضائيات العربية، وفقدت بذلك بعضا من أصالتها المغربية التي اكتسبتها من اللغة الأمازيغية، مثل اختفاء عبارة "الماء باردين" (نعم "باردين" بالجمع، لأن "الماء" اسم جمع في الأمازيغية، فترجمت العبارة إلى العربية بمعناها الأمازيغي وقاعدتها النحوية الأمازيغية)، التي كان أبناء جيلي يسمعونها كل صيف في الأسواق الأسبوعية عندما كان "الكرّاب" (الساقي أو البائع المتجول للماء الشروب) ينادي بأعلى صوته: "لما باردين"، إلا أن البصمة اللسنية الأمازيغية، رغم كل ذلك، لا تزال تشكّل

دائما الروح اللسنية لهذه الدارجة، حتى أننا نلمسها، نظرا للعلاقة الوطيدة بين اللغة والفكر والشخصية، في تفكير المغاربة وسلوكهم، المختلفين عن تفكير وسلوك عرب الشرق الأوسط.

لماذا تحضر الأساطير والمعتقدات الأمازيغية في الدارجة؟

وحضور البصمة اللسنية الأمازيغية في الدارجة لا يقتصر على المعنى والتركيب، المكوّنين الجوهريين للغة، بل قد نجده حتى في الأفكار والمفاهيم والمصطلحات، التي تعبّر عن تصور خاص بالشعب الأمازيغي للظواهر وللطبيعة وللأشياء وحتى للدولة. فعبارة "عروست شتا" ـ أو "عروست نّوْ" ـ (قوس قزح ـ حرفيا: عروسة المطر)، التي لا تزال شائعة الاستعمال بالجهة الشرقية من المغرب وبالجزائر، هي ترجمة لأصلها الأمازيغي، الذي هو "تيسليت ن ونزار" (عروسة المطر). فهذا المفهوم، "تيسليت ن ونزار" ⵜⵉⵙⵍⵉⵜ ⵏ ⵡⵏⵣⴰⵔ، أي "عروسة شتا" (المطر) في ترجمتها الحرفية إلى الدارجة، يعبّر عن تصور أسطوري لدى الأمازيغيين، مفاده الاعتقاد أن تلك الألوان الجميلة الزاهية (قوس قزح)، التي تزيّن السماء بعد نزول الغيث، تمثّل العروسة الجميلة ذات الملابس المزوّقة والأنيقة، التي كان أجداد الأمازيغ يزفّونها إلى إله المطر، تعبيرا عن امتنانهم له وعرفانا منهم بجميله وفضله[3]. ولهذا فهي تحمل اسمها الأصلي المطابق للمسمّى، أي "تيسليت ن ونزار" ⵜⵉⵙⵍⵉⵜ ⵏ ⵡⵏⵣⴰⵔ (عروسة المطر)، الذي ترجم حرفيا إلى الدارجة بعبارة "عروست شتا".

وواضح أن هذا الاعتقاد الأسطوري لا أثر لوجوده في التراث العربي ولا المشرقي بصفة عامة، وبالتالي فلا يمكن أن يكون مصدره هذا التراث أو هذا المشرق. فهو اعتقاد أسطوري محلي أمازيغي. وهو ما يعني أن عبارة "عروست شتا"، المستعملة في الدارجة، هي ترجمة حرفية لأصلها الأمازيغي إلى العربية، وأن أول من نطق بها واستعملها لا يمكن أن يكون إلا أمازيغيا يستعمل ويجيد الأمازيغية.

وقريب من المفهوم الأسطوري لـ"عروست شتا"، هناك مفهوم "عرْس ذّيب"، الذي هو، أيضا، ترجمة حرفية إلى العربية لنفس المفهوم الأمازيغي الذي هو "تامغرا ن ووشّن" ⵜⴰⵎⴳⵔⴰ ⵏ ⵡⵓⵛⵛⴻⵏ (عرْس الذئب). ويطلق هذا المفهوم على حالة الاضطراب الجوي المفاجئ، الذي ينذر بأمطار عاصفية ورياح هوجاء مدمرة، لكن، وبشكل مفاجئ كذلك، سرعان ما تهدأ الرياح وتصفو السماء وتنقشع السحب وتسطع الشمس. لماذا يطلق في الأمازيغية على هذه الحالة من الاضطراب العرضي العابر "تامغرا ن ووشّن" ⵜⴰⵎⴳⵔⴰ ⵏ ⵡⵓⵛⵛⴻⵏ (عرْس الذئب)؟ لأن "تامغرا ن ووشّن" ⵜⴰⵎⴳⵔⴰ ⵏ ⵡⵓⵛⵛⴻⵏ، هذه، قصة معروفة في التراث الشفوي الأمازيغي القديم، الذي تلعب فيه الحيوانات، وخصوصا الذئب

والثعلب والقنفذ، دور "البطولة". ومضمون القصة أن الذئب، بعد أن ألحّ عليه والداه أن يتزوّج، وهو الذي كان برفض دائما الزواج، اشترط عليهما، كشرط تعجيزي يرمي من ورائه الإفلات من الزواج، أن يقام حفل زواجه في يوم ممطر ومشمس معا. فأصبحت هذه "الخدعة" (الجمع بين نقيضين طقسيين)، التي لجأ إليها الذئب، تطلق على حالة الطقس المشابهة لشرط الذئب، أي الحالة التي تسطع فيها الشمس بمجرد أن تبدأ الأمطار في النزول، للدلالة على أن تلك الحالة عبارة عن مجرد "خدعة" تشبه "عرْس الذئب"، كما أراده واشترطه.

وغني عن البيان أن هذه القصة، وما أعطته من وصف لحالة عابرة و"مخادعة" من الاضطراب الجوي، لا وجود لها في التراث العربي، لا الشفوي ولا المكتوب. فهي تراث محلي أمازيغي. ولهذا فعبارة "عرْس ذّيب" لا معنى ولا استعمال لها، مثل "عروست شتا" كذلك، في أية لهجة عروبية. فهي ترجمة إلى العربية لأصلها الأمازيغي "تامغرا ن ووشّن" ⵜⴰⵎⴳⵔⴰ ⵏ ⵡⵓⵛⵛⵏ. وما كان يمكن أن يقوم بهذه الترجمة إلا من كان أمازيغيا ويجيد الأمازيغية.

ومن المصطلحات الأمازيغية التي حظيت باهتمام كبير بعد ترجمتها إلى العربية، وكانت موضوع العديد من الدراسات والبحوث، الاسم الحقيقي للدولة الحقيقية للمغرب، وهو مصطلح "المخزن"، المترجم من أصله الأمازيغي، الذي هو "أكادير" ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ أو "أجدير" ⴰⵊⴷⵉⵔ. فاسم "أكادير" كان يطلق، كما هو معروف، على مكان يُختار بموقع محمي ومحصّن، يخصص لتخزين وحفظ المؤن والبذور والأسلحة والأدوات الفلاحية للقبيلة، مشكلا بذلك ما يسميه A.Adam "Grenier collectif fortifié"، أي مخزنا جماعيا محصّنا[4].

وكان تنظيم "أكادير" يخضع لقوانين عرفية دقيقة، صارمة وآمرة يمتثل لها الجميع، تُلزم بانتخاب مجلس يشرف على تسيير "المخزن الجماعي" (أكادير)، يتكون من ستة إلى ثمانية أعضاء، منهم الرئيس "أمغار" ⴰⵎⵖⴰⵔ والأمناء "إنفلاس" ⵉⵏⴼⵍⴰⵙ، كانت لهم صلاحية التقرير في كل ما يهم مصلحة القبيلة والجماعة. وهذا ما جعل من "أكادير" "مخزنا" للممتلكات القبيلة، ومقرا لاتخاذ القرارات التي تهم مصلحة هذه القبيلة. فباعتباره مؤسسة عمومية، اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية، فقد كان يشكّل دولة القبيلة. فترجم معناه حرفيا إلى العربية بـ"المخزن"، أي مكان التخزين والحفظ، إحالة على وظيفته الأولى. ثم عُممت التسمية، تمشيا مع التطور السياسي الذي عرفه تاريخ المغرب، إلى جهاز الدولة باعتبارها هي أيضا "أكادير"، لامتلاكها، هي كذلك، موارد عمومية وصلاحية اتخاذ

قرارات تهم الجماعة كلها. وليس صدفة أن المكان الذي كان مقرا لحكومة جمهورية الريف كان يسمى بـ"أجدير"، كما هو معلوم.

فالذي وضع إذن مصطلح "المخزن" بالعربية للمرة الأولى وترجمه من الأمازيغية، لا بد أنه كان أمازيغيا ويعرف جيدا الأصل الأمازيغي لهذا المصطلح، والذي هو "أكادير". ولا يمكن أن يكون هذا المفهوم ـ المخزن ـ قد جاء إلى المغرب من البلاد العربية، لأنها لم تعرف مثل هذه المؤسسة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، ولا أثر لها إطلاقا في التراث والتاريخ العربيين. فمصدرها إذن محلي أمازيغي، وليس عربيا. فإذا كانت التسمية عربية (اسم مكان من فعل "خزن")، فمعناها ومضمونها أمازيغيان، لأنها مترجمة من الأمازيغية.

لماذا أبدع الأمازيغ الدارجة، التي هي أمازيغية بألفاظ عربية؟

وحتى نفهم جيدا طبيعة حضور البصمة اللسنية الأمازيغية في الدارجة، وحقيقة التطابق، في المعاني والتراكيب، بين اللغتين، علينا أن نفهم دافع الأمازيغيين إلى ترجمة أمازيغيتهم إلى العربية، لتعطي تلك الترجمة ذلك المنتوجَ اللسني الذي نسيمه بالدارجة.

لأن العربية لغة القرآن، وبها يُفهم الإسلام وتمارس شعائره وفرائضه، فقد اقتنع الأمازيغ أن معرفة العربية هي جزء من معرفة الإسلام. لهذا أحبوا هذه اللغة، وأحبوا أصحابها العرب كذلك لأن نبي الإسلام عربي، وأقبلوا على تعلّمها، وأبدوا رغبة قوية وصادقة في استعمالها والتواصل بها، كما يفعل مستعملوها الأصليون، أي العرب. ولأن هذه العربية كانت قد فقدت وظيفة استعمالها في الكلام اليومي، وأصبح استعمالها مقصورا على الكتابة وقراءة المكتوب، فلم يكن أمامهم من حلّ، حتى يتكلّموا العربية التي أحبّوها، سوى أن يتكلّموها قياسا على لغتهم الأمازيغية، أي أن يتكلّموها كما يتكلّمون أمازيغيتهم المستعملة في الكلام اليومي. فجاءت بذلك عربيتهم الكلامية ترجمة حرفية، مبنى ومعنى، لأمازيغيتهم الكلامية، أي تعبيرا بالأمازيغية لكن بكلمات معجمية لا تنتمي إلى القاموس الأمازيغي الأصلي. ولأن الكلمات عربية، فقد اقتنعوا هم أنفسهم أنهم إنما يتحدثون "العربية"، رغم أن التركيب والمعنى أمازيغيان. فصنعوا بذلك عربية جديدة، أو أمازيغية جديدة، هي ما نسيمه الدارجة.

وإذا كانت المقارنة بين الدارجة المغربية واللهجات العامّية الخليجية (المتداولة ببلدان الجزيرة العربية) تؤكد لنا، بما لا يدع مجالا للشك، أن الدارجة أقرب إلى الفصحى في معجمها من هذه العامّيات العروبية، فليس ذلك، كما يذهب المدافعون عن الأصل العروبي للدارجة، لأن هذه الدارجة هي لغة عروبية، ولذلك فهي قريبة من اللغة العربية الأصل، التي هي الفصحى.

فهذا التفسير، الذي يتبجّح به التعريبيون كدليل على أن الدارجة تجمعها قرابة لسانية قوية بالعربية، تثبت أنها تنتمي إلى هذه اللغة العربية، يعجز عن تفسير لماذا تكون الدارجة هي الأقرب إلى العربية من اللهجات العروبية الخليجية، مع أن المنطق يقتضي أن تكون هذه هي الأقرب من الدارجة إلى العربية، نظرا لوحدة الموطن الجغرافي (بلاد الجزيرة العربية) لكل من العربية وتنوعاتها اللهجية العروبية، ونظرا للوحدة الأصلية والتاريخية للسان المتداول بهذا الموطن، ونظرا لوحدة الشعب (الشعب العربي ببلدان الجزيرة العربية) المستعمل لهذا اللسان. فأن تكون إذن دارجة شمال إفريقيا، والمغرب خاصة، أقرب إلى العربية من اللهجات العروبية الخليجية، التي تتقاسم معها نفس الأصل اللسني والتاريخي ونفس الموطن الجغرافي، فذلك يعني شيئين اثنين:

ـ أن الدارجة ليست لهجة عروبية جاء بها العرب إلى شمال إفريقيا، وإلا لكانت علاقتها بالعربية من نفس مستوى علاقة مثيلاتها من اللهجات العروبية الأخرى، التي تعتبر الدارجة واحدة منها كما يفترض التعريبيون.

ـ أن كونها أقرب إلى العربية من اللهجات العروبية الحقيقية، فهذا دليل على أن مبدعيها ومستعمليها ليسوا عربا يتحدثون لهجتهم العروبية، وإلا لما كانت لهجتهم هذه أقرب إلى العربية بشكل تنفرد به عن باقي اللهجات العروبية الحقيقية.

فما تثبته إذن القرابة المعجمية القوية بين الدارجة والعربية، ليس أن هذه الدارجة لهجة عروبية كما يرى التعريبيون، بل تثبت، عكس ذلك، أنها لهجة ذات أصل شمال إفريقي، أي أمازيغي. كيف ذلك؟

ترجع هذه القرابة القوية بين الدارجة والعربية إلى أن هدف الأمازيغيين كان، ولدوافع دينية كما أشرنا، هو استعمال العربية في الكلام والتخاطب. ولهذا استعملوا، مع الاحتفاظ على معاني وتراكيب الأمازيغية للأسباب التي شرحنا، ما تعلموه وعرفوه من المعجم العربي الفصيح فقط، لأنهم لم يكونوا يعرفون من العربية إلا هذا الجانب المعجمي الفصيح، وليس كعرب الجزيرة الذين كانوا ربما يعرفون ويتداولون معجما آخر عامّيا يختلف، كثيرا أو قليلا، عن الفصحى، كما هو حال اللهجات العروبية اليوم بدول الخليج بالجزيرة العربية. وهذا ما يفسّر أن الدارجة المغربية هي أقرب إلى الفصحى في معجمها من اللهجات العروبية الخليجية. فمثلا، نستعمل في الدارجة ألفظا من معجم العربية الأصلية الفصيحة، والتي ربما لا تعرفها ولا تستعملها ـ كما يظهر ذلك من خلال "معجم المصطلحات العربية العامّية" ـ اللهجات العربية الخليجية، من قبيل:

ـ "حرن" (في المعجم العربي، حرنت الدابة: وقفت ورفضت الانقياد وامتنعت عن السير)، كما في العبارة الدارجة: "الحمار حرن بغاتش يمشي"،

ـ "هوّد" (في المعجم العربي، هَوَّدَ الرَّجُلُ فِي السَّيْر: مَشَى رُوَيْداً بَطِيئاً)، كما في العبارة الدارجة: "يالله نهودو لمدينا"،

ـ "هرس" (في المعجم العربي، هرَس الشَّيءَ: دقَّه)، كما في العبارة الدارجة: "هرّس الكاس"،

ـ "حدر" (في المعجم العربي، حدَّر الشَّيءَ: أنزله من أعلى إلى أسفل)، كما في العبارة الدارجة: "حدر راسك"،

ـ "حرّش" (في المعجم العربي، حرّش: هيّج وحرّض)، كما في العبارة الدارجة: "حرّش عليه صحابو"،

ـ "برك" (في المعجم العربي، بَرَكَ الرَّجُلُ: ثَبَتَ، أَقامَ)، كما في العبارة الدارجة: "برك لرض"،

ـ "غُرّاف" (في المعجم العربي، الغرّاف: كُوبٌ مِنَ الطِّينِ لِشُرْبِ الْمَاءِ)، كما في العبارة الدارجة: "عمّر لغرّاف بلماء"،

ـ "أجي" (أمر "جاء"، بمعنى "تعال")، كما في العبارة الدارجة: "أجي فصبح"،

ـ "شارف" (في المعجم العربي، الشَّارِفُ من الأَشياء: القديم العتيق ـ حَيَوانٌ شارِفٌ: مُسِنٌّ، هَرِمٌ)، كما في العبارة الدارجة: "جدو شارف"،

ـ "حذاه" (في المعجم العربي، حاذى الشّيء: كان بإزائه، مقابلا له، قريبا منه)، كما في العبارة الدارجة: "كلس حذاه"، أي جلس بجواره، مقابلا له، قريبا منه،

ـ "النّو" (في المعجم العربي، النَّوْءُ: المَطَرُ الشديدُ)، كما في العبارة الدارجة: "طاحت بزّاف ديال النّو" (اللفظ شائع الاستعمال بالمنطقة الشرقية وبالجزائر)،

ـ "النعاس" (في المعجم العربي، النعاس: النوم. وفي القرآن الكريم: "إِذ يَغْشاكم النعاس أَمَنَةً منه")، كما في العبارة الدارجة: "بيت نعاس"، أي غرفة النوم.

ـ "باسل" (في المعجم العربي، باسل: حامض، بلا طعم ولا لذة. وكلام باسل: جارح ولا معنى له)، كما في العبارة الدارجة: "لكلام لباسل"، أي الكلام غير المؤدب، الخارج عن الموضوع، الذي لا معنى له ولا فائدة منه،

ـ "خامج" (في المعجم العربي، خمج الشيء: نتن وفسد وتعفّن)، كما في العبارة الدارجة: "حوت خامج"، أي فاسد غير صالح للاستهلاك،

ـ "نقز" (في المعجم العربي، نقز الحيوان ونحوه: قفز ووثب)، كما في العبارة الدارجة: "جاء إنقّز السور أوطاح"،

ـ "ناض" (في المعجم العربي، ناض: تحرّك وتململ)، كما في العبارة الدارجة: "ناض من نعاس"،

ـ "طنز" (في المعجم العربي، طنز به: سخر واستهزأ)، كما في العبارة الدارجة: "باراكا ما طنز علي"، أي كفّ عن السخرية مني والضحك علي،

ـ "خربق" (في المعجم العربي، خربق الشيء: قطّعه وشقّه، وخربق العمل: أفسده)، كما في العبارة الدارجة: "راك خربقتي هاذ لخدمة"، أي أفسدت العمل ولم تقم به على الوجه المطلوب والسليم،

ـ ...

وعشرات أخرى من الألفاظ الفصيحة التي لم تعد مستعملة، ليس في اللهجات العروبية الحقيقية فقط، بل حتى في العربية الفصحى المكتوبة نفسها، لكنها موجودة في المعاجم العربية بنفس معناها المستعمل في الدارجة، مما يؤكد أن الذين استعملوها للمرة الأولى في الدارجة لم يكونوا يعرفون غيرها، أي لم يكونوا يعرفون غير المعجم العربي الفصيح، الذي سيوظّفونه في الدارجة مع الإبقاء على معاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، وهو ما أنتج تلك اللغة الجديدة التي نسميها الدارجة، والتي ليست عربية العرب، وإنما هي عربية الأمازيغ، الذين أبدعوها وابتكروها بموطنهم في شمال إفريقيا ولم تنتقل إليهم من خارج هذا الموطن. هذا الاستعمال للألفاظ الفصيحة، بمعاني وتراكيب أمازيغية، يبيّن أن الأمازيغيين لم يكونوا يعرفون من معجم العربية إلا ما ينتمي منها إلى الفصيح. وهذا يعني أن اللغة العربية الوحيدة التي كانت منتشرة ـ انتشارا محدودا بطبيعة الحال ـ بالبلاد الأمازيغية، عبر الكتابة والتعليم الديني وحفظ ما تيسر من القرآن لأداء الصلوات، هي العربية العالمة الفصحى، أي عربية القرآن والكتابة والشعر...

وواضح أن هذه اللغة الجديدة، المستعمِلة لمعاني وتراكيب الأمازيغية لكن بألفاظ عربية، ما كانت لتوجد البتة، كما شرحنا ذلك بمثال وضع الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية في القارة الأمريكية، لو أن العربية كانت لا تزال لغة كلام وتخاطب في الحياة اليومية، لأن الأمازيغيين، في هذه الحالة، بدل أن يصنعوا الدارجة حتى يتكلموا العربية، لكانوا تكلموا العربية الحقيقية، أي بمعانيها وتراكيبها، ولما احتاجوا إلى عربية تستعمل تراكيب ومعاني الأمازيغية. ولأن دافعهم كان هو استعمال العربية والتخاطب بها، فقد احتفظوا منها بما كان يستعمل أصلا

في الكلام والتواصل الشفوي اليومي، ولم يحتاجوا بالتالي إلى تغييره بصياغته طبقا لمعاني وتراكيب أمازيغيتهم. وهذا ما يفسّر أن التطابق بين تعابير الأمازيغية وتعابير الدارجة ليس مطلقا وكليا، بمعنى أن كل تعبير في الدارجة هو ترجمة لنظيره في الأمازيغية. فمثلا العبارة الدارجة "هاذ الرجل"، هي تعبير عربي معنى وتركيبا لأنه لو كان ترجمة حرفية لنظيره في الأمازيغية، لكنا نقول في الدارجة: "الرجل هذا"، وليس "هاذ الرجل"، لأن اسم الإشارة في الأمازيغية يأتي بعد الاسم المشار إليه، وليس قبله كما في العربية. فهذه العبارة الدارجة بقيت صيغتها عربية أصلية لأنها بقيت مستعمَلة في التخاطب والتواصل الشفوي، وليس كعبارة: "هذا اللحم لا زال نيئا"، التي لم يعد أحد يستعملها في الكلام والتخاطب، مما اضطر معه الأمازيغيون إلى التعبير عنها بمعنى لغتهم الأمازيغية فقالوا: "هذا لحم باقي خضر". لم يكن هناك إذن داعٍ ولا معنى ليغيّر الأمازيغيون معاني وتراكيب التعابير العربية التي استمر استعمالها في التخاطب بصيغتها الأصلية، ما دام أن هدفهم كان هو الكلام بالعربية.

ما هي العوامل الثلاثة للتعريب الطوعي للأمازيغ؟

هذه الرغبة لدى الأمازيغيين، للأسباب الدينية والسياسية والإيديولوجية التي أشرنا إليها، في تعلّم واستعمال العربية في الكلام والتخاطب، وفي التماهي مع العرب أصحاب هذه اللغة، كانت بداية لتعريب ذاتي اختياري، وهو ما أنتج عاملين آخرين ساهما في هذا التعريب، ليلعبا في نفس الوقت دور النتيجة ودور السبب المؤثر. هذان العاملان هما:

ـ إطلاق الأسماء الشخصية العربية على المواليد الأمازيغيين، والتخلي عن الأسماء الأمازيغية الأصيلة. قد تبدو هذه المسألة بسيطة وعادية كما هو حالها اليوم (نحن في غشت 2016). لكن إذا وضعناها في سياقها التاريخي مع بداية القرن الثاني الهجري بالمغرب، فإنها قد تبدو ظاهرة غريبة واستثنائية، إذ كيف تختفي الأسماء الشخصية الأمازيغية بشكل يكاد يكون كاملا، وتستبدل بالأسماء العربية القرشية، بمجرد اعتناق الأمازيغ للإسلام، علما أن هذا الدين لا يمنع الأسماء الأعجمية ولا يدعو إلى تبني الأسماء العربية؟ هذا التهافت على الأسماء الشخصية العربية يقدّم الدليل على الرغبة الجامحة لدى مجموعة من الأمازيغيين في ممارسة التحول الجنسي والهوياتي (تقمصهم للجنس العربي والهوية العربية، وتنصلهم من جنسهم الأمازيغي وهويتهم الأمازيغية)، وانتحال الانتماء العربي. فهذا الأمازيغي الذي يسمي ولده باسم عربي، يعطي بذلك الدليل على أنه يتمنى رمزيا لهذا الولد أن يكون مثل الحامل الأصلي لهذا الاسم، أي يتمنى له أن يكون عربيا. بل الطريف أن العديد من الأمازيغيين، وتعبيرا عن رغبتهم في أن يكون أولادهم عربا، اختاروا لهم حتى اسم "العربي"، الذي ليس

اسما شخصيا يطلق على فرد بعينه، وإنما هو صفة نوعية وهوياتية جماعية، تطلق على جميع المشتركين في الانتماء العربي. لنتصوّر، قصد التوضيح، أن شخصا يتمنى أن يكون ابنه مثل الفرنسيين، فاختار له من الأسماء الفرنسية، استبشارا وتيمنا، ليس "روني" (René) أو بيير" (Pierre) أو جان" (jean) أو بول (Paul) "...، بل "الفرنسي Le Français"، والذي ليس اسما شخصيا عند الفرنسيين، بل هو صفة هوياتية لكل الفرنسيين، مثلما أن "العربي" هو صفة هوياتية لكل العرب.

ـ انتحال النسب العربي وانتشار الخرافة العنصرية "للنسب الشريف"، بسبب ما كانت تدرّه على أصحابها الأمازيغيين من مكاسب سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية. فمنذ أن نصّب أمازيغيو قبيلة "أوربة" إدريس الأول سلطانا عليهم لنسبه العربي "الشريف"، سيصبح هذا "النسب الشريف" هو الطريق الملكي للسلطة والجاه والحظوة والاحترام. وهذا ما جعل انتحال النسب العربي ينتشر بين الأمازيغيين بشكل كبير، وهو ما كان عاملا هاما في التعريب الطوعي والاختياري لمجموعة غير صغيرة من الأمازيغيين. الجانب الإيجابي الوحيد في هذا الانتحال للنسب العربي، هو أنه يؤكد أن المغرب أمازيغي، وأن سكانه أمازيغيون، وإلا لما كانت هناك جدوى من انتحال النسب العربي لو كانت الأغلبية عربية، لأنه في هذه الحالة لن يكون هناك امتياز لأصحاب النسب العربي ما دام أن الأغلبية تشاركهم في هذا الامتياز.

هكذا تظافرت هذه العوامل الثلاثة (اللغة الدارجة، الاسم الشخصي وانتحال النسب العربي)، وتكاملت في ما بينها، كأسباب وكنتائج في نفس الوقت، لتصنع من مجموعة من الأمازيغيين عربا، لسانا (الدارجة) واسما ونسبا.

لماذا يفهم المغاربة اللهجات العروبية الخليجية؟

أمام هذه الحقائق التي تفنّد الأصل البشري والجغرافي العربي المفترض للدارجة، سيلجأ المدافعون عن هذا الأصل إلى "حيلة" أخرى، مؤدّاها أن المغاربة المتحدثين بالدارجة يفهمون "دارجة" بلدان الخليج العربية، ويتابعون برامج ومسلسلات الفضائيات العربية الخليجية لأن لغتها لا تختلف عن لغتهم المغربية، كما أن الخليجيين يفهمون بدورهم الدارجة المغربية. وهو ما يستنتجون منه أن هذا الفهم المشترك للغتي الطرفين، المغربي والخليجي، دليل على أن الدارجة المغربية، هي نفسها الدارجة الخليجية، وقد انتقلت من الجزيرة العربية إلى المغرب مع العرب الذين استقروا بهذا البلد الإفريقي منذ "الفتح الإسلامي".

رغم أن هذه المسألة، المتعلقة بمدى التفاهم اللغوي بين المغاربة والخليجيين، لا جدوى منها ولا أهمية لها إطلاقا، لأنها لا تثبت ولا تنفي أن الدارجة عربية الأصل والانتماء، بشريا

وموطنا، وذلك لأنه حتى لو ثبت أن التفاهم منعدم بين المغاربة المستعملين للدارجة وبين الخليجيين، فهذا لا يقوم دليلا على أن الدارجة ليست لغة عروبية، لأنه من الممكن أن تكون هناك لهجات ذات أصل عروبي واحد مشترك رغم أن التفاهم بين مستعملي هذه اللهجات لم يعد ممكنا، لانقطاع التواصل بينهم لمدة طويلة، كما بين فروع الأمازيغية مثلا. لكن بما أن هذا التفاهم المفترض بين المغاربة الدارجيين وبين الخليجيين، يعتمد كـ"حجة" على أن الدارجة لهجة عروبية، فسنناقش هذه "الحجة" لتبيان تهافتها وسُداها. وهنا نفتح القوس لنشير إلى أننا سنقتصر قصدا ـ كما فعلنا في كل المقال ـ في هذه المناقشة لموضوع التفاهم اللغوي بين المغاربة والخليجيين، على اللهجات الخليجية فقط، أي لهجات الجزيرة العربية التي هي الموطن الأصلي واللساني والتاريخي المفترض للهجات العروبية، ومن ضمنها الدارجة بالنسبة للذين نردّ عليهم من التعريبيين الذين يعتبرون هذه الدارجة لهجة عروبية، ونهمل عن قصد كذلك اللهجات الشامية والمصرية التي قد يفهمها العديد من المغاربة لنفس الأسباب التي سنشرحها. نهملها لأن علاقتها بالعربية من جهة، وباللغتين الشامية والمصرية الأصليتين من جهة ثانية، مثل السريانية والقبطية، تشبه، كما سبق الإشارة، علاقةَ الدارجة بالعربية وبالأمازيغية، ولو بشكل أخفّ وأقل بروزا مما عليه الأمر بالنسبة للأمازيغية.

هذا التفاهم اللغوي، المفترض بين المغاربة والخليجيين، يتضمن إذن مستويين: مستوى فهم المغاربة للهجات الخليجيين (لهجات الجزيرة العربية)، ومستوى فهم هؤلاء لدارجة المغاربة. سنناقش إذن كل مستوى في استقلال عن الآخر، لأن الأسباب التي تفسّر هذا الفهم المفترض تختلف حسب ما إذا تعلق الأمر بالمغاربة أو بالخليجيين.

أولا، فهم المغاربة للهجات الخليجية:

فهم المغاربة المفترض للهجات الخليجية غير موجود كقاعدة عامّة، ويمكن الاستشهاد على ذلك بأمثلة من العامّيات الخليجية لا يفهم منها المغاربة شيئا، كما تبيّن المئات من الكلمات والعبارات التي يتضمنها "معجم المصطلحات العربية العامّية" الموجود على الأنترنيت، من قبيل:

- "لا تصدق أحمد تراه يهك عليك" (يكذب عليك ـ نجد السعودية)
- "جوال الأيفون كشخه" (جميل ـ البحرين والكويت وقطر والسعودية)
- "ارمسك بعدين" (احدثك بعد قليل ـ اللهجة العمانية)،
- "يا خبنكلة" (يا أحمق ـ لهجة حضر موت اليمنية)،

ـ "وخر عن وجهي ولا تراني باصملك" (ابتعد عني وإلا سأضربك ـ لهجة حضر موت اليمنية)،

ـ "عطني القفشة" (أعطني الملعقة ـ اللهجة القطرية)،

ـ " أنا في المقهى أتِـــرَياكم " (أنتظركم ـ اللهجة القطرية)،

ـ " امبونك رايح السوق" (قبل الذهاب إلى السوق ـ اللهجة الإماراتية)،

ـ " انشبوا الغدا" (أحضروا طعام الغذاء ـ الإمارات، البحرين، الكويت، قطر)،

ـ "تبطي عظم" (من المستحيل أن تفعل هذا الشيء ـ اللهجة السعودية)،

ـ "أرهيت بالقطيعة" (كدت أن أفقد الأمل ـ اللهجة الحجازية النجدية)،

ـ "ما صيدي الإساءة" (ما قصدي ـ شمال السعودية)،

ـ "زبوط النقعة" (صغير، جاهل ـ اللهجة الكويتية)،

ـ "خط الجزوزح" (قوس قزح ـ اللهجة البحرينية)،

ـ "أبك أنت علامك" (ماذا دهاك؟ ـ اللهجة النجدية)،

ـ "إنتخشوا عينك" (دعاء على الشخص بأن يقتلع الجن عينه ـ لهجة جنوب السعودية)،

ـ "اطبع الباب" (أغلق الباب بالمفتاح ـ اللهجة الحجازية)،

ـ...

ومع ذلك فلن نتمسّك بمثل هذه العبارات والأدلة لنفي وجود مغاربة يفهمون اللهجات الخليجية، وسنسلّم إذن أن هناك بالفعل مجموعة منهم يفهمون هذه اللهجات، لكن ليس لأن الدارجة المغربية، كما يذهب المدافعون عن الأصل العروبي لهذه الدارجة، تنتمي هي نفسها إلى أصل لساني واحد مشترك بينها وبين هذه اللهجات الخليجية، التي نقل العرب "الفاتحون" والمهاجرون إحداها إلى المغرب، وهي الدارجة، وإنما يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

ـ فمع ظهور وانتشار البث التلفزي بالمغرب، ووصوله إلى أقصى البوادي والجبال، وخصوصا بعد كهربة العالم القروي، بدأت اللهجات الخليجية، دون الكلام عن الشامية والمصرية اللتيْن لا تهماننا كما سبق توضيح ذلك، تعزو بيوت المغاربة من خلال الأغاني والأفلام والمسلسلات العربية المشرقية التي كانت تشكّل، في بداية التلفزيون المغربي، أهم مواده، قبل أن يصبح هذا الغزو كاسحا وشاملا مع انتقال التلفزيون إلى البث الرقمي حيث

أصبح المغاربة يتتبعون أغاني وأفلام ومسلسلات القنوات العربية مباشرة، وليس عبر التلفزة الوطنية مثل ما كان عليه الأمر في البداية كما أشرنا. فإدمان مجموعة من المغاربة على مشاهدة الفضائيات العربية، وتتبع حواراتها وبرامجها وأفلامها ومسلسلاتها وأغانيها، بل وحفظ العديد من هذه الأغاني وترديدها وتقليدها، أدّى في النهاية إلى فهمهم، بنسب مختلفة، للهجات التي تبث بها هذه الفضائيات. ولهذا قد نجد هذا الفهم حاضرا لدى ربات بيوت أميات، وغائبا عند متعلمين ومثقفين. والسبب هو أن هؤلاء النساء يقضين معظم أوقاتهن في مشاهدة القنوات العربية، عكس هؤلاء المتعلمين.

ـ ثم لا ننسى أن معجم الدارجة المغربية ينتمي، في حوالي سبعين في المائة منه، إلى العربية الأصلية الفصيحة كما سبق أن شرحنا، وهو ما يجعل كل اللهجات الخليجية تشترك، بنسب متفاوتة، مع الدارجة المغربية في جزء من معجمها ذي الأصل الفصيح، الشيء الذي يجعل المغاربة يفهمون الكثير من الكلمات المستعملة في اللهجات الخليجية، والشامية والمصرية طبعا، وهو ما يخلق لدى العديد منهم انطباعا ـ انطباعا فقط ـ أن تلك اللهجات قريبة من دارجتهم لاشتراكهما في جزء من معجمهما. يضاف إلى هذا الانطباع، ويساهم أيضا في خلقه، وجود قناعة ذهنية لدى مجموعة من المغاربة، ناتجة عن اعتقادهم الإيديولوجي الراسخ أن المغرب بلد عربي، وجزء من الأمة العربية الواحدة التي تستعمل لغة واحدة من الخليج إلى المحيط. وهو اعتقاد لا يصمد طبعا أمام وضعيات تواصلية واقعية، وليست إيديولوجية وافتراضية.

ـ هذا الاعتقاد الأيديولوجي أن المغرب بلد عربي وجزء من أمة عربية واحدة تستعمل لغة واحدة هي العربية، يخلق لدى متبنّيه من المغاربة، وهم كُثْر، استعدادا نفسيا وذهنيا يحفّزهم على بذل مجهود قصدي لفهم اللهجات العروبية المشرقية، بل وتعلّمها، بالمواظبة على الاستماع إليها وتتبع المتحاورين بها عبر القنوات التلفزيونية، ذلك لأن مجرد هذه المواظبة والإدمان على مشاهدة الفضائيات العربية، لا يكفيان لفهم لهجاتها بدون هذا الاستعداد وهذا الحافز وهذا المجهود. والدليل أن فهم اللهجات الخليجية من طرف فئة من المغاربة، هو نتيجة لما يحدوهم من رغبة وما يبذلونه من مجهود لتحقيق ذلك، وليس راجعا إلى تقارب اللغتين، هو أن ليس كل المغاربة، المستعملين للدارجة كلغتهم الفطرية، يفهمون اللهجات العروبية المشرقية.

والنتيجة أن فهم نسبة معيّنة من هذه اللهجات من طرف فئة من المغاربة، لا يعني إطلاقا أنها تشكّل هي والدارجة المغربية لغة واحدة ومشتركة، بل يعني فقط أن هذا المغربي، الذي يفهم هذه اللهجات، "تعلّم" ذلك عبر ما بذله من مجهود إرادي، وأبداه من مثابرة

ومواظبة، وبفضل ما يتوفر عليه من عزيمة ورغبة لاعتقاده الراسخ أن تلك اللهجات هي الأصل الكامل والنبيل الذي عليه أن يعرفه، أما دارجته فليست سوى النسخة الناقصة والوضيعة. وهو اعتقاد يعبّر عن التبعية المتأصلة لدى المغاربة تجاه كل ما هو عربي ومشرقي. وقد اتخذت هذه التبعية اليوم شكل ظاهرة جماعية وعامة، بعد أن كانت اختيارا فرديا قبل 1912، أنتجتها وكرّستها سياسة التحول الجنسي (القومي والهوياتي)، التي تسمى التعريب، والتي نهجتها الدولة، الاستعمارية ثم الوطنية، منذ 1912.

ثانيا، فهم الخليجيين للدارجة المغربية:

إذا كان ما قد يبدو فهما لدى مجموعة من المغاربة للهجات المشرق العربي، مرده إلى ما يبذله هؤلاء من مجهود إرادي لتعلم وفهم هذه اللهجات، كما شرحت، فإن الحالة العكسية، التي يفهم فيها الخليجيون الدارجة، لا يمكن تفسيرها، إذا وجدت، إلا بالوحدة اللغوية التي تجمع بين الدارجة واللهجة الخليجية، وليس بمجهود يبذله الخليجي، كما يفعل المغربي، لفهم وتعلم الدارجة المغربية، ذلك لأنه لا توجد ـ مثلما توجد عند العديد من المغاربة ـ دوافع إيديولوجية ولا ثقافية تحفّز الخليجيين على فهم الدارجة المغربية أو تعلمها. فهل صحيح أن الخليجيين يفهمون الدارجة المغربية؟

هل يوجد من يستطيع من هؤلاء الخليجيين، ما لم يكن قد تعلّم ذلك، أن يفهم التعابير الدارجة التالية:

ـ "كيف راك داير؟" (كيف حالك؟)،

ـ "حظ راسك" (احترس وكن حذرا)،

ـ "الباب محلول" (الباب مفتوح)،

ـ "لما طايب" (الماء فائر)،

ـ "زيت العود" (زيت الزيتون)،

ـ "خوي طريق باش إيدوز" (أخْلِ الطريق لكي يمر)،

ـ "دخل سوق راسك" (لا تتدخل في ما لا يعنيك)،

ـ..

وحتى لا يقال إن هذه تعابير اخترتها بعناية كحالات استثنائية ولا تشكل القاعدة العامة، نستشهد بأمثلة لآخرين غيري.

ـ قال رئيس الحكومة، السيد بنكيران: «قلت للملك واخا دخلني للحبس أنا معاك»، «ملي كلس ونا كنكول ما خصني نجبدهم»،

ـ «شارك دغيا باش تحاول تربح» (إشهار على شبكة الأنترنيت لشركة مغربية)،

ـ «عندك تندمي» (أغنية للشاب تيلالو)،

ـ «القضية ولات سياسية بزاف» (الجريدة الإلكترونية "كود")،

ـ «ردو البال من تصوركم في الفايسبوك» (كود)،

ـ «فرملي فسبيطار فاس يصحاب راسو مطور ساعة جابها فراسو» (كود).

ـ «باش تمارا لي ضربات ما تضربش ليها فالزيرو» (كود)،

ـ «ديك 41 مغربي لي شدتهوم تركيا وصيفتطهم لمغرب» (كود)،

ـ ...

نلاحظ أنه لا يمكن لأي خليجي، ما لم يكن قد تعلّم ذلك من قبل، أن يفهم هذه التعابير الدارجة، رغم أنها تستعمل كلمات عربية، وذلك لأنها مصاغة بمعاني وتراكيب اللغة الأمازيغية، التي هي معانٍ وتراكيب أجنبية عن اللهجات العروبية. ومع ذلك فإن المدافعين عن الأصل العروبي للدارجة يصرون على أن فهم الخليجيين للدارجة ممكن وقائم، وقد يعطون أمثلة من حوارات تحدثوا فيها بدارجتهم مع خليجيين بالمغرب أو في المهجر، فكان هؤلاء يفهمون جيدا ما يقوله المغربي. هذا صحيح ولا نشك فيه. ولكن تفسيره ليس لأن الخليجي يفهم الدارجة المغربية، من غير الكلمات ذات الأصل العربي، والتي لا يكفي فهمها لفهم معنى الكلام الدارج، وإنما لأن المغربي هو الذي يبذل مجهودا ـ دائما ومرة أخرى ـ في اختياره للتعابير التي تسمح لمحاوره الخليجي بفهم كلامه، وهي تعابير قد تكون مستعملة في لهجة محاوره الخليجي إن كان يعرفها ويتقنها الطرف المغربي، أو هي تعابير قريبة من العربية المدرسية التي يعرفها ويتقنها في الغالب الطرف الخليجي. والنتيجة هي أن هذا الأخير عندما يفهم كلام مخاطبه المغربي، فهو في الحقيقة لا يفهم الدارجة المغربية لأنها غير مستعملة أصلا من طرف محاوره المغربي، وإنما يفهم فقط دارجته الخليجية التي يبذل المغربي قصارى جهده لاستعمالها حتى يفهم الخليجي كلامه بطريقة مريحة وسهلة. فعندما يتحاور مغربي مع خليجي، يتكرر ما يحصل عندما يتحاور متحدث بالأمازيغية مع متحدث بالدارجة: فكما أن الأمازيغي هو الذي عليه أن يتنازل عن أمازيغيته، ويبذل مجهودا لكي يفهم الدارجة، ولكي يستعملها حتى يفهم الدارجي كلامه، فكذلك المغربي هو الذي عليه أن يتنازل عن دارجته، ويبذل مجهودا لكي يفهم لهجة محاوره الخليجي، ولكي يستعملها حتى

يفهم ذلك الخليجي كلامه. وكما أن هذا الوضع، المتسم بالغلبة الرمزية والإيديولوجية لأحدى اللغتين، يفسّر لماذا انتشرت الدارجة وتراجعت الأمازيغية، فهو يفسّر بنفس المنطق، عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الدارجة واللهجات العروبية للشرق الأوسط، لماذا يفهم مجموعة من المغاربة هذه اللهجات، و"يجتهدون" لاستعمالها حتى يفهم محاورهم العربي كلامهم.

إذن "حجة" كون الدارجة غير مختلفة كثيرا عن اللهجات العروبية لأن أصلهما اللسني والتاريخي واحد، هي "حجة" واهية وغير علمية، لأن المغاربة، الذين يستدلون بها، هم الذين يصنعون هذه الحجة عندما يبذلون مجهودا لفهم وتعلم تلك اللهجات، واستعمالها في الكلام مع أصحاب نفس اللهجات.

وأين اختفت اللهجة العروبية التي جاء بها بنو هلال؟

من بين "الأدلة" الأخرى التي يعتمد عليها المدافعون عن الأصل العروبي للدارجة المغربية، هجرة بعض القبائل العربية إلى شمال إفريقيا وتوطّنهم فيها، ولا سيما في المغرب. ويُقصد بهذه القبائل على الخصوص بنو هلال الذين استقروا بهذه المنطقة في القرن الحادي عشر (الخامس الهجري) أثناء حكم الموحدين، ثم بنو سليم وبنو معقل. فحسب منطق المدافعين عن الأصل العروبي للدارجة، تكون هذه اللغة الدارجة هي اللهجة العروبية التي نقلتها إلى المغرب هذه القبائل العربية من موطنها العربي بالمشرق، والتي لا يزال يتداولها اليوم العرب المنحدرون من هذه القبائل العربية، التي استقرت بالمغرب منذ العهد الموحّدي.

كم كان عدد هؤلاء العرب حتى تنتشر لهجتهم وتزاحم الأمازيغية وتشكّل تهديدا لها على المدى البعيد؟ يقول "كابرييل كامبس" (Gabriel Camps)، وهو الخبير في تاريخ الأمازيغيين: «لا ينبغي المبالغة في الأهمية العددية لبني هلال: فمهما كان عدد الذين يعتقدون أنهم ينتسبون إليهم، فقد كانوا، عند ظهورهم بشمال إفريقيا، لا يتجاوزون بعضة آلاف». ويضيف موضّحا: «لا يتجاوز عدد الحاملين للدم العربي، بما فيهم بنو سليم وبنو مقعل الذي جاؤوا بعد بني هلال، مائة ألف من مجموع الذين استقروا بشمال إفريقيا في القرن الحادي عشر»[5]. لننتبه أنه يقول: «عدد الحاملين للدم العربي»، أي قد يكون فيهم من تكون أصوله من أحد والديه أمازيغية، وعربية من الوالد الآخر الذي يحمل دمه العربي. وإذا وزعنا هذا العدد، الذي يبدو ضخما ومبالغا فيه بلا شك، على كل مناطق شمال إفريقيا، التي استقرت بها هذه القبائل، أي على ليبيا وتونس والجزائر ثم المغرب الأقصى، فسيكون نصيب هذا الأخير أقل من الربع، أي أقل من خمسة وعشرين ألفا. وواضح أن مهاجرين بهذا العدد، وحتى لو سلّمنا أنه يبلغ مائة ألف، لا يشكّلون سوى أقلية صغيرة بالنسبة إلى الملايين من الأمازيغيين.

وبالتالي لا يمكن أن يكون لهم تأثير يغيّر التركيبة الديموغرافية والإثنية للسكان، مع ما ينتج عن ذلك من تغيير للوضع اللغوي كذلك. و"كامبس" نفسه يستغرب كيف «يُحدث بضعة عشرات الآلاف من البدويين العرب كل ذلك التحول الإثني والسوسيولوجي لملايين الأمازيغ»[6]. مما يعني أن هذا التحوّل كان بفعل الأمازيغ أنفسهم وليس بفعل العرب. ويقول عن تأثير بني هلال: «في أقل من ثلاثة قرون [...]، سينجح الهلاليون، ودون أن يرغبوا في ذلك، في تعريب الجزء الأكبر من بلاد الأمازيغ لغويا وثقافيا»[7]. لنلاحظ كيف ينفي "كامبس"، في الحقيقة، عن بني هلال أي دور قصدي في تعريب الأمازيغ، وذلك عندما يقول: «ودون أن يرغبوا في ذلك»، لأن الراغبين الحقيقيين في ذلك، كانوا في الحقيقة هم الأمازيغ، الذين حققوا رغبتهم هذه بتعريب أنفسهم بأنفسهم عندما ابتكروا لغة عربية خاصة بهم، وهي الدارجة التي هي ترجمة لمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، وذلك حتى يقنعوا أنفسهم أنه عرب، بدليل أنهم يتكلمون لغة "عربية". ويُستنتج من كلام "كامبس" أن العرب بشمال إفريقيا ليسوا هم العرب الحقيقيون، وإنما هم فقط أولئك الأمازيغيون الذين يعتقدون أنهم ينتسبون إلى العرب، كما هو واضح في النص المذكور أعلاه، والذي جاء فيه: «فمهما كان عدد الذين يعتقدون أنهم ينتسبون إليهم». وهو اعتراف أن الذين يعتبرون أنفسهم عربا بشمال إفريقيا هم يعتقدون ذلك فقط، وليسوا عربا حقيقيين ينحدرون من عرب حقيقيين، وإنما هم أمازيغيون حقيقيون لكنهم يعتقدون أنهم عرب.

وقد كان "كامبس"، ولو أنه لم يربط ذلك بالدارجة ودورها الحاسم في تحقيق تلك الرغبة، واعيا برغبة الأمازيغ في التحول جنسيا إلى عرب، هوياتيا وعرقيا ولغويا، ودور ذلك التحول في تسريع التعريب ونتائجه، كما عبّر عن ذلك بقوله: «لقد كان هناك إغراء لدى الرحل الأمازيغ للقول بأنهم هم أيضا عرب، لنيل الحظوة والاعتبار ومكانة الغازي الفاتح»[8]. والدافع الأول لهذا التحوّل، قبل أن يكون سياسيا واجتماعيا، هو ديني بالدرجة الأولى، كما سبق بيان ذلك، وهو ما يشرحه "كامبس" نفسه كما يلي: «القرآن، الذي هو وحي مباشر من الله إلى رسوله، لا يجب أن يمسه أي تغيير، وهو ما يستتبع أنه لا تجوز ترجمته. وبالتالي تصبح اللغة والكتابة العربيتان مقدستين. هذا التقديس المرتبط بالعربية ساهم في التعريب اللسني للأمازيغ»[9]، لأنهم أرادوا أن يتكلموا ويستعملوا العربية كلغة مقدسة، فأبدعوا الدارجة، بمعانيها وتراكيبها الأمازيغية، للأسباب التي شرحنا.

واسترسالا لمناقشته لنفس الموضوع (تأثير بني هلال) بنفس الكتاب[10]، يتساءل "كامبس"، وعن حق، لماذا لا يوجد أحد من سكان شمال إفريقيا يدعي الانتساب إلى الوندال بعد استقرارهم لمدة قرنين بهذه المنطقة، موضّحا أن عددهم، لما احتلوا المنطقة في 429

ميلادية، كان متقاربا مع عدد العرب عند هجرة بني هلال وبني سليم وبني معقل إلى شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر؟

ونضيف، بخصوص الوندال:

ـ أن عدد الأمازيغ، عندما احتل الوندال بلادهم، أي في القرن الخامس الميلادي، كان بالتأكيد أقل مما كان عليه عندما استقر الهلاليون بشمال إفريقيا في القرن الحادي عشر، أي بعد فاصل من ستة قرون لا بد أن عدد الأمازيغيين ارتفع خلاله حتى لو افتراضنا أن نموهم الديموغرافي كان ضعيفا وبطيئا جدا. وهذا يعني أن تأثير الوندال على الأمازيغيين، لغويا وثقافيا وعرقيا وسياسيا، كان يجب أن يكون أيسر وأقوى مما سيكون عليه تأثير الهلاليين.

ـ أن الوندال دخلوا إلى شمال إفريقيا بجيش غازٍ وقوي، عكس بني هلال الذين دخلوه كـ"مدنيين" ـ وليس كعسكريين مثل الوندال ـ مسالمين، وبطلب وإذن من عبد المومن الموحدي. ولأن الوندال كانوا منتصرين وفي موقع قوة، فقد أقاموا حكما حقيقيا بالمنطقة إلى أن قضى عليه البزنطيون في 534 ميلادية، عكس الهلاليين الذين لم يكن لهم حكم ولا دولة، بل كانوا خاضعين لحكم الأمازيغيين. هذا يعني أن تأثير الوندال كان يجب أن يكون أقوى، لغويا وثقافيا وعرقيا وسياسيا، من تأثير الهلاليين.

كل هذا يبيّن أنه من المستحيل، منطقيا وواقعيا، أن تحوّل أقلية عربية بدوية ملايين الأمازيغ إلى عرب. وهو ما يؤكد أن هذا التحول كان بفعل الأمازيغيين أنفسهم، للأسباب الدينية والسياسية التي أشرنا إليها. وكمثال على هذا التعريب الأمازيغي الذاتي نذكر منطقة وقبيلة دكالة المغربية، التي أصبحت عروبتها من البديهيات، مع أن ابن خلدون، وهو المتضلع في تاريخ المغرب والأمازيغ، يقول: «ودكالة منهم في ساحة الجبل من جانب الجوف مما يلي مراكش إلى البحر من جانب الغرب. وهناك رباط آسفى المعروف ببني ماكر من بطونهم وبين الناس اختلاف في انتسابهم في المصامدة أو صنهاجة»[11]. فالانتماء الأمازيغي لأبناء دكالة أمر محسوم، وإنما الاختلاف هل هم من المصامدة أم من الصنهاجيين. والفحص اللسني لاسم "دكّالة" يُظهر أنه هو نفسه "الصداقة" "تيدّوكلا" (ⵜⵉⴷⴰⴽⵍⴰ) في الأمازيغية، وهي كلمة حُوِّرت وكُيِّفت حسب النطق العربي مع إضافة تاء التأنيث على الخصوص في آخرها، كما كان يفعل كتاب العربية عندما نطقوا وكتبوا "أكسيل" بـ"كسيلة"، وجزيرة "تورا" بـ"تورة"، ومدينة "مليلت" بـ"مليلية"... وقد يعني هذا الأصل اللسني الأمازيغي لاسم "دكّالة" أن هذه القبيلة عرفت بهذا الاسم، والذي سيصبح اسما جغرافيا للمنطقة كذلك، نظرا لما كانت تقيمه من تحالفات بين قبائل أخرى كانت تعتبر "صديقة"، تجمع ما بينها تلك "الصداقة"

(تيدّوكلا) التي هي أساس التحالفات والتكتلات بين القبائل. وهو ما ينسجم مع المعطيات التاريخية التي تؤكد أن قبيلة دكالة كانت عبارة عن اتحادية تضم عدة قبائل "صديقة". ولهذا تشمل دكالة، في مدلولها الجغرافي، منطقة ممتدة وواسعة جدا نظرا لكثرة القبائل المنضوية تحت اتحادية دكالة، وهو ما كان يحتاج إلى مساحات شاسعة من الأراضي.

فالتأثير الكبير المنسوب إلى بني هلال، الذين يعدّ الكثير من الباحثين وصولهم إلى المغرب بداية لتعريب المنطقة، هو شبه خرافة تم صنعها وتضخيمها لأن مستعمليها كانوا في حاجة إليها. فقبل مجيء بني هلال، كان انتحال النسب العربي، للأسباب التي سبق شرحها، يمرّ في الغالب عبر ادعاء الانتساب إلى إدريس الأول، باعتباره العربي الحقيقي الذي لا يشك أحد في أصله العربي من جهة أبيه. وهذا ما ضخّم، وبشكل كاريكاتوري، خرافة "النسب الشريف"، حتى كادت أن تفقد أهميتها بسبب التزايد المتسارع لعدد الأمازيغيين، الذين أصبحوا "شرفاء" ينحدرون من إدريس "الشريف". فكان من نتائج هذا التضخيم والانتشار الواسع لهذه الخرافة العنصرية أن تراجعت مصداقيتها، وبدأت تظهر الشكوك حول صحتها وحقيقتها، إذ كيف يعقل أن ينحدر آلاف من سكان المغرب من رجل واحد، وفي مدة وجيزة لا تتجاوز قرنين ونصفا (ما بين القرن التاسع والحادي عشر)؟ تضاف إلى ذلك الأسئلة التي كانت تثار حول قدرة إدريس الأول على الإنجاب، ومدى صحة انتساب إدريس الثاني إليه. لكن هذا المشكل، المتعلق بمصداقية النسب العربي عبر إدريس الأول، سيجد حله الناجع في وصول قبائل بني هلال إلى المغرب. فانتحال النسب العربي بادعاء آلاف من الأمازيغيين الانحدار من آلاف العرب الهلاليين، هو أكثر مصداقية من ادعائهم الانحدار من رجل واحد هو إدريس الأول. وجد إذن الأمازيغيون، الذين كانوا يرغبون في التحول جنسيا إلى عرب، للأسباب التي شرحنا، في بني هلال، السند الذي كانوا في حاجة إليه ليصدّقوا أنهم عرب حقيقيون لا مراء في ذلك، لأن أجدادهم العرب يقدّرون بالآلاف من بني هلال، مما يجعل نسبهم العربي، ليس فقط ممكنا أو مرجّحا، بل ثابتا وحقيقيا تؤكده تلك الآلاف من عرب بني هلال. هكذا إذن، «وفي أقل من ثلاثة قرون [...]، سينجح الهلاليون، ودون أن يرغبوا في ذلك، في تعريب الجزء الأكبر من بلاد الأمازيغ لغويا وثقافيا»، كما كتب "كامبس".

وهكذا، كذلك، تحوّل بنو هلال إلى أسطورة مؤسسة ومفسّرة للعروبة العرقية في المغرب، أصبح يعتمد عليها ويتبنّاها ليس فقط الأمازيغيون، الراغبون في التحوّل الجنسي، والذين وجدوا ضالتهم في بني هلال، بل حتى المؤرخون وجدوا فيها "المرجع" التاريخي الذي يفسرون به بداية تعريب المغرب في القرون الوسطى. هذا هو التأثير الحقيقي لبني هلال، وهو تأثير مصنوع وليس واقعيا، ومفبرك وليس حقيقيا، وأسطوري وليس تاريخيا، مثله مثل سيرتهم

الأسطورية التي تحكيها "تغريبة بني هلال"، التي هي اختلاق خرافي وخيالي لا يمتّ بصلة إلى الواقع التاريخي، كما هو معروف.

نعود إلى السؤال: وأين هم العرب الهلاليون؟ وأين هي لهجتهم العروبية؟

بما أنهم يشكّلون أقلية لسنية وعرقية، فلا يمكن أن يكون لهم تأثير يذكر على الوضع اللغوي ولا العرقي ولا الديموغرافي، لأنهم هم الذين تأثروا، كما تقضي القاعدة العامة، بلغة الأغلبية التي ستصبح لغة أحفادهم بعد بضعة أجيال، كما يحدث لكل الأقليات المهاجرة التي تستقر في بلد المهجر. نعم يمكن للغة الأقلية المهاجرة أن تفرض نفسها وتتبناها الأغلبية من السكان الأصليين، إذا كانت لغة تدوين وكتابة وثقافة وحضارة. وهذا لا ينطبق على لغة بني هلال إذا سلّمنا أن لغتهم كانت مجرد لهجة عروبية لا تستعمل في الكتابة والإنتاج الثقافي. أما إذا افترضنا ـ وهذا ليس مستبعدا إذا عرفنا أنهم كانوا بدوا، وعرفنا أن البدو هم الذين حافظوا على الفصحى حتى أن النحاة واللغويين كانوا يلجؤون إليهم لتدوين وجمع العربية من مصادرها الصافية، التي لم تخالطها ولم تفسدها العجمة كما حصل لعربية الحواضر ـ أن لغتهم كانت هي العربية الفصيحة، فهو تأكيد آخر أن الدارجة منتوج أمازيغي ما دام أن معانيها وتراكيبها أمازيغية وليست عربية. وفي هذه الحالة لا أحد يجادل في كون تأثير العربية على الأمازيغيين كان كبيرا جدا، إذ تبنوها كلغة دين وكتابة وتعليم وثقافة وحضارة، وعملوا على استخدامها في التواصل والتخاطب، لكن بمعاني وتراكيب أمازيغيتهم، وهو ما أعطى اللغة التي نسميها الدارجة، كما سبق بيان ذلك.

كان من الممكن كذلك، وهو أمر مقبول منطقيا، أن يفرض بنو هلال لهجتهم العروبية، على فرض أنهم لم يكونوا يتكلمون الفصحى، لو كانت لهم سلطة سياسية، تأخذ شكل دولة "هلالية" يخضع لها السكان الأمازيغيون. والحال أنهم لم يدخلوا إلى المغرب عنوة كمحاربين وغزاة منتصرين، بل دخلوه بطلب وإذن من السلطان عبد المومن الموحدي، كما سبقت الإشارة. وعليه، فحالتهم لا تختلف عن حالة أية مجموعة من المهاجرين، الذين يصبحون، بعد بضعة أجيال، جزءا من السكان الأصليين، لغة وهوية وانتماء، اللهم إذا استقروا، وبشكل نهائي ودائم، بإقليم من بلد المهجر اتخذوه موطنا جديدا لهم، تميزه عن باقي البلد حدود ترابية ولسنية. وهذا ما لم يحدث طبعا مع بني هلال، إذ تشتتوا وتفرقوا في كل مناطق المغرب، ولا توجد منطقة بهذا المغرب خاصة بهم وتابعة لهم.

من جهة أخرى، لما وصل بنو هلال، ثم بنو سليم وبنو معقل، في القرن الحادي عشر (الخامس الهجري) وما بعده، إلى المغرب، كانت الدارجة قد أخذت شكلها الحالي المتميز

ببصمتها اللسنية الأمازيغية، كما شرحناها سابقا، والمتمثلة في المعاني والتراكيب الأمازيغية المستعمَلة بألفاظ عربية، رغم أن انتشار هذه الدارجة كان لا يزال محدودا جدا. وهذا يبيّن أن الأمازيغيين اكتشفوا العربية وتعرّفوا عليها، وظهرت لديهم الرغبة في تعلمها واستعمالها في التواصل، قبل وصول الهلاليين إلى المغرب، إذ اكتشفوها ورغبوا في تعلمها واستعمالها مع انتشار الإسلام منذ أواخر القرن الأول الهجري. ولأنها أداة ضرورية للإسلام وأداء الصلوات وحفظ القرآن وتلاوته، فقد أرادوا منذ البداية، ولهذه الأسباب الدينية، وقبل أن تنضاف إليها أسباب سياسية أخرى في ما بعد، تعلمها واستعمالها بدل أمازيغيتهم. وبما أنها، كما سبق شرح ذلك، لم تكن لغة تخاطب، فقد استعملوها في هذا التخاطب لكن بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية التي يتقنون استعمالها في التخاطب، معتقدين ومقتنعين أنهم إنما يتكلمون العربية. فكل ما يمكن أن يكون المهاجرون الهلاليون قد ساهموا به في ما يخص الدارجة، هو أنهم أغنوها أولا على مستوى عدد الناطقين بها بعد أن أصبحوا يتكلمونها بحكم استقرارهم وسط المتحدثين بها من الأمازيغ، المتحولين جنسيا إلى عرب، وأغنوها ثانيا على مستوى معجمها بما أضافوه، بلا شك، إلى هذا المعجم من ألفاظ كانوا يستعملونها في عربيتهم الأصلية، لهجية كانت أو فصيحة. ويبقى الدليل الأقوى على أن الدارجة ليست لهجة الهلاليين ولا لهجة أية قبيلة عربية، هو أنها تحمل البصمة اللسنية التي تنفرد بها الأمازيغية، والتي (البصمة) هي مختلفة وغريبة عن البصمة اللسنية للغة العربية ولكل اللهجات العروبية الأخرى.

وأين اختفت لهجة الموريسكيين الأندلسيين:

ومن بين "الأدلة" الأخرى التي يوردها المدافعون عن الأصل العروبي للدارجة، القول إن الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب ابتداء من القرن السادس عشر، بعد أن طردهم الإسبان، حملوا معهم لهجتهم العروبية التي واصلوا استعمالها ونشرها في المغرب. لكن أين توجد بالمغرب هذه اللهجة الأندلسية العروبية؟ هل في تيطّاوين أو أشاون أو الريف الشرقي أو فاس أو سلا، التي تعد أهم المدن والمناطق التي استقر بها الأندلسيون؟ فلهجة هذه المدن والمناطق تحمل هي كذلك البصمة اللسنية الأمازيغية، ولا تختلف في شيء، من حيث معانيها وتراكيبها الأمازيغية، عن الدارجة التي هي عربية الأمازيغ التي ترجموا إليها أمازيغيتهم، كما وضّحنا ذلك.

قد نفترض أن الأندلسيين جاؤوا إلى المغرب بلهجة عروبية مختلفة عن الدارجة ذات المنشأ الأمازيغي، أي التي أنتجها الأمازيغيون ولم تأت من بلاد العرب. لكن مع اندماجهم كأقلية في

المجتمع المغربي، ستختفي هذه اللهجة الأندلسية تدريجيا لتصبح الدارجة هي لغة الجميع، بما فيهم ذوو الأصول الأندلسية. وهنا قد لا تختلف حالة الأندلسيين عن حالة الهلاليين في ما يخص مساهمتهم في إغناء الدارجة، والذي يكون قد اقتصر، مثل الهلاليين، على انضيافهم إلى عدد الناطقين بها، وعلى تطعيم معجمها بألفاظ جديدة كانت خاصة بالبيئة الأندلسية.

لكن عيب هذا الافتراض أنه يقوم على مسلمة أن الأندلسيين عرب مثل الهلاليين. وهذا غير صحيح طبعا. فإذا عرفنا أن الجيش الذي غزا الأندلس كان يتألف من آلاف الأمازيغ وعدد قليل جدا من العرب، وبالتالي فإن الذين استقروا من المسلمين بالأندلس للمرة الأولى كانوا بالضرورة أمازيغيين، كما أن من لحق بهؤلاء الأوائل لا يمكن أن يكونوا إلا أمازيغيين بحكم القرب والجوار والقرابة القبلية، ولدافع "التجمّع العائلي" الذي لا بد أنه كان وراء الاستقرار النهائي للعديد من الأسر الأمازيغية بالبلد الإيبيري. إذا عرفنا ذلك، فسنعرف أن اللهجة العروبية الوحيدة التي وصلت هي الأولى إلى الأندلس كانت هي اللغة العربية، أي لغة الإسلام والقرآن، والتي دخلت إلى الأندلس، ليس عبر مستعمليها العرب، وإنما عبر المسلمين الأمازيغ، الذين كانوا في بداية اكتشافها واستخدام ما تيسر منها لأداء صلواتهم. ولما أراد هؤلاء، لنفس الأسباب التي شرحنا بها ظهور الدارجة، تعلّم واستعمال لغة الدين والقرآن والسلطة السياسية، التي هي العربية، استخدموها مستعملين ألفاظا عربية لكن بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، صانعين بذلك دارجة الأندلس، بنفس الطريقة ولنفس الأسباب، اللذيْن رأيناهما في ما يخص تشكّل دارجة المغرب. وهذا ما يفسّر أن لهجة الأندلس ولهجة المغرب تشكلان لغة واحدة، ولا تختلفان إلا بقدر ما تختلف دارجة المغرب نفسها من منطقة إلى أخرى، وذلك ليس لأن مصدرهما عروبي واحد، بل لأن مصدر معانيهما وتراكيبهما واحد، وهو اللغة الأمازيغية.

أما عرب الأندلس الحقيقيون، إذا جاز أن نتحدث عن عرب حقيقيين، فقد كانوا وظلوا أقلية عرقية وعددية لم يكن بالتالي للهجاتهم العروبية ـ إذا افترضنا أنهم كانوا يتحدثون بغير العربية الفصحى ـ أي تأثير على الوضع اللغوي. ذلك أن التأثير الوحيد الحقيقي على هذا الوضع اللغوي هو الذي مارسته العربية باعتبارها لغة القرآن والدين. وهذا التأثير هو الذي أنتج الدارجة عندما أراد الأمازيغ أن يستعملوا لغة القرآن، ويتخلوا عن لغتهم الأمازيغية. لكن يجب الاعتراف أنه رغم أن العرب الحقيقيين كانوا أقلية صغيرة بالأندلس، إلا أن العروبة العرقية أصبحت هي المهيمنة إيديولوجيا وسياسيا ودينيا ولغويا وثقافيا، مما نتج عنه أن العرب أصبحوا أكثرية، لأن الأمازيغيين أنفسهم، وهم الأكثرية الحقيقية، أصبحوا ينتحلون الانتماء العربي لما كان يرتبط بهذا الانتماء من امتيازات عرقية وسياسية ودينية واجتماعية،

كما كان الأمر بالمغرب كذلك. فالعرب الحقيقيون، الذين استقروا بالأندلس، كانوا في الغالب أفرادا بأعداد محدودة جدا، ويتكونون في معظمهم من هاربين ومغامرين وأصحاب طموحات سياسية، ولم يأتوا إليها في هجرات جماعية ضخمة تغيّر التركيبة السكانية لبلاد الأندلس، والتي ظلت (التركيبة) في غالبيتها وطابعها العام أمازيغية. ولا ننسى أن الذين هيأوا الظروف والشروط لتنصيب عبد الرحمن الداخل (صقر قريش) خليفة على الأندلس سنة 138 هجرية هم أخواله الأمازيغيون، الذين استقبلوه وحموه بالمغرب من العباسيين الذين كانوا يتعقّبون من بقي من الأمويين على قيد الحياة. وقد استمرت حمايتهم له بالأندلس وهو خليفة، إذ كان عليهم يعتمد وفيهم يثق. لهذا يمكن القول إن دولة عبد الرحمن الداخل كانت أمازيغية بجيشها وسكانها، وعربية فقط بالنسب العربي الأبوي لخليفتها، مثلما ستكون عليه دولة الأدارسة بالمغرب بعد ثلاثين سنة (172 هجرية)، إذ ستكون هي كذلك أمازيغية بمقوماتها وسكانها ورجالها، وعربية فقط بالنسب العرقي العربي لإدريس الأول، الذي نصّبه أمازيغ أوربة أميرا عليهم. وقد يكون هو أيضا حفيدهم من أمه الأمازيغية، مما قد يفسر لجوءه إليهم والاحتماء بهم كما فعل عبد الرحمن الداخل، ولو أن المصادر لا تذكر أن أمه أمازيغية كما تعترف بذلك في ما يخص عبد الرحمن، كما هو معروف.

والشاهد الآخر، الأساسي، على أن العرب الحقيقيين كانوا دائما أقلية بالأندلس، مثلما كانوا كذلك بالمغرب، هو أن الإسبان ظلوا يسمون المسلمين، الذين غزوا بلادهم في 711 م، بـ"الموريين" (Los moros). واللفظ الإسباني "مورو"، ذو الأصل اللاتيني maurus، المأخوذ بدوره من اللفظ اليوناني máuros، يعني «السكان الأصليين لإفريقيا الشمالية المتاخمة لإسبانيا» (Natural del África septentrional frontera a España)، كما يعرّفه "معجم اللغة الإسبانية" الذي تصدره "الأكاديمية الملكية لإسبانيا". وواضح أن المقصود بـ"المورو"، كسكان أصليين لإفريقيا الشمالية المجاورة لإسبانيا، هم الأمازيغيون. وإذا كان العديد من الباحثين يرجعون هذا اللفظ إلى أصل يوناني، إلا أنه ليس من المستبعد، مع ذلك، أن يكون ذا أصل محلي أمازيغي يعني ـ بعد تصحيح التحوير الذي اقتضاه النطق الأجنبي اليوناني واللاتيني ـ أولا، "تامورت"، "أمور"، أي الأرض، البلد، الوطن؛ وثانيا، العهد، الأمان، الحماية. فيكون "مورو"، بالمعنى الأول، هم "أيت تامورت"، أيت أمور"، أي الأصليون أصحاب الأرض، تمييزا لهم عن الوافدين والأجانب عن تلك الأرض. ويؤيد فرضيةَ الأصل المحلي الأمازيغي للفظ "مورو"، تسميةُ "مراكش" بهذا الاسم الذي كان يطلق على المدينة وعلى المغرب كله، والذي يقول عنه الأستاذ أحمد التوفيق، انطلاقا من تحليل لسني لهذا الاسم، أنه لفظ مركّب يتكوّن في جزئه الأول من كلمة "أمور" الأمازيغية (الأرض أو الحماية)، وفي جزئه الثاني من كلمة

"أكوش"، التي تعني الله. وبذلك يكون اسم "مراكش" يعني: "أرض الله"، أو "حماية الله"، "أمان الله"، "عهد الله"، "الأرض التي يحميها الله"[12]. وبما أن هذه التسمية ـ "مراكش" ـ هي محلية وليست ذا مصدر أجنبي، فسيكون اسم "مورو" تحويرا فقط لنفس الاسم المحلي الأمازيغي الذي هو "أمور". وهو جذر نجده حاضرا في كل التسميات الأجنبية التي أطلقت على المغرب، مثل: ...Marruecos, Maroc, Morocco، والتي يمكن اعتبارها تكييفا، كما يحدث عندما يُنطق اسم محلي بلغة أجنبية، لاسم مراكش الأمازيغي مع النظام الصوتي للغات الأجنبية التي استعملت تلك التسميات، كما يكون قد حدث ذلك، كما أشرنا، مع كلمة "أمور" الأمازيغية التي نُطق بها في اليونانية واللاتينية والإسبانية "ماورو" و"مورو".

وقد أطلق الإسبان، بعد استعادة سيادتهم على الأندلس واسترجاعهم لغرناطة في 1492، على المسلمين الذين قبلوا التحوّل إلى المسيحية طبقا للشروط التي فرضها عليهم الحكام الكاثوليك لإسبانيا في 1502، اسم "الموريسكيين" (Moriscos)، أي المنتسبين إلى "المورو"، الذين هم السكان الأصليون لشمال إفريقيا، أي الأمازيغ، كما شرحنا. وإذا كان الإسبان لم يسموهم بالعرب، ولا حتى بالمسلمين، واختاروا واستعملوا اسم "الموريسكيين"، فلأن هذه التسمية هي المعبّرة، وبشكل يطابق فيه الاسم للمسمّى، عن الانتماء الهوياتي والجغرافي والعرقي لهؤلاء المسلمين. وسينتقل الجزء الأهم من هؤلاء "الموريسكيين"، بعد أن قرر حكام إسبانيا طردهم في 1609، إلى المغرب، حاملين معهم دارجتهم الأندلسية، ذات المعاني والتراكيب الأمازيغية، لأن الذين صنعوها ونطقوا بها للمرة الأولى هم أمازيغيون، أو "موريون". فهؤلاء "الموريسكيون" هم إذن أمازيغيون، أي "موريون"، عادوا إلى موطنهم الأصلي، أي بلاد "المورو" بشمال إفريقيا بعد إجلائهم من الأندلس، لكنهم عادوا حاملين لوعي زائف على أنهم عرب يتحدثون ما يعتبرونه لغة عربية، وهي دارجتهم الأندلسية التي صنعوها بالجمع بين معجم عربي ومعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، على غرار الدارجة المغربية.

واللافت أن ما حدث مع استقرار بني هلال بالمغرب، عندما أصبح الكثير من الأمازيغيين ينتحلون الانتساب إلى العرب الهلاليين، سيتكرر مع استقرار "الموريسكيين" بالمغرب عندما أصبح العديد من المغاربة، من الذين سبق لهم أن ادعوا الانتساب إلى الهلاليين، منتحلين للانتماء، ليس إلى هؤلاء العرب الهلاليين، بل إلى الأندلسيين باعتبارهم عربا أكثر تحضرا ورقيا من العرب الهلاليين. وهكذا نجد اليوم، في المغرب، عائلات كثيرة معروفة تزعم أنها سليلة "العرب" "الموريسكيين"، دون أن تفكر لحظة أن "الموريسكيين" هم "المورو"، أي أمازيغيو شمال إفريقيا. طبعا لو فكّرت في ذلك لاحتفظت بنسبها الأول إلى الهلاليين، رفضا منها أن

تكون سليلة "الموريسكيين" ذوي الأصول الأمازيغية، وانسجاما مع تحوّلها الجنسي إلى عائلة منحدرة من أصول عربية.

إذا كانت الدارجة ذات أصل أمازيغي، فلماذا لا تختلف باختلاف الجهات مثل أمها الأمازيغية؟

من بين الاعتراضات الأخرى التي يوردها المدافعون عن الأصل العروبي للدارجة، حتى ينفوا عنها أن تكون ذات مصدر محلي أمازيغي، قولهم إن هذه الدارجة، لو كانت حقا ترجمة للأمازيغية، لكانت هناك دارجات تختلف من جهة إلى أخرى، لا يمكن التفاهم بين مستعمليها المنتمين إلى جهات مختلفة، على غرار اختلاف اللهجات الأمازيغية الثلاث التي لا يمكن التفاهم بين مستعمليها المنتمين إلى جهات مختلفة. والحال أن هناك دارجة واحدة وموحّدة يتفاهم بها جميع المغاربة على كافة التراب الوطني، عكس الأمازيغية. وهو ما يستنتجون منه أن الدارجة ليست ترجمة من الأمازيغية، وإلا لاحتفظت اللغة المترجمة، التي هي الدارجة، على نفس الاختلافات التي تميز اللهجات الأمازيغية، ولما كان ممكنا استعمالها للتفاهم بين جميع المغاربة على الصعيد الوطني، كلغة واحدة لا تختلف من جهة إلى أخرى.

إذا كانت الدارجة موحّدة، يتفاهم بها كل مستعمليها من المغاربة من مختلف المناطق، فلأن تعميم استعمالها في التواصل هو الذي جعل جميع المغاربة يفهمونها ويتفاهمون عبرها، ومن مختلف المناطق والجهات. وبسبب هذا التواصل لم يعد للاختلافات الجهوية، التي تحتوي عليها مثل الأمازيغية، أي تأثير على التفاهم، لأن الجميع يفهم دارجة الجميع. فرغم أن الدارجة الجبيلة مختلفة عن الدارجة الفاسية، وهذه عن الدارجة المراكشية، وهذه الأخيرة عن الدارجة الوجدية...، إلا أن الجبلي والفاسي والمراكشي والوجدي يتفاهمون في ما بينهم، لأن كل واحد يفهم دارجة الآخر، نتيجة استعمال الدارجة في التواصل على الصعيد الوطني، وليس الجهوي أو المحلي فقط.

ولا ننسى أن صنع الأمازيغيين للدارجة، عبر ترجمة معاني وتراكيب أمازيغيتهم إلى العربية، كان بهدف استعمالها في التواصل كبديل عن أمازيغيتهم، وهو ما ساهم في تعميم وتقوية التواصل بها حتى أصبحت لغة يفهمها الجميع لأن الجميع يتواصل بها. وهذا ما أراده الأمازيغيون بإبداعهم للدارجة، حتى تكون لغة التواصل في ما بينهم. ثم دعّمت الدولة تعميم هذا التواصل بالدارجة عندما أصبحت هي اللغة المستعملة شفويا في مؤسسات الدولة وإداراتها، وفي المدرسة والإذاعة والتلفزيون.

هذه العوامل التي تفسّر اكتساب الدارجة، رغم اختلافاتها الجهوية، وضع لغة موحدة للتفاهم، تفسّر أيضا عدم اكتساب الأمازيغية لنفس الوضع كلغة موحّدة، بسبب غياب التواصل، على الصعيد الوطني، بين المتحدثين بها. فبقي كل فرع منها معزولا عن الفروع الأخرى بالمناطق التي تستعمل بها تلك الفروع، مما جعل من هذه الفروع لهجات يصعب التفاهم بين مستعمليها. وعدم التفاهم بالأمازيغية بين مختلف المتحدثين بها لغياب استعمالها في التواصل، يزيد من إضعاف هذا التواصل، ويقوّي ويوحّد التواصل بالدارجة عندما يلجأ إليها الأمازيغيون، المنتمون لمناطق مختلفة، للتفاهم في ما بينهم. هناك إذن علاقة طردية بين اكتساب الدارجة وضع لغة موحدة، وبين الحيلولة دون اكتساب الأمازيغية لنفس الوضع.

يضاف إلى هذه العوامل أن الدارجة، إذا كانت ترجمة لمعاني وتراكيب الأمازيغية باستعمال كلمات عربية، كما شرحنا، فلا يمكن إلا أن تكون واحدة رغم اختلاف اللهجات الأمازيغية، لأن معاني الأمازيغية مشتركة، في معظمها، بين كل هذه اللهجات، بجانب كون تراكيبها، التي احتفظ عليها في الدارجة، هي دائما واحدة بالنسبة لجميع فروع الأمازيغية، لأنها من الخصائص النحوية الملازمة للأمازيغية كلغة، وليست مقصورة على لهجة منها دون أخرى. أما المعجم العربي، الذي صيغت به معاني وتراكيب الأمازيغية في الدارجة، فهو أصلا موحّد، لأن مصدره هو العربية الموحّدة.

ولماذا لم يبدع المسلمون العجم دارجتهم مثل الأمازيغ؟

من بين الاعتراضات، كذلك، على كون الدارجة إنتاجا أمازيغيا، نشأة وموطنا ومعنى وتركيبا، القول إنه لو كان صحيحا أن رغبة الأمازيغيين في تعلّم العربية واستعمالها في التواصل، باعتبارها لغة الدين والقرآن، كانت وراء إبداعهم للدارجة كلغة تتشكل من ألفاظ عربية ومعانٍ وتراكيب أمازيغية، لكان ذلك صحيحا أيضا بالنسبة لكافة الشعوب المسلمة من العجم، التي أحبت هي أيضا العربية وعملت على تعلمها واستعمالها باعتبارها لغة الإسلام والقرآن.

لا مقارنة مع وجود الفارق. والفوارق هنا كثيرة:

لم يعرف الأمازيغ دولة قارة وذات استمرارية، كما عند الفرس مثلا. ولا تهمنا استمرارية الدولة في حدّ ذاتها، وإنما ما تؤدي إليه من توحيد للغة واستعمال وانتشار للكتابة، وما ينجم عن ذلك من تدوين للذاكرة الجماعية وإنتاج ثقافي مكتوب. وهذه عوامل ـ قيام الدولة ووحدة اللغة وانتشار الكتابة ـ تقوّي الشعور القومي، وتعزز مكانة اللغة، وتحميها ـ وهذا هو الأهم

ـ من استعمال لغات أخرى للكتابة بديلا عنها، باعتبارها، هي أيضا، لغة كتابة ولغة الدولة والسلطة والتاريخ، أي لغة تدوين الذاكرة التاريخية الجماعية.

هذا ما كان ينقص الأمازيغيين، وهو نقص جعلهم لا يملكون ما هو أهم. فالشعب الذي لا دولة له ولا كتابة له لا يملك في الحقيقة شيئا كثيرا. فغياب الدولة، وما يستتبعه من غياب للكتابة والتدوين، اضطرهم لتبني لغات أجنبية للكتابة، وهو ما ساهم بدوره في الإبقاء على الأمازيغية في مستواها الشفوي، وحال دون الانتقال بها إلى المستوى الكتابي المتطور.

لكن إذا كان الأمازيغ، للأسباب التي ذكرنا، قد تبنوا لغات أجنبية للكتابة لدورها الوظيفي كلغات كتابية، كما فعلوا مثلا مع الفينيقية واللاتينية على الخصوص، فإنهم، عندما تبنوا العربية كلغة كتابة، لم يفعلوا ذلك فقط لهذا السبب الوظيفي، بل تجاوزوا ذلك ليجعلوا من وظيفتها الدينية السبب الرئيسي والأول لتبنّيها وتعلّمها واستعمالها، لتصبح وظيفتها الكتابية مجرد نتيجة متفرعة عن وظيفتها الدينية الأولى وتابعة لها. وهذه الأولوية للوظيفة الدينية، التي أعطوها للعربية، ناتجة عن الخلط الثلاثي لديهم ـ والذي أدّت إليه الثقافة السياسية للعروبة العرقية كما مورست بالمغرب منذ اعتناق الأمازيغ للإسلام، كترويج فكرة أن العرب أفضل الأجناس لأن النبي (صلعم) اصطفاه الله منهم، وأن العربية لغة أهل الجنة... ـ بين العرق العربي واللغة العربية والدين الإسلامي. وهو خلط جعلهم يتصورون أن المسلم، بقدر ما يكون عربيا ومستعملا للعربية، بقدر ما يكون إسلامه أكمل وأفضل. ولأنهم، ككل مؤمن مسلم، أرادوا أن يكون إسلامهم أكمل وأفضل، فقد كانت الوسيلة المتاحة لذلك هو أن يتشبهوا ويتماهوا بالعرب ويتحدثوا بالعربية. فاختلقوا خرافة النسب الشريف وانتحلوا الانتماء إلى العرق العربي. ولأن العربية، كما سبق أن شرحنا، كانت لم تعد لغة كلام وتداول يومي، فقد اضطروا إلى استعمالها في الكلام بالطريقة التي يتكلمون بها أمازيغيتهم، أي تكلموها بألفاظ عربية لكن بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، كما سبق بيان ذلك، معتقدين أنهم إنما يتحدثون العربية لأن ظاهرها اللفظي هو بالفعل عربي. وهكذا تشكّلت الدارجة لتكون "دليلا" آخر على أن هؤلاء الأمازيغيين، الذين يتحدثونها، ليسوا أمازيغيين وإنما هم عرب، كما "تدل" على ذلك لغتهم وأنسابهم، المختلَقة طبعا.

هذا الخلط بين العرق العربي واللغة العربية والدين الإسلامي، لم يحصل مثله عند الشعوب غير العربية الأخرى كالفرس مثلا، الذين ميّزوا، ومنذ اعتناقهم للدين الجديد، بين الإسلام كدين وبين العرب الذين ينتمي إليهم رسول هذا الدين. بل إنهم استمروا، حتى بعد إسلامهم، في احتقار العرب (الحركة الشعوبية) كشعب يعتبرونه أدنى منهم حضارة وثقافة ورقيا، مع أنهم احتضنوا الإسلام وأجلّوه، واحترموا اللغة العربية وأكبروها، لكنهم لم يجعلوا

منهما بديلا عن هويتهم ولغتهم القوميتين، أو قالوا إنهم فرس عرَبهم الإسلام كما يكرر العديد من المغاربة. وبالتالي فلم يكن لديهم، عكس الأمازيغ، ما يسوّغ تحوّلهم جنسيا إلى الجنس العربي بادعاء الانتساب إلى العرب، وخلق لغة عربية خاصة بهم حتى يظهروا كعرب، كما فعل الأمازيغ عندما صنعوا الدارجة وانتحلوا النسب العربي.

ولماذا لا يطالب الأمازيغ بترسيم الدارجة وكفى؟

أمام الأدلة اللسنية (البصمة اللسنية الأمازيغية) التي تثبت أن الدارجة إبداع أمازيغي، يرد المدافعون عن أصلها العروبي أنه إذا كانت هذه الدارجة منتوجا أمازيغيا حقا، فلماذا يطالب النشطاء الأمازيغيون بترسيم الأمازيغية وتدريسها؟ ولماذا لا يكتفون بالدفاع عن ترسيم الدارجة وتدريسها، وخصوصا أن الجميع يفهمها عكس الأمازيغية التي تحتاج إلى عملية توحيد قد تتطلب وقتا ليس بالقصير؟

أولا، إن الذين يعارضون ترسيم الدارجة وتدريسها، أكثر مما يفعل المدافعون عن الأمازيغية، هم التعريبيون المقتنعون بالأصل العروبي لهذه الدارجة. فلقد رأينا الحملة المسعورة التي شُنّت من طرف هؤلاء التعريبيين، في السنتين الأخيرتين (نحن في غشت 2016)، ضد الذين ينادون باعتماد الدارجة كلغة للتدريس. وأنه لأمر غريب حقا، ومتناقض وغير مفهوم أن يرفض من يعتبرون الدارجة لغة عروبية ترسيمَها واستعمالها كلغة في المدرسة. أم أنهم مقتنعون، لاشعوريا، أنها أمازيغية الأصل، وبالتالي فهم يعارضون ترسيمها وتدريسها لهذا السبب؟

ثانيا، إذا كان المغاربة الناطقون بالأمازيغية لا يدافعون عن الدارجة كلغة ذات أصول أمازيغية، ولا يطالبون بالتالي بترسيمها، فذلك لأنها تعتبر لغة عربية، وتستعمل كأداة فعّالة، أكثر من العربية المدرسية، لتعريب الأمازيغيين. لكن لو كان هناك وعي عند الدولة وعند المثقفين واللسانيين المغاربة، مع العمل عل نشر هذا الوعي وتعميمه، أن الدارجة نسخة من اللغة أمازيغية، منشأ وإنسانا وموطنا ومعنى وتركيبا، وأن المتحدثين بها كلغتهم الفطرية هم أمازيغيون يتحدثون اللغة التي أبدعها أجدادهم الأمازيغيون بأرضهم الأمازيغية، ولم تأت إليهم من خارج هذه الأرض، لما كان هناك مشكل في أن تكون الدارجة لغة رسمية ولغة للتدريس، لأنها ستكون، مثل أمها الأمازيغية الأصلية، لغة الهوية الأمازيغية للمغرب وللمغاربة. وستصبح، في هذه الحالة، هي نفسها، عنوانا على الانتماء الأمازيغي للمغرب وللمغاربة. وهكذا مثلا، لو كان المغرب، كما كان يجب أن يكون، دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي، يُعترف فيه بأن الدارجة هي فرع للغة الأمازيغية، تختلف عن الأمازيغية الأم

باستعمالها لمعجم العربية أكثر من معجم الأمازيغية، مع احتفاظها على نفس معاني وتراكيب الأمازيغية الأصلية، لما كان لدينا اعتراض على أن تكون الدارجة لغة رسمية ولغة مدرسية تكتب بحروف أمها الأمازيغية الأصلية، أي تيفيناغ. ففي هذه الحالة، لن يختلف وضع الدارجة، بمعجمها العربي الذي قد تتراوح نسبته ما بين 75 إلى 85 في المائة من مجموع ما تستعمله من ألفاظ، كثيرا عن وضع اللغة الفارسية، التي يضم معجمها حوالي 60 في المائة من الألفاظ العربية. ومع ذلك فلا أحد من الفرس يقول إن لغتهم الفارسية لغة عربية، وأن المتحدثين بها هم عرب، وهذا بالرغم أنها أخذت من العربية، ليس فقط الجزء الأهم من معجمها، بل حتى حرف كتابتها.

وأين المشكل إذا كان أجدادنا الأمازيغ قد اختاروا الانتماء إلى العروبة؟

هناك من قد يعترض: وأين المشكل إذا كان أجدادنا الأمازيغ قد اختاروا الانتماء إلى العروبة، وحافظنا، نحن المغاربة الناطقين بالدارجة، على هذا الاختيار وواصلنا الانتماء إلى العروبة كما ورثنا ذلك عن أجدادنا؟ هذا اعتراض وجيه ومعقول. لكن المشكل ليس في كون جزء من أجدادنا كانوا أمازيغيين في الأصل ثم تحوّلوا جنسيا إلى عرب، وتبنّوا، لأسباب دينية وسياسية، العروبة كانتماء لهم، مع انتحالهم للنسب العربي وصنعهم للغة "عربية" خاصة بهم، هي الدارجة. فهذه هي الحقيقة، وهذا هو ما حصل بالفعل. وإنما المشكل هو أن أحفاد هؤلاء الأمازيغيين، الذي تحولوا إلى عربان، ينكرون هذه الحقيقة، ويدّعون أن أجدادهم، هؤلاء، كانوا منذ البداية وفي الأصل عربا أقحاحا جاؤوا من الجزيرة العربية، كما تشهد على ذلك ـ حسب زعمهم ـ لغتهم الدارجة التي هي لهجة عروبية لا علاقة لها بالأمازيغية والأمازيغيين. هذا هو المشكل. لماذا هو مشكل؟ لأن هذا "التفسير"، وهذه "القراءة" لـ "عروبة" المغرب ولـ"عروبة" دارجته، هما زيف مخالف للحقيقة وللتاريخ وللواقع، وللمعطيات اللسنية حول العلاقة بين الأمازيغية والدارجة. وهذا الزيف هو الذي صنع هذه "العروبة"، وخصوصا عندما أصبح إيديولوجية للدولة منذ 1912، فعملت على نشره وترسيخه عبر مدارسها وإعلامها ومؤسساتها. أما لو كان هناك وعي لدى الدولة ولدى المثقفين المغاربة بأن المتحدثين بالدارجة هم حقا حفدة الأمازيغيين، الذين أرادوا التحدث بالعربية تماهيا مع العرب فخلقوا "عربيتهم" الأمازيغية، التي استعملوا فيها الألفاظ العربية لكن بمعاني وتراكيب أمازيغيتهم، وهي الدارجة التي أبدعوها، هنا في أرض تامزغا، ولم تأتهم من بلاد العرب مثل اللغة العربية، وأن هذه الدارجة هي عربية هؤلاء الأمازيغ ـ وليست عربية العرب ـ التي ورثها عنهم المغاربة المتحدثون بها اليوم، باعتبارهم حفدة

لهؤلاء الأجداد الأمازيغيين... لو كان هناك مثل هذا الوعي، لما كان هناك مشكل، لأن هذا الوعي مطابق للحقيقة وللتاريخ. وفي هذه الحالة، سيُطرح السؤال من نوع آخر ومستوى آخر: إذا كان أجدادنا ارتكبوا أخطاء ووقعوا ضحية استلاب ونصْب، باسم الدين والنسب الشريف ولغة الجنة، أدّيا بهم إلى التحول جنسيا بتغيير جنسهم الأمازيغي إلى جنس عربي، فهل من واجبنا السير على نفس الأخطاء وإعادة إنتاجها، والقبول بالاستمرار في الوقوع ضحية لنفس الاستلاب والنصْب، والرضا بالتحوّل الجنسي والتنازل عن هويتنا الأمازيغية؟

من جهة أخرى، ظل هذا التحوّل الجنسي لأجدادنا الأمازيغ إلى الجنس العربي، للأسباب التي شرحنا، مع ما أدى إليه ذلك التحول من ظهور الدارجة كعربية أمازيغية، (ظل) يُمارس في نطاق فردي كاختيار شخصي، لما كان يرتبط به من امتيازات دينية وسياسية واجتماعية وعرقية، ولم يسبق أن كان ظاهرة جماعية تخص كل الشعب المغربي والدولة التي تحكم هذا الشعب. وهذا ما يفسّر أن انتشار الدارجة، قبل 1912، بقي محدودا تتحدث بها أقلية لا تبلغ حتى ربع سكان المغرب. وهذا بشهادة حتى زعماء التحول الجنسي من رجال الحركة الوطنية، الذين كتبوا إلى شيخهم شكيب أرسلان في 1930 يخبرونه أن فرنسا ترمي، بإصدارها لظهير 30 ماي 1930 (الظهير البربري)، إلى تنصير 75 في المائة من المغاربة[13]. وهو اعتراف أن المغاربة المتحدثين بالأمازيغية، موضوع هذا الظهير، يشكّلون ثلاثة أرباع من المغاربة. وهذا في 1930، أي بعد 18 سنة من الحماية التي كانت إحدى مهامها نشر وترسيخ ثقافة وسياسة التحويل الجنسي للمغاربة إلى جنس عربي. فهذا التحول الجنسي للأمازيغيين، قبل 1912، ظل إذن فرديا ولا يشكّل، بالتالي، خطرا كبيرا على الهوية الجماعية للمغاربة، التي ظلت أمازيغية، منسجمة مع هوية موطنهم بشمال إفريقيا. لكن مع 1912، سيصبح التحول الجنسي سياسة عمومية للدولة الحامية، التي جعلت من المغرب دولة عربية، ثم لدولة الاستقلال التي نهجت سياسة التحول الجنسي العلني التي سمتها التعريب، والذي لا علاقة له باللغة العربية لأن هدف هذا التعريب ليس تعليم ونشر العربية كلغة، وإنما هو تحويل المغاربة إلى شعب عربي، بما فيهم الأميون الذي لا يعرفون حرفا من اللغة العربية. وهنا أضحى التحول الجنسي خطرا حقيقيا يهدد الهوية الجماعية للشعب المغربي، وذلك باستبدالها بالهوية العربية الأجنبية.

وهنا يكون التحول الجنسي، عكس ما كان عليه الأمر عندما كان اختيارا شخصيا لمجموعة من الأمازيغيين، مشكلة حقيقية. فإذا كان من حق أي أمازيغي، كفرد، أن يختار الانتماء إلى العروبة والتنكر لأمازيغيته، فهل للدولة نفس الحق في أن تفرض الهوية العربية على الجميع، من خلال سياسة التعريب التحويلية، وتجعل من الهوية الجماعية المشتركة

للمغاربة هوية عربية؟ ليس لها الحق في ذلك لأن ليس من حقها ولا من مهامها أن تمارس التزوير والتزييف، كما يفعل الأفراد، عندما يزوّرون هويتهم ويزيّفون جنسهم كاختيار شخصي. بل إن إحدى مهامها هي محاربة التزوير والتزييف، ومعاقبة المزوّرين والمزيّفين، واعتبار كل ما ترتب عن التزوير والتزييف من آثار ونتائج باطلا لا يمكن الاعتداد ولا الاحتجاج به، مثل الهوية العربية لمجموعة من المغاربة، والتي هي من مخلفات التزوير والتزييف، مما يجعلها لاغية وباطلة. لهذا فالتحول الجنسي للمغاربة إلى عرب، لم يكن مشكلا حقيقيا إلا بعد 1912 عندما أصبح سياسة للدولة، تتبنّاه وتنشره وتفرضه وتدافع عنه. فهي، بهذه السياسة التحويلية، لا تكذب على نفسها فقط ومن أجل خداع بعض الأفراد فقط، كما يفعل من ينتحل الانتساب إلى العروبة، وإنما تكذب على الشعب كله، ومن أجل خداع هذا الشعب كله. فمثل هذا التحول الجنسي، الذي تمارسه الدولة، يجب إذن محاربته والتصدي له، تعبيرا عن الانتماء إلى هذا الوطن، وغيرة على هذه الدولة، وحماية لكرامتها ودفاعا عن استقلالها الهوياتي. وليس هناك من وسيلة لوضع حد للشذوذ الجنسي للدولة إلا عودتها إلى هويتها الأمازيغية الشمال إفريقية، حتى لا يكون هناك انفصام بين هويتها المعلنة وهوية موطنها الحقيقية، أي الأمازيغية الشمال إفريقية.

لماذا يستوي الأميّون والمثقفون في نفس الفهم العامّي للدارجة؟

ربما لا يوجد شيء في المغرب يستوي فيه العلماء والجهلة، والمثقفون والأميون، ويتفقون حوله اتفاقا كاملا، مثل اعتقاد الاثنين بعروبة اللغة الدارجة، الشائع عند الأميين والعامّة، وأيضا عند العديد من اللسانيين والمفكرين. وإذا كان سبب شيوع هذا الاعتقاد عند العامّة وغير المتعلمين، هو الاستناد إلى الظاهر المعجمي للدارجة، فإن اللسانيين، الذين يتبنون نفس الموقف، يستندون هم أيضا على الظاهر في معالجة وفهم موضوع الدارجة. وهو ما يُبعدهم عن العلم والمنهج العلمي، ويحشرهم مع الأميين وأصحاب التفكير العامّي، لأنه «لا علم إلا بما هو خفي» (Il n'y a de science que de ce qui est caché)، كما علّمنا فيلسوف المعرفة العلمية كاسطون باشلار G.Bachelard. و"الخفي" في الدارجة، ليس ألفاظها، التي تشكّل الظاهر، أي ما ليس موضوعا للمعرفة العلمية، ولا حتى معانيها وتراكيبها، وإنما أصل هذه المعاني والتراكيب. لماذا يكون هذا الأصل "خفيا"، وهو ما يجعل منه، نتيجة لذلك، موضوعا للمعرفة العلمية؟

لأنه، عكس الألفاظ الظاهرة والتعابير المنطوقة، فإن هذا الأصل ـ أصل معاني وتراكيب وتعابير الدارجة ـ ليس ظاهرا ولا منطوقا. فلمعرفته واكتشافه، يجب إذن البحث عنه، وذلك

بالمقارنة بين معاني وتراكيب الدارجة، ومعاني وتراكيب الأمازيغيةّ، ومعاني وتراكيب اللهجات العروبية، بما فيها العربية طبعا. هذه المقارنة غائبة عند جميع اللسانيين ـ بمن فيهم الذين يتقنون الأمازيغية ـ الذين يعتقدون أن الدارجة لهجة عروبية. فكل ما يفعلونه هو الوقوف عند المقارنة بين الدارجة والعربية، وهو ما يستخلصون منه، كما يدلّ على ذلك ظاهر ألفاظ وتعابير الدارجة، أن هذه الأخيرة لهجة متفرعة عن العربية. لكن لو قارنوا بين اللهجات العروبية، وأولها العربية طبعا، وبين الدارجة، وبين الأمازيغية، لاكتشفوا، كحقيقة "خفية"، أن تعابير الدارجة هي ترجمة حرفية لمعاني وتراكيب التعابير الأمازيغية، مع استعمال ألفاظ عربية. وبالتالي فلا معنى لهذه التعابير في أية لهجة عروبية، لأنها تحمل البصمة اللسنية (ADN اللسني) الخاصة بالأمازيغية. وهو ما يعني أن أصل معاني وتراكيب تعابير الدارجة أمازيغي، بشريا ونشأة وموطنا ومعنى وتركيبا، مع الاعتراف أن أصل الجزء الأهم من معجمها عربي. والنتيجة أن الذين تحدثوا الدارجة للمرة الأولى في التاريخ، هم بالضرورة أمازيغيون يجيدون الأمازيغية، وإلا لما استطاعوا ترجمة معاني وتراكيب لغتهم إلى العربية. ويترتب عن ذلك أن المغاربة المتحدثين اليوم بالدارجة كلغة فطرية (لغة الأم) هم أمازيغيون كذلك، لأنهم حفدة الأمازيغيين الأوائل الذين صنعوا الدارجة ونقلوها إلى هؤلاء الحفدة. هذه هي الحقيقة العلمية التي نتوصل إليها من خلال التحليل اللسني المقارن للدارجة والعربية والأمازيغية. وهي حقيقة علمية لأنها "خفية" وغير معطاة بشكل مباشر، كما وضّح كاسطون باشلار، بل تحتاج إلى اكتشاف وتنقيب، انطلاقا من المعطى المباشر، الذي هو ظاهر تعابير الدارجة.

هذه هي الحقيقة التي تُرعب التعريبيين وتفقدهم صوابهم، لأنها تفضح تحولهم الجنسي، وتكشف عن هويتهم الأمازيغية الحقيقية، التي يرفضونها ويناوئونها، بعد أن استمرأوا واستحلوا تحولهم الجنسي إلى جنس عربي. إنه لأمر صعب، بل ومؤلم، أن يقبلوا ويعترفوا أن تكون الدارجة، التي يعتبرونها عنوان انتمائهم العربي، هي الدليل على انتمائهم الأمازيغي. ومن هنا نفهم الحملة الشعواء التي تعرضت لها الإعلامية سميرة سيطايل عندما صرحت لراديو "أصوات"، بتاريخ 10 مارس 2016، «أن المغرب ليس بلدا عربيا [...]، وأن أصول المغاربة أمازيغية. [...] وهو ما يجب ان يكون مصدر قوة واعزاز». هذا الكلام يكرره يوميا نشطاء الحركة الأمازيغية، ولا يثير كل الغضب والفزع اللذيْن أثارهما كلام السيدة سيطايل. لماذا؟ لأن السيدة سيطايل تتحدث الدارجة كلغتها الفطرية الأولى (بجانب الفرنسية)، ولا تعرف الأمازيغية ولا تتقنها. وهو ما يجعل منها، حسب المعيار الشائع المعتمد بالمغرب للتمييز بين "العربي" والأمازيغي، "عربية" قحة مثل كل المتحدثين بالدارجة

كلغة فطرية، وفق نفس المعيار. ولهذا لم يكن متصورا ولا منتظرا ولا حتى "مفكّرا فيه"، بالنسبة للمتحولين جنسيا إلى عروبيين، الذين يجعلون من الدارجة عنوانا وبرهانا على الانتماء العربي للمغاربة، أن تعلن مغربية تعتبر "عربية"، مثل السيدة سيطايل، أن المغرب ليس عربيا، وأن أصول المغاربة أمازيغية. إنه لشيء صادم وقاسٍ بالنسبة لهؤلاء التعريبيين المتحولين جنسيا (قوميا وهوياتيا)، أن تشهد "عربية" أن المغرب أمازيغي، لأن ذلك يعني أن الدارجة، التي يعوّل عليها التعريبيون لإثبات عروبة المغرب، لم تعد مجدية لذلك، بدليل أن السيد سيطايل هي نفسها دارجفونية وليست أمازيغوفونية. وما يصدم التعريبيين هنا هو الحقيقة، التي يرفضونها، والتي كشفت عنها السيدة سيطايل، وهي أن المتحدثين بالدارجة هم أمازيغيون، مثلهم مثل المتحدثين بالأمازيغية.

هذه الحقيقة تُرعب وتُرهب، كما قلت، التعريبيين المتحولين جنسا، لأنها تزيل الغطاء عن تحولهم الجنسي، الذي يُخفيه ستار الدارجة. وهذه الحقيقة ليست معطاة بشكل مباشر، بل هي "خفية" بالمفهوم الباشلاري، أي لا يمكن الوصول إليها والكشف عنها إلا بتجاوز الظاهر والمعطى المباشر، كما شبقت الإشارة، والذي يخفي تلك الحقيقة ويحول دون اكتشافها، كما يفعل ظاهر ألفاظ وتعابير الدارجة، الذي يخفي أن الدارجة من صنع أمازيغي. لكن، وكما أن التكوين الفيزيولوجي والشفرة الوراثية Code génétique ومحتوى الكروموزمات الذي يتشكل من عنصري x وy عكس كروموزومات الأنثى، كلها معطيات "خفية" تثبت أن المتحول جنسيا من ذكر إلى أنثى، هو في الأصل ذكر رغم أنه يبدو في ظاهره أنثى كاملة وناضجة الأنوثة، فكذلك البصمة اللسنية للأمازيغية، التي تشكّل حمضها النووي (ADN) الذي يميّزها كلغة أمازيغية، وهويتها اللسانية التي تنفرد بها بصفتها لغة أمازيغية، كلها معطيات حاضرة في الدارجة، بشكل "خفي"، تثبت أن هذه الدارجة هي في حقيقتها نسخة من الأمازيغية، وأن المتحدثين بها هم في الأصل أمازيغيون.

عندما يعي المغاربة هذه الحقيقة، سيكتشفون دارجتهم التي لا زالوا يجهلونها، لأنهم يعتبرونها لغة عروبية. وباكتشافهم لدارجتهم، سيكتشفون حقيقتهم وحقيقة مغربهم. ومن مهام العلماء واللسانيين الكشف عن هذه الحقيقة "الخفية" للدارجة، وإلا فإنهم لا يختلفون عن العامّة والأميين، الذين يعتقدون أن الدارجة لهجة عروبية، وأن المتحدثين بها هم عرب.

إحالات:

(1) http://tawiza.byethost10.com/identite.pdf

(2) http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/tamazightinu.htm

(3) "Anzar", *par: G.Camps* et S.Chaker, Encyclopédie Berbère, Edisud, Aix-en-Provence, 1989, vol. VI, pp. 795-798.

(4) A.Adam, "Agadir", Encyclopédie berbère, tome 2, Edisud 1985, pp. 237 – 239.

(5) "Berbères aux marges de l'histoire", éditions des Hespérides, 1980, p. 187.

(6) Idid, p. 48.

(7) G.Camps, «Djaziya» "des Beni Hilal", *Encyclopédie berbère, v.16*, Aix-en-Provence, Edisud, 1995, pp. 2393-2398.

(8) "Berbères aux marges de l'histoire", op. cit. p. 188.

(9) Ibid, p. 187.

(10) Ibid, pp. 187 -188.

(11) تاريخ ابن خلدون، المجلد 6، الجزء 3، صفحة 356.

(12) A.Toufik, "Marrakech: sur la signification du nom", Encyclopédie Berbère, V.30, 2010, pp. 4627-4630.

(13) Gilles Lafuente, "Dossier marocain sur le dahir berbère de 1930", revue de l'Occident musulman et de la méditerranée, numéro 38, pp. 83 – 116.

(2016 _ 09 _ 12)

*****

"قاموس الدارجة المغربية"

أو تصعيب الدارجة من أجل تفصيحها

أصدر مركز تنمية الدارجة (زكورة)، نهاية 2016، "قاموس الدارجة المغربية". بقراءتي للمقدمة، وتصفّحي بعض المواد لأخذ فكرة عن المنهجية التي اتبعها المؤلفون لإعداد القاموس، استخلصت أن غالبية الذين كتبوا عن هذا القاموس وانتقدوه لم يطلعوا عليه البتة، وإنما انطلقوا في آرائهم من أحكام جاهزة حول الدارجة، وإشاعات مسبقة تخص السيد نور الدين عيوش، الذي ينسبون إليه القاموس، ولا تخصّ المعجم لا في شكله ولا مضمونه ولا منهجيته ولا أهدافه، علما أن اسم السيد عيوش لا يحضر ضمن لائحة مؤلفي القاموس، مما يبيّن أن موضوع "الانتقادات" هو السيد عيوش كشخص، وليس المؤلَّف كقاموس للدارجة.

سأناقش، في هذا الموضوع، منهجية القاموس ومضمونه المعجمي وأهدافه والطريقة التي اختارها المؤلفون لكتابة الدارجة. وهذه المناقشة مناسبة لإثارة مجموعة من القضايا المرتبطة بالدارجة، سواء في ما يخص وضعها ووظيفتها، أو علاقتها بالعربية والأمازيغية. وستتناول المناقشة المحاور التالية:

- نواقص بسبب تجاهل دور الأمازيغية في تشكّل الدارجة،
- وهم "العربية الوسطى"،
- طريقة كتابة الدارجة فرع من تصوّرها،
- ما هي الطريقة الأفضل للكتابة؟،
- صعوبات إضافية بسبب تطبيق الإملائية العربية،
- تصعيب الدارجة بتفصيحها،
- البناء والإعراب،
- بيت القصيد: ما الهدف من قاموس للدارجة؟،
- موقف الحركة الأمازيغية من الدارجة.

نواقص بسبب تجاهل دور الأمازيغية في تشكّل الدارجة:

يمكن اعتبار هذا القاموس أول عمل معجمي، جدي وأكاديمي، خاص بالدارجة المغربية. وقد رُتبت مادته اللغوية بطريقة ألفبائية حسب نطق الألفاظ المشكّلة لهذه المادة، خلافا للطريقة المتبعة في صناعة المعاجم العربية، والتي تعتمد على جذور الألفاظ كمداخل، ثم عرض ما يشتق من هذه الجذور من مفردات. وواضح أن هذه الطريقة الألفبائية أبسط وأسهل، لأنها لا تتطلب، لاستعمال القاموس، من مستوى تعليمي سوى معرفة قراءة الحروف العربية، عكس طريقة المداخل الجذرية التي تتطلب حدا أدنى من التكوين في العربية. وقد لا يكون مبرر اختيار هذه الطريقة الألفبائية كون القاموس خاصا بلغة "عامّية"، وموجّها لمستعملي هذه اللغة ممن لا يتقنون بالضرورة العربية. فقد يكون هناك مبرر آخر لهذا الاختيار، مثل اعتبار الدارجة لغة مستقلة عن العربية، ويجب بالتالي التعامل معها معجميا بطريقة تناسب وضعها، وتختلف عن طريقة المعاجم العربية.

لكن إذا كانت الدارجة مستقلة عن العربية، وهو شيء لا أشك أن المؤلفين يختلفون حوله، إلا أنهم لم يتخلصوا من الفكرة الشائعة، العامّية وغير العلمية (حتى عند العديد من علماء اللسانيات)، التي تربط الدارجة بقبائل عربية. هكذا نقرأ في المقدّمة أن: «اللهجة "العروبية" كا تواجد على الساحل الأطلسي اللي كا يعرف كثافة سكانية مرتفعة. وهي الجهة المعروفة باللهجات العربية اللي من أصول هلالية» (صفحة. 9). وهذا ما حدا بهم إلى اعتبار هذه الدارجة «اللغة العربية الأم» (صفحة 19) للمغاربة الذين يستعملونها كلغتهم الفطرية الأولى، مكررين بذلك نفس الأخطاء، الشائعة كـ"بديهيات" لا تناقش، حول طبيعة وحقيقة وموطن نشأة الدارجة. ولهذا فهم يحصرون علاقة الدارجة بالأمازيغية، كما هو شائع في اللسانيات "العامّية"، في ظاهرها الخارجي الذي تمثّله الكلمات والألفاظ ذات الأصل الأمازيغي، والتي تشكل جزءا من معجم الدارجة. وهو ما عبّروا عنه بكون الدارجة نتيجة «لامتزاج الكلمات العربية المغربية والأمازيغية بكلمات من أصل أجنبي، وأخرى فصيحة»، دون التوقف عند تراكيب ومعاني الدارجة التي هي ترجمة حرفية لمثيلاتها الأمازيغية (انظر: "متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟" ضمن هذا الكتاب)، مما يكشف أن العلاقة بين الاثنتين ليست فقط علاقة معجمية، بل هي علاقة سببية وتكوينية، أي أنه لولا الأمازيغية ومستعملوها الأمازيغيون لما كانت هناك هذه اللغة التي نسميها الدارجة.

هذا التجاهل للدور التكويني الخلاق (لولا الأمازيغية لما وجدت الدارجة) للأمازيغية في علاقتها بالدارجة، يفسّر لماذا بقيت بعض مواد المعجم ملتبسة لم تُوضّح، ولم تُشرح بما فيه الكفاية لرفع اللبس الذي يشوبها. فمثلا نجد المعجم يشرح كلمة "راس" كما يلي: «الهامة، الجمجمة، أعلى الجسد [...]. راس المال: قدر ديال الفلوس اللي كترو ج شي شركة [...]. راس

الحربة: متزعم شي حركة [...]. راس الحانوت: مجموعة د العطرية مطحونة ومخلّطة». نلاحظ أن شرح معنى "راس" قد أحاط بكل دلالات هذه المفردة، بما فيها المعنى الحقيقي والمعاني المجازية الأخرى. لكن عندما نبحث عن معنى كلمة "سوق"، يورد المعجم معناها الذي تؤدّيه العبارة المسكوكة "سوق الراس"، ، والذي يشرحه بـ«شغل الواحد والأمور اللي كا تهمه بالخصوص»، موضحا لذلك المعنى بالمثالين التاليين: «ما بغاش يدخل سوق راسه. اخرج من هذ السوق ودّيها في راسك». نلاحظ إذن أن "راس" تتضمن، في هذه الأمثلة الخاصة بكلمة "سوق"، معنى آخر جديدا غير مذكور في مادة "راس". وهو ما قد يخلق التباسا لدى الباحث عن معنى "راس" عندما يفاجأ بهذا المعنى الجديد الذي أهمله المعجم في عرضه لمعاني "راس". ولأن المعجم ربط هذا المعنى الجديد (جديد لأنه مذكور عرَضا بصدد مادة "سوق" وليس مذكورا ضمن معاني الكلمة الأصلية التي هي "راس") باستعمال كلمة "سوق"، من خلال العبارة المسكوكة "سوق الراس"، فإن هذا الربط ـ التخصيص ـ يغلّط مستعمل المعجم عندما يعتقد أن هذا المعنى، غير المذكور ضمن معاني كلمة "راس"، هو مقصور على استعماله بجانب كلمة "سوق" فقط. وهذا غير صحيح طبعا، لأن كملة "راس"، بهذا المعنى المرتبط بكلمة "سوق"، شائعة الاستعمال في الدارجة وفي سياقات واستخدامات مختلفة لا علاقة لها بكلمة "سوق"، كما في: "جا هو براسو"، "قتل راسو"، "جابها فراسو"، "دبّر على راسو"، "حظي راسك"... وواضح أن "راس" تعني في هذه الأمثلة "الشخص نفسه"، "هو نفسه"،" هو ذاته"، "هو شخصيا"، وهو معنى أمازيغي مترجم حرفيا من الأمازيغية. هذا التجاهل لمعنى أساسي لكلمة "راس" في الدارجة، شائع وكثير الاستعمال، يرجع إذن إلى الجهل بالدور الأساسي ـ بل التأسيسي ـ للأمازيغية في وجود ونشأة الدارجة.

ونفس الالتباس نلاحظه بخصوص كلمة "حتّى"، التي يشرحها المعجم هكذا: «"حرف كا يعني" إلى حدّ، إلى غاية: طلع حتى لراس الجبل. كا يصومو المسلمين من طلوع الشمس حتى للغروب ديالها. حتى واحد ما جا». إذا كان المثال الأول (طلع...) والثاني (كا يصومو...) مطابقين للمعنى المحدّد للفظ "حتّى" كما شرحه المعجم (إلى حدّ، إلى غاية)، فإن المثال الثالث (حتى واحد ما جا) لا علاقة له إطلاقا بهذا المعنى، إذ أن هذه الجملة/المثال لا تعني البتة "إلى حدّ، إلى غاية"، وإنما تعني "لا أحد جاء، لم يأت أحد". وإذا كان المؤلفون قد وقعوا هنا في التباس يؤدّي إلى خطأ مؤكد في ما يتعلق بمعاني "حتّى"، فذلك لأنهم لم يستحضروا الأصل الأمازيغي لهذا التعبير الدارج (حتى واحد ما جا)، الذي هو ترجمة حرفية لهذا التعبير الأمازيغي: "أولا د يان أور د يدّي" (ⵖⵓⵍⴰ ⴷ ⵢⴰⵏ ⴰⵓ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵉⴷⵉ). هذا التغاضي عن إدراك

واستحضار الدور التأسيسي للأمازيغية في نشأة الدارجة، كما أشرت، يفسّر هذا النوع من الالتباس والأخطاء في فهم العديد من الألفاظ والتعابير المستعملة في الدارجة.

ولا يرجع هذا التغاضي إلى جهل المؤلفين بالأمازيغية، لأن فيهم من يتقنها كلغته الفطرية الأولى مثل الدكتور خليل امغرفاوي منسق فريق المؤلفين، بل قد يرجع إلى القناعة الخاطئة لديهم ـ والشائعة كبديهية كاذبة عند العديد من اللسانيين ـ بأن الدارجة منتوج لسني عربي، خلقه وأبدعه العرب. أما اعتبارها منتوجا صنعه وأبدعه الأمازيغ، فهو شيء خارج المفكّر فيه. ولم يكن مطلوبا من المؤلفين، عندما يكون معنى الكلمة أو التعبير ذا أصل أمازيغي، أن يذكّروا تصريحا بهذا الأصل. وإنما كان عليهم، وهذا هو المطلوب في كل معجم، أن يذكروا معاني الكلمة دون إيقاع القارئ في الخطأ أو الالتباس، كما فعلوا في العديد من الكلمات والتعابير التي ذكروا معناها، الذي هو أصلا أمازيغي، دون الإشارة إلى أنه كذلك بكتابة علامة (مز)، التي خصّوها لما هو ذو أصل أمازيغي، كما نقف على ذلك بخصوص كلمات مثل: "حل" بمعناها الأمازيغي (فتح شي حاجة كانت مسدودة)، و"شدّ" بمعنييهما المترجمين من الأمازيغية ("اغلق، سد باب أو سرجم أو أي حاجة مفتوحة"، "قبط بشي حاجة أو شي واحد")، و"حْضي" (احرس، ردّ البال، راقب: احض راسك) التي هي كلمة أمازيغية، والتعبير "باغي غير يسافر ويبدل الجو"، الذي يستمدّ معناه من أداة "غاس" ⵖⴰⵙ الأمازيغية التي ترجمت بـ"غير"، والتي لا علاقة لها بأداة الاستثناء العربية المعروفة بـ"غير"...

وقد نتج عن هذا التجاهل لدور الأمازيغية في تشكّل معاني وتراكيب الدارجة، ليس فقط تلك النواقص التي أشرنا إليها، والمتمثّلة في وجود التباس وأخطاء في شرح معاني العديد من الكلمات والتعابير، بل نتج عن ذلك أيضا أن المعجم لم يستوف كل المعاني الحقيقية والمجازية، المتداولة بشكل واسع وشبه يومي، لكثير من الكلمات الدارجة، مثل: "حلف" التي لم يذكر القاموس معناها الذي يفيد "التهديد" كما في عبارة "حلف فيه"، و"مشى" التي لم يذكر معناها الذي يفيد "ضاع" و"اختفى" كما في عبارة "مشاو لو حوايجو فسّوق"، و"خرج" التي لم يذكر معناها الذي يفيد "المآل والنتيجة" كما في عبارة "خرجت لو طّوموبيل زوينا"، و"جرى" التي لم يذكر معناها الذي يفيد "طرد" و"أبعد" كما غي عبارة "جرى عليه من الدار"، و"طاح" التي لم يذكر معناها الذي يفيد "صادف ووجد"، كما في عبارة "طاح فمرا زوينة "، أو معناها الثاني الذي يفيد "الكلفة النهائية" كما في عبارة "طاحت عليه الدار بخمسين مليون"، و"ضرب" التي لم يذكر معناها الذي يفيد "أكثر وأفرط" كما في عبارة "ضرب كيلو حوت بوحدو"، "ضربها بنعسة ما ناض حتى لمغرب"... وأكرر أنني لا أقصد أنه

كان يجب على المعجم أن يحتوي بالضرورة كل المعاني، الحقيقية والمجازية، التي تؤدّيها كل كلمة، وهو ما يتطلب مجلدات، وإنما أقصد تلك المعاني الكثيرة الاستعمال والتداول، كما في الأمثلة التي استشهدت بها، والتي يكون، بالتالي، تضمّنها في المعجم إغناءً لمضمونه ومفيدا لمستعمليه.

وهم "العربية الوسطى":

الدارجة، كما سبق أن قلت، ورغم ارتباطها المعجمي بالعربية، فهي تشكل لغة قائمة بذاتها ومستقلة عنها. لكن يبدو أن أحد أهداف القاموس هو إلغاء هذه الاستقلالية، وذلك عن طريق "الرقيِّ" بالدارجة نحو مستوى العربية، و"النزول" بهذه الأخيرة قليلا في اتجاه مستوى الدارجة، بغية ـ كما يقول المؤلفون ـ «ردم الهوة بين الدارجة والفصحى» (صفحة 13)، للوصول في النهاية إلى ما يسمّونه بـ"العربية الوسطى" التي يعرّفونها، نقلا عن أحد الكتّاب، كما يلي: «يمكن وصف العربية الوسطى بأنها اللغة اللي كا يستعملو المتعلمين منين كا يتحاوروا بيناتهم أو مع متعلمين آخرين من بلدان عربية أخرى. والسمة الرئيسية لهذه العربية هي أنها كا تحذف بشكل عفوي كل الخصائص والسمات الإقليمية اللي من المحتمل أن الناطقين بلهجات أخرى ما يفهموها شي» (صفحة 14). ويوضّحون ذلك بالأمثلة التالية: «يمكن لمتعلم مغربي أو عربي يقرا على سبيل المثال مقال على "اللقاح" في جريدة أو على الأنترنيت، أو يسمع على "اللقاح ضد نزلة البرد" على قناة إذاعية أو تلفزية. ولكن منين كيتكلمو زوج المتعلمين في هذا الموضوع كا يستعملو بعض الأشكال اللغوية اللي يمكن نقولو أنها الفصحى ممزوجة بواحدة من اللهجات المحلية. تحديد ما إلا كانت هذه المفردات [الجو]، و[الثلج]، و[صحة الطفل]، و[اللقاح ضد نزلة البرد]، طبيب الأطفال]، و[صيدلية الحراسة] كاتنتمي إلى اللهجة أو الفصحى، كا تتوقف في الحقيقة على نطق "ثلج" بالتاء عوض الثاء [تلج]، و"نزلة البرد" كا تنطق [النّزلة] أو [البْرد]. اللي كا يجعلنا نعتبرو المفردات لهجة هو النطق ديالها بالحركة المركزية [الحركة المختلسة [ə] عوض الحركات التامة [فتحة، وكسرة وضمة]، بالإضافة لغياب العلامات الإعرابية في آخر الكلمات» (صفحة 15). ويختمون كخلاصة واستنتاج أن «هذا السلوك اللغوي اليومي ديال الناطقين بالعربية المغربية كا يردم الفجوة بين السجلين وكا يأسس لغة "منتصف الطريق"، اللي انبثق منها اسم "العربية الوسطى"» (صفحة 15).

هذا السعي لـ«ردم الهوة بين الدارجة والفصحى» باستعمال "عربية وسطى"، ينمّ عن تصور ميكانيكي للعلاقة بين العربية والدارجة، وعن فهم ناقص لطبيعة وحقيقة العربية والدارجة. هذه بعض مظاهر هذا التصور الميكانيكي وهذا الفهم الناقص:

ـ بالنسبة لأصحاب هذا المشروع ـ مشروع "العربية الوسطى" ـ يكفي أن يستعمل المتحدّثون بالدارجة مفردات ومفاهيم تنتمي إلى معجم الفصحى، لتتحوّل هذه الدارجة إلى "عربية وسطى"، كالتي يستعملها في حديثهما متحاوران متعلّمان. مع أن الدارجة منذ أن نشأت وهي تستعمل معجما ينتمي إلى العربية الفصحى في أكثر من سبعين في المائة من مفرداتها، دون أن يجعل منها ذلك "عربية وسطى". حسب هذا التصوّر، تكون إذن هذه العبارة :"الدولة للي ما فيهاش العدالة، ما كايحسش فيها الإنسان بالكرامة ديالو كمواطن" (الدولة التي تنعدم فيها العدالة لا يشعر فيها الإنسان بكرمته كمواطن)، مصاغة بـ"عربية وسطى" لأن المتحدّثين بها متعلّمون يستعملون مصطلحات ومفاهيم من الفصحى. وبنفس المنطق ستكون هذه العبارة الأخرى: "ضربو لْفم هرّس لو ثلاثا ديال سنان" (ضربه في الفم فكسّر له ثلاثة أسنان) لغة دارجة، فقط لأنها لا تستعمل مصطلحات ومفاهيم من الفصحى لأن المتحدّثين بها غير متعلّمين. فهل هذا صحيح؟ هل الجملة الأولى "عربية وسطى" والثانية دارجة فحسب؟ فإذا كانت الجملة الأولى "عربية وسطى" لأنها تستعمل مفردات من العربية الفصحى، فسيكون كذلك التعبير الثاني "عربية وسطى" لأنه يستعمل مفردات هي من صميم الفصحى (ضرب، فم، هرّس، ثلاثة، أسنان). وكذلك إذا كان هذا التعبير الثاني دارجا فقط رغم أنه مصاغ بمفردات من العربية الفصحى، فسيكون الأول هو أيضا دارجا رغم أنه يستعمل مفردات من المعجم الفصيح.

الخطأ الذي وقع فيه المؤلفون هو اعتمادهم على مفردات الفصحى كمعيار للتمييز بين "العربية الوسطى" والدارجة، كما لو أن هذه الأخيرة لا تستعمل نفس المعجم المنتمي إلى الفصحى، وهو ما قد يُفهم منه أنهم يختزلون اللغة في المفردات، مع أن هذه الأخيرة لا تشكّل لوحدها اللغة من دون الأدوات النحوية وحروف المعاني والربط، وهي موجودة في التعبير المعتبر "عربية وسطى" (الاسم الموصول "للي"، حرفا النفي "ما" "ش" في "مافيهاش"، حرف "كا" الدال على الزمن الحاضر، حرف النفي "ش" في ما "كا يحسش"، أداة النسبة إلى المتكلم "ديالو"). وهذه الأدوات والحروف، هي ما يجعل من الدارجة لغة دارجة وليس المفردات المستعملة. لأن إذا كانت تلك المفردات تجعل من التعبير "عربية وسطى"، فقد تجعل منه أيضا "فرنسية وسطى" بالنسبة للمتعلم المفرنس، الذي يعبّر عن نفس المعنى بكلمات فرنسية هكذا: "ليطا (الدولة) للي ما فيهاش لاجوستيس (العدالة)، ما كايحسش فيها

الإنسان بلادينيتي (الكرامة) ديالو كوم سيتوايان (كمواطن)". فرغم أن هذا الكلام يستعمل مفردات فرنسية فصيحة وراقية، إلا أن ذلك لا يجعل منه فرنسية متوسطة، بل يبقى كلاما دارجا لأن أدواته النحوية وحروف المعاني والربط تنتمي إلى قواعد اللغة الدارجة وليس الفرنسية. ولهذا فإن هذا التعبير: "الدولة للي ما فيهاش العدالة، ما كايحسش فيها الإنسان بالكرامة ديالو كمواطن"، هو تعبير باللغة الدارجة وليس بـ"العربية الوسطى".

ـ وحتى إذا افترضنا أن هذه الدارجة، التي تحتوي على مصطلحات ومفاهيم مجرّدة خاصة بالفصحى، وتُستعمل ـ بسبب ذلك ـ من طرف المتعلّمين والمثقفين، هي "عربية وسطى"، فإنها لن تكون لغة طبيعية وفطرية اكتسبت كلغة أم، بل ستكون لغة مدرسية تُعلّمت ـ ولم تكتسب مثل اللغة الأم ـ في المدرسة كأي لغة غير فطرية (لغة الأم)، مما سيجعل استعمالها مقصورا على المتعلمين والمثقفين، وبالتالي فهي ـ لهذا السبب ـ لغة مختلفة عن الدارجة، التي هي لغة فطرية تُكتسب ولا تُتعلّم.

ولا يمكن الاعتراض بأن هذا هو حال كل اللغات الحية التي تدرّس، كالإسبانية والفرنسية والألمانية الإنجليزية...، حيث يكون مستواها المدرسي مختلفا عن مستوى اكتسابها واستعمالها الفطريين (كلغة أم). هذا غير صحيح لأن الاختلاف، في ما يتعلّق بمثل هذه اللغات، يخص فقط المفردات الجديدة (المصطلحات والمفاهيم) المعبّرة عن الأفكار الجديدة التي يتعلّمها التلميذ في المدرسة، حيث يتوسّع معجمه اللغوي موازاة من توسّع أفكاره، نتيجة للتلازم القائم بين اللغة والفكر. فالتلميذ، في حالة هذه اللغات، لا يتعلّم لغة جديدة، وإنما يتعلم مفردات جديدة (مفاهيم ومصطلحات) داخل نفس النسق اللغوي الذي اكتسبه كلغة أم، بحيث تكون لغة المدرسة استمرارا وتطورا للغة الأم. أما التلميذ المغربي، الذي تكون لغته الأم هي الدارجة، فإنه لا يتعلم في المدرسة فقط مفردات جديدة داخل نفس النسق اللغوي للدارجة، وإنما يتعلم نسقا لغويا جديدا مختلفا، هو النسق اللغوي للعربية الفصحى، الذي يستعمل تراكيب وقواعد وأدوات نحوية وحروفا للمعاني والربط مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي يستعملها النسق اللغوي للدارجة. وهذا ما تنتج عنه قطيعة ـ وليس استمرارية ـ بين لغة البيت ولغة المدرسة. وهذه القطيعة "اللغوية" هي السبب الأول لفشل نظام التعليم ببلادنا.

النتيجة أن ما يسمّيه مؤلفو القاموس بـ"العربية الوسطى"، التي ينتظرون منها أن تردم «الهوة بين الدارجة والفصحى»، وتجعل «اللغة العربية حاضرة وحية وقريبة من اللغة الأم» (صفحة 14)، كما كتبوا، ليست إلا الدارجة نفسها، مع احتوائها مفاهيم ومصطلحات مدرسية يستعملها المتعلّمون والمثقفون. ولهذا فالهوة بين اللغتين، العربية والدارجة، بحكم

أن العربية لغة كتابة وليست لغة تخاطب في الحياة اليومية، هي هوة أبدية يستحيل ردمها لاستحالة أن تعود العربية لغة تخاطب في البيت والشارع.

ـ ثم إذا كانت هذه "العربية الوسطى" خاصة بالذين يجيدون العربية، التي يستعملون مصطلحاتها ومفاهيمها المجرّدة عند حديثهم بهذه "العربية الوسطى"، فما الذي يمنعهم من الحديث بالعربية الفصحى نفسها، التي تعلّموها ويستطيعون التحدث بها، كما يفعل من تعلّم الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية مثلا؟ الجواب: لأن العربية فقدت وظيفة الكلام والتخاطب الشفوي في الحياة، وأصبحت وظيفتها مقصورة على الاستعمال الكتابي فقط. لهذا فهي لا تملك إلا مستوى واحدا، هو مستوى اللغة الكتابية المدرسية، وبذلك فهي لغة نصف حية أو نصف ميتة، عكس اللغات ذات الوظيفة الشفوية بجانب وظيفتها الكتابية، كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية...، والتي تملك، بالإضافة إلى مستواها الكتابي المدرسي، مستوى عامّيا يستعمل في التخاطب الشفوي، ينشأ تحت إكراهات التواصل الشفوي اليومي، ويُكتسب كلغة أم. والفرق بين المستويين هو فرق بين الاستعمال الكتابي والاستعمال الشفوي في التخاطب اليومي، لكن داخل نفس اللغة الواحدة، وبنفس القواعد التركيبية والنحوية لتلك اللغة، مع اختلاف فقط في نسبة من الألفاظ قد تُستعمل في أحد المستويين ولا تُستعمل في المستوى الآخر. وهو فرق لا علاقة له إطلاقا بالفرق الموجود بين الدارجة والعربية، الذي هو فرق بين لغتين اثنتين، مختلفتين ومستقلتين إحداهما عن الأخرى. ولهذا فمن غير المعقول، منطقيا وواقعيا ولسنيا، الحديث عن مستوى "العربية الوسطى" يكون خاصا بالاستعمال الشفوي، قياسا على المستوى العامّي لمثل تلك اللغات التي أشرنا إليها، وذلك لأن العربية، كما قلنا، لا تعرف إلا مستوى واحدا هو المستوى الكتابي، سواء سميناه بالمستوى الفصيح أو المدرسي أو الأكاديمي أو الأدبي، لأنها فقدت، كما بيّنا، وظيفة التخاطب في الحياة اليومية، والذي تؤدّي ممارسته إلى ظهور مستوى عامّي شفوي مختلف قليلا عن المستوى الكتابي المدرسي لنفس اللغة.

ـ أما القول إن شكل النطق بالمفردات المستعملة في "العربية الوسطى"، هو الذي يحدّد ما إذا كانت تلك المفردات تنتمي إلى اللهجة أو الفصحى، مثل نطق "ثلج" "تلج"، فهو أولا، بلغة المرافعات القضائية، وسيلة غير مجدية، لأن طريقة نطق الحروف، بالنسبة لأية لغة موحّدة، تختلف قليلا أو كثيرا من جهة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، بل حتى من شخص إلى آخر كأن يكون المعني بالنطق قد فقد أسنانه، أو أصيب بزكام حادّ، أو بمرض في حلقه أو حنجرته أو لسانه... وبتتبّع نشرات الأخبار بالفصحى على الفضائيات العربية، نكتشف اختلافا في نطق بعض الحروف من منطقة عربية إلى أخرى، رغم أن العربية الفصحى المستعملة في هذه

النشرات هي لغة واحدة وموحّدة. والاختلافات النطقية الطفيفة لنفس اللغة من جهة إلى أخرى، ظاهرة عامة موجودة داخل كل بلد. ففي فرنسا، مثلا، نلاحظ بسهولة أن نطق فرنسيي منطقة مارسيليا يختلف عن نطق الباريزيين، مع أنهم جميعا يتحدثون نفس اللغة الفرنسية.

وهو (القول) يعبّر، ثانيا، عن سوء فهم لطبيعة اللهجة وللاختلاف بينها وبين اللغة، إذ يعتبر اختلاف النطق معيارا للتمييز بينهما. وهذا غير صحيح طبعا، وإلا لكان نطق "ثاء" "الثلج" "تاء" في هذه الجملة الفصيحة: "يتسبب الثلج في ارتفاع درجة البرودة"، سيجعل منها لهجة مع أنها عربية فصيحة. أما معيار التمييز بين اللغة واللهجة فيبقى هو المدرسة، مما يسمح بتعريف اللغة بأنها "لهجة" تُدرّس، الشيء الذي يرتقي بها إلى مستوى الاستعمال الكتابي، وبتعريف اللهجة بأنها "لغة" لا تُدرّس، الشيء الذي يبقيها شفوية لا تستعمل في الكتابة.

طريقة كتابة الدارجة فرع من تصوّرها:

فبما أن الحكم على الشيء فرع من تصوّره، كما تقرر القاعدة الأصولية، ولأن مؤلفي القاموس يتصوّرون أنه من السهل تحويل الدارجة إلى "عربية وسطى"، فقد عملوا على اتباع طريقة كتابة العربية المدرسية (الفصحى) في كتابة الدارجة، مطبّقين تقريبا نفس القواعد الإملائية، وحتى النحوية في بعض الحالات. وهو خطأ آخر يقعون فيه نتيجة اقتناعهم الخاطئ بإمكانية وجود "عربية وسطى" "تردم الهوة بين الدارجة والفصحى"، كما كتبوا.

فرغم أنهم يذكّرون بالموقف الذي «يطالب بكتابة الدارجة بشكل يخلّيها أقرب ما يمكن من المنطوق»، وهو الشيء «اللي غادي يخلّيها تكون سهلة في القراءة والكتابة» (صفحة 11)، إلا أنهم لم يتبنوا هذا الموقف، مكتفين بتبرير رفضهم له بالقول: «لكن بعض القواعد الإملائية واللغوية تقدر تولّي أكثر تعقيدا» (صفحة 11)، ودون إعطاء ولو مثال توضحي واحد لهذا التعقيد الذي ينتج عن تلك الطريقة في الكتابة، حتى نتفهّم ونتقبّل التخلّي عن هذه الطريقة. وعندما يكتبون بأنهم لم يختاروا هذا الموقف ولا الموقف الثاني الذي «كا يعتبر بأن الدارجة ما هي إلّا عربية فصحى منطوقة في بعض الكلمات بنطق مغاير [...]. وفي هذ الحال ما شي مشكل إلا كان الشكل الكتابي ديال الكلمات ما كا يتطابق شي في كل الحالات مع المنطوق» (صفحة 11)، ليختموا بالقول: «اخترينا الطريق الوسط اللي كا يسمح للدارجة باش تتبّت كتابتها بلا ما تبعّد على الفصحى إلا كان ممكن»، (عندما يكتبون ذلك) فهم في الحقيقة يتبنّون الموقف الثاني الذي يدعو إلى كتابة الدارجة على أساس أنها ليست «إلّا عربية فصحى

منطوقة في بعض الكلمات بنطق مغاير». لماذا؟ لأن هذا "الطريق الوسط" هو بالفعل المتّبع في كتابة العربية الفصحى، والذي يجمع بين كتابة مطابقة للمنطوق، كما في هذه الأفعال: "ضرب"، "دخل"، "خرج"، وكتابة قد تكون مخالفة للمنطوق، كما في مصادر نفس هذه الأفعال: "ضرْب"، "دخول"، خروج"، والتي تنطق "ضرْبُن، دخولُن، خروجُن"، بنون منطوقة لكن غير مكتوبة، أو كما في مثل هذه العبارة: "في الشارع"، حيث نكتب ألف ولام "الشارع" دون أن ننطقهما. ومعروف أن هناك طريقتين فقط للكتابة: طريقة تطابق المكتوب مع المنطوق écriture phonétique، وطريقة اختلاف المكتوب عن المنطوق (قليلا أو كثيرا) écriture phonologique. هذا فقط لتبيان أن "الطريق الوسط"، الذي يزعم المؤلفون أنهم تبنّوْه في كتابة الدارجة، هو أصلا غير موجود، لأنه هو نفسه الطريقة المتّبعة في كتابة الفصحى. وبالتالي فإن تطبيق هذه الطريقة يستند ضمنيا إلى التعامل مع الدارجة على أنها «عربية فصحى منطوقة في بعض الكلمات بنطق مغاير»، مع كل ما سيترتّب عن ذلك من أخطاء والتباسات وصعوبات إضافية كان من السهل تجاوزها لو تم التعامل مع كتابة الدارجة بطريقة مستقلة عن طريقة كتابة العربية، وذلك باستنباط القواعد الإملائية لكتابتها من طبيعة هذه الدارجة وخصوصيتها كلغة مستقلة عن الفصحى.

ما هي الطريقة الأفضل للكتابة؟

يجدر التذكير، بخصوص موضوع الكتابة، أن الأصل في اللغة أنها منطوقة. هكذا نشأت تاريخيا، وهكذا يكتسبها الأنسان كلغة أم، قبل أن يتعلّم الكتابة. وهو ما ينتج عنه إذن أن أفضل طريقة لكتابة اللغة هي تلك التي تنقل المنطوق وتحافظ عليه كما هو، أي الكتابة الصوتية Ecriture phonétique، التي يطابق فيها المكتوبُ المنطوقَ، حيث يكون لكل صوت حرف خاص به.

وإذا كانت العديد من اللغات لا تحترم كتابتُها هذا المبدأَ، فذلك لأن طريقتها الحالية للكتابة، وخصوصا ما يتعلق منها بالعلاقة بين المكتوب والمنطوق، لم تتحدّد، دفعة واحدة وفي صيغتها النهائية، منذ تجربتها الأولى في ممارسة الكتابة. بل إن التطور التاريخي لهذه الممارسة هو الذي أدّى إلى الشكل الحالي الذي تُكب به تلك اللغات، ويفسّر ما تحتوي عليه طريقة كتابتها، كما في الإنجليزية والعربية والفرنسية مثلا، من حروف زائدة تُثقل الكتابة وتجعل ضبط قواعدها صعب الاستيعاب والتطبيق بيداغوجيا بالنسبة لتلميذ يتعلم كتابة هذه اللغات. وهي حروف تشكّل، وحتى عندما يكون لها معنى تاريخي ولغوي يدلّ على بقايا ألفاظ اختفت أو ألفاظ استُوردت من لغات أخرى أجنبية، عوائق وصعوبات إملائية ليست

ضرورية لكتابة تلك اللغات بطريقة أسهل وأفضل. ولهذا فلو كان من الممكن أن يبدأ لسانيو وخبراء تلك اللغات تأسيس قواعد كتابتها من جديد، كما لو أنها لم يسبق أن عرفت الكتابة من قبلُ مثل الدارجة، فمما لا شك فيه أنهم سيضعون قواعد لكتابتها تتجاوز عيوب تلك المطبّقة حاليا، وتكون أبسط وأخفّ وأنسب، وأيسر بيداغوجيا لتعلّم كتابة وقراءة تلك اللغات. ولأن كتابة الدارجة مشروع جديد لا تتوفر معه على إرث كتابي بقواعد للكتابة قد لا تكون هي الأفضل والأنسب، فإن هذا المشروع هو إذن فرصة لاختيار الطريقة الأفضل والأنسب لكتابتها.

عودة إلى طريقة الكتابة الصوتية Ecriture phonétique، التي يطابق فيها المكتوبُ المنطوقَ، والتي قلنا إنها أفضل طريقة للتعبير خطّيا عن اللغة المنطوقة، يجدر التنبيه أن الأمور، من الناحية العملية، لا تسير بهذه البساطة "الميكانيكية" حيث يُعيّن لكل صوت شكل كتابي خاص به. فهناك حالات كثيرة يؤدّي تطبيق هذه الطريقة عليها إلى التباس في فهم المقصود ببعض الكلمات التي تُنطق بنفس الأصوات. فمثلا في الفرنسية لا يمكن التمييز بين المفرد والجمع في هذه الجملة التالية، لأنها تُنطق بنفس الأصوات، سواء في صيغة الجمع أو المفرد: il parle, ils parlent. ولهذا تقرّر، كقواعد صرفية وإملائية للغة الفرنسية المكتوبة، إضافة حروف مكتوبة لكن غير منطوقة، وذلك للتمييز بين صيغتي الجمع والمفرد، كما في المثال، ورفع الخلط الذي قد يحدث بين الصيغتين. لكن قد نجد لغات أخرى تستغني عن اللجوء إلى مثل هذه الحروف غير المنطوقة للتمييز بين الجمع والمفرد في المثال الذي قدّمناه، كما في اللغة الإسبانية التي يُعبّر فيها عن تلك الصيغتين، من نفس المثال، بهذا الشكل: él habla, ellos hablan. هنا، بالنسبة لهذا المثال في الإسبانية، لا حاجة لحروف زائدة عما هو منطوق. لماذا؟ لأن التمييز بين الجمع والمفرد تقوم به الأصوات المنطوقة نفسها.

أما عندما تُكتب الكلمة بشكل مختلف عن المنطوق، أو بإضافة حروف غير منطوقة، ودون أن يكون هناك مسوّغ وظيفي وتمييزي لهذا الإجراء، فإن هذا الأخير، بدل أن يرفع اللبس والخلط المحتملين، يضاعفهما ويزيد من إمكان حضورهما. القاعدة المثالية إذن أن كتابة نفس الأصوات بشكل مختلف، أو بحروف زائدة غير منطوقة، تكون ضرورية فقط عندما يكون لها دور وظيفي وتمييزي pertinent, distinctif ، يرمي إلى تلافي اللبس والخلط المحتملين بين معنيين مختلفين لكلمتين بنطق واحد، مثل mer (بحر) و mère (أم) في الفرنسية.

صعوبات إضافية بسبب تطبيق الإملائية العربية:

بناء على هذه القاعدة تكون أفضل طريقة لكتابة الدارجة هي كتابتها بشكل مطابق للمنطوق، إلا عندما يكون اختلاف المكتوب عن المنطوق ضروريا، لأنه يؤدّي دورا وظيفيا وتمييزيا. لكن عندما نتصفّح قاموس الدارجة، نلاحظ أن طريقة الكتابة المتّبعة لا تستجيب لهذه القاعدة، إذ نجد كلمات تُكتب بحروف زائدة عمّا هو منطوق دون أن تكون لتلك الزيادة ما يبرّرها، لا منطقيا ولا نحويا ولا صرفيا ولا لغويا ولا بيداغوجيا. في ما يلي نماذج توضّح ذلك:

أ ـ كتابة الاسم المعرّف:

لنقرأ هذه العبارة من الصفحة 11، وهي مكتوبة بالطريقة التي اختارها المؤلفون لكتابة الدارجة: «لازم من التذكير بأن الكتابات ديال الدارجة الموجودة اليوم...». نلاحظ أن الشكل المكتوب لهذه العبارة مختلف عن منطوقها الصوتي الذي هو: "لازم من تّذكير بأن لْكِتابات ديال دّاريجا لْموْجودا لْيومْ...". لماذا إذن كتابة "تّذكير"، "لْكِتابات"، "دّاريجا"، "لْموْجودا" و"لْيومْ"، بأداة التعريف "ال"، التي تختفي في المنطوق الصوتي لهذه الكلمات؟ قد يكون المبرّر الوحيد لذلك هو أن "ال" ضرورية للتمييز بين المعرفة والنكرة. لكن هذا التمييز موجود صوتيا ولا حاجة، بالتالي، لتـأكيده بإضافة حروف زائدة: فعندما يتعلق الأمر بما يقابل "ال" الشمسية، مثل "تّذكير" و"دّاريجا"، يكفي تشديد الحرف الأول للكلمة، كما هو مطابق لنطقها، لتفيد معنى التعريف. امّا إهمال ذلك التشديد، كما في منطوقها الصوتي، فيفيد معنى النكرة، مثل "تذكير" و"داريجا". أمّا عندما يتعلق الأمر بما يقابل "ال" القمرية، مثل "لْموْجودا" و"لْيُوم"، فيكفي، كما هو مطابق لمنطوقها الصوتي، تسكين اللام التي تبدأ بها لتفيد معنى المعرّف. في حين أن كتابتها بدون لام، كما هو نطقها، تفيد معنى النكرة. وهذه قاعدة قارّة مضطردة في الدارجة. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إثقال هذه الدارجة بقاعدة خاصة بالعربية الفصحى، حيث هي أصلا قاعدة "ثقيلة" في العربية نفسها. وهذا يعرفه كل المعلّمين الذين وقفوا على ما يعانيه التلاميذ من صعوبات في استيعاب هذه القاعدة الخاصة بـ"ال" الشمسية والقمرية.

ب ـ همزة الوصل:

ويرتبط بهذه الصعوبة، التي ينقلها القاموس من العربية إلى الدارجة، كتابة همزة الوصل غير المنطوقة في أول الكلمة. إذا كان النحويون أنفسهم يعترفون أن الغاية من هذه الهمزة في العربية هي فقط تجنب البدء بالسكون، فلماذا فرضها حتى في الدارجة ما دامت لا تقوم بدور نحوي أو إملائي وظيفي وتمييزي؟ وإذا كان العديد من المتمكّنين من العربية لا زالوا

يخلطون، كما تدلّ على ذلك كتاباتهم، بين همزة الوصل والقطع، فكيف نطالب من يستعمل الدارجة بالتمييز بينهما على الوجه الصحيح؟

ويُدرج القاموس همزة الوصل كذلك في كتابة أفعال ذات صيغة غير عربية، كما في هذه الجملة من الصفحة 11 من الكتاب: «مشكل الكتابة اتّطرح بقوة». مع أن هذه الصيغة للمبني للمجهول لفعل "طرح" ليست عربية، ولا مصرية لوجود صيغة تشبهها في اللهجة المصرية، بل هي أمازيغية يُعبّر بها في هذه اللغة عن المبني للمجهول للفعل الثلاثي. وهي الصيغة المستعملة في الدارجة للتعبير عن معنى المبني للمجهول للفعل الثلاثي المتعدّي، مثل: "تّقْتلْ"، "تّضْربْ"، "تّوْلدْ"، "تّشْوَى"...، والتي لا علاقة لها بالصيغة العربية للمبني للمجهول: قُتل، ضُرب، وُلد، شُويَ...، ولا بصيغته في اللهجات الخليجية ـ وليس المصرية التي قد يسري عليها، في علاقتها بالعربية، ما يسري على الدارجة ولو بدرجات متفاوتة ـ التي يحضر فيها معنى المبني للمجهول ـ من غير التي حافظت على صيغته الفصيحة مثل اللهجة النجدية ـ عبر فعل المطاوعة بصيغته للمعلوم: انقتل، انضرب، انولد، انشوى... (حسين محمد حسين، "المبني للمجهول في اللهجة البحرانية" ـ http://www.alwasatnews.com/ipad/pdf/3759/mon14.pdf).

ج ـ حرف الجر "في":

وبعدما شرح المؤلفون (صفحة 12) أنهم اختاروا الاحتفاظ بالحروف (المقصود حروف المعاني والربط) متصلة بالكلمة التي تليها إذا كان الحرف أحاديا (حرف وحيد). لكنهم استثنوا حرف الجر "في"، الذي اختاروا كتابته منفصلا عن الكلمة التي تليه، كما يُكتب في الفصحى. والأهم في هذا الاختيار هو المبرر الذي يستند إليه المؤلفون، حيث يقولون لتعليل اختيارهم: «السبب هو أن منين كا تلتصق ب [في] ضمائر متصلة بحال [ك] [ه] [ها] [كم] [هم]، الخ. كا يتّنطق كيف ما في الأمثلة: [الكتاب فيه التصاور] أو [الجرائد فيها إعلانات كثيرة]، [واش ما خدّام حتّى واحد فيكم هذ الصباح؟]» (صفحة 12).نستنتج إذن من هذا التعليل أن حرف "في" يُكتب منفصلا عن الاسم الذي يليه، فقط لأنه يُكتب غير منفصل عن الضمائر التي تأتي بعده (لا حاجة لتأكيد أن الأمر يتعلق بالضمائر المتصلة تمييزا لها عن الضمائر المنفصلة، لأن حرف "في" لا يدخل على هذه الضمائر المنفصلة). سيكون هذا التعليل لمؤلفي القاموس مفهوما ومقبولا، لأنه ينبني على وحدة في القاعدة الإملائية لكتابة هذا الحرف، لو أنهم اختاروا وفسّروا كتابته متصلا بالاسم لأنه يُكتب كذلك عندما يدخل على الضمائر. ولهذا فإن أقل ما يقال عن هذا التعليل أنه عليل، وخصوصا أنه يفضي إلى قاعدة

إملائية، لكتابة هذا الحرف في مختلف الأوضاع، غير سهلة بالنسبة للتلميذ الذي يتعلم كتابة الدارجة، لأن هذه القاعدة تتطلب التمييز بين حالتي الاسم والضمير، والتمييز، كذلك، بين ما يُكتب طبقا للمنطوق (حالة دخول "في" على الضمير) وما يُكتب مختلفا عن المنطوق (حالة دخول "في" على الاسم). مع أنه يمكن صياغة قاعدة بسيطة وعامة، مستخلصة من خصوصية النطق بالدارجة، لكتابة حرف "في"، وهي أنه "يكتب كجزء من الكلمة التي تليه، وكما يُنطق بها" ("فلْمدرسا ـ في المدرسة ـ "فدّار" ـ في الدار ـ"فيه"، "فيها"، "فيكم"...). لماذا إذن تجاهل هذه القاعدة السهلة والبسيطة والعامة، التي تنطلق من مبدأ مطابقة المكتوب للمنطوق، إذا كان اعتمادها لا يتسبّب في أي خلط أو التباس وغموض؟ فطريقة كتابة حرف "في"، كما يقترحها القاموس، ولأنها تختلف عن المنطوق دون سبب ضروري معقول، فهي صعبة ومعقّدة بيداغوجيا، ودون أن تكون هذه الصعوبة والتعقيد ضروريين، يستلزمهما مثلا رفع التباس أو خلط ممكنين في معنى الكلمة أو التعبير.

د ـ الضمير المتصل للمذكّر المفرد الغائب:

وفي ما يتعلّق بالضمير المتصل المسند إلى المذكر المفرد الغائب، الذي تدلّ عليه الضمة المشبعة (حرف "الواو") في الدارجة كما في: "كتابو" (كتابه)، يقترح المؤلفون كتابته بالهاء كما يُكتب في الفصحى (كتابه). ويبررون هذا الاختيار كما يلي: «إلا وضعنا قاعدة كا تقول بأن الضمير كا يتّكتب "واو" في حالة المذكر المفرد، خاص القاعدة تكون شاملة وتفسّر لينا علاش هذ الواو كا يولّي هاء في المؤنث والجمع: [كتاب] > [كتابو، كتابها، كتابهم]» (صفحة 13). مع أن السؤال نفسه يعطي الجواب، وهو أن هذا "الواو"، الناتج عن الضمّة المشبعة لحرف الباء، والدال على ضمير المذكّر المفرد، إذا كان يختفي وتحلّ محله هاء بفتحة مشبعة في المؤنث، وهاء متبوعة بميم في الجمع، فلأن الأمر يتعلق بضميري المؤنث والجمع وليس بضمير المذكّر المفرد. فلو انطلقوا من خصوصيات الدارجة وحدها، كلغة مستقلة عن العربية، ليستخلصوا منها القواعد الإملائية المناسبة لكتابتها، لأدركوا أنه ليس من الضروري أن حرف "الهاء"، الغائب نطقا في ضمير المفرد المذكّر، يجب أن يحضر خطيا في كتابة هذا الضمير، فقط لأنه حاضر في ضميري المؤنث والجمع. فإذا كانت تلك قاعدة خاصة بالعربية، فلا يعني أنها عامة بالنسبة لجميع اللغات، وضمنها الدارجة، وإلا لكان ضمير الجمع في الفرنسية، كما في عبارة Leur livre، يجب أن يظهر خطّيا كذلك في صيغة المفرد، فنكتب Son leur livre ولا نكتفي فقط بـ Son livre.

هكذا يختار إذن مؤلفو القاموس طريقة لكتابة الدارجة، أصعب بكثير من طريقة الكتابة الصوتية (مطابقة المكتوب للمنطوق)، فقط لأنهم يريدون نقل القواعد الإملائية والنحوية للعربية إلى الدارجة، حتى يخلقوا من هذه الأخيرة "عربية وسطى". فهدفهم ليس هو وضع قواعد لكتابة الدارجة الموجودة والواقعية، بل وضع قواعد لكتابة لغة متخيّلة وغير موجودة، وهي ما يسمونه بـ"العربية الوسطى". وهذا ما وضّحوه بقولهم إن «هذا الاختيار كا يحل إشكال بيداغوجي آخر كا يتمثل في ردم الهوّة بين الدارجة والفصحى» (صفحة 13)، وهو "الردم" الذي سيعطينا تلك "العربية الوسطى". وقد اضطرهم تحقيق هذا الهدف إلى التضحية بسهولة الكتابة الصوتية التي تتميز بها كتابة العربية، بخصوص هذه الحالة المتعلقة بالضمير المتصل، وحرمان الدارجة من هذه السهولة، ليجعلوا كتابتها، بسبب إضافة حروف غير منطوقة ودون أن يكون ذلك ضروريا، أصعب وأعقد بالنسبة لمن يتعلم قراءة وكتابة هذه الدارجة، وذلك فقط من أجل إعطاء الدليل على أن ذلك الضمير يرجع في أصله إلى الفصحى، مع أن الأمر يتعلق بلغة أخرى غير العربية الفصحى.

هـ ـ التاء المربوطة للاسم المؤنث:

ونفس الشيء فعله المؤلفون مع الأسماء المؤنثة التي كتبوها بتاء مربوطة في آخرها، كما في الفصحى: "مدرسة" وليس "مدرسا"، "الدارجة" وليس "دّارجا"، "سيارة" وليس "سيارا"، "فاطمة" وليس "فاطما"...، كما تُنطق هذه الكلمات في الدارجة. فليس من الضروري كتابة هذه التاء غير المنطوقة لأنها تدلّ على الاسم المؤنّث، ذلك أن علامة تأنيث الاسم في الدارجة تدلّ عليها، في الغالبية العظمى من الأسماء وليس كلها، الفتحة المشبعة للحرف الأخير في الاسم: دارجَا، مدرسَا، سيارَا، رجل زوين ـ مرا زوينَا، ولد مريض ـ بنت مريضَا... كما أنه ليس من الضروري كذلك أن تُكتب هذه التاء غير المنطوقة للاسم المؤنث، لأنها حاضرة ومنطوقة في الجمع (صيغة المؤنث السالم)، وإلا فإن "نون" جمع المذكر السالم في العربية، كما في "مسلمون"، يجب أن يحضر كذلك في المفرد "مسلم". ويمكن صياغة قاعدة لتفسير حضور هذه التاء منطوقة في الجمع مع غيابها في المفرد، مفادها أن "الاسم المؤنّث يُجمع بإضافة تاء ساكنة في آخره: مريضا ـ مريضات، زوينا ـ زوينات، خدّامات، سيارة ـ سيارات، فايقا ـ فايْقات... وهكذا تكون لدينا كتابة سهلة وبسيطة لأنها مطابقة للمنطوق، وتكون لدينا في نفس الوقت قاعدة سهلة وبسيطة لصياغة جموع الاسم المؤنث. وإذا كنا سنحتج بأمثلة تشذّ عن هذه القاعدة الخاصة بالجمع، فهو شيء نلاحظه كذلك ـ وفي العربية الفصيحة أيضا ـ حتى بالنسبة للاختيار الذي يقضي بكتابة التاء غير المنطوقة، كما في "نمرة" التي يجمعها القاموس على "نوامر"، وخنشة" على "خناشي"، و"جفنة" على

"جفاين" و"جلفة" على "جلوف"...، بدون التاء الدالة على جمع المؤنّث السالم، مما تكون معه كتابة التاء في الاسم المؤنث المفرد أمرا لا معنى ولا مسوّغ له. إذن، إذا كان عدم شمولية القاعدة لجميع الحالات الممكنة أمرا لا مفر منه، سواء كتبنا التاء غير المنطوقة كما فعل مؤلفو القاموس، أو استغنينا عنها لهذا السبب، أي لأنها غير منطوقة، فإن هذا الاختيار الأخير يمتاز، على الأقل، عن الأول بالبساطة والسهولة والوضوح، لأنه يطابق المنطوق، وهو فرق له آثاره البيداغوجية في تعليم وتدريس الدارجة والتدريس بها.

وتضيف كتابةُ تاء الاسم المؤنث، غير المنطوقة، صعوبة إملائية أخرى لكتابة الدارجة، وهي التي يلخصها السؤال التالي: لماذا ستُكتب هذه التاء مربوطة وليس مفتوحة؟ ما هو معيار التمييز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة؟ إذا كان العديد من التلاميذ، وحتى في المستوى الإعدادي، لا يضبطون القاعدة التي تحكم كتابة التاء مربوطة أو مفتوحة، فلماذا ننقل هذه الصعوبة إلى الدارجة، مع أن هناك إمكانية لتجاوزها؟ إذا تعاملنا مع الدارجة انطلاقا من خصوصياتها كلغة مستقلة عن العربية، ومن خارج منطق القواعد الإملائية لهذه العربية، فإن التاء المربوطة يجب أن تختفي نهائيا في كتابة الدارجة، لأنها لا تقوم بأي دور وظيفي وتمييزي، ما عدا جعل كتابة هذه الدارجة أعقد وأصعب.

أما تعليل كتابة تاء تأنيث الاسم على أنها تصحيح للكلمة المنطوقة في الدارجة بلا تاء، وذك بردها إلى أصلها الفصيح الذي تُنطق فيه هذه التاء، فهو تعليل عليل ومردود للأسباب التالية:

ـ إذا كان الأصل الفصيح للكلمة هو الذي يحدّد قاعدة كتابتها في الدارجة، فلماذا الاعتناء أصلا بكتابة هذه الدارجة ووضع قاموس خاص بها، إذ كان ينبغي، حسب هذا المنطق الذي يُرجع الدارجة إلى أصلها الفصيح المفترض، الاكتفاء بالعربية الفصحى، التي تمثّل هذا الأصل، وعدم التفكير نهائيا في كتابة الدارجة، ما دامت هذه الكتابة هي عودة بها إلى الفصحى. سيكون إذن من العبث بذل كل هذا المجهود من أجل كتابة الدارجة وتصحيحها بردها إلى أصلها الفصيح المفترض، في الوقت الذي كان يجب فيه ربح الوقت والجهد بالاكتفاء بالفصحى المتوفّرة والجاهزة، والتي لا تحتاج إلى جهد ووقت لتصحيحها وتقويمها.

ـ إذا كان الأصل الفصيح للكلمة هو الذي يحدّد قاعدة كتابتها في الدارجة، فلماذا لم يكتبوا كل كلمات الدارجة حسب أصلها الفصيح كما فعلوا لتاء الاسم المؤنث؟ لماذا كتبوا "راجل" وليس "رَجُل، "جا" (لم ترد هذه الكلمة في المعجم (؟)، لكنها مذكورة في مادة "أجي" التي تحيل على "جا" كأصل اشتقاقي لها) وليس "جاء"، "كال" وليس "أكل"، "سال" وليس

"سأل"، "برا" (من المرض) وليس "برئ"، "نسا" وليس "نساء"...، كما تكتب في أصلها الفصيح؟

ـ ثم إن هذا التعليل لكتابة تاء الأسماء المؤنثة لا يشكّل قاعدة قارة وشاملة، وهو ما تبيّنه كتابة "ماكلة"، المنطوقة "ماكلا"، مع أن أصلها في الفصحى اسم مذكر يكتب بلا تاء مربوطة في آخره (مأكل)، وكتابة "مباتة"، المنطوقة "مباتا"، مع أن أصلها في الفصحى اسم مذكّر يكتب بلا تاء مربوطة في آخره (مبيت)، وكتابة "مثْلة"، المنطوقة "مثْلا"، مع أن أصلها في الفصحى اسم مذكّر يكتب بلا تاء مربوطة في آخره (مثَل)، وكتابة "قباحة"، المنطوقة "قْباحا"، مع أن أصلها في الفصحى اسم مذكّر يكتب بلا تاء مربوطة في آخره (قُبْح)، وكتابة "فهامة"، المنطوقة "فْهاما"، مع أن أصلها في الفصحى اسم مذكّر يكتب بلا تاء مربوطة في آخره (فهْم)... بل حتى الألفاظ الأجنبية، التي يُنطق بها مؤنّثة في الدارجة، والتي لا أصل لها في الفصحى، كتبها القاموس بتاء مربوطة في آخرها، تطبيقا لقواعد الفصحى التي لا تنتمي إليها تلك الألفاظ، مثل: "لامبة" التي تُنطق "لامبا" (Lampe)، "طبلة" التي تُنطق "طابلا" (Table)، "بيسكليطة" التي تُنطق " بيسكليطا" (Bicyclette)، "نمرة" التي تُنطق "نمْرا" (Numéro)، "ماكينة" التي تُنطق "ماكينا" (Machine)، "باليزة" التي تُنطق "باليزا" (Valise)... كل هذا يبيّن أن هذه الكتابة لتاء مربوطة غير منطوقة، للأسماء المؤنثة في الدارجة، يخضع للاعتباطية، ولا ينبني على قاعدة قارة ومضطردة، وتعليل منطقي ومقنع.

تصعيب الدارجة بتفصيحها:

في الحقيقة، لا يمكن فهم هذه الطريقة لكتابة الدارجة، التي اختارها مؤلفو القاموس، مع كل ما يرتبط بها من صعوبات وعيوب ومعيقات واعتباطية، إلا في ضوء القاعدة المشهورة، المشار إليها، والتي تقول إن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. فلأنهم يتصوّرون أن الدارجة ما هي إلا عربية "منحرفة" عن صواب أمها الفصحى، فلهذا صاغوا لها قواعد للكتابة مستمدة من هذه الفصحى نفسها، لتُطبّق عليها قصد تقويم "انحرافها" بتفصيحها على شكل "عربية وسطى"، تُكتب بنفس القواعد الإملائية للفصحى. ومن هنا نفهم إدراج همزة الوصل، والتاء المربوطة للاسم المؤنّث، وهاء الضمير المتصل للمذكّر المفرد الغائب، وكتابة "في" منفصلا عن الاسم الذي يليه...

والمشكل في هذه الطريقة لكتابة الدارجة، ليس فقط أنها أصعب وأعقد لأنها مختلفة عن المنطوق، بل لأنها تشترط ضمنيا في من يضبط هذه القواعد الإملائية الخاصة بالدارجة، أن يضبط مسبّقا القواعد الإملائية للفصحى، وهو ما يعني أن يكون متقنا للفصحى ومتمكّنا

منها. وإذا عرفنا أن كل الجدل الذي ثار حول الدارجة كانت وراءه مشاكل العربية (المدرسية) كأحد أسباب عطب النظام التعليمي بالمغرب، الشيء الذي ظهر معه من ينادي بضرورة استعمال الدارجة في التعليم لتجاوز الصعوبات البيداغوجية المرتبطة بالعربية كلغة مختلفة عن لغة البيت، التي هي الدارجة التي يتقنها التلميذ الدارجفوني بصفتها لغته الفطرية، مما سيجعل استعمالها في المدرسة عاملا للرفع من جودة التعليم لما قد ينتج عن ذلك من استمرارية بين لغة البيت والمدرسة، (إذا عرفنا ذلك) فسيكون مشروع أصحاب القاموس متناقضا مع "أسباب نزول" الدارجة: فإذا كان الهدف هو تسهيل عملية التحصيل المدرسي بتسهيل لغة ذلك التحصيل باستعمال الدارجة، فلماذا ننقل صعوبات ومعيقات كتابة الفصحى إلى الدارجة نفسها؟ لماذا نطبّق على الدارجة نفسها أسباب فشل العربية، والتي (أسباب) كانت وراء التفكير في الدارجة كبديل؟ لماذا نتبنّى في الدارجة نفسها ما "هربنا" منه في العربية؟ فالدارجة، التي "استُنجد" بها كلغة سهلة لتجاوز صعوبات الفصحى، تصبح هي نفسها لغة صعبة مثل الفصحى، لأننا سنكتبها وفق القواعد الصعبة للفصحى. بل إن استعمالها الكتابي سيكون أصعب من استعمال الفصحى نفسها. لماذا؟ لأن استعمالها يتطلب، كما شرحنا، التمكّن من العربية وقواعد كتابتها أولا، وهو ما كانت الرغبة في التخلّص منه وراء التفكير في استعمال الدارجة، ثم تطبيقها في كتابة الدارجة ثانيا. فتصبح تلك الصعوبة، المرتبطة باستعمال العربية، صعوبتين: تلك المرتبطة أصلا بالعربية، ثم صعوبة تطبيقها على الدارجة. وهذا نوع من العبث: فما نريد التخلّص منه بسبب دوره في تخلف نظامنا التعليمي، نتمسّك به في الدارجة، التي لجأنا إليها لتجاوز ما كان سببا في تخلف نظامنا التعليمي.

طريقة الكتابة التي اعتمدها قاموس الدارجة تصبّ في تفصيح الدارجة، وهو ما يعني تحويلها إلى لغة ستعاني، عند استعمالها الكتابي، من نفس الأعطاب التي تعاني منها العربية وأكثر، كما سبقت الإشارة. ولهذا فـ"العربية الوسطى" التي يبشّر بها القاموس، إن كانت ـ كما سبق توضيح ذلك ـ دارجة في استخدامها الشفوي مع استعمالها لألفاظ ومفاهيم تنتمي إلى الفصحى، إلا أنها تتحوّل إلى لغة أصعب حتى من الفصحى نفسها عندما تُكتب بتلك الطريقة وتلك القواعد التي يقترحها القاموس. فتضيع بذلك الفائدة والهدف من مشروع الانتقال بالدارجة من مستوى الاستعمال الشفوي إلى مستوى الاستعمال الكتابي.

القاموس، بتبنّيه لقواعد الفصحى لكتابة الدارجة، يضعنا إذن أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما أن تظلّ الدارجة، مع استمرار اغتناء معجمها بألفاظ ومفاهيم من معجم العربية العالمة والفصيحة كما كانت تفعل دائما، كلغة شفوية وعامّية لا ترقى يوما إلى لغة كتابة قد

تستعمل في التدريس والإنتاج الثقافي والفكري، وإمّا أن ننتقل بها إلى الاستعمال الكتابي عن طريق تفصيحها بتطبيق قواعد كتابة الفصحى عليها هي نفسها، وهو ما سيجعل منها، مثلها مثل الفصحى، لغة صعبة التعلّم والاستعمال كلغة كتابة، فتضيع الفائدة من الانتقال بها من الشفوية إلى الكتابة، كما سبقت الإشارة.

البناء والإعراب:

هذه الطريقة لكتابة الدارجة لا يمكن أن يضبطها إلا من كان يتقن العربية وقواعدها الإملائية، كما شرحنا. وهذا هو المشكل. ومصدره أن قواعد الكتابة مستوردة من خارج الدارجة وليست مستخلصة من خصوصياتها كلغة قائمة بذاتها. في حين أن المفترض، لكون الدارجة لغة مستقلة وقائمة بذاتها، أن من يتعلّم قراءة وكتابة الدارجة، ويضبط قواعدها النحوية والإملائية، لا يشترط فيه بالضرورة أن يكون متمكّنا من العربية ولا ضابطا لقواعدها النحوية والإملائية، ما عدا معرفته للحرف العربي، مثل المواطن الإيراني الذي يجهل العربية لكن يستعمل الحرف العربي في كتابة لغته الفارسية.

إذن حتّى تنجح الدارجة في الانتقال حقا إلى مستوى الاستعمال الكتابي، ينبغي أن تكون قواعد كتابتها، مثل قواعد نحوها وصرفها، ملائمة لطبيعتها وخصوصياتها. وأهم هذه الخصوصية، التي تميّزها عن العربية، هي أنها لغة مبنية، عكس العربية التي هي لغة مُعرَبة. هذا الفرق يترتّب عنه بالضرورة فرق بين القواعد الإملائية الخاصة بالعربية، وتلك الخاصة بالدارجة. فقواعد كتابة الدارجة، بما فيها قواعد الفصل بين الكلمات العادية وحروف المعاني، ينبغي أن تنبني على معطى كون هذه الأخيرة لغة مبنية. وليس هناك من طريقة للكتابة تلائم خاصية البناء التي تميّز الدارجة، مثل الكتابة التي تطابق المنطوق إلا في حالات رفع اللبس والخلط، كما سبق أن شرحنا ذلك.

يمكن تعريف اللغة المبنية بأنها تلك التي يمكن قراءة ما هو مكتوب بها قراءة سليمة قبل فهم معناه، مثل الفرنسية والأمازيغية والإسبانية...، عكس اللغة المُعربة التي يجب أن يُفهم أولا ما هو مكتوب بها حتى يُقرأ قراءة سليمة، مثل العربية، حيث تحدّد حركات حروف الكلمات معنى تلك الكلمات، وخصوصا الحروف الأخيرة منها. ولذلك لا يمكن قراءة جملة عربية قراءة سليمة وصحيحة إلا إذا فُهم أولا معنى تلك الجملة. ولا يمكن فهم المعنى إلا بمعرفة القواعد النحوية للعربية، لأن الوضع النحوي للكلمة هو الذي يحدد حركات حروفها، التي تحدد بدورها المعنى. وهذا الإكراه، المرتبط بخاصية الإعراب التي تتميز بها العربية، والتي تربط بين حركات حروف الكلمات ـ وخصوصا الأخيرة منها ـ والمعنى، يشكّل نوعا من

"الإعاقة" التي تعاني منها العربية، والتي هي أحد العوامل التي جعلت هذه اللغة تموت كلغة تخاطب لتعيش فقط كلغة كتابة.

وإذا كان الحرف العربي، رغم أنه يبدو الأنسب لكتابة العربية كلغة مُعربة، لأن الحركات (الصوائت) في هذه الأبجدية تُنطق ولا تُكتب ـ باستثناء الحركات المشبعة ـ إلا بإضافة علامات إعرابية خاصة منفصلة عن رسم الحرف، وذلك لأن من يفهم المعنى، كما هو مفترض في من يستعمل العربية، ينطق الكلمات بشكل سليم دون حاجة إلى العلامات التي تُرشده إلى القراءة السليمة للكلمات والجمل، (إذا كان رغم ذلك) مصدرا للعديد من الصعوبات الإملائية التي تجعل تعلم العربية بالنسبة للتلميذ أمرا غير يسير، فإن استعمال هذا الحرف لكتابة لغة مبينة كالدارجة، كما فعل القاموس، هو اختيار غريب يتنافى مع طبيعة الدارجة كلغة مبنية ـ وليست مُعربة مثل العربية ـ لا تلعب الحركات أي دور فيها لتحديد معاني الكلمات، كما سبق أن شرحنا. فما يناسب إذن اللغة المبنية هو أن تُكتب بأبجدية تتشكّل من صوامت وصوائت كحروف كاملة.

ولهذا فإن أنسب حرف لكتابة الدارجة لكونها لغة مبنية، هو الحرف الأمازيغي، الذي يضمّ كل أصوات الدارجة، أو الحرف اللاتيني بعد تعديله بما يلائم النظام الصوتي للدارجة. وإذا كان مؤلفو القاموس قد استبعدوا هذا الاختيار، فلا يرجع ذلك إلى أسباب علمية أو تقنية أو تربوية، بل يرجع إلى أسباب إيديولوجية تجعلنا نضحّي بالفعالية والسهولة والبساطة في سبيل قناعات إيديولوجية خاطئة. ولذلك فاختيار الحرف الأمازيغي أو الحرف اللاتيني لكتابة الدارجة، على اعتبار أن الحرف العربي لا يلائم الدارجة لكونها لغة مبنية، يتطلّب شجاعة فكرية وسياسية لا يتوفر عليها، في المغرب، لا السياسيون ولا المثقفون. ولهذا فاختيار القاموس للحرف العربي لكتابة الدارجة لا تحكمه اعتبارات علمية ولا تربوية ولا لغوية، بل تمليه فقط مراعاة "اللائق سياسيا" Le politiquement correct.

وهنا، بخصوص الحرف الأنسب لكتابة الدارجة، يجدر استحضار حالة اللغة المالطية، التي لا تختلف إلا قليلا عن الدارجة، إذ تتشكل مثلها من معجم ذي أصل عربي بنسبة تفوق %80 (Martine Vanhove,"La langue maltaise: un carrefour linguistique" – http://www.persee.fr/doc/remmm_0997-1327_1994_num_71_1_1642)، وهي نسبة تساوي ـ أو تقلّ عن ـ نسبة الكلمات ذات الأصل العربي في الدارجة المغربية. ومع ذلك فإن هذه اللغة المالطية تبنّت الحرف اللاتيني فقط منذ 1921، وهو ما مكّنها أن تصبح لغة المدرسة والتعليم والصحافة، ولغة رسمية لدولة مالطا في1934، وإحدى لغات الاتحاد الأوروبي. ورغم أنها لم تمارس الكتابة ولم تدخل المدرسة إلا في ثلاثينيات القرن الماضي، إلا

أنها تعرف تقدما هائلا على مستوى الإنتاج الأدبي والثقافي، وذلك بفضل اعتماد الحرف اللاتيني في كتابتها، علما أن الجزء الأهم من معجمها عربي الأصل مثل الدارجة المغربية، كما سبقت الإشارة. وهذا يؤكد أن اللغة، عندما تكون مبنية، ويكون استعمالها مقصورا على التواصل الشفوي فقط، أي كلهجة، مثل الدارجة، لا يمكن أن تنجح في انتقالها إلى مستوى الاستعمال الكتابي إلا باعتماد الحرف اللاتيني، أو الحرف الأمازيغي بالنسبة لدارجة المغرب، والذي يضم، مثل الحرف اللاتيني، الحروف الصامتة والصائتة، ويُكتب مثله من اليسار إلى اليمين. الفرق بين الحرفين هو فقط في شكل رسم الحروف، لا غير.

بيت القصيد: ما الهدف من قاموس للدارجة؟

يتغيّى من القاموس واضعوه أن يساهم في جعل الدارجة «لغة ديال التعبير في كل المجالات: العلمية والاقتصادية والثقافية والأدبية والتربوية والإعلامية» (صفحة 19). وهو الهدف الأول والحقيقي، الذي يتجاوز ما هو لغوي ومعجمي محض، والذي يعمل من أجل تحقيقه "مركز تنمية الدارجة" الذي أصدر القاموس. وتوضّح المقدمة أن "مركز تنمية الدارجة" يعمل «باش تولّي الدارجة لغة كا تدرّس خاصة في السنوات الأولى من التعليم»(صفحة 20)، مع التأكيد على أن «إقصاء اللغة الدارجة من المجال المدرسي، ومن الصحافة المكتوبة والإعلام والكتابة بشكل عام هو إقصاء لجزء مهم من الهوية والثقافة المغربية» (19صفحة). رغم وضوح الهدف، إلا أن هناك غموضا حول الوضع الذي ستحتله الدارجة، ونوع العلاقة التي ستربطها بالعربية عندما تلج مجال الكتابة والمدرسة. فإذا كنا ننتظر منها أن تكون لغة «التعبير في كل المجالات: العلمية والاقتصادية والثقافية والأدبية والتربوية والإعلامية»، فهذا هدف لا يمكن تحقيقه إذا اقتصرنا على تدريسها «في السنوات الأولى من التعليم» فقط. بل إن تحقيقه يشترط أن تكون لغة رئيسية في مقررات التعليم والتكوين. وهذا يعني أنها قد تنافس العربية، التي تستأثر بهذه المجالات ـ العلمية والاقتصادية والثقافية والأدبية والتربوية والإعلامية ـ أو قد تحلّ حتى محلّها. وهذا ما تجنّب المؤلفون توضيحه والإعلان عنه، رغم أن ما يُسندونه إلى الدارجة من دور لاقتحام المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والأدبية والتربوية والإعلامية، يشترط أن تكون لغة رئيسية للتعليم والتكوين. هذا الغموض، في ما يخص دور الدارجة الذي قد ينافس أو يهدد العربية، والذي هو غموض ملازم لموقف المدافعين عنها، كان حاضرا وجليا في أجوبة الأستاذ الدكتور امغرفاوي خليل، منسّق فريق مؤلّفي القاموس، في أحد الحوارات التلفزيونية التي استضافته بمناسبة صدور القاموس. فقد أحرجه محاوراه المعارضان للدارجة عندما سألاه عن الغاية من القاموس، ومن الاهتمام أصلا بالدارجة. فاكتفى بالقول

إن الدارجة هي إحدى لغات المغاربة التي يجب أن يعرفوها ويتوفروا على معجم لها. ويبدو أن هذا الجواب غير مقنع، ليس فقط للذين طرحوا السؤال، بل حتى لصاحب الجواب نفسه. ولهذا رد الضيفان المعارضان لمشروع تنمية الدارجة بسؤال آخر: إذا كانت الغاية من القاموس هي أن يعرف المغاربة دارجتهم ويتوفروا على معجم لذلك، فهذه المعرفة بالدارجة قائمة أصلا، يضمنها ويحفظ معجمها اكتساب واستعمال هذه الدارجة كلغة أم، وكلغة حية تُستخدم في التواصل اليومي. وهذا صحيح: فإذا كان ما يحفظ الدارجة هو اكتسابها واستعمالها كلغة تواصل يومي، فما الفائدة من قاموس لن يفيد في استعمالها ولا في اكتسابها، ما دام هذا الاستعمال والاكتساب يُمارسان تلقائيا بدون حاجة إلى معلّم أو مدرسة أو كتابة أو قاموس؟

هذا يبيّن أن أهداف أصحاب مشروع تنمية الدارجة يتجاوز، في الحقيقة، مجرد الاهتمام بها كلغة تواصل شفوي للمغاربة. وهو ما لم يسبق أن كان موضوع نقاش حول وضعها ووظيفتها. وإذا عرفنا أن سبب كل الضجة التي ثارت حول الدارجة لا يرجع إلى مطلب العناية بها كلغة تواصل شفوي، بل يرجع إلى الدعوة إلى إمكانية استعمالها كلغة تعليمية لحلّ مشكل لغة التدريس، الذي يعاني منه نظامنا التعليمي بسبب القطيعة بين لغة التلميذ (لغة الأم) ولغة المدرسة، سيتبين أن أهداف القاموس هو تنمية الدارجة لتكون لغة كتابة في أفق استعمالها كلغة للتدريس. وإذا كانت لغة للتدريس، فهذا يعني أن العربية سيتقلّص دورها وستتراجع وظيفتها المدرسية. ولأن "اللائق سياسيا" لا يسمح بالتصريح بهذا الهدف من تنمية الدارجة، لما يؤدّي إليه من إضعاف للدور المدرسي للعربية، فقد أبقى مؤلفو القاموس الغاية من الرقي بالدارجة، إلى مستوى لغة كتابية ومدرسية، شبهَ ملتبسة كنوع من "التقية"، تجنبا للاتهامات التحريضية، الجاهزة و"المسكوكة" من قبيل: محاربة العربية، خدمة الفرانكوفونية، استهداف الإسلام باستهداف لغة القرآن...

نعم يمكن للدارجة، بعد تأهيلها الملائم لذلك، أن تصبح لغة للتدريس بديلا عن العربية. فإذا لم يكن هذا هو الهدف من تنميتها في اتجاه استعمالها الكتابي لتكون لغة «التعبير في كل المجالات: العلمية والاقتصادية والثقافية والأدبية والتربوية والإعلامية»، كما جاء في القاموس، فإن كل اهتمام بها، مثل إعداد معاجم وقواميس، كهذا الذي أصدره "مركز تنمية الدارجة"، يكون عبثا ومضيعة للوقت والجهد والمال. وأنا أؤمن أن أصحاب قاموس الدارجة منزهون عن العبث وتضييع الوقت والجهد والمال بلا فائدة ولا نتيجة. ومشروع جعل الدارجة لغة للتدريس، تحلّ محلّ العربية، ليس مشروعا أخرق أو خياليا، أو يحرّكه العداء للعربية والتمكين للفرنسية، حسب الاتهامات المعروفة والجاهزة، بل هو مشروع معقول وواقعي،

ينبني على معطيات تربوية تُثبت، وهذا شيء معروف، أن اللغة الأم هي الأفضل من أجل تعليم أفضل وأجود. وفي غيابها، تكون اللغة التي تليها في الأفضلية من أجل تعليم أفضل وأجود، هي لغة أخرى شرط أن تكون مستعملة كلغة أم في موطنها الأصلي، كالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإسبانية بالنسبة للمغرب مثلا.

الكثيرون قد يتساءلون بسخرية بها غير قليل من الاحتقار للدارجة، كما يفعلون كذلك بالنسبة للأمازيغية: كيف للهجة العامّة والأميين، ولهجة "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات...، أن تكون لغة تعليم وثقافة وأدب، مثل العربية أو بديلا عنها؟ هؤلاء لا يدركون أن ما يجعل الدارجة كلغة تعليمية، وكذلك الأمازيغية، ذات امتياز عن العربية هو أنها تُستعمل من طرف العامّة والأميين، وفي "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات... الشيء الذي يجعل منها لغة حية، متداولة في التخاطب والتواصل اليومي، ويجعل من العربية لغة نصف حية لأنها لا تستعمل من طرف العامّة والأميين، ولا في "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات... وكل الدول ـ وهذا ما يعترف به الرافضون لاستعمال الدارجة والأمازيغية كلغتي تعليم ـ التي حققت تقدّما ورقيّا، وصلت إلى ذلك بفضل تقدم ورقي نظامها التعليمي، والذي صار متقدما وراقيا بفضل اعتماده على لغة الأم كلغة تعليمية، مثل كوريا واليابان والصين وفنلندا والسويد...، والتي هي نفسها لغة العامّة والأميين، ولغة "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات... وقد أشرنا إلى اللغة المالطية، القريبة جدا من الدارجة المغربية، والتي هي، مثل الدارجة، لغة العامّة والأميين، ولغة "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات... ومع ذلك فقد أصبحت لغة رسمية لبلدها وإحدى اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي، ولغة ثقافة وأدب وإعلام، واقتصاد وطب وبحث علمي وأكاديمي. ومعروف، أيضا، أن العديد من اللغات الأوروبية، التي تحتل اليوم مكانة عالمية، مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية...، لم تكن قبل القرن الخامس عشر سوى لهجات العامّة والأميين، ولهجات "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات. وها هي اليوم لغات العلم والاقتصاد والفيزياء النووية والبيولوجيا الجزيئية وعزو الفضاء والتكنولوجيا المتطورة، ولا زالت كذلك لغات يتواصل بها العامّة والأميون، وتستعمل في "الزنقة" والسوق والمواخير والحانات والحمّامات...

ما تحتاجه الدارجة، هو فقط تأهيلها لتكون لغة المدرسة والجامعة والإعلام والاقتصاد والعلم والمختبر...، بعد توفر الإرادة السياسية لأن تكون كذلك، وإلا بقي تأهيلها مجرد تعبير عما يكنّه لها عشاقها من محبة وتقدير، مثل الأمازيغية التي أصبحت مؤهلة وجاهزة منذ مدة، لكن غياب الإرادة السياسية حال دون تفعيل هذا التأهيل بإدماجها في مؤسسات الدولة.

وتأهيل الدارجة، بهدف استعمالها كلغة تعليمية لتجاوز المعيقات التربوية للعربية، يقتضي تجاوز حتى الحرف العربي الذي هو جزء من هذه المعيقات، وذلك، كما سبقت الإشارة، بتبنّي الحرف الأمازيغي لكتابة الدارجة، لأنه، أولا، حرف معروف ومستعمل في المغرب، وثانيا لأن الدارجة بنت للأمازيغية. وإذا تعذّر ذلك، فلا مناص من استعمال الحرف اللاتيني كثاني اختيار أنسب لكتابة الدارجة. وكل محاولة لتأهيل الدارجة باستعمال الحرف العربي، كما فعل القاموس، ستكون مجرد هواية تفتقر إلى الاحترافية والجدية والعلمية، كما سبق أن أوضحنا عندما ناقشنا مسألة البناء والإعراب.

موقف الحركة الأمازيغية من الدارجة:

ليس التعريبيون هم وحدهم الذين سيستنكرون القول بإمكان الدارجة أن تحلّ كلغة للتدريس محلّ العربية، وسيعتبرون ذلك مؤامرة فرانكوفونية، وخيانة لثوابت الأمة ومقوماتها، وتهديدا لوحدتها وهويتها. النشطاء الأمازيغيون أيضا سيستنكرون، وربما بدرجة أشد، وسيعتبرون هذا الموقف مؤامرة عروبية مخزنية، وخيانة للأمازيغة، وانقلابا على مبادئ وثوابت الحركة الأمازيغية. رد الفعل هذا، الغاضب، للمدافعين عن الأمازيغية، مفهوم ومتوقّع. لماذا؟ لأن من مبادئ وثوابت الحركة الأمازيغية أن الدارجة هي التي تهدّد الأمازيغية عمليا وحقيقة، لأنها تحتلّ كل يوم جزءا من فضائها وتستولي عليه وتتملّكه، وليس العربية التي تهددها إيديولوجيا فقط وليس استعمالا وانتشارا. ولماذا تهدد الدارجة الأمازيغية؟ لأن الحركة الأمازيغية تعتبرها لغة عروبية، وبالتالي فانتشارها يعني انتشار العروبة وتراجع الأمازيغية. وهذا أحد خِلال (جمع "خلل") تصور الحركة الأمازيغية لقضية اللغة والهوية بالمغرب. لأنها، في هذه النظرة إلى الدارجة، تتبنّى موقف خصومها التعريبيين، الذين يدّعون أن المغرب عربي بدليل أن غالبية المغاربة يتحدثون الدارجة التي هي لهجة عربية. وفي هذه الحالة، إذا كانت الحركة الأمازيغية ترى أن الدارجة لهجة عربية، وأن المتحدثين بها عرب، فمعنى هذا انها تُقر أن الأمازيغيين أقلية صغيرة، وهو ما يترتب عنه أنه من غير المعقول الدفاع عن أطروحة كون المغرب أمازيغيا في هويته، كما يتكرر ذلك في أدبيات الحركة الأمازيغية. أين يكمن المشكل في هذ الموقف غير المنسجم؟

يكمن في البديهيات الكاذبة، التي تنشرها الثقافة العروبية الأمازيغوفوبية، والتي تبنّتها الحركة الأمازيغية كحقائق، مثل القول إن الدارجة لغة عربية جاء بها العرب الفاتحون والمهاجرون. مع أنه بقليل من التحليل والمقارنة اللسنية بين الدارجة والأمازيغية والعربية، وحتى اللهجات العروبية لبلدان الخليج، نخلص إلى أن أول من نطق بالدارجة واستعملها لا

يمكن أن يكون إلا أمازيغيا (انظر موضوع: "متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟" ضمن هذا الكتاب). وهو ما ينتج عنه أن الدارجة لغة أبدعها الأمازيغ الذين أرادوا التحدث بالعربية ليتحولوا من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، فتحدثوها بألفاظها العربية لكن بمعاني وتراكيب لغتهم الأمازيغية، كترجمة حرفية لتعابير لغتهم الأمازيغية إلى العربية، وهي الترجمة التي أعطت هذا المنتوج اللسني الذي نسميه الدارجة. فالمغاربة إذن أمازيغيون، ليس فقط أرضا وموطنا، بل حتى لغة، إذ كل من الأمازيغية والدارجة هما من إنتاج واستعمال الأمازيغ، وبموطن الأمازيغ بشمال إفريقيا. فالمغربي أمازيغي، سواء تحدث بالدارجة أو الأمازيغية. فكما أن الأمازيغية دليل على الانتماء الأمازيغي للمتحدثين بها، فكذلك الدارجة دليل على نفس الانتماء الأمازيغي للمتحدثين بها.

بناء على هذا المعطى، فقد كان ينبغي على الحركة الأمازيغية أن تعمل على إرجاع الدارجة إلى حضنها الأمازيغي كمظهر للهوية الأمازيغية، مثلها مثل أمها الأمازيغية، مع محاربة وفضح التحول الجنسي (القومي والهوياتي) الذي جعل الناطقين بالدارجة يعتقدون أنهم عرب وأن دارجتهم لغة عربية. فبدل أن يستعملها خصوم الأمازيغية لتعريب المغاربة، كان يجب على هذه الحركة أن تعرف كيف تستعملها لإعادة تمزيع المستعربين منهم، بتبيان أن الدارجة نقلها إليهم أجدادهم الأمازيغيون وليس العرب. فمشكل الدارجة ليس مشكلا إلا عندما نعتقد أن المتحدثين بها عرب. أما لو اعتبرناهم أمازيغيين يتحدثون الدارجة، التي صنعها أجدادهم الأمازيغيون، لما كانت هذه الأخيرة مشكلا على الإطلاق. ووعي المتحدثين بالدارجة أنهم أمازيغيون قد يضع حدّا لتحوّلهم الجنسي (القومي والهوياتي)، ويحفّزهم على العودة إلى جنسهم الأمازيغي واسترداد لغتهم الأصلية، وتعلمها واستعمالها اعتزازا بهويتهم وانتمائهم الأمازيغي. فبدل محاربة الدارجة كان الأولى محاربة الفكرة الخاطئة، التي زرعها ورسّخها التحوّل الجنسي، وهي أن الدارجة منتوج عربي نشأ بالبلاد العربية، في حين أنها منتوج أمازيغي نشأ على يد الأمازيغ وفي بلدهم بشمال إفريقيا. فالأمازيغية لن تسترجع حقوقها كاملة بالمغرب خارج وعي واعتراف الدارجفونيين أنهم أمازيغيون. ولا يبدو أن الحركة الأمازيغية تبذل المجهود المطلوب لنشر مثل هذا الوعي وإدراجه ضمن أدبياتها.

فهناك، اليوم، مع تبنّي الدولة ـ الاستعمارية ثم الوطنية ـ لسياسة التحول الجنسي، بمعناه القومي والهوياتي، منذ 1912، تراجع خطير لعدد المتحدثين بالأمازيغية، الذي يتناقص سنة بعد أخرى، وتزايد، نتيجة لذلك، في عدد المتحدثين بالدارجة. وهو ما سيجعل من المغرب بلدا عربيا إذا استمررنا في اعتبار المتحدثين بالدارجة عربا. لكن إذا اقتنعنا ـ وعملنا على الإقناع بذلك ـ أن المتحدثين بالدارجة هم أمازيغيون بدليل أنهم يتحدثون اللغة التي نشأت على

يد أجدادهم الأمازيغ وفي بلادهم الأمازيغية، ولم تأت من المشرق، فلن تكون الدارجة مهدِّدة للهوية الأمازيغية للمغرب، لأنها ستكون، مثلها مثل أمها اللغة الأمازيغية، مظهرا لهذه الهوية وتعبيرا عنها. وبالتالي فإن تدريسها لن يكون خطرا على الأمازيغية، كما يتصور ذلك الذين يعتقدون أن الدارجة لهجة عروبية، وأن المتحدثين بها عرب. بل إن هذا الإرجاع للدارجة إلى حضنها الأمازيغي وهويتها الأمازيغية، سيعطي كل الشرعية والدعم لاستعمال الأمازيغية كلغة للدولة ولمؤسساتها ولوثائقها الرسمية، لأن الجميع، ناطقين بالأمازيغية والدارجة، لن يعارضوا ذلك، وإنما سيساندونه ويدافعون عنه. وقد لا يكون هناك حتى من يعارض المناداة بدولة أمازيغية. والوصول إلى الدولة الأمازيغية، بمفهومها الترابي، هو الشرط الحقيقي لانتقال الأمازيغية إلى مستوى لغة الدولة والسلطة. وآنذاك لا خوف عليها لا من صنوتها الدارجة ولا من أية لغة أخرى.

فما لم تستوعبه الحركة الأمازيغية، هو أن الهوية الأمازيغية للمغرب لا تتحدّد باللغة الأمازيغية وحدها، وإلا فستكون هذه الهوية الأمازيغية هي هوية تلك الأقلية الإثنية واللسنية التي تتحدث الأمازيغية، والتي لا يجب أن تنال من الحقوق إلا ما يناسب حصتها كأقلية، مقابل استئثار الأغلبية "العربية" بكل الحقوق. هذه هي النتيجة التي يؤدي إليها موقف الحركة الأمازيغية، التي تحصر الهوية الأمازيغية في اللغة الأمازيغية. أما إذا اعتبرنا أن الدارجة هي أيضا لغة الهوية الأمازيغية، تماما مثل اللغة الأمازيغية، كما أشرت، فإن الهوية الأمازيغية للمغرب ستكون واحدة وكلية وشاملة، ينتمي إليها وينضوي تحتها جميع المغاربة. وفي هذه الحالة، بعد انتشار الوعي بذلك، سيدافع المتحدثون بالدارجة أنفسهم عن هويتهم الأمازيغية، وسيطالبون، هم أنفسهم كذلك، بدولة أمازيغية بالمغرب، بمفهومها الترابي دائما، حتى تكون هوية الدولة منسجمة مع هوية أرضها وموطنها.

(23 ـ 12 ـ 2017)

****

إذا لم يكن المالطيون عربا بعربيتهم،
فلماذا سيكون المغاربة عربا بدارجتهم؟

عندما تصنع الرغبةُ في التحول الجنسي الحقيقةَ على مُقاس هذا التحوّل:

إحدى مشاكلنا المعرفية العويصة، نحن المغاربة خاصة وأبناء شمال إفريقيا عامة، هي أننا لا زلنا نفكّر في قضايا اللغة والهوية والثقافة والتاريخ...، ليس من خلال الأسباب الحقيقية لتفسير حقيقي لحقيقة هذه القضايا، بل من خلال النتائج التي نصنعها بأنفسنا كتعبير عن رغبتنا في ما يجب أن تُفسّر به وتكون عليه هذه القضايا. ثم، بعد ذلك، نصنع كذلك الوقائع والمعطيات التي نعتمد عليها كأسباب تؤدّي إلى تلك النتائج وتفسّرها. ولهذا فكل ما نفعله عندما ندّعي أننا نفسّر هذه القضايا هو أننا نبرّر ـ وشتان بين التبرير والتفسير ـ النتائج الجاهزة، التي صنعناها برغبتنا فيها، والتي تؤدّي إليها تلك الوقائع والمعطيات التي صنعناها بدورها لتكون أسبابا لتلك النتائج. فندور في حلقة مفرغة تكون فيها الأسباب نتائج والنتائج أسبابا.

فمثلا عندما يقول التاريخ، الذي صنعناه، إن أول دولة في تاريخ المغرب هي الدولة العربية التي أنشأها الأدارسة، فإن "الحقيقة" التاريخية ليست نتيجة لما حصل بالفعل في التاريخ، أي ليست نتيجة للوقائع والمعطيات التاريخية الحقيقية التي تفسّر هذه النتيجة، وإنما هي تعبير عن رغبتنا في أن تكون أول دولة عرفها المغرب هي دولة عربية لتبرير انتشار العروبة العرقية في المغرب. ثم نصنع ونختلق المعطيات التاريخية التي تبرّر هذا التاريخ نفسه، ليس لأنه حصل وحدث بالفعل، بل لأننا نريده ونرغب فيه. فليست أحداث التاريخ الواقعية هي التي تفسّر كون أول دولة تأسست في المغرب هي دولة عربية، بل رغبتنا في ذلك هي التي صنعت تلك الأحداث، مع ما تعنيه من رغبة في أن يكون المغرب متحوّلا من جنسه الأمازيغي إلى الجنس العربي، ما دام أن عروبة هذا المغرب هي واقع تاريخي ثابت وقديم منذ أن تأسست أول دولة في المغرب، والتي كانت دولة عربية، كما تؤكد ذلك المعطيات التاريخية التي نختلقها لإثبات صحة النتائج التي اختلقناها، هي كذلك، برغبتنا فيها.

كذلك نتجت عن الرغبة في هذا التحوّل إلى الجنس العربي معاداةُ الأمازيغية، وشيطنة الجنس الأمازيغي بربطه بالعنصرية والانفصال والتنصير. هذه النتيجة، التي تخص ارتباط الجنس الأمازيغي بالعنصرية والانفصال والعداء للإسلام، ليست حصيلة للبحث في تاريخ

الأمازيغيين وثقافتهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية لنخلص إلى أن العنصرية والانفصال والعداء للإسلام هي خصائص ملازمة للأمازيغية والأمازيغيين، بل هي حصيلة لوقائع وأحداث "تاريخية" لا وجود لها، اختلقناها اختلاقا لنثبت بها هذا الارتباط "الأمازيغي" بالعنصرية والانفصال والعداء للإسلام. هذه الوقائع والأحداث هي ما يشكّل مضمون "الظهير البربري"، الذي صنعته نخبة من الأمازيغيين المتحوّلين المعادين لأمازيغيتهم وجنسهم الأمازيغي، ليستعملوه كسبب يفسّر خاصية العنصرية والانفصال والعداء للإسلام، التي تنسبها هذه النخبة المتحولة إلى الأمازيغ الأسوياء، أي الأمازيغ غير المتحولين. لكن بقدر ما أن هذا الحدث "التاريخي"، الذي يمثّله "الظهير البربري"، هو سبب يُفترض أنه سابق عن النتيجة، التي هي ارتباط الجنس الأمازيغي بالعنصرية والانفصال والعداء للإسلام، فهو في نفس الوقت نتيجة لرغبة الأمازيغ المتحولين في أن تكون الأمازيغية أداة للعنصرية والانفصال والعداء للإسلام، حتى يكون هناك سبب مشروع لرفض الجنس الأمازيغي، لارتباطه بالعنصرية والانفصال والعداء للإسلام، وإقبال على تغييره بالجنس العربي.

ونفس الشي في ما يخص اللغة الدارجة. فلأننا نرغب في أن نكون عربا ونتحوّل من جنسنا الأمازيغي إلى الجنس العربي، فلذلك نعتبر الدارجة "دليلا" قاطعا على أننا عرب بحجة أننا نتكلّم لهجة أجدادنا العرب. فما يجعل الدارجة لهجة الأجداد العرب، ليس لأن هؤلاء الأجداد تكلموا هذ اللغة ونقلوها إلينا، وإنما لأننا نرغب في هذه النتيجة لأنها تبرر تحوّلنا الجنسي والهوياتي. فرغبتنا في هذا التحوّل، مع ما يؤدّي إليه من تنكّر لأمازيغيتنا، هي التي تحوّل الدارجة إلى لغة لأجدادنا العرب، وليس لأن أجدادنا الحقيقيين كانوا عربا. فالنتيجة، المعبّرة عن رغبتنا في أن نكون عربا، هي، في النهاية، السبب الذي يفسّر كوننا عربا. فهنا النتيجة هي التي تُنتج السبب وليس العكس، كما في منهج التفسير العلمي للظواهر. وحتى تؤكد الدارجة انتماءنا العربي المنتحَل، فإننا نختار المعطيات والأمثلة التاريخية واللسنية التي تُثبت عروبة الدارجة، وتثبت بالتالي انتماءنا العربي. وهكذا نستشهد مثلا باللهجات العربية لبلدان شبه الجزيرة العربية، لتبيان أن علاقة هذه اللهجات بالانتماء العربي للمتحدثين بها معطى بديهي لا يحتاج إلى برهان ولا إثبات، لنستخلص أن نفس العلاقة البديهية، التي تربط هذه اللهجات بالانتماء العربي للمتحدثين بها، تحكم علاقة الدارجة المغربية بالانتماء العربي للمغاربة الذين يتحدثونها، حيث تقوم هذه الدارجة شهادة حية على عروبة المتحدثين بها، مثلما تشهد لهجات البلدان العربية على الانتماء العربي لشعوب هذه البلدان.

بداهة الانتماء العربي للشعب المالطي!:

قلت: "نختار المعطيات والأمثلة التاريخية واللسنية التي تُثبت عروبة الدارجة". وهذا الاختيار هو ما يفسّر استبعاد معطيات وأمثلة أخرى لأنها لا تنسجم مع أطروحة عروبة الناطقين بالدارجة. ولهذا لا نجد باحثا، من المدافعين عن عروبة الناطقين بالدارجة، يستحضر حالة اللغة المالطية، مع أن المالطيين «يتحدثون لغة عربية، حاملة للتراث المغاربي»[1]. وهذه اللغة تتكوّن من معجم عربي بنسبة قد تتجاوز 85%[2]. وهي نسبة قد تفوق نسبة الكلمات ذات الأصل العربي في الدارجة المغربية. تقول "مارتين فانوف" Martine Vanhove، وهي مديرة أبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، وأستاذة اللغة المالطية بالمعهد الوطني للغات وحضارات الشرق (inalco): «الثابت المؤكد أنه في 1090م، عندما أعاد "روجي هوتفيل" Roger de Hauteville، كونت صقلية، مالطا إلى حظيرة المسيحية، كان المالطيون يتكلّمون لهجة عربية. ولا تزال اللغة المستعملة إلى اليوم (2007) هي شكل متطوّر للعربية المغاربية، التي أصبحت هي اللغة المالطية، والتي هي اللغة الأم لسكان الأرخبيل الأربعمائة ألف. أما التحولات السياسية والدينية التي تلت عودة المسيحية فلم تغير شيئا من هذا الواقع اللغوي»[3].

والأهمّ، على مستوى العلاقة بين اللهجات العربية والانتماء العربي المفترَض للناطقين بها كلغات فطرية (لغات أم)، أن العربية المالطية لا تتشكل من كلمات عربية مصاغة بمعاني وتراكيب لغة مالطية أصلية سابقة عن وصول العربية إلى الأرخبيل، كما في الدارجة المغربية التي لا يمكن أن يكون أول الناطقين بها إلا أمازيغيين، كما يشهد على ذلك المعنى الأمازيغي لجزء من معجمها العربي، والصيغة الأمازيغية، كذلك، لتراكيبها غير الموجودة في العربية، فصيحة كانت أو لهجية. الشيء الذي يؤكد أن الدارجة لم يأت بها العرب، بل هي من إبداع الأمازيغيين أنفسهم، الذين أرادوا الكلام بالعربية فترجموا أمازيغيتهم حرفيا إلى العربية، مستخدمين كلماتها لكن بمعانٍ وتراكيب أمازيغية، بسبب أن العربية لم تعد تستعمل المقابل لتلك المعاني والتراكيب في التخاطب اليومي. فالدارجة هي شهادة إذن على أن الناطقين بها هم أمازيغيون، ورثوا عن أجدادهم الأمازيغيين ـ وليس العرب ـ هذه اللغة الدارجة، والذين كانوا أول من استعملها ونطق بها كما تدلّ على ذلك البصمة اللسنية الأمازيغية الحاضرة بقوة في الدارجة (لمزيد من التفاصيل، انظر موضوع: "متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟" ضمن هذا الكتاب).

أما العربية المالطية فلا يمكن أن يكون أول مستعملها وناطق بها مالطيا أصليا لخلوها من أي أثر لسني للغة مالطية محلية سابقة، وخصوصا أنه لم توجد ـ أو لم تُعرف بعدُ ـ لغة مالطية فطرية أصلية ومحلية أولى، سابقة عن انتشار العربية بمالطا كلغة فطرية للسكان

في أواخر القرن التاسع الميلادي، بعد أن غزا المسلمون الجزيرة سنة 870م. واللافت أنه بالرغم أن حكم المسلمين لمالطا لم يدم إلا قرنين، إذ طردهم منها المسيحيون بصفة نهائية في 1090م، وبالرغم من انتشار المسيحية من جديد بالجزيرة، وما نتج عن ذلك من انقطاع لكل علاقة بينها وبين العالم الإسلامي والعربي، وبالرغم من أن لغة الإدارة والسلطة والكتابة والتعليم أصبحت، منذ إجلاء المسلمين وحتى ترسيم المالطية في 1934، هي اللاتينية وبعدها الإيطالية ثم الإنجليزية[4]، إلا أن العربية المالطية ظلت، رغم كل ذلك، هي لغة التواصل اليومي للمالطيين. وهذا يعني أنها أصبحت، ومنذ نهاية القرن التاسع الميلادي إلى اليوم، لغة متأصلة كلغة أم (لغة فطرية)، وكلغة هوية مرتبطة بأرض مالطا كموطن لهذه اللغة وهذه الهوية، وخصوصا أنها لغة الشعب التي تُكتسب بالفطرة والسليقة، وليست لغة كتابية ونخبوية تُكتسب عن طريق التعلّم والمدرسة.

وإذا عرفنا أن هذه اللغة لم تنتشر بمالطا إلا مع وصول العرب (المسلمين) إليها في أواخر القرن التاسع الميلادي، فهذا يعني أن الشعب المالطي، الذي احتفظ على هذه اللغة كلغته الأصلية والفطرية، هو سليل نفس الشعب العربي الأول الذي نشر هذه اللغة بمالطا. وما قد يؤكد، كذلك، الانتماء العربي للشعب المالطي الناطق باللغة المالطية (العربية المالطية) كلغته الفطرية، هو أنها اللغة الوحيدة التي احتفظ بها هذا الشعب كلغته الأصلية. وهو ما لم يفعله بلغات أخرى وافدة وغازية، مثل الفينيقية والإغريقية والبونيقية[5] (البونيقية هي اللغة الفينيقية لشمال إفريقيا، والتي تختلف عن الفينيقية الأصلية بتأثير الأمازيغية فيها) واللاتينية والإيطالية. فإذا كان المالطيون قد احتفظوا على هذه اللغة، ذات الأصل العربي، وأهملوا غيرها من اللغات التي عرفتها بلادهم، فلا يمكن أن يُفسّر ذلك إلا لأنهم هم أنفسهم عرب، ومن بقايا العرب المسلمين الذين غزوا الجزيرة في 870 ميلادية.

وبتصفّح الخريطة الجغرافية لمالطا، تستوقفنا كثرة الأسماء العربية للأماكن والمدن إلى درجة أن هذه الخريطة لو عُرضت على شخص يجهل أنها تخصّ دولة مالطا، لما شكّ لحظة أنها خريطة لبلد عربي أو شمال إفريقي، مثل المغرب والجزائر، لكون هذه الأسماء ذات صيغة مغاربية واضحة. لنتأمل عينة من هذه الأعلام الطوبونيمية:

L-Imsida (المصيدة)، **Gzira** (جزيرة)، **Għar Dalam** (غار الظلام)، **Wied il-Għasri** (وادي العسري)، **L-Għarb** (الغرب)، **Wied il-Mielaħ** (وادي المالح)، **Ir-Ramla L-Ħamra** (رّملا لحمرا = الرمل الأحمر)، **Għajn Barrani** (عين براني)، **Triq L-Lmghallem** (طريق لمعلم)، **Il-Munxar** (لمنشار)، **Il-Qala** (القلعة)، **L-Lmdina** (المدينة)، **Il-Marsa**

(المرسى)، Il- Baħar (البحر)، Il-Mellieħa (المليحة)، Iż-Żejtun (الزيتون)... والغريب أننا نجد حتى أسماء لمدن مغربية، مثل: Ir-Rabat (الرباط)، و In-Nadur (الناظور).

واضح أن الأصل اللغوي العربي لهذه الأسماء بديهي ولا يحتاج إلى شرح ولا تأويل، كما لو أن الأمر يتعلق بمنطقة عربية لا يجادل أحد في عروبتها وانتمائها العربي. وكما لاحظنا بخصوص اللغة أنه لم توجد لغة مالطية أصلية سابقة عن العربية المالطية، مثل الأمازيغية السابقة عن الدارجة، فكذلك لم توجد طوبونيميا مالطية أصلية سابقة عن الطوبونيميا ذات الأصل العربي، عكس الطوبونيميا الأمازيغية التي سبقت التسميات الجغرافية ذات الأصل العربي ببلاد الأمازيغ، والتي (الطوبونيميا الأمازيغية) لا تزال متداولة ومستعملة، مثل: إفران، أزرو، مراكش، تيطّاوين، أشّاون، أكادير، أجدير، مليلت (مليلية)، أكلميم... ومع هذا السبق العربي التاريخي الأصلي، اللغوي والطوبونيمي بمالطا، كان ينبغي، بمنطق التعريبيين، أن تكون هذه الأخيرة أكثر "عروبة" من المغرب والجزائر، وحتى من مصر وسوريا والعراق.

كل هذه العلاقة القوية التي تربط بين العربية المالطية، مع ما يندرج ضمنها من طوبونيميا عربية، وما قد يلازمها ويوازيها من هوية عربية لأصحاب هذه اللغة، كان سيبدو معها الانتماء العربي للمالطيين أمرا بديهيا، يجعل منهم شعبا عربيا في هويته وانتمائه تبعا للغته العربية التي يؤكد استعمالُها الفطري الانتماءَ العربي "الفطري" للناطقين بها. وهو ما ينتج عنه أن هذا الشعب المالطي، لو كان عربيا في انتمائه الهوياتي والقومي، لما كان ذلك يختلف، بالنظر إلى أن لغته الفطرية عربية، عن الانتماء العربي للشعب الكويتي مثلا. ففي كلتا الحالتين لن يثير هذا الانتماء العربي أسئلة ولا نقاشا نظرا لبداهته التي تكاد تفقأ العين. فالفرق الوحيد سيكون هو تفسير عروبة مالطا بكونها كانت أرضا شبه خالية إلا بقلة قليلة من السكان عند احتلالها من طرف العرب (المسلمين)، فكان ذلك بداية لغرس ونشر الهوية العربية بها وإلحاقها بالبلاد العربية كجزء من الوطن العربي. وهنا ستكون عروبة مالطا أكثر بداهة من عروبة العراق أو سوريا، لأن شعوبا معروفة كانت تقطن هذين البلدين قبل غزوهما من طرف العرب، مع وجود لغات خاصة بهذه الشعوب لا يزال بعضها مستعملا حتى اليوم مثل السريانية والكردية...

العربية المالطية تكذّب الانتماء العربي للناطقين بالدارجة:

لكن رغم بداهة الانتماء العربي للشعب المالطي، إلا أنه لم يسبق أن اعترف أنه عربي الهوية والانتماء، علما أنه يعتز بلغته ذات الأصل العربي ويدافع عنها ويعمل على تنميتها

وتطويرها حتى جعل منها إحدى اللغات الرسمية للاتحاد الأوربي. هو يعترف فقط أنه ينتمي إلى موطنه بمالطا، ويفتخر أنه يستمدّ منها انتماءه الهوياتي، ويفتخر كذلك بلغته التي يتحدثها فطريا بمالطا نفسها كجزء من هويته المالطية. ولا يهمّ بعد ذلك أن أصوله قد ترجع إلى الفينيقيين أو العرب أو أمازيغيي تونس أو العبيد (يذكر المؤرخون أن مالطا كانت تأوي في القرون الوسطى الآلاف من العبيد[6]) أو صقلية أو إيطاليا، ولا أن أصول لغته ترجع إلى العربية أو غيرها. الشيء الذي يقرّ ويعتزّ به المالطيون هو أن هويتهم مالطية ولغتهم مالطية كذلك (يسمونها "مالطي")، تابعة في هويتها لموطنهم الذي هو مالطا.

إذا كان هؤلاء المالطيون، ورغم أنهم لا يتوفرون على لغة أخرى قومية أصلية سابقة عن لهجتهم العربية، تقوم دليلا على قوميتهم الأصلية التاريخية غير العربية، كما هو شأن اللغة الأمازيغية بالنسبة للمغاربة، إلا أنهم مع ذلك لا يعتبرون أنفسهم عربا ولا ذوي انتماء قومي عربي، فإن الزعم أن المغاربة الناطقين بالدارجة هم عرب، سيكون خُلْفا صارخا، يناقض البداهات، ويصدم الحس السليم، ويتعارض مع مبادئ العقل والمنطق.

حالة المالطيين الناطقين بلهجة عربية كلغتهم الفطرية والقومية، ودون أن ينتج عن ذلك أنهم ذوو انتماء قومي عربي، تكذّب إذن، وبشكل مُفحم ومُلجم، التعريبيين المغاربة الذين يعتمدون على الدارجة المغربية ليثبتوا أنهم ذوو انتماء قومي عربي لتبرير شذوذهم الجنسي والقومي، وتحوّلهم من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي. وبذلك فهم يثبتون في الحقيقة أنهم أمازيغيون متحوّلون جنسيا وقوميا وهوياتيا. ولهذا يتجنب هؤلاء الأمازيغيون المتحوّلون، عندما يناقشون موضوع الانتماء الهوياتي للمغاربة، إثارة حالة اللغة والهوية المالطيتين لأنها تفضح تحوّلهم الجنسي، وتفنّد عروبتهم المنتحلة والمزعومة.

هل نحن أمازيغ عرّبنا الإسلام؟

لا شك أن هؤلاء الأمازيغ المتحولين، المرتدّين عن هويتهم الأمازيغية والمنتحلين للانتماء العروبي، سيلجأون، بعد تقويض الحالة المالطية لحجة اللغة الدارجة التي كان يبرر بها هؤلاء المتحوّلون شذوذهم الجنسي والقومي، أي عروبتهم المنتحَلة، (سيلجأون) إلى سلاح الإسلام كما يفعل التعريبيون دائما عندما يجدون أنفسهم في مأزق. سيقولون إن المالطيين، إن لم يكونوا عربا في انتمائهم القومي رغم أن لغتهم عربية، فذلك لأنهم مسيحيون وليسوا مسلمين، مثل أمازيغ شمال إفريقيا الذين عرّبهم الإسلام أولا قبل اللغة الدارجة. وهذا يعني أن المالطيين لو كانوا مسلمين لكانوا عربا في انتمائهم تبعا للانتماء العربي للغتهم.

تبرير تعريب الأمازيغ بالإسلام حيلة قديمة جديدة، يستعملها التعريبيون كلما فشلت حيلهم الأخرى التي تعتمد على اللغة الدارجة وهجرة بني هلال. وإذا كان الجزائري عبد الحميد بن باديس، كما يُنسب إليه ذلك، هو أول من قال: «كلنا أمازيغ عرّبنا الإسلام»، فقد تحوّلت هذه المقولة بالجزائر إلى شبه فتوى رسمية تجيز سياسة التعريب، بعد أن كرّرها عدد من مسؤولي الدولة، بما فيهم الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة التي ردّدها في تجمع خطابي له ببجاية خلال حملته الانتخابية لرئاسيات 2009. لنحلّل مضمون هذه المقولة بمزيد من التفصيل والتوضيح.

ـ فكرة أن سكان شمال إفريقيا أمازيغ عرّبهم الإسلام، ورغم أنها تسيء إلى هذا الإسلام لأنها تجعل منه دينا قوميا وتُسند له مهمة جديدة لم يأت من أجلها، وهي مهمة تعريب الأقوام غير العربية، إلا أننا، مسايرة لمنطق الأمازيغيين المتحوّلين، سنقبلها ونرحّب بها، لأنها تتضمن اعترافا أن سكان شمال إفريقيا هم أصلا أمازيغيون. وهو ما يتنافى مع أطروحة التعريبيين من الأمازيغ المتحوّلين، الذين لا يكتفون بالقول إن الإسلام هو الذي عرّب الأمازيغ، بل يستشهدون بالأنساب العربية المزعومة للمتحوّلين ليثبتوا أن الأصول العرقية والقومية لهؤلاء الأمازيغ المتحولين هي عربية، وليست أمازيغية ثم عرّبهم الإسلام بعد ذلك، فضلا عن استشهادهم بالقبائل العربية التي يزعمون أنها استقرت بالمغرب، والتي ينحدرون منها وينتسبون إليها. نحن هنا أمام عروبة عرقية خالصة، أساسها العرق والنسب والجينات، وليس الدين والإسلام، الذي لا يستنجد به الأمازيغ المتحوّلون إلا لإخراجهم من المأزق الذي يؤدي إليه منطقهم العرقي الذي يتبنونه لتبرير تحوّلهم الجنسي.

ـ تفسير غياب الانتماء القومي العربي لدى المالطيين ـ رغم لغتهم العربية ـ بحضور المسيحية وغياب الإسلام، تفسير لا يستقيم مع حضور الانتماء القومي العربي القوي لدى العرب المسيحيين، الذين يدافعون عن انتمائهم القومي العربي أكثر مما يفعل العرب المسلمون، بدليل أن حركة القومية العربية ظهرت تاريخيا عند هؤلاء العرب المسيحيين وليس عند العرب المسلمين. ولهذا فلم يكن هناك ما يمنع المالطيين بأن يكونوا عربا وهم مسيحيون.

ـ كان من الممكن استحضار الدين كعامل في تحديد الانتماء القومي للمالطيين، لو أنهم يُرجعون مصدر انتمائهم القومي إلى أحد البلدان الأوروبية المسيحية، مثل إيطاليا، وخصوصا صقلية التابعة لها والتي لا تبعد عن مالطا إلا بثمانين كيلومترا، والتي منها جاءتهم، في 1090، المسيحية والمسيحيون الذين طردوا المسلمين ونشروا المسيحية التي ظلت دين المالطيين منذ ذلك التاريخ إلى اليوم. فلو كانوا يستمدون انتماءهم القومي من إيطاليا مثلا، مع ما تضمه من إقليم صقلية، باعتبارها جارة ومصدرا لدينهم المسيحي، لبدا الأمر معقولا

وطبيعيا، وهو ما كان سيؤكده التأثير الثقافي واللغوي والحضاري والاقتصادي والبشري القوي لإيطاليا على مالطا منذ القرون الوسطى.

لكن المالطيين لم يسبق لهم، ليس أن أعلنوا، بل مجرد أن فكّروا أنه من الممكن أن يكونوا ذوي هوية إيطالية أو سيسيلية بسبب الروابط الدينية التي تجمعهم مع جيرانهم الإيطاليين. لأنهم، بكل بساطة، لم ولن يشكّوا يوما في أنهم مالطيون وهويتهم مالطية وقوميتهم مالطية، ولم ولن يبحثوا عن انتماء قومي لهم خارج انتمائهم المالطي. وهو ما يفتخرون ويجاهرون به أمام الشعوب كخصوصية هوياتية تميّزهم عن باقي الشعوب الأخرى. ولا يصحّ الرد أن المغاربة هم كذلك لا يشكّون في أنهم مغاربة وهويتهم مغربية وقوميتهم مغربية. فالانتماء المغربي، في حالة المغرب، يخص الجنسية وليس الهوية التي هي أمازيغية عند الأمازيغ الأسوياء وعربية عند المتحوّلين منهم.

دروس المالطيين للأمازيغ المتحوّلين:

حالة الشعب المالطي، الفخور بهويته المالطية، المتمسّك بجنسه الأصلي والطبيعي، الرافض للتحول إلى أي جنس أجنبي آخر من خارج موطنه بمالطا، هي درس بليغ للأمازيغ المتحوّلين من جنسهم الأصلي الطبيعي إلى جنس أجنبي من خارج موطنهم بشمال إفريقيا. وأبلغ ما في هذا الدرس هو أن المالطيين بقدر ما يعتزون بهويتهم المالطية، بقدر ما يعتزون كذلك بلغتهم ذات الأصول العربية، والتي يعتبرونها لغتهم الهوياتية المالطية، دون أن يُغريهم أصلها العربي على أن ينتحلوا لأنفسهم هذا الأصل، مبررين ذلك بكون لغتهم عربية، كما يفعل الأمازيغ المتحوّلون، الذين جعلوا من لغتهم الدارجة مطية للتطبيع مع هذا التحوّل الجنسي، فقط لأن هذه اللغة تضم معجما ذا أصل عربي، رغم أن معانيها وتراكيبها، التي لم تعد تستعملها العربية في التخاطب الشفوي، هي أمازيغية، عكس العربية المالطية التي لا تحتوي على أي أثر لسني للغة مالطية أصلية سابقة، كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

وعندما يأبى المالطيون أن يكونوا عربا رغم أن لغتهم عربية، فلا يعني ذلك أنهم يكرهون العرب أو يمقتون الجنس العربي. بل يعني ذلك أنهم يكرهون التحوّل الجنسي ويمقتون انتحال الصفة، اللذيْن أصبحا مهنة يتقنها الأمازيغ المتحوّلون. ولهذا لو كان كرههم للعرب وراء رفضهم أن يكونوا عربا، لرفضوا لغتهم العربية أيضا، ولما جعلوا منها لغتهم الوطنية والرسمية، وفرضوا حتى على الاتحاد الأوروبي أن يعترف بها ضمن لغاته الرسمية المعتمدة.

وبحبّهم للغتهم العربية المالطية ورفضهم لتغييرها بالإيطالية أو الإنجليزية رغم أن هذه الأخيرة هي للغتهم الرسمية الثانية، وبترقيتهم لها إلى لغة الكتابة والتعليم والإعلام، ولغة

الدولة ومؤسساتها، يعطي المالطيون درسا آخر للأمازيغ المتحوّلين والتعريبيين الذين يهاجمون الدارجة المغربية، ويحتقرونها ويعارضون تنميتها والنهوض بها لتكون لغة للتعليم والتدريس، واصفين إياها بلغة الشارع والحانات والمواخير... فإذا كانت الدارجة المالطية قد جعل منها الناطقون بها لغة كتابية وتعليمية تدرّس بها العلوم والتكنولوجيا، وتُستعمل في مجال الاقتصاد والأعمال والمال، فما الذي يمنع الدارجة المغربية في أن تقوم بنفس وظائف الدارجة المالطية؟ المانع ليس هي الدارجة في حد ذاتها، والدارجة المالطية شهادة على ذلك، وإنما المانع هو عاهة وفاحشة التحوّل الجنسي، التي تجعل أصحابها المتحوّلين يخافون أن يكونوا ما هم عليه، أي أسوياء مطابقين لذواتهم، وفي انسجام مع طبيعتهم وجنسهم. ولهذا فهم يرون أنه بدون العربية، التي لا يتكلّمها أحد، لن يكونوا عربا. ولذلك فهم يرفضون الدارجة التي يتكلّمها ويفهمها الجميع، والتي يعترفون بقيمتها فقط عندما يستحضرونها كدليل على شذوذهم الجنسي، الهوياتي والقومي.

اعتزاز المالطيين بلغتهم العربية المالطية، هو درس كذلك للأمازيغ الأسوياء، أي الواعين بهويتهم الأمازيغية والمحافظين على جنسهم الأمازيغي، الذين يعادون الدارجة لأنهم يعتبرونها لغة عربية تُستعمل لتعريب الأمازيغ، واقعين بذلك في الفخ الذي نصبه لهم الأمازيغ المتحوّلون، أصحاب أطروحة عروبة الدارجة، مع أن هذه الدارجة المغربية أمازيغية، منشأ وموطنا واستعمالا، أكثر مما هي العربية المالطية لغة مالطية، لأن نشأة هذه الأخيرة كانت خارج مالطا، عكس الدارجة المغربية.

ويعطي المالطيون درسا آخر كذلك للمدافعين عن الدارجة، المطالبين بالانتقال بها إلى مستوى لغة كتابية تُستعمل في التدريس والإعلام. هذا الدرس هو أنه لا يمكن النهوض بالدارجة باستعمال الأبجدية العربية لكتابتها، إذ الحرف الأنسب لها ولتنميتها وترقيتها هو الحرف اللاتيني أو الحرف الأمازيغي، المعروف والمنتشر اليوم بالمغرب.

إحالات:

1– Malte, Encyclopédie Universalis.

2– Martine Vanhove, "La langue maltaise, un carrefour linguistique" – http://llacan.vjf.cnrs.fr/fichiers/Vanhove/carrefour%20REMMM.pdf

3– Martine Vanhove; "A Malte, une langue inscrite dans l'histoire", le monde diplomatique, Octobre 2007 – https://www.monde-diplomatique.fr/2007/10/VANHOVE/15246.

4 – "La langue maltaise, un carrefour linguistique", op. cit.

5 – "A Malte, une langue inscrite dans l'histoire", op. cit.

6– Ibid.

(2018 _ 03 _ 29)

*****

ما دلالة رفض "البغرير" المعروف وقبول "السؤدد" المجهول؟

المواقف والآراء ذات العلاقة باللغة والهوية تؤكد، في غالبيتها، ما سبق أن قلته عن التحوّل الجنسي، أي القومي والهوياتي، الذي اجتاح المغرب، وشمال إفريقيا بصفة عامة، كوباء فتّاك جعل ضحاياه من المغاربة ينكرون أصولهم ويحتقرون انتماءهم ويرفضون لغتهم، وينتحلون انتماءات أجنبية ويمجّدون لغات الآخرين ويحاربون كل ما هو محلي ومغربي أصيل.

وقد رأينا، مع انطلاق الدخول المدرسي 2018 ـ 2019، كيف استلّت السيوف وشُحذت السكاكين استعدادا لذبح الدارجة على محراب العربية انتقاما من هذه الدارجة، لأن ثلاث كلمات منها أساءت الأدب بتسلّلها إلى نصوص عربية بالكتاب المدرسي. لقد اتخذت هذه الحملة ضد الدارجة، لدى العديد من المثقفين والبرلمانيين والمسؤولين السياسيين، بمناسبة ورود لفظ "بغرير" في كتاب مدرسي للمستوى الأول ابتدائي، شكل هستيريا جماعية يجهل المصابون بها الدوافع الحقيقية لسلوكاتهم الغريبة وغير السوية. وهكذا أصبحت كلمة "بغرير" تهدّد الأمن اللغوي للمغرب (الخبر على رابط "هسبريس": https://www.hespress.com/societe/404718.html)، ووحدته الوطنية (الخبر على رابط موقع "لكم": http://lakome2.com/societe/41616.html)، وتشكّل شذوذا ومسخا (الخبر على رابط "هسبريس": https://www.hespress.com/societe/404554.html)...

هؤلاء "التطهيريون" الرافضون لكلمات دارجة في كتاب مدرسي لتلميذ الابتدائي، خوفا من تدنيسها لطهارة العربية، غالبا ما يدافعون عن موقفهم التطهيري هذا، عندما تعوزهم الحجج العلمية واللسانية والبيداغوجية، باللجوء، ضمنا أو تصريحا، إلى حجتهم القديمة، المسكوكة والمكرورة، وهي أن العربية لغة القرآن. وهنا، وبناء على منطقهم التطهيري، ينبغي عليهم، حتى يكونوا منسجمين مع موقفهم التطهيري الرافض لكل لفظ غريب عن العربية ولا ينتمي إلى معجمها، أن يرفضوا القرآن الذي يحتجون به. لماذا؟ لأن القرآن نفسه يشتمل على عشرات الألفاظ للغات أجنبية عن العربية، كالفارسية والأثيوبية والأمازيغية ـ نعم والأمازيغية ـ والعبرية والسريانية الحاضرة في النص القرآني بنسبة كبيرة... وهذا قرآن وليس مجرد كتاب لتلميذ في المستوى الأول، ويتضمن العشرات من الكلمات الغريبة عن العربية وليس فقط ثلاث أو أربع كلمات. هذا هو المأزق الذي يضع فيه هؤلاء التطهيريون

أنفسهم لأنهم لا يعون، كما سبق أن أشرت، الدوافع الحقيقية التي تحرّك سلوكهم ذا الطابع الهيستيري الجماعي.

هؤلاء التطهيريون الرافضون للدارجة، لا يرفضون، رغم ذاك، العيش بها عندما يستعملونها طيلة يومهم، بها يتواصلون؛ بها يبيعون ويشترون؛ بها يعاشرون زوجاتهم على أسرّة النوم؛ بها يحلمون؛ بها يأكلون ويشربون؛ بها يسبّون ويمدحون؛ بها يحبون ويكرهون... لكن ما أن وردت "كلمة "بغرير" في كتاب مدرسي، حتى انتفضوا مستنكرين ورافضين لها، كأن الكلمة أجنبية أو غير مفهومة أو تمس بالنظام العام، أو ستتسبّب في رسوب التلميذ. لكنهم لم يستنكروا ولم يرفضوا كلمة "السؤدد" التي يتضمنها النشيد الوطني، الذي ليس مجرد نص قصير موجه لتلميذ في سنته الأولى بالتعليم الابتدائي مثل كلمة "بغرير"، وإنما هو من رموز الدولة وشعاراتها. وهذا النشيد يحفّظ للتلاميذ دون أن يفهموا معنى "السؤدد"، ولا حتى مضمون النشيد، ودون أن يحتج أحد على ذلك. بل إن الكثير من المغاربة يرددون النشيد الوطني دون أن يفهموا شيئا من عبارة: «منتدى السؤدد وحماه، دمت منتداه وحماه»، التي يشتمل عليها. فبناء على معيار عنصر الفهم وعنصر التداول والاستعمال، فإن استخدام كلمة "بغرير" أفضل، لغويا وبيداغوجيا وتواصليا، من استخدام كلمة "سؤدد" الغريبة والشاذة وذات الاستعمال العتيق والنادر والاستثنائي. هذا يبيّن أن دفاع التعريبيين عن العربية هو دفاع عنها من أجل الدفاع عنها، وليس من أجل وظيفتها المرتبطة بعنصر الفهم وعنصر التداول والاستعمال، كما أشرت، وإلا لرفضوا كلمة "سؤدد" لأنها غير مفهومة ولا متداولة ولا مستعملة. بل لرفضوا العربية كلها لأنها غير متداولة ولا مستعملة في التخاطب والتواصل. وهنا يُطرح السؤال: ما الفائدة من نشيد وطني وموجّه إلى المواطنين إذا كان هؤلاء لا يفهمون لغته وكلماته؟ بل يحق التساؤل كذلك: هل هذا النشيد الوطني مصاغ بلغة وطنية، علما أن اللغة الوطنية تُعرّف باللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما؟

هذا هو التهديد الحقيقي للأمن اللغوي، المتمثّل (التهديد) في فرض لغة لا يستعملها أحد في حياته اليومية، عكس الدارجة ـ وكذلك أمها الأمازيغية ـ التي هي لغة حية ومستعملة في الحياة اليومية. وهذا هو الشرط اللغوي للاستبداد والطغيان، لأن قطع لسان الشعب، أي منعه من استعمال لغته الفطرية والطبيعية، هو المقدمة الضرورية لمنعه من التعبير عن رفضه للاستبداد واحتجاجه على الظلم والتسلط باستعمال اللغة التي يعرفها ويتقنها. ولهذا فإنه من الصعب أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية حين تكون لغة السلطة لغة نخبوية لا

يتقنها ولا يستعملها الشعب كلغته الفطرية (لغة الأم) والطبيعية، كالأمازيغية والدارجة في المغرب.

لماذا إذن كل هذا الرفض للدارجة؟ لأنها تذكّر هؤلاء الرافضين لها بأنهم أمازيغيون إفريقيون في هويتهم وانتمائهم، وليسوا عربا أسيويين. وهذا ما يزيدهم حنقا وغيظا على هذه الدارجة، التي أرادوا استعمالها في الأصل لتسوية تحوّلهم الجنسي، من جنسهم الأمازيغي الحقيقي والطبيعي إلى جنس عربي زائف ومنتحل، فإذا بكلماتها، مثل "بغرير"، تفضح تحوّلهم الجنسي هذا وتكشف عن حقيقة انتمائهم الأمازيغي الإفريقي، الذي ظنوا أنهم تخلّصوا منه بإخفاء هويتهم الأمازيغية الحقيقية بمساحيق التجميل الخاصة بالعروبة، كما يفعل الشخص المتحوّل جنسيا من ذكر إلى أنثى عندما يضع الملابس ومساحيق التجميل النسائية حتى يظهر أنثى كما يرغب في ذلك. لكن منكبيْه، وحتى قبل أن يزيل ملابسه لتنكشف حقيقته، يفضحان ذكورته التي أراد التنكّر لها والانسلاخ عنها. هذا هو الشذوذ الحقيقي والمسخ الحقيقي اللذان أصابا المغاربة المعادين لانتمائهم الأمازيغي، الحقيقي والطبيعي، الرافضين لكل ما يذكّرهم بهذا الانتماء الأمازيغي، مثل كلمة "بغرير".

قد تتعدّى هذه المسألة الخاصة بثلاث كلمات من الدارجة تضمّنها كتاب مدرسي، موضوع التعليم ولغة التدريس وتأليف الكتب المدرسية، لتصبح قضية تمسّ مفهوم الوطنية، ومعيار حضورها لدى المغاربة المناوئين للدارجة ـ أو أمها الأمازيغية كذلك. فإذا سلّمنا أن "بغرير" منتوج محلي ينتمي إلى هذا الوطن الذي هو المغرب، وأن اسم "بغرير"، الدال على هذا المنتوج، ينتمي إلى اللغة الدارجة التي نشأت وتشكّلت، هي كذلك، في هذا الوطن المغربي، فالنتيجة أن الذي يعارض استعمال كلمة "بغرير" بدعوى أنها غريبة عن العربية، فهو في الحقيقة يعارض ما هو وطني بدعوى أنه محلي وليس أجنبيا. مما يعني أنه يفضّل ما هو أجنبي وغريب وبعيد، مثل كلمة "سؤدد"، عما هو محلي ووطني وقريب مثل كلمة "بغرير". وهذا موقف قد لا يعبّر فقط عن نقص في الوطنية، بل قد يشكّل خيانة صريحة ومباشرة، رغم أن أصحاب هذا الموقف لا يعون ذلك، بحكم أنهم ضحايا للتحوّل الجنسي، القومي والهوياتي، الذي غسل أدمغتهم وأفئدتهم من حب كل ما هو محلي ووطني، وملأها بحب كل ما هو أجنبي وخارجي، وقادم من الربع الخالي بشبه جزيرة العرب، ودون أن يطلب منهم هؤلاء التعلّق بما هو عربي ولا التنكر لما هو وطني مغربي، مثل الدارجة والأمازيغية. ولهذا فإن من لا يعتز بالأمازيغية وصنوتها الدارجة، ولا يدافع عنهما، لا يحق له أن يدعي أنه وطني وذو غيرة وطنية.

(2018 ـ 09 ـ 09)

الدارجة بين الجهل المقدّس ودعاوى الأكاديميين

بين الجهل المقدّس والجهل الأكاديمي:

إذا كانت التفسيرات الخاطئة، المؤسَّسة على قناعات دينية خاطئة، والتي يتبنّاها العامّة في فهمهم لموضوع اللغة، تنتمي إلى ما سمّاه المفكر الفرنسي أوليفيي روا Olivier Roy بـ"الجهل المقدّس" La Sainte Ignorance، الذي اختاره عنوانا لكتاب له حول الموضوع، فإن انتشار تفسيرات خاطئة، بخصوص نفس الموضوع، لدى مثقفين ومفكرين وجامعيين، ينتمي إلى ما سبق أن سمّيته، بالعدد 33 من شهرية "تاويزا" ليناير 2000، بـ"الجهل الأكاديمي"، أي ذلك الجهل الذي يصدر عن باحثين وعلماء وأكاديميين وأساتذة جامعيين ومتخصّصين، وهو ما يُضفي على هذا الجهل طابعا "علميا" و"أكاديميا" بحكم الموقع العلمي والأكاديمي لأصحابه. ولا يعني هذا ـ حاشا الله ـ أن هؤلاء الأساتذة والباحثين هم فعلا جهلاء، بالمعنى الحقيقي، بالموضوع المعني، أو تنقصهم المعرفة العلمية الضرورية لبناء فهم سليم لهذا الموضوع. وإنما يعني ذلك أنهم ينطلقون من قناعاتهم التعريبية كمقدّمات لتحليل الموضوع، وهو ما يحُول دون الفهم السليم لهذا الموضوع، لأنهم يخوضون في تحليله ومناقشته، ليس من أجل بناء هذا الفهم السليم، وإنما من أجل الدفاع عن نتائج جاهزة ومسبّقة تخص هذا الموضوع، وهي النتائج التي ينطلقون منها كمقدمات. ففي موقفهم من الدارجة، كما سنناقشه في ما سيأتي، ينطلقون من تمجيدهم للعربية وللتعريب كمقدمة. ثم يستخلصون من هذا المقدمة النتيجة التي تؤكد تمجيد العربية والتعريب. فليس هناك إذن جديد في التحليل والمناقشة، ولا تقدّم في المعرفة التي تخص الموضوع. فكل ما هناك هو حلقة مُفرغة، حيث تتكرر المقدمة في النتيجة، المكرورة نفسها في المقدمة. ننطلق من تمجيد العربية والتعريب، لننتهي إلى تمجيد العربية والتعريب.

وقد كان النقاش حول الدارجة وعلاقتها بلغة التدريس، والذي أثارته، هذه المرة، كلمات دارجة تضمّنها كتاب للمستوى الابتدائي للموسم المدرسي 2018 ـ 2019، فرصة لاختبار مدى حضور هذا النوع من الاستدلال، الذي يعبّر عن "جهل أكاديمي"، بالمعنى الذي أوضحته، لدى مجموعة من المثقفين والمفكرين المغاربة، دون الكلام عن الحضور القوي للجهل المقدّس خارج الأوساط الأكاديمية، كالقول إن العربية لغة مقدّسة، وأنها لغة الجنة، وهي التي اختارها الله لكلامه القرآني، وهي اللغة الأولى التي تكلّمها آدم... أما التحجّج بكونها لغة الوحي والقرآن كدليل على قدسيتها وسموها وعبقريتها وخلودها، فهو شيء شائع حتى عند بعض الأكاديميين والأساتذة

الجامعيين. فهذا الدكتور المقرئ أبو زيد الإدريسي، أستاذ جامعي متخصص في اللسانيات، يقول بأن الدول الغربية معتكفة، وفي سرية تامة، على تدوين أرشيفها الوطني باللغة العربية لأنها هي اللغة الوحيدة الخالدة التي لا تتغير معانيها بعد ستة أو سبعة قرون عندما تكون اللغات الأخرى قد تغيرت بشكل لن يعود معه من الممكن قراءة وفهم الأرشيف الحالي الذي دوّن بهذه اللغات (انظر موضوع: "مدافع شرس عن العربية يعترف أنها لغة جامدة"، ضمن هذا الكتاب).

رغم شيوع هذه الحالات، التي يمثّلها الأستاذ المقرئ أبو زيد، والتي يختلط فيها الجهل المقدّس بالجهل الأكاديمي، أو الجهل المؤسَّس كما سمّاه الراحل محمد أركون، إلا أنني سأركّز، في هذه المناقشة، ودائما بخصوص موضوع الدارجة، على ظاهرة "الجهل الأكاديمي"، بالمعنى الذي سبق شرحه، والذي تكشف عنه بعض الآراء التي ساهم بها أصحابها، الجامعيون والأكاديميون، في النقاش الذي أثارته هذه الدارجة في علاقتها بلغة المدرسة.

فبدل أن يفسّر لنا أصحاب هذه الآراء، من الأكاديميين والأساتذة الجامعيين، لماذا لا تصلح الدارجة أن تكون لغة مدرسة وتدريس، يكتفون بتبرير عدم أهليتها لذلك. وشتان ما بين التفسير، الذي ينبني على معطيات علمية وموضوعية، وبين التبرير الذي يستند إلى قناعات ذاتية واختيارات إيديولوجية. ولهذا تشكّل هذه التبريرات ـ وهي نسخة مطابقة لنفس التبريرات التي يكرّرها التعريبيون لمناوأة الأمازيغية ـ التي استند إليها هؤلاء المعارضون لخيار التدريس بالدارجة، مجرد دعاوى أو مزاعم، لا تدعمها دراسة علمية ولا بحث أكاديمي، رغم أن أصحابها يتكلمون بصفتهم العلمية والأكاديمية. فما هي هذه الدعاوى أو المزاعم أو التبريرات، التي يعتمد عليها أصحابها لحرمان الدارجة من أن ترقى إلى لغة كتابة وتدريس؟

دعوى تعدّد الدارجات لتبرير حرمانها من المدرسة:

من المبررات التي اعتمد عليها الرافضون لإدخال الدارجة إلى المدرسة لتأهيلها حتى يمكن لها أن تكون لغة تدريس في المستقبل، زعمهم أن هناك دارجات مختلفة من منطقة إلى أخرى، يصعب على المنتمي إلى هذه المنطقة أن يفهم دارجة المنتمي إلى منطقة أخرى، فضلا على أن هذا التعدّد، سواء تقرّر تدريس جميع الدارجات مراعاة للمساواة الديموقراطية بينها، أو تقرّر اختيار إحداها فقط دون الأخريات، فهو معضلة عندما يتعلق الأمر بالمدرسة.

فهذا الدكتور أحمد شحلان يقول للتهويل من هذا التعدّد المزعوم: «لكي نكون عادلين في تعليمنا، يجب أن نضع مقرراً دراسياً لكل جهة من الجهات [...]. وعندها علينا أن نقسم المقررات حسب الجهات وحسب التقسيمات السياسية. وعندها سنحدث قطيعة بين المعارف في البلد الواحد، ثم

نحدث قطيعة بين الأمة» (انظر مقاله على رباط "هسبريس": https://www.hespress.com/orbites/405132.html). ونفس الشيء يقوله الدكتور إدريس الكنبوري (انظر مقاله على رابط :هسبريس": https://www.hespress.com/orbites/405353.html) حيث كتب: «فإن الدارجة في المغرب ليست موحدة في الشمال والجنوب والغرب والشرق، فلكل جهة لهجتها المحلية التي لا تفهمها الجهة الأخرى»، محذّرا أن يؤدّي ذلك إلى تهديد للوحدة الوطنية كما جاء في إحدى تدويناته على "الفايسبوك": «لأن استعمال الدارجة مشروع للتفكيك الوطني لا للتوحيد. ذلك أن الدارجة دارجات». وهذا ما سبق أن عبّر عنه، أيضا، الأستاذ عبد الله العروي في حوار مطوّل له حول الدارجة بيومية "الأحداث المغربية" في أعدادها من 20 إلى 25 نونبر 2013، حيث قال إن مشروع تدريس الدارجة ثم التدريس بها ذو أبعاد «تروم تقويض الوحدة الوطنية». ويقول في نفس الحوار ليشرح، وبطريقة كاريكاتورية، اختلاف الدارجات من منطقة إلى أخرى: «إن المعلم البيضاوي الذي يعين بـ"أشاون" (شفشاون) لن يستطيع التواصل مع تلامذته الذين لا يفهمون دارجته البيضاوية، كما لا يفهم هو كذلك دارجتهم الشاونية»، و«سيصير التلميذ الشفشاوني معلما وسينقلب المعلم البيضاوي إلى متعلم» (نظر مناقشتنا لموقف العروي في موضوع: "الدارجة ولاتاريخانية الأستاذ العروي" ضمن هذا الكتاب).

لن نناقش فوبيا تعدد الدارجات عند هؤلاء المفكرين بتبيان أن حتى على فرض وجود دارجات قد تُدرّس كلها، وليس دارجة واحدة، فليس من الضروري أن يؤدّي هذا الوضع اللغوي المتعدد إلى تفكيك الوحدة الوطنية، كما يثبت ذلك وجودُ عدة دول موحّدة رغم أنها تضمّ لغات متعددة، رسمية ومدرّسة. لن نقف إذن عند هذا الجانب الفوبي السياسي لأن ما يهمّنا، من هذه المناقشة لموضوع الدارجة، هو الجانب اللسني والبيداغوجي في ارتباطهما بلغة التدريس.

الغريب أن حتى العامّة من غير المتعلمين، الذين اعتادوا القول بأن الاختلافات الجهوية بين فروع الأمازيغية لا تسمح للمتحدث بأمازيغية هذه الجهة من التفاهم مع المتحدث بأمازيغية جهة أخرى، لم يغامروا بالقول إن المتحدث بدارجة منطقة مغربية معيّنة لا يفهم دارجة منطقة مغربية أخرى. ويبدو أن الأساتذة، الذين أشرنا إليهم، يحصرون وحدة اللغة في وحدة معجمها، فيستنتجون من اختلاف هذا المعجم من منطقة مغربية إلى أخرى اختلافا لدارجة كل منطقة عن دارجة منطقة أخرى، وهو ما يوضّحه الدكتور شحلان بمثال أن «"بغرير" مراكش هو "خرينـــگـو" وجدة. و"غريبة" الرباط هي "بهلة" فاس». لكن لو كان صحيحا أن اختلاف المعجم من منطقة إلى أخرى داخل لغة واحدة، مثل الدارجة في حالتنا

هذه، سيؤدّي إلى وجود دارجات متعددة، لنتج عن ذلك، أيضا، ولنفس السبب، وجود لغات عربية متعددة تختلف من بلد إلى آخر ضمن البلدان التي تستعمل اللغة العربية، بل من شخص إلى آخر من بين المستعملين للغة العربية. فتكون عربية لبنان، التي تستعمل كلمة "الموجبات"، كما في عبارة "قانون الموجبات والعقود اللبناني"، للدلالة على التعهّدات التي ينظمها القانون المدني، وعربية المغرب، التي تستعمل كلمة "الالتزامات"، كما في عبارة "قانون الالتزامات والعقود المغربي"، للدلالة على نفس الموضوع وبنفس المعنى، لغتين مختلفتين، لا يمكن معهما للباني والمغربي أن يفهم أحدهما عربية الآخر. وهذا غير صحيح، طبعا. ونفس هذا المنطق، الذي استند إليه أصحابنا لإقناعنا أن الدارجة دارجات مختلفة، سيعني، أيضا، عندما أسمّي في كتاباتي، أنا الذي أتقن العربية وأكتب بها، ملكَ الحيوانات بـ"لأسد" أو "الليث"، ويسمّيه كاتب سعودي بـ"الضرغام" أو "الهزبر"، وهما كلمتان لا أعرفهما ولا أفهم معناهما ولم يسبق لي أن وقفت عليهما في نص أو تعبير، (سيعني) أن العربية التي يكتب بها ذلك السعودي هي عربية أخرى مختلفة عن العربية التي أكتب بها. وهذا ليس غير صحيح فقط، بل هو خُلف وهراء.

فما غاب عن أساتذتنا الأجلاء هو أن ما يوحّد لغة ما ليس استعمال المتواصلين بها لنفس الكلمات ونفس التعابير للدلالة على نفس الأشياء ونفس المعاني. «فاللغة الموحّدة، بهذا المعنى الحرفي والضيق الذي تعنيه صفة "موحّدة"، هي لغة افتراضية وغير موجودة في الواقع، لأنها قد توجد فقط في فضاءات ضيقة ومعزولة، كما داخل عائلة منطوية على نفسها، لا يعرف أعضاؤها إلا نفس التعابير ونفس الألفاظ المحدودة، التي اكتسبوها كلغة أم انتقلت إليهم من جدتهم، والتي يعيدون إنتاجها كما هي لعدم تواصلهم مع العالم الخارجي بسبب عزلتهم. لهذا فلغتهم موحّدة، أي يستعملون نفس المعجم ونفس التعابير للدلالة على نفس الأشياء» (انظر مزيدا من الشرح لهذه المسألة ضمن موضوعنا: "أي تصور وأية مقاربة لتدريس أمازيغية موحّدة ومشتركة؟" على رابط "تاويزا": http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/enseigner.htm). وإنما توحدّها المدرسة، أو ما يقوم مقامها، عندما تعلّم لجميع المتعلمين نفس الكلمات التي تختلف من منطقة إلى أخرى، ونفس التعابير التي تتنوّع من منطقة إلى أخرى. وهكذا علّمتني المدرسة أن "الضرغام" و"الهزبر" يعنيان الأسد، وهو ما جعلني أفهم النصوص التي تستعمل هذين الاسمين كمرادفين لكلمة "أسد". ولأن الدارجة لم تثر ردود السادة الأساتذة، الذين استشهدنا بهم كنماذج، إلا لعلاقتها بالتدريس والمدرسة، فمشكلة تعدد الدارجات ـ نقول تعدد الدارجات مسايرة لمنطق أساتذتنا الذين نناقش آراءهم ـ هي إذن بسيطة وحلها بسيط، وهو أن المدرسة، عندما تُدرّس الدارجة، وهو ما يصدق كذلك

على الأمازيغية، ستتكلّف بتوحيد هذه الدوارج حيث سيتعلّم التلميذ الوجدي أن "خرينـــگـو" يُسمّى أيضا "بغرير"، ويتعلّم التلميذ المراكشي أن "بغرير" يُسمّى كذلك "خرينـــگـو"، ويتعلّم التلميذ الفاسي أن "بهلة" تُسمّى كذلك "غريبة"، ويتعلّم التلميذ الرباطي أن "غريبة" تُسمّى أيضا "بهلة".

أقول هذا مسايرة، كما أشرت، لمنطق الرافضين للدارجة بمبرر أنها لغة غير موحّدة، مكررين نفس المبررات الواهية التي لا زال البعض يعارض بها تدريس الأمازيغية. أما في الحقيقة، اللسنية والتواصلية، فهي أن الدارجة لغة موحّدة شفويا قبل أن تتدخّل المدرسة لتوحيدها، كما شرحت. ذلك أن اللغة قد توحّدها المدرسة، كما قلت، لكن يمكن، وقبل المدرسة والكتابة، وهذا هو الأصل في وحدة اللغة، أن يوحدّها التواصل الشفوي بين مختلف مستعملي تلك اللغة، رغم أنهم لا يتحدثونها بشكل واحد وموحّد، من حيث المفردات والصيغ التعبيرية التي تختلف من منطقة إلى أخرى. لكن كل واحد، مع ذلك، يفهم كلام الآخر الذي لا ينتمي إلى منطقته، وهو ما يعطي لهذه اللغة الوحدة التي تستمدها من وحدة التفاهم Intercompréhension، وليس من وحدة الألفاظ والتعابير المستعملة في الأصل بطرق مختلفة حسب اختلاف المناطق، كما سبقت الإشارة. فلأن التواصل بنفس اللغة، حتى وإن كانت صيغها مختلفة من منطقة إلى أخرى، لا ينقطع بين أعضاء المجموعة التي تستعمل هذه اللغة ذات الصيغ المختلفة، ينتج عن ذلك أن كل واحد من هؤلاء "يتعلّم" ويفهم "لغة" الآخر. وهو ما يجعل متحدثي هذه اللغة يتفاهمون في ما بينهم، رغم أن كل واحد منهم يستعمل "لغته" الجهوية، المتمثلة في المفردات والتعابير الخاصة بمنطقته. هكذا توحّدت الدارجة المغربية وأصبحت تشكّل Une Koinè، أي لغة مشتركة للمغاربة، ليس لأن جميعهم يتحدثونها بطريقة متجانسة ومتطابقة، وإنما لأن كل واحد منهم يستطيع أن يتواصل مع الآخر ويفهم ما يقوله. فرغم أن الدارجة الشاونية ليست هي الدارجة المراكشية، ولا هذه هي الدارجة الوجدية، إلا أن الشاوني والمراكشي والوجدي إذا التقوا، فإنهم يتواصلون في ما بينهم ويتفاهمون دون أدنى صعوبة، رغم أن لكل واحد "دارجته" التي تختلف عن "دارجة" الآخر. وليس هناك ما يدحض نظرية السادة الأساتذة حول تعدد الدارجات المانع، حسب زعمهم، للتفاهم بين المنتمين لجهات مختلفة، من تذكيرهم أنهم، في تنقلاتهم، لأسباب عائلية أو مهنية أو سياحية، إلى جهات أخرى من المغرب خارج الجهات التي ينتمون إليها ويتحدثون دارجتها، لم يحتاجوا إلى ترجمان ولا إلى لغة الإشارة للتواصل مع أبناء الجهة التي حلّوا بها، بل كانوا يتواصلون ويتفاهمون مع هؤلاء دون أدنى صعوبة أو عائق. فهل يستطيعون إنكار ذلك أو تكذيبه؟

ولا ننسى، فضلا عن سهولة وسائل التنقل والتواصل بين منطقة وأخرى، الدور الكبير والحاسم الذي لعبته، في تحقيق هذا التوحيد للدارجة، الإذاعة والتلفزيون والمدرسة خصوصا (نعم المدرسة لأن لغة التلقين هي الدارجة. أما العربية فهي مقصورة على الكتابة: الملخصات، التمارين، الفروض، الاختبارات والامتحانات...)، ثم الإدارة التي تشتغل وتتواصل مع المواطنين بالدارجة في الغالب الأعم، مما جعل من هذه الدارجة لغة للدولة لأن مؤسساتها ومرافقها وإدارتها تتعامل شفويا بالدارجة، إلا ما يخص الوثائق فهي مكتوبة بالعربية أو الفرنسية.

نعم يمكن القول إن الدارجة، قبل القرن العشرين، كانت تتشكل من "دارجات" جهوية من الصعب على من ينتمي إلى جهة أن يتواصل ويتفاهم مع المنتمي لجهة أخرى. لماذا؟ لأنه لم يكن هناك تواصل بين الجهات لانعدام وسائل التنقّل المتوفرة اليوم، كما لم تكن هناك ضرورة اقتصادية لهذا التنقل لأن كل جهة، بل كل قبيلة، كانت تعيش على اقتصاد الاكتفاء الذاتي ولا تحتاج إلى أسواق تقع في مناطق نائية وبعيدة للتبادل التجاري، كما يحدث اليوم. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك تعليم مدرسي عمومي يعمل على توحيد الدارجة، ولا إدارة عمومية ولا تلفزة ولا إذاعة تساهم في هذا التوحيد، بالشكل الذي سبق أن شرحناه. فانقطاع التواصل بين المناطق وغياب عوامل التوحيد التي أشرنا إليها، وهي المدرسة والإدارة والإعلام التلفزي والإذاعي، جعل دارجة كل منطقة تنمو وتتطوّر بمعزل عن دارجة المناطق الأخرى. لكن هذا الواقع تغيّر في القرن العشرين، وخصوصا بعد الاحتلال الفرنسي الذي كان له دور فعّال في توحيد الدارجة المغربية من خلال فك العزلة عن المناطق، وتسهيل التواصل والتبادل بينها، ومن خلال التعليم والإدارة والإعلام الإذاعي. ومع أواخر القرن العشرين، أصبحت الدارجة لغة مشتركة، ليس للمغاربة فقط، بل لكل المغاربيين من ليبيين وتونسيين وجزائريين وموريتانيين، إذ أصبحوا قادرين، إذا اجتمع مغربي وجزائري وتونسي وليبي وموريتاني، على التفاهم في ما بينهم باستعمال الدارجة رغم اختلاف بلدانهم وتباعد بعضها عن البعض بمسافات طويلة.

لكل هذا فإن القول، وفي القرن الواحد والعشرين، ومن طرف مثقفين وأكاديميين مرموقين، إن الدارجة المغربية هي "دوارج" مختلفة ومتنوّعة لا يسمح اختلافها وتنوّعها بتدريسها، لأن «لكل جهة لهجتها المحلية التي لا تفهمها الجهة الأخرى»، هو قول لا يمكن تصنيفه إلا ضمن "الجهل الأكاديمي"، الذي يتسبّب فيه ليس نقص في العلم والمعرفة، بل زيادة في الأيديولوجيا التعريبية التي لا ترى أن العربية لغة، وإنما ترى أنها هي اللغة.

دعوى أن لغة الأم ليست هي لغة الأمّة:

بما أن الذين يدعون إلى التعليم بالدارجة ينطلقون من مفهوم "لغة الأم"، التي أثبتت دراسات علمية ميدانية ومقارنة (انظر مقال الدكتور عبد الله الحلوي: "الدارجة أم العربية؟" على رابط "هسبريس": https://www.hespress.com/writers/405791.html)، وكذلك علم النفس المعرفي واللسانيات التطبيقية، أنها الأنسب للتعليم حتى لا تكون هناك فجوة بين لغة البيت، التي يتقنها الطفل/التلميذ، ولغة المدرسة، فقد عمل الرافضون للدارجة، كلغة مدرسية، على تفنيد مفهوم لغة الأم كلغة صالحة للمدرسة.

هذا ما فعله الدكتور شحلان عندما ناقش نصا لمنظمة "اليونسكو" يعرّف لغة الأم. يقول هذا التعريف، ضمن ما جاء فيه: «وهي كذلك (أي لغة الأم) اللغة المكتسبة بطريقة طبيعية تمامًا من خلال التفاعل مع المحيط المباشر، دون أي تدخل تربوي ودون تلقين لغوي مكتسب عن وعي. وتبعاً لنظريات Noam Chomsky وغيره من اللغويين، فصفة "لغة الأم" تستمر حتى سن الثانية عشرة. بعد هذه الخطوة (يقصد سن الثانية عشرة)، يظهر التباينُ في الحذق اللغوي لدى المتكلمين، وأي لغة يتم تعلمها تعتبر لغة ثانية». ويستنتج الدكتور شحلان من هذا التعريف الخلاصة التي يريدها ويبحث عنها رغم أن النص لا يتضمّنها، كما سنشرح، فيقول: «وتسمح لنا هذه العبارة الأخيرة (يقصد عبارة: "وأي لغة يتم تعلمها تعتبر لغة ثانية")، أقول تسمح، بأن نفهم أن اللغات التي تستعملها فرنسا وإنكلترا وأمريكا ووو، كلها لغات ثوانٍ تختلف عن لغة الأم حسب التعريف، لأن هذه اللغات تأخذ عند هؤلاء الناس، بواسطة قواعد النحو والصرف والبلاغة التي لا تدخل في تعلم لغة الأم ولا يعرفها الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي الذي لم يدخل المدرسة (الأمي) لسبب من الأسباب. إذاً نفهم بناء على هذا القول، أن نص اليونسكو يفرق بوضوح بين "لغة الأم" الطبيعية، و"لغة الأمة" المبنية على القواعد النحوية (تركيباً وصرفاً وبلاغة)».

قلت إن الدكتور شحلان استنتج من تعريف "اليونسكو" ليس ما يقوله التعريف، بل ما يريد الدكتور شحلان أن يقوله هذا التعريف، لإقناعنا أن لغة الأم لا يمكن اعتمادها كلغة تعليم ومدرسة. ويستشهد، كأمثلة توضيحية، بالفرنسية والإنجليزية المستعملتين بفرنسا وبريطانيا وأميركيا، موضّحا أنهما لغتان يتعلّم الفرنسيون والبريطانيون والأمريكيون قواعدهما النحوية والصرفية والتركيبية في المدرسة، ولذلك فلا علاقة لهما، كما يستنتج، بلغة الأم الفرنسية والإنجليزية، بدليل، حسب رأيه، أن الأمّيين، الفرنسي والبريطاني والأمريكي، الذين لم يدخلوا المدرسة، يجهلون قواعد هاتين اللغتين. النتيجة التي يريد إيصالنا إليها

الدكتور شحلان هي أن الفرنسية المعتبرة لغة فرنسية بفرنسا، والإنجليزية المعتبرة لغة إنجليزية ببريطانيا وأمريكا، هما الفرنسية والإنجليزية اللتان تُتعلّمان في المدرسة كلغتين ثانيتين مختلفتين عن اللغة الأولى التي هي الفرنسية الفطرية (لغة الأم) للفرنسي، والإنجليزية الفطرية للبريطاني والأمريكي. وكل ذلك من أجل أن يقنعنا أن حالة الفرنسية والإنجليزية هي نفسها حالة العربية التي يتعلّمها التلميذ في المدرسة المغربية، بقواعدها النحوية والصرفية والتركيبية، كلغة ثانية مختلفة عن لغته الفطرية الأولى التي هي الدارجة بالنسبة للتلميذ الدارجفوني.

فالالتباس الذي وقع فيه الدكتور شحلان، وأراد أن يلبّسه لنا ويوقعنا فيه، هو أنه يعتبر كل لغة تُتعلّم عن طريق المدرسة فهي تدخل في ما سمّاه تعريف "اليونيسكو" باللغة الثانية، التي تُكتسب بعد لغة الأم وتختلف عنها. إذا كان هذا صحيحا بالنسبة للعربية ـ وهو مصدر الالتباس الذي وقع فيه الدكتور شحلان ـ لأنها فعلا لغة ثانية وجديدة بالنسبة للتلميذ الذي يأتي إلى المدرسة وهو يتقن لغته الأولى، التي هي الدارجة كلغته الفطرية، أي كلغة أم، فإن هذا ليس صحيحا بالمطلق في ما يخص غالبية اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية اللتيْن استشهد الدكتور شحلان بهما. ذلك أن التلاميذ الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين، عندما يلتحقون للمرة الأولى بالمدرسة، فلا يتعلمون لغة ثانية جديدة ومختلفة عن لغتهم الفطرية الأولى التي هي لغة الأم التي يتقنونها، كما هو حال التلميذ المغربي، وإنما يتعلمون فقط الكتابة بنفس لغتهم الفطرية (لغة الأم) التي يعرفونها ويتواصلون بها، ويتعلمون قواعدها النحوية والصرفية والتركيبية، التي كانت حاضرة في استعمالهم للغتهم الفطرية دون أن يكونوا واعين بها وضابطين لها. فالفرق إذن كبير، وكبير جدا، بين التلميذ المغربي الذي يبدأ، يوم دخوله إلى المدرسة، في تعلّم لغة جديدة وأجنبية عنه، وهي العربية المدرسية أو الفصحى، وبين التلميذ الفرنسي والبريطاني والأمريكي (لنحتفظ على أمثلة الدكتور شحلان) الذين يبدأون، يوم ولوجهم للمرة الأولى إلى المدرسة، في تعلّم الكتابة بلغة يعرفونها ويتحدثون بها، مع ما يصاحب تعلّم تلك الكتابة من اكتشاف للقواعد النحوية والصرفية والتركيبية للغتهم التي يعرفونها ويتحدثون بها، كما قلت. فهذه اللغة المدرسية، التي يتعلم التلميذ الفرنسي والبريطلني والأمركي كتابتها وقواعدها، ليست إذن لغة جديدة ولا ثانية، كما ذهب الدكتور شحلان، قياسا على حالة العربية التي هي فعلا لغة جديدة وثانية بالنسبة للتلميذ المغربي. فالالتباس الذي وقع فيه الدكتور شحلان هو خلطه بين لغة مدرسية جديدة وثانية ومختلفة تأتي بعد اللغة الأولى التي هي لغة الأم، وبين تعلّم الكتابة في المدرسة، مع ما يستلزم ذلك من

تعلّم للقواعد النحوية والإملائية، للغة سابقة يعرفها التلميذ ويتواصل بها لأنها هي نفسها لغته الأولى.

النتيجة أن ما يسمّيه الدكتور شحلان "لغة الأمة" في مقابل "لغة الأم" هي، بالنسبة لغير العربية كالفرنسية والإنجليزية، نفس لغة الأم في مستواها الكتابي، والذي لا يختلف عن مستواها الشفوي إلا في ما يخص الشروط التي تفرضها الكتابة، مثل رسم الحروف بدل نطقها، والالتزام بالقواعد الإملائية التي تستلزمها هذه الكتابة. أما القواعد النحوية والصرفية، فكما هي مطلوبة في الكتابة، فهي حاضرة كذلك في الاستعمال الشفوي للغة الأم، سواء كان الناطق بهذه اللغة واعيا أو غير واعٍ بتلك القواعد، ومستوعبا أو غير مستوعب لها. وهكذا تشكّل هذه اللغات الحية، مثل الفرنسية والإنجليزية، التي يدرسها ويدرس بها التلميذ الفرنسي والبريطاني والأمريكي، امتدادا للغته الفطرية التي اكتسبها في البيت. فالمدرسة لا تعلّمه إذن لغة جديدة وثانية، كما يعتقد الدكتور شحلان قياسا على العربية، وإنما يقتصر دورها على تنمية وتطوير لغته الفطرية الأولى، وذلك بتوسيع معجمها وإغناء تعابيرها حسب توسّع معارف التلميذ، تبعا لتقدّم مستواه التعليمي واكتسابه لأفكار جديدة أكثر تجريدا تخصّ مجالات دراسية معينة، مثل التاريخ والجغرافية والفيزياء وعلوم الأرض والرياضيات والاقتصاد والقانون...، وهي أفكار يُعبّر عنها بمفاهيم هي كلمات لغوية. وهكذا تغتني لغته موازاة مع اغتناء أفكاره وتوسّع معارفه، نتيجة للعلاقة السببية المتلازمة بين اللغة والفكر. هذه الاستمرارية بين لغة البيت ولغة المدرسة هي ما يسهّل التعلّم المدرسي ويجعله عملية طبيعية، لا تختلف في مبادئها عن الطريقة التي يكتسب بها الأمي، انطلاقا من لغته الفطرية وخارج أي تعلّم مدرسي، ألفاظا جديدة وتعابير جديدة للدلالة على الأفكار والمهارات والتجارب الجديدة التي يكتسبها طيلة حياته العادية والمهنية، والتي تنمّي لغته الفطرية موازاة مع تنمية تجاربه ومهاراته وممارساته الحياتية.

في حين أن التلميذ المغربي، فلأن لغته المدرسية لغة ثانية وجديدة (العربية الفصحى)، فهي لذلك تشكّل قطيعة ـ وليس استمرارية ـ مع لغته الفطرية (لغة الأم) الأولى. وهو ما يجعل التعلّم بهذه اللغة الجديدة شاقّا ومكلّفا في الوقت والجهد والمال، وغير فعّال ولا منتج لأنه عملية غير طبيعية، تشبه الطريقة التي كان سيتعلّم بها الأمي مهارات مهنية جديدة تستعمل ألفاظا جديدة، لو كان يُشترط عليه تعلّم لغة جديدة أولا ليكتسب بها هذه المهارات المهنية الجديدة. ففي حالة هذا التلميذ المغربي، الذي يتعلّم باستعمال العربية لغة للتدريس، تصبح غاية التعلّم، أي غاية المدرسة، هي تعلّم هذه اللغة العربية. أما عندما يكون التدريس

بلغة الأم، كما عند التلميذ الفرنسي والبريطاني والأمريكي، فإن الغاية من التعلّم والمدرسة هو تعلّم المعارف والأفكار والعلوم والمهارات.

أما الاعتراض أن مسألة لغة الأم لا تُثار إلا لمواجهة العربية، ويُسكت عنها عندما يتعلّق الأمر بالفرنسية رغم أنها ليست بلغة أم للتلميذ المغربي، فهو في الحقيقة تأكيد غير مباشر لما قلناه عن الفرق بين التدريس بلغة الأم والتدريس بلغة أخرى جديدة ومختلفة عنها. فالفرنسية ـ وكل اللغات الأجنبية الأخرى الحية ـ حتى وإن لم تكن لغة أم للمغاربة، فهي تتمتع بوضع لغة الأم في بلدها الأصلي. وهو ما يجعل التلميذ الذي يتعلّمها يستطيع، عند إتقانها، استعمالها في التخاطب مع كل الذين يتقنونها، عكس العربية التي لن يتخاطب بها في الشارع وفي الحياة مع أي ممن يتقنونها لأنها لغة مقطوعة الصلة بالشارع وبالحياة. ولهذا إذا كانت الأمازيغية والدارجة أفضل، كلغتي تعليم، من الفرنسية لكونهما لغتي أم، فإن هذه الأخيرة، أو أية لغة أجنبية أخرى تستعمل في التخاطب، أفضل بكثير، كلغة تعليم، من العربية. وهذا واضح إذا عرفنا أن المهاجر المغربي الأمي المستقر بفرنسا يتعلّم، وبدون مدرسة، وفي مدة قد تطول أو تقصر حسب الأشخاص والمحيط الذي يعيشون فيه، هذه اللغةَ الفرنسية كلغة للتخاطب وهو يجهل كتابتها لكونه أميا. وهذا ما يضفي على هذه اللغة، بالنسبة لمن يتعلمها بدون مدرسة ولا كتابة، ودون أن تكون لغته الفطرية الأصلية، صفة لغة الأم حسب أحد تعاريف "اليونسكو" الذي أورده الدكتور شحلان، وهو التعريف الذي يقول: «وهي كذلك (أي لغة الأم) اللغة المكتسبة بطريقة طبيعية تمامًا من خلال التفاعل مع المحيط المباشر، دون أي تدخل تربوي ودون تلقين لغوي مكتسب عن وعي». وهذا ما لا يتوفر في اللغة العربية التي لا يمكن تعلمها إلا عن طريق المدرسة أو ما يقوم مقامها. مما يجعل منها لغة نصف حية أو نصف ميته على اعتبار أن اللغة الحية هي التي يمكن تعلمها في الشارع وفي البيت وفي المعمل...، وبدون مدرسة ولا مدرّس، كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية... ومن هنا تكون هذه اللغات أنسب وأصلح، كلغات تدريس وتكوين، في غياب لغتي الأم الأمازيغية والدارجة، من العربية عندما تُعتمد كلغة للتدريس.

دعوى أن الدارجة لا تعلّم التلميذ معرفة جديدة لأنه يعرفها أصلا:

من المبررات التي يُستند إليها لرفض الدارجة كلغة تدريسية، دعوى أنها لا تعلّم التلميذ شيئا جديدا لأنه يعرفها ويتقنها أصلا. يقول الدكتور شحلان: «فإذا وضعنا هذين الاسمين (يقصد "بغرير" و"غريبة") وغيرهما في مقرر مدرسي لم نقم بشيء، لأنه لا جديد معرفي بالنسبة للطفل الذي جاء ليتعلم، فهو يعرفهما أصلا، ووجودهما في المقرر عبث». ويضيف:

«ولو كانت اللهجة الدارجة هي المقصود من العملية التعليمية، لكنا نعبث عندما نفتح المدارس وكل مؤسسات التعليم، لأن الكل يعرف اللهجة سليقة». ونفس الموقف يتبنّاه الدكتور الكنبوري الذي كتب في إحدى تدويناته على "الفيسبوك"، بخصوص النقاش حول الدارجة: «استعمال الدارجة لا يضيف للمخزون المعرفي للتلميذ شيئا، إنه يلقنه أشياء يعرفها سلفا. المدرسة في هذه الحالة تصبح امتدادا للشارع لا مؤسسة للتكوين، وهي لا ترتفع عن الشارع بل تنزل إليه».

اعتبار الدارجة لغة لا يتعلّم منها التلميذ شيئا جديدا في المدرسة لأنه يعرفها أصلا وسليقة، هو موقف يعبّر عن فهم خاطئ للوظيفية الحقيقية للمدرسة، وذلك نتيجة لما ألفناه من اضطلاع المدرسة المغربية بتعليم التلميذ لغة جديدة لا يعرفها، وهي العربية، وهو ما رسّخ قناعة "شبه علمية" أن وظيفة المدرسة هي أن تعلّم التلميذ أولا لغة جديدة لا يعرفها ولا يتقنها، ليتعلّم بها، في مرحلة ثانية، المعارف والعلوم والأفكار... وقد سبق أن بيّنا (انظر موضوع: "لِمَ التدريس بالعربية إن لم يكن ذلك شرطا للدين ولا للهوية ولا للعلم؟" ضمن هذا الكتاب) أن هذه الوظيفة، المسندة للمدرسة المغربية بسبب لغة التدريس الجديدة والغريبة عن اللغة لفطرية للتلميذ، هي سبب مشاكل وتخلّف نظامنا التعليمي لأن هدف التعليم يصبح، ليس اكتساب المعارف والعلوم والأفكار والمهارات، بل اكتساب اللغة العربية، حيث تتحول الوسيلة إلى غاية فتضيع الغاية الحقيقية من التعليم، والتي هي اكتساب التفكير والمعارف والعلوم والمهارات. نعم قد تكون الغاية هي إتقان لغة من اللغات، الجديدة والأجنبية عن لغة الأم، عندما يتعلق الأمر بتدريس هذه اللغة. وتدريس لغة ما جديدة شيء آخر ومختلف عن لغة التدريس، التي كلما كانت هي اللغة الفطرية للتلميذ كلما كان التعلم سهلا وطبيعيا ومفيدا ومنتجا، كما سبق أن شرحنا. بل إن التدريس بلغة الأم يسهّل كذلك تعلم اللغات الأخرى المدرّسة كلغات ثوانٍ وأجنبية.

ولهذا لا أفهم كيف يقول الدكتور شحلان: «ولو كانت اللهجة العامية كافية بنفسها، لوجدنا في العامة علماء في علم الفلك والرياضيات والفيزياء والفلسفة ووو بالسليقة والطبيعة، وهكذا دواليك». فهل الفرنسية والألمانية ولإنجليزية لغات كافية بنفسها فأنجبت، بسبب كفايتها الذاتية هذه، "باستور"Louis Pasteur و"إينشطاين" Albert Einstein و"ستيفن هاوكينك" Stephen Hawking؟ فمهما كانت اللغة راقية ومتطوّرة، فإن إتقانها واستعمالها الشفويين، كلغة فطرية أولى، من طرف أمّي من العامّة لا يعرف قراءتها وكتابتها، لن يجعلا منه عالما في الفلك والرياضيات والفيزياء والفلسفة ووو... بالسليقة والطبيعة. فاللغة في حد ذاتها، ومكتفية بنفسها، لا تتضمن علم فلك ولا رياضيات ولا فيزياء

ولا فلسفة... وإنما استعمالها الكتابي والتعليمي، وليس فقط الشفوي كما عند الأمّيين، هو الذي يجعل منها أداة لتحصيل هذه المعارف وتطويرها والإبداع فيها. فالفرق بين لغة تتمتّع بوضع لغة الأم، كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية (الفشتالية) والأمازيغية والدارجة...، واللغة العربية التي فقدت هذا الوضع بصفة نهائية وأبدية، هو أن تعلّم مختلف المعارف، مثل الفلك والرياضيات والفيزياء والطب والفلسفة...، يكون، بالنسبة للتلميذ الذي تكون لغة تدرسيه هذه المعارف هي لغته الفطرية، أسهل وأفضل وأفيد وأنجح من تدريسها له بالعربية كلغة غير متداولة في الحياة. فهل نذكّر السيد شحلان بما يعرفه جيدا، وهو أن الدول التي حقّقت نهضة اقتصادية وتكنولوجية، مثل كوريا وفنلندا واليابان والسويد وهولاندا وماليزيا وتركيا...، هي دول تعتمد لغة الأم كلغة للتدريس، بجانب لغات حية تستعمل في التداول والتخاطب كالإنجليزية؟ فهل التعليم المتطوّر في هذه الدول هو عبث لأنه يستعمل لغة الأم التي يتحدثها الناس في الشارع ويعرفها التلميذ سليقة؟

دعوى أن التعريب لا دخل له في فشل نظامنا التعليمي:

في رده على من يقول بأن التعريب خرّب تعليمنا، يقول الدكتور شحلان: «الذي خرب تعليمنا هو الجهل بوجود المخزون المصطلحي (يقصد للغة العربية)، هو التكوين الأجنبي لمن يضع المخططات الدراسية أو من يأمر بفعلها، هو صعوبة تلقين العلوم بالعربية على من قل زادهم فيها. افتحوا أقساماً جامعية تجريبية في تعليم العلوم المذكورة، يشرف عليها أساتذة أكفاء في اللغة العربية، وبهذه المعاجم التي ذكرنا، وسترون أي الأقسام أكثر استيعاباً، التي تعلم بالعربية أم تلك التي تعلم بلغة غيرها».

رغم أن مسؤولية التعريب على فشل المنظومة التربوية في المغرب شيء مؤكد، تكفي لإثباته المقارنة البسيطة ـ والدكتور شحلان مؤهل لإجراء هذه المقارنة لأنه عايش كل مراحل تطور النظام التعليمي المغربي ـ بين مستوى تلميذ لسنوات السبعينيات بالسنة الأولى من التعليم الثانوي (يقابله الجذع المشترك)، وتلميذ في القرن الواحد والعشرين بالسنة النهائية من التعليم الثانوي التأهيلي (السنة الثانية باكالوريا). وستكون النتيجة صاعقة وصادمة، قد لا يصدّقها من لم يعايش تدهور النظام التعليمي منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى اليوم، كما خبره وعايشه الدكتور شحلان وكاتب هذه السطور، وهو ما يسمح لنا، نحن الاثنين، بإجراء المقارنة التي أشرت إليها، لأننا نتوفر على كل عناصرها الخاصة بالمجموعتين من التلاميذ: المجموعة لما قبل تعريب التعليم، والمجموعة لما بعد هذا التعريب. تُبرز هذه المقارنة أن الكفاءات اللغوية للتلميذ الأول، في الكلام والقراءة والكتابة، بالفرنسية والعربية واللغات

الأجنبية المدرّسة، وفهم نصوصها المكتوبة وتحليلها ومناقشتها، تفوق كفاءات التلميذ الثاني المتقدم في مستواه التعليمي عن الأول بسنتين. نكتفي بالاستشهاد بالكفاءات اللغوية دون غيرها، لأننا، أولا، بصدد مناقشة موضوع لغوي وهو لغة التدريس، وثانيا لأن من يملك كفاءات في اللغة فهو، باعتبار اللغة الوجه الآخر للفكر، يملك بالتأكيد ـ أو يسهل عليه أن يملك ـ كفاءات أخرى في مجالات معرفية أخرى.

وعندما نبحث عن سبب هذا التدهور للتعليم، والذي تكشف عنه هذه المقارنة، سنجده يكمن في متغيّر بارز يشكّل الفارق بين ما كان عليه التعليم من مستوى جيد ومتقدّم، وبين ما هو عليه اليوم من رداءة وتخلّف. هذا المتغيّر هو فرض العربية كلغة للتدريس في الابتدائي والثانوي بسلكيه الإعدادي والتأهيلي. فكان ذلك بداية للسقوط ـ بل للسقطة ـ الحر للتعليم في المغرب. نعم نعترف أن هناك عوامل أخرى لهذا السقوط، لكن دورها كان ثانويا وغير مباشر، عكس التعريب الذي كان بمثابة الضربة القاضية والقاصمة، والسببَ الفوري المباشر. أما التعريبيون، ومنهم الدكتور شحلان والدكتور الكنبوري، فيرجعون، كما هو معلوم، تدهور التعليم، ليس إلى لغة التدريس، بل إلى قرارات تخص سياسة التعليم يتخذها مسؤولون فرنكوفونيون ومعادون للعربية، حسب رأيهم.

ويُستنتج من كلام الدكتور شحلان عندما يقول: «افتحوا أقساماً جامعية تجريبية في تعليم العلوم المذكورة، يشرف عليها أساتذة أكفاء في اللغة العربية، وبهذه المعاجم التي ذكرنا، وسترون أي الأقسام أكثر استيعاباً، التي تعلم بالعربية أم تلك التي تعلم بلغة غيرها»، أنه لا يفرّق بين الدور الحاسم للغة التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي ودورها العادي في مرحلة التعليم الجامعي. ولهذا فهو يطرح تدريس العلوم بالعربية على مستوى التعليم الجامعي. مع أن العربية ليست مشكلا أن تُدرّس بها العلوم في الجامعة ولا أن يكوّن بها الأطباء والمهندسون في هذا المستوى من التعليم العالي. هي مشكل فقط في مرحلة التكوين الأساسية، التي تشمل التعليم الابتدائي والثانوي. لماذا؟ «لأن في هذه المرحلة، الممتدة من التعليم الأولى حتى نهاية مستوى التأهيلي (الباكالوريا)، يتشكّل تفكير التلميذ ويكتسب المهارات المعرفية الأساسية، وتتبلور رؤيته للعالم وفهمه للأشياء والمجتمع والتاريخ... وعندما تتدخّل لغة نصف حية في إنتاج هذا التفكيرَ، وصنع هذه المهارات وصوغ هذه الروية والفهم، فإن كل هذه المقوّمات، من تفكير ومهارات ورؤية وفهم، تكون هي نفسها نصف حية، أي قاصرة وناقصة ومتخلفة ومتجاوزة وغير صالحة، نظرا لتأثير اللغة على تشكّل الفكر ونموّ التفكير. وهذا ما يجعل العربية غير ملائمة أصلا لاكتساب العلوم الحقة، من فيزياء وكيمياء وفلك وطب وبيولوجيا وهندسة... نعم يمكن لعالِم تلقى تكوينه العلمي بلغة

حية ومتداولة، أن يستعمل العربية في مرحلة لاحقة، كأن يدرّس بها في المستوى الجامعي، لأنها لن تعيقه عن اكتساب العلم الذي سبق أن حصّله باستعمال غير اللغة العربية» (من مقال: "لِمَ التدريس بالعربية...؟) ولهذا فإن ما يدعو إليه الدكتور شحلان من مقارنة بين نتائج تدريس العلوم بالعربية بأقسام جامعية، وبين نتائج أقسام من نفس المستوى تُدرّس تلك العلوم بلغات أخرى، غير مجدٍ وخارج الموضوع الذي يخص لغة التدريس الأنسب والأفضل، حتى لو أثبتت مقارنة النتائج أن الأقسام العربية متقدّمة عن الأقسام التي تستعمل غير اللغة العربية. ستكون المقارنة مجدية بين أقسام جامعية لتدريس العلوم بالعربية أو بغيرها، وبطلبة درسوا في المرحلة الابتدائية والثانوية بغير العربية، وبين أقسام أخرى من نفس الشعبة ونفس المستوى الجامعي ونفس لغة التدريس، لكن بطلبة درسوا في المرحلة الابتدائية والثانوية باللغة العربية. فالأكيد أن نتائج الطلبة الذين كانت لغة دراستهم الابتدائية والثانوية هي العربية، ستكون أضعف من نتائج الذين كانت لغة دراستهم الابتدائية والثانوية هي غير العربية. فالعربية قاصرة ـ لكونها ليست لغة أم ولا تُستعمل في التخاطب ـ فقط كلغة أساسية للتكوين الأساسي، الذي يشمل المرحة الابتدائية والثانوية. أما بعد هذه المرحلة، فهي تصلح، مثل اللغات الأخرى، لتدريس العلوم في الجامعة وتكوين الأطباء والمهندسين.

وفي دفاعه عن التعريب والعربية الفصحى يقول الدكتور الكنبوري في إحدى تدويناته على "الفايسبوك": «من عناصر هذا الخطاب (يقصد الخطاب الداعي إلى الاستعمال المدرسي للدارجة) أن فشل سياسة التعريب في المغرب دليل على فشل الفصحى. [...] نحن نقول إن سياسة التعريب ليست وحدها من فشلت. فشلت سياسات كثيرة منها سياسة التصنيع وسياسة التقويم الاقتصادي وغيرها من السياسات. فشل سياسة التعريب سببه "السياسة" لا التعريب». نعم، صحيح أن سياسة التصنيع وسياسة التقويم الاقتصادي وغيرها من السياسات فشلت. لكن لماذا فشلت؟ لأن التعليم، الذي هو الصانع للإنسان الكفء والمؤهل لإنتاج أسباب الثروة والتنمية الاقتصادية، والذي (الإنسان) هو شرط لكل سياسة تصنيع ناجحة، ولكل تخطيط اقتصادي ناجح، فشل فجرّ معه، كتداعيات لفشله، فشلَ كل السياسات ذات الارتباط بما هو اقتصادي وتنموي. ولماذا فشل التعليم في صنع هذا الإنسان الكفء المؤهل؟ لأن لغة التدريس التي هي العربية، غير كفأة ولا مؤهلة لتكوين إنسان بكفاءات ومهارات ومعارف يتوقف عليها نجاح سياسات التنمية والتقدم لبلد ما.

ويضيف الدكتور الكنبوري في نفس التدوينة، وبشأن نفس الموضوع، ليُقنعنا أن الدعوة إلى الدارجة مشروع فاشل: «سياسة التعريب فشلت، رغم أن العربية الفصحى موجودة من

قديم، ولنقل فقط منذ 1956 [...]. كيف فشلت سياسة تعليمية لغتها قائمة من زمان وتنجح سياسة لغتها مجرد مشروع؟». إذا كانت سياسة التعريب قد فشلت رغم أن العربية قائمة منذ زمان، أفليس ذلك بكافٍ لوحده لإعطاء المشروعية لتجريب الدارجة كبديل عن العربية الفاشلة؟ الدكتور الكنبوري يستغرب من الدعوة إلى الدارجة لإنقاذ التعليم الذي أفشلته العربية الفاشلة، مع أن ما كان سيثير الاستغراب حقا هو الإصرار على الاستمرار في ممارسة ما ثبت فشله، ورفض اللجوء إلى حلول ممكنة للخروج من هذا الفشل. فحسب هذا الموقف للدكتور الكنبوري، لا ينبغي إذن على الإنسان أن يتعلّم من الأخطاء ويعمل على تصحيحها وتجاوزها، بل عليه الحفاظ على نفس الأخطاء ومواصلة تكرارها وإعمالها. وهذا ما حدث بالفعل مع تعريب التعليم بفرض العربية لغة للتدريس: فجميع المسؤولين والسياسيين يعرفون ويعترفون أن ذلك كان خطأ قاتلا للتعليم. ولكن لا أحد يمتلك الشجاعة لتصحيح هذا الخطأ.

ولتبرئة العربية كلغة للتدريس من مسؤوليتها في تدنّي مستوى أداء النظام التعليمي في المغرب، يقول الدكتور الكنبوري في تدوينة أخرى: «لنكن صرحاء. اللغة لم تكن مشكلة أبدا ولن تكون. الطفل لديه قدرات للتعلم بأي لغة كانت. في المرحلة الاستعمارية كانت فرنسا تذهب إلى الأطفال في البوادي النائية وتدخلهم إلى المدرسة وهم لا يعرفون كلمة واحدة بالفرنسية. لذلك كان الجيل الأول والثاني أكثر تعليما وأكثر كفاءة. في مرحلة الاستقلال كان التعليم بالعربية الفصحى. وكان الطفل لا يعرف كلمة واحدة بالفصحى، لكن التعليم كان قويا وأعطى نتائج. أنا درست على يد أحمد بوكماخ في مقرراته العبقرية الفذة وبدأت كتابة الشعر في السنة الأولى إعدادي، وكان معي تلاميذ جهابذة في الشعر والأدب والمسرح. لم نسمع أبدا أن هناك مشكلة في اللغة».

كل هذا صحيح، لكن بعد تصحيحه:

ـ نعم الطفل لديه قدرات للتعلم بأية لغة. لكن بشرط أن يكون متمكّنا من لغته الفطرية الأولى (لغة الأم) كلغة أساسية للتعلم ـ أو عند غيابها من لغة ليست لغته الفطرية ولكن لها أصلا وضع لغة أم ـ والتي عبرها وانطلاقا منها يسهل عليه تعلم أية لغة أخرى والتعلم بها. وغياب لغة مثل هذه، أي كلغة أم للتلميذ أو كلغة لها وجود كلغة أم لغير التلميذ، تكون لغة التدريس والتعلم بالنسبة للتلميذ المغربي، هو الذي يفسّر ضعف تعلّمه بالعربية وباللغات الأجنبية الأخرى، لأن لغته الأساسية، التي هي العربية، لا تتمتع بوضع لغة أم لأحد في كل الدنيا، ولا لغة التخاطب في الحياة، بل هي لغة الكتابة فقط، مما يجعل منها لغة نصف حية

أو نصف ميتة، كما قلت وكررت، وهو ما يفسّر إعاقتها وقصورها اللذيْن تنقلهما إلى من يتلقّى تكوينه الأساسي بها.

ـ نعم، في فترة الاستعمار الفرنسي كانت فرنسا تذهب إلى الأطفال في البوادي النائية وتدخلهم إلى المدرسة وهم لا يعرفون كلمة واحدة بالفرنسية. لذلك كان الجيل الأول والثاني أكثر تعليما وأكثر كفاءة. وهذا صحيح لأن لغة التدريس، التي هي الفرنسية، والتي لم تكن لغة أم للتلميذ إلا أنها، كما سبق أن شرحت، موجودة أصلا كلغة أم بالنسبة للفرنسيين، وموجودة كلغة تخاطب في الحياة، وهو ما يجعل التعلّم بها لا يختلف إلا قليلا، من حيث دور اللغة وفاعليتها، عن لغة الأم حتى بالنسبة للتلميذ غير الفرنسي. والشاهد على ذلك، كما سبق شرح هذه المسألة، أن التلميذ المغربي الذي يتقن الفرنسية يستطيع استعمالها في التخاطب مع مغاربة آخرين يتقنونها. في حين أن المغاربة الذين يتقنون العربية الفصحى لن يستعملوها في التخاطب في ما بينهم، لأنها لم تعد تقوم بوظيفة التخاطب، بعد أن أصبح استعمالها محصورا ومقصورا على ما هو كتابي فقط.

ـ أما أن «في مرحلة الاستقلال كان التعليم بالعربية الفصحى. [...] لكن التعليم كان قويا وأعطى نتائج»، فهذا غير صحيح إطلاقا. فالمشكل لا يتعلق بالعربية كلغة تدرّس، وهو ما كان متاحا وممارسا منذ الاستقلال. وإنما المشكل هو لغة التدريس، والتي كانت، كما يعرف الدكتور الكنبوري، هي الفرنسية منذ السنة الثالثة ابتدائي في كل نظام التعليم العمومي العصري، والتي كانت تدرّس بها ليس المواد العلمية فقط كالرياضيات (الحساب كما كان يُسمّى في ذلك الوقت) والعلوم الطبيعية، وإنما حتى المواد الأدبية مثل الاجتماعيات والفلسفة في التعليم الثانوي. ولهذا لا بد من التدقيق والتوضيح والتصحيح أن التعليم إذا كان «قويا وأعطى نتائج»، في تلك الفترة التي تلت الاستقلال، كما يقول الدكتور الكنبوري، فذلك لأن لغة التدريس كانت هي الفرنسية وليس العربية التي لم تكن سوى لغة تُدرّس.

ـ ونفس الشيء يقال عن فترة مقررات أحمد بوكماخ. فطيلة هذه الفترة التي كانت تُستعمل فيها كتب بوكماخ، كانت لغة التدريس هي الفرنسية وليس العربية. وإذا كان هناك «تلاميذ جهابذة في الشعر والأدب والمسرح»، فذلك لأن العربية كانت تُدرس كلغة بجانب الفرنسية كلغة للتدريس. وهو ما جعل التلاميذ يستوعبونها كلغة، عكس تلاميذ اليوم الذين هم أقل تمكّنا في العربية من نظرائهم لتلك الفترة، رغم أن العربية هي اليوم لغة التدريس. لماذا؟ لأن العربية تُدرّس اليوم، ليس كلغة كما كانت في تلك الفترة، بل كإيديولوجيا وهوية مفروضة كلغة للتدريس، ترمي ليس إلى جعل التلميذ يتقن هذه اللغة ويعبّر بها كتابة، بل إلى جعله عربيا، انتماء وهوية، قلبا وعقلا، شعورا ووجدانا. فضاعت اللغة العربية، رغم كونها

لغة التدريس، ونجحت العروبة ونجح التحويل الجنسي للمغاربة من جنسهم الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي من خلال فرض العربية كلغة للتدريس، أي كهوية عربية وإيديولوجيا تعريبية تمارس عملية التحويل الجنسي على المغاربة.

وقمة الجهل الأكاديمي عند العديد من هؤلاء الأكاديميين التعريبيين، والذي تغذّيه نظرية المؤامرة، هي أنهم يقولون إن الدعوة إلى تبنّي الأمازيغية والدارجة كلغتين مدرسيتين هي دعوة فرنكوفونية، ترمي إلى التمكين للغة الفرنسية عندما لا تجد لها ندّا ولا منافسا في مستوى اللغة العربية. مع أن الحقيقة هي أن التدريس بالعربية هو الذي يمكّن للفرنسية ويرفع من قيمتها في السوق اللغوية بالمغرب. لماذا؟ لأن العربية، بعد أن فقدت وظيفة التخاطب في الحياة، فقدت ما كان سيجعل منها ندّا حقيقيا ومنافسا يهدّد بجدية الفرنسية. ولهذا نجد أن التلميذ المغربي، ورغم أنه يدرس الفرنسية كلغة والعربية كلغة للتدريس، إلا أنه يستطيع استعمال هذه الفرنسية في التخاطب في السوق والمقهى مع من تعلّموها من المغاربة، والتحدّث بها كذلك في الشارع بفرنسا إذا سافر إليها. لكنه لا يستطيع، كما سبقت الإشارة، التخاطبَ في الشارع بالعربية مع من يتقنونها قراءة وكتابة، لا في المغرب ولا في بلد عربي. وهنا يظهر تفوّق الفرنسية، كلغة حية تُستعمل في التخاطب، على العربية كلغة تستعمل في الكتابة فقط ولا تستعمل في التخاطب، مما يجعل منها لغة معاقة، نصف حية أو نصف ميتة، وعاجزة بالتالي على أن تكون ندّا ومنافسا للفرنسية. وهذا ما يوفّر كل الفرص والشروط لهيمنة الفرنسية. ولهذا فإن اللغتين الوحيدتين القادرتين على منافسة الفرنسية وطردها وإزاحتها من عرشها اللغوي في المغرب، هما الأمازيغية والدارجة. لماذا؟ لأنهما، مثل الفرنسية وعكس العربية، تؤدّيان وظيفة التخاطب الشفوي في الحياة. فإذا توفرت الإرادة السياسة لاستعمالهما كلغتين مدرسيتين وكتابيتين، فإن الفرنسية ستختفي تلقائيا من المغرب كلغة مهيمنة في أجل قد لا يتعدّى ثلث قرن من الزمن. لماذا؟ لأن وظيفة التخاطب التي تقوم بها الفرنسية كلغة حية، والتي لا تستطيع أن تقوم بها العربية، مما يجعل الأولى مهيمنة ومتفوّقة، ستقوم بها الأمازيغية والدارجة اللتان ستكتسبان، بولوجهما المدرسة والتعليم، وظيفة الاستعمال الكتابي، مما سيؤهّلهما لأن تقوما بكل وظائف الفرنسية، من تخاطب وكتابة.

كل هذا يبيّن ويؤكّد أن التعريب سياسة فرنكوفونية تخدم اللغة الفرنسية، وأن المناوئين للأمازيغية والدارجة باسم الدفاع عن العربية، هم مدافعون عن الفرنسية. والخطير في هذا الدفاع عن الفرنسية هو أن أصحابه، التعريبيين المتحوّلين، يمارسونه دون وعي بذلك في الغالب، لأن الإيديولوجية التعريبية أعمت أبصارهم وبصائرهم.

دعوى أن الدارجة لا تملك مصطلحات علمية:

كذلك يقول هؤلاء الرافضون لولوج الدارجة إلى المدرسة إن هذه الدارجة لا تملك مصطلحات علمية، ولا تراكما ثقافيا، ولا غنى معجميا ليسمح ذلك باعتمادها لغة مدرسية. يقول الدكتور شحلان: «وهذا لا يصدق على "الدوارج" المصطبغة بصبغة المحلية، الخالية تماماً من مدونات المصطلح العلمي بطبيعتها الوظيفية المياومة. وإنما يصدق على اللغة المَوَحَّدَة المقعَّدة ذات التراكم المعرفي الشامل». ويقول الدكتور الكنبوري: «إن الدارجة في المغرب لا يمكن أن تكون "لغة" للتدريس للأسباب المعروفة، أنها تفتقر إلى معجم مستقر ولا تتوفر على قواعد منضبطة يمكن الجريان عليها وليست لديها قابلية للارتفاع إلى مستوى الأداء المعرفي». وقد سبق للأستاذ العروي أن قال بأن الدارجة لا تتوفر على نصوص لتدريسها للتلميذ.

التذرع، لرفض تدريس الدارجة والتدريس بها، بفقرها المعجمي والمصطلحي وعدم توفّرها على تراكم ثقافي، يعبّر عن نظرة سكونية ولا زمانية إلى اللغة الدارجة، تساوي بين زماني ما قبل وما بعد تدريسها واستعمالها الكتابي، أي تنظر إليها حتى بعد تدريسها واستعمالها الكتابي، ليس كما ستكون بعد هذا التدريس والاستعمال الكتابي وبسببهما، بل كما هي الآن، أي كلغة شفوية، محرومة من المدرسة ومن الاستعمال الكتابي. ومن الطبيعي أن لغة بهذا الوضع لا يمكن إلا أن يكون معجمها فقيرا وتراكمها الثقافي منعدما وغائبا. وهذا ما كانت عليه العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية (الفشتالية) والكورية واليابانية ووو، قبل أن تدخل عالم الكتابة والتعليم. فما يجعل اللغة تكتسب مصطلحات جديدة وتُراكِم إنتاجا ثقافيا هو تعليمها المدرسي قصد استعمالها الكتابي، الذي يفتح لها الباب الواسع للإنتاج الثقافي والفكري، مع ما يصاحبه ويؤدي إليه من تهذيب معجمها وإغناء مصطلحاتها، والارتقاء بها إلى لغة لنقل وإنتاج الفكر والمعرفة والعلم والثقافة. فلا معنى إذن للقول، لرفض تدريس الدارجة، إنها لا تملك مصطلحات علمية ولا تراكما ثقافيا، ذلك أن وضعها هذا، كلغة بلا مصطلحات علمية ولا تراكم ثقافي، هو الذي يعطي الشرعية والمشروعية لإدماجها في التعليم وجعلها لغة كتابية ليمكّنها ذلك من إنتاج واستعمال المصطلحات العليمة، والإبداع في المجال الثقافي والفكري بفضل ارتقائها إلى وضع لغة كتابية. ولهذا لا يمكن الحكم على الدارجة كما هي اليوم، بدون مصطلحات ولا تراكم ثقافي. فلا معنى لهذا الحكم إلا بعد أن تستفيد من المدرسة والكتابة لمدة كافية لأن تجعلها تعيد إنتاج نفسها كلغة مدرسية وكتابية. وباستعمالها المدرسي والكتابي المتواصل، ستخضع تلقائيا

لعملية تهذيب وتطوير يؤديان، تلقائيا كذلك، إلى الاحتفاظ على ما هو أنسب وأصلح، معجما ومصطلحا وتعبيرا، وهو ما سيسمح لها بإنتاج واستعمال مزيد من المصطلحات والمفاهيم حسب مجالات المعرفة التي ستُستعمل فيها الدارجة كلغة مدرسية وكتابية. فإذا كانت المدرسة لن تصنع لغة دارجة جديدة، لأن هذه موجودة خارج المدرسة، إلا أنها، كما يجري العمل مع كل اللغات الحية (المستعملة في الكتابة وفي التخاطب في الحياة)، ستصنع مستواها الكتابي، بإكراهاته الإملائية والتعبيرية والمصطلحية، دون أن يعني ذلك أن هذا المستوى الكتابي هو لغة جديدة تختلف عن الدارجة الشفوية، كما في حالة اللغة العربية التي لا تملك إلا مستوى واحدا هو المستوى المدرسي الكتابي، بسبب فقدانها النهائي والأبدي لوظيفة الكلام والتخاطب الشفوي في الحياة.

ولهذا فإن تساؤل الدكتور مصطفى بنحمزة (انظر مقاله على رابط "هسبريس": https://www.hespress.com/orbites/106881.html) «عن ألفاظ عامية بإمكانها أن تنوب مناب كلمات من مثل الذمة والأهلية والسبر والتقسيم وتنقيح المناط وغيرها من كلمات المعجم الأصولي»، لا معنى له إلا بالنسبة للوضعية الحالية التي توجد عليها الدارجة كلغة محرومة من المدرسة ومن الكتابة. أما عندما تلج المدرسة والكتابة، فإن الممارسة المدرسية والكتابية ستجعلها، كما أشرت، تنتج الألفاظ التي تحتاج إليها للتعبير عن المفاهيم الجديدة الخاصة بمجال معرفي معيّن. وفي هذه الحالة، المتعلقة بالمفاهيم الأصولية التي مثّل بها الدكتور بنحمزة، يمكن للدارجة أن تنحت ألفاظا جديدة تنتمي إلى معجمها الأصلي، للتعبير عن هذه المفاهيم الأصولية، أو تكتفي بالاحتفاظ على تلك الألفاظ العربية نفسها وتتبنّاها كألفاظ جديدة تغني معجمها ومصطلحاتها، كما فعلت العديد من اللغات، كالعربية نفسها التي تبنّت، حديثا، ألفاظا أجنبية مثل: ديموقراطية، برلمان، ديكتاتورية، تكنولوجيا...، وكما فعلت قديما بالنسبة لألفاظ مثل: شيطان، جهنم، زمهرير، برنامج، سلسبيل... فمشكلة المفاهيم والمصطلحات لا تُطرح إذن إلا بالنسبة لأصحابنا الذين يتصوّرون أن الدارجة ستدخل إلى المدرسة بوضعها الحالي، الذي هو وضع غير مدرسي وغير كتابي، لتستمر على نفس الوضع، أي كلغة غير مدرسية وغير كتابية. التناقض هنا ناتج عن النظرة السكونية واللازمانية إلى الدارجة، والتي تجعل أصحابها ينظرون إلى هذه الدارجة، وهي تدرّس وتُكتب، على أنها نفس الدارجة المحرومة من المدرسة ومن الكتابة. مع أنهم لو استطاعوا النظر إلى الموضوع أبعد من الأرنبة التعريبية لأنوفهم، لأدركوا أن جميع اللغات، التي تستعمل اليوم في إنتاج العلم والثقافة والفكر والتكنولوجيا، بدأت كالدارجة، أي كلغات شفوية وفقيرة في مفاهيمها ومصطلحاتها. لكن بفضل التعليم والكتابة، وصلت إلى ما هي

عليه اليوم. ويكفي أن نذكّرهم، مرة أخرى، أن اللغة المالطية، وهي في الأصل لهجة مغاربية تونسية لا تختلف كثيرا عن الدارجة المغربية، كانت إلى حدود 1934 أضعف وأفقر، من حيث المصطلحات والمفاهيم المجردة، من الدارجة المغربية الحالية بسبب انقطاع علاقتها بالعربية وبالعالم العربي والإسلامي منذ أن استولى المسيحيون على "مالطا" في أواخر القرن الحادي عشر (انظر موضوع: "إذا لم يكن المالطيون عربا بعربيتهم، فلماذا سيكون المغاربة عربا بدارجتهم؟" ضمن هذا المقال)، لكن منذ أن قررت الدولة المالطية استعمالها ابتداء من 1934 كلغة رسمية للدولة وفرضتها كلغة مدرسية وكتابية، أصبحت اليوم لغة العلم والاقتصاد والتكنولوجيا والطب والهندسة، بل أصبحت إحدى اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي. فهل تساءل دكاترتنا عن الطريقة التي تعاملت بها الدارجة المالطية مع المصطلحات العلمية والمفاهيم الفكرية المجردة، وهي التي لم تكن قبل ولوجها إلى المدرسة والكتابة، سوى مجرد لهجة شفوية بدائية لا تصلح لنقل المعرفة ولا لإنتاجها؟

دعوى أن اعتماد الدارجة سيُحدث قطيعة مع التراث:

ومن الدعاوى التي يبرر بها هؤلاء المثقفون والأكاديميون رفضهم لأن تصبح الدارجة لغة مدرسة وكتابة وإنتاج ثقافي وفكري، تخوّفهم من انقطاع الصلة بالتراث العربي الإسلامي المكتوب بالعربية الفصحى. فالأستاذ العروي يقول بأن الدارجة، إذا تم إقرارها كلغة مدرسية وكتابية، «ستخلق جيلا جديدا منفصلا تماما عن العربية وثقافتها وما تزخر به من كنوز ستحرمه من الاطلاع عليها»، تضمّ «كتاب "ألف ليلة وليلة" و"بخلاء الجاحظ" و"كليلة ودمنة"». ويقول الدكتور شحلان بأن العامّيات «كلها لم تصنع علماً لأنها انفصمت عن تراث لغوي تمثل فيه إرث أربعة آلاف سنة زماناً». بل هو يربط مفهوم قداسة العربية بكونها لغة التاريخ والتراث، فضلا عن كونها لغة لقرآن. يقول في هذا الصدد: «فأنا أجد مفهوم القداسة متمثلا في اللغة العربية من وجهين: الأول لأنها لغة تاريخي وتراثي ولغة القرآن». ولذلك يحذّرنا من أن استعمال الدارجة، كلغة مدرسة وكتابة، سيؤدّي إلى القطيعة مع تراثنا، إذ «نحدث قطيعة بينا وبين موروثنا المعرفي التاريخي المحلي والتاريخي الإنساني». ويكرّر الدكتور الكنبوري نفس الشيء عندما يشرح أن التعليم بالدارجة سيؤدّي إلى «القطيعة المعرفية والثقافية بين الأجيال المستقبلية وبين التراث العربي»، موضّحا في تدوينة على الفايسبوك أن الداعين إلى الدارجة، «في ظل الحملات ضد الإسلام وأبي هريرة والأحاديث ووووو، يعرفون أن المعركة لن تنجح من دون قطع الشجرة من الأسفل لكي ينشأ جيل لا تحتاج معه إلى حملة أصلا، لأنه يكون قد فقد الروابط مع تاريخه من خلال قطع وريد اللغة

[...].هذا التاريخ الذي لا يراد له أن يستمر وأن يتذكره الجميع». كذلك يحذّرنا بدوره الدكتور مصطفى بنحمزة من أن التعليم بالدارجة سيؤدّي بالمتعلم إلى الانقطاع «عن تراث أمته فلا يقرأ منه فكرها أو أدبها أو قيمها، فيفقد بهذا معنى الانتماء إليها، وينحجر في شرنقة لهجته التي عزلته عن محيطه الثقافي والحضاري القديم والحديث».

هذا التهويل من مخاطر القطيعة مع تراث الأمة، والتي قد يتسبب فيها التدريس بالدارجة، ويبرر بالتالي استبعادها كلغة تدريس، يطرح العديد من الأسئلة ويستدعي مجموعة من الاعتراضات:

1ـ على فرض أن هذا سيحصل بعد جيلين أو ثلاثة، لو أصبحت الدارجة لغة تدريس وتعليم، فهل من الضروري أن يؤدّي ذلك إلى هذه القطيعة مع التراث، حتى لو أن الجزء الأهم من هذا التراث يحتاج إلى مثل هذه القطيعة للتخلّص منه كعامل تخلّف وكابح لكل نهوض وتقدّم؟ لماذا لا نستحضر الكيفية التي تعاملت بها أوروبا المسيحية منذ عصر النهضة، ابتداء من القرن الخامس عشر، مع تراثها اللاتيني المسيحي، بعد أن لم تعد اللغة اللاتينية، التي دُوّن بها ذلك التراث، هي لغة التعليم والكتابة وإنتاج المعرفة ونقلها، إذ حلّت مكانها الدوارج العامّية، مثل الإيطالية والإسبانية والفرنسية والألمانية والبرتغالية... فحسب منطق هؤلاء الرافضين لتدريس الدارجة والتدريس بها بمبرر أن ذلك سيؤدّي إلى الانفصال عن تراث الأمة المكتوب بالعربية الفصحى، فإن الإيطاليين والإسبان والفرنسيين والبرتغاليين والألمان والهولنديين...، يكونون قد تخلّوا، منذ أن بدأوا في استعمال لهجاتهم العامّية التي حلّت محل اللغة اللاتينية في التعليم والإنتاج الكتابي، عن تراثهم الديني والثقافي والفلسفي للقرون الوسطى وما قبلها، المكتوب باللغة اللاتينية، وأحدثوا معه قطيعة تضيع معها كنوز هذا التراث. بل حتى الفرنسيون والهولنديون سوف لا يعرفون شيئا عن فيلسوفيهما الكبيرين، "سبينوزا" الهولندي (1632 ـ 1677) و"ديكارت" الفرنسي" (1596 ـ 1650)، لأن الأول كتب مؤلفاته باللاتينية والثاني كتب بها أهم كتبه الفلسفية، وهو كتاب "تأملات في الفلسفة الأولى"، والذي ألفه في 1641 باللاتينية تحت عنوان "Meditationes de Prima Philosophia". لكن المعارضين لتدريس الدارجة والتدريس بها يعلمون ويعترفون أن لا شيء من هذه النتائج "القاطعة" للتراث ومع التراث، المكتوب باللاتينية، قد حدث وتحقق. وعلمهم واعترافهم بذلك هو اعتراف بأن الدارجة لن تؤدّي إلى القطيعة مع التراث، حتى لو حلت محل العربية كما فعلت الدوارج الأوروبية التي حلت محل اللاتينية، التي كُتب بها تراث ضخم وغزير. فالمعلوم أن هذا التراث اللاتيني محتفَظ به كاملا، بجزئيه الوثني والمسيحي، بعد أن تُرجم إلى اللغات الوطنية للشعوب الأوربية، وهي اللغات التي كانت تُعتبر، إبان هيمنة اللغة

اللاتينية، مجرد عامّيات لا تصلح لنقل المعرفة ولا إنتاجها ولا كتابتها ولا تدريسها، كما يقول اليوم عن الدارجة الرافضون لها كلغة للتدريس والتعليم. فإذا لم يوجد اليوم، خارج المتخصّصين في اللغة اللاتينية، من هو قادر على قراءة كتب "سبينوزا" أو "تأملات" ديكارت في نصوصها اللاتينية الأصلية، فإن قراءة هذه الكتب هي متاحة اليوم لكل الأوربيين بلغاتهم الوطنية التي تُرجمت إليها هذه النصوص التراثية اللاتينية.

النتيجة إذن، إذا كان صحيحا أن التدريس بلغات عامّية لبلدان أوروبية كانت لغة التدريس والكتابة بها هي اللغة اللاتينية لقرون طويلة، لم يؤدّ إلى القطيعة مع التراث المدوّن بهذه اللغة اللاتينية، وذلك بالرغم أن تدريس هذه اللغة لم يعد إجباريا مثل اللغات الوطنية للبلدان الأوروبية، والتي كانت في الأصل دوارج وعامّيات للتواصل الشفوي، وهو ما نتج عنه اختفاء اللاتينية، ليس فقط من الاستعمال الشفوي مثل العربية، بل حتى من التواصل الكتابي بها، عكس العربية، (إذا كان ذلك صحيحا) فهو أصحّ بالنسبة لحالة استعمال الدارجة كلغة تدريس وكتابة. لماذا هو أصحّ؟ لأن العربية ستستمر، عكس اللاتينية، كلغة تُدرّس كما كانت منذ الاستقلال حتى بداية ثمانينيات القرن الماضي عندما فرضت كلغة للتدريس. فتراث "الأمة"، المكتوب بالعربية، سيكون إذن في متناول كل متعلّم، إذ يمكنه الاطلاع على هذا التراث باللغة الأصلية التي كُتب بها وهي العربية، حتى لو أن لغة التدريس التي سيتلقى بها تكوينه هي الدارجة. إذن لن يؤدّي استعمال الدارجة ولا الأمازيغية إلى القطيعة مع التراث المكتوب بالعربية، وحتى في أسوأ الحالات التي يُفترض فيها اختفاء العربية، كما حدث للاتينية، من التعليم كلغة تُدرّس إجباريا. ففي هذه الحالة التي تمثّل الوضع الأسوأ، وكما جرى ذلك مع التراث المكتوب باللاتينية، يمكن مستقبلا للمغاربة، غير المتمكنين من العربية، أن يقرأوا التراث المكتوب بالعربية مترجَما إلى لغتهم الدارجة، مثلما قرأ العرب أنفسهم "كليلة ودمنة" و"ألف ليلة وليلة" وفلسفة الإغريق مترجمة من الفارسية واليونانية إلى لغتهم العربية.

2ـ ثم من هي هذه "الأمة" التي سيؤدّي تدريس الدارجة والتدريس بها إلى فقدان تراثها والقطيعة معه، كما يقول المعارضون لهذا التدريس؟

ـ فإذا كانوا يقصدون، من منطلق ديني إسلامي، "الأمة الإسلامية"، فهذه حجة ضدهم وليست معهم، ذلك أن الشعوب الإسلامية الأعجمية تدرس التراث الإسلامي وتحافظ عليه بلغاتها الوطنية غير العربية. فالأتراك والإيرانيون والباكستانيون والماليزيون والإندونيسيون يدرسون هذا التراث الإسلامي، ويحافظون عليه بلغاتهم الوطنية، التركية والفارسية والأوردية والماليزية والإندونيسية... فمن يمنع المغاربة من أن يدرسوا تراث الأمة الإسلامية،

مستقبلا، ويحافظوا عليه بلغتيهم الوطنيتين، الأمازيغية والدارجة، مثل باقي الدول الإسلامية غير العربية، المشكّلة للأمة الإسلامية التي ينتمي إليها المغاربة؟

ـ أما إذا كانوا يقصدون، من منطلق قومي عروبي، "الأمة العربية" ـ وهذا ما يقصدونه بالفعل ـ فسيكون اعتماد الدارجة لغة للمدرسة والتدريس فرصة لتأكيد الانتماء الهوياتي، الترابي واللغوي ـ الأمازيغي لكون الدارجة إنتاجا أمازيغيا نشأت بالبلاد الأمازيغية لشمال إفريقيا وعلى يد الأمازيغيين، مثلها مثل أمها الأمازيغية ـ للمغرب، وقيام أمة مغربية مستقلة عن الأمة العربية التي يستميت التعريبيون، من سياسيين ومثقفين، في إلحاق المغرب بها قسرا وشذوذا عبر سياسة التحويل الجنسي للمغاربة من جنسهم الأمازيغي إلى جنس عربي، والتي يسميها المدافعون عنها بسياسة التعريب.

هكذا يكون تخوّف التعريبيين المتحوّلين من الدارجة، ليس بسبب ما قد تؤدّي إليه من قطيعة مع تراث الأمة، كما يدّعون، وإنما من القطيعة مع أمتهم العربية الوهمية. أقول الوهمية لأنها تقوم على وهم أن بلدان شمال إفريقيا ومصر والشام تنتمي كلها إلى أمتهم العربية. فالدارجة المدرسية مرفوضة، مثل الأمازيغية، ليس لأنها قد تفصلنا عن التراث، بل لأنها قد تفصلنا عن العرب والعروبة. فالتراث، مثل اللغة العربية، ليس إلا وسيلة للغاية التي هي التبعية للعروبة. فكل شيء، إذن، في منطق التعريبيين المتحولين، يصبّ في العروبة وفي التعريب والتحوّل الجنسي، القومي والهوياتي. وهذه الغاية العروبية والتعريبية هي التي جعلتهم يساوون بين التراث والعربية والعروبة. ولهذا فإن الحفاظ على التراث يعني لديهم الحفاظ على التبعية للعرب وللعروبة.

دعوى أن العربية لغة فكر وعلم وحضارة:

لا يكلّ التعريبيون، حتى يقنعوا أن العربية هي المؤهّلة دون غيرها لتكون لغة للتدريس والتعليم، من التذكير أنها لغة علم وحضارة وثقافة وفلسفة وأدب، وأنها اللغة الرسمية لأزيد من ثلاثمائة مليون من البشر، وأنها لغة رسمية كذلك لمنظمة الأمم المتحدة، وأن هناك إقبالا متزايدا على تعلّمها في كل العالم، وأن استعمالها في شبكة الأنترنيت في تنامٍ مطّرد... حتى إذا سلّمنا أن هذه المظاهر الإيجابية للعربية هي حقيقة لا تُناقش، فإن التحجّج بها لإثبات أنها هي الأولى بالاعتماد كلغة للتدريس، سيكون غير منتج ولا مفيد، لأنه خروج عن الموضوع وتهرّب منه وتهريب له إلى مجال فرعي وجانبي. سيكون ذلك التحجّج في محلّه لو كنا نقول إن العربية لا تصلح أن تكون لغة التدريس في التعليم الابتدائي والثانوي لأنها ليست لغة علم وحضارة وثقافة وفلسفة وأدب، وأنها ليست لغة رسمية لمنظمة الأمم المتحدة ولا لأية دولة في

العالم، وأن هناك نفورا متناميا من تعلّمها لدى كل الشعوب، وأن استعمالها في شبكة الأنترنيت ضئيل جدا وفي تناقص مطّرد... إذن عندما نقول بأن العربية تشكّل، باعتمادها لغة للتدريس ـ وليس لغة تُدرّس كما كان يجب أن يكون وضعها ـ عاملا حاسما في تدهور النظام التعليمي في المغرب، فنحن لا ننفي ما ينسبه إليها التعريبيون من مفاخر وأدوار وتفوّق وتميّز. بل نضيف إلى ذلك أن العربية، إذا كنت لغة تبدو صعبة التعلّم والإتقان على من يجهلها، فإنه بمجرد ما يتقنها أي شخص ويستوعب نسقها اللغوي، ويضع يده على مفاتيح أسرارها النحوية والصرفية والاشتقاقية والبلاغية، حتى يهيم بها ويقع في هواها وغرامها، فتأسره برُوائها وجمالها، وتسحره بغنى معجمها وغزارة مترادفاتها، وتفتنه بروعة بلاغتها وعذوبة تعابيرها.

إذا كانت العربية بكل هذه العبقرية والكمال، فكيف لا تستحق أن تكون لغة للتدريس لتنقل عبقريتها وكمالها إلى التلميذ؟ لأن اللغة، وهذا ما يتجاهله التعريبيون، تستمدّ حياتها من مصدرين: أولا من التخاطب الشفوي في الحياة، وهو المصدر الأول والأصلي والطبيعي لحياة اللغة، لأنه أصل ومصدر وجودها تاريخيا، ولأنه كذلك أصل ومصدر اكتساب الإنسان الفرد للغة، إذ يتكلّمها قبل أن يكتبها، وثانيا من الاستعمال الكتابي الذي يأتي في مرحلة ثانية، كما كان ظهوره تاريخيا لاحقا للاستعمال الشفوي للغة، وكما أن الفرد يتعلّم الكتابة في مرحلة لاحقة لاكتسابه للاستعمال لشفوي للغته الأولى أو الفطرية (لغة الأم). ومعلوم أن الاستعمال الكتابي للغة، رغم أنه عملية إرادية وغير طبيعية لأنها ليست تلقائية، بل تحتاج إلى تدخّل خارجي (المدرسة أو ما يقوم مقامها)، لتعليم هذا الاستعمال الكتابي، إلا أنه يتأسس على الاستعمال الشفوي للغة المعنية بالكتابة، من حيث هو امتداد وتطوير لها، ومستوى ثانٍ لممارسة نفس اللغة الشفوية كتابة. وبالتالي فلا يعتبر هذا الاستعمال الكتابي للغة لغة ثانية غريبة أو أجنبية عن أصلها الشفوي المستعمل في التخاطب. ومن هنا تكون اللغة الموسومة بالحية، مثل الألمانية والفرنسية والإنجليزية واليابانية والكورية والإسبانية (الفشتالية)...، تستمدّ حياتها من استعمالها الشفوي في التخاطب ومن استعمالها الكتابي، الذي قلنا إنه نابع ـ وتابع له ـ من استعمالها الشفوي الأول هذا.

أما العربية فهي تحيا بالاستعمال الكتابي فقط بعد أن فقدت وظيفة التخاطب في الحياة. ولهذا فهي، كما أكرّر دائما، نصف حية لأنها تحيا بمصدر واحد للحياة وهو الكتابة، أو هي نصف ميتة لأن مصدرها الأول للحياة، وهو وظيفة التخاطب، قد مات واختفى. وينتج عن كونها لغة كتابية فقط لا تستعمل في التخاطب، أنها لغة اصطناعية وغير طبيعية، تُصنع في المدرسة صنعا كلغة ثانية وجديدة بالنسبة لمن يتعلّمها، لأنها لا تتوفّر على نسخة أولى وأصلية

للاستعمال الشفوي في التخاطب ينبني عليها الاستعمالُ الكتابي ويكون امتدادا وتطويرا لها، كما رأينا بالنسبة للغات الحية. ولهذا عندما نتحدّث عن عبقرية العربية وكمالها، فذلك يخصّ فقط استعمالها الكتابي، والذي برعت وتفوّقت فيه بشكل ربما لا تضاهيه فيها اللغات الأخرى. ولهذا فحتى إذا أصبحت العربية لغة رسمية لكل دول العالم وليس فقط للدول العربية ولمنظمة الأمم المتحدة؛ وحتى إذا ألقى بها كل وزراء الخارجية لكل الدول خطاباتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس فقط وزيرة خارجية النمسا التي استهلّت بها مداخلتها في افتتاح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ليوم 29 ـ 09 ـ 2018، وهو ما أصبح يتبجّح به التعريبيون كانتصار وتفوّق للعربية؛ وحتى إذا أوصى كل وزراء التعليم لكل دول العالم بتعميم تدريسها، وليس فقط وزير التربية الوطنية الفرنسي الذي دعا في تصريح له يوم 10 سبتمبر 2018 إلى تعميم هذا التدريس للعربية بالمدارس الفرنسية، وهو ما بات التعريبيون يذكّرون به بتباهٍ وافتخار كدليل على عالمية العربية وجدارتها وكفاءتها؛ وحتى إذا أتقنها كل أطفال العالم وليس فقط الطفلة المغربية، ابنة تسع سنوات، العبقرية مريم أمجون التي أحرزت، يوم 30 أكتوبر 2018، الجائزة الكبرى لمسابقة تحدّي القراءة العربي المنظّمة بدولة الإمارات، وهو ما غدا موضوعا شهيا لدى التعريبيين يستحضرونه كشهادة على سهولة تعلّم العربية والتمكّن منها لدى الأطفال كجزء من عبقريتها وعظمتها وتميّزها...، فإن كل هذا الذي يعتبره التعريبيون إشعاعا عالميا للعربية، وإقبالا متناميا على تعلّمها وتدريسها في كل بلدان المعمور، واستعمالا رسميا دوليا متزايدا لها، لن يعيد لها وظيفة الكلام والتخاطب التي فقدتها بصفة نهائية وأبدية، ففقدت معها أهم مصدر لحياة اللغة. وبالتالي فإن كل هذه الخصائص، التي تجعل من العربية، في مجالها الخاص بالكتابة، لغة عبقرية وكاملة ومتفوّقة، راقية ورائقة، عظيمة وجميلة، ساحرة وجذّابة...، لن تجعل منها يوما لغة للكلام والتخاطب يستعملها في الشارع المجيدون لها من الوزراء الذين يلقون بها كلماتهم في مناسبات بروتوكولية خاصة، ولا الأطفال الذين يتقنونها مثل الصغيرة العبقرية مريم أمجون... ولهذا إذا كان صحيحا أن العربية، كما يذكّر بذلك التعريبيون، وهو شيء نتفق معهم فيه، لغة عبقرية وفذّة وكاملة، متميّزة ومتفوقة على العديد من اللغات الأخرى، أنتجت فكرا وثقافة وأدبا وعلما وفلسفة وحضارة...، فإن ذلك مقصور فقط على المجال الذي تحيا فيه وبه، وهو مجال الكتابة.

وأين المشكل إذا كانت العربية لغة عبقرية وكاملة ومتميّزة في مجال الكتابة؟ أليس هذا سببا إضافيا يدعم أحقيتها في أن تكون لغة للتدريس، وهو مجال تُستعمل فيه اللغة المكتوبة؟ المشكل الوحيد هو عندما تُستعمل لغة للتدريس والتكوين في مرحلة التكوين

الأساسية للتلميذ، التي تشمل المرحلة الابتدائية والثانوية. لماذا؟ لأنها، كما سبق شرح ذلك، ليست باللغة الفطرية (لغة الأم) للتلميذ ولا بلغة للتخاطب، وهو ما يفرض على هذا التلميذ تعلّمها كلغة جديدة وثانية، مبتورة الصلة بلغته الأولى. وهو ما يجعل التعلّم بها كلغة للتدريس عملية عسيرة تعيق التعلّم الطبيعي للتلميذ، لأن التدريس بهذه اللغة يتطلّب تعليم لغة جديدة، وهو ما يتضمّن في نفس الوقت العمل على مقاومة لغة التلميذ الفطرية، التي تقاوم بدورها تعلّمه لهذه اللغة الجديدة عندما تكون لغة للتدريس. كل هذا يجعل من التعليم، الذي يعتمد لغة لا تستعمل في التخاطب، عملا شاقّا ومكلّفا في الوقت والجهد والمال، وغير فعّال من حيث الحصيلة والنتيجة وجودة التكوين. وهذا عكس التدريس بلغة التلميذ، أي لغته الفطرية (لغة الأم) التي يتعلّم ـ كلغة يعرفها أصلا ويتقنها شفويا ـ قواعد كتابتها في المدرسة، التي تعمل على تنميتها وتطويرها، عكس ما يحدث مع العربية التي، بدل أن تطوّر لغة التلميذ الفطرية، تقوم بإقصائها ومحاربتها لإحلال محلها لغة جديدة ثانية.

إذن الوضع المناسب للعربية، حتى تحتفظ على مكانتها كلغة عبقرية وفذة ومتميّزة، وذات باع طويل في الإنتاج الثقافي والأدبي والفكري، هو أن تُدرّس كلغة، وهو ما يتيح الفرصة للتعمّق في دراستها وإتقانها لمن يختارها كشعبة للتخصص.

المثقّفون كعائق للاستقلال الهوياتي واللغوي للمغرب:

تبيّن لنا هذه المناقشة أن العديد من المثقفين المغاربة، مثل السادة الأساتذة الذين أشرنا إلى مواقفهم من الدارجة، يعارضون ويرفضون كل ما هو مغربي أصيل باسم العربية والعروبة، وحتى باسم الإسلام الوهابي بالنسبة للبعض منهم. فإذا كانت معارضتهم للأمازيغية مفهومة لأنها تعبّر عن انتماء غير عربي، وهو ما يرفضونه، فإن معارضتهم للدارجة وحرمانها من المدرسة رغم أنهم يقولون بأنها لهجة عربية، هي شهادة على أنهم يعارضون ويرفضون كل ما هو مغربي أصيل، مثل الدارجة التي هي، مثل أمها الأمازيغية، منتوج مغربي محلي أصيل. والغاية من هذا الرفض للدارجة لتكون لغة مدرسة، هي رفض قيام أمة مغربية حقيقية ومستقلة لغويا وهوياتيا عن الأمة الوهمية، التي يسمّونها الأمة العربية. ولهذا فإننا نظلم المخزن عندما نحمّله مسؤولية كل مظاهر التخلّف التي يعاني منها المغرب، في الوقت الذي لا نلوم فيه المثقفين الذين يساهمون بقسط كبير في أساب هذا التخلّف، وعلى رأسها إلحاق المغرب بالعروبة التي لم تطلب منهم ذلك، والعمل على نشر فاحشة التحول الجنسي، القومي والهوياتي، بالاعتماد على الجهل المقدّس والجهل الأكاديمي حول هوية المغرب الأمازيغية، ولغتيه الهوياتين الوطنيتين، الأمازيغية وصنوتها الدارجة. وهذا ما يتطلّب

من الأحرار والحرائر، حتى يبقى المغرب منبتا للأحرار كما يقول النشيد الوطني، وليس منبتا للشذوذ الجنسي، القومي والهوياتي، أن يناضلوا، ليس فقط ضد سياسة المخزن، بل ضد أفكار المثقفين الذين يعادون كل ما هو مغربي حقيقي وأصيل، مثل الأمازيغية والدارجة، ويقفون سدّا منيعا أمام الاستقلال الهوياتي واللغوي للمغرب، مكرّسين تبعيته، هوياتيا ولغويا وثقافيا، لأمتهم الوهمية، رافضين أن يكون أمّة مستقلة في هويتها ولغتها عن هوية خرافية ولغة أسطورية.

(26 ـ 11 ـ 2018)

*****

3 ـ في التعريب والتحوّل الجنسي

من هو العربي ومن هو الأمازيغي بالمغرب؟

الشائع والمسلم به كبديهية أن الشعب المغربي يتكون من أمازيغيين ينتمون إلى الهوية الأمازيغية، و"عرب" ينتمون إلى الهوية "العربية". وهو ما يعني، كما هو شائع ومسلم به أيضا، أن المغرب ذو هويتين اثنتين: هوية أمازيغية وهوية عربية. وهذا ما يطرح السؤال التالي: من هو أمازيغي الهوية ومن هو عربي الهوية بالمغرب؟ أي ما هو معيار التمييز بين الأمازيغي والعربي إذا كان المغرب يتكون حقا من أمازيغيين و"عرب"؟

1ـ الجواب الشائع والمسلم به كذلك، أن الأمازيغي هو من يتحدث ويستعمل اللغة الأمازيغية، و"العربي" هو من يتحدث ويستعمل اللغة الدارجة.

لكن ماذا ستكون هوية (أمازيغية أم عربية؟) ذلك الذي يتحدث ويستعمل الأمازيغية كلغته الأولى، لكنه ينحدر من والدين "عربيين" لا يتحدثان ولا يستعملان سوى "العربية"، أي الدارجة المغربية، مع جهلهما التام للأمازيغية، كحالة تلك الأسرة التي عرضتها القناة الأمازيغية (سنة 2011)، والمتكوّنة من أب وأم من مكناس، عُيّنا معلمَيْن بالناظور حيث قضيا أزيد من ثلاثين سنة، ومن أولادهما (أبناء وبنات) الذين يتحدثون جميعهم الأمازيغية كلغتهم اليومية الأولى؟

واضح إذن أن هؤلاء (الأولاد)، وبناء على المعيار "اللسني" الشائع للتمييز بين الأمازيغي و"العربي"، هم أمازيغيون لا أقل ولا أكثر. أما أمهم وأبوهم فهما "عربيان". وهذا يعني أن الهوية غير قارة ولا ثابتة، بل تتغير تبعا للغة التي يتحدثها المواطن في هذه المنطقة أو تلك داخل نفس الوطن، الذي هو المغرب في هذه الحالة التي تعنينا هنا. وهو ما يجعل أن الأسرة الواحدة يمكن أن يكون أعضاؤها ذوي انتماءات هوياتية مختلفة ومتباينة حسب المناطق التي يستقر بها هذا الفرد أو ذاك، من أعضاء نفس الأسرة، بسبب الزواج أو العمل أو الهجرة، حيث قد يتعلم ويستعمل لغة السكان الخاصة بتلك المنطقة وتصبح لغتَه الأولى في التواصل اليومي لا فرق بينه وبين السكان "الأصليين" بتلك الجهة. وهنا نكون أمام حالة "لا هوية" و"لا انتماء" بسبب التعدد الذي قد يكون بلا نهاية في الهوية، وتغيرها وانتقالها من وضع هوياتي إلى آخر. وهذا ما يسميه المناطقة القدامى بـ"الخُلْف" (أمر لا معقول) الذي يُستشهد به على عدم صحة قضية من القضايا بسبب ما تؤدي إليه نتائجها من "خُلْف" لا يقبله العقل كاستدلال ذي استنتاجين أحدهما يلغي الآخر **Aporie**.

وإذا كان هذا المثال، بنتائجه "الخُلْفية" التي تلغي مفهوم الهوية بدل تحديده وتعريفه، يتعلق بالحالة التي يتحول فيها أبناء مغربي "عربي" إلى مغاربة أمازيغيين، فإن الحالة العكسية، أي التي يتحول فيها مغاربة أمازيغيون إلى مغاربة "عرب"، هي الأكثر شيوعا وانتشارا مع الهجرة القروية وسياسة التعريب. وإذا كانت نتائج الحالة الأولى "خُلْفية" لا تستقيم مع مفهوم الهوية، فإن نتائج الحالة الثانية هي بالضرورة "خُلْفية" كذلك لتنافيها مع مفهوم الهوية. وهو ما يعني، كخلاصة، أن كل من يتحدث "العربية" ليس بالضرورة عربيا في هويته، بل قد يكون أمازيغيا، كما أن كل من يتحدث الأمازيغية ليس بالضرورة أمازيغيا في هويته، بل قد يكون "عربيا".

بل يمكن أن نذهب بهذا المنطق "اللسني" حتى نهايته "الخُلْفية" فنقول بأن المغاربة المتحدثين بالفرنسية بالمغرب كلغتهم الأولى (وهم موجودون وفيهم أسر بكاملها لا يستعمل أفرادها سوى الفرنسية)، هم فرنسيون في هويتهم. وهذه إحدى مفارقات المعيار "اللسني" في تحديد الهوية.

أضف إلى هذه المفارقات أن "العربي" بالمغرب، إذا كان هو كل من يتحدث ويستعمل "العربية" كلغته الأولى، فسوف لن يكون هناك أي "عربي" بهذا البلد ـ ولا في أي مكان من الدنيا ـ لأنه لا أحد من المغاربة يتحدث اللغة العربية الحقيقية (الفصحى) كلغته الأولى، يستعملها في تواصله اليومي، بل فقط الدارجة المغربية، والتي لا تربطها بالعربية إلا علاقة معجمية في حين أن الجزء الأهم من تعابيرها وتراكيبها ومعانيها هو أمازيغي، عكس ما هو شائع ومسلم به كذلك (انظر موضوع: "متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟" ضمن هذا الكتاب).

النتيجة أنه لا يمكن إذن اعتماد المعيار «اللسني» للتمييز بين من هو العربي ومن هو الأمازيغي بالمغرب بسبب ما يتضمنه من "خُلْف" ومفارقات.

2 ـ هناك اعتقاد شائع كذلك يقول بأن الأمازيغي هو الذي ينحدر من السكان "الأصليين" للمغرب. أما "العربي" فهو الذي ينحدر من نسب "عربي" ترجع أصوله إلى الجزيرة العربية.

المشكل الذي يطرحه هذا المعيار العرقي هو التالي: من يستطيع أن يثبت، سواء من الأمازيغيين أو "العرب"، انتماءه العرقي إلى السكان الأصليين أو العرب الوافدين، وبشكل قطعي ويقيني؟ فاختلاف الأنساب واختلاطها بسبب الهجرة والمصاهرة والغزو والاستيطان، لا يسمحان بالحفاظ على نقاء عرقي لأكثر من بضعة أجيال، فبالأحرى ادعاء نقاء عرقي لعشرات الأجيال، وهو أمر لا يمكن تصوره إلا بالنسبة لبشر ينجبون ويتوالدون لكن من دون

زواج ولا علاقات مصاهرة. وهو شيء مستحيل ولا يمكن أن يوجد طبعا. وهذا ما وعاه جيدا ابن خلدون عندما كتب يقول في "المقدمة": «فالنسب أمر وهمي لا حقيقة له».

فإذا كان هناك اليوم بالمغرب انتشار "لأشجار نسب" عربية تجعل من أصحابها "عربا"، فلا يعني ذلك أن هؤلاء هم "عرب" حقيقيون في أصلهم العرقي البيولوجي لاستحالة الحفاظ على النقاء العرقي والتحقق منه لأجيال كثيرة، كما سبقت الإشارة. وإنما يرجع هذا التهافت على "النسب العربي" إلى هيمنة إيديولوجية عرقية تجعل من هذا "النسب العربي" مصدرا وشرطا لامتيازات سياسية واجتماعية ودينية. وهو ما يفسر أن الكثير من المغاربة، الذين هم أمازيغيون في أصولهم العرقية، ينتحلون أنسابا عرقية عربية.

النتيجة أنه لا يمكن كذلك اعتماد المعيار العرقي للتمييز بين من هو الأمازيغي ومن هو العربي بالمغرب، لما يشوبه من اعتباطية وانتحال وتزييف.

ويبقى السؤال مطروحا: من هو الأمازيغي ومن هو "العربي" بالمغرب؟

ما دام أن التصورات اللسنية والعرقية الرائجة حول الهوية بالمغرب لم تسعفنا في تحديد من هو الأمازيغي ومن هو العربي، فلنلق نظرة على بلدان أخرى تتكون انتماءات سكانها هي كذلك، على غرار الاعتقاد السائد بالمغرب، من عنصرين يشكلان هويتين متمايزتين ومستقلتين. فما هي المعايير التي يتحدد على أساسها الانتماء إلى هذا العنصر الهوياتي أو ذاك من العنصرين المشكلين لهوية البلد المعني؟

ففي العراق مثلا، حيث يوجد عراقيون عرب وعراقيون أكراد، يطرح نفس السؤال: من هو العربي ومن هو الكردي؟ الجواب أن الكردي بالعراق ليس هو من يحمل دما كرديا ولا حتى من يتحدث اللغة الكردية، بل الكردي هو ذلك الذي ينتمي إلى الأرض الكردية بشمال العراق، والتي هي معروفة تاريخيا وجغرافيا أنها موطن خاص بالأكراد. والعربي يعرف كذلك بالعراق أنه المواطن العراقي الذي ينتمي إلى مناطق الجنوب التي هي معروفة كذلك أنها أرض عربية منذ الغزو العربي لهذه المنطقة قبل أزيد من أربعة عشر قرنا. بعد هذا التمييز "الترابي" بين الكردي والعربي بالعراق، تأتي اللغة كعنصر تابع للعنصر الترابي الذي هو الأرض: اللغة الكردية بالأرض الكردية، واللغة العربية (أو ما يعتبر لغة عربية) بالأرض العربية. أما العنصر العرقي فهو غائب ومستبعد بتاتا من التمييز بين الكردي والعربي.

وفي بلجيكا يوجد كذلك بلجيكيون فلمانيون (لغتهم هي الهولندية)، وبلجيكيون فالونيون (لغتهم هي الفرنسية). ومن هو الفلماني ومن هو الفالوني ببلجيكا؟ الفلماني

هو المنتمي إلى الأرض الفلامانية بشمال بلجيكا، والفالوني هو المنتمي إلى الأرض الفالونية بجنوب بلجيكا.

ففي هذين المثالين يتم التمييز بين الكردي والعربي والفلاماني والفالوني، بناء على الانتماء الترابي، وليس اللغة ولا الأصل العرقي، إلى الأرض العربية أو الكردية بالعراق، والأرض الفلامانية أو الفالونية ببلجيكا.

أعطينا هذين المثالين المتعلقين بالحالة التي يتشكل فيها انتماء البلد والدولة من عنصرين هوياتين اثنين، لأنها الحالة التي تنطبق على المغرب للاعتقاد الخاطئ أنه هو كذلك يتشكل هوياتيا من "عرب" وأمازيغ، دون ذكر الحالة التي تتجاوز فيها العناصر الهوياتية للبلد الواحد والدولة الواحدة اثنين كما في سويسرا وإسبانيا مثلا.

ما نستخلصه إذن من هذه الأمثلة التي ذكرنها هو أن أساس الهوية في هذه البلدان، التي يتشكل انتماؤها من أكثر من هوية واحدة، هو الموطن، وليس العرق ولا حتى اللغة التي هي عنصر تابع للموطن، كما سبقت الإشارة. وباستقرائنا لهويات كل البلدان والدول، سواء كانت ذات هوية واحدة أو ذات هويات متعددة، سنخلص، كقاعدة عامة كما يقضي بذلك المنهج الاستقرائي، أن الهوية يحددها الموطن، أي الانتماء الترابي لهذه الأرض أو تلك. وعليه، فإننا نكون أمام هويتين أو أكثر داخل نفس البلد والدولة، عندما تكون هناك انتماءات ترابية متمايزة تفصل بينها حدود ترابية ولسنية معروفة كما في العراق وبلجيكا وإسبانيا وسويسرا. وبناء على هذه القاعدة "الترابية"، يجب، حتى يجوز الحديث عن الهوية "العربية" والهوية الأمازيغية للمغرب، أن تكون هناك منطقة "عربية" وأخرى أمازيغية تفصل بينهما حدود ترابية (عنصر الأرض المحدد دائما للهوية) ولسنية كنتيجة للحدود الأولى.

والسؤال: أين هي الحدود الترابية الفاصلة بالمغرب، كما في العراق وبلجيكا وسويسرا، بين المنطقة "العربية" والمنطقة الأمازيغية؟ وهنا لا بد من التوضيح أن عبارة "المناطق الأمازيغية"، المتداولة والمعروفة، مجرد تعبير صحفي ولا تعبر عن واقع ترابي موجود وقائم بذاته كعبارة "المنطقة الفلامانية" ببلجيكا، أو "المنطقة الكردية" بالعراق، أو "المنطقة الكطلانية" بإسبانيا... ذلك أن عبارة "المناطق الأمازيغية" قد تعني أن الأمازيغيين موجودون بمناطق محددة دون أخرى خاصة بـ"العرب". مع أنه لا توجد منطقة بالمغرب خالية من الأمازيغيين ولا حتى من "العرب" إذا اعتبرنا "العربي" هو من ينتمي "عرقيا" إلى العرب ويستعمل لسانيا اللغة "العربية". وهذا ما ينتج عنه أنه لا يمكن التمييز بين "العربي"

والأمازيغي بالمغرب بناء على القاعدة الاستقرائية للمعيار الترابي المحدد للانتماء الهوياتي كما رأينا. لماذا؟

لأنه، بكل بساطة، لا توجد بالمغرب مناطق "أمازيغية" وأخرى "عربية" حتى تكون هناك هويتان متمايزتان، إحداهما عربية وأخرى أمازيغية على غرار ما هو معروف في البلدان التي تعرف تعددا هوياتيا حقيقيا لوجود مناطق هوياتية حقيقية بهذه البلدان، كما رأينا في الأمثلة السابقة. لا توجد إذن بالمغرب إلا منطقة واحدة هي منطقة المغرب. وما هي هوية هذه المنطقة؟ هويتها تتحدد بالانتماء الترابي لهذه المنطقة، والذي هو انتماء لأرض شمال إفريقيا وليس إلى الأرض العربية الموجودة بالمشرق وبقارة أخرى هي أسيا. وهذه الأرض الشمال إفريقية معروفة بأنها أرض أمازيغية، بالمفهوم الترابي طبعا. النتيجة إذن أن هوية المغرب والمغاربة والدولة المغربية هي نفس هوية موطنهم الأمازيغي بشمال إفريقيا.

إن الأفكار الخاطئة والرائجة حول الهوية بالمغرب، والتي تقول وتكرر، كما جاء في دستور 2011، بأن المغرب متعدد في هويته لأن به أمازيغيين و"عربا"، هي أفكار عامّية تنطلق من المفهوم العامّي للهوية الذي هو مجرد انطباع للفرد عن نوع الهوية التي ينتمي إليها، والذي هو انطباع حسي وعامّي تكوّن لديه من خلال المغالطات، العامّية دائما، المتداولة بالمغرب حول الهوية، والتي لا تصمد أمام المنهج الاستقرائي ـ وهو منهج علمي على أساسه صيغت الكثير من القوانين في الفيزياء ـ الذي اعتمدناه في تحديد الهوية.

فالصواب ليس أن هوية المغرب تتكون من "عرب" وأمازيغيين، بل فقط من أمازيغيين لكن فيهم من هم ذوو أصول عربية. وبالفعل، عندما نستحضر الأصول بالمفهوم العرقي، لا يمكن إنكار أن هناك مغاربة من أصول عرقية عربية، كما أن هناك من هم من أصول فينيقية ورومانية وتركية وسينيغالية وأوروبية... لكن الجميع ينتمي إلى نفس الأرض الأمازيغية بشمال إفريقيا. فليس هناك إذن تعدد على مستوى الهوية الذي يحدده الانتماء إلى نفس الأرض، بل فقط تعدد في الأصول والأعراق الذي لا يدخل في تحديد الهوية ولا يؤثر عليها. فالرئيس الفرنسي ساركوزي مثلا هو فرنسي لكن أصوله هنكارية، والرئيس الأمريكي أوباما ينعت بأنه أميركي من أصول كينية. وهذا هو الوصف الملائم بالمغرب للذين يعتقدون ـ يعتقدون فقط وليس لهم دليل على ذلك كساركوزي وأباما ـ أن لهم أصولا عربية: إنهم أمازيغيون من أصول عربية.

بعودتنا إلى السؤال: من هو العربي ومن هو الأمازيغي بالمغرب؟ يكون الجواب، بناء على الاستدلال السابق: لا يوجد بالمغرب عرب، بل فقط أمازيغيون قد يكون فيهم من هم ذوو

أصول عربية. النتيجة أن هوية المغرب واحدة هي الهوية الأمازيغية المستمدة من الأرض الأمازيغية للمغرب.

وهذا ما كان يجب أن يؤكد عليه ويوضّحه الدستور الجديد بالتنصيص على أن المغرب ذو انتماء أمازيغي واحد مع تعدد في الأصول العرقية لسكانه. وهو الحل الوحيد الكفيل لوضع حد نهائي ودستوري للمشكل الهوياتي بالمغرب، هذا المشكل الذي يجد مصدره في الاعتقاد العامّي بوجود هويتين اثنتين بالمغرب، عربية وأخرى أمازيغية، مما يجعل الصراع بين هاتين الهويتين مفتوحا ومستمرا يتخذ أشكالا وأحجاما مختلفة: عرقية، لغوية، أغلبية وأقلية، أصليون ووافدون، غزاة ومقاومون للغزو....

(فبراير 2012)

*****

التعريب والهوية بالمغرب

مقدمة:

منذ أربعينيات القرن الماضي، وفي خصم النضال من أجل الاستقلال، تكونت لدى "الحركة الوطنية" مجموعة من الأفكار والتصورات حول اللغة والهوية والثقافة بالمغرب، ستصبح، مع مرور السنين، وخصوصا بعد الاستقلال، وبفعل تكرارها وانتشارها وشبه الإجماع الحاصل حولها، ستصبح بمثابة حقائق ثابتة ومسلمات بديهية تشكّل الإطار المرجعي لكل نقاش حول قضايا اللغة والهوية والثقافة بالمغرب.

لكن إذا حاولنا تحليل هذه "المسلمات" وإعادة النظر فيها خارج "الإجماع" الذي يجعل منها حقائق وبديهيات لا تناقش، فقد نكتشف أنها حقائق كاذبة وبديهيات خادعة عندما ندرك أن مضامينها ومراميها الحقيقية تتناقض على طول الخط مع مضامينها ومراميها المعلنة. وكمثال على هذه المسلمات، التي يتعارض مضمونها وهدفها المعلنان والمُجمع حولهما مع مضمونها وهدفها الحقيقيين، موضوع التعريب.

فالمعروف، والمسلم به والمُجمع عليه، أن التعريب سياسة نهجتها الدولة منذ الاستقلال ولا تزال متواصلة إلى اليوم، ترمي بها، كما يدل على ذلك مصطلح "التعريب"، إلى استعادة مكانة اللغة العربية ورد الاعتبار لها، بعد أن كانت سلطات الاحتلال قد همّشتها في فترة الحماية الفرنسية، مقدِّمة عليها لغتها الفرنسية التي جعلت منها لغة المدرسة والإدارة والقضاء، وفرضت استعمالها في كل مؤسسات الدولة ومرافقها. وإحدى وسائل هذا التعزيز لمكانة اللغة العربية ـ وكنتيجة له في نفس الوقت ـ هي وضع حدّ لهيمنة اللغة الفرنسية لفسح المجال أمام العربية لتكون هي اللغة الأولى في المدرسة والإدارة وكل مؤسسات الدولة مع تعميم نشرها وتعليمها.

مضمون التعريب وأهدافه إذن هي:

ـ رد الاعتبار للغة العربية

ـ محاربة هيمنة الفرنسية كإرث استعماري تجب تصفيته.

وبالنظر إلى أهداف التعريب هذه، الرامية إلى تعزيز مكانة العربية ومحاربة نفوذ الفرنسية، فلا يمكن لأي مغربي أن يرفض سياسة التعريب أو يعترض عليها، لما عرف به

المغاربة من حب شديد للعربية، وتعلقهم الكبير بها، واجتهادهم في دراستها وتعلمها، ونبوغهم في إتقانها وإجادتها.

فهل هدف التعريب هو نشر اللغة العربية أم نشر الهوية العربية؟

اليوم، وقد مر أزيد من نصف قرن على انطلاق سياسة التعريب، وهي مدة كافية تسمح لنا بتقييم حصيلة هذه السياسية، نعود لطرح السؤال التالي: هل كانت مضامين وأهداف التعريب هي حقا محاربة الفرنسية، وحماية اللغة العربية والدفاع عنها والعمل على نشرها وتعليمها، وفرض استعمالها كلغة أولى ورسمية في مؤسسات الدولة؟ أم أن مضامينه وأهدافه هي شيء آخر غير ذلك؟

لماذا هذا السؤال التشكيكي؟

1 ـ لأنه لو كان الهدف من التعريب هو نشر وتعميم اللغة العربية كلغة، لبقي المغرب محتفظا بانتمائه الترابي، أي بهويته المستمدة من موطنه بشمال إفريقيا، مع استمراره في استعمال اللغة العربية ونشرها وتعليمها كلغة رسمية للدولة ولغة ثقافة ومعرفة ومدرسة، كما هو حاصل لدى الكثير من البلدان التي تبنّت، لأسباب تاريخية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية أو ثقافية أو عليمة...، غيرَ لغاتها الهوياتية كلغات رسمية أولى دون أن يغير ذلك شيئا من انتمائها الترابي الذي يحدده موطنها الجغرافي. فالهند والسينيغال والمكسيك والبرازيل، مثلا، تعتمد الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية كلغاتها الرسمية الأولى، دون أن يغير ذلك الانتماءَ الترابي لتلك الدول ليجعل منها دولا ذات انتماء إنجليزي (الهند) وفرنسي (السينيغال) وإسباني (المكسيك) وبرتغالي (البرازيل).

لماذا سيتغير إذن الانتماء الترابي للمغرب نتيجة لسياسة التعريب ليصبح مغربا "عربيا"، لو كان الهدف من التعريب هو فقط اللغة العربية وليس تعريب الهوية والانتماء؟

فهل من شروط انتشار العربية وتعلمها واستعمالها بالمغرب أن يتحول المغاربة إلى عرب في هويتهم وانتمائهم؟ فلو كان ذلك صحيحا لأصبحوا فرنسيين كذلك نتيجة لتعلمهم واستعمالهم للغة الفرنسية الواسعة الانتشار بالمغرب. فلماذا إذن تجعل منهم اللغةُ العربية شعبا عربيا ولا تجعل منهم الإسبانية والفرنسية المنتشرتان بالمغرب شعبا فرنسيا أو إسبانيا؟

هذه الأسئلة توضّح أن الغاية من التعريب ليست هي اللغة العربية في حد ذاتها كلغة، بل شيء آخر غيرها.

2 ـ ثم إذا كانت غاية التعريب هي حماية اللغة العربية وتعزيز مكانتها، فكيف نفسر تغيير أسماء الأعلام الجغرافية لإفراغها من مضمونها ودلالتها الترابية الأمازيغية دون أن يكون لذلك أية علاقة بتعليم العربية أو خدمتها وحمايتها؟ فهل لا بد لنشر وتعليم العربية تحويل اسم جزيرة "ثورا" إلى "ليلى"، و"أكلمام أزيزا" إلى بحيرة "لالا لعزيزة"، و"أهرمومّو" إلى "رباط الخير" وجزر "إيشفّارنّ" إلى الجزر الجعفرية"؟ فهل من شروط تعليم لغة من اللغات تغيير أسماء الأعلام الجغرافية بأسماء من معجم تلك اللغة التي يراد تعليمها وتعلمها؟ فلو كان الأمر كذلك لأصبحت جبال وسهول ومدن المغرب تحمل كلها أسماء فرنسية كشرط لتعلم الفرنسية المنتشرة بالمغرب.

بل إن جنون التعريب أدى، في حالات كثيرة، إلى إطلاق أسماء على الأعلام الجغرافية لا معنى لها أصلا في اللغة العربية، مثل تحويل الاسم الأصلي الأمازيغي لمدينة "أشاون"، الذي يعني "القرون"، إلى "شفشاون" الذي هو لفظ عبثي ليس له أي معنى سوى إقصاء الاسم الأمازيغي لهذه المدينة الأمازيغية، أو تحريف الاسم الأمازيغي لمدينة "ثيطّاوين" (العيون) إلى اسم "تطوان" الفاقد لأي معنى طوبونيمي، أو تغيير اسم "أطالايون" (ما بين الناظور ومليلية)، وهو لفظ أمازيغي وليس إسبانيا، إلى "أطلعيون" الذي لا يعني شيئا في اللغة العربية.

إن هذا التعريب الذي يدمّر الأسماء الطوبونيمية، ليس لا تربطه أية علاقة باللغة العربية المفترى عليها فحسب، بل هو لا يختلف في أهدافه ووسائله عن سياسة التهويد التي تنهجها إسرائيل بالأراضي المحتلة، حيث تعمل على تهويد أسماء الأعلام الجغرافية لطمس معالمها العربية الإسلامية.

3 ـ وحتى ندرك أن سياسة التعريب لا علاقة لها باللغة العربية، يكفي أن نتأمل شعار التعريب الذي يرفعه دعاته والمدافعون عنه، والذي يقول: "تعريب الإنسان والمحيط والحياة العامة"، لنلاحظ أن اللغة العربية غائبة في هذا الشعار. فلو أن هذا الأخير يقول: "تعريب اللسان..."، لفهمنا أن المقصود هو اللغة. أما وأنه ينص على تعريب الإنسان، فهذا لا يعني إلا شيئا واحدا بلا لبس ولا تأويل، وهو تحويل هذا الإنسان إلى إنسان عربي. وعبارة "تعريب الإنسان" تتضمن اعترافا واضحا أن هذا الإنسان، موضوع التعريب وهدفه، لم يكن إنسانا عربيا وإلا لما كانت هناك حاجة إلى تعريبه.

فما علاقة اللغة العربية إذن بتغيير انتماء الإنسان إلى انتماء عربي؟ هل هذا التغيير ضروري لتعلم اللغة العربية وإتقانها كما سبقت الإشارة؟

الهدف من "تعريب الإنسان" إذن، ليس هو حماية اللغة العربية ولا تعزيز مكانتها، بل هدفه هو طمس الانتماء الترابي الأمازيغي لهذا الإنسان واستبداله بانتماء عربي جديد.

وهذا النوع من التعريب، الذي يستهدف الإنسان وليس اللسان، والرامي إلى تحويل هوية هذا الإنسان إلى هوية عربية، يقترب في الحقيقة من الشرْك بالله تعالى: فإذا كان الله قد خلق العرب بالمشرق، فإن دعاة التعريب ينافسون الله بخلقهم هو أيضا للعرب بالمغرب. وإذا كانت إرادة الله قد قررت خلق إنسان شمال إفريقيا أمازيغيا في هويته ومحيطه، فلماذا السعي إلى تغيير هذا القرار الإلهي؟ أليس هذا نوعا من الشرْك بالله؟

4 ـ لو كانت الغاية من سياسة التعريب هي خدمة اللغة العربية وحمايتها وتعزيز مكانتها كما يعلن ذلك دعاة التعريب، لتبنّت الدول العربية، التي عرفت استعمارا لغويا كالمغرب مثل سوريا ومصر والعراق والأردن، هذه السياسةَ التعريبية ما دام أن هذه الدول هي كذلك معنية بلغتها العربية وتعمل على حمايتها ونشرها وتعليمها والرفع من مكانتها. لماذا تغيب إذن سياسة التعريب لدى هذه الدول العربية بالمشرق العربي، مع أنها المعنية الأولى باللغة العربية؟ لسبب بسيط، وهو أنها معروفة فعلا أنها دول عربية ذات انتماء عربي، وهو مالا تحتاج معه إلى تعريب للإنسان الذي هو أصلا عربي. وهذا يؤكد أن التعريب لا يرمي إلى رد الاعتبار للغة العربية، بل يهدف إلى تغيير انتماء الإنسان غير العربي إلى انتماء عربي. ولهذا نجد أن سياسة التعريب، الغائبة عند الدول العربية، حاضرةً في عراق صدام حسين، لأن هذا الأخير كان يستعملها هو أيضا لمحاربة الانتماء الكردي للأكراد بتحويلهم إلى عرب وبهوية عربية.

5 ـ ثم أين رد الاعتبار للغة للعربية التي لا تزال، بعد نصف قرن من التعريب، مهمشة وغير مستعملة في القطاعات الحيوية للدولة الراعية الأولى لسياسة التعريب؟ فمؤسسات أساسية كالقصر والجيش والأمانة العامة للحكومة ووزارات الداخلية والمالية والخارجة...، كلها مرافق تشتغل باللغة الفرنسية التي لا تزال هي اللغة الرسمية الحقيقية للدولة. فأين محاربة الفرنسية التي ادعتها سياسة التعريب؟ بل يمكن القول إن هذه الفرنسية تعززت وتقوى نفوذها أكثر بعد أن أصبحت المناصب المدرّة للمال والسلطة تتطلب لشغلها اللغة الفرنسية، وذلك في عز سياسية التعريب. ولهذا نجد أن كبار موظفي الدولة، الذين يتقاضون أجورا عالية جدا، لا يفقهون شيئا في اللغة العربية التي يذبحونها ذبحا كلما حاولوا التحدث بها، كما يفعل بعض الوزراء، الذين ينتمون إلى الأحزاب المدافعة عن التعريب، والذين يتفننون داخل البرلمان، عندما يجيبون على أسئلة النواب، في تعذيب اللغة العربية وإهانتها بطريقة توفر فرجة حقيقية مجانية للمشاهد.

هذا الوضع المتردي الذي تعرفه اللغة العربية بعد خمسين سنة من التعريب، هو الذي دفع إلى إنشاء جمعيات للدفاع عن اللغة العربية كأننا لا نزال تحت الحماية الفرنسية عندما كانت العربية مهمشة ومحارَبة. إذن الهدف المعلن لسياسة التعريب بأنها تدافع عن العربية وتحارب الفرنسية ليس سوى خدعة وأكذوبة.

6 ـ وقد أصبح الشعب المغربي كله يعرف اليوم أن دعاة التعريب لا يعطون القدوة الحسنة في دفاعهم المزعوم عن العربية وحمايتها كما يعلنون عن ذلك في خطاباتهم وأقوالهم، بل يسيئون إلى هذه العربية ويساهمون في إضعافها وتراجعها عندما يسجلون أبناءهم في معاهد لغة التكوين الأساسية فيها هي غير اللغة العربية. وهذا لا يعني تناقضا في الموقف أو نفاقا وانتهازية، كما يبدو ذلك في الظاهر ـ في الظاهر فقط ـ للذين انطوت عليهم خدعة التعريب، بل هو موقف منطقي لدعاة التعريب لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم أن الهدف من التعريب ليس هو اللغة العربية وإلا لعلّموها لأبنائهم، وإنما الهدف الحقيقي هو غير ذلك.

7 ـ والمفارقة الغريبة أن المغاربة أصبحوا، نتيجة لسياسة التعريب، شعبا "عربيا" دون أن يكونوا متمكنين من اللغة العربية التي لا تجيدها إلا نخبة متعلمة محدودة بسبب نسبة الأمية المرتفعة، والتي تتجاوز 40%. أما إذا عرفنا أن غالبية "المتعلمين" الذين لم يعودوا يعتبرون أميين، هم كل من سبق أن سُجل بالمدرسة وتعلم بعض الكلمات، فستكون نسبة الأمية الحقيقية (عدم القدرة على فهم وإنتاج نص باللغة العربية) بالمغرب مرتفعة جدا. ومع ذلك فهؤلاء الأميون يعتبرون أنفسهم "عربا" مع أنهم لا يعرفون اللغة العربية. فالتعريب نجح إذن في جعلهم عربا ولم ينجح في تعليمهم اللغة العربية لأن ذلك لم يكن هو هدفه.

النتيجة أننا بحثنا عن اللغة العربية بعد خمسين سنة من التعريب فوجدناها شبه غائبة، سواء في مؤسسات الدولة الحيوية أو لدى المواطنين الذين يعانون من نسبة مرتفعة من الأمية. لكن بالمقابل وجدنا شعبا حوّله التعريب إلى شعب عربي. وهو ما يعني أن الهدف من التعريب لم يكن هو اللغة العربية. فما هي أهدافه الحقيقية إذن؟

ـ إنه تعريب عرقي يرمي، ليس إلى نشر اللغة العربية، بل إلى نشر وترسيخ القناعة لدى المغاربة بأنهم شعب "عربي" ذو أصول عربية.

ـ إنه تعريب سياسي يرمي، ليس إلى نشر اللغة العربية، بل إلى نشر وترسيخ القناعة لدى المغاربة، كذلك، بأن دولتهم عربية تحكمها سلطة عربية.

ـ إنه تعريب هوياتي، يرمي، ليس إلى نشر اللغة العربية، بل إلى نشر وترسيخ القناعة لدى المغاربة، أيضا، بأن المغرب بلد عربي ذو انتماء عربي.

ـ إنه تعريب إيديولوجي يعمل على خلق وعي زائف لدى المغاربة، يكرّس ويزكي تبعيتهم للمشرق العربي على مستوى الانتماء والثقافة والفن والدين (المذاهب والاجتهادات والفتاوى)، حتى أصبح هذا المشرق العربي كالنجم الثابت الذي يدور حوله المغرب ككوكب صغير يستمد وجوده وحركته من النجم المشرقي الكبير.

هذه هي المضامين والأهداف الحقيقية لسياسة التعريب، والتي لا علاقة لها باللغة العربية المفترى عليها.

نتائج التعريب:

نتائج هذا التعريب (العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي) عنيفة ومدمرة على مستوى الاستقلال الهوياتي للمغرب والمغاربة. لنذكر بعض هذه النتائج:

ـ ظاهرة النزوح الهوياتي نحو المشرق العربي بحثا عن انتماء عرقي مزعوم، مع ما يعبر عنه هذه النزوح من تنكر للانتماء الترابي الهوياتي إلى أرض المغرب بشمال إفريقيا. ومن مظاهر هذا النزوح ـ ونتيجة له في نفس الوقت ـ اختلاق "أشجار النسب" التي تُرجع أرومة أصحابها إلى أصول عرقية من خارج الانتماء الترابي إلى أرض المغرب، وهي "الأشجار" التي أصبحت تشكل "غابة" لانتشارها الكبير بالمغرب، مع ما يرتبط بها من استعلاء عنصري تمثّله خرافة "النسب الشريف" الذي تمنحه هذه "الأشجار" المزعومة "للمستظلين" بأوراقها الخرافية.. هكذا حوّل التعريب المغاربة، على مستوى انتمائهم الهوياتي، إلى شبه لقطاء يبحثون عن هويات بالتبني لدى الشعوب العربية. وهو سلوك يعبر عن مازوشية ثقافية وهوياتية حقيقية يشعر معها المغربي باللذة والمتعة عندما يحتقر هويته ويتعلق بهوية الآخرين.

ـ وبجانب ظاهرة النزوح الهوياتي ـ وبسببها كذلك ـ هناك ظاهرة احتقار كل ما هو أصيل ومحلي وترابي، مع تمجيد كل ما هو آت من المشرق العربي، فنا كان أو ثقافة أو مسرحا أو سينيما أو فتوى دينية أو غناء مهما كان تافها ومسفّا. وهذا ما يفسر أن الفنان المشرقي الذي يغني بالمغرب نصف ساعة يصيح فيها "باحبك"، يتقاضى الملايين مع تهميش مهين للفنان المغربي مهما كانت موهبته وعبقريته. بل حتى التمسك بالثوابت ذات المرجعية الترابية، أصبح ينظر إليه كتخلف ورجعية. وهكذا بات الدفاع عن الأمازيغية والارتباط بها يعتبر رجعية وتخلفا، في حين أن الارتباط بالمشرق يمثل التقدمية والنضال.

ـ منذ نشأة "الحركة الوطنية" وبداية الكفاح من أجل الاستقلال، أصبح هذا الارتباط الهوياتي بالمشرق العربي ـ الذي كان مقصورا على نخبة محدودة العدد قبل أن يحوّله

التعريبُ إلى ظاهرة عامة تشمل كل المغاربة ـ جزءا من "الكفاح الوطني"، لأنه كان يعني الكفاح من أجل عروبة المغرب. وهو ما يعبر عن أقصى درجات الاستلاب الهوياتي، إذ أصبحت الوطنية تعني الابتعاد الهوياتي عن الوطن.

ـ ولعل أسوأ نتائج هذا التعريب (دائما العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي) هو الخلط الذي رسخّه هذا التعريب لدى المغاربة بين الإسلام والعروبة، واستعمالهما في المغرب كمترادفين، مما يجعل التعريب بالمغرب لا يلقى أية معارضة لأنه يعتبر جزءا من الإسلام. وهذا نصب على الإسلام والمغاربة لأن هذا التعريب لا علاقة له لا بالإسلام ولا باللغة العربية كما سبق توضيح ذلك.

ـ أصبحنا نقرأ تاريخنا بالمغرب في اتجاه معكوس. فبدل أن نفسر الحاضر بالماضي، أضحينا نفسر الماضي بالحاضر: فكل ما ندرّسه لتلامذتنا من أساطير عن إدريس الأول الذي أسس أول دولة بالمغرب، وعن فضل العرب "الفاتحين" الذين أخرجوا المغاربة من ظلمات الوثنية إلى نور الإيمان، وعن "بطولات" رجال "الحركة الوطنية" الذين حاربوا "الظهير البربري" بسلاح "اللطيف"... كل ذلك هو نتيجة للتعريب الذي حوّل المغاربة إلى عرب، وبالتالي فقد كان لا بد من خلق تاريخ "عربي" بالمغرب يزكّي "عروبة" المغاربة وتنسجم أحداثه معها، مع إلغاء أية أحداث تاريخية تخالف وتكذّب "عروبة" المغرب التاريخية.

إيديولوجية تقوم على النصب والابتزاز:

الخطير في إيديولوجية التعريب (دائما العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي الذي لا علاقة له باللغة العربية) أنها صيغت بشكل فيه غير قليل من النصب والابتزاز يمنعان مسبقا كل اعتراض عليها أو محاولة إعادة النظر فيها. ويظهر هذا النصب والابتزاز في:

ـ استعمال دعاة التعريب اللغة العربية كمبرر ووسيلة للوصول إلى أهدافهم الحقيقية المتمثلة في التعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، والتي هي أهداف لا علاقة لها بتاتا باللغة العربية كلغة، لكن مع الإعلان أن الغاية هي خدمة اللغة العربية وحمايتها والدفاع عنها.

ـ فرض قبول سياسة التعريب دون مناقشة أو اعتراض، وإلا فإن المعترض عليها يتهم بأنه يعادي اللغة العربية والدين الإسلامي ما دام أن العربية هي لغة القرآن، وبأنه يعمل على زرع الفتنة والتفرقة وتهديد الوحدة الوطنية وإحياء "الظهير البربري".

وهذه التهم هي الردود المعروفة والمكرورة كلازمات سرمدية نسمعها ونواجهها كلما ناقشنا إشكالية الهوية بالمغرب، وربطناها بالتعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي.

مع أن موقفنا، نحن المدافعين عن الانتماء الأمازيغي للمغرب، من اللغة العربية معروف وواضح. نحن نميّز بين اللغة العربية التي يجب العناية بها وحمايتها كلغة، وبين التعريب الذي يعمل على تحويلنا قسرا إلى عرب، ملغيا الانتماء الترابي الأمازيغي للمغاربة. نعم وألف نعم للغة العربية كلغة، لكن لا وألف لا للتعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي. فاللغة العربية لغتنا بجانب لغتنا الهوياتية التي هي الأمازيغية، لكن العروبة ليست هويتنا بل هي هوية تابعة لموطنها الجغرافي بالقارة الأسيوية. فعندما يقول المسؤولون بالمغرب إن هذا المغرب بلد عربي، فإنهم في الحقيقة يرتكبون جنحة انتحال الصفة التي يعاقب عليها القانون الجنائي.

فنحن عندما نتمسك بانتمائنا الترابي (وليس العرقي)، لا يعني ذلك أننا نعادي العروبة والعرب. فالعرب ليسوا هم من عرّبونا، ولا هم من منع أسماءنا الأمازيغية، ولا هم من غيروا أسماء أعلامنا الجغرافية. بل نجد أن العرب عندما كتبوا عن هذه الأعلام احتفظوا على مسمياتها الأمازيغية ولم يعطوا لها أسماء عربية كما يفعل اليوم المسؤولون عن التعريب بالمغرب. فهذا البكري، في كتابه "المسالك والمماك" (القرن الخامس الهجري)، يسمي جزيرة "ثورا" باسمها الأمازيغي الحقيقي (تورة)، ولم يطلق عليها اسم "ليلى" كما فعل أصحاب التعريب عندنا بالمغرب. مشكلتنا إذن ليست مع العرب، بل مع المغاربة الذين يعتقدون أنهم عرب مع أنهم في الحقيقة أمازيغيون ينتمون إلى هذه الأرض الأمازيغية. أما العرب الحقيقيون فنحن نكنّ لهم كل التقدير والاحترام، وهم إخوان لنا في الدين واللغة والثقافة ويجمعنا معهم جزء من التاريخ المشترك، لكن مع استقلال هويتنا عن هويتهم العربية، مثل استقلال الهوية الفارسية أو التركية أو الأفغانية عن الهوية العربية.

هل موقف الحركات الإسلامية من التعريب ينطلق من مرجعية إسلامية أم قومية؟

هذه الإيديولوجية التعريبية، بكل مضامينها العرقية والسياسية والهوياتية والإيديولوجية، تتبناها اليوم بالمغرب وتدافع عنها وتمارسها، كامتداد لموقف "الحركة الوطنية"، كلُّ التيارات ذات التوجهات القومية بكل أطيافها اليسارية واليمينية والعلمانية والماركسية. ودفاع هذه التيارات عن سياسة التعريب شيء مفهوم ومنطقي، لأنه ينسجم مع

إيديولوجيتها القومية التي يحركها شعار "القومية العربية" و"الوحدة العربية"، التي يعتبر التعريب جزءا من مضامينها ومفاهيمها وغاياتها.

لكن ما ليس مفهوما ولا منطقيا، بل يشكل نشازا، هو أن تتبنى إيديولوجيةَ التعريب بالمغرب التياراتُ الإسلامية. لماذا يبدو الأمر نشازا وغير مفهوم ولا منطقي؟ لأن ذلك يتناقض مع إيديولوجية الحركات الإسلامية التي تدافع، كما تعلن عن ذلك دائما، عن نظام اجتماعي وسياسي أساسه الدين والشريعة، وليس العروبة والانتماء العربي كما عند القوميين. فهدف الإسلاميين هو إقامة شرع الله وليس شرع العروبة، وأسلمة الدولة والمجتمع، وليس تعريبهما كما عند الحركات القومية.

إنه إذن لأمر نشاز أن تدافع هذه التيارات الإسلامية عن سياسة التعريب، تماما كما يفعل خصومها القوميون. وهذه إحدى مفارقات الخطاب الإسلامي بالمغرب، الذي يرفض كل النزعات العرقية لأنها ذات مضامين جاهلية حاربها الإسلام، مع أن التعريب الذي يدافع عنه هذا الحطاب هو نفسه نزعة عرقية موغلة في العرقية كما سبق أن شرحنا.

ففي الوقت الذي كان منتظرا من هذه الحركات الإسلامية، انسجاما مع مرجعيتها الإسلامية، أن تعمل على تصحيح الوضع الهوياتي الشاذ بالمغرب، وتحارب التعريب العرقي المخالف أصلا لمبادئ الإسلام، مع إقامة فصل تام وواضح بين الاعتناء باللغة العربية والدعوة إلى تعزيز مكانتها وتقوية حضورها وفرض وتعميم استعمالها في مرافق الدولة ومؤسساتها والمطالبة بوضع حد لهيمنة الفرنسية، وبين سياسة التعريب العرقية التي لا علاقة لها باللغة العربية ولا بالإسلام كما سبق بيان ذلك، فإذا بهذه الحركات تتبنى هذه السياسة وتدافع عنها، في تناقض تام مع مرجعيتها الإسلامية.

نعم يمكن اعتبار اللغة العربية جزءا من المرجعية الإسلامية. لكن التعريب، بمحتواه العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، ليس جزءا من هذه المرجعية، بل هو مناقض لها تماما في أهدافه ومضامينه كما سبقت الإشارة. فكيف يسوغ لحركات إسلامية تنطلق من مرجعية إسلامية أن تتبنى سياسة التعريب العرقية المخالفة للمرجعية الإسلامية؟

الحركات الإسلامية بالمغرب تبدو منسجمة مع مرجعيتها الإسلامية، ومنطقية في توجهاتها وأهدافها ووسائلها. لكن عندما يتعلق الأمر بالأمازيغية، فإنها تقع في تناقضات صارخة وقاتلة تجعل منها، ليس جزءا من الحركة الإسلامية، بل جزءا من الحركة القومية. وهذه بعض مظاهر هذه التناقضات التي تشوب مواقفها عندما يتعلق الأمر بالأمازيغية.

ـ تناقِضُ الحركاتُ الإسلامية بالمغرب مرجعيتَها الإسلامية عندما تستمر في تبني واستعمال العبارة العرقية "المغرب العربي"، التي تحيل، ليس على المرجعة الإسلامية التي تتعارض مع هذه العبارة، بل على مرجعية عرقية بإسنادها المغرب، ليس إلى الإسلام، بل إلى العرق العربي. فقد كان حريا بهذه الحركات الإسلامية، تبعا لتوجهها الإسلامي، أن تكون هي المبادِرة بإلغاء هذه العبارة العرقية غير الإسلامية، واستبدالها بعبارة "المغرب الإسلامي" تأكيدا على المرجعية الإسلامية، التي لا تكلّ هذه الحركات الإسلامية من المطالبة باعتمادها كأساس للتشريع والمعاملات الاقتصادية والحكامة السياسية. ولهذا نعتبر أن تنظيم القاعدة كان أذكى وأدهى وأكثر إسلامية من هذه الحركات الإسلامية عندما غيّر عبارة "المغرب العربي" بعبارة "المغرب الإسلامي" التزاما منه بالمرجعية الإسلامية.

ـ عندما تثار مسألة الهوية، يحسم الأمرَ فيها الإسلاميون بموقفهم المعروف، عندما يقولون "بأن هويتنا هي الإسلام" وانتهى الموضوع. جيد. إذن إذا كانت هوية المغرب هي الإسلام، كما يقولون، فلماذا ينسبونه إلى العروبة ولا ينسبونه إلى الهوية الإسلامية فيسمونه "مغربا إسلاميا" بدلا من استمرارهم في استعمال العبارة العرقية "المغرب العربي"؟

ـ الكثير من الإسلاميين بالمغرب يعادون، على غرار القوميين والعروبيين، الأمازيغيةَ لكن دون أن يكون ذلك العداء منسجما مع توجهاتهم الإسلامية مثل ما ينسجم عداء القوميين والعروبيين للأمازيغية مع توجهاتهم القومية والعروبية. فكم من واعظ وخطيب ينتمي إلى الحركات الإسلامية تسمعه يستفيض في شرح حكمة الله تعالى من خلقه الألسنة مختلفة ومتنوعة. لكن بمجرد ما تذكر له الأمازيغية حتى ينتفض ويستنكر ويقول إن هذه مؤامرة صهيونية، ودعوة إلى الفتنة والتفرقة وعودة إلى "الظهير البربري"... دون أن يدرك أنه بهذا الموقف، المعادي للأمازيغية، ينفي كل ما قاله قبل لحظات عن حكمة الله في خلقه للغات متعددة ومتنوعة.

ـ الإسلاميون يكررون دائما بأن فكرة العروبة بمفهومها العرقي، عندما ظهرت كحركة قومية وعروبية في بداية القرن الماضي، كانت مشروعا علمانيا جاء ليحارب الإسلام والخلافة الإسلامية التي كانت تمثلها الدولة التركية آنذاك، والتي (الخلافة) نجح المشروع القومي العلماني في القضاء عليها بتحالفه مع العرب المسيحيين والاستعمار الإنجليزي. فكيف تجمع الحركات الإسلامية بالمغرب بين الدفاع عن المرجعية الإسلامية وعروبة المغرب بالمفهوم العرقي؟ أي كيف تدافع عن الإسلام ونقيضه في نفس الوقت؟

ـ لا تزال الحركات الإسلامية بالمغرب، بسبب قناعاتها العروبية غير المعلنة، عاجزة عن تصور مغرب إسلامي بلا عروبة، كأن العروبة ركن من أركان الإسلام. مع أنها تعرف أن هناك أزيد من مليار مسلم غير عربي لا يشك أحد في صدق إسلامهم، وأن العرب المسلمين لا يشكلون إلا أقلية محدودة ضمن مسلمي العالم.

فلماذا لا تستطيع الحركات الإسلامية بالمغرب تصور مغرب إسلامي بهويته الترابية الأمازيغية؟ ولماذا لا تستطيع قبول دولة بالمغرب بثوابت جديدة هي الأمازيغية والإسلام بدل العروبة والإسلام، ما دام الذي يهم هذه الحركات هو المرجعية الإسلامية التي تضمنها هذه الثوابت الجديدة؟ لأن الحركات الإسلامية بالمغرب لا تزال هي أيضا تخلط بين العروبة والإسلام، وبالتالي فهي عندما تربط المغرب بالعروبة، فلأنها تعتبر هذه العروبة جزءا من الإسلام، منطلقة في ذلك من التصور العامّي المنتشر لدى الأميين من الطبقات الشعبية. وهذا الجمع بين العروبة والإسلام بالمغرب هو إحدى نتائج التعريب العرقي كما سبق شرح ذلك.

ـ بعض الإسلاميين المتشددين بالمغرب يدعون ـ أو كانوا يدعون ـ إلى إقامة إمارة إسلامية على غرار نظام الطالبان السابق في أفغانستان. لكنهم يناقضون هم أنفسهم هذا النموذج الطالباني الذي يستلهمونه، عندما ينسون أن الطالبان أقاموا إمارة إسلامية حقا، ولكن بانتماء ترابي إلى الأرض الأفغانية وليس بانتماء عربي كما يريد إسلاميو المغرب أن يفعلوا. ونفس الشيء بالنسبة للإسلاميين المغاربة الذين يستلهمون النموذج الإيراني الذي يريدون تطبيقه بالمغرب مدافعين عن "ولاية الفقيه" التي يُعرف بها النظام الإيراني، متناسين هم أيضا أن النظام الإسلامي لإيران ذو انتماء ترابي إلى الأرض الفارسية وليس ذا انتماء عربي.

ونفس التناقض عند "المعتدلين" من الإسلاميين المغاربة الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، مستلهمين نموذج الحزب الإسلامي التركي الحاكم بتركيا. لكنهم يناقضون هذا النموذج الذي يريدون تطبيقه بالمغرب كدولة عربية، مع أن الحزب الإسلامي بتركيا يدافع عن الإسلام والمرجعية الإسلامية في إطار الانتماء الترابي التركي وليس الانتماء العربي.

ـ وتظهر هيمنة المرجعية العروبية العرقية لدى إسلاميي المغرب، بدل المرجعية الإسلامية، في تضامنهم مع القضايا العربية بدواعٍ عرقية وليس إسلامية. وإلا كيف نفسر أنه لم يسبق لهم أن نظموا تظاهرة واحدة لنصرة الشعب الأفغاني الذي يعاني هو كذلك من الاحتلال الأميركي، ولا للتضامن مع شعب "الإيكور" المسلم بالصين الذي تعرض لأبشع اضطهاد في

2010 على يد السلطات الصينية، ولا لمؤازرة شعب الشيشان المسلم عندما كانت روسا تشبعه تقتيلا وإبادة؟

واضح من هذا الاستدلال أن الحركات الإسلامية بالمغرب ليست إلا الوجه الإسلامي للحركات القومية العروبية، وأنها لم تنجح بعدُ في التحرر من الاستلاب الهوياتي العروبي لتعتمد المرجعية الإسلامية كمعيار وحيد في قضايا الهوية واللغة والثقافة، وهو ما كان سيفرض عليها محاربة سياسة التعريب العرقية المخالفة للمرجعية الإسلامية بدل تبنيها ومساندتها.

(16 ـ 12 ـ 2012)

*****

متى يصدر المجلس العلمي الأعلى فتوى بخصوص المرتد عن جنسه وهويته؟

أجاز المجلس العلمي الأعلى، في فتواه الشهيرة التي تضمنها الكتاب الذي أصدره بعنوان "فتاوى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء 2004 – 2012"، قتل المغربي المرتد عن دين الإسلام. لكن المجلس أفتى في الردّة الدينية وسكت عن ردّة أخرى فيها انتهاك لحرمات الدين هي كذلك. إنها الردّة الجنسية حيث يبدّل المغربي جنسه الأصلي الطبيعي الذي خلقه به الله، لينتسب إلى جنس آخر هو الجنس العربي، ويتبنى هوية أخرى هي الهوية العربية، متحديا بذلك إرادة الله التي اقتضت أن يخلقه من جنس أمازيغي إفريقي، وليس من جنس عربي أسيوي.

لقد كان حريا بالمجلس العلمي الأعلى أن يناقش جميع أنواع "الردّات"، ليس فقط التي تزعزع عقيدة المغاربة، بل حتى التي تزعزع هويتهم وانتماءهم، مثل تغيير الجنس القومي لهؤلاء المغاربة إلى جنس قومي آخر.

إذا كان المجلس العلمي الأعلى قد استند في حكمه على قتل المرتد عن دين الإسلام إلى الحديث الذي يقول: «من بدّل دينه فاقتلوه»، فإن هناك أيضا حديثا أورده البخارى يقول فيه النبي (صلعم): «ومن ادَّعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار». بناء على مضمون هذا الحديث، يكون مصير جلّ المغاربة النار، لأنهم يدعون الانتساب إلى الجنس العربي الأسيوي، متنكرين لجنسهم الأمازيغي الإفريقي.

بل قد نذهب بعيدا في الاستدلال والاستنتاج فنقول بأن الإسلام في المغرب يمثّل الهوية الحقيقية للمغاربة، كما يردد ويكرر الإسلاميون. وهي نفس الفكرة التي أكدها دستور فاتح يوليوز 2011، حيث جاء في تصدير هذا الدستور «أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها». كل هذا يبرز التلازم بين الهوية والدين لدى المغاربة. وهو ما ينتج عنه أن تبديل هذه الهوية يعني تبديلا لهذا الدين نفسه. وإعمالا لآلية القياس، المفضلة لدى الفقهاء مثل الذين أهدروا دم المرتد عن دينه، يصحّ قياس المرتد عن جنسه وهويته على المرتد عن دينه وعقيدته. فيسري حكم المرتد عن دينه على المرتد عن جنسه. فتكون النتيجة: من بدّل دينه فاقتلوه، ومن بدّل جنسه فاقتلوه.

وإذا استحضرنا أن تغيير الجنس هو نوع من الشذوذ الجنسي الذي تحرمه الأديان وتدينه الأخلاق، نفهم أن تعميم حكم المرتد عن دينه إلى المرتد عن جنسه ليس مبالغة ولا غلوا.

عندما نتأمل تاريخ الردة الدينية بالمغرب، سنلاحظ أنها نادرة جدا إن لم تكن منعدمة كليا. ويكفي أن نذكّر أن طيلة فترة الحماية الفرنسية المسيحية على المغرب، التي دامت أربعة وأربعين سنة، والتي بذلت أثناءها الكنيسة مجهودا كبيرا من أجل تنصير المغاربة، لم يرتد إلا مغربي واحد عن دين الإسلام، وهو محمد بن عبد الجليل الذي تخلى عن الإسلام واعتنق المسيحية في 1928. أما الردّة التي انتشرت بالمغرب كوباء قاتل منذ الاحتلال الفرنسي في 1912، فليست إذن هي الردّة الدينية، بل الردّة الجنسية، أي المتعلقة بالهوية والانتماء، إذ ارتد الملايين من المغاربة عن جنسهم الأمازيغي الإفريقي، واعتنقوا الجنس العربي الأسيوي.

ويرجع هذا الانتشار المهول لهذه الردّة الجنسية، وخصوصا بعد الاستقلال، إلى أن الدولة المغربية نفسها أصبحت هي المرتدة الأولى عن جنسها وهويتها. وقد استعملت ما تتوفر عليه من سلطات وإمكانات وإعلام ومدارس ومساجد، ووسائل إكراه وترغيب وترهيب، لحمل المغاربة على الارتداد عن جنسهم الأمازيغي الإفريقي واعتناقهم للعروبة العرقية، جاعلة من هذه الردّة الجنسية سياسة عمومية ترصد لها ميزانيات ضخمة تصرف على تعريب المغاربة، أي على ردّتهم الجنسية والهوياتية.

فمتى سيصدر المجلس العلمي الأعلى فتواه حول المرتد هن جنسه وهويته، مثل ما أصدر فتوى حول المرتد عن دينه وعقيدته؟

لكن إذا عرفنا أن هذا المجلس هو نفسه مؤسسة تخدم الردّة الجنسية الهوياتية وتحرّض عليها وتدعو إليها، فإنه لا أمل في أن يتصدى يوما بالفتوى لردّة هو نفسه أحد المشجعين عليها والحامين لها والمدافعين عنها.

(29 ـ 04 ـ 2013)

*****

لماذا وصف مصري مساند

لـ"إخوان" المغربَ بـ"ملجأ اللقطاء"؟

يروج، منذ 19 غشت 2013، فيديو من 52 ثانية على شبكة الأنترنيت، يُظهر مصريا مساندا للإخوان يسبّ غاضبا المغاربة بشكل وقح وخبيث، ويصف المغرب بـ"ملجأ اللقطاء". وجاء هذا السب للمغاربة كجزء من سب الجنيرال عبد الفتاح السيسي، الرجل القوي بمصر، الذي قال عنه المصري المعني بأن أمه مغربية. ثم استرسل مضيفا بأنه لا يمكن أن يعرف هل هي "مغربية أصلية أم يهودية، لأنه لا توجد في المغرب جنسية مغربية أساسا، بل هو عبارة عن ملجأ للقطاء. لقيط من هنا ولقيطة من هناك...".

ما يثير الفضول والسؤال على هامش هذا السب الوقح والخبيث كما قلت، ليس لماذا يسب هذا المصري المغرب والمغاربة؟ بل لماذا يوجه لهم هذا السب بعينه؟ أي لماذا يصف المغرب بـ"ملجأ للقطاء"؟ ولماذا يقول "بأنه لا توجد في المغرب جنسية مغربية أساسا؟"

إذا فهمنا ما يقصده هذا المصري الغاضب بكلمة "جنسية" التي وردت في كلامه، فسيسهل علينا الجواب عن الأسئلة التي طرحناها بصدد اختيار هذا المصري لهذا النوع من السب الذي وجّهه إلى المغرب.

فمن خلال سياق كلامه، يبدو جليا أن ما يقصده بـ"الجنسية" ليس تلك الرابطة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها كمواطن، بل يقصد بـ"الجنسية" الهوية والانتماء. لهذا فهو يقول بأنه لا يعرف هل أم السيسي مغربية أم يهودية، وهو ما يبيّن أنه يعني الهوية لأنه لو كان يقصد الجنسية لقال بأنه لا يعرف هل أمه مغربية أم إسرائيلية، لأن الانتماء الإسرائيلي يعني حمل الجنسية الإسرائيلية، في حين أن الانتماء اليهودي يعني الانتماء إلى الهوية اليهودية وليس الجنسية اليهودية التي لا وجود لها، لأنه لا توجد دولة تحمل رسميا لدى الأمم المتحدة اسم الدولة اليهودية، وإنما توجد دولة باسم إسرائيل.

بعد هذا التوضيح، نفهم جيدا لماذا وصف هذا المصري الهجّاء المغرب بـ"ملجأ اللقطاء"؟ إنه يعني بذلك ملجأ من لا هوية لهم. فعندما يقول: "لقيط من هنا ولقيطة من هناك..."، فو يعني أن هؤلاء المغاربة بلا هوية أصلية لأنهم مجرد تجمّع لما يسميه "اللقطاء"، أي القادمين من خارج المغرب (من هنا... ومن هناك..). ولهذا فهو يُقذع الجنيرال السيسي بأن أمه مغربية، أي "لقيطة" لأنها بلا هوية.

وهذا سبّ لاذع فيه حطّ مهين من قدر المغرب والمغاربة.

لكن لنكن صرحاء مع أنفسنا: من يقول عن نفسه بأنه بلا هوية مغربية أصلية، مدعيا، وبتبجّح، أنه قادم "من هنا ومن هناك"، منتحلا هويات الآخرين كما يفعل "اللقطاء" الذين يبحثون عن هويات بالتبنّي؟ من يفاخر جهارا بـ "شذوذه الجنسي"، أي استبدال جنسه الأمازيغي بجنس عربي؟ أليسوا هم المغاربة الذي يقولون بأن أصلهم ليس من المغرب، بل من اليمن أو العراق أو من الجزيرة العربية والمشرق العربي بصفة عامة؟ أليس هم المغاربة الذين يحملون شواهد إدارية يثبتون بها أنهم بلا هوية مغربية أصلية، لأنهم ذوو نسب غير مغربي أصيل، أي نسب غير أمازيغي؟ فمن هو الفاقد لهوية مغربية أصلية، أي من هو "اللقيط" بتعبير المصري؟ أليس هو المغربي الذي يدعي لنفسه هوية غير هويته الأمازيغية، وينتحل هويات مشرقية ينظر إليه المنتمون الحقيقيون لهذه الهويات كـ"لقيط" بلا أصل هوياتي، بعد أن تنكّر هو نفسه لأصله الأمازيغي؟

رغم أن هذا المصري يستحق أقصى العقوبات التي يقررها القانون لجريمة السب والشتم العلنيين، إلا أنه في الحقيقة لم يفعل أكثر من التعبير عن واقع لا ينكره الكثير من المغاربة الذين يمارسون "شذوذا جنسيا" لا يخفونه عندما غيّروا جنسهم الأمازيغي بالجنس العربي، ويقولون علانية وبفخر واعتزاز، وقبل أن يكرّر ذلك المواطن المصري، بأن هويتهم ليست مغربية أصلية، أي ليست أمازيغية، وأن أصولهم خليط "من هنا وهناك". بل الأكثر من ذلك أن الدستور المغربي نفسه يعترف بهذا الخليط عندما يتحدث في التصدير عن «تنوع مقومات هويتها (المملكة المغربية) الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية». فالهوية، بدل أن تكون واحدة وأصلية لأنها تابعة ونابعة من الأرض الواحدة والأصلية للمغرب، يجعل منها الدستور خليطا بعناصر متعددة ومتنوعة.

لهذا لا يجب أن نغضب عندما يشتمنا الآخرون بأننا بلا هوية (بلا جنسية حسب قول المصري). فهذا صحيح بعد أن أصبح المغرب، منذ 1912، بلدا بهوية عربية، أي هوية أجنبية انتحلها وتبناها كما يفعل "اللقطاء" مجهولو الأصول. فاللوم يجب أن يوجه أولا إلى المسؤولين عن هذا "الشذوذ الجنسي" الذي تعيشه الدولة كما لو كان شيئا سويا وطبيعيا، مع أنه "شذوذ"، أي خروج عما هو سوي وطبيعي، بعد تغيير الجنس الأمازيغي الأصلي لهذه الدولة بالجنس العربي المستورد.

ولأن المغاربة يتبنون هوية ليست لهم، فهم كذلك يتبنون قضايا ليست لهم، كما يفعلون عندما يدافعون عن قضايا المشرق العربي حتى يظهروا أنهم عرب في هويتهم وانتمائهم وليسوا "بربرا" (انظر مقالنا: "عندما يكون الغلو في الانتماء إلى العروبة دليلا على الانتماء إلى الأمازيغية"، ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"). والمفارقة العجيبة، أنه قبل يوم واحد فقط من نشر هذا المصري لهجائه الموجه للمغاربة، كان جزء من هؤلاء المغاربة يتظاهرون (يوم الأحد 18 غشت 2013) تضامنا مع "الإخوان" بمصر، الذين من أجلهم صبّ المصري شتائمه على المغاربة. فبقدر ما تبيّن هذه الحالة، في الجانب المغربي، هوس المغاربة بالتضامن مع قضايا المشرق العربي، ليثبتوا بذلك أنهم عرب وليسوا أمازيغيين، تبيّن بنفس القدر، في الجانب الخاص بالمصري، أن المشارقة لا يعترفون بتضامن المغاربة معهم ولا بانتمائهم العربي المنتحل، بل يستمرون في التعامل معهم، كما يفعلون دائما، كـ"لقطاء" بلا هوية أصلية، رغم كل الخدمات التي يقدمونها للعرب وبدون مقابل.

لكن المصري الذي يصف المغاربة أنهم "لقطاء" وبلا هوية، نسي، تحت تأثير الاستلاب الهوياتي العميق الذي تعرض له المصريون، أن حالة هؤلاء، بخصوص الهوية، أفدح من حالة المغاربة بعد أن تخلوا، كما فعل الكثير من المغاربة تجاه هويتهم الأمازيغية، عن هويتهم الفرعونية ـ وما أدراك ما الهوية الفرعونية ـ الأصلية، وتبنوا عوضها الهوية العربية التي فرضها عليهم جمال عبد الناصر منذ 1954.

فليس المغاربة وحدهم من لا هوية لهم بعد أن تنكروا لهويتهم الأمازيغية الأصلية، بل المصريون أصبحوا بلا هوية أصلية بعد أن تنكروا لهويتهم الفرعونية هم أيضا.

ومن جهة أخرى فإن كل بلايا القومية العربية، التي كانت وراء تخلي المغاربة والمصريين عن هويتهم الأصلية، نشأت وانطلقت ببلاد الفراعنة بمصر. فحري بهذا المصري، الذي يعيّر المغاربة بكونهم "لقطاء" لأنهم بلا هوية (بلا جنسية حسب تعبيره)، أن يبدأ من نفسه ومواطنيه المصريين الذين يدعون هم كذلك أنهم أتوا "من هنا ومن هناك"، رافضين، بل محاربين لهويتهم الفرعونية والقبطية الأصلية والتاريخية.

(22 ـ 08 ـ 2013)

****

فرنسا تواصل سياسة التعريب
التي بدأتها منذ احتلالها للبلدان المغاربية

عندما كتبت بأن فرنسا هي التي أرست أسس التعريب بالمغرب، بتدشينها لمرحلة التعريب السياسي ـ وليس اللغوي ـ المتمثل في إنشائها لدولة عربية بالمغرب ابتداء من 1912، بانتماء عربي وسلطة عربية، وهو التعريب (السياسي) الذي كان شرطا لمراحل التعريب الأخرى لما بعد الاستقلال، والتي لم تكن إلا تتمة لما بدأته فرنسا في 1912، (عندما كنت أكتب ذلك) كان الجميع يرفض هذه الخلاصة بناء على الرأي "الرسمي" الشائع، الذي يقول إن فرنسا، على العكس من ذلك، حاربت العروبة واللغة العربية وكل ما يمت إليهما بصلة مثل الإسلام، كما فعلت عندما أصدرت "الظهير البربري" لتنصير الأمازيغيين وفصلهم عن العرب وإبعادهم عن الإسلام.

وها هو تقرير للحكومة الفرنسية، منشور على موقعها الرسمي يوم 13 دسمبر 2013 (http://www.gouvernement.fr/presse/refondation-de-la-politique-d-integration-releve-de-conclusions)، يدعو فرنسا إلى الاعتراف «بالبعد العربي المشرقي لهويتها...».

العروبة هي إذن، كما جاء في التقرير، بُعد من أبعاد الهوية الفرنسية. هذا شيء جميل، نصفق له، ولا اعتراض لدينا عليه.

لكن ما يهمنا، وهو ما يمكن أن نعترض عليه، هو المضمون الهوياتي لهذا البعد العربي المشرقي للهوية الفرنسية. فما هي البلدان والشعوب والمناطق "العربية المشرقية" التي يتشكل منها هذا البعد العربي المشرقي للهوية الفرنسية، كما جاء في تقرير الحكومة الفرنسية؟

إذا رجعنا إلى التاريخ الاستعماري لفرنسا، وإلى عدد الأجانب الذين انخرطوا في الجيش الفرنسي وحاربوا في الهند الصينية وفي الحرب العالمية الثانية باسم فرنسا ـ وفيهم من أصبح أبناؤهم وحفدتهم فرنسيين ـ وإلى العدد الهائل من المهاجرين نحو فرنسا انطلاقا من البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية، والذين سيكون لهم تأثير على الهوية الفرنسية بعد أن يصبح أبناؤهم وحفدتهم فرنسيين، إذا استحضرنا كل ذلك، سنجد أن العناصر العربية الحقيقية، أي تلك التي يرجع أصلها إلى المشرق العربي، لا وزن ولا قيمة لها، حتى لا نقول إنها منعدمة، ضمن "مكونات" الهوية الفرنسية، مقارنة مع العدد الكبير من أبناء المهاجرين القادمين من

بلدان ومناطق أخرى، وخصوصا بلدان شمال إفريقيا. وهذا ما تعرفه جيدا السلطات الفرنسية: تعرف أن العناصر العربية الحقيقية، القادمة من منطقة الشرق الأوسط، لا دخل لها في الهوية الفرنسية لأنها غير موجودة في فرنسا بالقدر الكافي وبالمدة الكافية حتى تدخل في تشكيل الهوية الفرنسية.

فلماذا يتحدث تقرير الحكومة الفرنسية عن "البعد العربي المشرقي لهويتها"؟

لأن فرنسا، منذ أن أنشأت دولا عربية بشمال إفريقيا أثناء استعمارها لهذه البلدان، وأضفت الطابع العربي على هذه المنطقة لشمال إفريقيا وألحقتها هوياتيا وانتماء ببلدان المشرق العربي، أصبحت هذه البلدان الإفريقية، مثل المغرب والجزائر وتونس وموريطانيا، تعتبر عند فرنسا جزءا من هذا المشرق العربي رغم أنها توجد في القارة الإفريقية وليس في القارة الأسيوية التي ينتمي إليها المشرق العربي. ولهذا فإن تقرير الحكومة الفرنسية، عندما يتحدث عن "البعد العربي المشرقي" للهوية الفرنسية، فهو يقصد البعد المغاربي الذي هو وحده ـ وليس البعد العربي ـ يملك حضورا قويا بفرنسا. وبما أن المغاربيين أصبحوا في حكم فرنسا، بعد تعريبها السياسي لدول هذه البلدان التي خلقتها فرنسا نفسها كما سبقت الإشارة، عربا لا فرق بينهم وبين العرب المشارقة، فهي تسمي تأثيرهم على الهوية الفرنسية "بالبعد العربي المشرقي" لهويتها الفرنسية.

هكذا تواصل فرنسا، في أواخر 2013، سياستها التعريبية التي بدأتها منذ احتلالها لبلدان شمال إفريقيا. وضحية هذه السياسة هي، طبعا، الأمازيغية والانتماء الأمازيغي، لأن المغاربيين، أي المنتمين لما يسمى "المغرب العربي"، هم أمازيغيون بحكم انتمائهم إلى الأرض الأمازيغية بغض النظر عن أصولهم العرقية المختلفة، كما هو الشأن بالنسبة لكل البلدان التي تتحدد هويتها بالأرض وليس بالعرق.

فبدل أن تعترف فرنسا بالبعد الأمازيغي للهوية الفرنسية، نظرا لحضوره القوي بها للأسباب التاريخية التي سبقت الإشارة إليها، تُقصي هذا البعد وتضع مكانه البعد العربي المشرقي، انسجاما مع سياستها التعريبية عندما أقصت الأمازيغية كهوية لدول شمال إفريقيا ووضعت مكانها الهوية العربية. وهو ما تترجمه تسمية هذه البلدان بـ"المغرب العربي"، الذي لا توجد وثيقة تاريخية تحمل هذه التسمية قبل الأربعينيات من القرن الماضي. مما يدل على أنها ليست أصيلة ولا حقيقية، بل مختلقة ومزورة بهدف تزوير الهوية الأمازيغية للمنطقة، حتى ولو كان أحد واضعي هذه التسمية هو محمد بن عبد الكريم الخطابي.

وهذا الاعتراف بـ"البعد العربي المشرقي" للهوية الفرنسية، بقدر ما يقصي الأمازيغية ويغيّبها، بقدر ما يدعم الهوية العربية لأنظمة شمال إفريقيا ـ التي لا تعترف بالأمازيغية كهوية للدول التي تحكمها هذه الأنظمة ـ، لأنه يعترف بامتدادها الهوياتي العروبي داخل فرنسا. ومن هنا يدعو التقرير إلى «إعادة الاعتبار لتدريس اللغة العربية، الذي يجب أن تضطلع به وزارة التربية الوطنية، وعلى قدم المساواة مع اللغات الأخرى، وذلك بإقرار هذه اللغة في أجود المدارس والثانويات بالتراب الفرنسي»، ودون أي ذكر للأمازيغية، لأن لغة الذين يرتبطون بـ"البعد العربي المشرقي" هم عرب وليسوا أمازيغيين.

هذا الموقف المعادي للأمازيغية هو استمرار لحرب فرنسا على الأمازيغية التي انطلقت منذ احتلالها لهذه البلدان في القرن التاسع عشر. لكن هذه المرة، هذه الحرب تشنها فرنسا على الأمازيغية داخل فرنسا نفسها، التي تطارد فيها الهوية الأمازيغية واللغة الأمازيغية فوق ترابها، الذي شارك الأمازيغيون في تحريره والدفاع عنه. إنه الغدر الفرنسي في أنصع صوره وتجلياته.

في الحقيقة، لا يمكن أن ننتظر من فرنسا أن تعترف بالأمازيغية أو تدعم المطالب والحقوق الأمازيغية، ونحن نعرف أنها لم تستعمر بلدان شمال إفريقيا إلا لتحارب الأمازيغية وتنشئ دولا جديدة بهوية عربية كما فعلت بالمغرب في 1912. ومحنة شعب الطوارق الأمازيغي وراءها فرنسا التي خلقت دولا جديدة، بغير الهوية الطارقية لتلك البلدان التي أنشأت بها فرنسا تلك الدول، مثل مالي، النيجير، بوركينا فاسو، تشاد. فأصبح الطوارق، بعد أن كانوا سادة الصحراء، غرباء في أرضهم وأجانب في أوطانهم.

وعندما نتأمل ما فعلته فرنسا بالأمازيغية والأمازيغيين بشمال إفريقيا، سنخلص إلى أن العدو التاريخي للأمازيغيين لم يكن هو الرومان، ولا العرب، بل فرنسا وحدها، التي لم تكتف بإبادة مئات الآلاف من الأمازيغيين، وهو ما فعله حتى الرومان والعرب، بل أبادت لغتهم وهويتهم وبنياتهم الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحمي هذه اللغة والهوية، وأخضعتهم لأول مرة في تاريخهم لدول بهوية غير أمازيغية، كالدولة العربية التي أنشأها ليوطي بالمغرب في 1912.

وإذا كانت العروبة العرقية تشكل اليوم بالمغرب مشكلة بالنسبة للأمازيغية، فذلك بسبب فرنسا التي خلقت دولة عربية وبهوية عربية، مع كل ما يعني ذلك من إقصاء ظالم لهوية الأرض الأصلية التي هي الهوية الأمازيغية. ولهذا فعندما يقول البعض، ردّا على المدافعين عن المطالب الأمازيغية، بأن الأمازيغيين والعرب عاشوا في انسجام ووئام قرونا طويلة، ودون أي

نزاع أو صراع بسبب العرق أو الأصل أو الانتماء، فإن ذلك صحيح، وصحيح جدا، لكن قبل أن تتدخل فرنسا وتخلق هذا النزاع والصراع بخلقها لدولة عربية، بالمعنى العرقي، على أرض أمازيغية.

(16 ـ 12 ـ 2013)

*****

L'Afrique absente du Maroc africain*

Africa:

Le terme "Africa", avant qu'il ne devînt à une époque plus récente le nom de tout le continent africain, était à l'origine un nom utilisé par les romains pour désigner l'Afrique du nord, à l'exception de l'Egypte qui avait, elle, son statut propre.

Il est formé à partir du mot latin "Afri" qui signifie "les Africains". Le singulier est "Afer"[(1)]. Quant à la particule «ica», c'est un suffixe qui indique parfois, dans la langue latine, un territoire; qui renvoie à une origine territoriale. Ainsi, "Africa" c'est le territoire des "Afri", comme, toujours en langue latine, "Celtica" est la territoire des "*Celtae*", c'est–à–dire les Celtes[(2)]

Tous ceux qui connaissent bien Tamazight se rendent facilement compte que les mots "Afer" et "Afri", qui ont donné "Arica", ne sont pas, d'après leur morphologie et leur sonorité, étrangers à la langue amazighe. C'est pour ça que la majorité de ceux qui ont étudié la question de l'origine linguistique et étymologique de ces mots, s'accordent à dire que l'origine de "Afri" ne pourrait être que locale, c'est–à–dire africaine, c'est–à–dire encore amazighe. Ainsi, certains pensent que "Afri" serait le nom d'une tribu berbère. D'autres avancent que ce mot ne serait que le vocable amazigh toujours en usage, qui est "Ifri" (La grotte)[(3)].

Duo territoire-identité:

Le but de cette digression sur la signification et l'origine du nom "Africa", est de montrer et comprendre que les liens entre l'amazighité et "Africa", en l'occurrence l'Afrique, n'étaient pas seulement étroits et solides, mais que toutes les deux, c'est–à–dire l'amazighité et l'Afrique, étaient comme confondues, comme synonymes, l'une expliquait l'autre, l'une renvoyait à l'autre, l'une était le

miroir de l'autre, à tel point qu'à la question: c'était quoi l'Afrique? la réponse serait: c'est le territoire des "Afri", c'est–à–dire le territoire des amazighs. Et à la question: qui étaient imazighen, la réponse serait: c'étaient les populations de l'Afrique. "Africa" désignait donc un espace géographique, mais aussi le peuple qui occupait cet espace dont il était natif.

Ainsi le nom "Africa" avait un double sens: il indiquait une appartenance géographique que représentait – et représente toujours – le territoire d'Afrique du nord, et il indiquait en même temps une appartenance identitaire que représentaient les "Afri", c'est à dire les habitants amazighs de ce territoire. Il y avait donc une parfaite concordance et harmonie entre l'appartenance géographique et l'appartenance identitaire qui en émane comme une "copie" qui lui est parallèle et inséparable, témoignant que l'identité des peuples est déterminée par l'identité géographique de leur territoire.

Duo "pays d'Ifriqya"-"pays des berbères":

Il y avait les conquêtes arabes d'Afrique du nord à la fin du 7ème siècle, avec toutes les conséquences qui s'en étaient suivies, comme l'avènement de l'islam, l'introduction de la langue arabe en Afrique du nord, et l'établissement de nouveaux liens culturels, linguistiques et religieux entre celle–ci et l'orient arabe. Mais tous ces changements, culturels, linguistiques et religieux, n'avaient pas de véritable impact sur l'identité des peuples de la région qui sont restés amazighs dans leur appartenance identitaire, en conformité avec leur appartenance géographique, source de leur identité amazighe.

Ainsi la concordance que nous avons vue entre l'appartenance géographique et l'appartenance identitaire, qu'exprime le double sens du nom "Africa", a été préservée, maintenue et restée la même après ces conquêtes arabes. Les arabes ont encore conservé la même dénomination romaine "Africa" qu'ils ont continué à utiliser pour désigner l'Afrique du nord, après l'avoir adaptée à la prononciation arabe, ce qui a donné "Ifriqya". Ils ont fait encore mieux, pour bien souligner les

deux appartenances géographique et identitaire, parallèles et inséparables, qu'exprime le nom "Africa", en employant deux expressions, l'une indique l'appartenance géographique, l'autre, son corollaire, l'appartenance identitaire. Les deux expressions sont «pays d'Ifriqya» (بلاد إفريقية) et «pays des berbères» (بلاد البربر). Et quand les arabes utilisaient l'expression «pays des berbères», c'est dans le même sens où ils utilisaient des expressions comme «pays des persans», «pays des romains» «pays de l'inde»…, qui indiquent que ces pays ne sont pas des pays arabes ni dans leur appartenance identitaire ni dans leur appartenance géographique, contrairement à des expressions comme «pays du Hijaz» (بلاد الحجاز) «pays de Najd» (بلاد نجد), qui indiquent que ces contrées sont des provinces arabes, avec bien sûr, une appartenance identitaire et géographique arabes.

Il y avait évidemment – et il y a encore toujours – des nord–africains qui prétendaient avoir une généalogie extra–africaine, et une descendance provenant d'une lignée arabe "noble" non amazighe, et donc non africaine. Cette sorte d'usurpation d'identité, qui était favorisée par les avantages sociaux, religieux et surtout politiques, censés inhérents à une origine arabe, se limitait à ce qui est racial et individuel, et n'affectait, par conséquent, même quand ces origines raciales arabes étaient réelle et non supposées comme c'est le cas le plus souvent, (n'affectait) en rien l'appartenance identitaire collective que façonne l'appartenance géographique.

C'est ce qui explique que l'identité des Etats, qui se sont succédés au Maroc depuis les conquêtes arabes, n'étaient jamais reconnus comme étant des Etats Arabe et d'appartenance identitaire arabe. Ils ne s'étaient jamais, non plus, déclarés eux–mêmes comme des Etats arabes d'identité arabe. Et cela était vrai même quand les chefs de ces Etats, les sultans, étaient reconnus comme ayant une origine arabe.

D'ailleurs il n'existe aucun texte ou document historique où ces Etats étaient considérés comme étant des Etats d'appartenance identitaire arabe. Par ailleurs,

l'expression "Al–Maghreb al–Arabi", qui est l'étiquette annonçant l'appartenance identitaire arabe des pays d'Afrique du nord, n'a fait son apparition qu'à la fin des années 40 du siècle dernier.

Donc les choses, sur le plan identitaire, sont restées à ce niveau de concordance entre identité et territoire, où l'appartenance identitaire des peuples nord–africains reproduit et suit l'appartenance géographique de leur territoire d'Afrique du nord.

Nouvelle conscience identitaire:

Mais à partir de 1912, date de l'instauration du protectorat français au Maroc, une nouvelle conscience identitaire commençait à prendre naissance, à s'implanter, à se développer et conquérir progressivement les cœurs et les esprits, surtout chez l'élite citadine nationaliste, instruite et intellectuelle. Cette nouvelle conscience identitaire rattache, explicitement et ouvertement, le Maroc, sur le plan identitaire, à l'orient arabe et en fait un simple prolongement identitaire. Cette nouvelle appartenance identitaire arabe du Maroc continuait, surtout après les années 40, à s'ancrer, à s'enraciner et à s'imposer. Le résultat, c'est qu'à la fin du protectorat, l'appartenance identitaire arabe du Maroc était, sur le plan officiel et politique qui concerne l'Etat, une évidence qu'on ne peut mettre en doute ou en questions, comme toutes les évidences.

Il y avait même une chanson populaire composée pour et à l'occasion de l'indépendance, très en vogue à l'époque, dont le refrain disait « عاش المغرب حرا لبلاد العربان» (le Maroc vit libre pour les pays arabes). Elle annonçait que le Maroc a retrouvé et a recouvré la liberté, mais au bénéfice et au compte des pays arabes dont il fait désormais parti.

L'arabisation et ses conséquences identitaires:

La question que soulève cette nouvelle appartenance identitaire du Maroc est la suivante: quelle est l'origine de ce basculement brutal du Maroc dans

l'arabisme et l'"orientalitarisme", c'est–à–dire cette tendance – à –, et cette manie de tout ramener à l'orient arabe.

Cette nouvelle appartenance arabe du Maroc et de l'Etat marocain, de teneur hautement idéologique sans aucune réalité historique et géographique, est une conséquence directe de l'arabisation qui a commencé dès 1912. Je sais que le fait de dire que l'arabisation a commencé dès 1912 soulève des questions et des objections. C'est très normal. Parce que nous sommes un produit de l'arabisation. Ce qui fait que nous ne savons donc de l'arabisation que ce que l'idéologie d'arabisation nous a inculqué et nous appris elle–même. Toutes nos notions, tous nos concepts, tous nos outils d'analyse concernant ce sujet sont le produit de l'arabisation. Et quand nous utilisons ces mêmes produits intellectuels pour penser l'arabisation, nous faisons en réalité de la tautologie, c'est–à–dire que l'arabisation pense l'arabisation, l'arabisation se raconte elle–même, se répète elle–même.

Donc, pour mener une réflexion plus objective et plus impartiale sur l'arabisation, il faut d'abord s'en distancer et s'en détacher. Une fois ce principe méthodologique établi, on peut comprendre et s'apercevoir que l'arabisation, qui n'a jamais été au Maroc une question de langue arabe qu'on arbore comme prétexte pour légitimer l'illégitime, est passée par deux phases:

La première est française. Elle a commencé dès 1912 et avait un contenu et un objectif politiques visant l'arabisation, non pas du peuple ou la langue du peuple, mais l'arabisation de l'Etat et son pouvoir politique. Ainsi, dès l'instauration du protectorat, les autorités de ce protectorat ont commencé à conférer à l'Etat, qu'elles étaient censées protéger (de là le terme "protectorat"), un caractère arabe et une identité arabe. Et pour réussir mieux cette arabisation politique, ces autorités françaises ont tout simplement créé cet Etat marocain d'appartenance identitaire arabe. Ainsi:

– elles lui ont d'abord donné un nouveau nom arabe qui est "Almaghrib", alors que le Maroc était connu sous le nom de Marrakech.

– elles lui ont choisi Rabat, à la place de Fès, comme nouvelle capitale pour le nouvel Etat arabe.

– elles ont mis à la tête de cet Etat arabe un roi au lieu d'un sultan, avec les immenses différences qui séparent les deux sur le plan des fonctions politiques et de la portée du pouvoir exercé par l'un et l'autre.

– elles lui ont confectionné un nouveau drapeau national avec un pentacle, c'est–à–dire une étoile à cinq branches, alors que le drapeau marocain, attesté depuis les Mérinides, avait un dessin sous forme d'un hexagramme, c'est à dire une étoile à six branches.

– Et pour bien peaufiner ce nouvel Etat arabe, ces autorités françaises lui ont créé son l'hymne national qui été composé par le capitaine français Léo Morgan, et qui n'a été changé qu'en 1969 sous ordre de Hassan II.

Voilà, donc, comment la France a créé un nouvel Etat arabe au Maroc avec tous les "ingrédients" politiques, institutionnels, juridiques et symboliques, nécessaires à cet Etat arabe, de fabrication française.

Et pour consolider la nouvelle identité arabe du nouvel Etat arabe, la France continuait à représenter la Maroc comme étant un Etat arabe faisant partie des pays arabes d'orient, et appliquer les clauses du traité du protectorat de manière à rendre l'arabité de l'Etat du Maroc plus visible et plus manifeste, afin qu'elle paraisse comme un fait ordinaire et naturel.

Voilà le contenu de cette arabisation politique qui portait sur l'Etat et son pouvoir politique. C'est une arabisation qui s'est opérée, donc, d'en haut, au sommet, contrairement à la 2ème phase de l'arabisation, qui va se poursuivre après l'indépendance, et qui se poursuit encore toujours aujourd'hui, et qui s'est opérée d'en bas, visant le peule et non le pouvoir politique qui est, lui, déjà arabisé par la

France. Cette 2ème phase, et qui est toujours en cours, avait donc pour but non une arabisation politiques, mais:

–Une arabisation raciale, qui consiste à inculquer aux marocains et répandre la fausse idée qu'ils sont un peuple d'origine arabe.

– une arabisation identitaire qui consiste à inculquer aux marocains et répandre la fausse idée que la Maroc est un pays arabe, d'appartenance identitaire arabe.

–une arabisation idéologique qui consiste à créer une dépendance du Maroc et des marocains vis–à–vis de l'orient arabe sur le plan culturel, linguistique, religieux, artistique, cinématographique, musical, et même vestimentaire….

Exclusion de l'Afrique comme conséquence de l'exclusion de l'amazighité:

Mais quel est le rapport de toute cette arabisation et la nouvelle identité arabe avec notre sujet qui est l'Afrique?

Le rapport est le suivant: c'est à cause de cette arabisation, qui est à l'origine de la nouvelle appartenance identitaire du Maroc, que l'Afrique commence à s'éclipser comme source de l'identité du Maroc, au profit de la présence plus pesante et plus étouffante de l'orient arabe comme nouvelle source de la nouvelle identité du Maroc. L'Afrique est là comme simple fait géographique et géologique sans aucun lien identitaire avec le Maroc, puisque ce Maroc tire à présent son identité, non de cette Afrique, mais de l'orient arabe. L'Afrique est devenue comme un corps habité par une âme qui lui est étrangère, une âme qui est orientale et non africaine. Mieux encore, cette Afrique est devenue, sur le plan identitaire, pour le Maroc, et pour toute l'Afrique du nord, comme une simple mère porteuse, qui porte un embryon dans son ventre durant 9 mois sans qu'elle soit la mère naturelle et biologique de cet enfant qui est conçu par d'autres parents. L'Afrique met donc son ventre, en l'occurrence son territoire, au service du développent d'une semence qui n'est pas la sienne, qui ne fait pas partie de sa

progéniture. L'harmonie que nous avons vue entre l'appartenance identitaire et l'appartenance géographique est rompue et altérée, et avec la nouvelle identité arabe du Maroc, on assiste à une dissociation totale entre l'appartenance identitaire, dont la source se situe en orient, et l'appartenance géographique qui demeure africaine. L'Afrique est devenue, donc, sur le plan identitaire, étrangère et extérieure à l'identité du Maroc qui n'est plus africaine.

Le comble de malheur, est que cette extériorité de l'Afrique est soulignée par la constitution de 2011. Dans le préambule, cette constitution énumère les composantes et les affluents de l'identité nationale, sachant que les composantes sont des éléments internes et les affluents des éléments venus de l'extérieur. Alors la constitution qualifie les éléments africains d'"affluents africains" qu'elle range parmi les affluents andalous et méditerranéens. Comment est–il logique, concevable et pensable de considérer les éléments africains comme des affluents, c'est–à–dire des éléments extérieurs, alors que le Maroc lui–même se trouve à l'intérieur de l'Afrique et non à l'extérieur où il aurait été correct de parler d'affluents africains? Traiter donc ces éléments africains comme de simples affluents est une anomalie, une aberration et un illogisme. Comment les rédacteurs de la constitution sont tombés dans cette anomalie monumentale. Leur raisonnement est le suivant: pour les pays arabes, les vrais, ceux du golfe par exemple, les éléments africains, d'origine par exemple soudanaise, éthiopienne ou somalienne, sont effectivement des affluents parce qu'ils viennent de l'extérieur. Et comme nos rédacteurs de la constitution ont l'intime conviction que le Maroc est, lui aussi, un pays arabe, donc ce qui est valable pour ces pays arabes dans leurs rapports avec les éléments africains, qui ne sont que des affluents pour ces pays, l'est aussi pour le Maroc dans ces rapport avec l'Afrique, étant donné qu'il est lui–même, depuis 1912, un pays arabe avec appartenance identitaire arabe.

Cette extériorité de l'Afrique trahit bien la dissociation entre la nouvelle appartenance identitaire du Maroc, qui est arabe et orientale, qui n'est donc plus africaine, et son appartenance géographique, qui, elle, demeure par la force des

choses africaine. Donc si les éléments africains sont des affluents extérieurs bien que le Maroc fasse partie de l'Afrique, c'est parce que l'Afrique est étrangère et extérieure à la nouvelle identité arabe qui n'est plus africaine, mais plutôt asiatique. Voilà la logique de l'illogique.

Mais cette extériorité de l'Afrique, son exclusion et son déni comme source de l'identité du Maroc, n'est pas une fin en soi. En effet, ce déni de l'Afrique comme origine identitaire du Maroc, n'est qu'un dommage collatéral, parce que le but visé par ce rejet de l'Afrique comme source de l'identité du Maroc, c'est le rejet de l'amazighité comme identité du Maroc. Parce que reconnaitre notre appartenance identitaire à l'Afrique, c'est reconnaitre du même coup que le Maroc n'est pas arabe, mais amazigh, c'est–à–dire nord–africain. L'Amazighité constitue bien notre lien identitaire avec l'Afrique. Alors pour nier l'amazighité comme identité du Maroc, il est donc nécessaire de nier que l'Afrique constitue notre source identitaire. Parce que nous ne pouvons pas logiquement être africains sur le plan identitaire sans être forcément amazighs. Donc pour contourner toutes ces contradictions, la solution c'est de traiter l'Afrique comme extérieur à l'identité du Maroc, ce qui revient à dire que l'amazighité, qui est africaine, est étrangère et extérieure à l'identité du Maroc qui est arabe.

"Redécouverte" de l'Afrique:

Durant le règne du roi Mohamed 6, on peut dire que le Maroc commence à manifester de l'intérêt pour l'Afrique, comme le montrent les visites du roi à de nombreux pays africains en 2004 et en 2013. D'après ce qui a été écrit dans la presse sur ces visites, on a l'impression de redécouvrir un contient qui nous était comme totalement méconnu. L'Afrique était effectivement absente de notre télévision, de nos informations, de nos médias, de nos débats, de nos films, de nos chansons, de nos programmes et manuels scolaires… Donc nous ignorions presque tout de l'Afrique. Aujourd'hui, on assiste, comme j'ai dit, à une sorte de retour à notre Afrique. Mais ce retour ne doit pas être seulement un retour politique, diplomatique, économique, commercial ou touristique, bien que ces rapports

soient importants. Ce retour doit, d'abord, être un retour identitaire en reconnaissant cette Afrique comme source de notre identité, comme notre vraie mère, non porteuse comme c'est le cas actuellement comme je l'ai évoqué, mais comme notre mère naturelle et génitrice. Ce qui revient à reconnaitre l'amazighité, enfant légitime de la mère Afrique, comme identité du Maroc. Ainsi, il y aura donc une vraie réconciliation avec l'Afrique, et en même temps avec nous–même, c'est–à–dire avec notre identité amazighe d'origine africaine.

"L'Afrique aux africains":

C'est là que la revendication lancée par Massinissa il y a plus de 22 siècles, "l'Afrique aux africains", parait toujours contemporaine et actuelle. Elle attend encore qu'elle soit accomplie et réalisée:

–Premièrement en faisant de l'Afrique une terre qui appartient aux africains, mais avec le sens premier de cette expression, ce sens que visait Massinissa. L'Afrique c'était, comme on l'a vu, l'Afrique du nord, le territoire d'imazighn, c'est–à–dire la terre de Tamazgha. Et les africains étaient les populations amazighes de Tamazgha. Donc "l'Afrique aux Africains" voulait dire chez Massinissa: "Tamazgha aux imazighen". La mise donc en application de cet appel revient à ce que les pays de Tamazgha, et à fortiori le Maroc, redeviennent des pays et des Etats amazighs dans leur appartenance identitaire, conformément à leur appartenance géographique africaine.

–Le 2ème sens visé par Massinissa, c'est la libération de l'Afrique du nord du colonisateur romain. Ce qui nous concerne aussi mais avec une autre signification et un autre objectif. Actuellement, au Maroc, il n'existe pas de colonisateur que nous devons chasser et en libérer le pays. Le dernier colonisateur c'était la France et l'Espagne. Et si l'Etat se considère comme un Etat arabe, ça ne fait pas de lui, pour autant, un Etat colonisateur. Au contraire, cet Etat "arabe" est lui–même victime de colonisation. Mais quelle colonisation? C'est une colonisation, immatérielle, invisible, silencieuse, mais ravageuse et destructrice. C'est

l'aliénation identitaire et culturelle qui "colonise" le Maroc. Donc, le colonisateur que nous devons combattre et chasser, ce n'est pas un colonisateur matériel et physique comme les romains au temps de Massinissa, mais c'est l'idéologie arabiste qui a envahi, non pas le territoire comme le colonisateur romain, mais les âmes et les esprits. Voilà le colonisateur que nous devons combattre et contre qui nous devons lutter pour être nous–mêmes, c'est–à–dire être amazighs africains, et mettre fin à l'usurpation d'identité qui dure depuis 100 ans.

Tous les marocains ont la même appartenance commune au même territoire commun, qui leur donne leur identité commune, quel que soient leurs origines raciales, réelles ou supposées. Ainsi quand un marocain dit: "je suis arabe", il s'exprime de façon erronée et incorrecte. L'expression correcte et appropriée serait de dire: "je suis amazigh d'origine arabe", comme en France, où parmi les français il y a ceux d'origine hongroise comme l'ex–président Sarkozy, et comme parmi les américains il y a ceux qui ont des origines kenyanes comme le président Obama.

Certains diront que nous sommes des marocains, point final, ni arabes ni amazighs. Là il faudrait expliquer et comprendre la différence entre être marocain et être arabe ou amazigh. Ce qui revient à expliquer et comprendre la différence entre la notion de nationalité et la notion d'identité, surtout pour des pays qui, comme le Maroc ou l'Iran ou la grande Bretagne ou l'Autriche ou le Yémen ou le Koweït..., portent, pour des raisons historique, deux noms, l'un indique l'appartenance nationale qui se rapporte à la nationalité, l'autre indique l'appartenance identitaire qui concerne donc l'identité.

Nos vrais ennemis ne sont pas les vrais arabes:

La domination de l'idéologie arabiste, avec ses implications identitaires et amazighophobes, nous a conditionnés, entrainés, voire dressés à ne voir dans ce genre de discours qui défend notre amazighité africaine, qu'un un complot contre l'arabité et la langue sacrée du coran, qu'une déclaration de guerre contre les

arabes, qu'un appel à la haine raciale, à la "chasses" aux arabes, … Ça fait partie de l'arsenal des armes utilisées pour diaboliser tamazight et inciter à l'abhorrer et à la rejeter.

Mais soyons logiques et raisonnables: Y–a–t–il une seule raison qui justifierait de traiter les arabes en tant qu'ennemis, comme le prétendent les ennemis de l'amazighité?

En vérité il n'y a aucun mobile qui motiverait cette prétendue hostilités envers les arabes. Pour la simple raison que ce ne sont pas les arabes qui nous ont arabisés; ce ne sont pas eux qui interdisent non prénoms amazighs; ce ne sont pas eux qui ont mis en prison feu Ali Sidki Azayku parce qu'il défendait son identité amazighe; ce ne sont pas eux qui ont créé le mensonge "dahir berbère" pour diaboliser tamazight; ce ne sont pas eux qui ont déformé notre toponymie; ce ne sont pas eux qui ont falsifié notre histoire propagée dans nos manuels scolaires; ce ne sont pas eux qui ont appelé à l'éradication de tamazight; ce ne sont pas eux qui ont qualifié la graphie tifinagh de "chinoise" (comme l'a fait l'ex–président du gouvernement A.Benkirane), au sens moqueur et méprisant…

Au contraire, les arabes sont toujours nos amis et nos frères sur le plan humain. Et beaucoup de choses nous unissent et nous rapprochent. Par exemple la langue arabe est aussi notre langue. L'islam est aussi notre religion comme la majorité des rabes. La culture arabe écrite fait aussi partie de notre culture. Une partie de leur histoire nous est commune aussi… Mais, l'identité arabe n'est pas notre identité. Nous sommes un peuple amazigh qui a sa propre identité amazighe d'origine africaine, quelque soient les origines raciales, réelles ou fictives, des individus qui composent ce peuple.

Nos vrais ennemis ce ne sont donc pas les arabes qui se trouvent à des milliers de kilomètres loin de nous. Mais nos vrais ennemis sont parmi nous, et ce sont des marocains, c'est–à–dire des amazighs, au sens identitaire et non racial, qui ont renié leur amazighité en usurpant une identité arabe. Notre ennemi ce n'est pas la

langue arabe en tant que langue, mais son utilisation comme idéologie et identité – et non comme langue – pour arabiser les marocains, exclure et "tuer" leur identité amazighe. Oui, nous combattons et nous rejetons l'idéologie d'arabisation, qui est contraire au droit humain, à l'éthique humaine, et contraire aux préceptes de l'islam qui n'est pas venu pour arabiser les peuples et changer leur identité en identité arabe, mais pour leur monter le chemin de la foi et de la croyance en un seul dieu.

Nos ennemis, donc, que nous devons combattre, ce ne sont pas des arabes, mais des marocains, c'est–à–dire des amazighs victimes eux–mêmes de l'arabisation, mais qui en sont devenus, par la suite, les instruments les plus redoutables, les plus efficaces, les plus dévastateurs et les plus meurtriers… l'idéologie d'arabisation a fait d'eux des "masochistes" identitaires, qui éprouvent du bonheur et de la joie en voyant leur propre identité, amazighe africaine, massacrée et supplantée par une autre, d'origine arabe et orientale.

Nous avons tellement cru, à force de subir l'arabisation durant un siècle, être des arabes que nous avons peur de redécouvrir un jour que nous sommes amazighs et d'assumer notre amazighité. Cette peur nous pousse à plus d'arabisation pour s'assurer que nous ne sommes plus des amazighs. Ainsi nous nous mettons dans la posture de "nouveaux affranchis" qui refusent l'émancipation. Les "affranchis" étaient connus dans l'histoire arabo–islamique comme étant à l'origine des esclaves, libérés, par la suite, par leurs maitres "gentils". Mais comme ils n'ont jamais été libres, ils ont peur de cette liberté retrouvée, et qu'ils ne savent pas gérer et pratiquer. Ils ont alors décidé de retourner chez leurs maitres pour consacrer le reste de leurs vies au service de ces maitres, préférant l'esclavage à la liberté. Les marocain représentent, sur le plan identitaire, les "nouveaux affranchis" (الموالي الجدد) qui préfèrent l'esclavage et la dépendance identitaires à la liberté et l'indépendance identitaires, en choisissant de vivre, toujours sur le plan identitaire, avec l'"aumône" d'une autre identité qu'à assumer leur propre identité, pleine et complète.

Avec le protectorat français, le Maroc n'a pas seulement perdu sa souveraineté politique, mais aussi sa souveraineté identitaire en devenant un pays dépendant d'une autre identité, l'identité arabe. Avec l'indépendance, il a recouvré sa souveraineté politique, mais pas sa souveraineté identitaire. Son indépendance reste donc tronquée et incomplète. Le parachèvement de l'indépendance du Maroc, ne sera donc entier et définitif qu'avec le recouvrement de sa souveraineté identitaire, en redevenant un pays amazigh avec un Etat amazigh d'identité amazighe, au sens territorial, c'est–à–dire un Etat qui tire son identité de son territoire nord–africain.

Nous devons donc réapprendre à être amazighs, à gérer notre indépendance identitaire pour découvrir combien nous sommes grands, sublimes et supérieurs par notre amazighité. Mais le retour à l'amazighité, le recouvrement de la souveraineté identitaire et la rupture avec la situation "esclavagiste" des "nouveaux affranchis" que vivent les marocains depuis 1912, a pour condition première et sine qanun le retour de l'Etat à son amazighité. Parce qu'après la réamazighisation de l'Etat, tout redeviendra amazigh spontanément, à la manière de son arabisation, réalisée par la France comme nous l'avons expliqué, qui a entrainé, par la suite, l'arabisation de tout le Maroc. Voilà le sens et l'essence du contenu politique de la question amazighe.

Notes:

❊ – Cet article est la version écrite de l'intervention de l'auteur au colloque "Amazighité – Afrique: enjeux identitaires", organisé le 15 août 2014 à Tanger, dans le cadre des activités du Festival annuel "Twiza".

1–Voir: www.grand–dictionnaire–latin.com

2 –voir: "http://en.wikipedia.org/wiki/Africa

3 – voir: "Afri" et "Africa", écrits par T. KOTULA , J. PEYRAS et WERNER VYCICHL, dans "Encyclopédie Berbère", tome II, Edisud, 1985, pages: 208 – 217.

–Voir aussi: Brent D. Shaw, "Who Are You? Africa and Africans", Princeton University, 2011 (www.princeton.edu/~pswpc/pdfs/shaw/091101.pdf)

*****

نعم "للمقاربة الإسلامية"،

لكن بدون مضامين وأهداف تعريبية

لا يخفى على الملاحظ المتتبع أن تأسيس "الرابطة المغربية للأمازيغية"، بتاريخ 02 فبراير 2014، من طرف إسلاميين تابعين لحركة "التوحيد والإصلاح"، القريبة من "حزب العدالة والتنمية" الذي يقود الحكومة، هو "حملة انتخابية" "واستباقية" لتحضير القانون التنظيمي المرتقب لتفعيل ترسيم الأمازيغية. فحزب "العدالة والتنمية"، نظرا لمواقفه الأمازيغوفوبية المعروفة (أقصد الحزب كتوجه إيديولوجي وليس منخرطي وأعضاء هذا الحزب الذين يساند الكثير منهم الأمازيغية)، يوجد في حرج إزاء القانون التنظيمي المنتظر إصداره طبقا للفصل الخامس من الدستور: فمن جهة، هو يعرف أن إصداره لقانون تنظيمي، كما يريده، أي يتماشى مع قناعة الحزب وأيديولوجيته الأمازيغوفوبية، سيواجَه بالرفض من طرف الحركة الأمازيغية والأحزاب المناصرة للمطالب الأمازيغية. لكن من جهة أخرى، هو يعرف كذلك أنه إذا أصدر قانونا تقبله الحركة الأمازيغية وينصف الأمازيغية ويفعّل ترسيمها العملي، فإن ذلك سيخالف إيديولوجية الحزب التي تجعل من الأمازيغوفوبيا أحد مبادئها. وهذا الحرج هو الذي يفسّر تقاعس الحكومة عن إصدار هذا القانون التنظيمي، إذ لا زالت تتهرب وتماطل وتسوّف بعد عامين ونصف من تنصيبها (نُصّبت في 3 يناير 2012).

وللخروج من هذا الحرج، فكّر حزب "العدالة والتنمية" في خلق إطارات جمعوية "أمازيغية" موالية، من صنف "الرابطة المغربية للثقافة الأمازيغية"، يستمد منها السند "لقانون تنظيمي" يضفي على الأمازيغية صفة "حلال"، حسب الملاحظة الصائبة والثاقبة للأستاذة حسناء أبوزيد (انظر مقالها: "أمازيغيتنا ...حلال!..." على رابط "هسبريس": http://www.hespress.com/writers/200531.html)، في مقابل الأمازيغية "الحرام" للحركة الأمازيغية.

ولهذا أعلن أصحاب "الرابطة" في ورقتهم التأسيسية، كما جاء في موقع "حركة التوحيد والإصلاح" على شبكة "الأنترنيت"، أن جمعيتهم الأمازيغية ترمي «إلى الإسهام في إنصاف الأمازيغية وتنميتها ودعم النهوض بثقافتها بمقاربة إسلامية ووطنية عبر بلورة رؤى إسلامية في القضية». وصفة "إسلامية" مرادفة هنا لصفة "حلال". وبمفهوم المخالفة ندرك

أن هذه العبارة تعني أن كل المقاربات الأخرى للأمازيغية مخالفة "للحلال الإسلامي"، كما شرحت ذلك الكاتبة حسناء أبوزيد. كما أن لفظ "وطنية" يعني أيضا أن تلك المقاربات الأخرى، "غير الحلال"، هي غير وطنية لأنها تجزيئية وانفصالية.

هكذا يتصرف حزب "العدالة والتنمية" إزاء الأمازيغية مثل جماعة "بوكو حرام" النيجيرية، التي اختطفت 276 تلميذة في 14 أبريل 2014، وذلك بهدف تحويلهن إلى بنات "حلال"، أي مسلمات، بعد أن كن، كما يقول المختطفون، بنات "حرام"، أي غير مسلمات ويدرسن بمؤسسات "حرام". نفس الشيء يفعله حزب "العدالة والتنمية" عندما يخلق جمعيات "تختطف" الأمازيغية لتجعل منها "الأمازيغية الحلال"، أي "المسلمة"، وتخلّصها من طابعها "الحرام"، المخالف لتعاليم الإسلام، الذي (الطابع) اكتسبته، كما يرى إسلاميو "العدالة والتنمية"، في أحضان الحركة الأمازيغية.

لكن لنبق في ما هو إسلامي.

هل يستطيع "الإسلاميون"، وعلى رأسهم "العدالة والتنمية"، النهوض بالأمازيغية وفق مبادئ الإسلام كما يزعمون؟

إذا كانوا يدعون إلى أمازيغية من منظور إسلامي، فلماذا يدافعون عن التعريب، ومن منظور عرقي، للقضاء على الأمازيغية؟ فهل التعريب مقاربة إسلامية؟ هل الإسلام يدعو إلى التعريب؟ هل الغاية من الإسلام هي تعريب الشعوب المسلمة، وفرض "الشذوذ الجنسي" (بمعناه القومي والهوياتي) عليها؟

في الحقيقة، بمجرد ما يساند "الإسلاميون" سياسة التعريب، يخرجون أنفسهم عن سياسة الإسلام ليمارسوا سياسة الجاهلية التي تمجّد العرق والنسب، كما تفعل سياسة التعريب، والتي حاربها وعارضها الإسلام. فلو كان "الإسلاميون" يريدون حقا النهوض بالأمازيغية وفق مبادئ الإسلام، لدافعوا عن مغرب إسلامي الدين وأمازيغي الهوية، بالمفهوم الترابي، وليس العرقي كما هو حال الانتماء العربي. إذا كان هدفهم، كما يقولون ويرددون، هو تطبيق شرع الله، فلماذا يدافعون عن التعريب الذي هو تطبيق لشرع العروبة وليس لشرع الله؟ لماذا يدعون إذن إلى التعريب الذي لا علاقة له بشرع الله؟ وهل لا بد من التعريب حتى تكون الأمازيغية مسلمة؟ لو كان الأمر كذلك لما كانت إيران وتركيا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وأفغانستان شعوبا مسلمة.

المفارقة الكبيرة هو أن "إسلاميي" المغرب يريدون "أسلمة" الأمازيغية بتجهيلها (جعلها جاهلية) عن طريق تعريبها، الذي هو سياسة جاهلية لأنها تريد فرض العرق العربي على

الأعراق والأقوام الأخرى. فـ"المقاربة الإسلامية"، التي جاءت في الأرضية التأسيسية "للرابطة المغربية للثقافة الأمازيغية"، لا تعني أكثر من مقاربة تعريبية، أي جاهلية لا تمت بصلة إلى أصول الإسلام ومبادئه. أما المقاربات الأخرى للنهوض بالأمازيغية، فتعتبر عند هؤلاء "الإسلاميين" "غير حلال"، دائما بالمفهوم الذي استعملته الأستاذة ليلى أبوزيد، لأنها ترفض سياسة التعريب الجاهلية. وهو ما يؤوله هؤلاء على أنه رفض للغة العربية التي لا علاقة لها بسياسة التعريب عندما نتعامل معها كلغة، وليس كإيديولوجيا كما توظّف في سياسة التعريب.

وإذا كان "الإسلاميون" يدافعون حقا عن الإسلام وليس عن العروبة العرقية، فلماذا يرفضون دولة إسلامية بالمغرب لكن بهوية أمازيغية تبعا لهوية موطنها الأمازيغي بشمال إفريقيا؟

حزب "العدالة والتنمية" المغربي لا يخفي إعجابه بنظيره التركي الذي يحمل نفس التسمية، والذي أوصلته الانتخابات إلى السلطة كما حصل للحزب المغربي. لكن الفرق هو أن "العدالة والتنمية" التركي يدافع عن الإسلام ويرفض حتى العلمانية التي فرضها أتاتورك، ولكن دائما في إطار الهوية التركية النابعة من الأرض التركية، ولا يعمل على تعريب تركيا أو فرض العروبة العرقية محل الهوية التركية، باسم "المقاربة الإسلامية". ونفس الشيء فعله "الطالبان" بأفغانستان. فرغم أنهم اعتمدوا "مقاربة إسلامية" متطرفة في الحكم، إلا أن هذه المقاربة وهذا الحكم مورسا باسم الانتماء الأفغاني إلى الأرض الأفغانية، وليس باسم الانتماء العربي الذي تفرضه سياسة التعريب الجاهلية بالمغرب. بل إن ما حدث بأفغانستان هو نقيض مباشر لما يحدث بالمغرب: فالعرب الذين ساهموا في نجاح نظام الطالبان بأفغانستان، لم يفرضوا عروبتهم على الشعب الأفغاني، بل هذا الشعب هو الذي فرض عليهم انتماءه الأفغاني عندما أصبح هؤلاء العرب يسمون ويعرفون بـ"الأفغان العرب". أما في المغرب فإن مجموعة من المستلبين الأمازيغيين الذين يعتقدون أنهم "عرب"، عملوا على فرض "عروبتهم" المزعومة على مجموع الشعب الأمازيغي.

نحن نتحدى الإسلاميين، وانطلاقا من المرجعية الإسلامية التي لا يتعبون من التشدق بها، ونقول لهم: إذا كنتم "إسلاميين" حقا، وتنطلقون من المرجعية الإسلامية حقا، فهل تستطيعون أن تدافعوا عن الإسلام بالمغرب في إطار الهوية الأمازيغية لأرض المغرب، كما يفعل الإسلاميون في أندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان؟ إذا فعلتم ذلك، وتخليتهم عن العروبة العرقية المخالفة للمرجعية الإسلامية، فإننا على استعداد للدفاع عن تصوركم الخاص للإسلام، ولكن دائما في إطار الهوية الأمازيغية للمغرب بمضمونها الترابي.

من جهة أخرى، لماذا تحاصرون ـ وتحصرون ـ دائما الأمازيغية وترهبونها بالإسلام؟ لماذا لا تفعلون ذلك بالنسبة للعروبة؟ هذه العروبة تعترفون بوجودها خارج الإسلام ومستقلة عنه. والدليل على ذلك أن هناك ملايين من العرب مسيحيون وليسوا مسلمين. فلماذا تربطون الأمازيغية وحدها بالإسلام كشرط للاعتراف بها، مع أنها كانت موجودة، هي أيضا، خارج الإسلام وسابقة عنه ومستقلة عنه؟ فالأمازيغي يبقى أمازيغيا في هويته وانتمائه سواء كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا، مثلما أن العربي يبقى عربيا في هويته وانتمائه سواء كان مسلما أو مسيحيا أو جاهليا أو وثنيا. فالإسلام دين للعالمين، وليس خصوصية هوياتية تميز هذا الشعب عن ذاك، مثلما تميز الشعوبَ بعضها عن بعض انتماءاتُها الترابية إلى مواطن جغرافية خاصة بها.

إنكم لا تدافعون في الحقيقة عن الأمازيغية، ولا عن المرجعية الإسلامية. وإنما تدافعون عن "الشذوذ الجنسي" (بمفهومه القومي الهوياتي) الذي حرّمه الإسلام، وتمنعه كل الأديان، وتشجبه كل الأخلاق. "الشذوذ الجنسي" الذي تدافعون عنه يتجلى في دفاعكم عن التعريب الذي يحوّل الجنس الأمازيغي الإفريقي للمغاربة إلى جنس عربي أسيوي.

إن ما يعوزنا في المغرب، وبشكل رهيب، هو وجود حركة إسلامية حقيقية تدافع عن الإسلام في ذاته ولذاته، مثلما تفعل الحركات الإسلامية في الدول الإسلامية غير العربية كما سبقت الإشارة، ولا تستعمله فقط من أجل ترسيخ العروبة العرقية في ذاتها ولذاتها كما تفعل الحركات "الإسلامية" بالمغرب. فالمرجعية الإسلامية، التي تستحضرها هذه الحركات "الإسلامية" بالمغرب، ليست إلا مجرد وسيلة لتحقيق الغاية التي تبقى دائما هي العروبة العرقية، مثلما أن الدفاع عن العربية ليس إلا وسيلة لتحقيق نفس الغاية، التي ليست تنمية العربية والنهوض بها وتعميم استعمالها كلغة، وإنما هي تعريب الشعب الأمازيغي وإلحاقه قسرا وجاهلية بالعروبة العرقية، وحمله كرها على ممارسة فاحشة "الشذوذ الجنسي".

النتيجة أن "المقاربة الإسلامية" في التعامل مع الأمازيغية، هي خطة لإبقاء الأمازيغية تحت وصاية "العروبة العرقية"، أي تحت وصاية الجاهلية، وباسم الإسلام المفتري عليه. أما ما يتعلق بالإسلام، فالأمازيغية أكثر إسلاما من "العروبة العرقية" التي هي نزعة جاهلية، وبالتالي فهي ـ العروبة العرقية ـ التي تحتاج إلى "مقاربة إسلامية" لمحاربة مخلفات الجاهلية التي تنشرها سياسة التعريب.

الهدف من مثل هذه الجمعيات "الأمازيغية"، التي يؤسسها "إسلاميون" قريبون من جزب "العدالة والتنمية"، هو تعبيد الطريق لقانون تنظيمي يتماشى مع "السياسة البربرية

الجديدة"، التي تستجيب في الظاهر ـ في الظاهر فقط ـ لعدد من المطالب الأمازيغية، لكن دائما في إطار دولة عربية بهوية عربية تمارس سلطتها باسم الانتماء العربي بمفهومه العرقي، أي باسم الانتماء الجاهلي. الشيء الذي يستمر معه الإقصاء السياسي ـ وليس اللغوي ولا الثقافي ـ للأمازيغية لأن السلطة السياسية تمارس باسم العروبة العرقية. وما تحتاجه الأمازيغية للنهوض بها ليس "سياسة بربرية جديدة"، تكمّل "السياسة البربرية القديمة" التي بدأتها فرنسا، بل هي تحتاج إلى "سياسة أمازيغية" تكون فيها السلطة ممارسة، ليس باسم الأمازيغيين كعرق، بل باسم الانتماء الأمازيغي إلى الأرض الأمازيغية.

(23 ـ 05 ـ 2014)

*****

المتحوّلون الجنسيون في المغرب

تقديم وتوضيح:

كلمة "جنس" و"جنسي"، وكما هي مستخدمة في هذا المقال، لا علاقة لها بمعناها المستحدث في العربية لترجمة "Sexe", "sexuel", "sexualité". بل تستعمل، وفي علاقتها بالهوية التي هي موضوع هذه المناقشة، بمدلولها الأصلي في اللغة العربية، والذي يعني الصنف البشري الذي ينتمي إليه هذا الشخص أو ذاك، أي القوم، والشعب، والهوية الوطنية، كما في مفهوم "جنسية" Nationalité، الذي يعني الانتماء الهوياتي والقومي لشخص ما، كأن يكون ذا جنسية مغربية أو إيرانية أو ألمانية... إلخ. وبهذا المعنى نفسه استعملنا، في مناقشات سابقة، عبارة "الشذوذ الجنسي"، التي قصدنا بها الشذوذ القومي والهوياتي الذي لا علاقة له بالشذوذ الجنسي الأخلاقي. اللفظ العربي "جنس" يفيدنا إذن في استعمال تعبيري "الشذوذ الجنسي" و"التحوّل الجنسي"، لكن بدلالتيْهما الأصليتين اللتين تخصّان الهوية والانتماء القومي الجماعي.

"المتحوّلون الجنسيون" و"التحوّل الجنسي" تعبيران يقابلهما بالفرنسية "Transsexualisme", "Transsexualité", "Transsexuels". أما عندما يتعلق الأمر بالهوية، كما هو شأن هذا الموضوع، فسيكون مقابلاهما بالفرنسية هما: "Transidentité", "Transidentitaires". وما يجمع النوعين من التحول الجنسي هو الانتقال والعبور (وهو ما تعنيه كلمة trans) من جنس أصلي طبيعي إلى جنس آخر مكتسب. ففي حالة الأفراد المتحوّلين جنسيا، هناك انتقال وعبور من جنس الذكر إلى جنس الأنثى، وهي الحالة الغالبة عكس العبور من جنس الأنثى إلى جنس الذكر التي هي ظاهرة أقل انتشارا. أما عندما يتعلق الأمر بالهوية، وهو موضوع هذا المقال، فالتحول الجنسي هو انتقال وعبور من الجنس القومي الأصلي (جنس عربي، أمازيغي، تركي، فرنسي...) إلى جنس قومي آخر. وفي الحالة المغربية التي تعنينا، المتحولون الجنسيون هم الذين انتقلوا وعبروا من جنسهم الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي.

التحوّل الجنسي للأمازيغيين كأفراد:

ظاهرة التحول الجنسي بالمغرب، دائما بالمعنى الذي شرحناه والذي لا علاقة له بمفهوم "Sexe"، قديمة، بدأت مع انتشار خرافة "النسب الشريف"، بكل ما يرتبط بها من امتيازات،

سياسية ودينية واجتماعية، كانت سببا لهذا الانتشار. هذه الخرافة العنصرية، التي خلقت واقعا غير خرافي، بل حقيقيا له تداعيات اجتماعية وسياسية واقعية وحقيقية، ستكون عاملا قويا لـ"عبور" الكثير من الأمازيغيين من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، ممثّلين النماذج الأولى للمتحولين الجنسيين. ذلك أن من لم ينجح في انتحال "نسب شريف"، يكتفي بانتحال نسب قريب منه، وشرط له، وهو النسب العربي. وفضلا عن خرافة "النسب الشريف" هذه، فقد كان الخلط ـ ولا يزال ـ بين العروبة والإسلام، عاملا قويا آخر لانتشار ظاهرة التحول الجنسي لدى الأمازيغيين، نظرا أن كل أمازيغي مسلم يرغب أن يكون عربيا حتى يتحسّن ويترقّى إسلامه، بسبب، كما أشرنا، الخلط بين العروبة والإسلام، الذي نتج عنه أن المسلم الحقيقي الكامل هو العربي الكامل، أي المنحدر من أصول عربية. ومن جهة أخرى، كان انتحال النسب العربي يساعد على الوصول إلى السلطة، مهما كان مستواها، لأن النبي كان عربيا، وخلفاؤه عربا، ولأن «الأئمة من قريش»، كما جاء في الحديث الشريف (رواه الإمام أحمد ين حنبل في "المسند").

كل هذه العوامل جعلت العديد من الأمازيغيين يهربون من جنسهم الأمازيغي ويهرولون إلى الجنس العربي، صانعين لأنفسهم "نسبا شريفا" وأصلا عرقيا عربيا، يُشهرونه لنيل الحظوة والاحترام لدى أبناء جنسهم الأصلي من الأمازيغيين، ممارسين على هؤلاء نفس التفوق العرقي والاستعلاء العنصري، اللذيْن كان العرب يمارسونهما على الأمازيغيين في شمال إفريقيا إبّان الحكم الأموي.

قد نفسّر هذا الانتحال للجنس العربي من طرف الأمازيغيين، لاكتساب تفوق عرقي مزعوم، بمقولة "المغلوب يقلّد الغالب". لكن الغلبة العربية هنا، لم تكن سياسية ولا عسكرية، بعد أن لم يعد لها وجود بشمال إفريقيا، وبشكل لا رجعة فيه، منذ "معركة الأشراف" سنة 123 هجرية، التي وضعت حدّا نهائيا للوجود السياسي والعسكري للعرب بشمال إفريقيا. لهذا فالغلبة التي استمر وجودها وحضورها بشمال إفريقيا، وخصوصا بالمغرب، ليست غلبة مادية (سياسية وعسكرية)، وإنما هي غلبة إيديولوجية تتمثل في تجذر إيديولوجية العروبة العرقية التي أصبحت مرادفة للإسلام، بسبب الخلط بينها وبين الإسلام كما سبقت الإشارة. فالأمازيغي استمر يقلّد العربي في نسبه وعرقه وعنصريته، رغم أن الحكم، سياسيا وعسكريا، هو أمازيغي وليس عربيا، وذلك منذ 123 هجرية كما ذكرنا.

وحتى يكون التحول من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي كاملا مكتملا، لا ريب فيه ولا تحفّظ عليه، كان على المتحولين الجنسيين الأمازيغ أن يتكلموا، ويستعملوا نفس اللغة التي يتحدث بها العرب الحقيقيون حتى يظهروا، هم أيضا، كعرب حقيقيين. وهكذا خلق

هؤلاء المتحولون الجنسيون الأمازيغ لغة "عربية" وهي الدارجة المغربية، التي استمروا من خلالها في التحدث بلغتهم الأمازيغية لكن بمعجم عربي. ولا تزال هذه الدارجة، ببنيتها وتراكيبها وتعابيرها ومعانيها، تفضح الانتماء الأمازيغي الأصلي لهؤلاء المتحولين الجنسيين الناطقين بالدارجة (انظر موضوع: "من هم الناطقون بالدارجة في المغرب؟" ضمن هذا الكتاب)

رغم انتشار ظاهرة التحول الجنسي هذه، وإقبال الكثير من الأمازيغيين، للأسباب التي ذكرنا، على تغيير جنسهم الأمازيغي بجنس عربي، وتنكرهم لهويتهم الأمازيغية، وانتحالهم لانتماء عربي مزعوم، إلا أن ذلك ظل محصورا في الأفراد بصفتهم الشخصية، مهما كان عددهم، ولم يمسّ أبدا الهوية الجماعية للشعب الأمازيغي، ولا للدول التي تعاقبت على حكم شعوب شمال إفريقيا منذ نهاية الغزو العربي. ولهذا لم يكن لهذا التحول الجنسي، ذي الطابع الفردي، أي تأثير على هذه الهوية الجماعية للشعوب والدول الشمال إفريقية قبل 1912. فقد ظلت الهوية الجماعية لشعوب شمال إفريقيا، ولشعب المغرب الأقصى خاصة، وحتى بعد انتشار ظاهرة التحول الجنسي الفردي، هوية أمازيغية تبعا للهوية الأمازيغية لشمال إفريقيا. كما أن الدول، التي حكمت المغرب الأقصى، ظلت دولا بهوية أمازيغية مطابقة لهوية موطنها الأمازيغي بشمال إفريقيا. ولا يوجد أي نص مكتوب أو وثيقة تاريخية يتحدثان، قبل 1912، عن المغرب كبلد عربي، ولا عن شعبه كشعب عربي، ولا عن دوله كدول عربية. وهذا التمييز بين الهوية الفردية للمتحولين الجنسيين، وبين الهوية الجماعية للشعب وللدولة كهوية مستقلة عما يفترضه الأفراد هوية لهم، كان أمرا ثابتا وقائما ومعترفا به حتى عندما يكون هناك اعتقاد، نتيجة لانتشار التحول الجنسي، أن حاكم الدولة (السلطان) هو "شريف" من أصول عربية. وهذا ما انتبه إليه ابن خلدون، بعبقريته الفذة، في ما يخص إدريس الأول كسلطان للدولة بايعه الأمازيغيون، عندما كتب يقول في المقدمة: «ثم انتقض برابرة المغرب الأقصى لأقرب العهود، على يد ميسرة المظغري أيام هشام بن عبد الملك، ولم يراجعوا أمر العرب بعدُ واستقلوا بأمر أنفسهم، وإن بايعوا لإدريس فلا تعدّ دولته فيهم عربية، لأن البرابر هم الذين تولوها، ولم يكن من العرب فيها كثير عدد» (ابن خلدون، "المقدمة"، طبع دار البيان (بدون تاريخ)، صفحة 370). فهناك إذن تمييز واضح بين الانتماء الفردي، الحقيقي أو المفترض للسلطان، وبين الانتماء الجماعي للدولة وللشعب، الذي هو انتماء مستقل عن الانتماء الأول. ولهذا عُرفت المنطقة عند العرب "ببلاد إفريقية"، للدلالة على الانتماء الترابي الجغرافي، أو "بلاد البربر" للدلالة على الانتماء الهوياتي إلى نفس الانتماء الترابي الجغرافي.

ومعروف أن عبارة "المغرب العربي"، كانتماء جماعي مزعوم ومفروض، لم تظهر إلا في أربعينيات القرن الماضي.

هذا التحول الجنسي للأمازيغيين كأفراد، لم يكن فيه إذن ضير كبير ما دام أن الهوية الجماعية للشعب وللدولة بقيت أمازيغية، تابعة لهوية موطنها بشمال إفريقيا، ولم يؤثر عليها هذا التحول الجنسي للأفراد ليغيّر الجنس (بمعنى الانتماء الهوياتي) الجماعي للشعب وللدولة.

التحول الجنسي للأمازيغيين كشعب وكدولة:

لكن مع 1912، سيتغير الوضع الهوياتي بالمغرب رأسا على عقب، وذلك بعد أن أصبح التحول الجنسي للأمازيغيين، بالشكل الذي شرحناه، لا يقتصر على الأفراد فقط كما كان الأمر قبل 1912، بل أصبح يخص الانتماء الجماعي للدولة أولا، ثم للدولة والشعب بعد الاستقلال. فالمعروف أن فرنسا احتلت المغرب كدولة "حامية"، هدفها حماية نخبة المتحولين الجنسيين، وليس كل الشعب المغربي. وحتى تكون هذه "الحماية" فعّالة وناجعة، قامت بالتحويل الجنسي للدولة المحمية، حتى تتطابق هويتها مع هوية المتحولين الجنسيين، التي جاءت لحمايتهم. وهكذا خلقت، لهؤلاء المتحولين الجنسيين، دولة على مقاسهم ومذاقهم، أي دولة متحولة هي أيضا جنسيا، بانتقالها من جنسها الأمازيغي إلى الجنس العربي، الشيء الذي جعل الهوية الجماعية للدولة المغربية هوية عربية، وذلك لأول مرة في التاريخ.

ولما غادرت فرنسا المغرب في 1956، سلّمت الدولةَ العربية الجديدة، التي حوّلتها جنسيا، إلى المتحولين جنسيا الذين جعلوا منها دولة لهم، أي دولة عربية، بمعنى أنها دولة المتحولين الجنسيين. وهؤلاء سيستغلون إمكانات الدولة، المالية والقانونية والمؤسساتية، لنشر التحول الجنسي على نطاق جماعي واسع يشمل كل الشعب. وهكذا أصبح التحول الجنسي سياسة للدولة تنفق عليه الملايين لإنجاحه وتعميمه وفرضه على جميع الشعب. هذه السياسة هي التي تسمى بسياسة التعريب، أي تحويل الجنس الأمازيغي الإفريقي للمغاربة إلى جنس عربي. فكانت النتيجة أن ساد الاعتقاد أن الهوية الجماعية لهذا الشعب هي أيضا هوية عربية مثل هوية الدولة العربية، التي أنشأتها فرنسا "الحامية" للمتحولين الجنسيين.

وبدل أن يعي المتحولون الجنسيون شذوذهم الجنسي، ويعلنوا رفضه ومحاربته، ويجهروا بالتمسك بجنسهم الأصلي الأمازيغي، استمروا سادرين في تحولهم الجنسي، مستقوين بالدولة كدولة متحولة جنسيا، أي كدولة عربية، مرددين، كنتيجة لذلك، أن المغرب عربي وأن شعبه عربي.

التحول الجنسي: من عاهة فردية إلى آفة جماعية:

أوضحت الدكتورة "سيلفي سوزي ليجي" (Sylvie SESÉ-LÉGER)، وهي اختصاصية في التحليل النفسي، «أن النرجسية هي الميزة الغالبة لدى هؤلاء (أي المتحولين جنسيا) إلى درجة تسمح لنا بحصر حالتهم في أنها مرض النرجسية» (Sylvie SESÉ-LÉGER, Transsexulisme, Encyclopédie Universalis). وإذا كانت مظاهر النرجسية، لدى المتحول جنسيا، تتجلى في حبه الشديد لذاته إلى درجة أنه يريدها أن تكون أنثى تجتذب الرجال ويعشقونها ويتغزلون بها، فكذلك المتحولون من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي نرجسيون بهذا المعنى، أي يحبون ذواتهم إلى درجة أنهم يتوهمون أنها ذات "نسب شريف"، وأنها تتحدث لغة أهل الجنة. وبذلك يحظون بالتفوق العرقي واللغوي، ويحصلون على شواهد الميز العنصري.

كما عرّفت نفس الدكتورة "سيلفي" التحولَ الجنسي على «أنه اضطراب عميق للشخصية والهوية الجنسية، والذي هو موضوع للطب النفسي والتحليل النفسي» (Ibid). ومثلما أن هذا الاضطراب، في الهوية الجنسية، يتجلى في كون الشخص المعني ليس أنثى حقيقية ولم يبق ذكرا حقيقيا، فكذلك المتحولون من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، يعانون من نفس الاضطراب، لأنهم لم يبقُوا أمازيغيين حقيقيين كما أنهم ليسوا عربا حقيقيين. ومما يضاعف من معاناتهم واضطرابهم هو أن العرب الحقيقيين ببلدان الخليج، لا يعترفون بهم كعرب، بل يعتبرونهم دائما "بربرا"، كما كانت تعرف شعوب شمال إفريقيا في كتب التاريخ العربية. ولذلك لم تنجح مساحيق التعريب في إخفاء انتمائهم الأمازيغي، الذي يكشف حقيقتهم ويفضح زيفهم، مثلما لم تنجح مساحيق التجميل الأنثوية في إخفاء المناكب ذات الشكل الرجولي للمتحول جنسيا. وكما أن هذا الأخير ليس امرأة إلا في شكله الظاهر، فكذلك المتحولون من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي بالمغرب، ليسوا عربا إلا في الظاهر، أما حقيقتهم الكامنة تحت مساحيق التعريب، فهي أنهم أمازيغيون. وهذا ما سبق أن انتبه إليه الأنتروبولوجي الأميريكي دافيد هارت" (David. M. Hart) عندما كتب يقول: «قشّر مغربيا تجد أمازيغيا» (مذكور في بحث نشره ضمن كتابه "القبيلة والمجتمع في بوادي المغرب" (Tribe and Society in Rural Morocco).

فالتحول الجنسي، سواء كنرجسية أو كاضطراب في الشخصية كما شرحت الدكتورة "سيلفي"، هو إذن هو عاهة مرضية تصيب هذا الفرد أو ذاك.

ولهذا ما كان للتحول الجنسي بالمغرب أن يشكّل آفة جماعية، لو بقي مجرد عاهة، أي محصورا في المستوى الفردي للمتحولين الجنسيين، كما كان قبل 1912، ولم يصبح سياسة عمومية للدولة تكلّفها الملايين من أجل تحويل الشعب المغربي إلى شعب عربي. وتلك آفة جماعية وطنية حقيقية. فإذا كان التحول الجنسي للذكور إلى إناث لا يشكّل، كعاهة فردية، أي خطر على الدولة والمجتمع في المجتمعات الغربية، فذلك لأنه اختيار شخصي يدخل في إطار الحريات الفردية. لكنه لو أضحى ظاهرة جماعية وعامة يتحول معها جميع الرجال إلى نساء، فهنا سيصبح خطرا حقيقيا وآفة جماعية، لأنه سيهدد بانقطاع النسل البشري وانقراض الإنسان، لأن المتحول جنسيا لا ينجب بعد أن لم يعد رجلا يقوم بدوره الإنجابي، كما أنه لا يتوفر على أعضاء الإنجاب الخاصة بالمرأة التي تحول جنسيا إليها. وهكذا سيؤذن تعميم التحول الجنسي بنهاية الإنسان. ونفس الشيء يصدق على المتحولين من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي: فعندما كانوا، كما سبقت الإشارة، مجرد أفراد ينتحلون النسب العربي نتيجة تعرّضهم لعاهة التحول الجنسي، لم يكن تحولهم الجنسي هذا يشكّل آفة جماعية فيها خطر على الجنس الأمازيغي برمّته. أما بعد 1912، لما تبنّت الدولة التحول الجنسي كإيديولوجية وكنظام لتسيير شؤون الدولة، يرمي، من خلال سياسة التعريب الإجرامية، إلى جعل كل الشعب المغربي متحولا جنسيا، فقد بات التحول الجنسي خطرا حقيقيا وآفة جماعية بأبعاد وطنية، لأنه ينذر بانقراض الجنس الأمازيغي إذا أصبح كل الشعب المغربي جنسا عربيا، كما تقضي بذلك سياسة التعريب، أي سياسة التحول الجنسي. وهذا ما تحاربه وترفضه الحركة الأمازيغية، أي تحارب وترفض التحول الجنسي، كآفة جماعية، أي كسياسة للدولة تهدد بانقراض الجنس الأمازيغي. أما في إطار الهوية الأمازيغية الجماعية للدولة المغربية وللشعب المغربي بجنسيهما الأمازيغيين، فلا أحد ينكر، كما في المجتمعات الغربية، حق الفرد ـ وليس الدولة وكل الشعب ـ في أن يختار التحول الجنسي، وينتحل النسب العربي "الشريف"، لكن مع اعترافه، هو كذلك، أنه أمازيغي هوياتيا وإن كانت أصوله عربية كما يريدها أو يتوهمها.

فعلى الحركة الأمازيغية أن تغير نظرتها إلى هؤلاء المتحولين الجنسيين، وتتعامل معهم كأمازيغيين كاملين في انتمائهم الأمازيغي. والدليل القاطع على امازيغيتهم هو أنهم ينحدرون من نفس الأصل المشترك الذي ينحدر منه كل الأمازيغيين، والذي هو الأرض الأمازيغية بشمال إفريقيا. بل يجب عليها أن تعتبرهم ضحايا لعملية تحول جنسي، وتعمل على علاجهم من هذه العاهة بتوعيتهم بجنسهم الحقيقي، الذي يحدده موطنهم بشمال إفريقيا.

أما المسؤول الأول عن هذه العاهة، فهي الدولة التي حولتها من عاهة فردية إلى آفة جماعية عندما نهجت سياسة التعريب، أي سياسة التحويل الجنسي الجماعي للشعب المغربي.

(15 ـ 01 ـ 01)

*****

في دحض خرافة "اختيار" الأمازيغيين الطوعي للعربية

في تبريرهم لسياسة التعريب المقيتة، يكرر التعريبيون المتحولون جنسيا، أي الذين تحولوا من جنسهم (هويتهم) الأمازيغي إلى الجنس العربي، بلا ملل ولا كلل، أن الأمازيغيين هم الذين اختاروا اللغة العربية بمحض إرادتهم، وأحبّوها واعتنوا بها وحافظوا عليها، ولم يفرضها عليهم أحد.

لكن ما معنى الاختيار؟ يكون هناك اختيار عندما تُعرض عليك أشياء عديدة (أكثر من واحد)، فتفضّل أحدها على الباقي. وبذلك التفضيل تكون قد قمت بعملية "اختيار" طوعي وحر. فهل عُرضت على الأمازيغيين عدّة لغات ففضّلوا العربية وأعرضوا عن الأخرى حتى يصح القول بأنهم اختاروها؟ فما حدث لهم مع العربية هو نفس ما حدث لهم مع اللاتينية عندما استعملوها وكتبوا بها، ليس لأنهم اختاروها من بين لغات أخرى عُرضت عليهم، بل لأنها دخلت إلى بلادهم قسرا مع الاستعمار الروماني، ودون أن يكون لهم خيار في ذلك. ونفس الشيء حدث لهم مع الفرنسية التي فرضها الاستعمار الفرنسي بالمغرب، ودون أن يختاروها أو يفضّلوها على لغات أخرى. ونفس الشيء حدث للبرازيل ولجنوب إفريقيا وللمكسيك مع اللغات البرتغالية والإنجليزية والإسبانية، التي أدخلها وفرضها الاستعمار على هذه الشعوب دون أن يكون لها في ذلك رأي أو خيار. لكن بعد مغادرة المستعمر احتفظت هذه الشعوب بتلك اللغات لأسباب دينية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليمية... هذا ما حدث كذلك للأمازيغيين مع اللغة العربية، التي دخلت إليهم عنوة على أسنّة الرماح عن طريق الغزو العربي، ودون أن يكون لهم في ذلك خيار ولا رأي. ولما قضوا على الاستعمار العربي الأموي، احتفظوا باللغة العربية للأسباب التي ذكرنا، كما احتفظوا، ولنفس الأسباب، بلغة الاستعمار الفرنسي بعد جلائه. فاحتفاظ هذه الشعوب، كما في أمثلة البرازيل وجنوب إفريقيا والمكسيك وشمال إفريقيا، بهذه اللغات التي هي في الأصل "استعمارية"، لا يعني "اختيارا" طوعيا لها فقط لأن الاستعمار الذي أدخلها لم يعد موجودا. ذلك أن انتفاء "الاختيار" ثابت بمجرد أن هذه اللغات دخلت عن طريق الغزو والحرب والغلبة.

أما اللغة الإنجليزية مثلا، أو غيرها من اللغات المدرّسة في المغرب كالألمانية والإيطالية والروسية، فهي حقا من اختيار الأمازيغيين/المغاربة بمحض إرادتهم (طبعا من خلال مؤسساتهم ودولتهم صاحبة القرار)، لأنهم قرروا تعلّم هذه اللغات وإدخالها إلى بلادهم طواعية، ولم يدخلها الاحتلال والغزو كما حصل مع اللاتينية والعربية والفرنسية.

فهل ينطبق هذا التعامل الاختياري للأمازيغيين مع هذه اللغات على اللغة العربية أيضا؟ هل سبق لهم أن قرروا تعلم اللغة العربية وإدخالها إلى بلادهم بمحض إرادتهم، وقبل الغزو العربي لبلادهم؟ في هذه الحالة يصح القول بأنهم اختاروا العربية. لكنها حالة لم تحصل، كما هو معروف.

هكذا يصل التعريبيون، المتحولون الجنسيون، بتصورهم للتاريخ كما أرادوه أن يكون وليس كما كان، إلى طريق مسدود ومأزق حقيقي.

وأمام الإحراج الذي يسبّبه لهؤلاء المتحولين الجنسيين تعلّقُهم بالعروبة العرقية، بمضمونها العنصري الجاهلي، والتي يدافعون عنها ويحمونها من خلال دفاعهم وحمايتهم لسياسة التعريب الإجرامية، بدأوا يلتفّون على الموضوع، مبرئين عروبتهم من أية نزعة عرقية، مرددين أن العروبة تحمل مضمونا لغويا وثقافيا، وليس عرقيا أو عنصريا. وهكذا فالمغرب عربي، ليس بانتمائه إلى العرق العربي، بل بانتمائه إلى الثقافة العربية واستعماله للغة العربية.

لكن لماذا، يا ترى، لا نسميه، في هذه الحالة، بالمغرب الفرنسي للانتشار الواسع للثقافة الفرنسية بهذا البلد، واستعماله للفرنسية، كلغة علم واقتصاد وأعمال وحداثة، بشكل يفوق استعماله للعربية؟ بل لماذا ليست "السنيغال" بلدا فرنسيا بسبب الانتشار الواسع للثقافة الفرنسية بهذا البلد الإفريقي واعتماده للفرنسية لغة رسمية؟ ولماذا ليست "الأرجنتين" بلدا إسبانيا للانتشار الواسع للثقافة الإسبانية بهذا البلد الأمريكي واعتماده للغة الإسبانية لغة رسمية؟ ولماذا ليست "جنوب إفريقيا" بلدا إنجليزيا بسبب الانتشار الواسع للثقافة الإنجليزية بهذا البلد الإفريقي واعتماده للإنجليزية لغة رسمية؟ ولماذا انضم المغرب إلى جامعة الدول العربية، الخاصة بالدول ذات الانتماء القومي العربي؟ فلو كانت هذه الجامعة تسمى جامعة الدول المستعمِلة للعربية، لما كان لنا اعتراض على هذا الانضمام، الذي سيكون مثل انضمامه إلى المنظمة العالمية للفرنكوفونية التي تخص الدول المستعملة للغة الفرنسية، أو ستكون صفة "عربي"، التي يلحقها التعريبيون بالمغرب ودولة المغرب، مثل صفة "اللاتينية" التي تلحق بأمريكا الجنوبية للدلالة على انتشار اللغات ذات الأصل اللاتيني بهذه البلدان الأمريكية، وهي الإسبانية والبرتغالية. ولكنها لا تعني إطلاقا أن هويتها إسبانية أو برتغالية أو لاتينية. ولهذا أطلقت عليها هذه الصفة "اللغوية" بمجرد انتشار هاتين اللغتين بهذه البلدان في القرن التاسع عشر. في حين أن اللغة العربية، ورغم انتشارها ببلدان تامازغا منذ الغزو العربي في القرن السابع الميلادي، واستمرار استعمالها، منذ ذلك التاريخ، كلغة للسلطة، وللتعليم، وللكتابة، وللتدوين، وللإنتاج الثقافي، إلا أن المنطقة لم يسبق أبدا أن

سُميت بـ"المغرب العربي" إلا بعد الاستعمار الفرنسي لها، والذي أعطى لها انتماء عربيا، فأصبحت تسمى بـ"المغرب العربي"، أي مغرب العرب المنتمي هوياتيا إلى العرق العربي. فلو أن هذه العبارة ـ "المغرب العربي" ـ تعني مغرب اللغة العربية، وليس مغرب العرب والعروبة العرقية، لكانت "المملكة العربية السعودية" تعني مملكة اللغة العربية وليس المملكة ذات الانتماء العربي.

نريد بهذه التوضيحات أن نبيّن أن ما يهمّ، في عبارة "المغرب العربي"، ليس هو صفة "عربي"، والتي قد تحيل، حسب السياق، على اللغة كما في عبارة "اللغة العربية"، بل مدلولها الذي لا يقصد به إطلاقا اللغة العربية ولا الثقافة العربية، بل الانتماء العربي بمضمونه القومي العرقي. وهذا شيء معروف وواضح يكاد يفقأ العين. فليس لأن المغرب يستعمل العربية ولذلك تقرر تعريبه، وإنما لأنه أصبح ذا انتماء عرقي عربي منذ 1912، ولذلك وجب تعريبه.

هكذا يؤدي إذن تبرير المتحولين الجنسيين للعروبة العرقية بخدعة الثقافة واللغة، إلى طريق مسدود، مرة أخرى، كما نرى. إلا أنه يجب الاعتراف أن هروبهم من العروبة العرقية نحو اللغة والثقافة، يمثّل تراجعا لهذه العروبة العرقية وتقدما للأمازيغية، ويبرز أن هذه الأخيرة تحاصر التعريبيين وتزحف لتدمير معاقلهم العرقية وأصنامهم القومية. فبعد أن كانوا، قبل القرن الواحد والعشرين الحالي، يرفضون رفضا باتا أن يعني لفظ "عربي"، عندما ينعت به المغرب ودولته، شيئا آخر غير معناه القومي العرقي، ها هم اليوم يقولون، مكرهين، وفي تناقض تام مع مسلماتهم العرقية، أن الأمر يتعلق باللغة والثقافة وليس بالهوية والانتماء العرقي.

وفي حربهم على المطالب الأمازيغية، يقول هؤلاء التعريبيون، المتحولون جنسيا، بأن هذه المطالب خلقها الاستعمار. ودليلهم على ذلك أن هذه المطالب لم تكن معروفة قبل دخول فرنسا إلى المغرب، كما لم يسبق، قبل هذا التاريخ، أن كانت هناك حركة أمازيغية في أية فترة من تاريخ المغرب.

صحيح، وصحيح جدا، أنه لم تكن هناك مطالب أمازيغية ولا حركة أمازيغية قبل دخول فرنسا إلى المغرب. لكن لماذا؟ لأن المغرب لم يكن، قبل هذا التاريخ، عربيا ولا دولة عربية، ولم تكن هناك، بالخصوص، سياسة للتحويل الجنسي (بمعنى القومي الهوياتي) الذي يسمى التعريب، الرامي إلى تغيير الجنس الأمازيغي للمغاربة بجنس عربي. فكل ما تطالب به الحركة الأمازيغية هو أن يعود المغرب، على المستوى الهوياتي، إلى ما كان عليه قبل 1912: بلد

أمازيغي إفريقي بشعب أمازيغي ودولة أمازيغية، دون أن ينفي ذلك وجود أمازيغيين من أصول عربية. فهل يقبل المتحولون الجنسيون العودة إلى الوضع الهوياتي لما قبل 1912، حتى تختفي الحركة الأمازيغية وتنتهي المطالب الأمازيغية؟

ولإصرارهم على ربط المطالب الأمازيغية بالاستعمار الفرنسي وأسطورة "الظهير البربري"، ولشيطنة الحركة الأمازيغية التي ترفض التعريب وتطالب بإدراج اللغة الأمازيغية في مؤسسات الدولة وباستعمالها في الوثائق الرسمية، يواجه التعريبيون هذه الحركة بالسؤال الاستنكاري التالي:

لماذا لم يسبق للمرابطين ولا الموحدين ولا المرينيين ولا العلويين ولا أية دولة أمازيغية أخرى أن استعملت اللغة الأمازيغية في وثائقها ومراسلاتها، ولا كتبتها بحرف "تيفيناغ"؟ فلماذا تريدون تدريس الأمازيغية واستعمالها الكتابي بحرف "تيفيناغ"؟ فهل أنتم أكثر أمازيغية من أجدادكم المرابطين والموحدين؟

هذا صحيح أيضا، وصحيح جدا. فلم يسبق لأية دولة أمازيغية أن استعملت الأمازيغية كلغة كتابة وتدوين. وهذا ما نريده ونطالب به نحن اليوم أيضا: أن يكون المغرب دولة أمازيغية تستعمل اللغة العربية كما كانت تفعل الدول الأمازيغية قبل 1912. فالمشكلة ليست مع العربية كلغة، بل مع استعمالها كهوية وإيديولوجية وأداة للتعريب، ونشر وتعميم قيم التحول الجنسي (دائما بمعناه القومي الهوياتي). فعندما يكون المغرب دولة أمازيغية، لن يكون هناك مشكل مع العربية لأنها مجرد لغة لا تحوّل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي. وسيكون المغرب، في هذه الحالة، مثله مثل السنيغال التي تستعمل الفرنسية دون أن يحوّل ذلك جنسَها السنيغالي إلى جنس فرنسي، أو البرازيل التي تستعمل اللغة البرتغالية دون أن يحوّل ذلك جنسَها البرازيلي إلى جنس برتغالي... وكما أفعل أنا الآن: أكتب بالعربية كأمازيغي ـ هوياتيا وليس عرقيا ـ أستعملها للدفاع عن الهوية الأمازيغية للمغرب وللدولة المغربية. إذن أعيدوا، أيها التعريبيون المتحولون جنسيا (هوياتيا وقوميا)، الهويةَ الأمازيغية لدولة المغرب، كما كانت قبل 1912 في الفترات التي تستشهدون بها مثل فترة المرابطين والموحدين، وسنتوقف عن المطالبة باستعمال الأمازيغية في الكتابة، وسنكتفي ـ مسايرة لاستدلالكم ـ بالعربية، كما كان يفعل أجدادنا، كما تقولون، في ظل دولهم الأمازيغية.

ثم إذا كان أجدادنا المرابطون لم يعتنوا بالأمازيغية ولم يستعملوها في الكتابة والتأليف، واكتفوا بالعربية كلغة للدولة بها كانوا يكتبون ويؤلفون، كما تقولون، فلماذا تريدون أن نفعل كما فعل أجدادنا المرابطون، ونهمل لغتنا الأمازيغية ولا نؤهلها لتكون لغة رسمية،

ونعتني فقط بالعربية ونكتفي بها للاستعمال الكتابي؟ ولماذا تطالبون أنتم بالتعريب وفرض اللغة العربية كلغة للكتابة والتدريس، ولا تفعلون مثل أجدادكم ـ أو من تعتقدون أنهم أجدادكم ـ في الجاهلية، الذين لم يسبق لهم أن استعملوا العربية في الكتابة ولا أهّلوها لذلك ولا طالبوا به، ولا ألفوا أو دوّنوا بها قبل عهد الإسلام، إذ كانوا يكتفون باستعمال السريانية أو الفارسية أو العبرية للكتابة بالنسبة لمن كان يجيد منهم الكتابة بها؟ إن أنانيتكم البدائية والجاهلية جعلتكم تريدون للآخرين ما لا تريدونه لأنفسكم، مع أنكم تعرفون الحديث النبوي الشريف الذي يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

لقد اتخذ التعريبيون من غياب الاستعمال الكتابي للغة الأمازيغية، قديما، الحجة القاطعة، أي التي يقطعون بها رأس الأمازيغية، على أن هذه اللغة لا يمكن أن تكون لغة كتابة وتدريس، وإلا لسبق للأمازيغيين أن كتبوا ودوّنوا بها تاريخهم وثقافتهم. فلأنهم كانوا مقتنعين أنها لا تصلح لذلك، فقد اختاروا العربية كلغة كتابة وثقافة وحضارة.

رغم أن الأبجدية الأمازيغية (تيفيناغ) هي إحدى أقدم الأبجديات التي عرفها التاريخ، والتي لم تنقطع الكتابة بها، وبشكل نهائي، في أية مرحلة أو فترة، بفضل "الطوارق" الذين حافظوا على هذه الكتابة بشكل مستمر، إلا أنه لا يجب أن نكذب على أنفسنا ونقول إن الأمازيغية كانت لغة كتابة لأن "الطوارق" حافظوا على استعمالها الكتابي. ذلك أن كتابة الأمازيغية عند "الطوارق" كانت تقليدا شعبيا، أو نوعا من اللعب الشعبي، أكثر منها ممارسة حقيقية للكتابة بالأمازيغية، أي الكتابة المستعملة في التدوين والتأليف والتدريس والإنتاج الثقافي المكتوب.

ولأن موضوعنا ليس مناقشة الأسباب التي حالت دون تطور الاستعمال الكتابي للأمازيغية، والتي يأتي على رأسها عدم استمرارية الدولة الأمازيغية، فإننا سنعترف، كما يريد التعريبيون، بأن اللغة الأمازيغية لم يسبق أن كانت لغة كتابية، ولهذا اختار الأمازيغيون استعمال لغات أجنبية أخرى للكتابة، كما فعلوا عندما كتبوا ودوّنوا وألّفوا ودرَسوا ودرّسوا باللغة العربية.

سنساير إذن منطق التعريبيين ونقول إن الأمازيغيين كانوا "متخلفين"، ليست لهم حضارة ولا ثقافة ولا لغة مكتوبة، إلى أن أخرجهم العرب من هذا "التخلف"، وأدخلوهم إلى طور الحضارة والثقافة بفضل لغتهم العربية، والإسلام الذي جاؤوا به رحمة بالأمازيغيين وإحسانا لهم. ولهذا فنحن لا نناقش هنا استعمال الأمازيغيين للعربية، لأننا نسلّم، كما يريد التعريبيون، أن لغتهم الأمازيغية كانت "متخلفة"، ومجرد لهجات متفرقة لا تصلح أن تكون

لغة كتابية. لكن ما نناقشه هو السؤال التالي: هل كان لا بد للأمازيغيين أن يفقدوا هويتهم الأمازيغية وجنسهم الأمازيغي، ويصبحوا شعبا بجنس عربي وهوية عربية ودولة عربية، فقط لأنهم استعملوا اللغة العربية كلغة كتابة؟ نطرح هذا السؤال لأن:

ـ أولا، "عروبة" المغرب، كشعب وكدولة، كما تلخص ذلك عبارة "المغرب العربي"، لم تثبت في أية فترة تاريخية قبل 1912، كما سبقت الإشارة. وأتحدّى من يدعي العكس أن يأتينا بمصدر يسمي المنطقة بـ"المغرب العربي" قبل 1912، ولا يسميها "بلاد إفريقية" أو "بلاد البربر" أو "الغرب الإسلامي". أما اللغة العربية فقد كانت معروفة ومستعملة من طرف الأمازيغيين قبل 1912. مما ينتج عنه أن استعمال العربية لم يؤدّ إلى تحول الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي.

ـ ثانيا، هناك تجارب تاريخية عديدة لشعوب عديدة، كانت "متخلفة" ـ دائما مسايرة لمنطق التعريبيين ـ مثل الشعب الأمازيغي، فاحتلتها شعوب أجنبية حملت إليها الحضارة والثقافة والرقي، وعلّمتها لغتها الأجنبية التي أصبحت هي اللغة التي تستعملها تلك الشعوب التي كانت، مثل الأمازيغيين "المتخلفين"، بلا حضارة ولا ثقافة ولا لغة مكتوبة. لكن الفرق، الكبير جدا، هو أن كل هذه الشعوب، التي صارت، كما فعل الأمازيغيون، تستعمل لغات حضارية أجنبية، مثل العديد من الدول الإفريقية ودول أميركيا الجنوبية، لم تصبح، كما سبق بيان ذلك، ذات هوية جديدة تابعة لهوية الشعب صاحب اللغة الحضارية الأجنبية، كأن تصبح ذات هوية فرنسية أو إسبانية أو برتغالية أو إنجليزية. لماذا، إذن، العربية هي وحدها التي تجعل من الشعب الذي يستعملها شعبا عربيا، ومن دولته دولة عربية؟

واضح إذن أن وظيفة العربية، في هذه الحالة التي تعرّب فيها هوية الشعوب غير العربية التي تستعملها كلغة ثقافة وكتابة، هي وظيفة تعريبية هوياتية وإيديولوجية، وليست لغوية ولا ثقافية ولا حضارية. هذه الوظيفة التعريبية الهوياتية الإيديولوجية للعربية، هي ما نرفضه ونحاربه كشعب أمازيغي ذي هوية أمازيغية إفريقية غير عربية. فنحن لا نرفض ولا نحارب العربية كلغة، عندما لا تستعمل لتعريبنا وفرض العروبة العرقية كهوية لنا.

ولنلاحظ جيدا أن العربية لم يسبق أن كانت مهمتها، قبل 1912، هي هذه الوظيفة التعريبية الهوياتية الإيديولوجية. ولهذا لم يكن للمرابطين، كما يحلو للتعريبيين أن يقولوا، أي مشكل مع العربية، لأنهم كانوا يستعملونها كمجرد لغة لا يفضي استعمالها إلى تعريبهم وتحويل جنسهم الأمازيغي إلى جنس عربي. وحتى إذا سلّمنا، مسايرة لمنطق التعريبيين كما نفعل في دحضنا لآرائهم، أن الأمازيغيين قد اختاروا العربية طوعا ولم يفرضها عليهم أحد،

فهذا يؤكد أنهم اختاروا العربية كلغة، ولم يختاروا العروبة العرقية كهوية وانتماء. أما اليوم، فإن العربية أصبحت أداة تعريب للمغرب وللشعب المغربي وللدولة المغربية. ولهذا نكرر القول إننا نريد أن نكون مثل المرابطين في ما يخص استعمال العربية كلغة، لكن مع بقائنا شعبا أمازيغيا ومغربا أمازيغيا ودولة أمازيغية، كما كان المرابطون.

ردَدنا على التعريبيين ودحضنا أطروحاتهم انطلاقا، كما سبقت الإشارة، من استدلالاتهم بمقدماتها ونتائجها، ذاهبين معهم أن الأمازيغيين كانوا شعبا "متخلفا" لم يعرف الحضارة والثقافة إلا بفضل العرب ولغتهم العربية. أما الحقيقة، كل الحقيقة، فهي أن اللغة الحقيقية اليوم في المغرب، واللغة الرسمية عمليا، ولغة الحضارة والاقتصاد والعلم والتقدم، هي اللغة الفرنسية، وليس العربية. وهو ما يؤكد أن وظيفة العربية هي التعريب، وليس العلم والحضارة والاقتصاد والتقدم.

أما الحقيقة الأخرى، فهي أن العربية كانت دائما، قبل 1912، لغة أجنبية في المغرب، إذ كان متقنوها ومجيدو الكتابة بها يعدّون على الأصابع. وحتى إذا كانت هي لغة الكتابة، فإن التدريس كان يجري، في شقه الشفوي البيداغوجي، باللغة الأمازيغية. وكاتب هذه السطور هو نفسه تعلّم، في الخمسينيات من القرن الماضي، قواعد كتابة العربية في الكتّاب عن طريق الأمازيغية، التي كانت هي لغة الإلقاء الشفوي للدرس. ولا زال يتذكر ما كان يحفّظه معلمو الكتاتيب للتلاميذ من نظْم أمازيغي لتعلم الكتابة بالعربية، مثل: «ألف أور إنقّض، الباء إيشت سوادّاي، التاء ثناين سنّج، الثاء ثلاث سنّج...» (حرف الألف بلا نقطة، حرف الباء بنقطة تحتية، حرف التاء بنقطتين فوقيتين، حرف الثاء بثلاث نقط فوقية...).

وليس الأمر اليوم، ورغم جنون التعريب، بمختلف في ما يخص الوضع "الأجنبي" للغة العربية، التي هي لغة رسمية بقرار سياسي وإداري، ولكنها ليست لغة وطنية، لأنه لا أحد من المواطنين يستعملها في حياته، علما أن اللغة الوطنية تُعرّف على أنها اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما. ولهذا فإن الفرنسية، التي ليست رسمية دستوريا في المغرب، هي أكثر وطنية من العربية، لأن العديد من المغاربة يستعملونها في التواصل والتخاطب اليومي، مثل الأمازيغية والدارجة، اللغتين اللتين تتوفر فيهما شروط اللغة الوطنية.

لماذا إذن يحتقر التعريبيون، المتحولون الجنسيون، اللغة الأمازيغية وحدها لأنها، كما يقولون، ليست لغة علم وحضارة ورقي؟ فهل العربية هي، اليوم، لغة علم وحضارة ورقي؟ اذكروا لنا عدد المنجزات الحضارية والعلمية التي أُنتجت باللغة العربية؟ لا شيء. فلماذا تستعرضون عضلاتكم فقط في مواجهة الأمازيغية، كما يفعل الجبناء الذين يستعرضون

شجاعتهم المزعومة فقط في مواجهة الضعفاء والعزل؟ لماذا لا تعترفون أن العربية لغة قاصرة وعاجزة ومتخلفة عن لغات العلم والاقتصاد والتقدم والحداثة، لا فرق بينها، من هذه الناحية، وبين الأمازيغية، التي لا تتعبون من تكرار أنها متخلفة وقاصرة وعاجزة؟ لكن لا تنسوا أن الفرق الكبير بين اللغتين، هو أن العربية تنفق عليها الملايين، وتفرض فرضا في المدرسة والإعلام والإدارة والقضاء. ورغم ذلك فهي لا تزداد إلا عجزا وقصورا وتخلفا في ما يتعلق بالإنتاج العلمي والتكنولوجي. أما الأمازيغية، فهي ليست فقط محرومة من المدرسة والإعلام والإدارة والقضاء، ومن أي دعم مالي، بل ظلت محاربَة طيلة أزيد من نصف قرن، مع بذل الدولة الملايين، ليس للنهوض بها، بل للقضاء عليها وتصفيتها بنهج سياسة التعريب المقيتة والإجرامية.

نقول هذا عن العربية، ليس تشفيا فيها أو كرها لها، بل فقط دحضا لمنطق التعريبيين، الذين لا يجدون ما يردون به على واقع قصور وعجز العربية الحالي، سوى ترديد أنها كانت في الماضي لغة علم ومعرفة وحضارة. لكن لماذا كانت لها هذه الكفاءة؟ ولماذا فقدتها اليوم؟

كانت لغة علم ومعرفة وحضارة بفضل الأعاجم، أي الشعوب غير العربية، مثل الفرس والأكراد والأتراك والأمازيغ والأفغان...، الذين أنتجوا العلم والمعرفة والحضارة باستعمالهم للعربية، وهو ما أهّلها أن تكون لغة علم ومعرفة وحضارة بفضل هؤلاء الأعاجم، وليس بفضل العرب الذين حصروها ـ وحاصروها ـ دائما في مهام المدح والهجاء.

لكن منذ أن بدأت، انطلاقا من القرن السابع الهجري، هذه الشعوب الأعجمية، التي خدمت اللغة العربية وجعلت منها لغة العلم والمعرفة لعدة قرون، في الاعتناء بلغاتها القومية والكتابة بها واستعمالها في الإنتاج العلمي والثقافي والأدبي بدل العربية، كالفارسية والتركية والأفغانية والأردو...، تراجعت العربية ودخلت مرحلة الضعف والانحطاط، وأصبحت يتيمة لا أهل لها يعتنون بها وينمّونها وينتجون بها المعرفة والعلم، لأن أهلها العرب غير مؤهلين لذلك. وهذا ما عناه المستشرق الفرنسي "ريجيس بلانشير" **Régis Blachère** عندما قال: «إن العرب لا يستحقون لغتهم».

وعندما يؤهل الأمازيغيون، في إطار دولة المغرب الأمازيغية، لغتهم ويشرعون في استعمالها في الكتابة والتأليف، كما فعل الفرس والأتراك، سيكون ذلك عاملا آخر يُضعف اللغة العربية، لأنها ستفقد شعبا خدم هذه اللغة لمدة طويلة. وهذه النتيجة يعرفها ويتخوف منها التعريبيون جيدا. لهذا يعملون كل ما في وسعهم لتعريب الشعب الأمازيغي ومحاربة

لغته الأمازيغية حتى يضطر إلى استعمال العربية، الشيء الذي يحافظ عليها ويساهم في تنميتها.

لكن التاريخ يسير إلى الأمام باطراد ولا يقبل العودة إلى الخلف. فالمغاربة ماضون في تأهيل لغتهم الأمازيغية حتى تكون لغة كتابة وتأليف في إطار دولتهم الأمازيغية. إلا أن ذلك لا يعني نهاية للعربية عند الأمازيغيين. فبحكم أنهم مسلمون، فستحتفظ العربية بمكانة محترمة في قلوبهم وعقولهم، يواصلون تعلمها، ليس كلغة علم، بل فقط كلغة دين وفقه وتراث وعبادة، بعيدا عن استخدامها كأداة لتعريبهم وسلخهم عن أمازيغيتهم. وفي هذه الحالة، التي يواصلون فيها تعلم العربية رغم أنهم أحرار في هجرها والتخلي النهائي عنها، يصحّ القول إنهم فعلا "اختاروا" العربية، لوظيفتها الدينية لا غير، ولم يفرضها عليهم أحد.

(28 ـ 01 ـ 2015)

*****

مأزق المتحولين الجنسيين في المغرب

لأنهم يرفضون الاعتراف بشذوذهم الجنسي الهوياتي، يعيش المتحولون الجنسيون (بالمعنى الأصلي لكلمة جنس في العربية، والتي تعني القومية والهوية، ولا علاقة لها إطلاقا بمعنى Sexe. انظر التفاصيل في موضوع: "المتحولون الجنسيون في المغرب"، ضمن هذا الكتاب)، أي الذين غيّروا جنسهم (أي انتماءهم) الأمازيغي الإفريقي بالجنس العربي، (يعيشون) مأزقا حقيقيا لا يستطيعون الخروج منه إلا بالخروج من شذوذهم الجنسي.

فهم يؤكدون، نتيجة تحولهم الجنسي، أنهم ليسوا أمازيغيين بل هم عرب في جنسهم وأصلهم. لكنهم عاجزون عجزا مطلقا على أن يثبتوا، وبشكل قطعي ويقيني، أنهم من أصول عربية حقيقية. فـ"الأدلة" التي يقدمونها لإثبات "عروبتهم" هي أدلة تصلح كذلك لإثبات أصلهم الفينيقي، لو كانت للنزعة العرقية الفينيقية الهيمنة الإيديولوجية بالمغرب كتلك التي للنزعة العرقية العربية، وتصلح كذلك لإثبات أصلهم الروماني، لو كانت للنزعة العرقية الرومانية الهيمنة الإيديولوجية بالمغرب كتلك التي للنزعة العرقية العربية، وتصلح كذلك لإثبات أصلهم اليهودي لو كانت للنزعة العرقية اليهودية الهيمنة الإيديولوجية بالمغرب كتلك التي للنزعة العرقية العربية... ذكرنا هذه الأمثلة لأن الفينيقيين والرومان واليهود (لا زال لهؤلاء حضور ووجود بالمغرب) كان لهم حضور بالمغرب كما كان للعرب مثل هذا الحضور. وإذا كان هذا الحضور، لبعض العرب بالمغرب، يُتخذ دليلا على أن المغرب عربي، وأن المتحولين الجنسيين عرب، فبنفس المنطق يمكن أن نقول إن المغرب فينيقي أو روماني أو يهودي، وإن المتحولين الجنسيين هم فينيقيون أو رومانيون أو يهود...

ما كان السؤال حول دليل المتحولين الجنسيين على انتمائهم العربي المزعوم ليُطرح لو بقي التحول الجنسي، كما كان قبل 1912، مسألة أفراد وأشخاص. أما وأنه أصبح، بعد 1912، مسألة دولة وشعب، فمن حقنا أن نطالب المتحولين الجنسيين، الذين يعتبرون الشعب المغربي شعبا عربيا ودولته عربية، أن يثبتوا لنا أن جنسهم الأصلي هو بالفعل عربي، وأنهم ليسوا ضحية عملية تحول جنسي.

هم لا يستطيعون أن يثبتوا ذلك، لأن إثبات الأصل العرقي البيولوجي بعد مدة تقدر بالعديد من القرون أمر مستحيل، فضلا على أن ادعاء هذا الأصل، بعد كل هذه القرون، يدخل في إطار السلوكات العنصرية، لأن شرط صحة مثل هذا الادعاء هو الإيمان بالصفاء العرقي الذي هو أساس العنصرية. ولهذا نجد أن كل شعوب ودول العالم تحدّد انتماءها الجماعي ـ وليس

الفردي ـ بموطنها الجغرافي، بغض النظر عن الأصول العرقية للسكان المشكّلين لهذه الشعوب والدول. ويبقى بعد ذلك للأفراد حرية ادعاء أن أصلهم البيولوجي من هذا العرق أو ذاك، لكن في إطار الهوية الجماعية للدولة وللشعب، والتي يحددها الموطن الجغرافي. فليس هناك أي مشكل أن يكون العديد من المغاربة ذوي أصول عرقية عربية، إذا كانوا يعترفون أن الهوية الجماعية للشعب المغربي وللدولة المغربية هي هوية أمازيغية، تحددها الأرض الأمازيغية بشمال إفريقيا. وبالتالي يكون هؤلاء المغاربة أمازيغيين من أصول عربية.

أما عندما يواجهوننا بنفس السؤال: "وهل تستطيعون، أنتم كذلك، أن تثبتوا أنكم من أصول عرقية أمازيغية؟"، فإنهم يقعون بسهولة في "فخّ" الانتماء إلى الأرض الأمازيغية، ويؤكدون، من حيث لا يدرون، أن جميع المغاربة أمازيغيون، لأن لا أحد يعرف أصله العرقي الحقيقي، وبالتالي فأصل الجميع هو موطنهم الجغرافي الذي هو أرض أمازيغية إفريقية. فأنا كأمازيغي الهوية، لا أدعي أن أصلي العرقي البيولوجي أمازيغي، وهو ما لا أستطيع إثباته بشكل علمي يقيني، وإنما أنا أمازيغي بالأرض الأمازيغية التي أنتمى إليها مثل أجدادي السابقين، الذين من الممكن أن تكون أصولهم العرقية عربية أو يهودية أو فينيقية. فالأصل في سكان المغرب أنهم أمازيغيون. وعلى من يدعي العكس أن يثبت ذلك. هؤلاء المتحولون الجنسيون يدعون العكس عندما يقولون إنهم عرب. إذن هم المطالبون بإثبات عروبتهم وليس الأمازيغيون الذين عليهم أن يثبتوا أنهم أمازيغيون. فلا يمكن مطالبة مواطن سعودي أن يثبت أنه عربي الهوية. لكن من يشك في الانتماء العربي لذلك المواطن السعودي، هو الذي عليه أن يثبت أن هذا المواطن غير عربي، لأن الأصل في سكان السعودية أن هويتهم عربية، وهو ما لا يحتاج منهم إلى إثبات، كما تقضي بذلك القواعد التي تحكم مسطرة الإثبات.

العجز عن إثبات الانتساب إلى الأصل العرقي العربي المزعوم، يعني في نهاية المطاف أنه لا وجود بالمغرب للمنحدرين من هذا الأصل العرقي العربي. وهذا واحد من المآزق الكثيرة للمتحولين الجنسيين في المغرب. ولهذا نحن نعتبرهم متحولين جنسيين، أي أنهم أصلا أمازيغيون اختلقوا لهم جنسا عربيا لوقوعهم ضحية للاستلاب والتعريب والغسل الهوياتي للدماغ.

وعندما نسأل هؤلاء المتحولين الجنسيين: إذا كنتم عربا، كما تدّعون، فماذا تفعلون في أرض غير عربية؟ لماذا جئتم إلى هذه الأرض غير العربية واستقررتم بها؟

يجيبون بأنهم جاؤوا لنشر الإسلام وإعلاء كلمة الله. بغض النظر أن العرب الغزاة ـ تمييزا لهم عن القليل من العرب المسالمين الذين جاؤوا لنشر الدعوة الإسلامية حقا ـ لم يأتوا

إلى شمال إفريقيا لنشر الإسلام، بل من أجل القتل والسبي والنهب والاغتصاب، أي لنشر الجاهلية التي حاربها الإسلام (انظر موضوع: "لماذا لم ينتشر الإسلام بأوروبا مثلما انتشر ببلدان أسيا؟" ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب")، بغض النظر عن ذلك فسنسلّم إذن، مسايرة لمنطق المتحولين الجنسيين، أن العرب جاؤوا بالفعل لنشر الإسلام وليس من أجل شيء آخر. وهو ما يستحقون عليه الشكر والتنويه، جازاهم الله عن ذلك خيرا. وهنا سيُطرح السؤال التالي: إذا كان العرب قد جاؤوا إلى شمال إفريقيا لنشر الدعوة الإسلامية، فلماذا لم يعودوا إلى أوطانهم بعد انتشار الإسلام بالربوع الأمازيغية، لينالوا أجرين، أجر الدعوة وأجر العودة؟

وهذا مأزق آخر يقع فيه المتحولون الجنسيون، ولا يمكن لهم الخروج منه إلا إذا أقرّوا أن العرب جاؤوا غازين ومحتلين، مما يفسر استقرارهم بالبلاد الأمازيغية. ولكن هذا الإقرار سيكون اعترافا أن العرب مجرد محتلين لم يكن يهمهم الإسلام، بل خيرات وبنات البلاد، وهو ما يعطي الحق للأمازيغيين لطردهم كلما كان ذلك ممكنا ومتيسرا. هذا هو المأزق الذي يؤدي إليه منطق المتحولين الجنسيين. لكن من حسن حظهم أننا نعرف أنهم أمازيغيون من أبناء جلدتنا وهويتنا، إلا أنهم ضحايا عملية تحول جنسي مسخت هويتهم. لهذا فنحن لا نعتبرهم أبدا كمحتلين، بل هم كذلك من أصحاب الأرض الأصليين. وما كان لهم أن يقعوا في هذا المأزق لو اعترفوا أنهم أمازيغيون من أصول عربية، كما يفعل، وفي كل بلدان الدنيا، من يعتقدون أن أصلهم العرقي أجنبي، إذ لا يدّعون لأنفسهم هوية ـ أقول هوية وليس عرقا ـ أخرى غير نفس هوية أبناء الأرض الأصليين.

وبعد عجز المتحولين الجنسيين عن تبرير بقائهم بالمغرب كعرب جاؤوا لنشر الدعوة الإسلامية، يجيب الأكثر جهالة وسفاهة منهم بأنهم إنما بقُوا واستقروا بالبلاد الأمازيغية لإخراج الأمازيغيين من تخلفهم وكهوفهم ـ نعم هكذا يقولون ـ، وتعليمهم الحياة الحضارية المتقدمة التي حملها معهم العرب إلى شمال إفريقيا. لا يهم الردّ بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وبأن العرب لم تكن لهم أية إنجازات حضارية، وبأنهم لم يحملوا معهم إلى شمال إفريقيا إلا ثقافة التخريب والسلب والنهب، كما شرح ذلك ابن خلدون بتفصيل. لا يهمنا هذا الموضوع الآن. لهذا فسنسلّم، مرة أخرى، ومسايرة مرة أخرى لمنطق المتحولين الجنسيين، أن العرب بقُوا بشمال إفريقيا لنشر حضارتهم وتمدّنهم. وهذا ما يذكّر بـ"المهمة الحضارية" (Mission civilisatrice) التي حاول الاستعمار الأوروبي أن يبرر بها احتلاله لمستعمراته السابقة. لكن هناك فرقا بين "المهمة الحضارية" للاستعمار الأوروبي و"المهمة الحضارية" للغزو العربي:

ـ الأوروبيون يعترفون باحتلالهم لبلدان الغير قصد استعمارها. وهو ما لم يسبق للعرب أن اعترفوا به، لأن ذلك يتناقض مع مهمة نشر الإسلام التي يبررون بها احتلالهم المؤقت لشمال إفريقيا.

ـ الأوروبيون كانوا أصحاب حضارة حقيقية، حملوا معهم الكثير من إنجازاتها إلى البلدان التي احتلوها. أما العرب فلم تكن لهم حضارة تذكر، وفاقد الشيء لا يعطيه، كما سبقت الإشارة.

ـ أما بيت القصيد، وهو ما يشكّل الفرق الجوهري بين "المهمتين الحضاريتين"، فهو أن الأوروبيين لم يفرضوا على مستعمراتهم هويتهم الأوروبية، الفرنسية والإسبانية والإنجليزية والبرتغالية مثلا. بل إن كل تلك البلدان التي احتلوها احتفظت، أثناء الاستعمار وبعده، بهوياتها الخاصة، التابعة لمواطنها الجغرافية.

إذا كان العرب قد جاؤوا إذن لنشر الحضارة والتقدم بشمال إفريقيا، فلماذا يريد المتحولون الجنسيون أن يكون المغرب عربيا في هويته؟ فهذا يعني أن العرب لم يأتوا لنشر الحضارة المزعومة، بل لنشر العروبة العرقية، وهي أبعد شيء عن الحضارة، وأقرب شيء إلى الجاهلية. فلو جاؤوا بالحضارة وليس بالعروبة العرقية، لأخرجوا الأمازيغيين من "تخلفهم" فقط ـ دائما مسايرة لمنطقهم ـ وليس من هويتهم كما يفعلون، بصفتهم متحولين جنسيا. فالسنيغال مثلا، نشر بها الفرنسيون لغتهم وحضارتهم وثقافتهم، لكنهم لم يجعلوا من السنيغال دولة بهوية فرنسية، ولا من السنغاليين شعبا فرنسيا ذا هوية فرنسية. كذلك استقر بالمكسيك ملايين الإسبان لنشر الحضارة الإسبانية، لغة وثقافة ودينا، لكنهم لم يجعلوا من المكسيك دولة إسبانية ولا من المكسيكيين شعبا إسبانيا بهوية إسبانية. بل العكس هو الذي حصل، إذ هؤلاء الإسبان، الذين لم يعودوا إلى بلدهم الأصلي، أصبحوا مكسيكيين في هويتهم، بغض النظر عن أصولهم العرقية الإسبانية الحقيقية، وليس المفترضة مثل الأصول العربية المزعومة للمتحولين الجنسيين في المغرب.

نقول هذا دحضا لمنطق المتحولين الجنسيين الذين يريدون أن يفرضوا تحولهم الجنسي على المغرب والمغاربة. أما العرب الحقيقيون، فسواء جاؤوا في "مهمة حضارية" أم لا إلى المغرب، فلم يسبق لهم أن تعاملوا مع المنطقة كبلد عربي، ولا مع شعبها كشعب ذي انتماء عربي. والدليل على ذلك أنهم كانوا يسمون هذه المنطقة بـ"بلاد إفريقية" و"بلاد البربر". أما تسمية "المغرب العربي" فلم تظهر إلا بعد 1912، تاريخ بداية عملية التحول الجنسي بالمغرب.

نلاحظ إذن أن كل تبريرات المتحولين الجنسيين لإقناعنا بصواب التحول الجنسي للمغرب والمغاربة، تتهاوى أمام قليل من النظر والتحليل. مما يجعل مأزقهم بلا مخرج ولا منفذ.

ولما بدأ التصور الترابي الجغرافي للهوية يحاصر المتحولين الجنسيين، ويفنّد تصورهم العرقي لها، لم يجدوا من ردّ، كما يظهر ذلك من تعاليقهم على المواقف التي تحدد انتماء الشعب المغربي بأرضه الأمازيغية الإفريقية، سوى هذا السؤال السفيه والبليد: "هل حفّظ الله هذه الأرض التي تدعون أنها أمازيغية باسمكم؟ الأرض لله وليست للأمازيغيين ولا لغيرهم".

لنساير، كما نفعل دائما معهم، هذا المنطق إلى نهاية نتائجه التي يتضمنها.

إذا كانت الأرض لله وليست لشعوبها، فلماذا تسمون أرض الله المغربية بالمغرب العربي، أي مغرب العرب وليس مغرب الله؟ فهل حفّظ الله المغرب في اسم العرب حتى تسموه مغربا عربيا؟ لماذا تطلبون التأشيرة للدخول إلى بلدان الخليج، مع أنها أرض الله حسب ادعائكم؟ فهل هذه الأرض محفّظة في اسم العرب حتى تُمنعوا من الدخول إليها، رغم ترديدكم أنكم، أنتم أنفسكم، عرب؟

لماذا أنشأتهم جمعيات لمساندة الفلسطينيين لاسترداد أرضهم التي احتلتها إسرائيل؟ فهل فلسطين أرض حفّظها الله باسم الفلسطينيين؟ أليست أرض الله كما تقولون؟ فلماذا تريدون أن تخرج منها إسرائيل إذا كان مالك هذه الأرض هو الله وليس الفلسطينيون؟ لماذا تتدخلون إذن في شؤون الله وأملاكه وأرضه؟

من حسن حظ المغاربة أن فرنسا، أثناء استعمارها للمغرب، لم تكن قد اطّلعت على نظريتكم حول "أرض الله" عندما كان المغاربة يقاومونها ويطالبونها بالخروج من أرض المغرب، وإلا لرفضت ولردّت بأن هذه الأرض أرض الله وليست أرضا للمغرب والمغاربة حتى تخرج منها.

والآن فقط، وبفضل نظرية "أرض الله"، نفهم لماذا رحّب المنتمون للنخبة القليلة من المتحولين الجنسيين بالاحتلال الفرنسي، وضغطوا على السلطان مولاي عبد الحفيظ لقبول شروط الحماية، ولم يحملوا قط سلاحا لمقاومة الاستعمار الفرنسي. ذلك لأن استعمار المغرب لم يكن يعنيهم لأن الأرض ليست أرضهم، بل هي "أرض الله"، كما يقولون. فالمشكلة إذن بين فرنسا وبين مالك الأرض الذي هو الله. حقيقة أن الأرض لا تعنيهم للدفاع عنها، لأن ما يعنيهم هو الدفاع عن تحولهم الجنسي المتمثل في عروبتهم العرقية المزعومة. وهذا ما أدركته فرنسا جيدا. ولهذا ضمنت وحمت (من هنا مفهوم "الحماية") لهم عروبتهم العرقية التي

يدّعون الانتساب إليها، ليسلّموا لها، كمقابل، "أرض الله" المغربية تفعل بها ما تشاء وتتصرف فيها كما تريد.

نلاحظ إذن أن نظرية "أرض الله" قد تبرر كل أنواع الاستعمار، واحتلال أراضي الشعوب والاستيلاء عليها. وهذا مأزق آخر، لا مخرج منه، يضع فيه المتحولون الجنسيون المغاربة أنفسهم عندما يواجهون التصور الترابي للهوية بـ"أرض الله".

هذه المآزق التي تؤدي إليها مواقف المتحولين الجنسيين، هي نتيجة منطقية لتحولهم الجنسي نفسه، لأن مصدر هذه المآزق يكمن في تصرفهم الهوياتي كمتحولين جنسيين في أرض لا تقبل، نظرا لطبيعتها كأرض، التحول الجنسي، بل هي دائما محافظة على "جنسها" الطبيعي الأصلي الأمازيغي الإفريقي، الذي لا يتغير مهما ادعى المتحولون الجنسيون أنهم من جنس أسيوي. وهكذا يعيشون مفارقة ناتجة عن تحولهم إلى جنس عربي أسيوي، في أرض ذات "جنس" أمازيغي إفريقي.

فمأساتهم ومعاناتهم أنهم ينتمون إلى أرض أمازيغية إفريقية، لكنهم في نفس الوقت هم غرباء عن "جنس" هذه الأرض، وعن جنس سكانها لأنهم يدّعون لأنفسهم جنسا آخر أجنبيا عن أرضهم. وهو ما يجعل منهم منتحلين لجنس ليس لهم، كلما تقمصوه فضح ذلك انتحالَهم له لأنه لا يلائم مَقاسهم ولا حجمهم.

ولا يمكن وقف هذه المأساة والمعاناة، إلا إذا أوقفوا تحولهم الجنسي وعاشوا في انسجام مع هوية الأرض، كما تفعل كل شعوب الدنيا.

(25 ـ 03 ـ 2015)

*****

ولماذا تتركون برنامج الله وتطبّقون برنامج إبليس؟

في مداخلة له بالمنتدى الربيعي الثاني بمراكش، الذي أنهى أشغاله يوم الاثنين 30 مارس 2014، ألقى الأستاذ المقرئ أبو زيد الإدريسي محاضرة تعرض فيها للهوية والدين واللغة، كما جاء في الخبر الذي نشرته "هسبريس" (http://www.hespress.com/orbites/259452.html).

ومما جاء في كلام الأستاذ أبو زيد هو «أن الهوية تعتبر انعكاسا لبرنامج رب العالمين، بينما المسخ يمثل برنامج إبليس». بغض النظر عن حضور التشبيه والتجسيد للذات الإلهية في عبارة "برنامج رب العالمين"، إلا أنه يمكن القول إن ما ذهب إليه السيد أبو زيد هو عين الصواب عندما نربط الهوية بحكمة الله وإرادته التي قررت للشعوب هويات ولغات مختلفة حسب اختلاف مواطنها الجغرافية. فهذا شعب بهوية ولغة فارسيتين، وهذا بهوية ولغة صينيتين، وهذا بهوية ولغة عربيتين، وهذا بهوية ولغة كرديتين، وهذا بهوية ولغة أمازيغيتين، وهذا بهوية ولغة يابانيتين... وهلم جرا. فالهوية هنا، مع حمولتها اللغوية والثقافية، هي "انعكاس" لإرادة الله تعالى واختياره. أراد واختار أن يكون الصينيون بهوية صينية، وأن يكون اليابانيون بهوية يابانية، وأن يكون الإيرانيون بهوية فارسية، وأن يكون العرب بهوية عربية، وأن يكون الأمازيغيون بهوية أمازيغية... الخ. هذا هو "برنامج رب العالمين" في ما يخص هويات الشعوب. مسألة الهوية إذن بسيطة وواضحة. إنها "انعكاس" لقرار الله تعالى، وتجلّ لـ"برنامجه".

وبناء على هذا التصور الديني الرباني للهوية، كما أوضح السيد أبو زيد، يكون كل تغيير للهوية، التي هي «انعكاس لبرنامج رب العالمين»، مسخا «يمثل برنامج إبليس»، لأنه يستبدل "برنامج رب العالمين" ببرنامج الشيطان اللعين.

لنطبّق إذن هذه المبادئ، الخاصة بالهوية، كما وردت في كلام السيد أبو زيد، على حالة المغرب.

كانت هوية المغرب، عبر التاريخ وقبل 1912، "تعكس" "برنامج رب العالمين"، وتتوافق مع إرادته التي قرر بها أن يكون سكان هذه المنطقة أمازيغيين وبهوية أمازيغية. والعرب أنفسهم احترموا، وحتى بعد دخول الأمازيغيين الإسلام واستعمالهم للغة العربية، "برنامج رب العالمين" عندما تعاملوا مع سكان المغرب "كبربر" وليس كعرب، و سموا بلادهم "بلاد البربر" أو "بلاد إفريقية" وليس المغرب العربي.

لكن انطلاقا من 1912، وخصوصا بعد 1956، سيصبح المغرب "عربيا" وهويته "عربية"، نتيجة سياسة التحويل الجنسي، المتمثلة في التعريب السياسي والعرقي والهوياتي والإيديولوجي واللغوي، الذي باشرته دولة الاستقلال كمشروع دولة أنفقت عيه الملايين من الخزينة العامة.

ماذا يعني تعريب المغاربة، أي تحويلهم من جنس أمازيغي إلى جنس عربي؟ يعني، بكل بساطة، تطبيق "برنامج إبليس" المتمثل في مسخ هوية المغاربة. فالتعريب إذن سياسة مسخية وإبليسية، تتحدى "برنامج رب العالمين" وتستبدله ببرنامج إبليس اللعين، فضلا عما تتضمنه هذه السياسة من شِرْك بالله تعالى بخلق شعب عربي بالمغرب مثلما خلق الله شعبا عربيا بشبه الجزيرة العربية (انظر موضوع: "دعاة التعريب أو المشركون الجدد" ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"). هكذا يكون التعريبيون مدافعين عن "برنامج إبليس"، ومعارضين "لبرنامج رب العالمين"، وهو ما يكشف عن جاهليتهم وضلالهم وشِرْكهم. الشيء الذي يوجب على المسلم والمؤمن الحقيقي بـ"ببرنامج رب العالمين"، أن يحارب التعريبيين المطبّقين لـ"برنامج إبليس" الشرير.

فهل سيتصدى الأستاذ أبو زيد للتعريبيين، عملاء "إبليس"، دفاعا عن "برنامج رب العالمين"، حماية لهوية المغاربة من المسخ التعريبي والتحول الجنسي الإبليسي؟

لا نعتقد ذلك. لماذا؟ لأن السيد أبو زيد، وعلى الرغم من تبنيه لهذا التصور الرباني للهوية، إلا أنه هو نفسه واحد من التعريبيين المشاهير، الذين لا يكنون ودا للهوية الأمازيغية الجماعية للمغاربة. وكلنا نتذكر نكتته العنصرية، وفي حضرة العرب بإحدى دول الخليج، حول "عرق معيّن"، وكان يقصد به أمازيغيي سوس (انظر موضوع "المقرئ الإدريسي أبوزيد أو "الأمازيغوفوبيا" بلا حدود" على رابط "تاويزا":-http://tawiza.byethost10.com/1tawiza-articles/arabe/abouzayd.htm). وهذه إحدى المفارقات الصارخة في الخطاب "الإسلامي" بالمغرب: فبقدر ما يدافع "الإسلاميون" عن شرع الله، أي "برنامج رب العالمين"، بقدر ما يدافعون في نفس الوقت عن التعريب، أي "برنامج إبليس". في حين أن القوميين، عندما يدافعون عن التعريب، أي عن "برنامج إبليس"، يكون موقفهم منطقيا ومنسجما مع قناعاتهم العلمانية، بل والإلحادية في كثير من الحالات. لكن الغريب والمفارق، هو أن يدافع "الإسلاميون" عن التعريب، أي عن "برنامج إبليس" ضمن دفاعهم عن شرع الله، أي "برنامج رب العالمين". فكيف يجمعون بين شرع الله والتعريب، أي بين "برنامج رب العالمين" و"برنامج إبليس" في نفس الوقت؟ في الحقيقة، عندما نعرف أن الحركات "الإسلامية" في المغرب، ليست إلا الوجه "الإسلامي" للحركات القومية، ندرك أن موقفها هي كذلك منسجم

مع أهدافها التي هي نشر العروبة العرقية، مع استعمال الإسلام والعربية كمجرد وسيلة ـ وليس كغاية ـ لتحقيق هذه الغاية التي تدخل ضمن "برنامج إبليس".

ولهذا فإن أحد أسباب مشكلة الهوية بالمغرب، هو أن بلدنا يفتقر إلى حركات وأحزاب إسلامية حقيقية، هدفها الحقيقي هو تطبيق شرع الله وليس شرع العروبة العرقية، مثل الحركات الإسلامية بباكستان، وبإيران، وبتركيا...، والتي تدافع عن الإسلام ولكن في إطار الهوية التي اختارها "برنامج رب العالمين" لتلك الشعوب. ففي اليوم الذي ستدافع فيه الحركات والأحزاب الإسلامية المغربية عن الإسلام، في إطار الهوية الأمازيغية التي اختارها "برنامج رب العالمين" لشعوب شمال إفريقيا، تكون لدينا حركات إسلامية حقيقية تطبق "برنامج رب العالمين" في ما يخص هوية المغرب، وتحارب "برنامج إبليس" التعريبي الماسخ للهوية الأمازيغية لشمال إفريقيا.

(30 ـ 03 ـ 2015)

*****

التعريب نجح أولا بالفرنسية قبل العربية

عندما تعلن الحركة الأمازيغية عن رفضها لسياسة التعريب المقيتة، يردّ التعريبيون، قصد التحريض على هذه الحركة، بأن هذا الرفض هو رفض للغة القرآن والإسلام، موهمين ـ ومضللين ـ أن الهدف من التعريب هو نشر واستعمال العربية. إذن لماذا لم يبق المغاربة أمازيغيين في هويتهم مع استعمال العربية لغة كتابية لهم؟ بل لماذا تحوّل المغاربة الأميون إلى "عرب" مع أنهم لا يعرفون اللغة العربية؟

يبيّن هذان السؤلان أن العربية تستعمل فقط كـ"ملاذ" (Alibi) لتبرير الأهداف الحقيقية للتعريب، والتي هي تحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي (بالمعنى الأصلي لكلمة جنس التي تعني القوم)، وطمس الهوية الأمازيغية للمغرب وإحلال محلها الهوية العربية المنتَحلة. والدليل أن هذا هو الهدف الحقيقي والعملي من سياسة التعريب، والذي لا علاقة له بتنمية وخدمة العربية، هو أنه يمكن تحقيق هذا الهدف التعريبي في غياب تام للغة العربية. وهذا ما حصل فعلا:

ـ أولا، تحقق هذا التعريب، وبلا لغة عربية، لمّا أنجزت فرنسا مرحلته السياسية بدءا من 1912، عندما أضفت على دولتها المحمية بالمغرب طابعا عربيا، وبدأت تتعامل مع المغرب كبلد عربي ذي انتماء عربي. وواضح أن هذا التعريب، بمضمونه السياسي الذي يخصّ تعريب الدولة وسلطتها السياسية وليس تعريب الشعب ولا لغة الشعب، طُبّق باللغة الفرنسية لأن المسؤول عنه كان هو الحماية الفرنسية التي كانت تصدر كل قراراتها، التي تصبّ في التعريب السياسي للدولة، بلغتها الفرنسية.

النتيجة أن المغرب أصبح دولة عربية وبسلطة عربية دون أن يكون للغة العربية أي دور في هذا التعريب، السياسي، الذي نُفّذ باستعمال اللغة الفرنسية.

ـ ثانيا، لم يسبق للأمازيغية أن عرفت إقصاء شاملا وكليا كالذي عاشته منذ الاستقلال (1956) حتى تسعينيات القرن الماضي. مع أن اللغة الفرنسية هي التي كانت مهيمنة بالمغرب كلغة لتدريس المواد العلمية، وحتى الأدبية، وبجميع الأسلاك، قبل أن تحل محلها العربية تدريجيا مع أواخر الثمانينيات.

النتيجة، كذلك، أن إقصاء الأمازيغية، المرتبط بالتعريب، عرف أوجه في عزّ الفرنسية، ودون أن يكون للغة العربية دور في ذلك، لأنها لم تكن هي لغة التدريس.

ـ ثالثا، معظم المعادين للأمازيغية من رجال "الحركة الوطنية" كانوا يجيدون الفرنسية ومتمكّنين منها، وبها تلقى جلهم تكوينهم في المدارس والجامعات الفرنسية. وهو ما ينتج عنه، كذلك، أن العداء للأمازيغية، نتيجة للإيديولوجية التعريبية، مرتبط باللغة الفرنسية وليس باللغة العربية.

ـ رابعا، لم يُشرع في الرفع الجزئي للإقصاء عن الأمازيغية، الذي تؤدي إليه سياسة التعريب، إلا مع الألفية الثالثة، أي بعد التعريب الكلي للتعليم في مستوييه الابتدائي والثانوي، وانتقال الفرنسية من لغة للتدريس إلى لغة تُدرّس.

ماذا تبيّن هذه المعطيات؟ تبيّن أن التعريب، كسياسة عرقية وعنصرية استيعابية مقيتة، إجرامية وجاهلية لأنها مخالفة لتعاليم الإسلام الذي لا يدعو إطلاقا إلى تعريب الشعوب غير العربية، والذي (التعريب) يرمي إلى تحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي، وطمس الهوية الأمازيغية الجماعية للمغرب وللشعب المغربي وللدولة المغربية، واستبدالها بهوية عروبية منتحلة ومفروضة، هو إيديولوجية قائمة بذاتها ومستقلة عن اللغة التي قد تعتمد عليها هذه الإيديولوجية، حسب الحاجة والسياق، لإنجاح وتبرير التعريب، كما رأينا ذلك في اعتمادها أصلا على الفرنسية في الجزء السياسي والأساسي من تعريب الدولة المغربية، ثم مواصلة دولة الاستقلال تعريب المغرب بنفس اللغة الفرنسية قبل أن تلجأ، في الربع الأخير من القرن العشرين، إلى اعتماد العربية لنفس الغرض، الذي هو تعريب المغرب والمغاربة.

ما أريد تبيانه بهذه المناقشة هو أن الحركة الأمازيغية، عندما ترفض التعريب وتستنكره، فهي لا تعادي العربية كلغة، وإنما تعادي إيديولوجية التعريب العرقية والعنصرية والجاهلية الشِّرْكية، كما قلت، التي تستعمل العربية كوسيلة فقط ـ وليس كغاية ـ لتبرير وتسويغ هذا المخطط التعريبي العنصري والجاهلي والشِّرْكي. إلا أن التعريبيين، وبهدف التأليب ضد الحركة الأمازيغية، يروّجون أن هذه الحركة ترفض العربية وتعاديها. لهذا نحن نواجههم بالتحدي التالي: إذا كانت العربية هي التي تهمّكم، وليس محاربة الهوية الأمازيغية للمغرب وللشعب المغربي، فلنضع يدا في يد من أجل الدفاع عن اللغة العربية، والدفاع في نفس الوقت عن الهوية الأمازيغية للمغرب وللدولة المغربية، التي تستمدها من موطنها بشمال إفريقيا. وإذا كنتم لا تحبّون عبارة "الهوية الأمازيغية"، فسنكتفي بعبارة "الهوية الشمال إفريقية" للمغرب وللدولة المغربية، أو اختاروا أنتم أية عبارة أخرى تدل على الانتماء الشمال الإفريقي للمغرب وللدولة المغربية.

أنتم لا تكفّون عن تذكيرنا بـ"المشترك الجمعي" للمغاربة. فما هو هذا "المشترك الجمعي" ياترى؟ أو ما هو الشيء الذي يشترك فيه المغاربة جميعا، ودائما وعبر كل العصور؟ أليس هو هذه الأرض الشمال إفريقية التي تمنحهم خصوصيتهم وتميزهم، أي هويتهم الجماعية المشتركة؟ فالمغاربة قد يختلفون في أعراقهم، ولهجاتهم، وحتى أديانهم، لكنهم يشتركون جميعا في الانتماء إلى هذه الأرض، وبالتالي يشتركون جميعا في الانتماء إلى نفس الهوية الجماعية التي هي نفس هوية هذه الأرض.

إذن، إذا كان هدفكم هو اللغة العربية، فلماذا لا تدافعون عن دولة بهوية شمال إفريقية، وهي الهوية الجماعية للمغرب والمغاربة بغض النظر عن أصولهم العرقية، تكون لغتها هي العربية والأمازيغية، كما ينص الدستور؟

أتخوّف أن تفضّلوا العروبة العرقية، التي يبدو أنها غاية الغايات لديكم، أنتم التعريبيين، على اللغة العربية عندما يتعلق الأمر بالهوية الشمال إفريقية للمغرب، فتختاروا الهوية العروبية التي صنعتها فرنسا لهذا الوطن منذ 1912. وارتباطا بهذه الهوية العرقية ذات الأصل الفرنسي، يكون التعريب، بمضمونه السياسي والعرقي والهوياتي والإيديولوجي، كما بدأته فرنسا في 1912، هو سياسة فرنسية وفرنكوفونية أصلا. ولهذا ليس صدفة إن كان جلّ المثقفين المعادين للأمازيغية هم ذوو تكوين فرنسي. إذن ما دمتم تدّعون أنكم تحاربون الفرنسية من أجل رد الاعتبار للعربية، فلتبدؤوا من الأصل قبل الفرع، أي ابدؤوا بمحاربة العروبة العرقية التي جعلت منها فرنسا هوية للدولة. وبذلك ستحاربون في نفس الوقت الشِّرْك بالله تعالى، والذي تمارسونه أنتم عندما تعملون على تغيير خلق الله (انظر موضوع: "دعاة التعريب أو المشركون الجدد") بما تبذلونه من مجهود ومن مال عامّ لتحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي، حالّين محل الله تعالى الذي خلق الأجناس البشرية مختلفة حسب مواطنها، فخص الجنس الأمازيغي بشمال إفريقيا، والجنس العربي بشبه الجزيرة العربية.

مرة أخرى، أكرر لكم: إذا كان هدفكم هو العربية وليس العروبة العرقية، فمن يمنعكم من الدفاع عن هذه العربية في إطار الهوية الشمال إفريقية للمغرب ولدولة المغرب، مع رفض العروبة العرقية التي ليست ضرورية لتنمية ونشر العربية، كما يشهد على ذلك أن دولا عربية حقيقية، مثل دول الخليج، لم تفعل من أجل العربية حتى نصف ما فعله من أجلها المغرب منذ الاستقلال؟

(06 ـ 10 ـ 2015)

*****

نبوءة "موليراس" الصادقة بخصوص تعريب المغرب في القرن العشرين

في الجزء الثاني من كتابه "المغرب المجهول"، والذي خصصه "أوغوست موليراس" Auguste Mouliéras (1855-1931)، لـ"استكشاف جبالة"، والصادر في 1899، يتحدث الكاتب، في نص قصير، عن العملية المتواصلة للتعرّب الذاتي لقبائل جبالة المغربية، مبديا، حول زحف ظاهرة هذا التعريب الطوعي، ملاحظات تنمّ عن بعد النظر لدى الكاتب، وإدراكه الصائب لآليات اشتغال التعريب، وفهمه الثاقب والعميق للظاهرة، وتنبّئه بتطوّرها المستقبلي. وقد تأكد وتحقق بالفعل هذا التنبؤ. وهو ما يضفي عليه طابع التنبّئ العلمي، مما يجعله ذا أهمية يستحق معها ذلك النص، الذي يتضمن ذلك التنبؤ، الاطلاع عليه والوقوف عنده.

لنقرأ أولا النص، ثم نعلّق عليه:

«في مستقبل ربما قريب، ستتبنّى، وبشكل لا رجعة فيه، قبائل جبالة المتاخمة للريف، التي تعرّب نصفها منذ مدة، لغة الرسول، وسترفض حتى مجرد الحديث عن أصولها الأمازيغية. وسيثبت لها نسّابون (généalogistes) ماهرون، وبشكل واضح لا يقبل الجدال، بأنها تنحدر من فاتح مشهور من الحجاز أو العراق. ولا شك أن هؤلاء المستعربين الجدد، سيعملون بدورهم على تعريب الريف، وإقناع أبنائه بحقارة لغتهم وعاداتهم وأجدادهم. هذا التعريب يمارس فعله بعمق وبطء كما يفعل النمل الأبيض (C'est un travail de termite)، لكنه يحقق الهدف باستمراريته وسيره إلى الأمام بشكل لا يقاوَم. لنفترض الآن إلحاق المغرب بإحدى القوى الأوروبية. آنذاك سينطلق تعريب جميع الأمازيغ بخطى عملاقة، وستكون الدولة المحتلة هي أول من سيشجّع على هذا التحوّل، كما فعلنا نحن أنفسنا في الجزائر، وفي جهل تام منا لإتنوغرافيا وتاريخ الدول الأمازيغية». (Aguste Mouliéras, "Le Maroc inconnu", 2ème partie, "Exploration du Djebala", édition 1899, page 306).

ماذا نلاحظ وماذا نستنتج؟

1 ـ وعي الكاتب أن قبائل "جبالة"، وهو ما ينطبق على المغرب كله، هي في الأصل أمازيغية، وليست عربية، لكن جزءا منها تعرّب. ولا زال التعريب، الاختياري وليس الإجباري، يزحف على مزيد من هذه القبائل. فسكان هذه المناطق الشمالية ـ وهو ما يصدق على كل سكان المغرب كما قلت ـ هم إذن أمازيغيون في هويتهم وانتمائهم وحتى عرقهم، مثل

جيرانهم الريفيين. كل ما هنالك أنهم هجروا لغتهم الأمازيغية وتحوّلوا إلى متحدثين بالدارجة، كما حصل لجزء هام من المغاربة.

2 ـ سبب هذا التحوّل اللغوي، من الأمازيغية إلى الدارجة، ديني محض، يرجع إلى رغبة الأمازيغيين في استعمال لغة الرسول (صلعم)، وتبنّي، عبر استعمالهم لهذه اللغة، نفس انتمائه العربي، والقطع مع انتمائهم الأمازيغي الأصلي، غير "الرسولي". ولأن هذه اللغة، أي لغة الرسول (صلعم) التي هي العربية الفصحى، ليست مستعملة في التداول اليومي، فقد كان من نتائج ذلك ـ ولو أن "موليراس" لم يشرح هذه النتيجة ـ أن أبدع الأمازيغ عربية خاصة بهم، وهي الدارجة، اعتقادا منهم، ولاستعمالها معجما عربيا، أنها لغة عربية، أي أنها لغة الرسول (صلعم)، التي كانت رغبتهم في التحدث بها وراء خلقهم للدارجة ونبذهم لأمازيغيتهم، باعتبارها ليست لغة "رسولية". وهذا ما سبق أن شرحناه، وبطريقة الخشيبات لثقيلي الفهم، في مقالات سابقة بينا فيها الانتماء الأمازيغي، الجغرافي والبشري والتركيبي اللسني، للغة الدارجة.

3 ـ إلا أن هذا التحوّل اللغوي، من الأمازيغية إلى الدارجة، لم يكن كافيا ليجعل من المتحدثين بالدارجة عربي الانتماء مثل الرسول (صلعم)، الذي كانت الرغبة في استعمال لغته هي الدافع الديني الأول لتخلي العديد من الأمازيغيين عن أمازيغيتهم وإبداعهم لعربية خاصة بهم، وهي الدارجة. ولهذا سيلجؤون، حتى يكونوا عربي الانتماء مثل الرسول (صلعم)، إلى انتحال النسب العربي الذي سيؤكده «نسّابون ماهرون»، كما كتب "موليراس"، «يثبتون» لهم بأنهم ينحدرون «من فاتح مشهور من الحجاز أو العراق».

فالرغبة الأولى للأمازيغيين، لأسباب دينية، في استعمال لغة الرسول (صلعم)، وما نتج عن ذلك من ظهور رغبة ثانية لديهم في تبنّي انتمائه العربي، تفسّر ظاهرة التحوّل الجنسي لدى الأمازيغ من جنسهم الأمازيغي الأصلي إلى جنس عربي منتحل ومزوّر. هكذا تشكّلت وانتشرت القناعة أن المغرب يضم، ضمن مجموع سكانه، أمازيغ أصليين وعربا وافدين. مع أن الجميع أمازيغيون، لأن المتحدثين بالدارجة والمنتحلين للنسب العربي، هم جميعا أبناء هذه الأرض الأمازيغية الشمال إفريقية، وليسوا وافدين عليها من خارجها.

4 ـ هؤلاء الأمازيغيون، المتحوّلون من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، «سيعملون بدورهم على تعريب» الأمازيغ الآخرين وإقناعهم «بحقارة لغتهم وعاداتهم وأجدادهم»، كما كتب "موليراس". وهذا صحيح جدا نلاحظه من خلال مواقف العديد من المغاربة المعرَّبين، أي المتحوّلين جنسيا، الذين يناوئون الأمازيغية بشكل مرَضي، ويحتقرونها متبجحين أنهم

ليسوا أمازيغيين. وهي مواقف أمازيغوفوبية لا نجد مثيلا لها عند العرب الحقيقيين ببلدان الخليج، الذين يكنّون كل الاحترام للأمازيغ وللغتهم وثقافتهم. وهو ما يؤكد أن المغاربة المعرَّبين ليسوا عربا حقيقيين، بل فقط متحولين جنسيا، كما أشرت، مما يفسر كراهيتهم لجنسهم الأصلي. هكذا يصبح كل متحوّل جديد من جنسه الأمازيغي إلى الجنس العربي، أداة لتحويل مزيد من الأمازيغيين من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي المنتحَل، مع مقدار غير قليل من الكراهية والاحتقار لجنسه الأمازيغي الأصلي. بهذه العملية المحوّلة للجنس، التي شبّهها الكاتب بعملية اشتغال النمل الأبيض، ينتشر التعريب ويتوسع، وتتراجع الأمازيغية ويتناقص المتحدثون بها، ويكثر المناوئون لها والطاعنون فيها.

5 ـ ورغم هذا الانتشار المتنامي والتقدم المتواصل للتعريب، أي لتحوّل الأمازيغ من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، إلا أن هذا التعريب ظل دائما اختياريا وفرديا، ولم يكن مفروضا ويمسّ كل المغرب وكل المغاربة، وكل الدول التي حكمت المغرب قبل 1912. ولهذا فكل الكتّاب والمؤرخين، الذين تحدثوا عن المغرب، كانوا يعتبرونه جزءا من بلاد البربر أو بلاد أفريقية، ولم يستعملوا أبدا عبارة المغرب العربي أو الدولة العربية للمغرب كوصف لهذا البلد.

لكن مع الاستعمار "الحمائي" الفرنسي للمغرب في 1912، سيصبح التعريب إجباريا وجماعيا ومتسارعا، بعد أن كان اختياريا وفرديا وبطيئا. وهنا نلمس عبقرية "موليراس"، ونكتشف فهمه الصائب والعبقري لظاهرة التعريب. وهذا الفهم الفذّ هو الذي دفعني إلى كتابة هذا التعليق على نصه وملاحظاته. فهو يربط، عكس ما هو شائع عند التعريبيين، تسارع وتيرة التعريب ونجاحه ببلدان شمال إفريقيا بالاحتلال الأجنبي لهذه البلدان. فـ"موليراس"، كما رأينا في النص، يعترف أن التعريب، كتحول للأمازيغيين من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، كان شائعا بشمال إفريقيا لأسباب دينية منذ اعتناقهم للإسلام. وإذا كان انتشاره يعرف تقدما لا يمكن إيقافه، إلا أن هذا التقدم كان بطيئا، شبّهه الكاتب بنشاط النمل الأبيض، للدلالة على المثابرة والبطء. لكن مع الاحتلال الفرنسي تسارعت وتيرة التعريب بشكل غير مسبوق، وانطلق «تعريب جميع الأمازيغ بخطى عملاقة». ويشرح ذلك "موليراس" بقوله: لأن «الدولة المحتلة هي أول من سيشجع على هذا التحوّل، كما فعلنا نحن أنفسنا في الجزائر، وفي جهل تام منا لإتنوغرافيا وتاريخ الدول الأمازيغية».

لماذا شجّعت فرنسا التعريب؟ ولماذا تسارع هذا الأخير بالجزائر، وبالمغرب بعد احتلاله كما تنبّأ بذلك "موليراس"؟ لأن فرنسا، كدولة محتلة، لم تترك التعريب، أي التحول الجنسي للأمازيغيين إلى الجنس العربي، اختياريا وفرديا، تبعا لإغراءاته الدينية والسياسية والاجتماعية، كما كان الأمر دائما منذ انتشار الإسلام بشمال إفريقيا الأمازيغية، بل تدخلت

لتجعل منه مشروعا وطنيا وجماعيا، يهم الجميع وليس البعض فقط، وإجباريا لا مكان فيه للاختيار الحر. هذا الطابع الوطني الجماعي والإجباري الذي أضفته فرنسا على التعريب، يتجلى في تعريبها للدولة التي استعمرتها مثل الجزائر، أو "حمتها" مثل المغرب. وماذا يعني تعريب الدولة؟ يعني تعريب أركانها الثلاثة التي هي الأرض والشعب والحكم السياسي (السلطة). وبما أن تعريب الدولة يعني تحويلها إلى دولة عربية، فقد حوّل هذا التعريب، بالتالي، أرضها إلى أرض عربية، وشعبها إلى شعب عربي، وحكمها إلى حكم عربي. والنتيجة أن من يعيش في كنف هذه الدولة، فهو محسوب من المنتمين إلى الشعب العربي لهذه الدولة العربية، شاء أم أبى. ومع تعريب الدولة، وما نتج عن ذلك من تعريب للأرض والشعب والحكم، يكون التعريب قد تقدم حقا بخطى عملاقة، كما لاحظ "موليراس"، بل يكون قد بلغ غايته ومنتهاه، اللذيْن هما تعريب كل شيء. هذا التعريب لكل شيء هو ما سترثه دولة الاستقلال بالمغرب عن دولة الاحتلال. وهذا يبيّن، كما يشير إلى ذلك "موليراس" من خلال ربطه لتسارع التعريب بالاحتلال الفرنسي، وكما شرحت ذلك في مقالات سابقة (انظر موضوع: "التعريب نجح بالفرنسية قبل العربية" ضمن هذا الكتاب) حيث وضّحت أن التعريب، في شكله الدولتي الوطني والجماعي والإجباري، سياسة فرنسية استعمارية، تواصل دولة الاستقلال نهجها وممارستها لأنها البنت الشرعية لدولة الحماية الفرنسية.

6 ـ أما الشيء الوحيد الذي لا اتفق فيه مع "موليراس"، فهو إرجاعه تشجيع الاستعمار للتعريب إلى «جهل تام [ ] لإتنوغرافيا وتاريخ الدول الأمازيغية». وهذا غير صحيح، بل العكس هو الصواب: ففرنسا كانت على علم تام بتاريخ وجغرافية ولغات وهوية الشعوب المغاربية. بل لقد وظّفت في احتلالها لهذه البلدان ما تجمّع لديها من معلومات ومعطيات استكشافية واستخباراتية حول هذه البلدان. وكتاب "موليراس" نفسه، "المغرب المجهول"، والذي كتبه على شكل تقارير استخباراتية موجّهة إلى السلطات الفرنسية لتعتمد عليه في احتلالها للمغرب، كان، بلا شك، أحد المصادر التي اعتمدت عليها فرنسا في غزوها للمغرب. فرنسا كانت، إذن، على علم ويقين أن هذه البلدان ليست عربية، ولم يسبق لها أن كانت كذلك. فلماذا قامت بتعريبها، وتغيير جنسها الجماعي الأمازيغي إلى الجنس العربي؟ لأن فرنسا، بناء على ما توفر لديها من معطيات، اقتنعت أن العروبة أضمن من الأمازيغية لمصالحها الاستعمارية على المدى القريب، ولمصالحها الوطنية على المدى البعيد. ولهذا ساندت النخبة المغربية المتحوّلة جنسيا، أي التي كان قد سبق لها أن تنكّرت لجنسها الأمازيغي وتبنّت الجنس العربي، وأنشأت لها دولة عربية جديدة بالمغرب، ستسلّمها لها عند مغادرتها لهذا المغرب في 1956، والتي ستواصل السياسة التعريبية لفرنسا الاستعمارية. وقد أكدت الأحداث أن فرنسا كانت

على صواب في تعريبها للمغرب مراعاة لمصالحها، ذلك أن النخبة العروبية التي تسلمت من فرنسا الدولة العربية التي أنشأتها في 1912، هي التي لا تزال تحمي، وبعد ستين سنة من خروج فرنسا من أرض المغرب (نحن في أواخر 2016)، مصالح فرنسا الاقتصادية والثقافية واللغوية. ولا أدلّ على ذلك أن اللغة الفرنسية، ورغم ما عرفته من تراجع في إشعاعها العالمي ونقص في إنتاجها العلمي والمعرفي، لا تزال هي المهيمنة بالمغرب، وهي لغته الرسمية الحقيقية.

(2016 ـ 12 ـ 23)

*****

المِشعل والمصباح

عندما أستعملُ عبارتي "الشذوذ الجنسي" و"التحوّل الجنسي"، بالمدلول العربي الأصلي للفظ "جنسي" الذي يعني "القومي" و"الهوياتي و"الوطني"، لوصف تلك الحالة السائدة في المغرب من التنكّر للهوية الأمازيغية وانتحال الانتماء العربي، فليس ذلك تجنّيا ولا مبالغة. فكل الوقائع تؤكّد هذا الشذوذ وهذا التحوّل، وهذا التنكّر وهذا الانتحال، مثل ما قام به، يوم 25 دجنبر 2017، مسؤولو حزب "المصباح" ("المصباح" رمز حزب العدالة والتنمية، "البيجيدي")، من برلمانيين وأعضاء في الحكومة، من استقبال أسطوري للقيادي البارز في حركة حماس السيد خالد مشعل. لقد تعاملوا معه كـ"مِشعل" (بكسر الميم) حقيقي يستمدّون منه النور لـ"مصباحهم" الذي خفت نوره، ولم يعد يضيء بشكل جيد. وحتى يعمّ نور "المِشعل" كل مكوّنات "المصباح"، لم يتردد هؤلاء المسؤولون في حشد "القنديلات" (تسمية تُطلق على مناضلات "البيجيدي") لاستقبال "المِشعل"، حيث تحلقن حوله يلتمسن منه النور لقناديلهن الفاترة، كالفراشات التي تجتذبها الأضواء القوية، مع التدافع في ما بينهن للظفر بمكان بجانبه في الصورة التذكارية الجماعية.

وما كنا لنثير مسألة هذا الاستقبال لو لم يغادر نواب "البيجيدي" مهامهم البرلمانية، وينسحبوا من لجنة الداخلية ولجنة التعليم والثقافة والاتصال يوم 25 دجنبر 2017 (انظر الخبر على موقع "شبكة أندلس الإخبارية" ليوم 26 ديسمبر 2017) ليكونوا في الموعد لاستقبال ولقاء "مِشعلهم". إن تفضيلهم استقبال السيد خالد مشعل على أداء مهامهم البرلمانية، التي من أجلها انتُخبوا ومن أجلها يتقاضون الملايين، ليست نكثا فقط لالتزامهم الانتخابي تجاه الذين صوّتوا عليهم، ولا إخلالا فقط بالاحترام الواجب للنيابة البرلمانية، وإنما يعبّر، على مستوى تمثّلهم، كمتحولين جنسيا وهوياتيا، للمشرق العربي ولشخصياته السياسية والفكرية والثقافية، عن علاقة المولى بسيده، والمريد بشيخه، حيث يمثّل السيد خالد مشعل، بما يرمز إليه من عروبة وبطولة وصمود ومقاومة في نظر هؤلاء المتحوّلين، السيدَ والآمر والمقتدر، والشيخَ والإمام والقدوة، مقابل تمثيل المرحّبين به لدور المولى التابع المطيع، والمريد الخدوم السادن، الذي لا يحلم بأكثر من أن يقبل السيدُ طاعتَه ويرضى الشيخُ عن خدمته وسدانته. ولهذا ارتسمت، كما تُظهر فيديوهات منشورة على اليوتوب، علامات فرح طفولي على وجوه هؤلاء "الموالي" و"المريدين" عندما ذكّرهم "سيدهم" و"شيخهم"، في كلمة له بمناسبة عرس استقباله، بالانتماء العربي للمغرب، حيث حكّ لهم في المكان الذي

يريدون من جِلدهم، كما يقول المثل الشعبي، وذلك لأن أقصى ما يتمنّونه هو أن يعترف عربي حقيقي (هل السيد خالد مشعل عربي حقيقي؟) بعروبتهم التي يشكّون فيها، هم أنفسهم، ما لم يصادق لهم على قبول انتمائهم إليها عربي يعتبرونه أصيلا لأنه قادم من الشرق الأوسط.

قد يظن البعض أن كل هذا الاهتمام الزائد لدى "البيجيدي" بفلسطين، وبكل قادم من فلسطين، مردّه هو توجهه الديني الذي يعلنه كحزب "إسلامي"، وذلك بسبب قضية القدس التي تكتسي طابعا دينيا إسلاميا. هذا غير صحيح أبدا. والدليل على ذلك أن محسوبين على اليسار والعَلمانية، وفي خصومة معلَنة مع "الإسلاميين"، استقبلوا، هم أيضا، "المِشعل" بكل الترحاب والحفاوة، أملا في أن يشملهم نور إشعاعه الوهّاج. أما بالنسبة لحزب "البيجيدي"، فهو، بموقفه المعادي للأمازيغية، أبعد عن الإسلام الذي يدّعيه. لماذا؟ لأن الإسلام لا يعادي هويات الشعوب غير العربية، ولا يدعو إلى تعريبها وتحويلها الجنسي، من الجنس الطبيعي الأصلي إلى الجنسي العربي المنتحَل، كشرط لصحة إسلام غير العربي. فلو كان "البيجيدي" حزبا إسلاميا يلتزم بتعاليم لإسلام، لدافع عن الهوية الأمازيغية للشعب المغربي وللدولة المغربية. وفي إطار هذه الهوية الأمازيغية، يمكن "للبيجيديين" أن يدافعوا عن القدس وفلسطين باسم انتمائهم الأمازيغي، كما يفعل الأتراك الذين يقدمون خدمات جليلة للقضية الفلسطينية، ولكن باسم انتمائهم التركي، وليس كمتحولين جنسيا إلى الجنس العربي، كما يفعل المغاربة المتضامنون مع فلسطين لأسباب عرقية وليست إسلامية ولا حتى إنسانية.

نريد، بهذه الملاحظات، تبيان أن تبعية المغرب الهوياتية، وما يستتبع ذلك من تبعية فكرية وثقافية ولغوية وفنية ودينية (المذاهب السلفية)، للمشرق العربي، لا تقتصر على "الإسلاميين"، بل هي حاضرة عند اليسار واليمين، عند العلمانيين والسلفيين، عند المخزنيين والمعارضين... إنها ثقافة عامة لعهر هوياتي زرعته ورعته ونمّته سياسة التحويل الجنسي للمغاربة إلى الجنس العربي، التي تسمى بسياسة التعريب. لكن اللافت أن المغاربة، الذين يعتقدون أنهم عرب نتيجة لهذه العملية من التحويل الجنسي الهوياتي، يتصرفون دائما بالشكل الذي يُظهرهم أنهم عرب أكثر من العرب، وفلسطينيون أكثر من الفلسطينيين، كما يدلّ على ذلك غلوّهم في الدفاع عن القضايا العربية والتضامن مع فلسطين، حيث ينظمون، للتعبير عن ذلك الدفاع والتضامن، مسيراتٍ مليونية لا مثيل لها لدى الشعوب العربية الحقيقية بالشرق الأوسط. والاستقبال الأسطوري الذي خصوا به "مِشعلهم" مثال على هذا الغلو، إذ لم يسبق للسيد خالد مشعل أن استُقبل في أي بلد عربي حقيقي بالشرق الأوسط بمثل هذه الحفاوة التمجيدية التي حظي بها في المغرب، ولا سبق أن اعتُبر في أي من تلك

البلدان "مِشعلا" يتهافت عليه الهائمون بحبه، كما يفعل التعريبيون المغاربة، ليغنموا بريقا من نوره وإشعاعه. لماذا إذن هذا الغلو، لدى المتحولين المغاربة، في مظاهر التعبير عن انتمائهم إلى العروبة؟ لأنهم، هم أنفسهم، لا يصدّقون أنهم عرب، لقناعتهم اللاشعورية أنهم أمازيغ أفارقة، وليسوا عربا. ولهذا عليهم، حتى يصدّقوا أنهم عرب كما يدّعون، أن يتصرّفوا، عبر هذا الغلو، كعرب يبزّون بعروبتهم العرب الحقيقيين. وهو ما يؤكد، في النهاية، أنهم مجرد متحولين وعرب مزوّرين، وليسوا عربا حقيقيين (انظر موضوع: "عندما يكون الغلو في الانتماء إلى العروبة دليلا على الانتماء إلى الأمازيغية" ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب").

الأسوأ في هذا العهر الهوياتي الذي نشرته سياسة التحول الجنسي بالمغرب، هو أن كل شخصية عربية، سياسية أو فكرية أو فنية، فاشلة بموطنها في الشرق الأوسط، تأتي إلى المغرب فيحتفي بها المتحولون كنموذج للنجاح والانتصار، يجب الاقتداء به واتباعه، مكررين ما فعله أجدادهم الأمازيغ مع إدريس الأول الفاشل والهارب إلى المغرب، والذي استقبلوه كبطل مغوار، وبايعوه سلطانا وهو الذي لم يكن يحلم سوى بالنجاة بجلده. إن هذه المظاهر من تبعية المغاربة للمشرق العربي، كنتيجة لسياسة التحول الجنسي، أصبحت تُمارس كسلوك مازوشي ورياثة هوياتية، يشعر أصحابها بالغبطة والسعادة عندما يتنازلون عن كرامتهم الهوياتية، ويتبنّون هوية عربية أجنبية ليست لهم، ولا يعترف لهم بها أصحابها الحقيقيون، الذين يعتبرونهم دائما مجرد "بربر". وحقيقة، هؤلاء المتحولون، بتنازلهم عن أمازيغيتهم، اختاروا أن يكونوا "بربرا" ولم يبقوا أمازيغيين.

من جهة أخرى، وارتباطا بهذه التبعية الهوياتية للمشرق العربي، بكل نتائجها ومستتبعاتها، فإن إعطاء نواب "البيجيدي" الأولوية للقاء "مِشعلهم" على واجبهم النيابي، يترجم أن القضايا العربية، التي هي قضايا أجنبية، أولى بالاهتمام والأسبقية من القضايا الوطنية، كتلك التي كانت موضوع مناقشة اللجان التي غادروها مهرولين لاستقبال سيدهم وشيخهم. وهذا شيء منطقي بالنسبة لهؤلاء الذين أصبح وطنهم الأول، الذي يرتبطون به روحا ووجدانا وإيمانا، نتيجة لما تعرضوا له من تحوّل هوياتي وقومي، هو فلسطين ونجد وسوريا والعراق... وليس صدفة أن الوفد المرافق لـ"مِشعلهم" أهدى لهم حفنة من تراب القدس، كإشارة إلى أن وطنهم هو تلك الأرض التي تضم ذلك التراب. أما المغرب فهو وطن يرتبطون به جسديا وماديا فقط، كمصدر لاغتنائهم السريع من خلال الأجور الكبيرة والتقاعد المريح غير المستحقّ، والامتيازات الكثيرة الأخرى. ومن هنا نفهم لماذا لا يكنّ هؤلاء المتيّمون بوطن "مِشعلهم" أي ودّ للأمازيغية، لأنها تذكّرهم أن الوطن الحقيقي هو المغرب،

وأن من يتنكّر لهذه الأمازيغية ويخونها فهو يتنكّر للمغرب ويخونه. فهل يمكن الاطمئنان إلى الاستئمان على الوطن من يتعاملون معه كمجرد وسيلة لأن لهم أوطانا أخرى يعتبرونها غاية؟

(02 ـ 01 ـ 2018)

*****

مفهوم الهوية الجماعية وتطبيقاته على حالة المغرب*

لا تزال مسألة الهوية موضوع نقاش وسجال في المغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي عندما زعزعت الحركة الأمازيغية، بأسئلتها الجديدة المحرجة حول هوية المغرب، اليقينات التي كانت قد حسمت أن المغرب بلد عربي في هويته وانتمائه. وقد هيمن على هذا النقاش العامل العرقي أو اللغوي أو الديني في فهم وتحديد الهوية، مع التسليم بأنها متعددة بعد أن تمّ التخلّي عن القول بالهوية العربية الواحدة، الذي لم يعد يساير ما وصل إليه النقاش حول الهوية من اعتراف بتنوع عناصرها ومكوّناتها. وقد شاع هذا المفهوم التعددي للهوية كتصوّر عامّي فرض نفسه حتى في أوساط المتعلّمين والمثقفين. وهو ما اعتمده دستور فاتح يوليوز 2011 عندما نصّ على أن الهوية المغربية تتشكّل من عدة مكونات وروافد، متبنّيا نفس التصوّر العامي الشائع حول الهوية.

ولتوضيح مفهوم الهوية، وفكّ ارتباطه بالمضامين العرقية والشخصية التي يُختزل فيها، وتخليصه من التصور العامّي السائد حوله في المغرب، سأناقش الموضوع من خلال الفقرات التالية:

- تحديد الموضوع وتعريف المفهوم،
- الوطن واللغة كمكوّنين رُكنيْن لهوية للشعوب،
- مستتبعات التصور الترابي للهوية،
- الهوية والجنسية،
- الدارجة كلغة ثانية للهوية بشمال إفريقيا،
- لماذا نرفض أن يكون المغرب غير عربي؟
- التعريب والهوية في المغرب،
- الهوية في الدستور المغربي،
- المصالحة الحقيقية مع الأمازيغية.

تحديد الموضوع وتعريف المفهوم:

يجدر توضيح أن هذه المناقشة، بخصوص الهوية، لا علاقة لها بالجانب الفلسفي ولا السيكولوجي ولا الشخصي ولا العرقي ولا الأنتربولوجي ولا الثقافي لمفهوم الهوية، علما أن هذه الجوانب تشكّل بالفعل موضوعا لإشكالية الهوية. هذه المناقشة ستنصبّ حصرا على هوية الأمم والشعوب والدول التي تمثّلها عند الاقتضاء، بصفتها هوية جماعية مشتركة، أو ما نسمّيه في إطار دولة قائمة بالهوية الوطنية. ولكونها هوية جماعية فهي مستقلة عن الهويات الفردية للسكان الذين تتشكّل منهم هذه الشعوب والأمم والدول. وذلك لأن الهوية الجماعية لشعب ما ليست مجموع الهويات الفردية للأشخاص المنتمين لهذا الشعب، وخصوصا أن الشخص بإمكانه دائما أن يدّعي لنفسه الانتماء الهوياتي الذي يراه الأنسب له حسب تنشئته وتكوينه وقناعاته ومصالحه...

ما هي هذه الهوية الجماعية للشعوب؟ ما هي عناصر تعريفها؟

يمكن القول بأن الهوية الجماعية لشعب ما تتجلّى في انسجام هذا الشعب مع خصوصيته التي تجعل منه، أولا، ما هو عليه، وتُميّزه، ثانيا، عن كل الشعوب الأخرى. ومن هنا نستطيع تعريف الهوية الجماعية ـ والهوية بصفة عامة كذلك ـ بأنها تعني الخصوصية والتميّز: الخصوصية التي هي عنصر ذاتي Intrinsèque، والتميّز ـ الملازم للخصوصية كوجه ثانٍ لها ـ الذي هو عنصر خارجي Extrinsèque لأنه لا يبرز ولا يُدرك إلا بالعلاقة مع شعوب أخرى. وهكذا مثلا، تتحدد هوية الشعب الصيني بخصوصيته الذاتية التي تجعل منه شعبا صينيا، والتي تميّزه، خارجيا، عن باقي شعوب الأرض (مزيد من التفاصيل حول مفهوم "الهوية" بموضوع "إشكالية الهوية" ضمن كتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب" المتوفر على الرابط: http://tawiza.byethost10.com/identite.pdf).

الموطن واللغة كمكوّنين رُكنييْن لهوية للشعوب:

إذا كانت الهوية تعني الخصوصية والتميّز، فما الذي يعطي للشعوب هذه الخصوصية وهذا التميّز؟ أي ما الذي يعطيها هويتها؟ بعبارة أخرى: ما هي محدّدات ومكوّنات هويات الشعوب؟

إذا قمنا باستقراء حالات الشعوب المختلفة لمعرفة ما الذي يجعل كل واحد منها فريدا في خصوصيته التي يتميز بها عن باقي الشعوب الأخرى، فسنخلص إلى حقيقة أن الموطن الجغرافي للشعب المعني ولغته هما المحدّدان لخصوصيته، ذاتيا، ولتميّزه، خارجيا، عن الشعوب الأخرى. وهذا ما يجعل من الموطن واللغة المكوّنيْن الموضوعيّين الركْنييْن لهوية الشعوب. والمقصود باللغة ليس أية لغة قد يستعملها الشعب لأسباب ثقافية أو دينية أو

اقتصادية، بل المقصود لغة موطنه التي نشأت تاريخيا بذلك الموطن بصفتها لغة خاصة بذلك الشعب. ولا يهمّ بعد ذلك أن هذا الشعب سيتعلم وسيستعمل لغات لشعوب أخرى، أو أن لغته هو ستتعلمها وستستعملها شعوب أخرى. وإنما المهمّ أن لغته تابعة له ولموطنه، تاريخا ونشأة وحتى اسما (لغة عربية، صينية، يابانية، أمازيغية، فرنسية...).

الموطن، كمصدر لهوية الشعوب، يثير طبعا عدة أسئلة، مثل السؤال المتعلق بمآل هوية شعب غزا موطنَه شعب آخر ذو هوية أخرى مختلفة. الأجوبة مختلفة حسب الحالات: فهناك الحالة التي يستولي فيها الشعب "س" على أرض الشعب "ش"، وبصفة دائمة ونهائية لن يعود معها الشعب الثاني ينازع الشعب الأول في حقه على تلك الأرض. وينتج عن ذلك أن هذه الأرض تصبح جزءا من أرض الشعب الأول، وامتدادا، بالتالي، لهويته النابعة من أرضه الأصلية. وكمثال على هذه الحالة ما حصل لجزء من البلاد الرومانية البيزنطية (بما فيها أجزاء من الأراضي البلقانية) بعد أن استولى عليها العثمانيون في القرن الخامس عشر، لتصبح منذ ذلك التاريخ، وبصفة نهائية ودائمة، أرضا تركية ذات هوية تركية لا ينازع في ذلك أحدٌ. وهناك حالة ما حصل، كمثال، للشعوب الأصلية لأستراليا ونيوزيلاندا وأمريكا (الولايات المتحدة)، حيث اختفت ـ تقريبا ـ الهوية الأصلية للسكان وبرزت مكانها الهوية الأسترالية والنيوزيلاندية والأميركية، ذات الأصل الأوروبي. لكن هذه الهويات تشكّلت كهويات قائمة بذاتها تستمدّ انتماءها من موطنها الجديد، الذي هو أستراليا ونيوزيلاندا وأمريكا، وليس من البلدان الأوروبية التي انطلق منها مستوطنو الأراضي الجديدة. أما ما عدا هذه الحالات، فإن الاستعمار المؤقت، ولو دام قرونا كما في استعمار المسلمين للأندلس أو العثمانيين للشرق الأوسط أو الإسبان لأمريكا الجنوبية أو استعمار العرب لشمال إفريقيا الذي عرف نهايته مع معركة الأشراف في741 ميلادية، لن يغيّر كثيرا من الهوية الأصلية للشعب الأصلي صاحب الأرض الأصلية، حتى وإن كان تأثيره قويا في ما يخص الدين والثقافة واللغة.

ويثير، كذلك، ربطُ هوية الشعوب بموطنها سؤالَ الموطن الجغرافي الأصلي الأول المفترض للشعب المعني قبل أن يستقر بموطنه المعروف. في الحقيقة، هذا السؤال هو خارج الموضوع ولا معنى له عندما يتعلق الأمر بالشعوب. هو ذو معنى فقط عندما يتعلق الأمر بالأفراد لمعرفة موطنهم الجغرافي الأول، المفترض أنهم هاجروا منه قبل الاستقرار بموطنهم الأخير. لنعط أمثلة قصد التوضيح: إذا عرفنا أن الموطن الذي تشكّل فيه الشعب العربي بهويته العربية هو شبه الجزيرة العربية، فإن كل تساؤل حول الموطن الجغرافي الأول الذي يكون الشعب العربي قد عاش فيه قبل أن يستقر بموطنه المعروف، هو تساؤل بلا معنى. لماذا؟ لأنه لم يثبت أن وجد في التاريخ شعب عربي قبل الشعب العربي للجزيرة العربية. نفس الشيء

بخصوص الشعب الأمازيغي بموطنه بشمال إفريقيا، والذي صيغت فرضيات شبه خرافية لإرجاعه إلى أصول جغرافية خارج موطنه الشمال الأفريقي، مع أنه لم يثبت أن وجد شعب أمازيغي في التاريخ قبل الشعب الأمازيغي لشمال إفريقيا. وليس لأنه من الصعب في الغالب تحديد الأصل الجغرافي الأول المفترض لشعب ما، فلذلك نتجنّب السؤال عن هذا الأصل الأول. فمثلا، نعرف اليوم الأصل الجغرافي الأوروبي لغالبية الشعب الأمريكي للولايات المتحدة. ومع ذلك فإن السؤال عن الأصل الأول للشعب الأمريكي سؤال غير ذي موضوع، لأنه لم يوجد في التاريخ أي شعب أمريكي بهوية أمريكية قبل الشعب الأمريكي المعروف، والذي يستمد هويته من انتمائه الترابي إلى الأرض الأمريكية للولايات المتحدة، وليس من أصوله الجغرافية الأوربية.

مستتبعات التصور الترابي للهوية:

يستتبع هذا التصورُ الترابي للهوية الجماعية للشعوب، مجموعةً من النتائج نلخّصها في ثلاث:

1 ـ غياب الدين كمكوّن للهوية الجماعية، ما دام لا يشكّل خصوصية ينفرد بها عن باقي الشعوب الأخرى الشعبُ الذي يمارس هذا الدين. فالإسلام مثلا ـ وكذلك المسيحية ـ ليس خاصا بالشعب المغربي حتى نقول، كما هو شائع ومنصوص عليه في الدستور، إن هوية المغرب إسلامية مثل الموطن واللغة، بل الإسلام مشترك بين العديد من الشعوب ذات هويات مختلفة، تركية وفارسية وإندونيسية وأفغانية وكردية... نعم يمكن النظر إلى الديانة اليهودية كمكوّن هوياتي لليهود، إذا اعتبرنا هذه الديانة، بحكم غيابها لدى الشعوب الأخرى، خاصة بالشعب اليهودي، وتشكل بالتالي خصوصية ينفرد بها عن باقي الشعوب الأخرى.

2 ـ غياب العرق، كذلك، كمكوّن للهوية الجماعية، لأنه لا يوجد صفاء عرقي يحافظ على صفائه عبر قرون طويلة، ليعطي في الأخير هوية عرقية صافية لشعب من الشعوب. فالأعراق بطبيعتها متنوعة ومتعددة الأصول بسبب اختلاط الأنساب المرتبط بالهجرة والتنقّل، والغزو والاستعمار، وهو ما ينتفي معه وجود هوية عرقية خالصة.

3 ـ بما أن الهوية الجماعية لشعب ما ليست عرقية، فإنها ليست، نتيجة لذلك، وعكس ما هو شائع، مجزأة ومتعددة ومتنوعة مثل الأصول العرقية التي هي أصلا متنوعة، كما أشرت، بل هي واحدة تبعا لوحدة الموطن الذي هو المصدر الأول لهذه الهوية الجماعية. فالتعدد يكون إذن في الأعراق واللغات والثقافات والأديان، وليس في الهوية الجماعية، التي هي دائما واحدة.

لكن إذا كانت الهوية الجماعية، بالمفرد، لا يمكن أن تكون متعددة، لأن ذلك يتعارض مع وحدة موطنها، فإن وجود هويات جماعية، بالجمع، متعددة داخل دولة واحدة، هو شيء ممكن ومعروف، لكن كهويات مستقلة وقائمة بذاتها، وذات حدود ترابية ولسنية (الموطن واللغة)، كما في إسبانيا وبلجيكا وسويسرا مثلا. ولهذا فلا توجد في المغرب، على سبيل المثال، هويتان، أمازيغية وعربية، حسب الاعتقاد الشائع، لأنه لا يوجد بهذا البلد موطن خاص بالشعب العربي وآخر خاص بالشعب الأمازيغي كما في الدول ذات الهويات المتعددة.

الهوية والجنسية:

هذه الحالة من وجود أكثر من هوية واحدة وأكثر من شعب واحد داخل الدولة الوطنية الواحدة، يطرح مسألة طبيعة العلاقة بين الهوية والجنسية، اللتين قد تبدوان متطابقتين في بعض الحالات رغم أنهما مفهومان مختلفان. وتجاهل الاختلافات التي تفرّق بينهما هو مصدر للفهم غير السليم لموضوع الهوية الجماعية للشعوب. فما هو الفرق بين المفهومين؟

1 ـ في الحالة المشار إليها لإسبانيا وسويسرا وبلجيكا حيث توجد جنسية واحدة، متمثّلة في دولة واحدة، تضمّ، لأسباب تاريخية وسياسية، أكثر من هوية واحدة وأكثر من شعب واحد، نلاحظ أن جنسية الدولة هي نفسها هويتها الوطنية، لأن الدولة، في مثل هذه الحالات، ليست لها هوية خاصة بها مختلفة عن جنسيتها. هكذا مثلا نجد أن هوية دولة بلجيكا هي جنسيتها البلجيكية، لأن الدولة ليست فلامانية Flamand ولا فالونية Wallon في هويتها، كما هما الشعبان، الفلاماني والفالوني، المشكّلان لها. الدولة بلجيكية فقط، تبعا لجنسيتها البلجيكية، عكس شعبيها الفلاماني والفالوني المشترِكين في نفس الجنسية البلجيكية، ولكن لكل واحد منهما هويته المستقلة والمختلفة عن هذه الجنسية البلجيكية.

2 ـ لكن عكس هذه الحالة من الجنسية الواحدة، التي تضم أكثر من هوية واحدة، هناك حالة الهوية الواحدة التي قد تضم، لأسباب سياسية وتاريخية أيضا، أكثر من جنسية واحدة، أي أكثر من دولة واحدة، مثل الهوية العربية التي تشمل عدة دول عربية بجنسيات مختلفة، كويتية وسعودية وإماراتية وقطرية...، ولكن بهوية عربية واحدة. وفي ما يخص كل دولة عربية على حدة، فإن هويتها العربية تأخذ شكلا وطنيا لتصبح هوية وطنية، كويتية وسعودية وإماراتية وقطرية...، والتي هي دائما جزء من الهوية العربية المشتركة لجميع الدول العربية. وكذلك بالنسبة للشعب الأمازيغي لشمال إفريقيا، الذي يتوزّع إلى عدة دول بجنسيات مختلفة، مغربية وجزائرية وتونسية وليبية، ولكن بهوية شمال إفريقية واحدة،

يُعبّر عنها، في شكلها المحلي الخاص بكل دولة، بالهوية الوطنية، المغربية والجزائرية والتونسية والليبية.

3 ـ وحتى في الحالة البسيطة، لشعب واحد بهوية واحدة ودولة واحدة وجنسية واحدة، واسم واحد يدل في نفس الوقت على الهوية والجنسية والدولة والشعب واللغة والموطن، كما بالنسبة للصين أو البرتغال أو اليابان مثلا، فإن الهوية، رغم ذلك، لا تعني الجنسية ولا تتطابق معها. فالجنسية هي رابطة قانونية بين دولة وأفراد ينتمون إليها بصفتهم مواطنين. تتجلى وتُمارس إذن الجنسية على مستوى المواطنة كانتماء إلى الدولة. أما الهوية فهي رابطة ترابية ـ وليست قانونية ـ بين شعب وأرض ـ وليس بين أفراد ودولة ـ بصفتها الموطن القار والدائم لهذا الشعب. تتجلى وتُمارس إذن الهوية على مستوى الانتماء إلى الموطن قبل الانتماء إلى الدولة.

4 ـ ولهذا فإن هوية الشعوب، التي تحدّدها مواطنها ولغاتها، سابقة تاريخيا عن وجود الدول، وبالتالي سابقة عن الجنسية.

5 ـ يمكن للشخص، خلال حياته، أن يغيّر جنسيته ويكتسب أخرى. لكن لا يمكنه أن يغيّر هويته أو يكتسب هوية أخرى. لنأخذ، قصد التوضيح، مثال عامل مغاربي، ذي هوية شمال إفريقية أو أمازيغية، استقر بفرنسا بصفة نهائية هو وأسرته منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما حصل هناك على عمل. لقد اكتسب اليوم، هو وجميع أفراد أسرته، الجنسية الفرنسية، وأصبح بذلك، قانونيا، مواطنا فرنسيا. لكن هويته ليست بعدُ فرنسية، بل هي دائما مغاربية. فقط حفدته، من الجيل الثالث فما فوق، سيكونون حقا فرنسيين في انتمائهم الهوياتي، لأنهم سيكونون حقا أبناء الأرض الفرنسية، وأصحاب أصول ترابية ولسنية فرنسية. وهو ما يعني أن الهوية الجماعية الفرنسية تكون قد استوعبتهم بعد أن يكونوا قد ذابوا فيها وأصبحوا جزءا منها. ولهذا فإن هذا الاستيعاب Assimilation شرط للانتماء إلى هوية جماعية لم تكن هي هوية الآباء والأجداد الأقربين، عكس الحصول على جنسية جديدة، والذي من شروطه الاندماج Intégration فقط وليس بالضرورة الاستيعاب.

الدارجة كلغة ثانية للهوية بشمال إفريقيا:

لنحاول الآن تطبيق المبادئ النظرية التي عرضناها، بخصوص مفهوم الهوية الجماعية للشعوب، على حالة المغرب، لنتساءل عن طبيعة الهوية الجماعية للشعب المغربي وللدولة المغربية. فبالرجوع إلى المكوّنين الموضوعيْن الرئيسيين للهوية الجماعية، اللذيْن هما الموطن واللغة، نستنتج أن الهوية الجماعية للمغرب هي شمال إفريقية، أي أمازيغية، بموطنها

وبلغتها الأمازيغية. إذا كان الأمر يبدو واضحا بالنسبة للموطن وللغة الموطن التي هي الأمازيغية، فإن الأمر ليس كذ بالنسبة للغة الدارجة. فهل هي أيضا لغة الهوية، مثل الأمازيغية، أم أنها لغة وافدة، مثل اللغة العربية، وتعبّر عن هوية أجنبية وافدة.

إذا تأملنا حالة اللغة الدارجة، بعيدا عن البديهيات الكاذبة التي تقدّمها كلغة عروبية جاء بها العرب الذين وفدوا إلى شمال إفريقيا، فسنخلص إلى أنها لغة اكتسبت، هي أيضا، وضع لغة الهوية بصفتها نشأت بإفريقيا الشمالية ولم تأت إليها من خارجها، كما هو شائع عامّيا، استنادا فقط إلى معجمها الذي هو حقا ذو أصل عربي بنسبة قد تفوق أزيد من 70 في المائة. لكن اللغة ليست هي المعجم فحسب.

ولأن هذا الحيّز لا يسمح بعرض كل الأدلة التي تثبت أن الدارجة لغة أبدعها وأنتجها الأمازيغيون أنفسهم بموطنهم بشمال إفريقيا (انظر تفصيل ذلك في موضوع: "متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟" ضمن هذا الكتاب)، فسأكتفي بالقول بأنها نشأت من رغبتهم في تعلّم العربية والتحدث بها، اعتقادا منهم أن ذلك يقرّبهم أكثر من الإسلام ويجعل إيمانهم أتمّ وأصحّ. لكن بما أن العربية كانت قد فقدت وظيفة التخاطب الشفوي، أي التكلّم بها في التواصل اليومي، فقد اضطروا إلى تكلّم هذه العربية كما يتكلّمون لغتهم الأمازيغية، مستعملين تراكيبها ومعاني كلماتها، لكن بألفاظ عربية بدل ألفاظ أمازيغية. هكذا نشأت الدارجة كنسخة من التعابير الأمازيغية مترجمة حرفيا إلى العربية لتعويض التعابير العربية التي لم تعد مستعملة بسبب ما أشرت إليه من فقدان العربية لوظيفة التخاطب الشفوي. فالدارجة إذن لغة شمال إفريقية، أولا بأصلها الجغرافي الشمال إفريقي حيث نشأت وتشكّلت تاريخيا، وثانيا بتعابيرها ومعانيها اللغوية الأمازيغية، وثالثا بأصلها البشري، إذ أن الذين تحدثوا الدارجة للمرة الأولى هم أمازيغيون ترجموا حرفيا تعابير ومعاني لغتهم الأمازيغية إلى العربية. وحتى إذا سلّمنا أن الدارجة لغة عربية، فستكون عربية الأمازيغ وليس عربية العرب، تماما مثل اللغة الفرنسية التي هي لغة لاتينية، لكنها ليست لاتينية شعب "لاسيوم" Latium، أي تلك المنطقة التي ظهرت بها اللغة اللاتينية بإيطاليا، وإنما هي "لاتينية" الفرنسيين لذين ابتكروها وتكلموها واستعملوها بفرنسا، موطن نشأتها وميلادها. المتحدثون بالدارجة هم إذن أمازيغيون يتحدثون اللغة التي أبدعها ونقلها إليهم أجدادهم الأمازيغ.

لماذا نرفض أن يكون المغرب غير عربي:

النتيجة إذن أن الهوية الجماعية للمغرب هي شمال إفريقية، أي أمازيغية، بموطنها ولغتيها. وهو ما يعني أنها ليست فينيقية ولا رومانية ولا بيزنطية ولا إسبانية ولا فرنسية... الجميع متفق على هذه الخلاصة الأخيرة. لكن عندما نقول بأنها ليست عربية، الكثير من المغاربة يغضبون ويرفضون هذه النتيجة. مع أن نفس الاستدلال الذي يثبت أن هوية المغرب ليست فينيقية ولا رومانية ولا فرنسية...، يثبت في نفس الوقت أنها ليست عربية. لماذا إذن رفض القول إن المغرب ليس ذا هوية عربية؟

لأن فكرة الهوية العربية للمغرب، لكثرة تكرارها وسماعها وتعلّمها وقراءتها وكتابتها ونشرها وتعميمها وفرضها...، اكتسبت شرط بديهية لا تُناقش ككل البديهيات. لكن لو فقط نتساءل متى وكيف نشأت هذه البديهية وفرضت نفسها، سندرك بسهولة أنها لم تتشكّل إلا في القرن العشرين، بعد 1912 بالتدقيق. أما قبل هذا التاريخ، فبضع عشرات الآلاف من المهاجرين العرب الذين يُفترض ـ نعم يُفترض فقط ـ أنهم استقروا بأرض الأمازيغ، لم يكن بمستطاعهم، لا واقعيا ولا منطقيا، تحويل الهوية الجماعية الأمازيغية لكل شمال إفريقيا إلى هوية جماعية عربية. بل العكس هو الصحيح، أي أن حفدة هؤلاء المهاجرين هم الذين يكونون قد ذابوا في الهوية الأمازيغية، متبنّين لها كهويتهم الوحيدة، لا تمييز بينهم وبين الأمازيغيين الأصليين. هذه هي القاعدة العامة بخصوص هوية سليلي المهاجرين الذي يستقرون بصفة دائمة ونهائية بالبلد الجديد الذي هاجروا إليه. فكرة "مغرب عربي" هي إذن فكرة حديثة جدا، مرتبطة بالتعريب الهوياتي الذي لم يبدأ في المغرب إلا مع الحماية الفرنسية.

التعريب والهوية في المغرب:

في ما يتعلق بهذا التعريب، يجدر التأكيد أن المغرب، على الخصوص، عرف ثلاث مراحل من التعريب: الأولى أمازيغية، والثانية فرنسية، والثالثة وطنية.

1ـ المرحلة الأولى، التي تبتدئ منذ اعتناق الأمازيغ للإسلام إلى 1912، كانت أمازيغية لأن الأمازيغيين هم أنفسهم الذين اختاروا التعريب ومارسوه في سبيل تحوّلهم إلى عرب، معتمدين على ثلاث "حيل" للإقناع والاقتناع أنهم عرب ولم يبقوا أمازيغيين:

أ ـ انتحال النسب العربي بادعاء الانحدار من أصل عرقي عربي، مثل العرب الحقيقيين، وهو ما يفسّر الانتشار الواسع لثقافة "أشجار النسب العربي" بالمغرب، مع هوس خاص بخرافة "النسب الشريف"، ذات الخلفيات العنصرية.

ب ـ التحدّث بالعربية كما يفعل العرب الحقيقيون، وهو ما أدّى إلى ظهور الدارجة، حسب ما سبق شرحه.

ج ـــ إطلاق الأسماء الشخصية العربية على المواليد الأمازيغيين، والتخلي عن الأسماء الأمازيغية الأصيلة، تعبيرا عن الرغبة القوية لدى مجموعة من الأمازيغيين في ممارسة التحول الجنسي والهوياتي (تقمصهم للجنس العربي والهوية العربية، وتنصلهم من جنسهم الأمازيغي وهويتهم الأمازيغية)، وانتحال الانتماء العربي. فهذا الأمازيغي الذي يسمي ولده باسم عربي، يعطي بذلك الدليل على أنه يتمنى رمزيا لهذا الولد أن يكون مثل الحامل الأصلي لهذا الاسم، أي يتمنى له أن يكون عربيا.

لكن هذا التعريب الذاتي بقي محدودا في إطار فردي وعرقي وقبلي دون أن يكون له أي أثر على الهوية الجماعية التي ظلت شمال إفريقية وأمازيغية. وهذا ما يفسّر أن المغرب لم يسبق أن اعتبِر أو اعترِف به كبلد عربي قبل 1912. ومعروف أن عبارة "المغرب العربي" لم تظهر ولم تستعمل إلا في أواخر أربعينيات القرن الماضي.

2 ـ المرحلة الثانية للتعريب، التي دامت من 1912 إلى 1956، هي فرنسية لأنها من فعل الاستعمار الفرنسي الذي خطّط لهذا التعريب وأشرف عليه وأنجزه. وهو تعريب سياسي لأن هدفه كان هو تعريب السلطة السياسية والدولة التي تمارسها بإعطائها هوية وانتماء عربيين. وحتى تنجح السلطات الاستعمارية في هذا التعريب السياسي للدولة وسلطتها السياسية، قامت عمليا بخلق دولة عربية بالمغرب، مع توفير كل الشروط السياسية والمؤسساتية والقانونية والرمزية (العلم والنشيد الوطنيان)، الضرورية لهذه الدولة العربية، ذات الصنع الفرنسي.

الملاحظ أن هذا التعريب، الذي باشرته السلطات الاستعمارية، فلأنه سياسي يستهدف الدولة وسلطتها السياسية بجعلها دولة عربية، فهو يمثّل أول تعريب حقيقي عرفه المغرب طيلة تاريخه.

3 ـ المرحلة الثالثة للتعريب، التي بدأت من استقلال المغرب في 1956 ولا تزال متواصلة، هي تعريب وطني، تقوده الدولة المغربية نفسها، متمّمة عملية التعريب الموروثة عن فرنسا، لكن بشكل كلي وشامل، مسخّرة لذلك كل الموارد المتوفرة، وخصوصا التعليم الذي تحوّلت فيه المدرسة إلى معمل لاستنبات العروبة واقتلاع الأمازيغية. وهو ما أنتج مخيالا جماعيا وثقافيا يُتصوّر فيه المغرب كمجرد امتداد للمشرق العربي، والأمازيغية كمجرد مؤامرة استعمارية جاء بها "الظهير البربري"، تلك الأكذوبة التي اختلقتها "الحركة الوطنية" اختلاقا.

ما حققته سياسة التعريب إذن، ليس هو ترقية العربية إزاء هيمنة الفرنسية، حسب الدعوى التي لا يملّ التعريبيون من تكرارها، وإنما هو إقصاء الهوية الحقيقية والأصلية للمغرب، وهي الأمازيغية، مع فرض ونشر العهر الجنسي، المتجلّي في تحويل جنسي ـ من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي ـ وهوياتي للمغاربة. وهو ما تُرجم بعداء المتحوّلين المغاربة ـ وضمنهم العديد من الناطقين بالأمازيغية ـ لذاتهم، أي لأمازيغيتهم، ممارسين على أنفسهم مازوشية هوياتية وثقافية يشعرون معها باللذة والسعادة وهم يحتقرون هويتهم وانتماءهم، منتحلين انتماء إلى هوية أجنبية لا يعترف أصحابها الحقيقيون بانتماء المغاربة المتحوّلين إليها. ولهذا يستصغر العرب الحقيقيون هؤلاء المتحوّلين بسبب تنكّرهم لأصلهم وهويتهم. ومع ذلك فهم متمادون في التباهي الزائف بهذا الانتماء الزائف، الذي يعطيهم شعورا زائفا بسعادة زائفة فقط لأنهم يتصوّرون أنهم عرب وليسوا أمازيغيين، مع أن العرب الحقيقيين لا يعترفون ـ كما قلت ـ بعروبتهم الزائفة. إنه سلوك مازوشي، لدى المتحوّلين، يكاد يكون فريدا في التاريخ. هذا هو النجاح الوحيد الذي حققته سياسة التحويل الجنسي، التي تسمّى رسميا بسياسة التعريب.

الهوية في الدستور المغربي:

يجب الاعتراف أن الدولة قامت، منذ 2001، بمجهود مشكور في سبيل الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب، ووضع حد لإنكارها وإقصائها. وقد تُوّج هذا المجهود بترسيم الأمازيغية هوية ولغة في دستور فاتح يوليوز 2011. لكن، بدل أن يصحّح هذا الدستور الجديد الوضع الهوياتي الشاذ للمغرب، المتجلّي في عدم التطابق بين الهوية الأمازيغية لأرض المغرب وبين هوية الدولة التي تسود على هذه الأرض، رسّم وكرّس التصوّر العامّي للهوية عندما اعتبرها متعددة ذات مكونات وروافد متنوعة. وهكذا نقرأ في التصدير: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية». إنه فهم ميكانيكي للهوية بتصورها كإضافات عددية توضع جنبا إلى جنب، وبشكل اعتباطي ولا منطقي.

فلماذا توقفت هذه المكونات عند ما هو عربي وأمازيغي وصحراوي، ولم تشمل ما هو فاسي وريفي وجبْلي ومراكشي وفيكيكي ويزناسني وسوسي...، ما دام أن المعيار العرقي أو الجهوي، الذي على أساسه اختيرت المكونات الثلاثة الأولى، حاضر كذلك في هذه المكونات الأخرى؟ ثم لماذا اقتصرت "الروافد" على ما هو إفريقي وأندلسي وعبري ومتوسطي ولم

تتضمن كذلك ما هو فينيقي وروماني ووندالي وإسباني وأوروبي... ما دام أن نفس المعيار الحاضر في "الروافد" الأولى متوفر كذلك في الثانية؟ فليس هناك إذن أي مبرر منطقي ولا واقعي يحصر "المكونات" و"الروافد" في هذا العدد بالضبط أو عدد آخر بالضبط، ولا في هذه العناصر من "المكونات" و"الروافد" دون عناصر أخرى. مما يبيّن أن التصنيف اعتباطي ومزاجي لا غير، كما قلت، ككل التصورات العامّية غير العلمية. مع أن الأمر يتعلق بدستور يحرره فقهاء القانون، مما يستوجب أن تكون ألفاظه دقيقه ومفاهيمه محددة ومصطلحاته علمية ومضبوطة.

إذا كانت "المكوّنات" تعني العناصر الداخلية، و"الروافد" تعني العناصر الخارجية، فكيف يصحّ الحديث عن "روافد" إفريقية لهوية المغرب مع أن هذا المغرب جزء من هذه القارة الإفريقية نفسها؟ فاستعمال عبارة "روافد إفريقية" سيكون سليما وملائما لو أن المغرب ينتمي إلى قارة أخرى خارج إفريقيا، التي جاءت منها "روافد" خارجية تغني هوية المغرب غير الإفريقية. ففي فرنسا مثلا، التي لا تنتمي إلى إفريقيا، يصح الحديث عن "روافد إفريقية" لأنها بالفعل روافد خارجية، وليس بالنسبة للمغرب الذي هو جزء من إفريقيا ومنتمٍ إليها. كما أنه لو كان هناك تحديد جغرافي وقُطري لهذه "الروافد الإفريقية"، كوصفها بالسينيغالية أو المالية أو النيجيرية، أو الطانزانية...، لكان الأمر، على مستوى الاستعمال السليم لمفهوم "الروافد"، مقبولا ومعقولا. فما دام أن المغرب جزء من إفريقيا، فإن القول بأن "روافد إفريقية" تغني هوية المغرب، كما جاء في الدستور، يساوي القولَ بأن "روافد مغربية" تغني الهوية المغربية. وهذا خُلْف، ودوران، وكلام متناقض ومتضارب، إذ كيف يمكن تصور عناصر مغربية داخلية كمجرد "روافد" خارجية في نفس الوقت؟ اعتبار المكونات الإفريقية الداخلية للهوية المغربية مجرد "روافد"، بمعناها الذي يفيد أنها خارجية، يعبّر لاشعوريا عن قناعة أن المغرب، بما أنه بلد "عربي"، فهو لا ينتمي إلى إفريقيا لأن البلدان العربية ليست جزءا من إفريقيا. فكل ما يمكن أن تعنيه هذه القارة الإفريقية بالنسبة للمغرب، هو نفس ما تعنيه للبلدان العربية، أي قارة "أجنبية" لا تجمعها مع هذه البلدان العربية ـ والمغرب واحد منها على هذا المستوى من الوعي الهوياتي الزائف ـ سوى "روافد" خارجية مصدرها إفريقيا البعيدة والأجنبية. ولهذا نجد أن الدستور السابق، دستور 1992 المعدل في 1996، كان متقدما على الدستور الحالي (دستور 2011) في ما يخص العلاقة الهوياتية بإفريقيا، إذ نجد أن الأول ينص صراحة على ما يلي: «وبصفتها (يعني المملكة المغربية)، دولة إفريقية فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية». واضح أن

هذا الدستور يعترف أن المغرب دولة إفريقية، وهو ما يعني أن انتماءه إفريقي، عكس الدستور الجديد الذي يجعل من إفريقيا "رافدا" فقط، أي شيئا أجنبيا وخارجيا.

اللافت كذلك أن ترتيب المكونات الهوياتية المزعومة (العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية) مخالف للواقع التاريخي الذي يشهد ويثبت أن الأمازيغية هي الأسبق وهي الأصل. والملاحظ أيضا أن المكوّن "العربي ـ الإسلامي" استعمل كمصطلح واحد مركب من لفظين تجمع بينهما واصلة، دليلا أن اللفظين يشكلان مفهوما واحدا. وهذا الجمع بين ما هو عربي وما هو إسلامي بشكل يجعل منهما شيئا واحدا، هو كذلك من التصورات العامّية والشعبية الخاطئة المنتشرة حول العلاقة بين العروبة والإسلام. وكتابة ذلك في نص دستوري فيه نصب وتضليل لأنه قد يحمل على الاعتقاد أن الانتماء إلى العروبة يعني الانتماء إلى الإسلام. وهو ما يعني أن التمسك بالعروبة هو تمسك بالإسلام. وهذا خلط خطير غير مقبول، فيه احتيال وخداع عندما يجعل العروبة مرادفا للإسلام. مما يعطي لها، باعتبار أنها جزء من الإسلام، امتيازا على باقي "المكونات" الهوياتية الأخرى. والأخطر أكثر أنه يدفع إلى الاعتقاد أن هوية المغاربة لا يمكن أن تكون أمازيغية ـ إسلامية إذ لا بد من العنصر العربي، مقرونا بالإسلام، حتى "يحسن" و"يقبل" إسلامهم.

هكذا يكون الدستور الجديد قد تعامل مع موضوع الهوية تعاملا "سفسطائيا": فبقدر ما يثبت هذا الدستور الهوية المغربية كهوية غنية جدا بتعدد "مكوناتها" و"روافدها"، فهو ينفيها كانتماء يميّز المغرب والمغاربة عن غيرهم من الشعوب الأخرى، وهو التميز الهوياتي الذي يستمدونه من موطنهم الأمازيغي بشمال إفريقيا، كما هو الأمر بالنسبة لهويات كل الشعوب والبلدان، كما سبق تبيان ذلك. فما تنفيه إذن الوثيقة الدستورية هو هذا الانتماء الأمازيغي الترابي للمغرب والمغاربة، واستبداله بخليط اعتباطي من الأعراق و"المكونات" و"الروافد" التي لا علاقة لها إطلاقا بمفهوم الهوية الذي يتحدد بالأرض أولا ثم باللغة ثانيا، كما عند كل شعوب المعمور. فإذا كانت الهوية تعني التحديد (S'identifier, c'est se déterminer)، فإن الدستور الجديد جعل منها شيئا فضفاضا وغير محدد، وذلك عندما اعتبرها خليطا هجينا من المكونات والروافد. وإذا لم يكن من الممكن أن ينص الدستور صراحة على أن المغرب بلد أمازيغي في هويته وانتمائه، بسبب ما تثيره كلمة "أمازيغية" من حساسية وسجال وجدل، فقد كان بإمكانه التنصيص، ودون أي ذكر للفظ "أمازيغية"، على «أن المغرب بلد يستمد هويته وانتماءه من موطنه بشمال إفريقيا». وهو تعبير موضوعي وجغرافي محايد يعبّر عن الانتماء الترابي، ولا يحيل على أي انتماء عرقي.

ولهذا فإن الدستور الجديد، رغم ما أقرّه من مكاسب رمزية هامة لصالح اللغة والهوية الأمازيغيتين، إلا أنه لم يحلّ المشكل الهوياتي بالمغرب، ولم يؤسس لمصالحة حقيقية مع الهوية الأمازيغية للمغرب. فما هي شروط هذه المصالحة؟

المصالحة الحقيقية مع الأمازيغية:

المعروف أنه من أجل إيجاد حل ناجع لمشكل ما، ينبغي أولا تشخيصه وتحديده. ما هو المشكل الحقيقي للأمازيغية في المغرب؟

مشكل الأمازيغية لا يكمن في إقصائها اللغوي والثقافي، الذي عانت منه لأزيد من نصف قرن، لأن هذا الإقصاء ليس إلا مظهرا للإقصاء الأول والرئيسي الذي هو الإقصاء السياسي، الذي يجد مصدره في كون السلطة السياسية في المغرب تُمارس، لأنها تُعتبر سلطة عربية، ليس من طرف العرب، ولكن باسم الانتماء العربي. وهو ما ينتج عنه أن الأمازيغية ـ وليس الأمازيغيون بصفتهم أشخاصا طبيعيين ـ مقصاة سياسيا. القضية الأمازيغية هي إذن سياسية في عمقها وجوهرها، قبل أن تكون لغوية وثقافية. ولهذا فإن كل ما قامت به الدولة لصالح الأمازيغية منذ 2001، انصب على معالجة الأعراض فقط، المرتبطة باللغة والثقافة، دون الاقتراب من جوهر المشكل الذي هو سياسي. هذا ما يفسّر أن المصالحة المزعومة مع الأمازيغية، مع كل القرارات المتخذة بهذا الشأن، لم تخرج عن كونها "سياسة بربرية" جديدة، على غرار "السياسة البربرية" القديمة التي مارستها سلطات الحماية الفرنسية. هذه "السياسة البربرية" الجديدة تتلخص في التعامل مع الأمازيغ كأقلية تطالب من الدولة "العربية" حيث يعيشون، أن تعترف بحقوقهم الإثنية واللغوية والثقافية. وهو ما حدا بهذه الدولة إلى تبنّي وتطبيق هذه "السياسة البربرية" الجديدة، التي تراها الحل المناسب لطبيعة مشكل الأمازيغية، كلغة وهوية وثقافة "أقلية". ورغم أن هذه "السياسة البربرية" الجديدة مفيدة للغة والثقافة الأمازيغيتين، إلا أنها حل زائف ومصالحة زائفة مع الأمازيغية، لأنه لا توجد بالمغرب "أقلية" ولا "أغلبية" أمازيغية، لكون المغرب، في مجموعه، أمازيغيا في هويته الجماعية، التي يحددها انتماؤه الشمال الإفريقي، والتي لا علاقة لها بالأصول العرقية لسكانه، التي قد تكون متنوعة ومتعددة.

ولهذا فإن المصالحة الحقيقية مع الأمازيغية، والحل الحقيقي للمشكل الهوياتي بالمغرب، يتطلبان تبنّي وتطبيق، ليس "سياسة بربرية"، كما هو الأمر حاليا، وإنما سياسة أمازيغية. والفرق بين الاثنين ليس تورية وتلاعبا في الكلمات، وإنما هو تعبير عن القطيعة مع تدبير ذي طابع "أجنبي" للقضية الأمازيغية، يعبّر عنه لفظ "بربري" ذو الأصل الأجنبي، واعتماد تدبير

وطني يعبّر عنه استعمال لفظ "أمازيغي" ذي الأصل المحلي. هذا الانتقال من "سياسة بربرية" إلى سياسة أمازيغية يقتضي من الدولة، هي نفسها أولا، الاعتراف بهويتها الأمازيغية انسجاما مع هوية موطنها بشمال إفريقيا، حيث ستنتقل الأمازيغية من وضع موضوع Objet، سلبي ومنفعل، إلى وضع ذات Sujet فاعلة وسيّدة، ومصدر للقرارات التي تخصها.

المصالحة الحقيقية مع الأمازيغية تشترط إذن أن تُمارس السلطة السياسية، ليس من طرف أشخاص أمازيغيين، بل باسم الانتماء الأمازيغي باعتباره انتماء للدولة المغربية ولسلطتها السياسية. وهو ما سيكون حلا نهائيا للمشكل الهوياتي في المغرب، الناتج عن الانشطار بين الهوية المعلنة للدولة وانتمائها الجغرافي.

هذه العودة للدولة إلى هويتها الامازيغية الشمال إفريقية ستكون شرطا لاسترداد المغاربة لما فقدوه من أصالة وسيادة وكرامة هوياتية، عندما تنازلوا عن هويتهم الأمازيغية وكفّوا أن يكونوا ما هم عليه، وتحولوا من جنسهم الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي، بانتحالهم هوية بالتبنّي، معلنين بذلك أنهم غير شرعيين هوياتيا، مثل الأطفال مجهولي الوالدين، جاعلين من أنفسهم "البدون" الهوياتيين لأن الذين يعتقدون أنهم يتقاسمون هويتهم العربية لا يعترفون بهم كعرب مثلهم.

لكل هذا فإن استعادة الهوية الأمازيغية للمغرب، كجزء من الهوية الأمازيغية الجماعية لشمال إفريقيا، هي استعادة، كذلك، للحقيقة المتمثلة في أن نكون مطابقين لما نحن عليه، في توافق مع خصوصيتنا التي هي الأمازيغية، التي تميزنا عن كل شعوب الأرض. وهذا ما سيضع حدا للزيف وانتحال الصفة، وللتزوير واستعماله اللذيْن كنا ضحاياهما ومقترفيهما في نفس الوقت. هذه هي المصالحة الحقيقية مع الأمازيغية، والتي هي في نفس الوقت مصالحة مع الحقيقة.

***هذا الموضوع هو في الأصل مداخلة شارك بها الكاتب في ندوة "حوار الثقافات وأسئلة الهوية"، التي نظّمها "مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم" بمكناس، يومي 26 و27 يناير 2018، بمناسبة الاحتفاء بالسنة الأمازيغية 2968.**

(04 ـ 02 ـ 2018)

****

فيروس التعريب

مفهوما التعريب والفيروس:

حتى نفهم جيدا استدلالات ومضامين هذه المناقشة، نوضّح أن مفهوم "التعريب" يُستعمل ـ في هذه المناقشة ـ بمعناه الحقيقي، الذي يفيد إضفاء الطابع العربي على ما ليس عربيا في الأصل، وتحويل من ليس عربيا إلى عربي. وهو معنى لا علاقة له بالمعنى الكاذب والشائع الذي يربط التعريب بنشر واستعمال اللغة العربية. ولهذا نجد أن التعريب الحقيقي، الذي حوّل المغرب من بلد أمازيغي إفريقي إلى بلد شبه عربي، هو تعريب قامت به الحماية الفرنسية وباللغة الفرنسية وليس باللغة العربية (انظر موضوع: "التعريب نجح أولا بالفرنسية قبل العربية" ضمن هذا الكتاب). كما نجد اليوم جلّ التعريبيين المدافعين عن الانتماء العربي للمغرب ـ ولشمال إفريقيا ـ لا يتقنون العربية ولا يريدون أن يتقنها أبناؤهم، لكنهم يستميتون في الدفاع عن عروبة المغرب. ونجد بجانبهم كذلك كل ملايين الأميين من المغاربة الذين لا يعرفون حرفا من العربية، لكنهم قد يهاجمونك إذا قلت لهم بأنهم ليسوا عربا. وهذا يبيّن أن التعريب لا علاقة له بتعريب اللسان وإنما المقصود منه تعريب الإنسان. ولهذا فهو يتخذ شكل تحويل جنسي للمغاربة من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي.

أما مصطلح "فيروس" فسيُستعمل هو كذلك، في هذه المناقشة لموضوع التعريب، بمعناه البيولوجي الحقيقي، الذي تحدّده مواصفات وخصائص الفيروسات. ما هي هذه المواصفات والخصائص؟

لقد اكتشف وأثبت العلم أن الفيروس هو من الكائنات العضوية Organismes الأصغر. فهو صغير جدا إلى درجة لا يتوفر معها على العناصر الضرورية للتكاثر (التناسل والتوالد والانقسام)، الحاضرة مثلا في الباكتيريات وخلايا الأجسام. هذا الغياب لجهاز التكاثر عند الفيروسات، كان سيؤدي منطقيا إلى استحالة انتشارها ونقلها للأمراض الخطيرة على صحة وحياة الإنسان. لكن المعروف أن هذه الفيروسات لا تزال تفتك بصحة الإنسان لما تتوفر عليه من قدرة على الانتشار ونقل الامراض. الشيء الذي يدلّ على أنها تتكاثر بسرعة مذهلة. فكيف تنجح في التكاثر وهي لا تتوفر على الجهاز الضروري لهذا التكاثر، كما أشرت؟

إنها تتكاثر باحتلالها لخلايا أجنبية عنها (خلايا جسم الإنسان مثلا)، ثم استعمالها للجهاز الخاص بالتكاثر لدى هذه الخلايا لحسابها الخاص، أي استعماله للتكاثر هي نفسها،

محوّلة وظيفته التكاثرية الأصلية في هذه الخلايا إلى وظيفة فرعية لتكاثر هذه الفيروسات. النتيجة أن الخلية، التي سكنها الفيروس، تصبح هي نفسها معملا لإنتاج وتوالد الفيروسات بأعداد هائلة. الشيء الذي يمكّن هذه الفيروسات من التكاثر السريع والانتشار الواسع بمختلف الخلايا الأخرى، وهو ما يعجّل بإضعاف مناعتها ثم إتلافها وهلاكها، مع ما يؤدي إليه ذلك من هلاك الجسم (جسم الإنسان مثلا) الذي يتكوّن من هذه الخلايا. هكذا تصبح الخلية، التي "استضافت" الفيروس، منتجة للأمراض التي قد تقتلها وتقضي عليها.

علاقة التعريب بالفيروس:

ما علاقة التعريب، الذي هو ظاهرة بشرية وتاريخية وثقافية وهوياتية واجتماعية، بالفيروس الذي هو ظاهرة عضوية وبيولوجية؟

العلاقة هي أن انتشار التعريب اعتمد على نفس الآليات التي يستعملها الفيروس العضوي للانتشار والتكاثر، وأفضى إلى نفس النتائج التي هي إضعاف مناعة الخلايا وتسهيل الفتك بها وقتلها. لنشرح هذه العلاقة بتفصيل أكثر.

الاعتقاد أن استيطان العرب للبلاد الأمازيغية بشمال إفريقيا كان وراء انتشار الهوية العربية لتصبح بذلك هذه البلاد مغربا عربيا، هو اعتقاد خاطئ. لماذا؟ لأن الاستيطان العربي المفترض للبلاد الأمازيغية ليس سببا لتعريبها، بل هو نتيجة لهذا التعريب. فمع التحوّل الجنسي لأعداد من الأمازيغيين الذين تنكّروا لجنسهم الأمازيغي واختاروا، لأسباب دينية وسياسية، انتحال الانتماء إلى الجنس العربي، كان لا بد أن يبرروا نسبهم "العربي"، الجديد والزائف، بفكرة أنهم حفدة العرب الذين استوطنوا شمال إفريقيا في القرون الماضية. فالأمازيغيون، وليس العرب، هم الذين زرعوا ورسّخوا فكرة العروبة العرقية بالمغرب. وقد انتشرت هذه الفكرة لديهم مثلما ينتشر الفيروس بجسم الإنسان. وهذه هي عناصر التماثل بين انتشار الفيروس وانتشار فكرة العروبة العرقية بالمغرب خاصة، وشمال إفريقيا عامة.

ـ فكما أن الفيروس ينقل محتواه العضوي إلى الخلية الواحدة ثم يستعملها لتدمير نفسها بنفسها، فكذلك التعريب، أي التحوّل الجنسي القومي والهوياتي، بدأ بنقل فكرة العروبة العرقية إلى الإنسان الأمازيغي الفرد ثم استعمله ـ بعد خداعه وإيهامه أن هذه العروبة العرقية ضرورية لصحة إسلامه ونيل رضا الله وضمان الجنة التي لن يُتحدّث فيها إلا بالعربية كلغة لهذه الجنة ـ لتدمير أمازيغيته بنفسه، وذلك عندما صنع هذا الأمازيغي لنفسه وبنفسه لغة "عربية" خاصة به ـ وهي الدارجة ـ ليُقنع نفسه وغيره أنه عربي، فتخلّى عن

جنسه الأمازيغي وهجره، وادّعي الانتساب إلى الجنس العربي وتبنّى، لأسباب دينية وسياسية كما ذكرت، العروبة المنتَحلة بديلا عن هويته الأمازيغية.

ـ لكن ما يدمّر الخلايا المكوّنة للجسم الذي يغزوه الفيروس، ليس هو هذا الفيروس، في حدّ ذاته، الدخيل والأجنبي على الجسم، بل هو ما تقوم به خلايا هذا الجسم من إنتاج وإعادة إنتاج نفس الفيروس بأعداد كثيرة، وبشكل متواصل ومتجدد. ولهذا فإن خطورة الفيروس لا تقف عند استعماله للخلية الواحدة لتدمير نفسها، وإنما الأخطر فيه أنه يجعل هذه الخلية الواحدة "تُنجب" أعدادا أخرى من نفس الفيروس، تستوطن الخلايا السليمة الأخرى، لتحوّل كل واحدة منها بدورها إلى مشتل لاستنبات مزيد من الفيروسات، إلى أن تصبح المادة العضوية (جسم الإنسان مثلا)، التي تضمّ تلك الخلايا، مستوطنة من الفيروسات تؤدّي في النهاية إلى التدمير الكامل لتلك المادة العضوية.

كذلك فإن ما يدمّر الشعور بالانتماء الأمازيغي لدى المغاربة، وسكان شمال إفريقيا عامة، ليس هو فكرة العروبة العرقية في حدّ ذاتها، الدخيلة والأجنبية عن الشعب الأمازيغي، والتي اعتنقها هذا الأمازيغي الفرد أو ذاك، بل هو ما يقوم به هذا الأمازيغي نفسه من إنتاج وإعادة إنتاج نفس العروبة العرقية، وبشكل متواصل ومتجدد يجعلها تنتشر بشكل واسع ومتنامٍ لدى أعداد متزايدة من الأمازيغيين. فخطورة التعريب لا تقف إذن عند استعماله للإنسان الأمازيغي الواحد ليتنكّر للغته الأمازيغية ويستعمل بدلها لغة أنتجها هو بنفسه باستعمال كلمات عربية بتراكيب ومعاني لغته الأمازيغية، لكن ينسب هذه اللغة إلى العرب ليثبت أنه ينتمي إلى جنسهم العربي متخلّيا بذلك عن جنسه الأمازيغي. خطورة التعريب لا تقف إذن عند تدمير لغة وهوية هذا الأمازيغي هو وحده كفرد وكفى. وإنما الأخطر في هذا التعريب الذاتي أنه يجعل هذا الأمازيغي الفرد يعمل، باستخدام نفس الأداة التي عرّب بها نفسه وحوّل جنسه، وهي تلك اللغة الدارجة التي صنعها لهذه الغاية، على تعريب ـ أي تحويلهم الجنسي ـ جميع الأمازيغيين الذين تربطه بهم علاقة ما كالأصدقاء والجيران وزملاء العمل...، أو الذين هم تحت إمرته أو سلطته أو نفوذه، كأفراد عائلته إن كان ربَّها، وأبناء قبيلته إن كان رئيسها، ومحكوميه إن كان حاكما، ومريديه إن كان شيخا، وأنصاره إن كان زعيما، وتلامذته إن كان مدرِّسا، ومأموميه إن كان إماما، وأتباعه إن كان مفكرا وفيلسوفا... فمخاطبتهم بتلك اللغة التي صنعها قصدا لتعريب نفسه، سيضطرهم، بطريقة أو أخرى، نظرا لنسبه "العربي" ولغته "العربية" ومكانته ونفوذه بسبب ذلك النسب وتلك اللغة، وعاجلا أو آجلا، إلى أن يتعلّموا ويستعملوا، للتواصل معه، لغته الدارجة التي ـ للتذكير ـ أبدعها هو ليُقنع نفسه أنه عربي وليس أمازيغيا. وبتعلّمهم واستعمالهم لهذه اللغة،

سيقتنعون هم كذلك أنهم عرب وليسوا أمازيغيين. وبذلك يتحقق تحوّلهم الجنسي من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي. وهؤلاء المتحوّلون الجنسيون الجدد، أي المعرّبون الجدد الذين تحوّلوا جنسيا (قوميا وهوياتيا) إلى عرب عبر اللغة الدارجة التي صنعها من سبقهم من الأمازيغيين من أجل نفس الغاية، التي هي هذا التحوّل من الجنس الأمازيغي إلى الجنس العربي، (هؤلاء) سيعملون بدورهم على تعريب الأمازيغيين الآخرين الأسوياء ـ أي الذين حافظوا على جنسهم الأمازيغي الطبيعي ولم يغيروه بالجنس العربي ـ الذين تربطهم بهم علاقة تفرض عليهم التواصل معهم، أو هم تحت إمرتهم أو سلطتهم أو نفوذهم، مستنسخين مع هؤلاء الأمازيغيين الأسوياء نفس العملية التي أدت إلى تعريبهم هم أنفسهم، عندما تحوّلوا من جنسهم الأمازيغي الطبيعي إلى الجنس العربي المنتَحل. وهكذا يصبح كل أمازيغي وقع ضحية لهذه العملية من التعريب، أي التحول الجنسي، مكرّرا لها ومعيدا لإنتاجها، ومشاركا فاعلا في التحويل الجنسي لمزيد من الأمازيغيين الأسوياء. وهو ما قد يؤدي في النهاية، كما يحدث للجسم الذي يحوّل الفيروس خلاياه السليمة إلى خلايا مريضة ومصابة، إلى إصابة أكبر عدد من الأمازيغيين الأسوياء، أي السالمين من فيروس العروبة العرقية، بهذا الفيروس الفتّاك بلغتهم وهويتهم، والذي سيواصلون زرعه ونشر عدواه لدى مزيد من الأمازيغيين الأسوياء.

التعريب إنجاز أمازيغي:

هكذا تعرّب، قبل 1912، من تعرّب من الأمازيغيين وتخلّى عن جنسه الأمازيغي وانتحل الانتساب إلى الجنس العربي، بواسطة انتشار عدوى العروبة العرقية بنفس الطريقة التي ينتشر بها الفيروس الذي يغزو كل الجسم الحي (جسم الإنسان مثلا) عبر إعادة إنتاجه واستنباته وزرعه من طرف خلايا نفس الجسم. وما يهمنا، في هذه العملية لانتشار فيروس العروبة العرقية لدى الأمازيغيين، هو أنهم هم الذين نشروا هذا الفيروس وزرعوه واستنبتوه لتدمير هويتهم الأمازيغية والتحوّل من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي، مثلما تدمّر، كما سبق أن شرحنا، الخلية الواحدة المصابة بالفيروس الخلايا الأخرى السليمة، وذلك باستنساخ ذلك الفيروس ونشره إلى باقي الجسم. النتيجة أن العرب لم يسبق لهم أن قاموا بتعريب الأمازيغيين، ولا سبق لهم أن توفروا يوما ما على الإمكانات والشروط الديموغرافية والبشرية والسياسية للقيام بذلك. فكما أن الفيروس ليس هو السبب الوحيد لتدمير الجسم الحي، وإنما خلاياه التي تنتج هذا الفيروس بإعداد هائلة يعجز معها هذا الجسم عن مقاومتها وصدّها، فكذلك ليست فكرة العروبة العرقية، التي وصلت إلى بلاد الأمازيغ متنكّرة

في لباس الإسلام، هي السبب المباشر لتعريبهم، ولا حتى تبنّي البعض منهم لهذه العروبة العرقية كان سببا لذلك التعريب، وإنما السبب المباشر هو استنبات الأمازيغ أنفسهم لتلك العروبة العرقية، وزرعها لتنتشر في ما بينهم كما تنتشر العدوى. فبدون هذا الاستنبات والزرع لكان مصير العروبة بالمغرب مثل مصير الهوية الفينيقية والرومانية والوندالية والفرنسية والإسبانية...، التي لم يكن لها أدنى تأثير على الهوية الأمازيغية لشعوب شمال إفريقيا رغم تأثيرها الثقافي واللغوي والديني عليهم. فإذا كانت هذه الهويات لم تنجح في التحويل الجنسي للأمازيغيين، كما نجحت في ذلك العروبة العرقية، فلأن الأمازيغيين لم يستنسخوا ولم يزرعوا ولم يستنبتوا تلك الهويات كما فعلوا مع العروبة العرقية لأسباب دينية وسياسية.

من الفيروس الفردي إلى الفيروس الجماعي:

رغم أن هذا الاستنساخ للعروبة العرقية من طرف الأمازيغيين استمر طيلة ثلاثة عشر قرنا، أي منذ اعتناقهم للإسلام ـ والذي هو في الحقيقة اعتناق للعروبة العرقية ـ إلى بداية القرن العشرين، وبالضبط إلى 1912، إلا أن انتشار هذه العروبة العرقية بقي محدودا وفرديا، ولم يمسّ الهوية الجماعية للشعب المغربي التي بقيت أمازيغية. ولهذا لم تتعدّ نسبة المتحولين جنسيا (قوميا وهوياتيا) في نهاية القرن التاسع عشر، حسب الكتابات الاستكشافية الفرنسية (مثل كتابات "موليراس" و"فوكو")، أو التقارير الكولونيالية مع بداية الحماية الفرنسية، خمسة عشر في المائة. وهي نسبة المتحدثين بالدارجة الذين يعتقدون، تبعا لمنطق تحّولهم الجنسي، أنهم ذوو أصول عربية. لكن هذه النسبة ستعرف ارتفاعا سريعا ابتداء من احتلال فرنسا للمغرب، ثم ستستمر في الارتفاع بعد الاستقلال حتى بلغ أو تجاوز عدد المتحوّلين جنسيا ـ من جنسهم الأمازيغي إلى الجنس العربي ـ نصف سكان المغرب. كيف نفسّر هذا النمو المطرد لثقافة التحوّل الجنسي منذ بداية القرن الماضي إلى اليوم؟

إذا كان انتشار فيروس عدوى التعريب ظل بطيئا ولم ينجح، قبل القرن العشرين، في تحويل الهوية الجماعية للمغاربة إلى هوية جماعية عربية، وتحويل المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد عربي ، فذلك لأن نمط انتقال فيروس التعريب، أي التحوّل الجنسي، ظل انتقالا فرديا، حيث ينتقل الفيروس من الفرد المصاب إلى الفرد السليم ليصيبه وينقل إليه عدوى التعريب. وبالنظر إلى هذا النمط الفردي لانتقال عدوى التعريب، فإن إصابة نصف المغاربة بهذه العدوى، يتطلب وقتا أطول قد يُقدّر بعشرات القرون. لكن مع الاستعمار الفرنسي للمغرب في 1912، تحوّل انتقال فيروس التعريب من النمط الفردي إلى نمط جماعي، يستطيع نشر

العدوى إلى أكبر عدد من المغاربة في أقل مدة من الزمن قد لا تتعدّى سنوات بدل عشرات القرون، كما سبقت الإشارة.

ذلك لأن مصدر انتشار عدوى التعريب لم يعد، بعد 1912، هو الإنسان الأمازيغي الفرد، الذي ينقل فيروس التعريب إلى فرد أمازيغي آخر، بل غدا هذا المصدر، لانتشار فيروس التعريب، هو الدولة العربية الجديدة التي أنشأها "ليوطي"، والتي أصبحت تنقل فيروسها العربي، ليس إلى المغربي الواحد، بل إلى جميع المغاربة التابعين لهذه الدولة العربية ذات الصنع الفرنسي. أما بعد الاستقلال، أي بعد 1956، فلم تكتف الدولة بالنشر الجماعي لفيروسها العربي، بل قامت، من أجل تسريع وتيرة انتشار عدوى العروبة العرقية، بإنشاء مختبرات لإنتاج هذا الفيروس بكميات كبيرة وفي وقت وجيز، بهدف حقن المغاربة بهذا السمّ الفتاك بهويتهم الأمازيغية. وإذا كانت جميع مؤسسات الدولة قد أضحت شبه مختبرات لإنتاج فيروس التعريب، كالإدارة والبرلمان والمحكمة والتلفزة والإذاعة والمسجد والمراكز الثقافية للفن والسنيما...، إلا أن المدرسة أصبحت أهم هذه المختبرات بعد أن تحوّلت إلى معمل للإنتاج الصناعي لفيروس التعريب الذي يُحقن به التلاميذ المغاربة، قصد التحويل الجنسي، وفي أقصر وقت ممكن، لجميع المغاربة إلى الجنس العربي.

إذا كان النمط الفردي البطيء، قبل 1912، لانتشار فيروس التعريب من مغربي إلى آخر يشبه انتقال الفيروس البيولوجي من شخص إلى آخر، عبر الملامسة والاتصال المادي بين الشخصين، فإن نمط انتشاره السريع الجماعي، وخصوصا باستعمال المدرسة لهذه الغاية، يشبه تلويث عين ماء جماعية يشرب منها كل السكان بمنطقة ما، وهو ما يؤدي إلى إصابتهم جميعا بداء ذلك الفيروس البيولوجي، ودون حاجة إلى أن يلتقي أحدهم الآخر لينقل إليه الفيروس عبر الملامسة والاتصال. لنتصوّر الآن أن هذه العين الجماعية هي عين وطنية يشرب منها جميع المغاربة، وتتجلّى في الدولة ومؤسساتها، وعلى رأسها المدرسة كما أشرنا. وإذا كانت هذه العين ملوّثة بفيروس التعريب، فالنتيجة أن كل من يشرب من مائها سيصاب بذلك الفيروس. وبما أن جميع المغاربة مضطرون للتعامل مع الدولة ومؤسساتها، ومضطرون على الخصوص لتعليم أبنائهم في مدارسها وجامعاتها الملوّثة بفيروس التعريب، فالخلاصة أن السؤال الذي يجب أن يُطرح بخصوص تعريب المغاربة ليس هو: لماذا يعادي المغاربة جنسهم الأمازيغي الأصلي ويختارون الانتساب إلى الجنس العربي المنتحَل؟ وإنما هو: لماذا لا زال هناك مغاربة أسوياء، أي غير متحولين جنسيا، أي مغاربة يعتزون بأمازيغيتهم ويفتخرون بالانتماء إليها؟

اللقاح المضاد للتحوّل الجنسي:

وكما أن اللقاح ضد الفيروس العضوي يُصنع من هذا الفيروس نفسه، فكذلك اللقاح ضد فيروس العروبة العرقية لن يكون ناجعا وفعّالا إلا إذا صُنع من نفس المادة الأصلية الأولى التي بها ينتشر هذا الفيروس، والتي هي اللغة الدارجة. فعندما يعي المغربي أن دارجته، التي بها يدمّر أمازيغيته ويعتبر نفسه عربيا، هي الدليل على انتمائه الأمازيغي لأنها من صنع الأمازيغيين أنفسهم، مثل الفيروس الذي تصنعه الخلايا ذاتها لتدمّر نفسها بنفسها، فسيكون ذلك لقاحا مضادا لفيروس العروبة العرقية، لأن سلاحها الذي تدمّر به الأمازيغية وتنشر التحوّل الجنسي، سيُستعمل لتدميرها هي (فقط هنا في شمال إفريقيا الأمازيغية ولس في موطنها الأصلي ببلدان الخليج) وحماية الأمازيغية من فيروسها.

هناك اليوم قرائن كثيرة على أن حملة التلقيح ضد هذا الفيروس قد انطلقت مع بداية القرن الحالي ببداية الاعتناء بالأمازيغية والاعتراف الدستوري بها كهوية للمغرب وكلغة رسمية. وهو ما كان قبل أربعة عقود أمرا لا يمكن تصوّره ولا التفكير فيه ولا حتى مجرد تمنّيه كتعبير عن الرغبة فيه. وإذا كان استرجاع الدارجة كمظهر للهوية الأمازيغية لقاحا فعّالا ضروريا لوقف عدوى التحوّل الجنسي على المستوى الفردي، فإن الاسترجاع الجماعي للأمازيغية لا بد أن يمر عبر اعتراف الدولة بأمازيغيتها كدولة أمازيغية في هويتها باعتبارها تنتمي إلى شمال إفريقيا. وهو ما سيسمح باستعمال مؤسساتها الجماعية، وخصوصا المدرسة العمومية، لإنتاج اللقاح المضاد لفيروس العروبة العرقية على نطاق واسع، مثلما كانت تنتجه لنشر هذا الفيروس، كما سبق بيان ذلك.

وعندما يسترجع المغرب هويته الأمازيغية كاملة، كبلد أمازيغي وكدولة أمازيغية في هويتها، آنذاك مرحبا باللغة العربية، كلغة تستعملها دولة أمازيغية مثلما تستعمل عدة دول لغات وافدة لأسباب تاريخية ودينية وعلمية وثقافية، دون أن يجعل ذلك الاستعمال تلك الدول تابعة في هوياتها لهويات الشعوب التي تنتمي إليها تلك اللغات.

(07 ـ 03 ـ 2018)

*****

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
1 ـ في اللغة العربية	4
الأعداء الحقيقيون للغة العربية بالمغرب	5
مشاكل اللغة العربية التي يخلقها لها "المدافعون" عنها	13
عندما يسيء لساني إلى اللسان	21
العربية أو المعشوقة التي لا يرغب أي من عشاقها في الزواج منها	31
الأسباب الحقيقية لضعف مستوى اللغة العربية عند التلاميذ	37
ما تفتقر إليه العربية ليس استعمالها في الأنترنيت وإنما استعمالها في الحياة	47
وما هو الحلّ لإصلاح التعليم بالمغرب؟	52
متى يعترف المغرب بالفرنسية كلغة وطنية؟	57
المجانية والتعريب أو آلة تدمير التعليم العمومي بالمغرب	63
رِفْقاً باللغة العربية أيها التعريبيون، رجاءً لا تقتلوها بتعريبكم المجنون!	71
لماذا لا يريد التعريبيون الخير للمغرب؟	83
"الداعشية" اللغوية	92
في دحض خرافة الوظيفة التوحيدية للعربية	97
لماذا ليست العربية ضرورية لكفاءة المسؤولين الحكوميين؟	103
"يوطوبيا" التعريبيين في المغرب	109
مدافع شرس عن العربية يعترف أنها لغة جامدة	114
لِمَ التدريس بالعربية إن لم يكن ذلك شرطا للدين ولا للهوية ولا للعلم؟	122
إذا كانت العربية لغة القرآن، فلماذا تفرضون استعمالها خارج نطاق القرآن؟	130
اللغة العربية في كتاب: "من أجل ثورة ثقافية بالمغرب"	134

2 ـ في الدارجة المغربية **145**

لمَ الخوف من الدارجة المغربية؟ **146**

الدارجة و"لاتاريخانية" الأستاذ العروي **153**

من هم الناطقون بالدارجة في المغرب؟ **168**

الدليل الإحصائي أن الناطقين بالدارجة هم أمازيغيون **182**

متى يكتشف المغاربة لغتهم الدارجة؟ **190**

"قاموس الدارجة المغربية" أو تصعيب الدارجة من أجل تفصيحها **238**

إذا لم يكن المالطيون عربا بعربيتهم، فلماذا سيكون المغاربة عربا بدارجتهم؟ **264**

ما دلالة رفض "البغرير" المعروف وقبول "السؤدد" المجهول؟ **274**

الدارجة بين الجهل المقدّس ودعاوى الأكاديميين **277**

3 **ـ في التعريب والتحوّل الجنسي**: **304**

من هو العربي ومن هو الأمازيغي بالمغرب؟ **305**

التعريب والهوية بالمغرب **311**

متى يصدر المجلس العلمي الأعلى فتوى بخصوص المرتد عن جنسه وهويته؟ **323**

لماذا وصف مصري مساند لـ"لإخوان" المغربَ بـ"ملجأ اللقطاء"؟ **325**

فرنسا تواصل سياسة التعريب التي بدأتها منذ احتلالها للبلدان المغاربية **328**

L'Afrique absente du Maroc africain **332**

نعم "للمقاربة الإسلامية"، لكن بدون مضامين وأهداف تعريبية **347**

المتحولون الجنسيون في المغرب **352**

في دحض خرافة "اختيار" الأمازيغيين الطوعي للعربية **359**

مأزق المتحولين الجنسيين في المغرب **368**

ولماذا تتركون برنامج الله وتطبّقون برنامج إبليس؟ **374**

التعريب نجح أولا بالفرنسية قبل العربية **377**

نبوءة "موليراس" الصادقة بخصوص تعريب المغرب في القرن العشرين **380**

المِشعل والمصباح 385
مفهوم الهوية الجماعية وتطبيقاته على حالة المغرب 389
فيروس التعريب 403